جاك دروز

التاريخ العام للاشتراكية

من ١٨٧٥ إلى ١٩٤٥

الجزء الثالث

ترجمة
الدكتور أنطون حمصي

جاك دروز

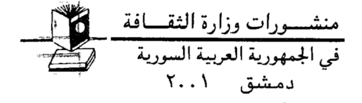
التاريخ العام للاشتراكية

من ١٨٧٥ إلى ١٩٤٥

الجزء الثالث

ترجمة

الدكتور أنطون حمصي



منشورات وزارة الثقافة

في الجمهورية العربية السورية

دمشق ٢٠٠١

العنوان الأصلي للكتاب:

Jacques Droz

Histoire

Générale du socialisme

3

DE 1875 A 1945

التاريـخ العـام للاشتراكيـة : مـن ١٨٧٥ إلى ١٩٤٥ = Histoir Generale du Socialisme / جاك دروز ؛ ترجمة أنطون حمصي . — دمشق : وزارة الثقافة ، ٢٠٠١ .— ج٣ ؛ ٢٤ سم .— (دراسات فكرية ؛ ٤٧).

١ — ٣٣٥ د ر و ت ٢ — ٣٢٠,٥ د ر و ت ٣ — العنوان
٤ — العنوان الموازي ٥ — دروز ٦ — حمصي ٧ — السلسلة
مكتبـة الأسـد

الإيداع القانوني : ع — ٦٢٩ /٢٠٠١/٤

دراسـات فكريـة
«٤٧»

المدخل

الواقعة المسيطرة في تاريخ الاشتراكية بين الحربين كانت، بالتأكيد، بناء دولة اشتراكية، الاتحاد السوفياتي، شكلت، بالنسبة للعالم المعاصر، موضوع رعب أو إعجاب. والواقعة التي شكلت مفاجأة هي أن الاشتراكية قد تجسدت في الدولة الأوروبية الكبرى التي كان اقتصادها والتعليم فيها الأشد تخلفاً. فقد اقتضى الأمر أن يبني الاتحاد السوفياتي "الاشتراكية في بلد واحد" وذلك في محيط بالغ العداء وبوسائل مادية وأطر كانت عدم كفايتها جلية للعيان. إلا أنه ولد، بفضل تضحيات بشرية هائلة، نموذجاً لمجتمع لم يقتصر أمره على كون وسائل التملك الفردي لعمل الآخرين قد ألغيت وعلى كون الرخاء الشخصي، فيه، يتوقف على الازدهار العام، بل إن قبول انضباط جماعي كان نامياً فيه إلى أعلى الدرجات. ومن المؤكد، بسبب الماضي السيبري لروسيا والشروط التي أنضج، ضمنها، النظام الشيوعي وانعدام كل ديمقراطية سياسية في الأصل، أن النمو الاقتصادي والسياسي للبلد قد ترافق بأشد أشكال السلطة الاستبدادية إيلاماً. فقد تلت ديكتاتورية ستالين أخطار وجرائم ارتدت ضد الاشتراكية نفسها. إلا أنه من المهم فصل الظاهرة الستالينية، المحدودة في الزمان والمكان، عن التجربة الاشتراكية السوفياتية التي تعني انبثاق عالم جديد.

على هذا النحو، على الأقل، فهمت الثورة الروسية من جانب فئة كبيرة من الذين كانوا يتوقون، غداة الحرب العالمية الأولى، إلى تحطيم أغلال العالم الرأسمالي: ونظرة الأمل هذه الموجهة نحو روسيا بوصفها بطلة

الثورة العالمية هي التي سمحت للبلاشفة المقتنعين، هم أنفسهم، آنذاك، بأن روسيا لن تستطيع بناء الاشتراكية ما لم تمتد ساحة الثورة إلى أوروبا كاملة بإقامة هذه الأممية الثالثة التي أنشئت عام ١٩١٩ ونظمت عام ١٩٢٠ والتي كان هدفها أن تجمع حول روسيا السوفياتية جملة الأحزاب الشيوعية الأوروبية المدعوة إلى أن تكون رأس حربة الثورة العالمية وإلى تأمين حماية الاتحاد السوفياتي المهدد من عالم من الأعداء عندما تبين أن هذه الثورة غير محتملة الوقوع. وهكذا خلق الكومنترن المكرس لتزويد الأحزاب الشيوعية الأوروبية بالتوجيهات وضمان تنفيذها. وأدت النظرية الستالينية حول بناء "الاشتراكية في بلد واحد" إلى المماهاة الكاملة لأمن الدولة السوفياتية بمصالح الثورة العالمية، وبالتالي إلى إخضاع مصالح الحركة في كل بلد لمصلحة الدولة في الاتحاد السوفياتي على اعتبار أن التنظيم "الآحادي" للشيوعية العالمية هو الهدف الذي يجب بلوغه. وبالمقابل، كان يجب على الاتجاهات المتنوعة للسياسة السوفياتية، وكذلك على معارك النفوذ بين سادة الكرملين، أن ترتد، سريعاً، على الحياة الداخلية للأحزاب الشيوعية الوطنية.

تاريخ الاشتراكية في فترة ما بعد الحرب مباشرة محدد بنوعين من الوقائع متناقضين ظاهرياً: التوطد غير المتوقع للثورة السوفياتية التي نجحت في الانتصار على "الجيوش البيضاء" بفضل تضحيات منهكة، وهو انتصار جعل من روسيا قبلة الأنظار الثورية في كل بلدان أوروبا. وهناك، من جهة أخرى، فشل الحركات الثورية في أوروبا نفسها، سواء أدار الأمر حول تمرد برلين السبارتاكي الذي قتلت، خلاله، روزا لوكسمبورغ وكارل ليبكنشت أم حول جمهورية المجالس في بافاريا، أم حول الحكومة الشيوعية التي أقامها بيلا كون في بودابست. هل يجب نسبة ضروب الفشل هذه إلى "عدم نضج الطبقة العاملة"، أم إلى "خيانة" القادة

العماليين، أم إلى انعدام تنظيم من نموذج "بلشفي" داخل الأحزاب اليسارية؟ وأخيراً، فهذه هي الواقعة: ففي كل الدول المصنعة في أوروبا الغربية والوسطى، استعادت بنية المجتمع الرأسمالية قواعدها المتينة حتى لو كانت قد أرغمت على جعل نظام سيطرتها أكثر ديمقراطية، وحتى لو كانت الحركة العمالية قد حصلت على تنازلات هامة بصدد السياسة الاجتماعية. وبكلمة موجزة، لم تقع الثورة الاشتراكية الأوروبية التي كان لينين يتوقعها. ومن هذا التبين لكون المهل قد غدت، إذ ذاك، ضرورية لانتصار حلول الاشتراكية جاءت كراسة لينين الشهيرة: "المرض الطفولي للشيوعية، اليسارية" التي كتبها في نيسان ١٩٢٠ والتي تقول أنه قد تبين أن من الضروري جعل الأحزاب الاشتراكية الموجودة حلفاء محتملين وجذبها إلى هذه الأممية الثالثة التي كانت ما تزال غير رسمية وأنشئت في موسكو في العام السابق. وعندما توارد على موسكو، في تموز، المندوبون الأجانب، قدمت إليهم الشروط الإحدى والعشرين التي كان يجب أن يقبلوها من أجل أن يكون ممكناً قبولهم في الأممية: فقد كان يجب على الأحزاب الجديدة التي سميت، منذ ذلك الحين، "شيوعية" أن تبعد العناصر الإصلاحية وتخضع لهذا الانضباط الحديدي الذي كان، على وجه الدقة، قد فاتهم خلال الأشهر السابقة. وزاد في حسن تقبل نداء السوفيات أنه لم يكن قد بقي، على أثر المحن السابقة، لدى كثيرين، من أمل إلا في تعاون وثيق مع القوة السوفياتية الجديدة. وعندما عاد المندوبون الذين تأثروا بما رأوه في روسيا إلى بلادهم، اختاروا قبول الشروط الإحدى والعشرين حتى لو كانت متناقضة مع تقاليد الحركة العمالية الأوروبية. وهكذا، ففي مؤتمر هال (تشرين الأول ١٩٢٠)، قررت أغلبية الاتحاد الاشتراكي الشعبي الديمقراطي، الجناح اليساري للاشتراكية الديمقراطية أن تنصهر مع الحزب الشيوعي الألماني الذي كان قائده، بول ليفي، قد أتى على الانفصال عن عناصره اليسارية وأصبح،

بذلك، حزباً جماهيرياً. وفي مؤتمر تور (كانون الأول ١٩٢٠)، أيدت أغلبية قوية يقودها كاشان وفروسار قبول الشروط الإحدى والعشرين التي رفضها رجال مثل بلوم ولونغيه. وفي ليفورنو (كانون الثاني ١٩٢١)، أخيراً، أسس غرامشي وبورديغا، في وجه سيراتي الذي نجح في الحفاظ على وحدة الحزب الاشتراكي، حزباً شيوعياً انضم إلى الأممية الثالثة. فالانشقاق أنجز إذن. وكانت الأممية الثالثة، على ما بدا، قوة كبيرة في وجه الأحزاب القديمة: فقد كان لها في ألمانيا وفرنسا وإيطاليا، وكذلك في النروج وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا، أحزاب جماهيرية شرعية، وفي فنلندا وبولونيا بمجموعات غير شرعية تشكيلاتها أضيق فضلاً عن ذلك.

إلا أنه لا ينبغي لنا أن تساورنا الأوهام حول كفاية هذه التشكيلات الجديدة. فسواء أكانت هذه الأخيرة قد خلقت بسبب ظروف مناسبة على نحو خاص، أم كانت "عارضاً في التاريخ"، وهو ما أمكن البرهان عليه في فرنسا حيث لم يكن الفشل في الانتخابات التشريعية وفي إضرابات ١٩٢٠ يدع أمام البروليتاريا ملاذاً آخر خلاف تعاون وثيق مع روسيا السوفياتية، أم تجاوبت، على العكس من ذلك، مع الوعي العميق للجماهير التي شوشتها محنة الحرب وثورة أكتوبر، وسواء أكان الانضمام إلى الأممية الثالثة عاطفياً أم عقلانياً، فإن هناك أمراً مؤكداً هو أنه لم تكن لأعضاء الأممية الثالثة الجدد سوى معرفة ضعيفة جداً للينينية والاتحاد السوفياتي عامة، خالطين غالباً نظرية السوفيات مع تصورهم الخاص النقابي والفوضوي للحركة العمالية. وغالباً ما حملت الأحزاب الشيوعية الجديدة طابع الأحزاب التي خرجت منها ولا يمكن، بأية درجة، أن تعد أحزاباً بلشفية. فقد قدر هؤلاء الشيوعيون، وهم رجال من أصول سياسية واجتماعية متنوعة جداً غالباً، إمكانية نوع من التوفيقية يوفق بين تعليم الثورة السوفياتية وممارستهم النضالية. ومن هنا جاءت الخيبات

الخطيرة التي كانت خيبات مجالس السوفيات اعتباراً من ١٩٢٠. وقد برهن فشل الإضراب العام في الساكس، في آذار ١٩٢١، واستحالة تطوير الشيوعيين، في تشرين الأول ١٩٢١، لحركة ثورية في ظروف كانت، مع ذلك، مناسبة على أن ألمانيا التي كان السوفيات قد علقوا عليها، لزمن طويل، أملهم لن تكون نقطة انطلاق الثورة الأوروبية.

إن تاريخ العالم الشيوعي مرتبط، منذ انشقاقات ١٩٢٠-١٩٢١، ارتباطاً وثيقاً مع تاريخ الكومنترن الذي كان، هو نفسه، يتوقف، بصورة متزايدة الحصرية، على إرادة ستالين. ونجم عن ذلك أن القادة الروس أخذوا لأنفسهم حق استخدام الأحزاب الوطنية كأدوات للسياسة الخارجية السوفياتية دون اعتبار للحاجات الخاصة لعمال مختلف الدول الرأسمالية. وسواء أدار الأمر حول شعار "جبهة بروليتارية واحدة" الذي أطلق عام ١٩٢١ لمواجهة الخطر الرجعي مباشرة ولكنه استخدم، فعلاً، لفصل القاعدة الاشتراكية عن قادتها، أم دار، اعتباراً من ١٩٢٣-١٩٢٤، حول "بلشفة" الأحزاب الشيوعية المطهرة بصورة صارمة والخاضعة، من وجهة النظر التنظيمية كما من وجهة النظر العقائدية، لانضباط صارم يماهيها بالحزب السوفياتي الكبير، أم دار، في النضال الثوري في الصين، حول التعاون المفروض على الشيوعيين مع الغوو-مين- دانغ والبورجوازية الوطنية، أم، عام ١٩٢٨، في مطلع ما أسماه ستالين "الفترة الثالثة"، حول تجميع الأحزاب الشيوعية حول الاتحاد السوفياتي المهدد من الدول الرأسمالية وإطلاق عقيدة "طبقة ضد طبقة" بمهاجمة "الاشتراكية الفاشية" بوصفها الحليف الإمكاني للبورجوازية، أم، على العكس من ذلك، كما كانت الحال عام ١٩٣٤، حول دعوة الأحزاب الشيوعية نفسها إلى أن تتفق مع الاشتراكيين على أساس برنامج يضع النضال ضد الفاشية في المقام الأول، فإننا نجد، في هذه

المواقف المتناقضة غالباً، الأطوار المختلفة للسياسة الداخلية السوفياتية: التخلي عن شيوعية الحرب وإقامة النيب، النضال ضد تروتسكي والمعارضة اليسارية، الاتفاق المؤقت مع بوخارين، وضع الخطة الخمسية الأولى وسياسة التصنيع، المخاوف العظمى التي أثارها، لدى ستالين، صعود الهتلرية وإعادة عسكرة ألمانيا. والواقع هو أن بلشفة الأحزاب الوطنية كان، في الدرجة الأولى، "ستلنة". فكل العناصر التي كانت قابلة لمقاومة الضغط الوارد من الكرملين، يمينية كانت أم يسارية، "انتهازية" أم "فئوية"، استبعدت بصورة منظمة. وبالمقابل، تحولت الثقة بدولة الثورة إلى أسطورة عصمة الاتحاد السوفياتي وقائده العبقري. وقد كبرت تبعية أحزاب أوروبا الغربية والوسطى للحزب الشقيق بالقدر الذي كانت تزول ضمنها حياتها الداخلية ووعيها لذاتها اللذين أفناهما نمو البيروقراطية وعبادة الشخصية. هل كانت نتائج هذه السيطرة على الأحزاب الشيوعية سلبية بكاملها؟ لا شك في أنه ستخرج من هذه المحن روح نضالية قوية جداً. ولكن النتائج كانت، في حينها، كارثية: ففي فرنسا، لاقت الشيوعية، في انتخابات ١٩٢٨ و١٩٣٢، تراجعاً أخرجها، عملياً، من اللعبة السياسية. وفي ألمانيا، كانت الهوة التي لا يمكن اجتيازها التي خلقت بين العمال الاشتراكيين الديمقراطيين والعمال الشيوعيين أحد أسباب مجيء الاشتراكية- القومية. فقد بدا الشيوعيون غير قادرين على تحليل الظاهرة الفاشية التي عدوها الشكل الذي اتخذه، في القرن العشرين، نضال الرأسمالية ضد حركة العمال الثورية، الاختلاجة الختامية للعالم البورجوازي الآخذ في الانحسار: وهذه أطروحة غالباً ما استعيدت واستعادها، أيضاً، لدى المؤتمر السابع للأممية، ديمتروف ولم توضع موضع المساءلة، داخل الأحزاب الشيوعية، إلا من جانب عقول نادرة جداً مثل أوغست روزنبرغ وأوغست تالهايمر، وغرامشي بالطبع، ولكن أفكارهم لم تعرف لدى معاصريهم.

كان تحول الشيوعية إلى تيار دولي يسيطر عليه الكومنترن والديكتاتورية التي فرضها، في مختلف الأحزاب، ستالين معصوم عن الخطأ أصل ردود أفعال قوية استطاعت اتخاذ أشكال متنوعة ولكنها التقت في إدانة النظام البيروقراطي الذي تبنته روسيا البلشفية. ومهما تكن الأسباب، فقد أمكن أن نشهد في الاتحاد السوفياتي، وذلك منذ بدايات الحرب الأهلية، تباطؤاً في الديمقراطية العمالية ونمواً لجهاز متميز عن البروليتاريا اجتذب إليه كلية السلطة السياسية واحتكر إدارة الاقتصاد وأعاد، إلى المشروعات، تسلسلاً وانضباطاً مفروضاً من أعلى. وفي روسيا بالذات، اصطدمت إقامة سلطة الدولة بـ"المعارضة العمالية" التي احتجت، مع شليابنيكوف، على دخول عناصر غريبة عن البروليتاريا وعن روح الاشتراكية. وهذه الحالة الذهنية التي نلقاها في ثورة ماخنو القريبة من الفوضوية في أوكرانيا لم تكن غريبة عن انتفاضة كرونستادت. ولكن مجموعة *أوردينه نيوفو* (النظام الجديد) الإيطالية التي أسسها غرامشي في تورينو أرادت، حتى قبل هذه الأحداث، تركيز العمل الثوري في لجان المصنع أو مجالسه التي كانت جماهير العمال قد خلقت، داخلها، الخلايا العديدة لدولة المستقبل البروليتارية بالإرادة الذاتية الاقتصادية والسياسية. وقد غدت العقيدة "المجلسية" المستلهمة من بعض تصورات روزا لوكسمبورغ ومن الاتحاد الصناعي العالمي الأمريكي أحد المظاهر الكبرى لفكر اليسار المتطرف الأوروبي. وعندما أراد الكومنترن إقناع الراديكاليين بالتخلي عن مواقفهم المعادية للبرلمانية من أجل أن لا ينعزلوا عن الجماهير، وصل الأمر بالمنبرين الهولنديين بانكوك وغورتر، منذ وقت مبكر، إلى وضع وجود حزب بروليتاري، بالذات، موضع مساءلة، كما أن بعض الشيوعيين الألمان، حول كابد، قدروا أن المجالس تستطيع أن تشكل بنية مناسبة للنضال من أجل الاشتراكية. وبقدر ما كان النظام السوفياتي يبتعد عن أهدافه الأولية، كان النقد حيال الأشكال التي اتخذها

الماركسية في روسيا يغدو أشد حدة: ففي نظر كارل كورش الذي فصل من الحزب الشيوعي الألماني عام ١٩٢٦، لم تكن الدولتية الستالينية، جملة، سوى البوتقة التي تنضج، فيها "رأسمالية ثانية" في خدمة طبقة حاكمة جديدة. وهو ما يضيف ولهلم رايخ إليه أن القمع الجنسي الممارس في مجتمعات الاستغلال في طريقه إلى ولادة أخلاقية قمعية تشترك في أخلاقها الرأسمالية والستالينية (ب. سوريي). وفي المعارضة اليسارية للستالينية، لعب تروتسكي الذي طرد من الاتحاد السوفياتي عام ١٩٢٩، دوراً راجحاً: فإذا كان يسلم بأن هذه الدولة تبقى، على الرغم من تشوهاتها، دولة عمالية، وبالتالي جديرة بالدفاع عنها، فإنه يحلل البيروقراطية الروسية كظاهرة انحطاط "ترميدي" ثم كزائدة "بونابرتية" في الأمة البروليتارية. وبدا له أن الأحزاب الشيوعية، سواء أكانت، كما في ألمانيا، قد لعبت لعبة الفاشية برفضها القاطع لكل اتفاق مع الاشتراكية الديمقراطية أم كانت قد اختزلت، بعد ذلك، النضال ضد الفاشية إلى مجرد تحالف ديمقراطي مع الأحزاب اليسارية، قد برهنت، جميعها، على عجزها عن مواجهة مهمات زمانها. وسوف يعهد تروتسكي، بعد أن تردد طويلاً، إلى أممية رابعة بالدفاع عن مصالح البروليتاريا. وسوف يمضي أتباعه أبعد من ذلك: فسوف يقدر برونو ريزي، في كتابه *بقرطة العالم*، أن مجتمع الاستغلال الجديد أشد قمعاً من المجتمع البورجوازي نفسه: فالعمال الخاضعون لسيطرة دولة تحتكر استعمال وسائل الإنتاج وتملك كل أدوات القمع لم يعودوا، وقد قيد بعضهم بالمشروع ونفي الآخرون إلى مقاطعات بعيدة، سوى "بروليتاريين يبيعون قوى عملهم في سوق". ويعرف م.شاشتمان (*الثورة البيروقراطية*)، كذلك، النظام الروسي بوصفه "جماعة بيروقراطية" لا

تعمل إلا من أجل استعبادها عن طريق استعباد المجتمع، وهو ما يشهد عليه اتساع النظام الاعتقالي الستاليني.

وحيال العالم الشيوعي، يبرز الذين ظلوا أوفياء للأيديولوجية الاشتراكية- وسرعان ما أصبحوا الأغلبية- موقفهم بتأكيدهم أن زعزعة الرأسمالية على أثر الحرب العالمية الأولى ليست، جملة، سوى أمر مؤقت، وأن البلشفية ليست، تحت قناع الماركسية، سوى شكل من البلانكية، وهي تعبير عن "إرادوية طوباوية" تغتصب التاريخ، وأن البروليتاريا لا تمتلك الوسائل ولا الإرادة من أجل تولي مهمة قيادية وأن دور الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية هو إفهامها أن النضال من أجل الاشتراكية ستكون عملية تحتاج إلى نفس طويل. وفضلاً عن ذلك، فيجب أن نعترف أن طموحات الاشتراكيين كانت معتدلة ونتائجهم محدودة. فلم يحدث، قط، إلا في اسكندينافيا حيث أصبح الاشتراكيون الديمقراطيون أهم الأحزاب في بداية الثلاثينات، أن استطاع هؤلاء، بفضل تحالف مع الزراعيين، السير بالتشريع نحو دولة الرفاه هذه التي ستكون فتح منتصف القرن، تمّ ذلك دون زعزعة قواعد الرأسمالية. ولكن العماليين لم يستطيعوا، في بريطانيا التي تولوا الحكم، فيها، مرتين، عام ١٩٢٤ وعام ١٩٢٩ أن يلهموا تشريعاً ذا طابع اشتراكي ولا أن يمسوا ، جدياً، امتيازات الطبقة الحاكمة. أما بالنسبة إلى أقوى هذه الأحزاب، الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني الذي كان عليه أن يقود ثورة تشرين الثاني ١٩١٨، فإنه لم يفكر، قط، في إدخال إصلاحات بنيوية في المجتمع الألماني لفرط انشغاله عن ذلك بحماية نفسه من التهديدات التي كانت تشكلها، في نظره، البلشفية وبتكوين جبهة مشتركة ضدها مع الإدارة القديمة المدنية والعسكرية بحيث انتهت الثورة الألمانية بتحويل ملكية هوهنزولرن إلى جمهورية بورجوازية قدم الاشتراكيون الديمقراطيون، فيها، بوصفهم المديرين المسؤولين. وبصورة عامة، لم يقدم الاشتراكيون

تحليلاً سديداً لأزمة ١٩٢٩ الاقتصادية لاقتناعهم بأن ظهور "اقتصاد منظم" يصحح قوانين الرأسمالية العمياء كان يشكل نوعاً من مرحلة نحو الاشتراكية: وتلك صيغة كانت تبرر، في الممارسة، قعوداً تاماً عن النشاط. وكان أبرز المنظرين الاشتراكيين بين الحربين، النمساوي أوتو باور، يقدر أن الثورة يمكن أن تجري على أساس تحويل اشتراكي تدريجي لوسائل الإنتاج يحول، بشكل غير محسوس، الملكية الخاصة إلى ملكية تديرها الدولة، ولم يكن يعترف بالعنف إلا على صورة دفاعية إذا أقدمت البورجوازية على المساس بالحريات العمالية. وعلى غرار الشيوعيين، قلل الاشتراكيون من أهمية الفاشية التي اختزلوها، أولاً، إلى واقعة هامشية مرتبطة بالاقتصاد المتخلف في بعض البلدان الأوروبية وفسروها، فيما بعد، عندما امتدت إلى ألمانيا والنمسا، كنتيجة لأزمة ١٩٢٩ التي أرغمت رأس المال الكبير على ممارسة ديكتاتورية إرهابية حيال المنظمات العمالية وأثارت لدى الطبقة الوسطى المهددة بالتحول إلى بروليتاريا ردود فعل لاعقلانية ويأساً أعمى. ولكن هذه الملاحظة نفسها لم تخرج الاشتراكيين من موقف الانتظار. ولا شك في أن هنري دومان، مؤلف ***ما وراء الماركسية***، (١٩٢٧) هو، وحده، من حاول صياغة تصور جديد للاشتراكية كان يريد منه أن يعيد الاعتبار إلى القيم الأخلاقية. وبما أنه لم يعد مشغولاً بالوصول إلى العمال اليدويين الذين كان عددهم ينخفض على أثر عقلنة الطرائق الصناعية، بقدر ما كان مشغولاً بالوصول إلى بروليتاريا "الياقات البيضاء" التي كانت فريسة سهلة للفاشية، فقد طور برنامج اقتصاد مختلط في قطاعين، أحدهما حر والآخر مؤمم، ولكن كليهما خاضعان لخطة عمل، وهو برنامج لاقى بعض الصدى، لا في بلجيكا التي كان أصل دومان يعود إليها فقط، بل في فرنسا، خاصة في الأوساط الإصلاحية في الاتحاد العام للعمل. ولكن أفكاره لم تطبق، عملياً، قبل الحرب، في أي بلد. فقد اقتصرت الأحزاب

الاشتراكية الديمقراطية التي أسخطتها وأزعجتها الهجمات التي كان الشيوعيون يصبونها عليها، على الرغم من لفظيتها الثورية، على اللعبة البرلمانية و لم تقدم في أي مكان بديلاً للجماهير اليائسة التي كانت ترى أن العمل العنيف، وحده، كان يستطيع توليد حل لصعوباتها. وهكذا شهدت، دون أن تحاول تعبئة الجماهير، تدمير قلعتها في بروسيا، ثم حلول الاشتراكية- القومية، كما عبأت في النمسا، متأخرة أكثر مما ينبغي، ضد الديكتاتورية الدولفوسية، بروليتاريا كانت خائبة الأمل من جراء تقهقرات ثابتة ومحبطة.

إذا كان استمرار انقسام العالم العمالي إلى كتلتين كبيرتين متعاديتين حتى ١٩٣٤، قد سمح للفاشية بغزو مكانة راجحة في أوروبا دون صعوبة، فقد كان على تفاقم الشر أن يخرج، على الأقل، إذ ذاك، محاولة تقويم: فقد كانت سنوات ١٩٣٤-١٩٣٦ سنوات أنبثاق الجبهة الشعبية. إن كون هذا المنعطف في مواقف الحزب الشيوعي الفرنسي الذي كان المحرض على هذا الاتجاه الجديد مطابق لمصالح الاتحاد السوفياتي الذي أرغم، بعد وصول هتلر، على إعادة النظر في سياسته الخارجية أمر لا يمكن أن يكون موضع شك، وليس موضع شك، كذلك، أن الأممية قد فرضت قرارها في نهاية المطاف. إلا أنه لا يقل عن ذلك صحة أن قسماً كبيراً من الرأي العام العمالي كان يتمنى المصالحة بين الاشتراكيين والشيوعيين بحرارة وأنه أمكن لبعض القادة الشيوعيين، ومنهم موريس توريز، أن يراهنوا، على مستوى إنضاج السياسة الجديدة، على بعض الخلافات في صميم الكومنترن الذي لم يكن كتلة دون صدوع. ومهما يكن من أمر، فإن الجبهة الشعبية ظلت تجربة مقصورة على فرنسا وأسبانيا. فعلى الرغم من تدخل شخصيات بارزة، مثل كريس ولاسكي، اصطدمت، في إنكلترا، بفيتو حزب العمال، و لم يكن من

السهل، أبداً، الحصول من المهاجرين السياسيين أن يتخلوا عن خصوماتهم القديمة. إلا أنه كان على الجبهة الشعبية أن تطبع بعمق تاريخ الحركة العمالية الفرنسية: فعلى أثر انتصار أيار ١٩٣٦ الانتخابي الذي أحرزه اتحاد أحزاب اليسار الفرنسي الثلاثة الكبرى، اتحاد الشيوعيين والاشتراكيين والراديكاليين، استطاعت الحكومة التي ترأسها ليون بلوم أن تحصل، في مناخ اجتماعي عكرته الإضرابات واحتلال المصانع، على مزايا مادية ضخمة (قانون الأربعين ساعة، العطل المدفوعة الأجر، اتفاقيات جماعية) كرستها اتفاقيات ماتينيون دون أن تكون الرغبة الجلية في التغيير قد عنت، على كل حال، بالنسبة للجماهير، إرادة ثورية. وفي أسبانيا حيث اتخذت الحركة المطلبية أشكالاً أقسى زادت في حدتها الكراهيات ضد الكهنوت، وصلت الجبهة الشعبية إلى هياج فلاحي واسع. ولكن الأمر كان يدور حول نار من قش كان سقوطها سريعاً. وفي فرنسا التي ورثت، فيها، الحكومة ماضياً ثقيلاً، اقتصادياً ونقدياً والتي جرى، فيها، تخفيض الفرنك متأخراً وغير كاف، لم يكن هناك من شك في أن أسبوع الأربعين ساعة جعل نهوضاً اقتصادياً كان متوقعاً بفضل ارتفاع القدرة الشرائية لدى العمال أمراً صعباً. وأضيف إلى الصعوبات المادية انقسام العقول حول المساعدة التي يجب أن تقدم للجمهورية الأسبانية المهددة، منذ تموز ١٩٣٦، من جانب ثورة مضادة فاشية: ففي حين قدر الشيوعيون وبعض الاشتراكيين أن من المناسب تقديم المساعدة للجمهوريين بالسلاح، أيد ليون بلوم سياسة عدم التدخل تحت تأثير الضغوط البريطانية وتحفظات الراديكاليين المزدوج. والتمييز الذي أجراه بين "الغزو" و"ممارسة" السلطة حدت عمله بأضيق حدود الشرعية مسبباً ردود فعل حادة في حزبه بالذات حيث ظن بعضهم، غداة أيار ١٩٣٦، أن "كل شيء ممكن". وحين تفككت الجبهة الشعبية وسقطت تحت تأثير الهجوم المضاد للقوى المحافظة، عاد العالم العمالي إلى انقساماته: فقد

قسمت مسألة مقاومة الهتلرية الأذهان بين الذين رأوا، على غرار الشيوعيين، أن ميونيخ شكلت استسلاماً ثقيلاً بنتائجه والذين- كانوا كثيرين في الحزب الاشتراكي- كانوا يغطون عداءهم التقليدي للشيوعية بنزعة سلمية راسخة، حقاً، رسوخاً عميقاً في الفكر الاشتراكي الفرنسي. فحالة تفسخ معنوي هي، إذن، الحالة التي قاربت، ضمنها، أحزاب اليسار الفرنسي الحرب العالمية الثانية. وفي أسبانيا، لم تكن التعارضات أقل حدة، وكانت، بالتأكيد، أشد مأساوية: فإذا كانت الأولوية الدولية قد شكلت إنجازاً فريداً في الأممية البروليتارية، فإن حرب أسبانيا كشفت التعارض العميق بين العناصر المنتمية إلى الفوضوية- النقابية التي كانت نافذة في كاتالونيا على نحو خاص والشيوعيين الذين رأوا من الضروري قصر الثورة، موقتاً، على الدفاع عن الدستور والذين زاد في كفاية تأثيرهم كون الاتحاد السوفياتي الدولة الوحيدة التي ساعدت، فعلياً، الجمهوريين الأسبان.

وجاء الميثاق الألماني- السوفياتي لآب ١٩٣٩، في عالم اشتراكي منقسم جداً، من قبل، حول الموقف الذي يجب تبنيه حيال الفاشيات، ليتفاقم بالتوترات، خاصة اعتباراً من البرهة التي عرف، فيها، الكومنترن الحرب التي ستندلع بأنها حرب "إمبريالية" وبدا الأمر المعطى للشيوعيين بعدم التدخل فيها لبعضهم أمراً "فهمه صعب والتسليم به أصعب أيضاً". وقد ألقى بالأحزاب في العمل السري. أما بالنسبة للاشتراكيين الذين كانت محاكمات موسكو قد قوت، من قبل، عداءهم للشيوعية، فإن الميثاق الألماني- السوفياتي بدا لهم تبريراً لحيادهم ونزعتهم السلمية اللذين كان هنري دومان يعبر عن نفسه لصالحهما، صراحة، في بلجيكا.

وكان على الحرب العالمية الثانية أن تعدل تعديلاً عميقاً توازن القوى بين الشيوعية والاشتراكية. ففي البلدان التي سيحتدم، فيها، منذ ١٩٤٤ وعلى إثر انعدام الرد من جانب الدول الغربية، النفوذ السوفياتي، كانت

الأحزاب الشيوعية في طريقها إلى الاستيلاء على السلطة عن طريق الجبهات الوطنية. وفي بلدان أوروبا الغربية تغلب الشيوعيون، مهما تكن الأخطاء التي اقترفت غداة الميثاق الألماني- السوفياتي، بفضل سعة التضحيات التي ارتضوها بسبب المقاومة، على العداء الذي تجلى حيالهم قبل الحرب وغزوا دوائر واسعة من الرأي العام، خاصة في الأوساط المثقفة والشبيبة. وما هو أكثر من ذلك بكثير هو أن النضال ضد الفاشية أذكى لدى الشيوعيين أنفسهم قوة الشعور القومي إلى حد شوهد معه، خاصة على أثر حل الكومنترن عام ١٩٤٣، توطد الاعتقاد بأن هناك "طريقاً" فرنسية أو "طريقاً" إيطالية نحو الاشتراكية. ووجوب انحلال الأحزاب الشيوعية في الجماعات القومية كان قناعة الشيوعي الأمريكي إيرل براودر الذي أعلن، غداة مؤتمر طهران، أنه يمكن، من الآن فصاعداً، للشيوعية والرأسمالية أن تتعايشا سلمياً وأعلن حل حزبه الخاص الذي حلت محله رابطة سياسية شيوعية أمريكية (١٩٤٤). ولم يجر الاقتداء بالمثل في أوروبا، ولكن الشاغل الرئيسي للقادة المسؤولين في الأحزاب الشيوعية كان، حقاً، بث "وعي قومي عال" في الجماهير التي تتبعهم. ولكن، هل يكفي هذا التطور لتبديد الشكوك العميقة التي كان عقدان قد راكماها؟ إن رجلاً مثل ليون بلوم يرى أن لا شيء يمكن أن يجري دون الشيوعيين، ولكنه لم يثبت، أبداً، أنهم لا يبقون، في فرنسا، "حزب الخارج". وفي عام ١٩٤٤، رغب الاشتراكيون، حيال أنصار "وحدة العمل"، في أن يحافظوا على استقلالهم السياسي.

وإذا كانت الحرب العالمية الثانية قد عدلت ميزان القوى في أوروبا، بين العالم الاشتراكي والعالم الرأسمالي، تعديلاً محسوساً، فإن الظاهرة كانت أبرز، أيضاً، في العالم خارج أوروبا حيث سيشهد تكون دولة شيوعية

كبرى ثانية، الصين وارتسام منظورات تحرر اجتماعي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بإرادة الاستقلال القومي، خاصة في جنوب شرق آسيا.

إلا أن تقدم الاشتراكية التي أصبحت، بعد حرب ١٩١٤-١٩١٨، واقعة عالمية اصطدم، في كل مكان تقريباً، بمقاومات هامة، وكذلك بوزن تراث ثقافي واجتماعي لم يكن كثير من الشعوب المستعمرة قد نجح، بعد، في تجاوزه.

والواقعة هي، أولاً، أن الأممية الثالثة لم تنجح، قط، في صياغة عقيدة منطقية حول المعارك الاستعمارية. وكان الكومنترن قد أعلن، لدى مؤتمره الثاني، الدور الرئيسي الذي يجب أن يلعبه التحرر الوطني في الثورة العالمية. ومع ذلك، لم يرَ لينين أنه يستطيع قبول أطروحة الشيوعي الهندي روي الذي كان قد أكد أولوية ثورات الشرق على ثورات الغرب. وما هو أكثر من ذلك بكثير هو أنه كانت قد جرت، آنذاك، تصفية الحركة التي كان يقودها التتري سلطان غالييف الذي كان قد ألح على دور "الأمم" الإسلامية البروليتارية. وهكذا فرضت نفسها، فعلاً، عقيدة متركزة جداً على أوروبا مثبتة على المصالح المباشرة للاتحاد السوفياتي وترد إلى المستوى الثاني مبدأ "تقرير المصير" للشعوب ضحية الاستعمار. وهو ما لم يمنع، فضلاً عن ذلك، الكومنترن من إطلاق الأحزاب الشيوعية في النضال الاستعماري، لا سيما الحزب الشيوعي الفرنسي لدى حرب الريف، ومن أن يجمع في بروكسل، عام ١٩٢٧، مؤتمراً للرابطة المعادية للإمبريالية كان هدفه التنسيق بين حركات التحرر الوطني والحركات الاشتراكية في البلدان الخاضعة للاستغلال الاستعماري. واعتباراً من "الفترة الثالثة" (١٩٢٨)، فرض الخط السياسي "تعريب" أحزاب شيوعية محلية عديدة جداً في فلسطين ومصر وسورية حيث لعب الدور الرئيسي في هذه السيرورة الشيوعيون الفلسطينيون. ولكن الخط المعادي للإمبريالية تحطم بدوره حين اتجه

الاتحاد السوفياتي، اعتباراً من ١٩٣٥، نحو تشكيل جبهات شعبية وسعى، إذن، إلى تأييد الديمقراطيات الغربية ضد الفاشية بثمن هو التخلي عن النضال ضد الاستعمار، ومضى إلى درجة قبول تعاون الشيوعيين مع الإدارات الاستعمارية: وهي سياسة كانت لها انعكاسات خطيرة على اعتبار أنها كان يمكن أن تؤدي، في المغرب خاصة، إلى القطيعة بين الحركات الاشتراكية والحركات القومية التي كانت تثور ضد الموافقة على الواقعة الاستعمارية.

وكان هناك عامل سلبي آخر: فقد كانت الاشتراكية، لزمن طويل، شأن الشعوب المستعمِرة وتبدي، إذن، ريبة شديدة حيال المطالب الوطنية لصالح الاستقلال وتتمسك بموقف فصل عرقي. وغالباً ما جرى الاستشهاد برسالة شعبة سيدي بلعباس الشيوعية في الجزائر التي كانت ترفض كل انتفاضة للجماهير المسلمة بوصفها "ارتداداً إلى مرحلة سياسية واقتصادية واجتماعية سبق أن أدانها التاريخ". وقد بقيت الأحزاب الاشتراكية المشغولة بالمعركة المطلبية حيال السلطات الاستعمارية و"المتنفذين"، وخاصة في أفريقيا الشمالية الفرنسية، غريبة عن القضية الوطنية. وكانت الوقائع ناطقة على نحو خاص في جنوب أفريقيا الإنكليزية حيث وقف الحزب الاشتراكي، باستمرار، ضد انصهار الجماعتين وحيث أدانت الأممية الثالثة الحزب الشيوعي الأكثر انفتاحاً على السود. فكيف نعجب من كون المناضلين العماليين المحليين قد اتجهوا، في هذه الشروط، نحو القومية أكثر منهم نحو الأحزاب الاشتراكية؟ فنحو وحلوية غارفي الأمريكية اتجهت منظمات جنوب أفريقيا السوداء. وفي المغرب، لم تدع الأرجحية العربية سوى مكان ضيق للحركة الشيوعية التي لم تكن تستطيع، أبداً، أن تنمو إلا في وسط محلي تدعمها، فيه، نضالية نقابية قوية. وسوف تتجسد القومية، غداة انتصار الجبهة الشعبية، في الجزائر، في تيار النجمة الأفريقي الشمالي الذي

كان يقوده مصالي الحاج والذي تجذر، بقوة، في الجماهير البروليتارية للمدن الكبرى. ولكن القوى التقليدية هي التي كانت تقود معركة الاستقلال في مراكش. والحزب الدستوري الجديد، البورجوازي الصغير، هو الذي كان يقود في تونس، النضال ضد الاضطهاد الاستعماري.

وتحارب تأثير الاشتراكية، أخيراً، طرق في التفكير وتقاليد محلية ترفض هذا المقتضى المساواتي الذي تحمله الاشتراكية. وهذه الظاهرة محسوسة على نحو خاص في الهند حيث كان زعامة غاندي تعترض، عملياً، على استيراد أيديولوجيات جديدة، من جهة، وحيث تجعل رؤية العالم الذي ما زال يسيطر عليها نظام الطوائف وروح التسلسل الهندوسية الحية جداً لدى الطبقات الكادحة هذه الأخيرة كتيمة حيال مذهب اشتراكي، وتعترض قوة التضامنات العمودية، من المعلم إلى الخادم، هنا، تشكل وعي طبقي. وبصورة أعم، فإن النضال ضد السيطرة الرأسمالية المرتبطة بالإمبريالية الأوروبية يخضع الجماهير لمعتقداتها الدينية التقليدية التي تعاش، منذ ذلك الحين، كمجموعة قيم تسمح لها بالحفاظ على هويتها، على الصعيد الروحي على الأقل، ضد الغزو الاستعماري. وكان هذا الأمر محسوساً في العالم الإسلامي حيث بدا احترام التقاليد القومية سوراً أيديولوجياً ضد كل تحول ثوري وسوف يستغل، بالتالي، ضد دخول الاشتراكية.

وسوف تظهر في أفريقيا السوداء مخاوف مشابهة: فالناطق بالإنكليزية بادمور والناطق بالفرنسية كوياتيه المرتبطان بحركة الوحدة الأفريقية واللذان لامسا، في برهة من حياتهما، الكومنترن عن قرب، هذان الاثنان رأيا أن الماركسية يجب، على كل حال، أن تخدم أفريقيا وليس العكس، ورفضا، كلياً، انصهار الثقافات الذي نادى به الاشتراكيون الغربيون. وبصورة مختلفة بعض الشيء، اصطدم إنشاء أحزاب شيوعية في أمريكا الجنوبية، في الدوائر المثقفة البورجوازية، بـ"الشعبانية" وهي مزيج من

اشتراكية زراعية وقومية هندية- أمريكية أكثر مطابقة بكثير لتقاليد التفكير وتستطيل، في القارة الأمريكية الجنوبية، بالمبادئ التي كانت قد هيمنت على ثورة ١٩١٠ المكسيكية.

وشرق آسيا هو القسم الوحيد من الكرة الأرضية الذي نجحت، فيه، الاشتراكية، في فترة الحرب العالمية الثانية، أن تحقق اختراقها. وكان ذلك في نهاية نضال طويل: فقد اقتضى الأمر ثلاثين سنة من المحن من أجل أن يمكن، عام ١٩٤٤، إعلان الجمهورية الشعبية الصينية، في حين أن تبني التكتيك الذي أملاه السوفيات الذين كانوا يسعون، حصراً، وراء دعم بروليتاريا المدن ونادوا بالتعاون مع البورجوازية القومية كان قد أدى، بين ١٩٢١ و١٩٢٧، إلى الكارثة. وألح ماوتسي تونغ على الطبقة الفلاحية التي سحقها قمع تاريخي سحيق القدم. ونجح، بعد محن لا يمكن تخيلها، في نهاية "المسيرة الطويلة"، في تثبيت أنصاره في الشان سي. وقد سمحت له الحرب التي خاضها مع الكومنتانغ ضد اليابانيين بتنظيم هؤلاء الأنصار على أساس تعاون وثيق مع الجيش النظامي وميليشيات الدفاع الذاتي والسكان الفلاحين وبتدريبهم على حرب العصابات وشن، بعد هزيمة اليابان، ضد الكومنتانغ، حرب التخريب الزراعي. ويعني انتصار ماوتسي تونغ النهائي، عام ١٩٤٤، توارد الحركة الفلاحية والحركة الوطنية. وعلى أساس هذا التوارد، تأسس "الخط الجماهيري" للشيوعية الصينية الذي فتح البلد لنوع من ديمقراطية خاصة بالصين، تشمل الفلاحين الفقراء والبروليتاريا العمالية والطبقات الوسطى والرأسماليين الوطنيين. وهكذا تحددت ماركسية "مصيَّنة" تعتمد قوتها الرئيسية على الأرياف وتتابع تحول الإنسان بالنضال اليومي وانفصلت، دون أن تقول ذلك، عن نموذجها السوفياتي ولكنها تودي، هي أيضاً، على نطاق واسع، إلى تحرير الشعوب الآسيوية. وفضلاً عن ذلك، نمت في جنوب شرق آسيا حركات وطنية واشتراكية منظمة على أساس

"الجبهات الوطنية" الأوروبية تحولت ضد اليابان بعد أن قاتلت ضد الاستعمارية الأوروبية وسعت، مستندة بدورها إلى الطبقة الفلاحية المستغلة، عن طريق حرب العصابات، وراء استقلال بلدانها.

الجزء الحالي، كالجزئين السابقين، يتخذ الدول إطاراً لدراسة تطور الاشتراكية والشيوعية في العالم.

وسوف يقدم القسم الأول منه تاريخ "الاشتراكية في بلد واحد"، الاتحاد السوفياتي. وسوف تدرس الاشتراكية، فيه، كنقطة انطلاق لبناء مجتمع جديد، من جهة، وكالمحتوى الأيديولوجي لسياسة توسع في العالم من خلال الأممية الثالثة من جهة أخرى.

وسوف يدرس القسم الثاني المكرس للقارة الأوروبية أزمة الأحزاب التي تعلن انتماءها إلى الاشتراكية في حضور صعود الفاشية. وسوف يبين كيف ردتها هذه الأخيرة، على التعاقب، باستثناء ما يتعلق ببريطانيا والبلدان الاسكندنافية، بين ١٩٢٤ و١٩٤٠، إلى المنفى أو إلى العمل السري. وسوف يصف، بتحديد موقعها في الحرب العالمية الثانية، انبعاثها داخل حركات المقاومة.

وسوف يعيد القسم الثالث رسم تطور الاشتراكية خارج أوروبا، في الدومينيون البريطاني حيث تتخذ طابعاً ما زال قريباً من الأشكال الأوروبية، وفي العالم الإسلامي وأفريقيا السوداء، وأخيراً في الشرق الأقصى حيث ينضج تشكل دولة اشتراكية كبرى جديدة، الصين[1].

والمؤلفون، كما في الجزئين السابقين، مسؤولون شخصياً عن الأحكام التي يطلقونها. ولن يفوت القارئ أن يلمس خلافات في التفسير. ولكن ما بدا لنا أهم من التباينات– أينبغي علينا أن نكرر ذلك؟– هو التعاطف

---

(١) أرجئت دراسة الاشتراكية في القارة الأمريكية إلى الجزء الرابع من هذا الكتاب.

العميق الذي يبدونــــه، جميعــاً، حيــال الطبقــة العاملــة والمعركــة المأســاوية الــتي تخوضها من أجـــل تحررهــا.

الاتحاد السوفيتي

الجزء الثالث — القسم الأول

من ١٨٧٥ إلى ١٩١٨

الفصل الأول

بناء مجتمع اشتراكي: الاتحاد السوفياتي[1]

"عشرة أيام هزت العالم": عبارة جون ريد هذه تتبادر إلى الذهن بصورة طبيعية جداً عندما يذكر تاريخ إمبراطورية القياصرة القديمة بعد ١٩١٧. فبين الحربين العالميتين، وضعت الأسس الاقتصادية والاجتماعية لاشتراكية جماعية على مرحلتين تقابلان "شيوعية الحرب" (١٩١٨-١٩٢١) والثلاث خطط الخمسية الأولى (١٩٢٧-١٩٤١) تفصل بينهما الوقفة النسبية للسياسة الاقتصادية الجديدة، النيب (١٩٢٢-١٩٢٧). فترة البناء غير الكاملة لبناء نظام جديد هذه- أول تجربة للاشتراكية على نطاق دولة كبيرة- التي شوهتها، بعد ١٩٣٤، الديكتاتورية الستالينية انقطعت من جراء كارثة الحرب العالمية الثانية.

---

[1] لا يتضمن هذا الفصل دراسة لمسألة القوميات في الاتحاد السوفياتي التي ستستعاد في إطار الجزء الرابع

"شيوعية" الحرب: من الإدارة الذاتية إلى الدولتة

انتصار الحزب

انتصر الحزب البلشفي على الحكومة المؤقتة بثورة أكتوبر ١٩١٧. وللمرة الأولى في العالم، بدأت تجربة احتماعية كانت تواجه العقيدة الماركسية بحقائق السلطة. وغدا بناء الاشتراكية، وهو مرحلة نحو تكوين حزب شيوعي، منذ ذلك الحين، الهدف الثابت من خلال كل تقلبات حكومة حديدة كان عليها، مع ذلك، أن تناضل، أولا، من أحل وحودها، ضد التدخل الأجنبي بعد معاهدة بريست- ليتوفسك (٣ آذار ١٩١٨)، وضد المعارضة الداخلية المسلحة. و لم يمكن التغلب عليهما، وكانا متضامنين، إلا عام ١٩٢٢. إلا أن الحكومة البلشفية مارست منذ ١٩٢١ سلطتها على الجملة الأوراسية الموروثة من الإمبراطورية القيصرية، ولكنها كانت مبتورة بصورة واسعة في الغرب.

وهكذا كانت سياسة الحكومة خاضعة، خلال ثلاث سنوات، لمقتضيات الحرب، لضرورة ليست هي ضرورة تجهيز جيش فقط، بل هي، أيضا، ضرورة إطعامه وإطعام المدن الكبيرة بتموين تعسفي، بنظام مصادرة أطلق عليه "شيوعية الحرب". وخلال هذا النضال المستميت، المزروع بالمذابح والتدمير، طرحت بعض أسس الاشتراكية.

ولكن، ماذا كانت المنظورات المباشرة للاشتراكية في تشرين الأول ١٩١٧؟ ومنظورات أية اشتراكية؟ كان يمكن لتياراتها المختلفة أن تلتقي

حقا، نظريـــا، في هـــذا المســـتقبل البعيـــد الـــذي كانتـــه الشـــيوعية. إلا أن الحـــزب البلشفي الذي كان يمســـك بالســـلطة والـــذي كـــان، فضـــلا عـــن ذلـــك، أفضـــل الأحـــزاب تنظيمـــا وخـــبرة وواقعيـــة لم يكـــن ســـوى واحـــد مـــن الأحـــــزاب الثورية التي اتحـــدت في الانتصـــار علـــى القيصريـــة فقـــط. فلـــم تكـــن للمنشـــفيك ولا للاشـــتراكيين الثوريـــين، ولا للفوضويـــين بـــالأحرى، الآراء نفســـــها فيمـــــا يتصل بأشكال اشـــتراكية انتقاليـــة ووســـائل تحقيقـــها.

إلا أنه ســـرعان مـــا اســـتبعد هـــؤلاء وأولئـــك الذيـــن كـــانوا ممثلـــين بكثافـــة في مجالس السوفيات عند بداية الثـــورة. فبخلـــق "لجنـــة اســـتثنائية لكـــل روســـيا مـــن أجـــل النضـــال ضـــد الثـــورة المضـــادة والمضاربـــة والتخريـــــب" (التشـــيكا)، يقودهـــا دزرجنســـكي، في نهايـــة كـــانون الأول ١٩١٧، وضعـــت الحكومـــة البلشفية حدا لمعارضـــة الاشـــتراكيين الثوريـــين الذيـــن كـــانوا قـــد حـــاولوا عبثـــا، عـــام ١٩١٨، القتـــال ضـــد لينـــين والجيـــوش البيضـــاء، ثم لمعارضـــة المنشـــــفيك الذيـــن فصلـــوا، تدريجيـــا، مـــن مجـــالس الســـوفيات وفقـــدوا، إذ أكرهـــوا علـــى الذهـــاب إلى المنفـــى، كـــل تأثـــير سياســـي ظـــاهر عـــــام ١٩٢١. وفي هـــــذا التـــاريخ، كـــانت الحركـــة الفوضويـــة، أبعـــد الحركـــات عـــن البلشـــفية، قـــد انهارت بعـــد تمـــرد كرونســـتادت ومحاولـــة مـــاخنو المســـحوقة لإنشـــاء جمهوريـــة فلاحية في أوكرانيـــا.

وكان تمـــرد بحـــارة كرونســـتادت، في منـــاخ بـــؤس ربيـــع ١٩٢١، التعبـــير عـــن رد فعل عنيف علـــى تدابـــير الحـــزب البلشـــفي الـــذي كـــان قـــد أغلـــق الأنديـــة الفوضوية في موســـكو وبطرســـبرغ وأجـــرى قطيعـــة مـــع الاشـــتراكيين الثوريـــين وكان يحاول تنظيـــم تمويـــن العاصمـــة بمصـــادرة الأقـــوات الـــتي أتـــى بهـــا أهـــالي المـــدن مـــن الريـــف عـــن طريـــق فصـــائل تدخـــل. وخـــلال إضرابـــات ١٩٢٠-١٩٢١ الـــتي عـــبرت عـــن اســـتياء عمـــال بطرســـبرغ عـــبر بحـــارة كرونســـتادت عن تضامنـــهم.

فقد قدمت مطالب مشتركة تمتزج، فيها، مصالح مباشرة (إلغاء مصادرات القمح في الأرياف، السماح بالتجارة الصغيرة) وتصورات ليبرالية عامة (تحرير السجناء السياسيين، السماح بالأحزاب الاشتراكية غير البلشفية، انتخابات حرة) حول مسيرة الثورة، قدمت هذه المطالب إلى مجلس كرونستادت الشعبي في الأول من آذار ١٩٢١ حين اجتمع لتحضير انتخابات سوفيات المدينة، وأقرت على الرغم من تهديدات الموفدين البلاشفة (الذين كان بينهم كالينين). وسرعان ما اتخذت المعارضة التي قادتها "لجنة مؤقتة ثورية" معادية للبلشفية شكل عصيان قمع بقسوة. إن هذا الحدث، الأهم في التاريخ الداخلي للثورة لدى الخروج من الحرب الأهلية، والذي يقع عند مفصلة شيوعية الحرب والنيب قد أثر كثيرا في قرار المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي الذي انعقد في البرهة نفسها (آذار ١٩٢١).

أما بالنسبة لتمرد ماخنو، فقد كانت محاولة قام بها فلاح أوكراني انطلاقا من قريته، غولاي- بول، ليقيم ضد الرادا الأوكرانية وقائدها بتلجورا، ثم ضد قوات دنيكين البيضاء التي أسهم في تحقيق فشلها، نظام فوضوي تدير، فيه، المهن المختلفة مشروعاتها ذاتيا وتكون السلطات، فيه، بين أيدي مجالس منتخبة ولا يلغى العمل المأجور فيه. وقد أعلن قائلا: "ليس دور الجيوش فرض سلطة على العمال، بل منع أن تقمع سلطة ما شعب العمال". و لم يكن ماخنو قوميا ولا معاديا للسامية كما زعموا، بل إنه قد هاجم المركزية البلشفية فصفاه أولئك الذين كان قد سهل نجاحهم وأرغم على سلوك درب المنفى.

في فوضى الحرب الأهلية التي عقدها التدخل الأجنبي الذي كان يقوي المعارضات، كانت الحكومة البلشفية تمارس سياسة استعادة إقليمية وغزو للرأي العام كانت تقتضي سلطة قوية ولا ترحم، كما كانت تقتضي ديكتاتورية الحزب. ومن هذه الناحية، فإن للنزاع الدائم داخل مجالس

السوفيات بين البلاشفة والفوضويين قيمة مثال. فقد كان يقابل، فيما يتعلق بدور الدولة والكومونة، بين اتجاهين لا يمكن التوفيق بينهما: الاتجاه إلى مركزة السلطة الذي كان يهدد بالتحول إلى ديكتاتورية دولة، والاتجاه إلى اللامركزية التي كان يمكن أن تكون، انطلاقا من مجالس السوفيات، ضمانة للحرية. وفي المؤتمر الثالث لمجالس سوفيات كل روسيا، في كانون الثاني ١٩١٨، رأى البلاشفة، أنصار مركزة سلطات مجالس السوفيات، وقوف الفوضويين ضدهم وإحدى صحفهم تصرح، تحت توقيع ماكسيموف، بقولها: "... مساعدتنا للبلاشفة يجب أن تتوقف عندما يبدأ انتصارهم... لن نمضي أبعد من ذلك... لأنه، أبعد من ذلك، يبدأ عملهم "البنائي" الموجه نحو دعم ما نناضل ضده وما هو عقبة في وجه التقدم والذي هو دعم قوة الدولة...". وما وراء الدوافع المباشرة لمعارضة الأحزاب غير البلشفية، السياسة الزراعية، اللاشرعية، التطابق الإلزامي، كان وجه الدولة المغلق الكلي القوة هو، حقا، ما يبدو تهديدا. ولذلك لم يكن اندحار المعارضة من صنع قمع رهيب وانسحابات بسبب الخوف فقط. فقد صحبته ضروب من التأييد أمام أخطار لامركزية فوضوية غير ناجعة في حالة الأزمة وكانت تهدد مستقبل الثورة.

ولكن زوال مناضلي مختلف المعارضات (الذين أعدموا أو هاجروا أو أرغموا على الصمت) الذي أعطى الحزب البلشفي سلطة مطلقة لم يؤد إلى زوال الآراء التي كانوا يمثلونها. فقد كان على الغزو الأيديولوجي المطبوع بسيطرة الحزب على مجالس السوفيات والذي كان يمضي للالتقاء بقسم من الرأي العام أن يستمر إلى ما بعد شيوعية الحرب بكثير. وصعوبات ممارسة الحكم والترددات حول صيغ بناء الاشتراكية ومنظورات مستقبل البلد حيال جمهور شعبي لم يقبل النظام جيدا، بعد، تفسر كثافة الحياة السياسية في مناخ حرية تعبير نسبية تميز العشرينات.

التدابير الأولى

كانت مهمة هائلة تقع على عاتق حكومة ما تزال ضعيفة وموضع مساءلة كانت حدود عملها ضيقة. ولذلك، فإن أولى القرارات الثورية التي مضت في اتجاه الاشتراكية كانت مفروضة من جانب الوضع الاقتصادي، كتأميم المصارف واحتكار التجارة الخارجية (٢٦ كانون الأول ١٩١٧) ومرسوم تشرين الأول حول تأميم الأراضي الذي كان إعلانا لمبدأ واعترافا بوضع واقعي: تملك الفلاحين للأراضي. أما بالنسبة للصناعة، فلم تكن الحكومة تستطيع أن تدولها فورا كما لم تكن تريد أن تشهد نمو إدارة ذاتية كانت تبدو لها فوضوية. فكان تنظيم "مراقبة عمالية" للمصنع (مرسوم ١٤ تشرين الثاني ١٩١٧) الذي كان فكرة لينين ومحاولة التعاون مع إدارات المصانع بتكوين شركات مختلطة بمشاركة رأس المال الخاص ورأس مال دولة الهدفين الأولين. ولكن المساومات التي استمرت حتى صلح بريست- ليتوفسك (٣ آذار ١٩١٨) فقدت معناها بقدر ما كانت سلطة الحزب البلشفي تتوطد، ودولت المؤسسات الصناعية والتجارية الهامة المؤممة في النصف الثاني من ١٩١٨.

أما فيما يتعلق بالأرض، فموقف الحكومة ظل موقف لينين، موقف أطروحات نيسان: إلغاء ملكية كبار الملاكين النبلاء دون تعويض. واقتصر المرسوم حول الأرض (٨ تشرين الثاني ١٩١٧) الذي أخذ في حسبانه الوضع الواقعي في الأرياف حيث كان الاستيلاء على الأراضي يتسارع، مع إعلانه إلغاء حق الملكية الخاصة، على إلغاء الديون الفلاحية ووضع أراضي كبار الملاكين، رسميا، تحت تصرف لجان زراعية. والواقع أن الفلاحين قد أجروا توزيعات، ولكن الأراضي المصادرة على هذا النحو والتي تمثل مجموعا هاما (حوالي ٢٥ مليون هكتار، أي ثلثي أملاك

النبلاء) لم تعط في الواقع، بعد التوزيع، سوى حصص ضعيفة لمن لا يملكون أرضا من قبل. فالتقاسم سوى، إذن، توزع الأرض بزيادته عدد الاستثمارات الصغيرة. وكون التوزيع قد جرى على أساس الأعراف القديمة وكونه قد تطابق مع عودة إلى الجماعية الريفية (التي كان تشريع ستوليبين قد بدأ في حلها) لا يتناقض مع توطد الملكية الخاصة الذي صاحبه. فالمير[1]، بقدر ما كان يظهر، كان، إذن، ارتكاسا دفاعيا جماعيا ضد بؤس الأزمنة ولم يكن القرينة على تعلق بأشكال جماعية من الملكية.

وفي عام ١٩١٨، وفي حين تطورت الحرب الأهلية بعد صلح بريست-ليتوفسك، وكان ينبغي على روسيا أن تواجه التدخلات الأجنبية، فرض أمر واقع على الحكومة البلشفية سياسة نضال من أجل الوجود أعطي اسما بعيدا جدا عن أن يناسبه، "شيوعية الحرب" (١٩١٨-١٩٢١). وكان، في جوهره، نظام مصادرة عامة ينصب على المنتجات الغذائية، من حبوب ولحوم وبطاطا، مكرس لإطعام الجيش في الدرجة الأولى، ثم المدن وكان، حقا، سياسة مؤقتة جعلتها حالة روسيا المأساوية، حالة "القلعة المحاصرة"، ضرورية. ولكنها، وقد ولدتها الظروف وجاءت ردا براغماتيا على الضرورة، كانت، في الوقت نفسه، هدامة للنظام الرأسمالي، دمرت الأسواق النظامية بالمصادرة وأضعفت، بالتوزيع التعسفي للمنتجات، دور النقد. ولذلك كانت، حقا، موضع تقييمات متناقضة واعتبرت مرحلة أولى في بناء الاشتراكية كانت تتجلى، فيها، إرادة بناء نظام اقتصادي واجتماعي جديد. وضمن هذه الفرضية، فرضية محاولة جمعنة سابقة لأوانها أدت إلى الفوضى والفشل، تكون شيوعية الحرب قد أدت إلى السياسة الاقتصادية الجديدة. والواقع هو أن تعبئة الموارد الزراعية قد نجحت في نهاية المطاف على اعتبار أنه قد تم تموين

---

[1] المير هو نظام الملكية الجماعية للأرض في عهد القياصرة.

الجيش والمدن (يدور الأمر، قبل كل شيء، حول العاصمتين في المدة التي لم تكن السلطة البلشفية تمارس فيها إلا على إقليم محدود) وبدأت المختزنات تتكون بعد حصاد ١٩٢٠. ويقاس الجهد المفرط المطلوب من الفلاحين بكون المساحات المزروعة قمحا قد نقصت، في تلك السنة، بمعدل النصف، وفي ١٩٢١ بمعدل ١٠٪ أيضا، في حين كانت المصادرات الإجبارية قد زادت إلى أكثر من ثلاثة أمثالها بين ١٩١٨ و١٩٢١. ولم تكن فصائل المصادرة تتردد، من أجل المزيد من الكفاية، في انتزاع مخزونات غذاء القرية واحتياطيات البذار والعلف، في حين لم يصل المحصول إلى أكثر من ٤٠٪ من مستوى ما قبل الحرب. ولذلك عاشت البلاد سنتين من المجاعة، في عامي ١٩٢١ و١٩٢٢ على اعتبار أن جفافا رهيبا قد تفاقم بضعف موسم ١٩٢١. إلا أن لينين الذي لم يكن، فضلا عن ذلك، قد فكر، قط، في كونه يمكن للشيوعية أن تدخل روسيا مباشرة، بفعل إرادي، بل في أن ذلك سيكون فتحا طويل الأجل استخلص دروسا من نجاح شيوعية الحرب وفشلها معا ليدخل روسيا (التي أصبحت، عام ١٩٢٢، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) في النيب الذي كان يعني، قبل كل شيء، العالم الفلاحي، أي ثلاثة أرباع السكان الذين لم تكد الاشتراكية، عام ١٩٢١، تمسهم.

وعلى صعيد أعم أيضا، أصبحت النقاشات حول توجيه السياسة الاقتصادية، منذ صلح بريست- ليتوفسك، أشد حدة وسببت، داخل الحزب والحكومة بالذات، انقسامات واضحة. فقد كان لتيمة بناء الاشتراكية "من أسفل"، حتى ذلك الحين، طابع رسمي. فقد كان ذلك زمن الحماسة الثورية، زمن تجارب الإدارة الذاتية وخلق مدرسة العمل الوحيدة. ولكن المحاولات الحكومية للتوفيق أو لدمج الأشكال التنظيمية للرأسمالية والمجتمع البورجوازي لم تكن قد توقفت تماما متراكبة، فضلا عن ذلك، في مناخ الصراع الطبقي الذي كان يتكاثف، مع تدهور سريع.

في وضـع الملاكـات الاجتماعيـة، وريثـة روسـيا القيصريـة الخاضعـة لبدايـة تطهير. فلـم يكـن يمكـن، أبـدا، أن تقـوم تسـوية بـين الذيـن كـانوا يـرون (كلينـين) أن تحقيـق الاشـتراكية غـير ممكـن إلا بعـد إعـادة تنظيـم للاقتصـاد والذيـن كـانوا يـرون أن التحويـل الاشـتراكي لوسـائل الإنتـاج وتنظيـم اقتصاد بـإدارة بروليتاريـة همـا، وحدهمـا، القـادران علـى ضمـان الانتقـال إلى الاشـتراكية.

الدولـة الصناعيـة

كـانت طليعـة الثـورة هـي الطبقـة العاملـة، وهـو مـا يـبرر اسـتخدام "ديكتاتوريـة البروليتاريـا" لوصـف النظـام الجديـد في بداياتـه. ولكـن نمـو الاقتصاد نفسـه، المتجـه نحـو ثـورة صناعيـة ثانيـة سـوف يحققـها التخطيـط، ضخـم، سـريعا، طبقـة كـان يمكـن لوزنهـا الاجتمـاعي أن يصبـح راجحـا، وكان جديدا تماما، على كـل حـال، في بنـاء الاشـتراكية.
وكان عمال مصـانع المـدن الكبـيرة المنخرطـون، مـن قبـل، في النضـال ضـد أربـاب العمـل قـد أعطـوا، قبـل أكتوبـر ١٩١٧، طابعـا يتجـاوز المهنـة ويفترض المراقبـة العماليـة والإدارة الذاتيـة.
وكـان اجتمـاع للجـان المصـانع في ١٦٤ مشـروعا قـد انعقـد في حزيـران ١٩١٧. وكـانت السـرية الواقعيـة الـتي تحيـط بمعظـم النقابـات الـتي كـان معترفا بها، مع ذلـك، منـذ ١٩٠٥ قـد انتـهت في منـاخ حريـة ثـورة شـباط. إلا أن نخبـة قـد بـرزت، في النضـال السـري علـى وجـه الضبـط، مـن بـين الجماهير العماليـة كـانت تعطـي للنقابيـة دورا سياسـيا. فقـد عاشـت "النزعـة الاقتصاديـة" الـتي ظـهرت في نهايـة القـرن التاسـع عشـر. وكـان الاجتمـاع يريد أن يجعل من النقابيـة عنصـرا لا غـنى عنـه في "ديكتاتوريـة البروليتاريـا".

وبعد انتصار البلشفية في أكتوبر ١٩١٧، جمعت النقابات نسبة متزايدة من العمال و لم تعد، بالمعنى الحقيقي للكلمة، طليعة للطبقة العاملة.

وفي فوضى الحرب الأهلية، تناقصت كتلة عمال المصانع، أكثر الكتل ديناميكية، بدلا من أن تزيد وذلك بسبب تدميرات وإغلاقات للمؤسسات الصناعية، وكذلك، أيضا، لأن شروط الحياة المادية القاسية أفرغت المدن. ففي عام ١٩٢١-١٩٢٢، بلغ عدد الأجراء الصناعيين مليونا ومائتين وخمسين ألفا، أي نصف عددهم عام ١٩١٤، وكان القسم الأكبر من النخبة العمالية معبأ في الجيش في البرهة نفسها، في أعمال متنوعة، لا عن قسر، بل عن إرادوية مرتبطة بالعقيدة الاشتراكية. وكان تجنيد ستين ألف رجل جاؤوا من النقابات، في تشرين الأول ١٩١٩، استترافا سياسيا أضعف، في نهاية المطاف، اتجاهات النقابات إلى المراقبة العمالية والإدارة الذاتية. وكانت الملاكات النقابية تتجدد باستمرار ويتزايد، فيها، عدد البلاشفة الخاضعين لتوجيهات الحزب. أما بالنسبة للكتلة العمالية التي تضخمت شيئا فشيئا، من جديد، واستعادت أعداد ١٩١٤، فقد كانت مركبة من عناصر فلاحية ضعيفة التسييس، منقسمة بين الاتجاهات المتنوعة للنقابية، ولكنها انصبت، خاصة، على المطالب المهنية.

ومنذ شباط ١٩١٧، وبناء على المبادرة العمالية التي لعب، فيها، قادة النقابات الذين تكونوا في الحرب دورا حاسما، تشكلت لجان مصانع ومجالس سوفيات عمالية جمعت مناضلين من كل الأحزاب، منشفيك، اشتراكيين ثوريين وبلاشفة. وتشهد النداءات التي أطلقتها ***المجلة العمالية*** المنشفيكية ***والبرافدا*** البلشفية على مناخ وحدة لن يدوم.

وتطورت الحركة بصورة سريعة جدا. فمنذ آذار ١٩١٧، كانت نقابات عمال التعدين تعد أكثر من ستة عشر ألف عضو، وتشكل فيما بعد مكتب مركزي ضم عشر نقابات. وفي موسكو نفسها، خلق اجتماع

لاثنين وعشرين نقابة مكتبا مركزيا للنقابات المهنية. وفي إطار المصنع نفسه، كانت تتشكل، بصورة متوازية، لجان مصانع لا تكاد أن تتميز عن الشعبة النقابية، على اعتبار أنه كان لفعالياتها، جزئيا، الأهداف نفسها.

وقد أعطى قانون ٢٣ نيسان ١٩١٧ لجان المصانع وجودا شرعيا. واقتصرت اللجان، في البداية، على مطالب مباشرة ذات طابع مهني (زيادة الأجور، يوم الثمان ساعات) ولكنها تدخلت، سريعا جدا، في مهمات الإدارة ونظمت، في كثير من المصانع الصغيرة والمتوسطة الأهمية، إدارة ذاتية حقيقية، على أثر رفض أرباب العمل لمطالب العمال عامة. وقاد ضغط اللجنة التنفيذية لمجالس سوفيات بطرسبرغ التي طالبت، في ١٦ أيار ١٩١٧، بسيطرة الدولة على كل الفعالية الصناعية الحكومة المؤقتة إلى وضع نظام لم يكن يعني سوى المصانع الكبيرة التي كانت الإضرابات والإغلاق ممنوعا فيها، وحيث كان مقدار الأجور مرتبطا بالإنتاجية. واستبعد كل حل حكومي. ولم تكن احتكارات الدولة موضع بحث إلا من أجل بيع منتجات تكون موضوع مبادلات في الخارج أو التي كان إنتاجها مركزا تركيزا كافيا على الخطة الوطنية كالسكر.

وفضلا عن ذلك، فإن هذا النظام بقي ميتا، ولكن الحكومة المؤقتة حجزت المشروعات التي كانت قد بدأت، فيها، تجارب إدارة ذاتية. وبالفعل، تواجه العمال وأرباب العمل في معركة شاقة استمرت حتى ما بعد أكتوبر. وكانت مسألة العلاقة بين الدولة والعمال ومسألة دور العامل في المصنع تقعان، آنذاك، في سياق سياسي جديد. وكانت مصانع عديدة قد أغلقت أبوابها، وكان عدد كبير منها على حافة الإفلاس، واستؤنفت تجارب الإدارة الذاتية. ولكن تلك كانت حركة عفوية سهلها الوضع الفوضوي في فترة شيوعية الحرب والترددات الأولى

للقادة، للينين نفسه، حول الاتجاه الذي يجب اتباعه في بناء الاشتراكية والذي سرعان ما سوف يصطدم بقرارات دولة متوطدة أكثر انشغالا بإعادة بناء الاقتصاد منها بتسريع الجمعنة بتجارب إدارة ذات نتائج مشكوك فيها.

ومضت أولى التدابير التي اتخذتها الحكومة البلشفية في تشرين الأول ١٩١٧، حقا، في اتجاه الدولتة، انطلاقا من تأميمات، كوسيلة لإرساء قواعد نظام اشتراكي أعلن لينين عن بنائه في مستقبل قريب أو بعيد في بداية تشرين الثاني. وكانت الحكومة البلشفية تتبنى أمرا واقعا في الريف كما في المدينة. فقد كان عليها أن تأخذ الوقائع بعين الاعتبار محاولة التوفيق بين الأهداف السياسية وضرورة تقويم اقتصاد مدمر. كانت أمام مهمة هائلة لم تكن تسهلها أية تجربة سابقة. وكان أحد اختبارات كفايتها، على وجه الضبط، المصنع الذي كان يعمل فيه أولئك الذين كانوا طليعة الحركة الثورية. ومنذ نيسان ١٩١٧، وبصدد صناعة السكر التي كانت مركزة جدا في "نقابة" (اتحاد مصاف)، كان لينين قد استعمل كلمة "تأميم"، واستعمل، بصدد العلاقات بين إدارات المصافي والعاملين، تعبير "المراقبة العمالية" الذي لم يكن يعني له، على ما يبدو، شيئا خلاف مراقبة سياسية مستقلة عن النقابات (حيث كان الاشتراكيون الثوريون والمنشفيك، فضلا عن ذلك، أكثرية آنذاك). واستعيد التعبير في مرسوم ١٤ تشرين الثاني ١٩١٧، ولكنه احتفظ، بالنسبة للمواقف الواقعية التي نشأت في المصانع، بطابع مبهم جدا.

أما بالنسبة لتنظيم الاقتصاد العام عامة، فقد اقتصر لينين على خلق مجلس أعلى للاقتصاد الوطني (فيزنخا)، بمرسوم ٥ كانون الأول ١٩١٧، حل محل المؤسسات التي خلقت في عهد الحكومة المؤقتة. وقد انخرط المجلس في طريق التأميمات، إنما بحذر، واضعا على رأس كل فرع صناعي لجنة دراسة، وفي المناطق مجالس للاقتصاد الوطني، في نظام اتخذ الصفة

القانونيـــة في أيـــار ١٩١٨ وامتـــص قســـما كبـــيرا مـــن العـــاملين المســـتخدمين في مؤسسات الحكومة المؤقتة. أمـــا بالنســـبة للمراقبـــة العماليـــة، فقـــد تبـــين، ســـريعا جدا، أنها لم تكن تتلاءم مـــع الضـــرورات المباشـــرة لتقـــويم الاقتصـــاد.

وقـــد انتقلـــت المشـــروعات، بسلســـلة مـــن المراســـيم، إلى إدارة الدولـــة علـــى شـــكل "تروســـتات" (مجموعـــات صناعـــات)- حـــوالي المائـــة في بدايـــة ١٩٢٠- تديرها لجان يشـــرف عليـــها المجلـــس الأعلـــى للاقتصـــاد، وكـــان لهـــذه التروستات، في فترة انتقاليـــة، تنظيـــم غـــير متمـــاثل فيـــها جميعـــا. فقـــد احتفـــظ بعضـــها بإداراتـــه القديمـــة، و لم تكـــن كلـــها مدولـــة تمامـــا وتتمتـــع بشـــيء مـــن الاســـتقلال. ولكـــن المســـائل المطروحـــة علـــى هـــذا التنظيـــم الجديـــد قـــادت، سريعا جدا، إلى المركـــزة واطـــراد الأوضـــاع.

وقـــد تعـــارض، في منظـــور بنـــاء الاشـــتراكية، تصـــوران، أحدهمـــا، وهـــو أكـــثر تطابقا مـــع أيديولوجيـــة ديمقراطيـــة، يفـــترض إشـــرافا لمجـــالس الســـوفيات المحليـــة ولامركزيـــة لـــلإدارات الجماعيـــة المنتخبـــة، والآخـــر كـــان، باســـم الكفايـــة ومقتضيـــات الإنتـــاج، مركزيـــا، أكـــثر اســـتبدادية، يفـــترض أن يديـــر الاقتصـــاد جـــهاز بـــيروقراطي والمصـــانع رؤســـاء ومديـــرون. وفي عـــام ١٩٢٠، كـــان الاتجاه يمضـــي في جهـــة المركـــزة لأن مصـــانع المنفعـــة المحليـــة كـــانت، وحدهـــا، المرتبطـــة بالســـلطات الإقليميـــة وتتمتـــع ببعـــض الاســـتقلال. وفي المؤتمـــر التاســـع للحـــزب الشـــيوعي (١٩٢٠)، وضـــد رأي تومســـكي وريكـــوف اللذيـــن دافعا عن مبـــدأ الإدارة الجماعيـــة، حصـــل لينـــين، بدعـــم مـــن تروتســـكي، علـــى قرار بضرورة إدارة شـــخصية في الصناعـــة يســـتلزم مســـؤولية رئيـــس.

وفي تشـــرين الثـــاني ١٩٢٠، لم تعـــد الإدارة الجماعيـــة موجـــودة إلا في ١٢٪ مـــن المشـــروعات، وكـــانت مناقشـــات الخطـــة الاقتصاديـــة تنتقـــل إلى الصعيـــد الاجتمـــاعي. وكـــانت أقليـــة ضعيفـــة مـــن التقنيـــين قـــد هـــاجرت، وكـــان استخدام العاملين القدامـــى يفـــرض نفســـه بقـــدر مـــا كـــانوا يؤيـــدون النظـــام أو يبقون حيـــاديين أو صـــامتين. ولكـــن الحماســـة الثوريـــة الممزوجـــة بأوهـــام أكـــثر

البلاشفة مثالية الذين كانوا يرون الاشتراكية في متناول اليد لم تكن ترتضي واقعية لينين الذي لم يكن يريد استخدام الملاكات البورجوازية فقط، بل كان يريد، أيضا، أن يدفع لها "على الطريقة البورجوازية" حسب نشاطها. ويبين تقرير لمولوتوف، عام ١٩١٨، حول حوالي عشرين من الإدارات الصناعية (غلافكي) المرتبطة بالمجلس الأعلى للاقتصاد الوطني، أن حوالي ٤٠ من ٤٠٠ من أعضاء الإدارات أرباب عمل سابقين أو ممثلين لهؤلاء، وكان هنالك مقدار مماثل من التقنيين، وأن بين موظفي هذه الإدارات كان عدد كبير موروث من النظام القديم.

وقد انخفض عددهم سريعا، ونسبت الصعوبات المصادفة في إصلاح الاقتصاد، رسميا، إلى تعاونهم المتردد. إلا أن جهازا ثانويا كاملا ضم، بالضرورة، إلى النظام الجديد، وهي حالة ستتوطد في زمن النيب.

التخلي عن شيوعية الحرب

لم يكن المجلس الاقتصادي يتصرف، في الواقع، من أجل الحد من هبوط الإنتاج الصناعي ومحاولة تعويم المشروعات، كجهاز ضبط، ولكنه كان يتصرف، في القرارات بشأن خطة التنظيم والوضع المالي للمصانع، كمؤسسة دولة حقيقية. ففي أيلول ١٩١٩، أمكن تقدير عدد المصانع المؤممة بما يقرب من ٣٣٠٠ مشروع، ولكن أقل من نصفها كان يعمل في الواقع. وارتفع العدد، في تشرين الثاني ١٩٢٠، إلى خمسة آلاف. ويجب أن نحاذر من أن نقبل دون تحفظ بعض الأرقام المبالغ فيها جدا التي يذكر نوفيه مثالا عنها هو رقم ٣٧ ألفا الذي كان يشمل ألوف الورشات التي يستخدم كلا منها عاملا واحدا، بل ومجرد مطاحن.

والشيء الهام هو أن الصناعة الكبرى قد أممت، منذ نهاية ١٩١٩، بنسبة تتراوح بين ٨٠ و٩٠٪، وأممت كليا في السنة التالية.
وكانت الحكومة المهتمة، فضلا عن ذلك، بعدم نزع الملكية الصغيرة لأنها كانت تعترف بعجزها عن تنظيم نشاط عدد أضخم مما ينبغي من المشروعات الصغيرة، من جهة، ولأنها كانت تريد مراعاة صغار أصحاب المشروعات وتركهم أحرارا باعتناق الاشتراكية طوعا من جهة أخرى، قد استبعدت، بمرسوم ٢٥ نيسان ١٩١٩، نزع ملكية كل مشروع يستخدم أقل من خمسة أشخاص في حال استخدامه لآلات تنتج قوة محركة، وأقل من عشرة أشخاص في الحالة المعاكسة.
إن هذه القرارات التي كانت تدابير ظرفية (تولي الدولة أعباء مشروعات في حالة عجز تام عن الدفع) وتقع، في الوقت نفسه، في خطة بناء الاشتراكية أتت وسط زوبعة اقتصادية مطبوعة بهبوط الروبل والإصدار الكثيف لعملة ورقية والارتفاع السريع للأسعار الذي سببته ندرة السلع.
إلا أن انهيار الروبل والندرة خلقا سوقا مزدوجة في البرهة التي حددت، فيها، أسعار رسمية وفرضت مصادرات ثقيلة على الفلاحين. ففي عام ١٩١٨-١٩١٩، كان ثلثا تموين المدن، عامة، يؤمن من السوق الموازية، ولم تكن السوق الرسمية تمثل، في مدن المقاطعات، سوى ١٩٪ من الاستهلاك في كانون الثاني ١٩١٩، ولكنها مثلت ٢٩٪ في نيسان ١٩٢٠. فقد كانت كفاية المصادرات حقيقية، ولكنها لم تكن تستطيع أن تغطي إلا قسم من الحاجات، وكانت هناك لامساواة كبيرة في توزيعها على الاستهلاك بسبب الأولويات العسكرية والصناعية والإدارية. وفضلا عن ذلك، فغالبا ما اتخذت السوق الموازية شكل المقايضة، وكانت الحكومة تجهد، هي نفسها، للحد من استعمال النقد. ومضت تدابير مجلس الاقتصاد في هذا الاتجاه من حيث توصيته بمجانية المواصلات وبتبادل المنتجات دون اللجوء إلى النقد بين مصانع الدولة.

في هذا التدبير الضيق، لا تبدو كلمة "شيوعية" في تعبير "شيوعية الحرب" بعيدة تماما عن الصحة في نتائجها القصوى. هل أرادوا منها، بصورة متفاوتة الوعي، أن تكون طور تهديم لنظام اقتصادي قديم وبداية بناء نظام جديد؟ إن قسما كبيرا من اليسار الشيوعي كان يرى أن التدمير الكثيف لوسائل الإنتاج والبنى الاجتماعية محتوم في ثورة، وكان يرى أن الاشتراكية ستبنى بصورة أسرع انطلاقا من الفوضى. وكان يرى أن زوال السوق وعمليات البيع والشراء التقليدية والنقد- هذه الخصائص المميزة للرأسمالية- علامة سير سريع نحو الجماعية. ولينين نفسه الذي كان، عام ١٩١٩، مؤيدا لتدابير جذرية تحضر لتنظيم كل السكان في كومونات إنتاج واستهلاك في نظام اقتصادي يلغي فيه النقد في نهاية المطاف، تردد طويلا في التخلي عن شيوعية الحرب. وحتى في عام ١٩٢٠، ومع بذله الجهد للتخفيف من تجاوزاتها، كان يتخذ قرارات صارمة في قطاعات المقاومة، كما في أوكرانيا. وفي المؤتمر العاشر، أدان التجارة الحرة. وإنه لصحيح أنه لم يؤمن، قط، بحلول قريب للاشتراكية، وأن سياسته البراغماتية جدا كانت تتكيف بتبصر مع الحدث والرأي العام. وشباط ١٩٢١ هو الذي اعترف، اعتبارا منه، بضرورة اللجوء إلى طرائق جديدة، أقل تعسفا، لجمع المنتجات الغذائية. وتقررت وقفة في السير نحو الاشتراكية.

النقابات، محركات الإنتاج

بعد أكتوبر، كانت النخبة العمالية التي تكونت قبل ١٩١٧ والتي كانت قد لعبت دورا كبيرا في الثورة تمضي إلى المصنع، متقدمة الحركات العفوية في الرغبة نفسها لإعطاء الاقتصاد الجديد إدارة عمالية. وكان العمال قد احتلوا المصانع وخلقوا لجانا تحولت، اعتبارا من كانون الثاني

١٩١٨، إلى نقابات لم تكن روح الاستقلال حيال الحزب، لديها، تسهل إعادة التنظيم التعسفي للاقتصاد الذي انخرطت، فيه، الحكومة. إلا أن الحزب استولى، تدريجيا، على الجهاز النقابي باستبعاده الاشتراكيين الثوريين وتخلى عن فكرة الإدارة الذاتية التي كانت تجربتها المباشرة تبين مساوئها وفرضت تمييز لينين بين الطبقة العاملة والنقابات، على اعتبار أنه لا يمكن لهذه الأخيرة أن تكون، كالأولى، الأساس الاجتماعي لديكتاتورية البروليتاريا، بل أن تكون، فقط، وسيطا بين الحزب الشيوعي والجماهير، "حزام نقل" مشحون بواجبات أكثر منه بسلطة.

ومع ذلك، فلم تعد النقابات أقلية في جماهير العمال على اعتبار أنه كان ينبغي على كل عامل وموظف في الإدارة ومستخدم أن يكون نقابيا بصورة إلزامية.

وفي المؤتمر الأول للنقابات (كانون الثاني ١٩١٨)، كان المندوبون الأربعمائة وستة عشر يمثلون ثلاثة ملايين عامل، وفي المؤتمر الثاني (كانون الثاني ١٩١٩)، بلغ عدد العمال ثلاثة ملايين وأربعمائة واثنين وعشرين ألفا، وبلغ ٤٢٢٤٠٠٠ في المؤتمر الثالث (أيار ١٩٢١). ولم يكن التطرف الثوري، قط، من صنع كتلة النقابيين، بل من صنع عمال الصناعة أنفسهم الذين انخفض عددهم إلى النصف بالقياس مع ١٩١٤ والذين تركت نخبتهم المصنع إلى وظائف إدارية وفقدت، تدريجيا، روح مبادرة أشهر الثورة الأولى.

وفضلا عن ذلك، فقد بدا أن الإدارة الذاتية، بل المراقبة العمالية التي تحققت فعليا في القاعدة، تحملان فوضى لا تتوافق مع ضرورة تقويم الاقتصاد الملحة. ولينين الذي لم يكن، من حيث المبدأ، معاديا للإدارة الذاتية وإدارة النقابات للاقتصاد كان يرى أن الطبقة العاملة ما تزال أكثر جهلا من أن تصبح هذه النقابات "أجهزة إدارة" ما لم يكن ذلك في مستقبل بعيد. وكانت النواقص المعترف بها لدى الطبقة العاملة، ومنها

الكسل والإهمال والنزوع إلى التبذير تعيق الإنتاج وتفرض على النقابات واجبات على صعيد آخر. ومن هنا جاء اللجوء السريع إلى الطرق الاستبدادية في مناقشة افتتحها تروتسكي أمام اللجنة المركزية منذ كانون الأول ١٩١٩ وحكم فيها لينين عام ١٩٢٠ بعد مناقشات حامية داخل الحكومة وفي الإدارات النقابية. ولم توافق اللجنة المركزية على برنامج تروتسكي الذي يتضمن دولنة للنقابات وعسكرة للعمل يستجيب للحاجات المباشرة ويتبع الخط السياسي الذي كان يطبقه في وظائفه كمفوض للاتصالات. وعند ذلك، طور لينين، ضمن روح توفيقية، تصوره لدور النقابات ضد تروتسكي وضد تومسكي (رئيس النقابات منذ ١٩١٧) معا. وجرت المناقشة في جو اضطرابات اجتماعية بلغ الذروة بتمرد كرونستادت في آذار ١٩٢١. وصرح شليابينكوف، أمام مؤتمر الحزب الثامن عام ١٩٢٠، بأن "النقابات هي المنظمة الوحيدة المسؤولة للاقتصاد". وفي نهاية ١٩٢م، تشكلت "معارضة عمالية" يقودها شليابينكوف ورئيسا نقابتي عمال التعدين والمناجم، ولكنها ضمت عددا كبيرا من النقابيين القلقين من دولنة الاقتصاد ومن القوة البيروقراطية. وكان الاتجاه المنشفيكي قويا بينهم. وقد أرادت المعارضة العمالية أن تسلم الاقتصاد إلى "مؤتمر روسي للإنتاج" لا يكون الحزب فيه سوى عنصر من تنظيم ثلاثي الأطراف يضم، أيضا، ممثلين لمجالس السوفيات والنقابات.

وقد كان لها، في الواقع، إذ استندت إلى استياء عام سببه البؤس وموجه ضد الحزب البلشفي، مصدران مختلفان: الكتلة العمالية المعنية، ببساطة، بتحسين وضعها والتي كان ما يزال يظهر، فيها، متحمسون للثورة، من جهة، والعمال المهرة، الأفضل أجرا والذين كانوا يحتلون معظم المواقع القيادية في النقابات وكان إيمانهم الاشتراكي يضعف أمام منظور نقابية قوية تؤمن مصالحهم من جهة أخرى. ولكن المعارضة العمالية كانت،

أيضا رد فعل ضد استبدادية الحزب والمركزية المغالية المرتبطة بالحرب الأهلية التي كانت تشارف على نهايتها وأملا في الحرية دون التخلي، مع ذلك، عن المواقع المتخذة على طريق الاشتراكية. وكان يقال إن الوقت قد حان للرد ضد دخول عناصر غريبة عن الاشتراكية وإحلال مناضلين على صلة وثيقة بالطبقة العاملة محل هذا الهرم من البيروقراطيين واستعادة انتخاب المسؤولين وإعادة إمكانية الإسهام في القرارات إلى أجهزة القاعدة واستعادة حق مختلف الاتجاهات في التعبير عن نفسها وإعادة الاعتبار، أخيرا، إلى مبدأ الإدارة العمالية، وأخيرا، وفي البرهة التي ستنعطف سياسة الحكومة فيها نحو النيب وبدا أنها ردت إلى المستوى الثاني المنظورات الصناعية التي رسمها تروتسكي، تزايد تعلق المعارضة العمالية بالتصنيع.

وقد ترافقت إدانة المعارضة في المؤتمر العاشر الذي انعقد بعد تمرد كرونستادت فورا بتعريف لدور النقابات وبقرار بقي سريا حتى عام ١٩٢٤ يسمح للجنة المركزية للحزب الشيوعي باتخاذ كل التدابير، بما فيها الطرد، ضد "الفئويين".

إن النقابات الوسيطة بين الحزب وسلطة الدولة لم تكن أجهزة حكومية، بل كانت أقرب المعاونين إلى الحزب على اعتبار أنها تجمع العمال في إطار ديكتاتورية البروليتاريا. ودورها يتجلى في تربية الطبقة العاملة، فهي "مدرسة الشيوعية"، وبالتالي فإن مهمتها، في هذه المرحلة التي يشكلها "بناء الاشتراكية" انطلاقا من اقتصاد مصحح، هي أن تعلم "العمل الاشتراكي" للعمال غير المتعلمين الذين ما يزالون يجهلون قواعد الإنتاج ولا يتكيفون مع الاقتصاد الصناعي ويبدون عيوبا كانت تربط، رسميا، بالنظام الرأسمالي. وهكذا تناقص خوض العمال لنضال طبقي (انتهى فيما يتعلق بهم) وتزايد خوضهم لـ"نضال اقتصادي" لتحسين المردود وضد

"الانحرافات البيروقراطيـــة" (الـتي كـانت تنسـب إلى وجـود موظفـين عديديـن من النظام القديم) بقدر مـا كـانت تعيـق الإنتـاج.

و لم تضع إدانـــة المعارضـــة العماليـــة في المؤتمـــر العاشـــر حـــدا للحركـــة. وفضـــلا عـــن ذلـــك، فقـــد انتخـــب شـــليابينكوف عضـــوا في اللجنـــة المركزيـــة، كمـــا انتخب قـــائد آخـــر للمعارضـــة، واســـتمر يدافـــع عـــن اســـتقلال النقابـــات عـــن جـــهاز الحـــزب. وفي آب ١٩٢١، لم يســـتطع لينـــين الحصـــول مـــــن اللجنـــة المركزية على فصـــــل شـــليابينكوف علـــى الرغـــم مـــن تدخـــل فرونزيـــه العنيـــف الذي هدد بطـــرده "بالرشـــاش".

وحـــتى في شـــباط ١٩٢٣، اســـتطاعت المعارضـــة العماليـــة أن تقـــدم إلى الأممـيـــة الثالثـــة "تصريحـــا للاثنـــين والعشـــرين" يدعـــم طروحاتهـــا ضـــد قـــرارات المؤتمـــر العاشـــر، وفي المؤتمـــر الحـــادي عشـــر (آذار ١٩٢٢)، أدان شـــليابينكوف، علــــى الرغم من التـــهديدات، في آخـــر خطـــاب لـــه، اتجـــاه النيـــب المشـــايع للفلاحـــين وديكتاتوريـــة البروليتاريـــا. ورد لينـــين بذرائـــع مســـتمدة مـــن ضـــرورة إطاعـــة الحزب وفـــرض انضبـــاط حديـــدي علـــى الـــذات في ظـــروف النضـــال الثـــوري. وبعد مناقشـــة عنيفـــة، تلقـــى شـــليابينكوف مـــن المؤتمـــر تحذيـــرا قاســـيا. ومنـــذ ذلك الحين، بدأ الانحســـار الســـريع للحركـــة وانحلالهـــا.

ولكن المعارضـــة ستســـتأنف، علـــى صعيـــد أعـــم، بصـــدد الخيـــارات الاقتصاديـــة الكـــبرى في وقـــت لم تكـــن النقابـــات تفعـــل شـــيئا خـــلاف تقـــديم أنصـــار متناقصي العدد إليـــــها.

وتـــأكدت مبـــادئ الســـلطة بــــ"أطروحـــات" اللجنـــــة المركزيـــــة للحــــزب الشيوعي التي كانت ما تـــزال تســـتلهم لينـــين عـــام ١٩٢٢.

وإذا كانت النقابات تمثل، حقـــا، مصـــالح العمـــال وتدافـــع عنـــها، فـــإن واجبـــها هـــو، في الدرجـــة الأولى، أن تدخـــل في النضـــال مـــن أجـــل الإنتـــاج. ولا شـــك في أنـــه قـــد جـــرى التلميـــح إلى "الســـلطات المفرطـــة الحماســـة"، أحيانـــا، الـــتي يمكن للكتلة العماليــــة، علـــى وجـــه الضبـــط، أن تحـــرك النقابـــة ضدهـــا. وكـــان

يقع على عاتق هذه الأخيرة أن تصحح الأخطاء والمبالغات التي تنسب إلى "تشويه بيروقراطي لجهاز الدولة". وجرى التمييز، أيضا، بين "النضال الطبقي"- وهو تعبير اتخذ طابعا شكليا (فيما يتعلق بالطبقة العاملة)- و"النضال الاقتصادي"، داخل المشروعات المؤممة التي يدافع العمال بها عن مصالحهم. ولكن الإشارة إلى النضال الاقتصادي زال سريعا جدا، أثناء النيب، من المفردات النقابية وكان لصراع الاتجاهات ممثلوه في النقابات التي كان قسم هام منها في المعارضة. ولكن الأجهزة النقابية كانت متزايد العجز عن مقاومة سلطة الدولة، سلطة الحزب في الواقع. ومع بدايات الخطة الأولى واندحار المعارضة اليسارية، أدى تطهير الملاكات النقابية إلى تعديل عام في اللجنة المركزية لاتحاد النقابات الذي ترك تومسكي رئاسته. وفقدت النقابات كل مبادرة حقيقية. وسلمت اللجنة المركزية لاتحادها بأنه لا يمكن أن يكون هناك نزاع بين العمال والمصالح الاقتصادية. وهدف النشاط الاقتصادي الحقيقي هو النضال من أجل الإنتاج و"الإسهام الأوسع المتنبه والمعمق تماما للجماهير الكادحة في البناء الاشتراكي".

وقفة في السير نحو الاشتراكية. النيب

النيب والاشتراكية

في نهاية ١٩٢٠، كان الإقليم الذي سيشكل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية محررا ويطرح على الحكومة مسألة إعادة بناء الاقتصاد وأسس إعادة البناء هذه. وكانت شيوعية الحرب إرثا ثقيلا. فهي، بضغوطها وتجاوزاتها الضرورية بالنسبة للأولى ويصعب تجنبها بالنسبة للثانية، كانت قد قلبت ضد النظام الجديد قسما كبيرا من الطبقة

الفلاحية التي كانت ما تزال تشكل القسم الأكبر من السكان، المبعثرة في إقليم شاسع والتي تملك الأرض واقعا واعتادت على تنظيم نفسها محليا في استقلال ذاتي وهزها نظام المصادرات والتي كان تحفظها حيال الأوامر الواردة من الإدارة المركزية، إن لم نقل عداءها لها، قد توطد.

وبالفعل، ارتفعت عام ١٩٢٠ أصوات، كان بينها صوت تروتسكي الذي كان، مع ذلك، نصيرا للحلول السلطوية، لتطلب تلطيفا لنظام المصادرات وإبداله برسم عيني (أي اقتطاع غير تعسفي ولا يخضع لمبادرة الجباة). إلا أن الوقت كان مبكرا لتعديل سياسة كانت قد بدأت، في مناخ حرب أهلية، في إعطاء ثمارها. وزادت تدابير المصادرة، أيضا، في العشرينات. ولكن وعي الحكومة للطابع الركيك للنظام قد تزايد واعترفت بأنه ينبغي للفلاح أن يستطيع مبادلة فائضاته بمنتجات صناعية (وهو ما كان يفعله، بمقياس ضعيف، في السوق السوداء). وأطلق تخفيف للأعباء التي كانت تثقل على الطبقة الفلاحية السياسة الاقتصادية، النيب، عام ١٩٢١. فمجرد تدبير تحويل المصادرة إلى رسم معتدل نسبيا أطلق آلية تنظيمية ليست، فضلا عن ذلك، سوى عنصر من عناصر النظام الجديد . فقد كانت شيوعية الحرب تستبعد نظاماً عقلانياً للاقتصاد ، كانت قد أنقذت النظام، ولكن شروط بناء الاشتراكية كانت قد أصبحت أسوأ مما كانت عليه عام ١٩١٨. كان تراث القيصرية- على المستوى الاقتصادي- قد أبيد وزاد الطابع الزراعي للبلاد قوة. وفي ربيع عام ١٩٢١- وقد تحرر الإقليم وانتهت الحرب الأهلية- كان الوضع فاجعا: فندرة المواد الأولية ووسائل التدفئة ونقص وسائل النقل كانت قد أدت إلى إغلاق ٢٠٠ مصنع، وخاصة مصانع النسيج. وكانت البيوت جليدية والجرايات الغذائية ضئيلة. وكانت الطبقة الفلاحية تبتعد، منذ استبعد تهديد عودة كبار الملاكين، عن النظام الذي كان يضر بمصالحها. وعرفت، هي نفسها، المجاعة في بداية ١٩٢١.

وكانت اضطرابات المدة التي بلغت الذروة في تمرد كرونستادت الذي تعود خطورته إلى قربه من العاصمة ذات سعة كبيرة مست مناطق كاملة. وقد نسبت إلى الاشتراكيين الثوريين والمنشفيك و"القوميين الكولاك" في أوكرانيا وامتدت إلى طبقات فلاحية واسعة.

ويكفي استياء الطبقة الفلاحية التي عبر عدد من مندوبيها عن شكاويه للينين لتفسير الاضطرابات ومنعطف النيب معا.

وقرارات المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي (آذار ١٩٢١) هي التي لم يعد الفلاحون، بموجبها، يسلمون سوى قسم محدد من فوائضهم.

ثم حددت سلسلة من المؤتمرات، بين آذار وأيار، شروط تطبيق الضريبة العينية وتبادل السلع الحر. وحدد مرسوم ٢١ آذار ١٩٢١أن الاقتطاع يجب أن يكون أدنى من ذاك الذي كانت تودي إليه المصادرة. فلم يكن ينبغي أن تغطي الضريبة سوى الحاجات الأساسية للجيش والعمال والمدن والسكان غير الزراعيين. وكانت تحسب بنسبة مئوية تعد، فيها، المنتجات التي يكون أساسها أقطاف وعدد الأفواه التي يجب إطعامها وأهمية الماشية. وكانت تقرر قبل البذار وذات طابع تصاعدي. وكان يمكن لفلاحين، استثنائيا، أن يعفوا منها، كما كانت الضريبة أخف بالنسبة لعمال المدن الذين يملكون حدائق في الضواحي. وأخيرا، كان يسمح بمبادلة منتجات صناعية بمنتجات زراعية في الأسواق والتعاونيات، أي في السوق المحلية.

ولكن حرية التبادل هذه امتدت إلى ما وراء السوق المحلية في مرسوم ٢٨ آذار، وألغى مرسوم صدر في أيار كل تحديد للتبادل الحر وسمح باستعمال النقد.

وكانت هذه الحرية المستعادة تطبق على سوق كانت المنتجات الصناعية، فيها، معدومة تقريبا. وبدا ضروريا، من أجل إعادة إطلاق الصناعة المدمرة، أن يتم اللجوء إلى رؤوس أموال خاصة بإعادة الإنتاج الرأسمالي

وإلى مشروعات صناعية وحرفية صغيرة تلبي حاجات الجماهير. وقد نظم مرسوم ٥ حزيران ١٩٢١ التنازلات عن المشروعات لأفراد وتعاونيات، بل حتى لصناعات دولة. وقبل رأس المال الخاص، أيضا، في التجارة (إذ لم تكن تجارة الدولة تلبي نمو المبادلات). والنيب الذي أعاد الإنتاج السلعي والسوق كان، إذن، تراجعا، ولكنه تراجع تكتيكي يسمح بإعادة تكوين الموارد والقيام، بعد ذلك، بخطوة حاسمة في اتجاه الاشتراكية. واعتبر هذا التراجع في الخارج خطوة نحو الإصلاح. والواقع هو أن رأس المال الخاص لم يكن يتعلق بأهم فروع الإنتاج، بل، فقط، بإنتاج سلع الاستهلاك الشائع. وبقيت الصناعة الكبرى والأراضي والمصارف والنقل والتجارة الخارجية بين أيدي الدولة. وكان لينين يرى أن هذه الخطوة إلى الوراء ليست خطيرة، وأن الأخطر منها بالنسبة للاشتراكية هو الجوع والحاجة اللذان يضعفان البروليتاريا وينتزعان منها القدرة على مقاومة الشعور بالتردد واليأس "البورجوازيين الصغيرين".

وسرعان ما بذلت الحكومة جهدها، بالدرجة الأولى، للخروج من الفوضى الاقتصادية، لرد الإنتاج الزراعي والصناعي إلى مستوى ما قبل الحرب.

وقد خفت الأعباء الفلاحية فعلا. فقد انخفضت الضريبة العينية إلى النصف عام ١٩٢١-١٩٢٢، وبمعدل ١٠٪، أيضا، عام ١٩٢٢-١٩٢٣.

وبسطت: فمنذ بداية ١٩٢٢، استعيض عن الأشكال العديدة للضريبة العينية بضريبة موحدة معبر عنها بقمح أو بشعير.

وأخيرا، أصبحت الضريبة العينية، عام ١٩٢٤، ضريبة مالية. ولكنها احتفظت بطابعها الطبقي، لأنها كانت أثقل على الفلاحين الأغنياء (٥,٦٪) منها على الفلاحين المتوسطين (٣,٥٪) وعلى الفلاحين الفقراء (١,٢٪).

وكانت أكثر المهمات إلحاحا، حقا، إنعاش الزراعة. فقد عرف عام ١٩٢١ جفافا مخيفا، لا سيما في مناطق الفولغا والأورال وأوكرانيا، حيث بلغ المحصول ربع ما كان عليه قبل الحرب، وكازاخستان. ومست المجاعة أكثر من ٢٠ مليون شخص. وقد أثرت في الخارج الذي أرسل معونات جاءت، خاصة، من المنظمات البروليتارية الدولية. وفي الاتحاد السوفياتي خاضت لجنة خاصة ولدت في ١٨ آب ١٩٢١ نضالا صعبا، ولكنه كان ناجحا. وفي عام ١٩٢٢، غير موسم جيد وأولى نتائج النيب المناخ في القرية. وفي نهاية ١٩٢١، كانت الحكومة تستطيع أن تصرح بأن ما يسمى "لصوصية" الكولاك قد تمت تصفيته. وبذلت جهود من أجل الفلاحين. فما بين ١٩٢٣ و١٩٢٦، منح الفلاحون ٤٠٠ مليون روبل من أجل تسهيل الأشكال الجماعية لتنظيم الإنتاج والتجارة التي لم تكن سوى تجارب معزولة أو استجابات تكيف في الريف. وقدمت الحكومة مساعدة تقنية بتطويرها استخدام الجرارات التي زاد إنتاجها الوطني، ولكن الأمر اقتضى استيرادها من الخارج كما كان الأمر بالنسبة للأسمدة الصناعية. وفي عام ١٩٢٤-١٩٢٥، تجاوزت الاقتناءات إنتاج الجرارات، وكان العتاد يسلم بسعر منخفض وكانت الدولة تدفع الفرق. وخلقت مراكز ومزارع تربية مواش، وقدم أول معرض زراعي وحرفي في موسكو.

وفي عام ١٩٢٥، الذي بلغ فيه النيب ذروته، بلغت قيمة الإنتاج الزراعي ٩٥٪ من قيمة ما قبل الحرب (١٩١٣)، وكانت تربية المواشي قد حققت بعض ضروب التقدم (باستثناء ما يتعلق بالخيول). إلا أن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة للنصيب من الإنتاج المخصص للسوق الذي لم يكد يتجاوز، بالقياس مع ١٩١٣، ٢٠٪ بالنسبة للحبوب، و٣٥٪ بالنسبة للحم والشحم. وهكذا انتصرت التحريضات الاقتصادية خلال فترة ١٩٢٢-١٩٢٧. وبدا أن السير نحو الاشتراكية قد توقف. ولم يكن

معنى ذلك أن هدف الشيوعية المتفاوت البعد قد غاب عن النظر ولا أنه قد جرى التخلي عن سياسة احتماعية كانت، انطلاقا من تدابير التأميم الأولى، صورة تخطيطية للاشتراكية. و لم يحدث، كذلك، تراجع ولا عودة حقيقية إلى النظام الرأسمالي بالقدر المحدود الذي كان هذا الأخير قد زال ضمنه. إلا أن ضرورات الإنتاج غيبت ميثاق عمل ١٩٢٢ الذي كان يعطي العمال ضمانات جديدة.

ولكن المسألة الصناعية لم تكن هي التي أعطت النيب خصائصه. فالمصنع لم يكن للعامل، وكانت الحكومة قد أوقفت محاولات الإدارة الذاتية من جانب يسار متطرف بقي عمله داخل النظام. وأثارت العلاقات بين العالم الصناعي والدولة، منذ ذلك الحين، في الإطار النقابي، معارضة عمالية كانت تعبر عن تصور خاص للسير نحو الاشتراكية.

و لم يكن هناك شيء من هذا في الريف، لدى هذه الكتلة الفلاحية التي كانت، في غالبيتها، المستفيد المباشر مهن ثورة أكتوبر ثم عانت من شيوعية الحرب معاناة مخيفة وأحست بمكتسبات توزيع أملاك النبلاء تفلت منها. كانت الأرض للفلاح و لم يكن بعث المير، في شيء، خطوة نحو الاشتراكية. ولكن الفلاحية الفردانية المتعلقة بالأرض وبأعرافها، أيضا، كانت العنصر الأساسي في الاقتصاد بإنتاجاتها الضرورية، وكذلك لأن الزراعة، وحدها، كانت تستطيع، في ظل الحالة البائسة للصناعة، أن تسهم في الاستثمار وتسهل النمو الاقتصادي. ولذلك، كان إنعاش الاقتصاد يمر بالسلام الاجتماعي في الريف و بالإنتاج الفلاحي.

وضمن هذه الشروط، لم يكن يمكن أن يكون موضع بحث، ما لم يكن ذلك في المستقبل، تحقيق الاشتراكية الزراعية في صورتها الجماعية. والنيب، من هذه الناحية، وقفة. إنه نظام اقتصاد مختلط تتعايش فيه، عمليا، الرأسمالية (خاصة في الزراعة)، ولكن تحت إشراف الدولة الكثيف، ومكتسبات الثورة، خاصة في المجال الصناعي ومجال التجارة

الخارجية، مع كون النيب يسهل، مؤقتا، المشروع الحر في قطاعات الإنتاج الصغير. أما بالنسبة للفلاح، فإن قرار تخفيف الأعباء قد ترافق مع إعادة سوق حرة ضمن منظور جديد لتشجيع الإنتاج.

إلا أن تفكير القادة في مستقبل الاشتراكية وصيغ بنائها قد استمر، خلال كل هذه المدة التي انتهت مع الخطة الخمسية الأولى، مستمدا حججه من ممارسة النيب نفسها ومسببا تعارضات بين القادة. والنيب المزروع بتجارب ومحاولات معزولة ومتنوعة لأشكال جماعية للاستثمار والتوزيع هو الذي أنضجت خلاله خطة اقتصادية وأنشئت مواد إحصائية تشكل صلة بين الاندفاعة الأولى للاشتراكية التالية للثورة ووضع أسس اشتراكية جماعية في مجموع الاقتصاد اعتبارا من ١٩٢٨.

وخلال كل مدة النيب، أدى اهتمام الحكومة بكسب الفلاحين للنظام بجعلهم يقبلون، في مستقبل متفاوت القرب، تنظيما جماعيا بها إلى تحقيقات دائمة حول وضع الفلاحين والفئات الاجتماعية للطبقة الفلاحية من أجل أن تجد فيها سندا يسمح لها بتحقيق التحالف بين العمال والفلاحين الذي هو أساس الاشتراكية.

وكانت كتلة الطبقة الفلاحية الكبرى مؤلفة من فلاحين "متوسطين" (سريدنياكي) بنسبة ٦٤٪ عام ١٩٢٥ (تقرير لجنة خاصة عام ١٩٢٧). وجدول توزع الفئات الاجتماعية في ذلك التاريخ (جدول لم يكن له، بالطبع، سوى قيمة دلالية ولكنه يفسر سياسة الحكومة) يأتي كما يلي:

٦٤,٧٪ سريدنياكي

٢٤٪ بيدناكي (فقراء)

٦,٩٪ كولاك.

وكانت الوقفة في السير نحو الاشتراكية تفسر تفسيرا كافيا بالواقعة التي اعترف بها لينين، عام ١٩٢٠، في المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي وهي أن الانتقال إلى أشكال اشتراكية خالصة كانت تتجاوز مهمات الحكومة

وأنه كان ينبغي عدم الاقتصار على الحصول على تأييد الفلاحين الفقراء وحدهم، بل ينبغي، أيضا، الحصول على تأييد الفلاحين المتوسطين المشبوهين على الصعيد الاجتماعي ولكنهم ليسوا أعداء صريحين للنظام.
وفضلا عن ذلك، فإذا لم يكن لينين يتردد، لأسباب المناسبة، في اتخاذ أقوى التدابير على صعيد سياسة طويلة الأجل، فقد كان معاديا للقسر وكان يتصور الجماعية كهدف بعيد لم تكن الطبقة الفلاحية السوفياتية مستعدة، أبدا، لها ويجب أن تمر، أولا، بالأشكال الانتقالية للتعاون.
وصرح لينين في المؤتمر الثالث للأممية الشيوعية أنه كان ينبغي "إرشاد الطبقة الفلاحية والتحالف المتين معها لتحقيق سلسلة طويلة من الانتقالات التدريجية نحو الزراعة الميكانيكية الكبرى".

المناقشات السياسية- الاقتصادية حول النيب

إذا كان تبني النيب قد أظهر جيدا أن الحزب البلشفي كان يطرح النمو الاقتصادي كشرط مسبق لبناء الاشتراكية، فلم يكن الجميع متفقين على صيغ وإيقاع هذا النمو التي كانت، فعلا، تلزم مستقبل الاشتراكية. إلا أنه لم تكن للمناقشات، في نهاية المطاف، سوى أهمية نظرية. ففي الإدارة الثلاثية التي تشكلت بعد وفاة لينين (١٩٢٤) من كامينيف وزينوفييف وستالين الذي كان سكرتيرا عاما للحزب منذ ١٩٢٢ مستندا إلى أنصار في البيروقراطية أخذ هذا الأخير، سريعا جدا، في اللجنة المركزية، سلطة سمحت له بأن يستبعد، على التعاقب، معارضة يسارية ثم معارضة يمينية وأن يفرض سياسته، اعتبارا من ١٩٢٥، دون أن يخلو الأمر من مقاومة. فمنذ شهر كانون الأول ١٩٢١، كان قد جعل من "الاشتراكية في بلد واحد" عقيدة جديدة تجد مبررا لها في فشل الثورات خارج الاتحاد السوفياتي، ولكنها قدمت على أنها تتوافق مع الأصولية الماركسية في

الشروط الخاصة بـالبلد. ومـن الناحيـة العمليـة، كـان السير نحـو الاشـتراكية بـالطريق الـتي بينـها لينـين تمـر بـالتصنيع وبالتعـاون الـذي يسـمح بدمـج الفلاحـين في مجتمـع اشـتراكي. ولكـن سـتالين سـوف يسـرع، فيمـا يتعلـق بهذه النقطة الثانيـة، وأمـام الفشـل النسـبي للنيـب، التحويـل الاشـتراكي، بعـد ثلاث سنوات، بالجمعنـة القسـرية. وتروتسـكي الـذي كـان أقـرب المنـاضلين إلى لينين على الرغم مـن بلشـفيته المتـأخرة كـان أول مـن اسـتبعد. فقـد نـدد بخطـر تفسـخ الحـزب وبـالقوة الكليـة لأمينـه العـام في رسـالة إلى اللجنـة المركزيـة في بدايـة تشـرين الأول ١٩٢٣ مـع حجـج اسـتعيدت في الشـهر نفسه في "برنامج" سـتة وأربعـين بلشـفيا مـن الحـرس الثـوري القـديم، وتـابع حملتـه طالبـا "سـياقا جديـدا": وكـان الأمـر يـدور حـول النضـال ضـد بيروقراطية الملاكات العليا في الحـزب الـتي تفصـل هـذا الأخـير عـن الجماهـير وإعطـاء البـلاد في أسـرع وقـت ممكـن صناعـة ثقيلـة قويـة. وفي الاجتمـاع الثـالث عشـر للحـزب (أيـار ١٩٢٤)، وجـه اللـوم إلى تروتسـكي بسـبب "تحريفية معادية للبلشفية". وبعد مـوت لينـين فقد - وهـو الـذي كـان متـهما، باسـتمرار، بـ"نزعـة انحـراف بورجوازيـة صغـيرة" - منصبـه كمفـوض للشـعب في الحربيـة (١٩٢٥)، ولكنـه بقـي في المكتـب السياسـي ضـد رأي كامينيف وزينوفييـف (اللذيـن كانـا يريـدان طـرده مـن الحـزب) بقـرار مـن سـتالين.

إلا أنه سرعان مـا انقسـمت الترويكـا. فنتـائج النيـب الحقيقيـة علـى الصعيـد الاقتصـادي كـانت، بالنسـبة لشـيوعي، موضـع نقـاش علـى الصعيـد الاجتمـاعي لأنـه كـانت تشـاهد ولادة جديـدة لبورجوازيـة فلاحيـة ولتجـار مزدهرين (رجال النيـب) في المـدن.

وقـد شـهد المؤتمـر الرابـع عشـر للحـزب الشـيوعي، في أيلـول ١٩٢٥، كامينيف وزينوفييـف يقفـان ضـد سـتالين متـهمين إدارتـه. وحصـل سـتالين على تأييد الأغلبيـة السـاحقة للمؤتمـر الـذي شـهد، في الوقـت نفسـه، عنـف

المناقشات حول التوجيه العام للسياسة الاقتصادية والاجتماعية وقوة المعارضة ضد النيب. وينسب التاريخ الرسمي للحزب إلى ستالين فضل اتباعه خطا وسطا. فقد رفضت خطة التنمية التي تقدم بها زينوفييف والتي تستند إلى كون الاتحاد السوفياتي بلدا زراعيا في جوهره بوصفها تؤدي إلى استعباد البلاد. أما بالنسبة إلى "المعارضة الجديدة" التي لم تجد مشقة في البرهان على أن صناعة الدولة لم تكن صناعة اشتراكية وأنه لم يكن يمكن، فيما يتعلق ببناء الاشتراكية، إشراك الفلاح المتوسط مع الطبقة العاملة، فقد هاجمها ستالين بوصفها "مؤامرة منشفكية-تروتسكية". وفي ختام المؤتمر، أرسل مولوتوف وكيروف وفوروشيلوف وكالينين وأعضاء آخرين في الحكومة إلى لينينغراد لقمع عدم انضباط "الرجال ذوي الوجوه المزدوجة" في لجنة الشبيبة الشيوعية في المدينة الذين رفضوا، مع زينوفييف، الاعتراف بقرارات المؤتمر.

وتوطدت ديكتاتورية ستالين منذ ١٩٢٥ على الرغم من أنها كانت تلقى معارضة آنذاك. فسياسته الحذرة، البارعة، المتكيفة مع الظروف، التي كانت تستعير، على التعاقب، من معارضة يمينية ثم من معارضة يسارية وتلعب الواحدة منهما ضد الأخرى، هذه السياسة أتاحت له أن يمحو، أولا، "المعارضة الموحدة" لعام ١٩٢٦ التي كانت تضم زينوفييف وكامينيف وتروتسكي وقدامى المعارضة العمالية (شليابينكوف) بالحصول من اجتماع الحزب في تشرين الأول ١٩٢٦ على فصل تروتسكي وكامينيف من المكتب السياسي (استبعد زينوفييف، من جهته، من رئاسة الكومنترن). وفي السنة التالية، فصل تروتسكي وزينوفييف من اللجنة المركزية. وبمناسبة العيد العاشر للثورة، نظم تروتسكي مظاهرات شوارع في لينينغراد وموسكو وخاركوف. وفي موسكو، رفع موكب تروتسكي لافتات تهاجم إحداها "الكولاك ورجل النيب والبيروقراطية". وقسمت ردة فعل الحزب الذي فصل عددا كبيرا

من المناضلين ودعا، في المؤتمر الخامس عشر (كانون الأول ١٩٢٧) إلى خضوع المعارضين: فقد رفض التروتسكيون التساهل، ونفي تروتسكي إلى ألما- آتا (بداية ١٩٢٨)، وسوف يفصل في السنة التالية.

وخضع زينوفييف وكامينيف. وزالت المعارضة الموحدة بتأثير بوخارين الذي كان يعتقد، مدعوما من ريكوف وتومسكي، أنه يستطيع التوفيق بين الأحادية الضرورية للحزب وسياسة اقتصادية معتدلة ومرنة. وكان بوخارين قد تأمل فيما يمكن أن يكون عليه السير نحو الاشتراكية في حال بقاء الثورة مقصورة على بلد متخلف، فقدر أنه كان ينبغي أن تترك إمكانية المراكمة للكولاك بحيث يقدم نمو الاقتصاد الريفي الأسواق ورؤوس الأموال الضرورية للتصنيع وتبقى الدولة محتفظة بمقاليد الاقتصاد وإدارته. وكان يقول إنه من المؤكد أن مثل هذا النمو سيكون بطيئا، ولكن السير نحو الاشتراكية "بخطى سلحفاة" أقل خطرا من تصنيع قسري تقوم به الدولة. وكانت تلك سياسة أعلنها بوخارين منذ ١٩٢٥: "للفلاحين، لكل الفلاحين، يجب أن نقول: اغتنوا، وسعوا مزارعكم، لا تظنوا أن الضغط سيمارس عليكم".

إلا أنه سرعان ما سيجد اليمين البوخاريني نفسه في المعارضة. فمنذ ١٩٢٧، انخرطت الحكومة في اتجاه تصفية النيب وفي اتجاه سياسة "تراكم بدائي اشتراكي" حدد عالم الاقتصاد بريوبراجنسكي "قوانينها الموضوعية": لمقاومة القوى الرأسمالية، من الضروري أن تنظم الدولة، في الدرجة الأولى، صنع وسائل إنتاج دون التردد في اعتصار الاقتصاد الفلاحي والحد من الاستهلاك لاستخلاص الاستثمارات اللازمة. وكتب يقول: "إن الفكرة القائلة أن اقتصادا اشتراكيا يستطيع، بنفسه ودون المس بموارد البورجوازية الصغيرة، بما فيها الاقتصاد الفلاحي، أن ينمو هي فكرة رجعية، طوباوية بورجوازية صغيرة". وتقع نقطة الانطلاق الرسمية للخطة الخمسية الأولى في أول تشرين الأول ١٩٢٨. وأجبرت

المعارضة اليمينية التي اتهمت بأنها كانت تريد أن تنسق مع النظام الرأسمالي والتي كانت تتزايد تورطا بسبب علاقاتها مع تروتسكي الذي أطلق من ألما- آتا، نداء إلى شيوعيي العالم أجمع ضد "كيرنسكية ستالين المقلوبة" (وهو ما استحق عليه الطرد)، أجبرت هذه المعارضة على الخضوع بدورها. وفصل بوخارين من المكتب السياسي. ولن تحدث التصفية الجسدية لهؤلاء المعارضين "اليمينيين" إلا بعد بضع سنوات.

ولن تكتمل ديكتاتورية ستالين المحاطة بعبادة شخصيته إلا بعد نجاح الخطة الخمسية الأولى والمؤتمر المسمى مؤتمر "المنتصرين" (١٩٣٤). ومع ذلك، فمن المرغوب فيه التساؤل عن أسباب انتصار ستالين على المعارضة التي أزيلت، عمليا، عام ١٩٢٩. لا يكفي، دون شك، أن نذكر هوى السلطة والطابع الدموي لديكتاتورية ستالين ("جنكيز خان" بوخارين). والأقرب إلى الواقع هو هذا التفسير الذي يقابل بين مثقفين ليس لديهم حس سياسي ورجل المشخص اليومي الذي يعرف تصنيف الشؤون الملحة. وقد بين سوفارين، خاصة، على وجه الضبط، الأخطاء التكتيكية والاستراتيجية للمعارضة "التي كانت توزع الضربات هنا وهناك" منتقلة من الترقب العقيم إلى الهجوم دون أمل. ليس من الممكن، بالتأكيد، أن يحصر بالتعارض بين شخصين، تروتسكي وستالين، نزاع دام ست سنوات ووضع مصير الاتحاد السوفياتي موضع مساءلة. ولكن، هل يجب أن نعود إلى التفسير الذي قدمه تروتسكي نفسه، في كتابه ***الثورة التي خانوها***، مبينا انحسار الحركة الثورية والهزائم المعاناة في أوروبا وآسيا والتي أضعفت مواقع الثوريين الأمميين، وقوت، بذلك بالذات، مواقع بيروقراطية قومية ومحافظة، طبقة طفيلية جديدة نشأت في روسيا "الترميدية"؟ أم هل يجب أن نرى في الستالينية انتصار تصور ما لتنمية الاتحاد السوفياتي كان يقوم على رؤية واقعية ومتبصرة وهو تصور سمح بـ"إرساء قواعد أول مجتمع اشتراكي في التاريخ البشري"

(ج.بروكاشي). من المؤكد أن المعارضة لم تخطئ في كل النقاط، وأن مهاجمتها لانعدام الديمقراطية داخل الحزب ولامتيازات البيروقراطية كانت تحتوي على نصيب من الحقيقة، ولكنها أخطأت في النقطة الأساسية، رفض قبول أطروحة "الاشتراكية في بلد واحد" التي كانت، وحدها، تستطيع السماح ببناء الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي (إيلنشتاين).

المدرسة وبناء الاشتراكية

كانت إحدى النقاط الأساسية في البرنامج البلشفي هي النضال ضد الأمية وتنمية التعليم الأمر الذي يسمح برفع مستوى الكفاءات التقنية والوعي السياسي للجماهير معا. وبقي البرنامج، فعلا، نظريا خلال العشرينات. فاختلال تنظيم الملاكات التعليمية بتطهير عاملين منشفيك، في القسم الأكبر منهم، وخاصة أولوية النضال من أجل البقاء أثناء شيوعية الحرب ونقص الاعتمادات وصعوبات توظيف عدد كاف من المعلمين والمدرسين أثناء النيب لم تسمح بتحقيق تقدم كبير، خاصة في الأرياف، قبل الخطة الخمسية الأولى. ومع ذلك، فإن الحاجة إلى التعلم والميل إليه تجليا في حماسة سهلها المناخ الثوري وتقدما على الإنجازات الرسمية. وكانت مدرسة متكيفة مع البناء الاشتراكي أول مشروع للحكومة البلشفية.

وقد أنشأ مرسوم ١٨ تشرين الأول ١٩١٨ مدرسة العمل الوحيدة التي كانت، بتدميرها بين التعليم القديم، تجمع مختلف فئات المدارس في نظام وحيد ومختلف فئات المعلمين في هيئة واحدة بأجور متساوية، أجور "عمال جبهة التعليم العام". وكان يجب على فعالية المدرسة السوفياتية الجديدة "أن تكون مرتبطة بأشكال العمل والإنتاج، متكيفة مع البيئة

الجغرافية ومتطلبات التخصص، تحركها طرائق فعالة، طريقة "المركبات" خاصة. وكان يجب أن تؤمن التفتح للإنسان وتنمي روح الجماعية في مهمة بناء الشيوعية الشاقة". وكانت مدرسة العمل تنظم انطلاقاً من السوفيات المدرسي وتتمتع بأكبر قدر من الاستقلال. "إن المدرسة الوحيدة للعمل، وهي كومونة احتماعية وتربوية مدارة ديمقراطياً، صورة مسبقة للجمهورية المقبلة التي ليس فيها طبقات ولا تدميرات أيديولوجية، "دون معلم ولا إله"، هذه المدرسة ترفض، عمداً، كل مذهبة وكل تجنيد من حيث يجيئان: فكل تلميذ، والجماعة في جملتها، يتمتعون بحق تقرير المصير المطلق" (ز.جيدريكا). وقد استمرت المدرسة الوحيدة إلى ما بعد شيوعية الحرب، ولكن برنامج الحزب المدرسي لآذار ١٩١٩ اختزل، من قبل، استقلالها وحدد واجباتها. فهي أداة تحويل المجتمع، ولكنها تزايدت خضوعاً لضرورة توفير ملاكات وتقنيين، وحولت، تدريجياً، عن أهدافها الأولى وأفسحت مجالاً لتنظيم يعود، فيه، من جديد، التقسيم إلى ثلاثة أنواع من التعليم وطرائق التعليم العام الكلاسيكية وشاغل التحضير المهني وحيث يتوطد شاغل التكوين الأخلاقي والسياسي.

وكان أول احتماع للحزب حول التربية الشعبية (نهاية ١٩٢٠ وبداية ١٩٢١) قد أدان "الطريق الطوباوية" التي تسلكها المدرسة. وكان لوناتشارسكي يسلم بأن تدمير "المدرسة البورجوازية" كان خطيئة وأن التكيف مع الواقع كان يفترض التخلي عن الخطط الطموح للسنوات الثورية. وكانت السياسة المدرسية تنتقل من الأيديولوجية إلى البراغماتية (أنويلر). ولكن الأخطار التي كان النيب يعرض لها بناء الاشتراكية كانت تستجر، بصورة موازية لها، تصلباً في سياسة الحزب تقوي احتكاره للتربية. واعتباراً من ١٩٢٧، وفي إطار الخطة الخمسية الأولى، عاشت مدرسة العمل ومثاليتها الفوضوية. وتكاملت الكومونة المدرسية

مع نظام تربوي نفعي، ناجع في البرهة المباشرة، مطابق للاشتراكية "من فوق" التي أصبحت البرنامج الرسمي.

وكانت جهود الحكومة الهائلة للنضال ضد الأمية، لإعادة تنظيم تعليم ذي أهداف أيديولوجية واقتصادية معاً قد اصطدمت، حتى ذلك الحين، بصعوبات مالية وبندرة الملاكات وبضخامة المهمة التي يجب تحقيقها أخيراً. فلم تصل موازنة التربية إلى مستواها قبل الحرب إلا عام ١٩٢٧. وبعد تراجع في الأعداد في بداية النيب، زاد عدد أطفال المدارس. فقد جمعت المدارس الابتدائية ومدارس السبع سنوات ومدارس التسع سنوات والمدارس الثانوية، عام ١٩٢٧، ثلاثة ملايين تلميذ زيادة عما كان الأمر عليه عام ١٩٢٤. إلا أنه كان يمكن أن يعدّ نصف السكان، عشية الخطة الخمسية الأولى، أمياً. وكان في المدارس ٦٠٪ فقط من الأطفال الذين كانوا في السن المدرسية. إلا أنه يجب أن نضيف أن هذه النسب الضعيفة (التقدير المتوسط) كانت مرتبطة بوضع السكان المحيطين، لا سيما الآسيويين منهم حيث كانت الأمية كلية تقريباً. وكانت النسبة المئوية في روسيا "الأوروبية" مختلفة جداً في المدينة عنها في الريف وضواحي المدن والمناطق البعيدة، كما تختلف، أيضاً، بين الجنسين. وكان للتعليم، في جملة أراضي الاتحاد، أساس اتحادي يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات القومية، ولكن الوحدة الأيديولوجية كانت مؤمنة من جانب هيئة من المفتشين (أعيدت عام ١٩٢٣) ومن جانب فعالية تشكيلات الشبيبة (كومسومول) وروابط المعلمين. ولم تكن ضرورات الإنتاج تسمح، أبداً، بإقامة توازن بين التعليم العام والتعليم المهني، ولا بتعميم التعليم التقني. وأنشئت مدارس مصنع توفر، بالإضافة إلى تربية ماركسية، تعليماً صناعياً حديثاً بعد قرارات المؤتمر الثالث عشر (١٩٢٣). ولم يكن عليها، حسب توجيهات لوناتشارسكي وكروبسكايا، أن تكوّن "خدماً جيدين للآلات"، بل "معلمي إنتاج". إلا

أنها، وقد كانت قليلة العدد وضمت أقل من ١٠٠ ألف تلميذ عام ١٩٢٧، تحولت، آنذاك، إلى مدارس مهنية (تسيج، تعدين، خطوط حديدية). وكانت مدارس الشبيبة الفلاحية التي تشكلت اعتباراً من ١٩٢٣ أيضاً، تضم العدد نفسه، تقريباً، عام ١٩٢٧. إلا أن أهمية هذه المدارس تقاس بكونها قد أهلت ملاكات تقنية وسياسية. والأمر هو كذلك بالنسبة للكليات العمالية (رابفاك) التي أنشئت منذ ١٩١٩ ولكنها لعبت دوراً هاماً بعد ١٩٢٣: كانت ١٢٢ كلية عمالية تضم ما يقرب من خمسين ألف طالب تقدم للجامعات، عام ١٩٢٦، ثلث أعداد طلابها. وقد أهلت الكليات العمالية التي كان ٥٠٪ من طلابها من أصل بروليتاري (عمال وفلاحين)، جزئياً، الطبقات السياسية القائدة في الاتحاد السوفياتي. ولم تكن السياسة المدرسية الغنية بالمبادرات خلال فترة النيب تستطيع، مع ذلك، تلبية الحاجات الجديدة. والخطة الخمسية الأولى هي التي تطورت، معها، حملة محو أمية ناجعة ونظمت شبكة منشآت مدرسية وجامعية ترتبط مناهجها ارتباطاً وثيقاً بضروب التقدم في التصنيع. وعند ذلك، حدثت "الثورة الثقافية الاشتراكية" التي تمناها لينين والتي كان يجب أن تصحب نمو البلاد الاقتصادي. وقد ألح لوناتشارسكي الذي سيخلفه، عام ١٩٢٩، "سياسي"، أ.س.بوبنوف الذي كان قد أدار، عام ١٩٢٢-١٩٢٣، الدعاية ،على تخلف النمو الثقافي الذي كان يهدد المستقبل الاقتصادي وبناء الاشتراكية في الوقت نفسه. فقد كان على الاتحاد السوفياتي أن يلحق بالدول الرأسمالية ويتجاوزها، وأن يؤهل جماهير من التقنيين والمهندسين والعلماء، ولكن ذلك يجب أن يجري ضمن روح بروليتارية، في سياق نضال طبقي يجب أن تزول بواسطته روح النيب "البورجوازية الصغيرة". ويشير التخلي عن النيب، ومنعطف ١٩٢٨ الذي وضعت، فيه، الخطة الخمسية الأولى إلى بداية سياسة مدرسية جديدة مخططة يقودها بوبنوف، عسكرياً،

بشعارات تعبوية وأهداف واسعة: تصفية الأمية والتعليم العام الإلزامي لعام ١٩٣١، إدخال تعدد الفنون على المدرسة، التأهيل المتسارع للملاكات، التعليم التقني للعمال وأعضاء الكولخوزات، النشاط الثقافي للجماهير، في الريف كما في المدينة، الموضوع في خدمة الخطة الاقتصادية والجمعنة.

والمفردات العسكرية المستخدمة للتعبئة الصناعية هي، أيضاً، مفردات "الثورة الثقافية". وأطلقت "هيئة أركان"، إلى "ميدان المعركة الثقافية"، "مبعوثين" من رواد وكومسومول (الشبيبة الشيوعية). وكانت "جبهة ثقافية" تقابل "الجبهة" الصناعية.

وقد أعلن ستالين، في خطابه في المؤتمر الثامن (١٩٢٨)، انطلاق "الثورة الثقافية" وعدد واجباتها: "... التمكن من العلم، تأهيل ملاكات جديدة من الاختصاصيين البلاشفة في كل ميادين العلم... التعلم... التعلم بأكبر قدر من الصلابة... التعلم". وفي ٥ نيسان ١٩٢٩، حددت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الخط السياسي الجديد المتعلق بملاكات التعليم التي يجب أن تطهر من العناصر غير الماركسية وتكملتها بموظفين من الحزب والكومسومول مدعوين إلى وظائف قيادية. واستبعدت الأنتليجنسيا ما قبل الثورية لصالح معلمين جدد وضعت أصوليتهم الماركسية الصارمة في خدمة النضال الأيديولوجي.

الجمعنة الزراعية والخطة الخمسية الأولى

تحول العالم الزراعي

أطلق الحزب، في المؤتمر الخامس عشر (كانون الأول ١٩٢٧)، شعار الجمعنة، أي شعار "توحيد المشروعات الفردية الصغيرة وتحويلها إلى مزارع جماعية كبيرة"، وهي عملية لم يكن يجب "أن تنجز إلا برضى العمال الريفيين" الذين ستبرهن لهم دعاية واسعة على "ضرورة انتقالهم، تدريجياً، إلى الاستثمار الجماعي الكبير ومزيته بالنسبة لهم". ويجب، أيضاً، أن تشجع "الاستثمارات الكبيرة الموجودة من قبل في الأرياف والتي تتزايد اتجاهاً نحو النمو".

وقد اتخذ القرار في أوج أزمة غذائية. ففي عام ١٩٢٧، أدى ركود الإنتاج الزراعي وصعوبة تموين المدن إلى تقنين وتدابير قسرية صارمة لتأمين الجمع الصعب للقمح. وفي عام ١٩٢٨، تحسن الوضع. إلا أن جمع القمح اقتضى، عام ١٩٢٩، مراسيم قاسية جداً ضربت الفلاحين الذين لم يكونوا يفون بالإتاوات المفروضة عليهم. وبدأت حملة الجمعنة بسياسة "تصفية" للكولاك كطبقة. وبرر ستالين، في خطاب ٢٧ كانون الأول ١٩٢٩، القرارات المتخذة بإنشاء أطروحة جديدة حول العلاقات بين الفلاح والأرض لم تكن، على ما يبدو، تطابق الواقع التاريخي ولا العقلية الفلاحية أبداً: فقد رفض أطروحة إنغلز التي كانت ترى أنه يجب أن يكون للفلاح الوقت للتفكير في قطعة أرضه قبل قبول الجمعنة، وأكد أن الفلاح الروسي لم يكن متعلقاً بالملكية الخاصة (كما في الغرب) وأنه إذا وضعنا نسبة ضعيفة من الكولاك على حدة، فإن الكتلة الفلاحية لم تكن معادية للجمعنة.

وقد انقلبت كل البنية الزراعية للاتحاد السوفياتي بين عامي ١٩٢٩ و١٩٣٦. فقد انتقلت البلاد، كاملة، من نظام الملكية الخاصة والاستثمار الفردي إلى ملكية الدولة والملكية المؤممة والاستثمار الجماعي للقسم الأكبر من الأراضي مع بقاء الملكية الشخصية العائلية على صورة قطع صغيرة. كان ذلك تعميم السوفخوزات (مزارع الدولة)، والكولخوزات خاصة، التي أنشئت على دفعات في مرحلتين (١٩٢٩-١٩٣٠ و١٩٣٢-١٩٣٥) تفصل بينهما وقفة تكتيكية. وكانت المرحلة الأولى "هجوماً" حقيقياً شن بقسوة ضد الكولاك، الفلاحين الأغنياء والميسورين، والذين غالباً ما كانوا يعدون كذلك، وضد المبدأ المؤكد، مبدأ الانضمام الحر إلى الكولخوز. وفي تطبيق قواعد قاسرة جداً، غالباً ما تبارت الأجهزة الرسمية المحلية في الحماسة والتعسف مسببة، إلى جانب هبوط هائل في الإنتاج، مقاومة فلاحية خلقت في بعض المناطق، خاصة في أوكرانيا، مناخ حرب أهلية. فقد كان الفلاح يدمر محاصيله ويقتل ماشيته.

ولكن ٦٠٪ من الاستثمارات كانت قد جمعنت عام ١٩٣٠ وحده، ظاهراً على الأقل. ولكن الحكومة ذكرت، أمام النتائج الاقتصادية الكارثية للعملية، بأن الجمعنة لا ينبغي أن تفرض، وهو ما أدى بسرعة إلى زوال عدد كبير من الكولخوزات: فقد هبطت النسبة المئوية للمزارع الجماعية إلى ٢٦٪. وعند ذلك، استؤنفت الجمعنة بصورة أقل قسوة، أقل سرعة وأكثر كفاية معاً، عن طريق المزايا الممنوحة للكولخوزيين، قياساً مع الفلاحين الفرديين الذين يرفضون الكولخوزات والذين كانوا يستطيعون الاحتفاظ بالقطع الفردية من الأراضي، ولكنهم أزيلوا، في الواقع، تدريجياً عن طريق التمييز (ضرائب أثقل، انعدام تسهيلات المبادلات الخ...) ومضوا، عامة، ليضخموا كتلة السكان العاملين في المدن.

وإذا بحثنا عن الأسباب الاقتصادية لهذا التسريع الشديد للجمعنة في عام ١٩٣٠، فإننا نستطيع أن نجدها، كما يقول م.ليفين، في تأكد المكتب السياسي للحزب من أن الإنتاج الصناعي كان مهدداً، دون الكولخوزات، بالانهيار في مستقبل قريب جداً. وبالفعل، فإن حركة الجمعنة، بقدر ما كانت عفوية، كانت، خاصة، من صنع الفلاحين الفقراء الأقل قدرة على جعل الكولخوز مزدهراً ومفيداً للبلاد لانعدام الكفاءات والوسائل. وهكذا كان الأمر يدور، عام ١٩٣٠، حول أن يؤتى إلى التنظيم الكولخوزي بكل الفلاحين المتوسطين والتوسع بمدلول الكولاك للوصول إلى نتيجة فورية، بتدمير البورجوازية الفلاحية الجديدة، ورجال النيب بصورة غير مباشرة على الصعيد الاجتماعي وليس على الصعيد الاقتصادي فقط، بإعطاء الزراعة دفعة موازية للنمو الصناعي.

وفي الوقت نفسه الذي انطلقت، فيه، تصفية الكولاك، ولضمان تموين المدن، كانت الحكومة تزيد من عدد مزارع الدولة، السوفخوزات، التي أقيمت على أراض متوفرة في سهوب الجنوب، القاحلة إلى حد ما، التي كان بعضها "مصانع قمح" وأخرى أكثر تخصصاً، في تربية الخرفان مثلاً- أراض واسعة كان بعضها يتجاوز مائة ألف هكتار وكانت بداياتها صعبة بسبب الشروط المادية وندرة الملاكات من زراعيين وإداريين أصحاب كفاءة. وتضاعفت السوفخوزات خلال الخطة الخمسية الأولى ولعبت عشية الحرب دوراً متنامياً في الاقتصاد الزراعي, وهكذا وجد في البنية الزراعية الجديدة شكلان من التنظيم الجماعي، أحدهما دولتي (السوفخوزات)، والآخر ذو طابع اشتراكي (الكولخوزات).

وقد ارتبطت الجمعنة الزراعية بالتخطيط الكامل للاقتصاد. ففي الاجتماع الخامس عشر للحزب، في نهاية تشرين الأول ١٩٢٦، طلبت مراقبة منظمة للفعالية الصناعية: إن "توطيد الهيمنة الاقتصادية لصناعة ذات طابع اشتراكي واسع على جملة الاقتصاد الوطني... يجب أن

يسمح... بتجاوز أكثر البلدان تقدماً (يدور الأمر خاصة حول الولايات المتحدة التي تم الرجوع إليها خلال كل مدّة العشرينات) على الصعيد الصناعي في مدّة تاريخية قصيرة إلى حد كاف". وهكذا تم الانتقال، تدريجياً، من الدراسة الإحصائية الضابطة إلى خطة إنتاج حقيقية.

وقد صيغت الخطة الخمسية الأولى عام ١٩٢٧. وكانت قد اتخذت، منذ ١٩٢٦-١٩٢٧، تدابير من أجل تسريع النمو الصناعي زادت بما يقرب من ٣٨٪ حجم الاستثمارات مركزة الجهود على إنتاج الحديد والفولاذ (ذلك الحين هو الذي كان قد بدأ، فيه، بناء سد الدنيبر الكبير). وفي ٨ حزيران ١٩٢٧، أطلق مرسوم مجلس مفوضي الشعب مشروع خطة لمجموع الاتحاد سوف تكون التعبير عن الوحدة الاقتصادية للاتحاد السوفياتي وسوف تسمح بتنمية مناطقه المختلفة إلى الحد الأقصى على أساس تخصصها. وزادت قوة لجنة الخطة ووضعت الخطط الجمهورية (أي مختلف الجمهوريات) تحت سلطتها. وحدت أهداف الخطة لكثيرين مبالغاً فيها وأثارت، خاصة، انتقادات بوخارين إذ رآها غير متوافقة مع الوضع الفلاحي. ومن المؤكد أن الحكومة كانت تعتمد كثيراً على الاندفاعة الثورية، على كفاية الدعاية وعلى قسوة سوف تكنس التحفظات والمقاومات. ونسبت الصعوبات المصادفة إلى الإرادة السيئة للاختصاصيين البورجوازيين وإلى المنشفيك والاشتراكيين الثوريين السابقين. وجرت، عام ١٩٢٨، محاكمة لمهندسين من أوكرانيا اتهموا بالعمل لصالح الأجنبي على تخريب المصانع.

إن الخطط الخمسية وجهد التصنيع غير قابلة للفصل عن أهداف الاشتراكية على اعتبار أنها تقيم الأسس الاقتصادية لنظام اجتماعي جديد. وهذا هو موقف الحكومة البلشفية والحزب في تقاريرهما إلى المؤتمرات. ولكن القرار الذي اتخذ، بعد وقفة النيب، بتسريع التنمية يطرح مسألة المكتسبات الاجتماعية بقدر ما تستطيع أن تكون عائقاً في

وجه الإنتاج، في وجه المردود. فلا يمكن بلوغ الأهداف المنشودة دون تضحيات كبيرة من الطبقة العاملة.

وفي بداية الخطة الخمسية الأولى (١٩٢٩-١٩٣٠)، عددت الاتفاقيات الجماعية المهمات النقابية: "زيادة إنتاجية العمل، توطيد الانضباط، تحسين النوعية الخ...". وركز المؤتمر السادس عشر للحزب (حزيران-تموز ١٩٣٠) على واجب النقابات في تسريع تنفيذ الخطة، وربط تحسين وضع العمال بتوسع الاقتصاد الاشتراكي. فمنذ ذلك الحين، يجب على الجماهير العمالية التي توطرها النقابات أن تضحي بمصالحها المباشرة من أجل بناء الاشتراكية. ومعركة الإنتاج ستستبعد سلاح الإضراب. ولكن استياء العمال كان يترجم إلى الغيابات والاختلاسات التي كانت تناضل ضدها "مجالس الإنتاج" التي أنشئت في المصانع لتطبيق توجيهات اللجنة المركزية. وكانت الأهداف المباشرة للنقابات هي ضغط النفقات وتخفيض أسعار الكلفة وتوفير المواد الأولية والعتاد والنضال ضد عيوب العمل وتوطيد انضباط العمل. وكان المؤتمر السابع للنقابات قد أنشأ، منذ ١٩٢٦، لجان مراقبة. ونظمت مسابقات إنتاجية وأعطي أفضل العمال وأنشط المشروعات مرتبة الشرف. وأمام توافد مئات ألوف العمال الذين جاؤوا من الأرياف، نجحت النقابات في أن تثير اهتمام نخبة عمالية تقدر بـ ٣٠٪ من أعداد العمال، عام ١٩٢٨، بالنضال من أجل الإنتاج. وفي هذه المدّة ، كانت النسبة المئوية لعمال ومستخدمي المصانع (ثلاثة ملايين ومائة ألف) إلى عدد السكان (١٥٠ مليوناً) تتجاوز نسبة ١٩١٤. وفي عام ١٩٣٢، كان العدد قد تضاعف (ستة ملايين وأربعمائة ألف) وأصبح يمثل ربع العدد الكلي للأجراء (٢٨ مليوناً) تقريباً. وسوف تطلق الخطة الخمسية الثانية، اعتباراً من ١٩٣٥، الحركة الستاخنوفية (نسبة إلى ستاخنوف العامل في مناجم دوبناس) التي تضع

التنافس الاشتراكي في خدمة الإنتاج وضمت، عام ١٩٣٦، ما يتراوح بين ٢٠ و٢٥٪ من العمال، وذلك حسب قطاعات الفعالية.

وقد جرت قولبة الأجور على شاغل الإنتاجية، وخاصة حسب المسؤوليات. وكان الوضع بعيداً عن الاتجاه إلى التسوية التي شجعت في بداية الثورة وأدينت أثناء النيب. وبالفعل، فقد كانت الفروق في الأجور قوية إلى درجة تكفي لإثارة احتجاجات نقابية ومراجعة للمعدلات الأساسية في الاتفاقات الجماعية عام ١٩٢٧-١٩٢٨: فقد حدد الأجر الأساسي للفئة العليا بـ٢٨٠٪ من الأجر الأساسي للفئة الدنيا (نسبة ١ إلى ٣ تقريباً). إلا أن اتجاهاً قوياً إلى الدفاع عن مساواتية وصفت، رسمياً، بأنها "بورجوازية صغيرة" استمر في التجلي في مفوضية العمل والنقابات، وهو اتجاه هوجم على أنه "انتهازي" وزال مع الخطة الخمسية الأولى. وفي أيلول ١٩٣٠، طبق في المناجم وأفران الفولاذ سلم جديد للأجور اتسع فيه الفاصل فأصبح ١ إلى ٤، وتزايد انفتاح مروحة الأجور بامتداد العمل إلى قطع تزيد مع المردود الفردي ويمكن أن تعطي العمال دفعاً كبيراً ومتدرجاً للأجور من أجل كل تزايد للمعيار. وتأكد التمايز بين مكاسب العمال والملاكات، كما في المكافآت عامة، في نهاية الخطة الأولى وخلال الخطتين الثانية والثالثة.

ولكن لعبة الأجور، في حال ندرة منتجات الاستهلاك اليومي ووجود سوق مزدوجة تخفض من قيمة المكافآت، لم تكن تستطيع أن تكون تعويضاً عن الجهود الهائلة المطلوبة من العمال، ومن هذه الناحية، يجب التدقيق في الشرط العمالي في الثلاثينات.

كان وجود سوق مزدوجة، رسمية وخاصة، بين أسعارهما فرق كبير، ينمي تهريباً غالباً ما كانت المسؤولة عنه مشاريع الدولة والتعاونيات. وزادت قوة السوق السوداء في الندرة التي تطابقت مع بدايات الخطة الخمسية الأولى. ففي عام ١٩٢٩، جرى تقنين الخبز، وسرعان ما امتد إلى كل المنتجات الغذائية والمنتجات المصنعة تقريباً، وهي المنتجات التي اختفت من السوق. وفي نيسان ١٩٣٢، كلفت لجنة بتصفية بقايا مضاربة "التجار الخصوصيين". وأعطى التدبير الذي كان يمضي في اتجاه الدولنة الكاملة للمدارات التجارية، على الفور، مزيداً من السعة للسوق الموازية السرية.

وقد لوحظ، عن حق، (توفيه) أن العودة إلى ممارسات المبادلات العينية كانت قد أنعشت نظرية إلغاء النقد والتجارة، وهي النظرية التي انتشرت في زمن شيوعية الحرب، وأن آراء كهذه لم تكن تسهل حسن سير التخطيط بقدر ما كانت تحدد موقفاً يقود إلى إهمال اعتبارات التكاليف وازدراء الدراسات الإحصائية ورفع الحياة الجماعية إلى مصاف المثل الأعلى. ومن هذه الناحية، كانت أفضل نوايا روح ثورية بالية تلتقي مع ردود فعل السلبية والعداء التي كان يبرهن عليها، أمام التضحيات المطلوبة، قسم من الطبقة العاملة. وكانت الحكومة عالقة بين ضرورتين، ضرورة تنمية الإنتاج وزيادة الموارد المالية الضرورية للاستثمارات، في الوقت نفسه، وضرورة عدم المبالغة في إثارة استياء السكان.

وأصبح خلق ضريبة على رقم الأعمال، في أيلول ١٩٣٠، تحل محل تعدد الرسوم وتشكل نصيباً متزايداً من أسعار المفرق عنصراً هاماً جداً في الموازنة. وقد حاول تعديل معقد للأسعار وصيغ التقنين أن يوفق بين حاجات السكان والضرورات المالية.

وفي نيسان ١٩٣٢، لم يعد التقنين ينصب سوى على الخبز والحبوب واللحم والأسماك والسكر والشحم، وهي منتجات أساسية حقاً. ولكن الأسعار البالغة التنوع، أسعار المنتجات المقننة المشتراة بقسائم، الأسعار "التجارية" التي كانت، هي نفسها، على عدة مستويات، الأسعار الخاصة في الأحياء العمالية، أسعار المخازن (أونيفرماك)، وهي أسعار أصبحت، اعتباراً من ١٩٣٣، أغلى من الأسعار التجارية، أسعار المخازن التي يمكن الشراء منها بالعملات الأجنبية أو بالذهب (تورغسان)، لم تكن هذه الأسعار تسمح لكل مشترٍ بالتموين. وكان ينبغي وجود ترخيص خاص لشراء بعض المنتجات المتفاوتة الندرة المباعة بأسعار تجارية وبصورة حرة. أما بالنسبة للمواد الأندر (الأحذية مثلاً) فكانت تباع، مع حد للشراء، في مخازن خاصة لفئات محددة من المستهلكين (موظفي الإدارة، ملاكات المشروعات ومستخدميها الخ...)، وكان معظم المستهلكين من غير أصحاب الامتيازات يستاؤون جداً من هذا التمييز. تبقى سوق حرة، مسموح بها إلى حد ما في الريف، لتجارة صغيرة من نوع رديء. أما بالنسبة للسوق الكولخوزية حيث كان ينبغي، عام ١٩٣١، تطبيق أسعار رسمية، فقد جرى التخلي عن كل مراقبة منذ ١٩٣٢.

والواقع أن التقنين الذي لم يكن يعني القطاع المجمعن ولا ينطبق على التجارة الخاصة، لم يستطع تلبية الحاجات. ففي عام ١٩٣٤، كان الخبز والسكر وحدهما يوزعان على مستحقي الجرايات (الذين كان رقمهم المسجل ٤٠ مليوناً). وكان ضغط المستهلكين على السوق الحرة يرفع الأسعار عمودياً (بين ١٥٠ و٢٠٠٪ عام ١٩٢٧-١٩٢٨ و١٩٣٠-١٩٣١ على حد قول شفارتز). ومن جهة أخرى، كانت الدولة نفسها والتعاونيات تمارس البيع "التجاري" مندسة في التجارة الخاصة. وكان القطاع المجمعن من قلة التميز، في الواقع، عن القطاع الخاص بحيث كان التمييز يجري بين قطاع منظم (مقنن، معير) وقطاع غير منظم. ولكن

انتقالات السلع من أحدهما إلى الآخر كانت مستمرة وتثير فضائح عديدة، إذ كان ينقص هذا أو ذاك من المنتجات المقننة (الحليب مثلاً بالنسبة للمستفيدين من التقنين ويتوفر في السوق الحرة (غير المنظمة بأربعة أضعاف سعرها. وقد انحسرت السوق المنظمة اعتباراً من ١٩٣٢ وترك التقنين الذي لم يعد سوى جزئي عام ١٩٣٥.

ولا شك في أن جهوداً كبرى قد بذلت للاحتفاظ لسكان المدن بمستوى حياة لم يكن متدنياً أكثر مما ينبغي بتطوير الخدمات الاجتماعية التي كانت، بينها "الوجبات العامة" (مطاعم مجانية، وجبات جماعية) وبتسهيل عمل النساء اللواتي كن يأتين إلى الأسرة بأجر ثان. ولكن ارتفاع الأسعار الذي تسارع حتى بداية الخطة الخمسية الثانية عام ١٩٣٣ كان يمنع كل تحسين للوضع الاجتماعي. وكانت صعوبات الحياة اليومية في البرهة التي كان توتر مبالغ فيه للطاقات مطلوباً فيها وحين كانت الجمعنة الزراعية تثير ردود فعل معادية في الريف، كانت هذه الصعوبات تستهلك العقيدة الاشتراكية وتخلق وسطاً كانت كلمة الاشتراكية تبدو فيه مرتبطة بقسر الدولة.

وبدت بعض المكتسبات الاجتماعية المرتبطة بالوضع العمالي، الحقيقية في بداية الثورة والتي يشهد عليها قانون عمل ١٩٢٢، سريعاً جداً، عقبة في وجه التنمية الاقتصادية التي هي شرط مسبق لرفع مستوى الحياة. فقد كان القانون يضمن للأجير حرية كبيرة في نقض العقود وينظم تنظيماً دقيقاً الساعات الإضافية التي كان يحدد معدلها. ومن أجل الحد من عدم استقرار اليد العاملة وزيادة المردود والإنتاج، دخل قانون جديد حيز التطبيق حوالي نهاية النيب وامتد خلال الخطة الخمسية الأولى. وقد استند، منذ خريف ١٩٣٠، إلى حملة رأي عام أطلقتها السلطات واستخدمت منظمات الشبيبة. وكان عدم استقرار اليد العاملة الساعية، من مشروع إلى آخر، وراء شروط حياة أفضل قد تزايد، وكان قوياً قوة

خاصة في القطاع المنجمي. فأدخلت تضييقات على حريمة العامل بالتنقل: وهذه الحملة تتصل بـ"الهاربين"، "سياح" العمل،وتبدو إرادة أساسية للنقابات التي يحركها أعضاء من الحزب والكومسومول. وقد طورت حملة "تعلق عفوي" بالمشروع، حملة توقيع وتطوعات. وكان الذين يرفضون التطوع يعتبرون "خونة لقضية التصنيع وللخطة الخمسية".

وأخذ المجلس المركزي للنقابات على نفسه، في أيلول ١٩٣٠، مهمة "حمل كل المستخدمين التقنيين على الارتباط في الأول من تشرين الأول، كحد أقصى، بالمشروع طوعاً" وتنتظر منهم أن يعلنوا عن أنفسهم مستعدين، لدى أول نداء للحزب والحكومة، للمضي إلى أضعف نقاط الجبهة الاقتصادية.

وبصورة موازية، كانت هناك مزايا تكافئ وفاء التقنيين للمشروع بترفيعات وتسهيلات سكن واستخدام مراكز الراحة والنقاهة وتحمل أعباء الدراسات العليا للأبناء وتوزيع منتجات مقننة.

وقد جعلت حملة الارتباط العفوي بالمشروع ضروب نقض عقود العمل لاغية حتى عندما تكون مطابقة للمادة ٤٦ من القانون. واعتباراً من أيلول ١٩٣٠، اعتبرت خرقاً من طرف واحد وخروجاً عن انضباط العمل يمكن أن يعاقب بالفصل النهائي من معونات البطالة. وقد نص على حالة الإرادة السيئة الظاهرة: فعندما يترك العامل عمله لأكثر من مرتين في اثني عشر شهراً، فإنه يتعرض لعقوبات. ويظهر تصلب انضباط العمل بتسجيل سبب الرحيل في دفتر دفع الأجور. ولكن دفتر العمل لم يخلق إلا عام ١٩٣٨. أما بالنسبة للساعات الإضافية، فإن تضييقات قانون ١٩٢٢ لم تعد مرعية.

وكانت المصانع، في المناخ المحموم للخطة الخمسية الأولى، تتباهى بتسجيل أرقام قياسية كانت الصحافة تجعل من نفسها صدى لها. وأدت "المنافسة الاشتراكية" إلى تضاعف الساعات الإضافية التي لم تكن

مدفوعة الأجر دائماً، وكانت مفروضة أحياناً من جانب مدير هذا المصنع أو ذاك. وتدخل الاعتزاز الوطني عندما كان الأمر يدور، بصدد جبل الآلات المستوردة، بتجاوز المعايير الأجنبية. ومن المؤكد أن هذه الأرقام القياسية التي كانت تفترض الطاقة والمهارة كانت تؤثر، خاصة، في الشباب الذين كانوا يشكلون أغلبية متزايدة من اليد العاملة. وكانت تليهم كتلة العاملين بإقرارها الشعارات التي تطلقها مجالس المصنع. وإذا كانت هناك احتجاجات أو تحفظات، فقد كانت تأتي، بالأحرى، من المراجع العليا، وخاصة من قادة نقابات سرعان ما كانوا يتهمون بالانحراف اليميني.

وكان هذا "التعصب" (شفارتز) للساعات الإضافية يضيف إلى مدة يوم العمل التي غالباً ما كانت تتجاوز، هي نفسها، الساعات الثمان القانونية. فقد استطاع مديرون فرض يوم عشر ساعات بأجر عادي. والحقيقة هي أن نظامي مدة العمل وتوزيعه كانا شديدي التنوع من مشروع إلى آخر. ولا شك في أنه قد أدخل، في تشرين الأول ١٩٢٧، يوم عمل السبع ساعات الذي سمح، خاصة، بتنظيم أفضل للإنتاج المستمر بواسطة ثلاث فرق وبتكثيف العمل الليلي. ومن أجل السماح بالاستخدام المستمر الذي يعطي إنتاجاً مستمراً الأمر الذي قدم، عام ١٩٢٩، بوصفه "فكرة اشتراكية كبرى"، اتخذت، أيضاً، ترتيبات جديدة، في صناعة النفط وصهر الفولاذ أولاً، ثم امتدت وطبقت، أيضاً، على التجارة والإدارة مؤدية إلى زوال أيام الأعياد تقريباً. وتعويضاً عن ذلك، خلق أسبوع العمل المؤلف من خمسة أيام (أربعة للعمل وواحد للراحة) في توزيع لم يكن يعدل كثيراً عدد ساعات العمل السنوي سواء أكان اليوم مؤلفاً من سبع أم من ثمان ساعات.

ولكن هذه التدابير لم تكن تمنع التنوع الكبير في الصيغ المحلية للعمل، وذلك نتيجة معقدة لتطبيقها، ولقرارات الرؤساء التي غالباً ما كانت

اعتباطية، وكذلك لتأثير المناضلين في بيئة كانت تمتزج، فيها، إرادة التصرف بالسلبية.

وكان النظام، من وجهة نظر الإنتاج، ناجعاً في جملته إذ سهل توسع الإنتاج الصناعي خلال الخطة الخمسية الأولى. إلا أنه أضيفت إلى الانتقادات العديدة المتصلة بتنظيم العمل انتقادات أخرى على الصعيد الاجتماعي إذ كان إدخال العمل المستمر قد عدل توزيع أيام الراحة التي لم تعد الأسر والمجموعات الاجتماعية تستطيع أن تستعملها بصورة مشتركة وأخل بتنظيم أوقات الفراغ.

وكانت الشكاوى من القوة بحيث بدئ، منذ ١٩٣٧، بتطبيق نظام جديد لأسبوع عمل متقطع من ستة أيام كان يعني، عام ١٩٣٩، ٧٥٪ من العمال. وفي عام ١٩٤٠، اقتضى الأمر العودة إلى الأسبوع التقليدي المؤلف من سبعة أيام مع عطلة يوم الأحد.

وقد طرحت مسألة التعب، مسألة إنهاك الإنسان. وقد قدم العلم الرسمي دعمه لتمديد العمل. ففي عام ١٩٣١، راجع مدير معهد الحماية العمالية، س. كابلون، مبادئ فيزيولوجية العمل مقدراً أنها كانت تبالغ مبالغة خطرة في تقدير "الشعور الذاتي بالتعب"، وهذا "عائق أمام المتابعة غير المؤذية" للجهد الجسدي عن طريق توتر في الإدارة. وكان يرى، مستخدماً مفردات التعبئة الاقتصادية المعتادة، في "نظرية التعب" التقليدية سلاحاً لعدو الطبقة المتشبث، على الجبهة الأيديولوجية، بـ"آخر خط خنادق" من أجل إبطاء "هجوم البروليتاريا الاشتراكي".

وقد أنجز هذا الجهد العظيم في جو سياسي جديد. فقد أمسك ستالين الذي نمت حوله عبادة حقيقية سلطة متزايدة الإطلاق ومورس فعلاً، انطلاقاً منه، إرهاب وحد، بذريعة النضال ضد تخريب اقتصادي، حلفاء في الخارج وضرب ملاكات الصناعة والتخطيط، بل وامتد إلى الحزب. ويميز خليط الاتهامات والاعترافات الزائفة تحت التعذيب والعقوبات

النموذجية محاكمات كانت الإعلان عن التطهيرات الكبيرة التالية لعام ١٩٣٤. وساد جو من القسوة والريبة في كل مستويات الفعالية، في قلب معركة من أجل الإنتاج كان يمكن لإيمان المناضلين أن يكافأ، فيها، بالنفي أو بالموت.

النتائج المحققة

كان يمكن للخطتين الثانية والثالثة أن يدخلا وقفة في هذا البناء الاقتصادي المتسارع لولا اقتراب الحرب. فالنتائج مؤكدة على الأقل، وهذه المدة الأخيرة هي، على وجه الضبط التي أظهر، فيها، التجهيز الذي تحقق بين ١٩٢٩ و١٩٣٣ الاتحاد السوفياتي كقوة صناعية جديدة. و لم تكن المنجزات الكبرى (زابوروجيه، مانيتوغورسك، كوزنتسك) سوى قسم من البرنامج المحقق. وعشية الحرب، أيضاً، تخلص الاتحاد السوفياتي، تماماً، من تبعيته الاقتصادية للغرب.

وقد اقتضى التصنيع، خلال الخطة الخمسية الأولى، الاعتماد على مشتريات هامة من العتاد من الخارج، ومن إنكلترا خاصة. ففي عام ١٩٣٢، كانت ثلاثة أرباع العتاد المقام في تلك السنة مستوردة. وفي عام ١٩٣٧، هبطت هذه النسبة إلى ١٠٪. وقد قوى إنجاز الخطط والاستقلال حيال أكثر بلدان الغرب تقدماً المحسوبان من منجزات النظام اعتزازاً قومياً كان إسهاماً غير مباشر في متانته.

ويحلل تروتسكي، من منفاه، هذه الحالة الذهنية جيداً حين يكتب، بصدد احتكار التجارة الخارجية: "إن النظام السوفياتي في الصناعة المؤممة واحتكار التجارة الخارجية هو، على الرغم من تناقضاته وصعوباته، نظام حماية لاستقلال ثقافة البلاد واقتصادها. وقد فهم هذا الديمقراطيون العديدون أنفسهم الذين لم تجتذبهم الاشتراكية إلى جانب الحكومة

السوفياتية، بل احتذبتهم وطنية تمثلت دروس التاريخ الأولية. وهذه الفئة هي التي تنتمي إليها القوى التقنية العديدة لمثقفي الداخل ومدرسة الكتاب الجديدة التي سميتها سابقاً، لعدم وجود تسمية أنسب، بوبوتشيكي (رفاق الطريق)".

مجتمع جديد

تحول البنى الاجتماعية

أعلن دستور ١٩٣٦ عن نهاية مرحلة واستقراراً للنظام الذي أقيم تدريجياً ووحد شكلاً ناجزاً في الجمعنة الزراعية لبداية الثلاثينات.

وقد كنست الحكومة البلشفية، مستندة إلى مدلول "ديكتاتورية البروليتاريا" النظري، الطبقات القائدة التقليدية بقدر ما كانت تكون ملاكات سياسية واقتصادية للدولة. ولكن بورجوازية النظام القديم، والبورجوازية الصغيرة خاصة، استوعبت في غالبيتها العظمى، وأعاد تطبيق النيب إلى الوجود بورجوازية صغيرة مدينية، وريفية خاصة. ولذلك، استمر الصراع الطبقي إلى ما بعد شيوعية الحرب، خلال كل فترة العشرينات وبداية الثلاثينات. والجمعنة الاستبدادية التي حولت المجتمع الفلاحي تحويلاً كاملاً، أي عشية الحرب العالمية الثانية، هي التي زالت، بعدها، على حد قول علماء الاجتماع الروس، "الطبقات المتنازعة"، وبقي مدلول الطبقة ليدل، في تنضيد جديد، على فئات اجتماعية غير متنازعة تحددها، خاصة، المهنة حيث بقيت بعض ضروب اللامساواة- وهي حالة مؤقتة لمجتمع يتطور في اتجاه نظام المساواة الذي ستكونه الشيوعية.

تطور الفئات الاجتماعية (بالنسبة المئوية)

	١٩٢٨	١٩٣٤	١٩٣٨
عمال وموظفون (بمن فيهم أعضاء السوفخوزات ومحطات الجرارات)	١٧,٦	٣١,٢	٥٠,٢
فلاحون كولخوزيون وحرفيون في التعاونيات	٢,٩	٤٦,٢	٤٧,٢
فلاحون فرديون وحرفيون (دون الكولاك)	٧٤,٩	٢٢,٥	٢,٦
بورجوازية (بما فيها الكولاك)	٤,٦	٠,١	

وقد سببت الثورة هجرة محسوسة من حيث النوع أكثر منها من حيث العدد (مليون شخص تقريباً) لأنها مست، خاصة، الملاكات الاجتماعية وكبار الملاكين وبورجوازية الصناعة والتجارة والمثقفين والفنانين (بعدد محدود جداً، في البداية، بالنسبة لهؤلاء الأخيرين لأن معظمهم أيد تغييراً للنظام عرف، في بداياته، حرية كبيرة في الإبداع والتجارب. وقد عاد عدد من الرسامين المقيمين في الخارج إلى بلادهم، موقتاً على الأقل).

وجرت الثورة في بلد أضعفته الخسائر البشرية الهائلة في الحرب العالمية الأولى التي أضيفت إليها خسائر الحرب الأهلية والقتال ضد التدخل الأجنبي. وأخيراً، فإن البؤس والمجاعة والأوبئة قد رفعت معدل الوفيات. ولم يتحسن الوضع إلا اعتباراً من ١٩٢٢. ونظراً للخسائر في الأراضي، هبط عدد السكان، عام ١٩٢٠، إلى ١٣٤ مليوناً، وهبط بعد سنتين- نتيجة للمجاعة وتراجع الولادات- إلى حوالي ١٣٠ مليوناً.

ويدور الأمر، هنا، حول أرقام إجمالية. فقد كان انخفاض عدد السكان أكثر تأثيراً في المناطق الغربية وأقل تأثيراً، بكثير، في الأرياف البعيدة، وأكبر في المدن، وخاصة في العاصمتين، اللتين مسهما الحدث مباشرة واللتين كانتا تعتمدان في تموينهما على الريف. فقد خسرت بطرسبرغ وموسكو، عام ١٩٢٠، ٦٠٪ من سكانهما (جزئياً بسبب هجرهما حقاً)، وأمكن أن يقال أن بطرسبرغ كانت، آنذاك، مدينة ميتة.

إلا أن الوضع استقام، منذ ١٩٢٢، بسبب انخفاض في معدل الوفيات الذي هبط، في بضع سنوات، إلى نصف ما كان عليه قبل الحرب، وبسبب زيادة قوية في الولادات التي تضاعفت خلال عدة سنوات معاً. ويجب أن نحسب حساباً لزيادة الوفيات خلال الجمعنة الاستبدادية والتطهيرات الستالينية. إلا أن عدد السكان زاد بمتوسط قدره ثلاثة ملايين ونصف المليون، سنوياً، حتى عام ١٩٣٣ وبلغ ١٦٦ مليوناً. ثم هبط معدل الولادات وبقي معدل الوفيات الذي كان قد هبط هبوطاً قوياً، بالقياس مع عام ١٩١٤، مستقراً. وبلغ عدد سكان الاتحاد السوفياتي، عام ١٩٣٩، ١٧٠ مليوناً.

إن الزيادة السريعة في السكان، وكذلك سعة الهجرات الداخلية بين المدن والأرياف، بنمو الجماهير العمالية والمدينية قد سهلتا الجمعنة.

وخلال مدة شيوعية الحرب ومجاعة ١٩٢١-١٩٢٢، كان لهذه الحركات التي تنوعت أسبابها واختلفت من منطقة إلى أخرى والتي كان يمكن أن تزيد في عدد السكان كما تستطيع أن تخفضه أهمية احتماعية بقدر ما كانت تنتزع الأسر من بيئتها المعتادة وتخفض وسائل عيشها وتقوي هذا التساوي في الفقر وانعدام الأمن الذي ضرب، آنذاك، مجموع السكان.

ولكن الطابع الفوضوي لهذه الحركات زال مع السلم وبدايات النيب. فقد حدد انتعاش القوى الإنتاجية، عامة، وجهد التصنيع خاصة، تيار هجرة مستمراً، تقريباً، من الأرياف إلى المدن.

وكان هذا التيار محدوداً خلال النيب. والخطة الخمسية الأولى هي التي ضخم التصنيع، اعتباراً منها، سكان المدن وعدد العمال فجعل من هؤلاء الأخيرين عنصراً متزايد الأهمية في البنية الاجتماعية. وزادت الجمعنة التعسفية الحركة قوة إذ ألقت إلى المدن بعدد كبير من المستبعدين من الكولخوزات ليجدوا فيها عملاً. ومن الصحيح أن كثيراً من العمال

الذين ظلوا فلاحين قد عادوا، في حركة معكوسة، بقدر ما كانت الجمعنة تنمو، إلى القرية ليتجنبوا أن يعدوا من الكولاك، وذلك في أوج الأزمة، عام ١٩٣٠-١٩٣١.

وبما أنه كانت هناك، في بداية الخطة الخمسية الأولى عام ١٩٢٨، فعالية مدينية عظيمة (بناء مصانع ومساكن، إقامة إدارات) تقتضي يداً عاملة ضخمة، فقد أمكن للصحف أن تشكو، مؤقتاً، من "هرب من المدن"، وهو تعبير فعال جداً كان يغطي، ببساطة، كون تعبئة اليد العاملة قد أصبح، خلال بضعة أشهر، أصعب.

والواقع هو أن التدفق إلى المدن استمر. ولكن ما كان يسمى "الهجرة المؤقتة" لفلاحين جاؤوا ليعملوا قسماً من السنة في المصنع قد زالت تقريباً. ونعلم أنه حتى نهاية القرن التاسع عشر كان قسم كبير من البروليتاريا العمالية، القليلة العدد في ذلك العهد، مكوناً من عمال مؤقتين. إلا أن عدد العمال الذين انفصلوا نهائياً عن الأرض وسكنوا المدينة بصورة دائمة كان يزيد بسرعة. إلا أنه كانت، هناك، في العشرينات، نسبة ما زالت ملحوظة من العمال- الفلاحين خاصة في المناجم، وكذلك في الصناعات التعدينية والنسيج، تؤدي مهمات لا تحتاج تخصصاً حقيقياً. والخطة الخمسية الأولى هي التي انقطعت، اعتباراً منها، هذه الصلة التقليدية وكبرت، بسرعة كبيرة، فئة اجتماعية عمالية هجرت، نهائياً، الأرض مصحوبة بأسر أو تنشئ أسراً في المدينة. فلم يكن تنظيم الكولخوزات والسوفخوزات وعملها يستطيعان، أبداً، أن يتوافقا مع فعالية مختلطة، نصف ريفية ونصف مدينية. ومنذ ذلك الحين، أخذت المدينة تستوعب فائض سكان الأرياف الضروري للتنمية الصناعية. وقد زادت قوى العمل الصناعي، بين ١٩٢٨ و١٩٣٢، بمقدار ١٢ مليوناً ونصف المليون من الأشخاص كان بينهم (مع حسبان حساب التعبئة المدينية الخالصة) ثمانية ملايين ونصف المليون من

الفلاحين. وفي عام ١٩٣٢، بلغ عدد العمال ٢٣ مليوناً (مقابل حوالي ١١ مليوناً عام ١٩٢٨).

وبذلت الحكومة جهدها لإبطاء تقدم أسرع مما ينبغي كان يطرح على المدينة مسائل تكيف وتسارع في البرنامج غير قابلة للحل. ففيما يتعلق بعام ١٩٣٢، السنة الرابعة للخطة الخمسية الأولى، كانت تقديرات تعبئة اليد العاملة متواضعة وتنصب خاصة على عمال البناء وعلى التدريب. والواقع هو أن أعداد العمال قد زادت، أيضاً، بمقدار ٢٠٠ ألف، ولم ينقصوا، في السنة التالية، إلا بمقدار ستمائة ألف. واستؤنف التوسع في الخطة الخمسية الثانية (١٩٣٣-١٩٣٧) التي كانت تتوقع تزايداً في اليد العاملة بمقدار ستة ملايين- وهي توقعات لم تتحقق بالمرة وكانت الزيادة الفعلية أربعة ملايين (أي ١٧٪ بدلاً من ٢٦ ٪ المتوقعة). وكانت الخطة الخمسية الثالثة (١٩٣٨-١٩٤٣) تنجز، قبل أن توقفها الحرب، التوقعات المنصبة على عدد ٢٧ مليوناً، عام ١٩٣٧، و٣٠,٤ مليوناً عام ١٩٤٠.

وقد أدت التنمية الصناعية إلى إدخال على نطاق واسع للنساء في الإنتاج، وهو ما كان يقابل سياسة "تفعيل" احتياطيات اليد العاملة في المدن. ولكن الحكومة لم تكن تتخذ، فقط، وجهة نظر الاقتصاد الذي كان يقتضي تعبئة قوية لليد العاملة، بل تتخذ وجهة نظر تحرير المرأة أيضاً. وكانت الخطة الخمسية الأولى، بتشجيعها العمل النسائي، خاصة في المهن التي تقتضي مهارة، تضع على جدول أعمالها، أيضاً، "التحويل الاشتراكي للعمل في البيت، في الحياة اليومية". ومن المؤكد أن إيقاع خلق مؤسسات اجتماعية (دور حضانة مثلاً) لم يتبع إيقاع الاستخدام، وأنظمة حماية العمل النسائي (في حالة النساء الحوامل وحالة العمل الليلي) لم تحترم دائماً. وكذلك، فإن التدابير المتخذة في عامي ١٩٣٠ و١٩٣١ للاحتفاظ للنساء بعدد من المهن أو لزيادة نسبتهن المئوية في

هـذه المهن لم تطبق بكاملها. إلا أن عدد النساء زاد بسرعة في المدارس المهنية حيث ارتفعت نسبتهن من ٢٥٪، عام ١٩٢٩، إلى ٣٨٪ عام ١٩٣٢ (إلا أنها هبطت عشية الحرب: ٣٤٪ عام ١٩٣٩).

ولم يؤد ذلك إلى نقصان أهمية دور النساء في الإنتاج، في الصناعة الكبرى كما في المهن الماهرة. بل إنه تجاوز الخطة من حيث القيمة المطلقة (وليس من حيث القيمة النسبية على اعتبار أن عدد العمال قد زاد زيادة عظيمة تجاوزت التوقعات): ٦ ملايين، أي بين ٢٧ و٢٨٪ من مجموع العمال. وكانت الخطة الخمسية الثانية التي لم تحقق أهدافها تماماً تتوقع زيادة قوية في عدد النساء العاملات، وقد جرى تجاوز الخطة من هذه الناحية: ففي عام ١٩٣٧، ارتفع عدد النساء العاملات إلى ٩ ملايين. وكانت النساء يمثلن، من مجموع الأجراء الجدد (حوالي ٤ ملايين) ٨٢٪، أي حوالي ثلاثة ملايين و٣٥٠ ألفاً.

وقد أوقفت الحرب الخطة الثالثة، ولكن النسبة المئوية للنساء كانت تبلغ، عام ١٩٣٩، ٤١٪ من مجموع الأجراء.

وكان توطد استخدام اليد العاملة النسائية منذ بداية الثلاثينات مرتبطاً، كذلك، بالخوف من الحرب.

ففي مقال للمجلة الاقتصادية في عام ١٩٣١ يتصل بتعبئة الملاكات، ركز على فائدة العمل النسائي، حتى في زمن السلم، وذلك احتياطاً لحرب ممكنة. ولا يقتضي التأهيل المهني (والأمر يدور، هنا، حول المهن وخاصة تلك التي تقتضي تخصصاً كبيراً أو التي هي مهن الملاكات) تعليماً، فقط، بل، أيضاً، ممارسة، أي زمن تأهيل طويلاً. ومرة أخرى نجد بين سطور بناء اقتصادي قوي كلمة: حرب.

ويعطي إحصاء ١٩٣٩ الأرقام التالية (المدورة) حول أهمية كل فئة من الفئات المهنية التي تضم كلية السكان (١٧٠ مليوناً تقريباً).

عمال مدينيون وريفيون	٥٤٥٠٠٠٠٠
موظفون	٣٠٠٠٠٠٠٠
فلاحون كولخوزيون	٧٥٦٠٠٠٠٠
مزارعون أفراد	٣٠٠٠٠٠٠
حرفيون تعاونيون	٣٩٠٠٠٠٠
حرفيون غير منظمين	١٤٠٠٠٠٠

ولكن دلالة هذه المجموعات الاجتماعية- المهنية لا تظهر خاصة للسكان السوفيات: نمو بيروقراطية لها وجودها ووظيفتها الخاصة وأنتليجنسيا تختلط معها إلى حد بعيد.

البيروقراطية. بشرية اشتراكية؟

في هذا المجتمع الجديد الذي تشكلت، فيه، ملاكات بيروقراطية أحاطت بكل أشكال الفعالية على كل المستويات بواسطة كتلة من الموظفين، في هذا المجتمع يطرح سؤال عما إذا لم تكن البيروقراطية القائدة التي تتمتع بسلطات لا اعتراض عليها ومزايا مادية تعيد، بالمعنى القديم للكلمة، بناء "طبقة" تحاول الخروج من التنضيد الاجتماعي الجديد. والحقيقة، وحتى إذا أخذنا بعين الاعتبار الإمكانيات الإضافية التي يتمتع بها أبناء كبار الموظفين، الأعضاء أو غير الأعضاء في الحزب، للارتقاء في السلك الوظيفي بدورهم (البيئة العائلية التي تدعمهم أو تدفع بهم بثقافتها وعلاقاتها)، فإن سلالات من كانوا وجهاء أوروبا الشرقية لم تكن تستطيع، أبداً، أن تتكون دون كفاءة تشهد عليها دبلومات ودون تعويض الثروة في حال عدم وجود شهادات. ولكن الإثراء كان محدوداً جداً. وهو ليس تراكمياً من جيل إلى جيل: فالمزايا المادية التي تضاف إليها أجور مرتفعة يمكن أن تعطي لأسرة موظفين كبار، كما يمكن أن

تعطي لأسر الكتاب والفنانين رخاء أعلى من المتوسط. وسقف ذلك قليل الارتفاع: فالإرث خاضع لقوانين صارمة فيما يتعلق بالأموال غير المنقولة. فنظام الملكية وآلية تمويل المشروعات وانعدام مضاربة البورصة تستبعد صور إثراء شائعة في الأنظمة الرأسمالية.

هل البيروقراطية العليا القائدة، من حيث كونها فئة اجتماعية مسيطرة بوظيفتها، طبقة من حيث كونها تسيطر على الأساسي من النظام الاقتصادي وكون قراراتها تتصل بإنتاج السلع وتوزيعها فتستطيع أن تستولي، لصالحها، على قسم مبالغ فيه من منتجات عمل الجماهير الشعبية يضمن لها "موارد بيروقراطية" هامة؟ والواقع هو أن مروحة الأجور انفتحت انفتاحاً واسعاً خلال العقد الذي سبق الحرب العالمية الثانية. فضرورة الارتقاء بالبحث العلمي وتكوين ملاكات بسرعة وتسريع تجهيز البلاد عن طريق أعمال كبرى وخلق صناعة تعدينية قد حددت سياسة حوافز للمردود والإنتاج لم يكن يمكن أن تنجح بالتوجه إلى الضمير المهني والوطنية والإيمان الاشتراكي فقط. فقد استندت "المنافسة الاشتراكية"، جزئياً، إلى اللامساواة الكبيرة في الأجور التي تتوقف على الأولويات الاقتصادية والكفاءات والمسؤوليات، وكذلك على الامتيازات الممنوحة للملاكات العليا (مخازن خاصة، تسهيلات السكن والنقل الخ...). ولكن النمو السريع للتجهيز الصناعي والتعدين والخدمات الاجتماعية التي كان للتعليم، بينها، مكانة أساسية يبرهن على أن "المداخيل البيروقراطية" لم تكن تشكل انعطافاً ملحوظاً للقيم التي خلقتها الجماهير الفلاحية والعمالية التي كان التقدم الاقتصادي يثقل عليها.

وفضلاً عن ذلك، لم تكن البيروقراطية "طائفة" مغلقة. فالحاجات إلى رجال أمنت، في كل قطاعات الفعالية، بما فيها القطاعات الإدارية والسياسية، صعوداً اجتماعياً كان يسهله النظام المدرسي والأهمية العددية

للبيروقراطية. إلا أنه يبدو، من وجهة نظر بناء الاشتراكية، أن البيروقراطية الستالينية المتمسكة بوظيفتها ووضعها، خلال الجمعنة الزراعية والخطة الخمسية الأولى، ثم في فترة التطهيرات الفاجعة على نحو خاص بعد ١٩٣٤، قد لاذت بمطابقة حذرة وتجنبت المبادرات. إلا أن ذلك لم يكن، على الصعيد الاجتماعي، موقف مجموع البيروقراطية التي كانت، في كل الأحوال، العنصر المنظم لتنفيذ الخطط الخمسية في شروط صعبة إلى أقصى حد. ولكن السير نحو الاشتراكية، بمنجزات النظام الصناعية الأولى التي حجبت المثل الأعلى الثوري قد توقف.

فقبل كل شيء، أزال الإرهاب الستاليني، في السنوات التي سبقت الحرب، النتائج المتوقعة من الحملة السيكولوجية التي كانت وراء جهد الإنتاج في الخطة الخمسية الأولى. ومن وجهة النظر هذه، شكلت الخطة الأولى قطيعة، في البيئة المدينية على الأقل، بين المجتمع القديم ومجتمع جديد.

ففي بداية الخطة الخمسية الأولى، كان أكثر من ثلث الاختصاصيين المستخدمين في الاقتصاد الوطني يمثلون الأنتليجنسيا القديمة. وكانت النسبة ترتفع إلى الثلثين في معاهد التعليم العالي والأبحاث. ولا ينكر المؤرخون السوفيات تعاونهم المثمر. وغالباً ما كان تعلقهم بالنظام غير مؤكد، تشوبه الريبة. وقد اكتشف لوناتشارسكي في مجموع الأنتليجنسيا، من وجهة نظر علاقاتها بالنظام، في الثلاثينات، ست فئات: غير المسيسين، العمال أصحاب الضمير الذين لم يكونوا يفكرون إلا بكسب عيشهم، الأنصار المرتابين بالنتائج، رفاق الطريق الناقدين وغير الراضين (رغم المزايا الممنوحة)، الموالين لخط الحزب الذين بدوا حلفاء حقيقيين على الرغم من تحفظاتهم حول المسائل الخاصة، وأخيراً الذين كان يمكن أن يعدوا شيوعيين حقيقيين على الرغم من أنهم لم يكونوا يحملون بطاقة الحزب.

إلا أن حملة قد انطلقت، بدءاً من ١٩٢٧، مرتبطة بإنضاج الخطة والتعبئة الثقافية ضد عدم تسييس الاختصاصيين ومركزيتهم، مكرسة لنقل الأنتليجنسيا القديمة إلى مواقع الاشتراكية. فيجب أن تترافق الكفاءة التقنية والعملية بالروح النضالية. ويجب على المهندس، في وظيفته الاقتصادية، أن يتخذ، دائماً، وجهة نظر المجتمع والدولة. وفي عام ١٩٢٧، أنشئت الفارينتسو (الرابطة الاتحادية لعمال التقنية والعلم للتعاون على بناء الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي)، وهي "حزام نقل" بين الحزب والأنتليجنسيا، "مدرسة للأنتليجنسيا" هدفها التربية الماركسية اللينينية للملاكات و"النضال ضد عدم التسييس والحياد". والرابطة التي كان عدد أعضائها ٥٦٤ عضواً، عام ١٩٢٩، اتسعت وضمت حوالي ١١ ألف مناضل، تقريباً، عام ١٩٣٢.

وكانت أنشطتها الدعائية تتجاوز المجال الأيديولوجي المحض لأنها كانت مؤيدة لسياسة تنمية الإنتاج المرتبط ببناء الاشتراكية الذي شرع فيه. وضمن هذه الروح، قامت بحملة لخفض التوصيات من الخارج. ونسب إلى عملها توفير ٢٠٠ مليون روبل عام ١٩٣٢. وهي أصل مكافآت عديدة للملاكات المتميزة. وهكذا حصل ٣٠٠ مختص، عام ١٩٣٢، على وسام لينين والعلم الأحمر للعمل. وكان عدد الذين سجلوا في لوحة الشرف الوطني أو أعلنوا أبطالاً للعمل أكبر من ذلك. ويقع عمل الفارينتسو في مركز هذه التعبئة العامة التي ميزت كل الفعاليات خلال الخطة الخمسية الأولى.

ولكن هذه التعبئة وذاك النضال ضد اللاتسييس كانا يؤديان، أيضاً، إلى عقوبات وتطهيرات على كل المستويات، في كل القطاعات الاقتصادية والإدارية في حين بدأت أجيال جديدة في الصعود إلى مواقع المسؤولية بسهولة زاد منها النمو الاقتصادي السريع الذي كان يضاعف الحاجات إلى يد عاملة وملاكات. من المؤكد أن التطهيرات لعبت دوراً في اتجاه

معـــاكس محدثـــة اختـــلالاً مؤكـــداً للتنظيـــم في الإدارة والاقتصــــاد، خاصـــة بعـــد ١٩٣٤. ولكـــن الواقعـــة الأساســـية هـــي تكويـــن مجتمـــع جديـــــد يمكـــــن أن يسمى، في النظام الاقتصادي والاجتمـــاعي الجديـــد، مجتمـــع خدمـــة عامـــة.

وحـــتى في الريـــف حيـــث كـــان التنظيـــم الكولخـــوزي أحـــدث مـــن أن تمحـــى ذكريـــات مآســـي إنشـــائه، كـــان التقـــدم جليـــاً. فتجربـــة عـــدة ســـنوات مـــن العمل (تعـــاقب فيـــها، علـــى رأســـها، بســـرعة كبـــيرة جـــداً، رؤســـاء متفـــاوتو الكفـــاءة) وتشـــغيل فـــرق الجـــرارات والمحركـــات ونمـــو الخدمـــات الاجتماعيـــة والتقنية وتأثـــير روح المدينـــة، في أكـــثر المنـــاطق عمرانـــاً علـــى الأقـــل، بـــدأت في خلق عقلية كولخوزيـــة. وأظـــهر الارتفـــاع التدريجـــي في مســـتوى الحيـــاة خـــلال الخطـــة الخمســـية الثانيـــة وبدايـــة الخطـــة الثالثـــة مزايـــا النظـــام المـــزدوج، نظـــام الأراضـــي الجماعيـــة وقطـــع الأرض الفرديـــة. ولم يخـــل وجـــود الســـــوفخوزات، رمز الدولة، مـــن تأثـــير في شـــعور مـــا بالارتبـــاط (الـــذي لم يعـــد عـــادة بكـــل بساطة) بتنظيـــم كولخـــوزي لم يفـــن الملكيـــة الفرديـــة وكـــان شـــكل إدارة ذاتيـــة اشتراكية زراعيـــة.

وتتصـــف تلـــك المـــدة، أيضـــاً، بضـــروب تقـــدم ســـريعة جـــداً في التعليـــــم. وبشكل خاص، تضـــاعف عـــدد مـــدارس الســـنوات العشـــر الـــتي تقـــدم الـــدارة الكاملة للدراســـات الثانويـــة عشـــر مـــرات منـــذ نهايـــة الخطـــة الخمســـية الأولى. وأصبحـــت الشـــبكة المدرســـية تضـــم مجمـــوع ســـكان كـــانت الأميـــة، فيـــهم، على أهبة الـــزوال وكـــانت تضـــم نســـبة كبـــيرة مـــن الفتيـــان (٤٥٪ ممـــن تقـــل أعمـــارهم عـــن عشـــرين ســـنة). ولم تكـــن صعوبـــات الحيـــاة تمنـــع لديـــهم الحماسة للمنجـــزات الـــتي حققـــها آنـــذاك مستكشـــفو منطقـــة المحيـــط المتجمـــد الشمالي والطيارون الذيـــن دخلـــوا المســـابقة العالميـــة لطـــيران المســـافات الطويلـــة والتي كان قد سمح بها النمـــو الســـريع لصناعـــة حديثـــة.

ولم تكن المدرسة وحدهـــا هـــي الـــتي تكّـــون موالـــين لنظـــام نـــاجح في منجزاتـــه. فقـــد شـــكل الـــرواد، وخاصـــة منظمـــات الكومُســـومول (الـــتي كـــان يمكـــن

الانتماء إليها بين عمري الخامسة عشر والسابعة والعشرين) شبكة واسعة من مجموعات حية جداً ذات فعاليات متعددة تشمل أوقات الفراغ والثقافة والإنتاج إلى حد ما.

ومنذ ذلك الحين، وضع نمو التعليم والأشكال الجماعية لتنظيم الشبيبة تحت تصرف الأجيال الصاعدة أدباً يسيطر عليه الحزب ويجب أن يكون عنصراً في بناء الاشتراكية. وهذا واجب مرسوم من قبل، ولكنه أصبح كذلك، الآن، في ضوء الواقعية الاشتراكية السائد. ومن المؤكد أن تعبئة القوى الثقافية في بداية الخطة الخمسية الأولى قد أدى إلى بعض المبالغات وضروب الفشل. فهي، إذ أطلقت الكتاب على "جبهة" الأدب وفرضت الرقابة على غير الملتزمين، كانت قد شكلت "ألوية صدام" من ألوف من العمال والفلاحين الذين كان لديهم ظل من هواية أدبية لحثهم على الكتابة بروح بروليتارية. ومنذ ١٩٣٢، بدأت ردة فعل، وأدخل مؤتمر الكتاب الأول (١٩٣٤)، ضمن مظاهر ليبرالية، في الواقع، نظاماً في الإبداع الأدبي ينصب، منذ ذلك الحين، في ولاء سياسي كلي، على وصف الواقع الاشتراكي. وعلى الرغم من التحفظات التي أبداها بوخارين وبعض الكتاب، مثل إيهرنبورغ، حدد جدانوف الطريق: إن الواقع، مأخوذاً في نموه الثوري، أي من زاوية سير المجتمع نحو الشيوعية هو الذي يجب أن يكون موضوع الأدب بالتقابل مع شكلانية بورجوازية "تجهل عمداً المحتوى الأيديولوجي للأعمال".

ولكن هذا الواقع لم يعد، أمام تهديدات النازية المزدوجة الخطورة بإمبرياليتها الغازية وأيديولوجيتها العنصرية، مصنوعاً، فقط، من أحدث نتائج نضال شعب كامل من أجل الإنتاج وإقامة نظام جديد. وأصبح يضم، بكل مصادر الإعلام (الأدب، الصحف، الفن، السينما)، ماضي البلد وعمل كبار شخصيات التاريخ اللذين يعكسان مثلاً وطنية أعلى غذى، مع التعلق بالاشتراكية، في تعليم مدني، الأجيال الجديدة التي

ولدت منذ ١٩١٧ وربيت وتعلمت قبل ١٩٤١. ومن هذه الناحية، تسجل الخطة الخمسية الأولى منعطفاً في التاريخ الاجتماعي للاتحاد السوفياتي، ذلك أن العقد الذي سبق الحرب هو الذي لقي التعليم فيه نمواً كاملاً واستطاع أن يشكل فيه عقلية جديدة.

إن للاشتراكية، في صورها المتنوعة، أغراضاً إنسانية. فهي ترمي إلى تحويل الإنسان، إلى إلغاء التنازعات الطبقية أولاً، ثم إلى خلق إنسان جديد، إنسان شيوعي. وخلال التاريخ المضطرب للثورة بعد ١٩١٧، كما في جهد التعليم الكبير الذي فرضه النمو الاقتصادي، لم يغب مثل الإنسان الشيوعي الأعلى عن النظر، ولكنه تراجع، بعد أنواع الحماسة الأولى، إلى مستقبل بعيد.

ويشهد أدب الفترة على هذا التغيير. فقد انطبعت سنوات الثورة الأولى باتجاه طبيعي ذي نزعات اجتماعية كان يصف الحياة العمالية والفلاحية والبناء البطولي للاشتراكية. وعمل الإنسان، أكثر من تحويله، هو ما ركز عليه، في العشرينات، إنتاج أدبي شجعته الحكومة وخضع لما يسمى "التوصية الاجتماعية": فيجب، فعلاً، أن يلبي حاجات مجتمع في أوج طفرته، ويحكم عليه بموجب كفايته الثورية.

وفي الثلاثينات التي كانت بكاملها تعيش، فيها، "صوفية" الخطة المتجهة نحو تحقيق أهداف صناعية، وصف الأدب عالماً يبنى، تظهر فيه نماذج "أبطال إيجابيين" تحركهم العقيدة، أبطال تسمح تضحياتهم بالسير إلى الأمام على الرغم من الصعوبات الناجمة عن المجتمع نفسه الذي ما زالت تسوده الروح الفردية، البورجوازية الصغيرة، حيث ما تزال توجد "طبقات متنازعة" (في طريقها إلى الزوال). فكورتشاغين رواية أوسترفسكي (١٩٠٤-١٩٣٦)، ***الفولاذ سقيناه***، ودافيدوف رواية شولوخوف (١٩٠٥) ***الأراضي المستصلحة*** هما "بطلان إيجابيان". ومع أخذ الإبدالات الرومنطيقية ومقتضيات التوصية الاجتماعية وتشويهات

الواقع بداعي التفاؤل بعين الاعتبار، فمن المؤكد أن هذه النماذج من الرجال قد وجدت، وأنه كان أكثر منهم بكثير، أيضاً، الرجال المجهولون والمخلصون للنظام الذين لم يكن يمكن، بدونهم، أن ترسي، قبل ١٩٤٠ القواعد الأولى لقوة صناعية. ولكن مثل الإنسان الشيوعي الأعلى الذي كان ما يزال يذكر كان يفسح المجال لمثل الإنسان المؤمن ببناء دولة قوية اقتصادياً وسياسياً وبالدفاع عن وطن تصان، فيه، المكتسبات الاشتراكية. الظاهرة الستالينية تفتحت على صعيد بناء الاشتراكية، ولكنها لم تكن الشكل الوحيد الذي كان يمكن أن تتخذه الاشتراكية (إيلنشتاين). وبعبارة أخرى، إن الاشتراكية لا تمنع الاستبدادية، ولكنها لا تخلقها. فلا يجب الحكم على الاشتراكية السوفياتية بموجب الأشكال الظرفية التي أمكن أن تتخذها والانحرافات التي جعلها استبداد ستالين تعانيها، بل بموجب آلياتها الاقتصادية الأساسية ونتائجها الاجتماعية والثقافية وتكيفها العقلاني مع مقتضيات زمانها. من المؤكد أن ستالين أعطى مجرى خاصاً لتطور لم يكن محتوماً وكان يتوقف، في قسم كبير منه، على التوجيهات التي كانت تتلقاها، من أعلى، بيروقراطية مطيعة. وستالين ينتمي إلى فئة نادرة من الشخصيات التاريخية التي تصنع التاريخ حقاً. ولكننا، إذا حكمنا بموجب المعارضات التي حطمها حتى نهاية العشرينات وبالتراجعات التكتيكية التي أرغم على فرضها على نفسه ليبقى السيد الوحيد وبموجب انتصار شخصي متأخر إجمالاً، فإننا نستطيع أن نقدر أهمية رأي عام كان، في إطار الاشتراكية، واشتراكية ماركسية، ينفر من الديكتاتورية. إلا أنه أمكن لإنجازات الخطة الخمسية الأولى في المدة التي كانت أزمة اقتصادية تعيث، فيها، فساداً، في الغرب وظهور القوة السوفياتية على الحلبة الدولية أن تنسب إلى القائد "العبقري" الذي كانت تنتظم، حوله، عبادة. فقد كنست بالخوف، وكذلك بالتأييد، التحفظات في زوبعة الثلاثينات.

وفوق ذلك، حول التهديد المباشر للنازية ضد الدولة السوفياتية ونظامها الانتباه إلى الخارج وزاد مكانة ستالين قوة. فقد كانت الوطنية والتعلق بالأرض الروسية وتأكد ضروب التقدم المادية المحققة، في الوقت نفسه، ملاط وحدة معنوية وطدت مكتسبات الاشتراكية مع تعيينها لحدودها. ولكن الطابع التعسفي للنظام زاد قوة من جراء الديكتاتورية الستالينية وشوه عمل ديمقراطية كان يمكن أن تمارس انطلاقاً من مجالس السوفيات، أساسها النظري.

المجتمع الجديد وزمن التطهيرات

عانى المجتمع الذي أتينا على متابعة إنضاجه، في العمق، بتأثير المحاكمات والتطهيرات والاعتقالات التي ضربت، منذ اغتيال كيروف (كانون الأول ١٩٣٤)، من الحزب إلى المواطن البسيط، ستة ملايين شخص. وأصبح جو الاتحاد السوفياتي، لهذا السبب، جو "حصن محاصر" كل واحد فيه يرتاب بجاره: وكانت الوشايات والخيانات والإهانات المضمون المشترك للحياة العامة في الاتحاد السوفياتي. وتحت القناع الصادق أو المخادع لعبادة مجد ستالين، أسهمت هذه الأحداث في زعزعة معنويات الأمة وإضعاف الروح النضالية وإزالة تسييس الأذهان. لقد تحطم نابض أساسي للحياة الثورية: فالطاعة الإجبارية تولد السلبية. وقد أمكن التأمل في الأسباب التي حملت ستالين على الانخراط في سياسة الإرهاب هذه: هل هي الرغبة في تحطيم معارضة محتملة؟ أم هي إرادة تغطية صعوبات الخطة الخمسية الثانية وخيباتها؟ أم ضرورة تغيير الملاكات؟ إن الواقعة هي التالية: لقد أدت الستالينية إلى نظام إرهاب مدمر لذاته. ومن هذه الناحية، كان التفسخ البيروقراطي حقيقياً. فالإرادة العليا التي قطع رأسها والخائفة على مستقبلها جنحت إلى

التعسف والمحافظة. إلا أنه ينبغي، دون شك، حسبان حساب، في الوقت نفسه، لصعود الملاكات التقنية والعلمية التي ارتبط تأهيلها ونشاطها وعقليتها بضروب التقدم الصناعية في الثلاثينات. فهم، في الوقت نفسه، موظفون وتقنيون تجاوزوا بكتلتهم العاملين الحقيقيين في الإدارة. هذه "الأنتليجنسيا" السوفياتية الجديدة التي كان ستالين قد ركز على ضرورتها والتي خرجت، هي نفسها، من أسر عمالية وفلاحية كانت عنصر تقدم في عالم يلعب، فيه، العلم والتقنية دوراً راجحاً. وكانت في تلك البرهة تلتزم الصمت، ولكنها لم تكن ترتاح إلى سلطة استبدادية تعسفية. وقد أخفى اقتراب الحرب والحرب نفسها تطوراً احتماعياً أمكن تبين أهميته بعد عشرين سنة.

اختبار الحرب

هل كانت الحرب، قبل كل شيء، بالنسبة للشعب معركة وطنية تخاض ضد الغازي الألماني؟ أم هل كانت نضالاً ثورياً للدفاع عن الاشتراكية؟ يبقى أن الدافعين كانا مرتبطين ارتباطاً وثيقاً ببعضهما. ويمكن أن يقال إنه إذا لم تكن روسيا قد هوت إلى العدم، فذلك لأن أسسها كانت اشتراكية، بصورة مستقلة عن القوى السياسية الموجودة وعن السياسة التي كان ستالين قد اتبعها خلال السنوات الأخيرة. فقد كانت الحرب اختباراً لصلابة النظام الذي قاومت أسسه الاقتصادية والسيكولوجية.

وقد انطبعت الحرب بخسائر رهيبة، بشرية ومادية. فقد قدرت الخسائر البشرية بما يتراوح بين ٢٠ و٢٥ مليون نسمة نزلت بشعب أصابه الضعف والبتر والمرض. وكانت الخسائر المادية هائلة، ومع ذلك أصلح قسم منها خلال الحرب نفسها. فقد أصاب الاحتلال أكثر من ثلاثين ألف منشأة صناعية (أمكن نقل بعضها إلى أطراف البلاد الأوراليـة

والسيبيرية) وأربعة ملايين عامل. وكانت المناطق المحتلة تمثل ٦٠٪ من إنتاج الفولاذ والألمنيوم و٥٠٪ من إنتاج الفحم و٨٤٪ من إنتاج السكر. وقدرت الخسائر بألفي مليار روبل (كانت ٦٧٩ ملياراً منها أملاكاً مدمرة و١٩٠٠ مليار نفقات حرب وتدمير حاقت بالسكان المدنيين).

وكانت الحرب قد دمرت، كلياً أو جزئياً، أكثر من ١٧٠٠ مدينة وأكثر من ستة ملايين منزل كان يسكنها ٢٥ مليون شخص. وأبيد ٩٨ ألف كولخوز وما يقرب من ١٩٠٠ سوفخوز و٢٩٠٠ محطة جرارات. وخسرت الماشية ذوات القرون ثلثي عددها، وزال ٧ ملايين حصان و٢٠ مليون خنزير و٢٧ مليون خروف. وأضيفت إلى هذه التدميرات تدمير المؤسسات الاجتماعية، المدارس والمكتبات والمستشفيات.

وتقاس قوة مقاومة البلد وأهمية احتياطياته بكون الحرب قد جرت انطلاقاً من المناطق الأوروبية التي لم تكن قد مست ومن أطراف البلاد الأوراسية التي انتقل إليها محور الفعالية الصناعية، من جهة، وبكون تقويم الوضع قد تبع الانسحاب الألماني من جهة أخرى. فمنذ نهاية الحرب، استعادت المناطق المحررة ثلث إنتاجها لما قبل الحرب.

وقد أظهر مجمل التنظيم الاقتصادي كفايته في أكثر الظروف مأساوية. فقد خرج الاتحاد السوفياتي من الحرب بإصابات قاسية، ولكنه خرج منها محولاً أيضاً: فقد تغير وجه أبعد المناطق التي أنعشها انسحاب المشروعات الصناعية وقسم من سكان المدن المهددين إليها وبدأ تقويم الحياة الاقتصادية وإعادة البناء في الأقاليم المستعادة والمحررة. وأبدى الاتحاد السوفياتي لعام ١٩٤٥ قدرته على النهوض.

ولكن البلد وجد، من جديد، أمام مهمة إعادة بناء هائلة كانت تسهلها، مع ذلك، الخبرة المكتسبة ووسائل التقنية الحديثة المتزايدة. إلا أن ذلك لم يمنع كون ضروب التقدم الاقتصادي المتوقعة عشية الحرب قد تأخرت بمقدار عشر سنوات.

إن الحرب التي يوازيها، عادة، في الأنظمة الرأسمالية الأكثر ليبرالية، نظام التوجيه الاقتصادي والقسر أدت، بالأحرى، في الاتحاد السوفياتي، إلى تراخي نابض السلطة التي طبقت، في الدرجة الأولى، على الدفاع الوطني. فالشروط الجغرافية وأبعاد البلاد والمساحات الشاسعة والمسافات زادت في إعاقة تطبيق القوانين بقدر ما لم تكن هذه الأخيرة تتصل بالمجهود الحربي مباشرة. بل إن هذا الأخير كان يشجع ممارسات تعد مخالفة للنظام في أزمنة أخرى. فقطع الأرض الصغيرة التي كان الكولخوزيون يتمتعون بكامل ملكيتها والتي كانت قد أسهمت، كثيراً، في تحسين مستوى الحياة في الريف في السنوات التي سبقت الحرب كبرت مساحة على حساب الأراضي الجماعية. ولم يكن النظام الزراعي موضع مساءلة، بل إن المصلحة المباشرة للأسر المتطابقة مع مصلحة الإنتاج القومي كانت تقوي فردية لا تتوافق مع نمو عقلية جماعية.

وقد كان انتصار الاتحاد السوفياتي انتصار قوة عالمية كبرى ما تزال قاعدة اشتراكية في طور البناء. وكان الشعب السوفياتي الذي ضربه الموت والتشويهات ضربة رهيبة والذي كان، مع ذلك، مشحوناً بالأمجاد العسكرية والرتب والأوسمة، كان هذا الشعب يباشر مهمة إعادة بناء حديدة بشعور بالعزة القومية كان يزيد، بصورة غير مباشرة، من قوة الدولة. وشكلت الأجيال التي ربيت قبل الحرب مجتمعاً جديداً، "مجتمعاً مدينياً عانى الثورة الصناعية" (سيتون-واطسن)، مجتمعاً متنوعاً سريع الصعود الاجتماعي لا تعارض، فيه، "الجماهير" جهازاً قيادياً، بل تسهم في تجديده. إلا أنه مجتمع أعاقت، فيه، بيروقراطية لم تكن طبقة ولا حتى طائفة، بروتين معين وبسلطاتها التي تضاعفت وشوهتها الديكتاتورية الستالينية، السير نحو الاشتراكية عشية الحرب.

وقد بدا أن ما كان يميز الاتحاد السوفياتي لدى انتهاء الحرب هو اشتراكية تجمدت على قواعدها الاقتصادية وعقلية اشتراكية ما زالت هشة، إلا أنها

تتكــون، في نظــام ذي إنجــازات احتماعيــة جليــة ويوفــر إمكانيــات كبــــيرة للنجــاح الفــردي، بتأثــير العــادة والمصلحــة، أخــيراً، تعلــق حقيقــي بالنظــــام ممــتزج، فيــه، الوطنيــة والشــعور بالنجــاح ومثــل أعلــى احتمــاعي شــــوهت الديكتاتورية الســــتالينية منظوراتــه.

الفصل الثاني

الأممية الثالثة

المشروع وأداته

في ليل ٦-٧ تشرين الثاني ١٩١٧، هتف لينين أمام سوفيات بطرسبرغ: "عاشت الثورة الاشتراكية العالمية".

وهكذا كان يعرِّف المشروع الثابت الذي أعطيت له، بعد تلمسات دلالية (جرى مثلاً، أولاً، الحديث عن اتجاه الحد الأقصى أو عن اللينينية)، في القرن العشرين، تسمية الشيوعية.

هذا السلم الذي جرى عليه تصور المشروع معطى مركزي: فالمستويات الوسيطة- القارة (والأوروبية أولاً)، والدول الإمبراطورية والدول القومية والمقاطعات- لا تقسم وتعامل بهذه الصفة إلا شريطة أن ترى فيها ميادين معركة مستقلة لحرب وحيدة وفريدة. وليست الانتصارات (روسيا) أو ضروب الفشل (ألمانيا ١٩١٩-١٩٢٣) الموضعية سوى وجوه لسيرورة إجمالية. وليست البدائل الاستراتيجية (الجزئية أو المعممة) والدفاعية سوى مراحل يربط بينها منظور كلي بالضرورة. ومن وجهة النظر هذه، يجب، منذ البداية، الاعتراف بهذه الأولوية للطابع العالمي الذي يتخذه المشروع الثوري البلشفي في كل تجسداته القطاعية، بما فيها

الثورة الروسية عام ١٩١٧: "لا يمكن الانتصار، نهائياً، إلا على النطاق العالمي وبالجهود المشتركة لكل البلدان فقط".
إن هذا البعد الدولي هو الذي يؤمن وحدة المدّة التي تم افتتاحها عام ١٩١٧ دون أن يفيد على هذا المستوى التمييز بين مدّة لينينية، ومدّة ستالينية.
وهذا البعد الدولي الأصيل هو، أيضاً، الذي يؤمن التجانس، التلاحم لنتاج هذا التاريخ، الحركة الشيوعية بالصورة التي تتمفصل، بها، بين الحربين العالميتين، في تعبيرها المؤسسي المزدوج، الدولتي واللادولتي، الدولة الاشتراكية السوفياتية والأممية الشيوعية دون أن يكون مجزياً، أيضاً، على هذا المستوى، وبالنسبة لتلك المدّة، تمييز "قومي" يسمح بملاحظة تنوعات شيوعية.
ومن المؤكد أن لكل "فرع قومي"- الحزب الشيوعي في كلية الحالات غير الروسية- علامات خاصة تأتيه، بصورة قابلة للتعرف عليها من جانب النظام السياسي القومي الذي تكوّن في إطاره. وهذه العلامات هي ظروف تشكيله وصيغها، قوامه الأصلي، قوة تجذره منذ البداية، المكونات الأيديولوجية المتغايرة التي امتزجت، أولياً، بهدفه والتي يجب استبعادها تدريجياً، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع القومي الفردي التي يجب أن يحاربها من الداخل ولكنها تستطيع، احتمالاً، أن توفر له نقاط استناد متفاوتة الكفاية للوصول إلى أهدافه الأخيرة، وهذه كلها معطيات تجعل من كل فرع قومي، من كل حزب شيوعي، حقاً، النتاج الفريد للقاء نوعي بين مجموعتين تاريخيتين مشخصتين: الحركة الشيوعية الدولية، من جهة، والنظام السياسي القومي من جهة أخرى، وضمن هذا المعنى لا يمكن لتجانس الأممية الشيوعية، كمؤسسة وكاستراتيجية عالميتين، إلا أن يكون مهدداً من جانب التنوعات القومية: فالوحدة هي، في الوقت نفسه، تأكيد نظري

مبدئي يتحكم بمنطق المشروع ونتيجة ممارسة مستمرة من أجل أن لا يكون ما هو قومي في كل حزب سوى الراسب الذي لا يستطيع أي نظام للسلطة حله كلياً، راسب يعاد فحصه باستمرار، يعدل، يعرض للهواء، يكبت، يسدد ويطهر، على هذا النحو، من فضائله الفعالة المستقلة: وبكلمة واحدة يصبح شكلياً.

إن هذا التوتر الضروري من أجل أن لا تتفسخ الأممية الشيوعية، أن لا تتناثر تحت ضغط المقتضيات والحاجات القومية المتجهة نحو المركز، حصل، بين ١٩١٩ و١٩٤٣، على نتائج زاد من بهائها أنه لم يكن هناك، أبداً، سوى نموذجي نشاط للتوفيق بينهما: نموذج الأحزاب الشيوعية لمرحلة ما قبل الثورة والمتمسكة، كلها، بالشعار نفسه- تنظيم انتظار سياق ثوري مناسب- وشعار الحزب الشيوعي الروسي الذي كان يقع على عاتقه، من جانبه، بناء أول دولة اشتراكية لاحقة للثورة.

إلا أن ما هو صحيح بالنسبة لكل الأحزاب الشيوعية غير الروسية صحيح، أيضاً، بالنسبة للشيوعية الروسية. وضمن هذا المعنى، لا يمكن أن نتفق مع نيكولا برداييف الذي كتب، في ***مصادر الشيوعية الروسية ومعناها*** (باريس ١٩٣٨)، ما يلي: "من الصعب جداً إفهام الغرب أن الأممية الثالثة ليست سوى فكرة قومية روسية. إنما تحويل للرسولية الروسية". والواقع هو أن العلاقة بين الثورة الاشتراكية الروسية والثورة الاشتراكية العالمية كانت، منذ البداية، واضحة تماماً في الفكر والممارسة اللينينيين. ذلك أن لينين لم يعتبر، قط، الثورة في روسيا سوى مقدمة، مدخل، بداية للثورة العالمية: مكتسب هش في ذاته ولن يجد مبرر وجوده، دلالته الحقيقية والخلاص، بالطبع، إلا بقدر ما تتبعها وتستأنفها ثورات من النموذج نفسه، ولكن ذلك في بلدان أكثر حسماً من روسيا المتخلفة، بلدان تقع في قلب النظام الرأسمالي نفسه- في بلدان أوروبا المصنعة، وأولاً في ألمانيا: "لا يمكن تصور انتصار الاشتراكية في بلد

واحد، إنه يقتضي أكثر أنواع التعاون فعالية من جانب بضعة بلدان متقدمة، على الأقل، لا نستطيع أن نذكر بينها روسيا".

من المؤكد أن المسألة عادت إلى الظهور عندما أرغم انخفاض السياق الثوري في منتصف العشرينات، بفرضه مهلاً لكل منظور للاستيلاء على السلطة خارج الدوائر السوفياتية، على إعادة التفكير في تسلسل الضرورات داخل العالم الشيوعي في جملته. ونحن نعلم أن هذه كانت نقطة نزاع بين ستالين وتروتسكي: والأمر ليس في كون الواحد منهما أو الآخر قد شكك في الضرورة المطلقة بالنسبة للثورة الروسية، من أجل أن تحافظ على معنى ومصير، للامتداد بهذه الأخيرة، تجاوزها وتوسيعها: ولكن الرجلين كانا يتصوران بطريقتين متعارضتين جذرياً ممفصل الواحدة على الأخرى. فتروتسكي كان يرى أنه لا توجد، دائماً، أية فرصة لبقاء الثورة الروسية إثر بتر، ولو كان مؤقتاً، للحركة الثورية العالمية: فلا يمكن لمركز المعركة، بما فيها المعركة للدفاع عن الثورة الروسية، أن يكون سوى ميدان الثورة العالمية، هذا الميدان الذي كانت تناور، فيه، الأممية وفروعها. أما بالنسبة لستالين الذي لم يكن يؤمن بإمكان خلق الحدث، فإن غياب سياق ثوري مناسب كان يحول النداءات والتحضيرات بهدف هجمات جديدة، في أمد قريب، ضد الأنظمة القائمة إلى تعزيمات وتحويمات عقيمة وباطلة. وضمن هذه الشروط، كان الأهم هو توطيد المكتسب وإنشاء قلعة حصينة فيها. ومن هنا جاء قلب دور الأممية: فقد التفتت للدفاع عن الاتحاد السوفياتي أكثر منها إلى غزو قطاعات جديدة.

وكون ستالين قد انتصر على تروتسكي وكون الأممية قد حملت، إذن، اعتباراً من منتصف العشرينات، على التكيف مع استراتيجية قائمة على الدفاع عن روسيا السوفياتية وبناء الاشتراكية في بلد واحد قد أسهم في تحديد سمتين تعطيان الأممية الشيوعية في عهد ستالين وجهاً غير الذي

كان لها قبل لينين: تدني حيويتها منذ أن أصبح ميدان عملها الخاص- الثورة في البلدان الرأسمالية- ثانوياً، تبعيتها الكاملة لمصالح الحزب والدولة السوفياتيتين- خاصة للسياسة الخارجية لهذه الدولة- منذ أن تغلبت الشؤون الروسية على الشؤون الأخرى.

إعادات البناء والتأسيسات (١٩١٩- ١٩٢٠)

في سياق الأزمة العامة التي انهار ضمنها النظام القديم للأشياء، عام ١٩١٨، كانت المسألة العظمى للحركة العمالية والاشتراكية هي منع الحكومات المتحالفة، مدعومة بقوة انتصارها العسكري، من أن تقيم، على صورة معاهدات سلام، توازناً جديداً لصالحها. ولذلك كان ينبغي أن تكون هناك صورة واحدة في تصور أكثر الحلول تطابقاً مع مصالح البروليتاريا. و لم يكن هذا ما كانت عليه الحال على اعتبار أن أربعة صيغ، على الأقل، كانت تتنافس في ادعائها الانتماء إلى الطبقة العاملة.

أممية أمستردام النقابية

الصيغة الأولى تقدمت بها النقابية. ففي تموز ١٩١٩، اجتمع، فعلاً، ٩١ مندوباً يمثلون ١٧٧٤٠٠٠٠ عامل منظمين نقابياً في ١٤ بلداً لإرساء قواعد أممية نقابية مجددة سرعان ما عرفت باسم المدينة التي أقامت، فيها، مركزها: أمستردام. وقد أعلنوا أن تجربة التعديلات التي أحدثتها الحرب في البنى الاقتصادية والاجتماعية للرأسمالية تقود إلى مطالبة بزيادة في النصيب العمالي من توزيع سلع الإنتاج وكذلك في إسهامها في التحكم بآليات المجتمع الصناعي. ووضعوا، بالتالي، برنامج إصلاحات واسعاً

كان يجب، فعلياً، أن يهيمن على تطور الوضع العمالي في البلدان الرأسمالية في العقود التالية. وبذلك، ضمنت الأممية النقابية مصداقية أكيدة بشهادة أعداد أفراد الاتحادات المنضمة عام ١٩١٩:

لجنة بلجيكا النقابية	٤٥٠٠٠٠ عضو
اللجنة العامة لنقابات ألمانيا	٥٤٠٠٠٠٠ عضو
اتحادات العمل البريطانية	٤٧٥٥٠٠٠ عضو
الاتحاد الأمريكي للعمل	٣٦٠٠٠٠٠ عضو

ولكنها، بمثل هذا البرنامج، لم تكن تتوجه إلا إلى الطبقة العاملة في أكثر بلدان العالم تصنيعاً. فهذا البرنامج، المستوحى من برودون، لم يكن يلبي الطموحات العمالية السياسية حقاً، ولذلك حاربته الاشتراكية الغربية والبلشفية معاً.

إعادة تكوين الأممية العمالية الثانية

وهناك صيغة ثانية هي التي اقترحتها اشتراكية ما قبل الحرب بمناسبة اجتماع عقد في برن في شباط ١٩١٩ وكرس لإعادة حضور اشتراكيي البلدان المتعادية سابقاً معاً. وكان هذا الاجتماع نصف فشل. ففضلاً عن كون الأحزاب الاشتراكية السويسري والإيطالي والصربي والروماني قد رفضت، على غرار البلاشفة الروس، الاشتراك، فإن وفوداً عديدة من البلدان الستة والعشرين التي مثلها ٧٩ شخصية- كان بينها أكسلرود ومارتوف عن الاشتراكية الديمقراطية الروسية- وصلت مشطورة إلى شطرين. وقد تم الاحتفاظ بتيمتين تتعلق الأولى بمسؤوليات الأحزاب الاشتراكية في الحرب وتتعلق الأخرى بالموقف الذي يجب تبنيه حيال البلشفية. ولكن الأولى سببت مناقشات من الحدة- إذ رفضت أغلبية الاشتراكيين الألمان أن تعدّ الإمبريالية الألمانية كانت تتحمل مسؤوليات أكبر من مسؤوليات الإمبرياليات الحليفة- بحيث أن التيمة الثانية لم

تبحث لفرط انقسام الاجتماع: فقد كان اليمين يريد إدانة صريحة للنظام الروسي الجديد، في حين وقف اليسار ضد "كل نوع من استهجان جمهورية السوفيات".

وعلى الرغم من أن هذه الأممية ظلت الرمز المحترم حداً للوحدة البروليتارية الدولية، وعلى الرغم من صفة تجذرها- كانت ما تزال تضم ٤٧ حزباً أو منظمة عمالية تنتمي إلى ٣١ بلداً بينها:

حزب العمال	٤٠٠٠٠٠٠ عضو
حزب ألمانيا الاشتراكي الديمقراطي	١٠٠٠٠٠٠ عضو
الحزب العمالي البلجيكي	٥٠٠٠٠٠ عضو

فإنها لم تتوصل، في جهودها لإعادة البناء، إلى استيعاب الإمكانيات الثورية لما بعد الحرب أكثر مما كانت قد سلمت بإمكانيات الحرب: فانزلق مركز ثقلها، إذن، إلى اليمين في الترتيب السياسي، وإلى الغرب- من برلين إلى لندن- في ترتيب الجغرافية بعيداً عن أوروبا الشرقية والوسطى هذه حيث كانت تزمجر الحرب.

الأممية الثانية والنصف

لم يكن قد أعيد بناء الأممية، بعد، حيث فقدت ورقة وحدتها الرابحة العظمى: فبعد اجتماع جنيف (تموز ١٩٢٠) الذي سيطر عليه التيار "اليميني"- البريطاني-، اجتمع "اليسار" مع الاشتراكيين النمساويين والمستقلين الألمان واللونغيين الفرنسيين (في برن، كانون الأول ١٩٢٠ وفي فيينا، شباط ١٩٢١) لتكوين "جماعة عمل للأحزاب الاشتراكية" تقع على مسافة متساوية من "فراغ الصبر الساذج" لدى موسكو و"انعدام الإيمان الريبي" في جنيف، وضمن الخط النظري للراديكالية النمساوية- الماركسية، ومن هنا جاء لقبها الساخر "الأممية الثانية

والنصف" على الرغم من أنها لم ترد نفسها أن تكون سوى مركز لصياغة برنامج أممية واحدة وموحدة.

تأسيس الأممية الثالثة

إن الطاقة الثورية للأزمة العامة التي افتتحتها الحرب هي، على وجه الدقة، التي أقام عليها لينين، منذ ١٩١٤، استراتيجيته. فيجب أن تعقب الحرب العالمية، بمبادرة من البروليتاريا الدولية، ثورة اشتراكية عالمية. وقد تجلى هذا الطابع الدولي للسيرورة الثورية الجارية، فعلاً، بتأسيس عدد من الأحزاب الشيوعية التي اتخذت الحزب البلشفي نموذجاً لها (آب ١٩١٨: الحزبان الفنلندي والليتوني في موسكو، تشرين الثاني: الحزب الشيوعي المجري في بودابست بمبادرة من الشيوعيين المجريين العائدين من روسيا، كانون الأول: الحزب الشيوعي النمساوي بعناصر من اليسار المتطرف للحزب الاشتراكي الديمقراطي وأسرى عائدين من روسيا، الحزب الشيوعي البولوني بانصهار الحزب الاشتراكي الديمقراطي والحزب الاشتراكي البولوني، الحزب الشيوعي الألماني بعد انعقاد مؤتمر تأسيس حضره مائة مشترك بينهم ٨٣ مندوباً عن ٤٦ منطقة).

ولكن البلاشفة لم يكونوا يستطيعون أن يفرضوا، نهائياً، رؤيتهم الاستراتيجية للنضال البروليتاري ما لم يتم الاعتراف بالنموذج المجرب في الشروط الخاصة بروسيا عندما يزود بهيئة أركان بوصفه ذا مرمى دولي. إلا أنه كان ينبغي لهيئة الأركان هذه، لهذا "الحزب العالمي"، أن تتطابق ولادتها، لتسجل ضمن قواعد الشرعية الاشتراكية، مع مؤتمر دولي يستطيع المندوبون، فيه، أن يبرموا المرسوم الزيمرفالدي حول فقدان الأممية الثانية أهليتها. ومن هنا، جاء في ٢٤ كانون الثاني، على صورة "بيان إلى عمال العالم"، إرسال دعوة إلى "اجتماع دولي شيوعي" وقعها، في

موسكو، ممثلو ٨ منظمات وأحزاب ووجهت إلى ٣٩ حزباً واتجاهاً ومجموعة اشتراكية وعمالية تقر "وجهة نظر ديكتاتورية البروليتاريا على شكل سلطة مجالس السوفيات".

وافتتح الاجتماع، إذن، في ٢ آذار ١٩١٩ بحضور ٣٣ مندوباً (بينهم ٢٨ أوروبياً) لهم حق التصويت وحوالي خمسة عشر مندوباً بأصوات استشارية: والواقع أنهم كانوا، خاصة، إلى جانب ٨ روس، مهاجرين سياسيين يعيشون في روسيا وأعضاء في الحزب الشيوعي الروسي وغير مفوضين، إطلاقاً، بالتحدث باسم اشتراكية بلدانهم الأصلية. و لم يحضر، بشكل خاص، أي ممثل لمنظمات أوروبا الغربية الاشتراكية الكبيرة، باستثناء الناطق باسم السبارتاكيين الألمان المكلف، صراحة، بمعارضة الخلق الفوري لأممية ثالثة يكون وزن البلشفية الروسية طاغياً، فيها، منذ البداية.

وهكذا، ومرة أخرى، وفي الساعة نفسها (آذار- نيسان ١٩١٩) التي كانت، فيها، جمهوريتا بافاريا والمجر السوفياتيتان مهزومتين، كان لينين يقسر الحدث بخطوة لم تكن تحترم الذهنية- معارضة الاشتراكية الدولية لمشروعه- وتحمل بعض الاحتياطات- تمثيلية المندوبين-، ولكنها كانت تلبي الشيء الأساسي: استغلال الطاقة الثورية للأزمة الأوروبية. وقد بين الحدث صواب رأي لينين: فبناء على نداء الأممية الشيوعية، تضاعفت الأحزاب الشيوعية (آذار ١٩١٩: انضمام اللجنة الوطنية للحزب الاشتراكي الإيطالي، نيسان: مؤتمر حزب النروج الاشتراكي الديمقراطي ومجموعة لوريو- سومونو الفرنسية ومؤتمر الحزب الشيوعي اليوغسلافي، أيار: اتحاد الشبيبة السويدي، حزيران: اجتماع الجناح اليساري للحزب الاشتراكي السويدي ومؤتمر الحزب الاشتراكي الديمقراطي البلغاري، تموز: اللجنة المركزية للحزب الشيوعي البولوني ومؤتمر الحزب الاشتراكي الديمقراطي السويسري، آب: مؤتمر اشتراكيي الولايات

المتحدة وحزب غاليسيا الشرقية الشيوعي، أيلول: حزب الألزاس واللورين الاشتراكي، تشرين الأول: مؤتمر الحزب الاشتراكي الإيطالي، كانون الأول: اشتراكيو بوهيميا والمكسيك).

المؤتمر الثاني للأممية الشيوعية وشروط الانضمام الإحدى والعشرون

عندما دعا زينوفييف وراديك، في ربيع ١٩٢٠، إلى انعقاد المؤتمر الثاني للأممية الشيوعية، جعل التباس الوضع الثوري في أوروبا الذي يشهد عليه التوطد النهائي للسلطة السوفياتية، من جهة، والخيبات الألمانية (آذار ١٩٢٠: انقلاب كاب) الأمر يبدو كما لو أنه كان على الأممية الشيوعية أن تضع موضع العمل سياسة مزدوجة حيال الحركات العمالية الأوروبية ترمي: ١- إلى تشجيع النوى الشيوعية على التحول، دون تأجيل، إلى أحزاب شيوعية. ٢- إلى فتح مفاوضات مع ممثلي الأحزاب الاشتراكية ذات الأغلبية الوسطية لتفحص معهم شروط انضمامهم إلى الأممية الشيوعية. إلا أن الهجوم المفاجئ للجيش الأحمر في بولونيا الذي حدث لدى انعقاد المؤتمر (١٩ تموز ١٩٢٠) محيياً الآمال بثورة عالمية قريبة الأجل كان يحث على الحزم. ومن هنا جاء التصلب في "الشروط" المفروضة على الأحزاب الاشتراكية المرشحة لدخول الأممية الجديدة: فقد ارتفعت من تسعة شروط، في البداية، إلى ثمانية عشر، ثم إلى واحد وعشرين.

وهذه الشروط ملخصة: ١-يجب أن يكون للدعاية والتحريض اليومي طابع شيوعي (يجب أن تستهدف البورجوازية والإصلاحية). ٢-تطهير مواقع المسؤولية: فيجب أن يترك الإصلاحيون، حتى لو كانوا مجربين، مكانهم لشيوعيين حتى لو خرجوا من الصف. ٣-يجب أن يترافق

النشاط الشرعي، في كل مكان، مع النشاط غير الشرعي. ٤-الدعاية للأفكار الشيوعية في الجيش. ٥-الدعاية والتحريض في الأرياف بواسطة عمال شيوعيين. ٦-التنديد، في وقت واحد، بالاشتراكية الوطنية وبالاشتراكية السلمية (نصيرة التحكيم الدولي وخفض التسلح وعصبة الأمم). ٧-القطيعة الكاملة مع الإصلاحيين المعروفين مثل توراتي وكاوتسكي وهيلفردنغ وهيلكويت ولونغيه وماكدونالد وموديغلياني وآخرين. ٨-دعم كل حركة تحرر في المستعمرات "فعلاً لا قولاً". ٩-تشكيل نوى شيوعية تابعة للحزب في النقابات. ١٠-محاربة أممية أمستردام النقابية. ١١-تطهير الكتلة البرلمانية. ١٢-إقامة تنظيم الحزب الشيوعي على أساس "مركزية ديمقراطية" بواسطة "انضباط حديدي يقارب الانضباط العسكري". ١٣-تطهيرات دورية للعناصر البورجوازية الصغيرة في الأحزاب الشيوعية الشرعية. ١٤-مساندة الجمهوريات السوفياتية، دون تحفظ، في نضالها ضد الثورة المضادة. ١٥-وضع برنامج شيوعي جديد متكيف مع الشروط الخاصة بالبلد. ١٦-الاعتراف بالطابع الإلزامي لمقررات الأممية الشيوعية، "الحزب العالمي الوحيد". ١٧-تسمية الأحزاب شيوعية بدلاً من اشتراكية. ١٨-نشر الوثائق الهامة الصادرة عن اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية في كل الصحف الشيوعية. ١٩-الدعوة إلى مؤتمر بعد أربعة أشهر من المؤتمر الثاني للأممية الشيوعية لمناقشة شروط القبول. ٢٠-انتخاب اللجنة المركزية الجديدة مع حسبان حساب لوجوب كون ثلثي أعضائها شيوعيين سابقاً. ٢١-فصل الذين يرفضون شروط الانضمام من الحزب.

أوقف الجيش الأحمر، في نهاية المطاف، عند أسوار وارسو في آب ١٩٢٠. ولكن أثقل هزيمة كانت، من وجهة نظر الأممية، تلك التي سجلت في ألمانيا عندما اتخذت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الألماني، بدعم مباشر من مندوبي اللجنة التنفيذية للكومنترن (بيلاكون، ج.بوغاني، أ.غورالسكي)، المبادرة بالدعوة إلى الإضراب العام ثم تحويل هذا الأخير، في سكسونيا، إلى عصيان مسلح فشل خلال بضعة أيام (آذار ١٩٢١).

وقد استخلص المؤتمر العالمي الثالث للأممية الشيوعية الذي انعقد بين ٢٢ حزيران و١٢ تموز ١٩٢١، من ذلك، الدروس الأولى: فقد رفض إشكالية المؤتمرين السابقين (اقتراب الثورة، إلحاح التحضيرات لعصيان مسلح وللحرب الأهلية لإقامة ديكتاتورية البروليتاريا) وقدم شعاراً جديداً: "امضوا إلى الجماهير!" يشهد، فعلاً، على تغير في المناخ. ولكن الاجتماع الكامل الأول للجنة التنفيذية، في ١٨ كانون الأول ١٩٢١، هو الذي مضى إلى أقصى المنطق الجديد في "أطروحات حول الجبهة البروليتارية الموحدة". إن صيغة لينين القائلة: "يجب الانتهاء من الهجمات والانتقال إلى الحصار" تبين كيف اقتضت الظروف أن يتخذ، منذ ذلك الحين، منظور استراتيجية طويلة الأمد- التي يقابلها في روسيا وضع "سياسة اقتصادية جديدة" (النيب).

وكان هناك مواز تكتيكي هو مراجعة العلاقات الاشتراكية- الشيوعية على كل المستويات. ففي المدّة السابقة، مدّة الاستراتيجية الهجومية قصيرة الأجل، كان النداء إلى الانشقاق المعمم قد رمى إلى أن يصطفى، داخل الحركة العمالية، البروليتاريون الثوريون الذين كانوا يتخذون، دون تحفظ، وجهات نظر البلشفية مهما كانت نقطة انطلاقهم النظرية أو السياسية. فلم يكن الانفصال، إذن، سوى وسيلة للتوصل إلى نموذج ما

لحزب تقتضيه حاجات السياق. وبالمقابل، كان الأمر يدور، في المدّة التي يجري افتتاحها، حول جعل الحركة العمالية، بكاملها، قادرة على مواجهة هجوم رأس المال المعاكس بمقاومة مظفرة فقط. ومن هنا جاءت فكرة "الجبهة البروليتارية الموحدة" التي تقود إلى إبعاد الخلافات المذهبية أو السياسية حول طرق ووسائل الوصول إلى ثورة بروليتارية (تأجل موعدها على كل حال) بوصفها غير حالية وإلى الإلحاح على المهمات المشتركة التي تفرض نفسها على البروليتاريا كلها لمواجهة الخطر الرجعي مباشرة. وهذا هو معنى النداء الذي أطلقته، في الأول من كانون الثاني ١٩٢٢، اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية "إلى بروليتاريي كل البلدان من أجل وحدة الجبهة البروليتارية"، جبهة النضال الذي لا يحدد لنفسه تحقيق ديكتاتورية البروليتاريا بأسرع ما يمكن هدفاً، بل يهدف إلى الحصول على "مزيد من الخبز والسلاح".

ما المدهش في كون الأحزاب الشيوعية الفتية في أوروبا الغربية التي تشكلت في عامي ١٩٢٠-١٩٢١ بالطريقة المؤلمة، طريقة الانشقاق قد بقيت مرتبكة حيال هذا الارتداد الذي قادها، في الموسم التالي، إلى التقرب من اشتراكيي اليمين والوسط الذين لم يكونوا قد وجدوا كلمات على درجة من القسوة تفيهم حقهم؟ واستقبل التكتيك الجديد استقبالاً سيئاً على نحو خاص من جانب الفئات من هذه الأحزاب الشيوعية التي بذلك أكبر الجهد للمضي إلى لقاء البلشفية، فئات معيدي البناء أو الوسطيين الذين اقتضاهم الأمر أن يدوسوا على الكثير من أنواع الرفاقية القديمة- وعلى قناعاتهم الحميمية غالباً- ليؤيدوا شروط الانضمام التي حددتها الأممية الشيوعية. وعلى هذا النحو يفسر كونه قد توجب على زينوفييف وتروتسكي، في غياب لينين المريض من قبل، أن يدافعا في الاجتماع العام للجنة التنفيذية (٢١ شباط- ٤ آذار ١٩٢٢، ١٠٥

مشتركين من ٣٥ بلداً)، خلال ثمان جلسات عن وجهة نظر الأممية ضد المعارضة المتحدة لقسم من الوفود الفرنسي والإيطالي والأسباني.

اجتماع برلين (٢-٥ نيسان ١٩٢٢)

إلا أن الأممية الشيوعية استخلصت النتائج الأخيرة لتكتيكها الجديد: ففي حين رفضت، عام ١٩١٩-١٩٢٠، كل مشروع لقاء يمكن أن ينذر بإعادة تكوين أممية ما قبل الحرب، استقبلت هذه المرة استقبالاً حسناً مبادرة اتحاد فيينا. فللمرة الأولى- والأخيرة- منذ ١٩١٤، اجتمع كما كان يطلب محركو اجتماع برن، في شباط ١٩١٩، عبثاً منذ الهدنة، مندوبو الأممية الثانية (فاندرفلد، هويسمان، ستاوننغ، رامسي ماكدونالد) ومندوبو الأممية الثالثة (راديك، بوخارين، ج.زتكين، فروسار، روسمر، بورديغا، كاتايامـا، سميرال)، وأخيراً مندوبو الأممية الثانية والنصف (كريسبيان، ديتمان، ب.فور، ج.لونغيه، ف.أدلر، أ.باور، مارتوف، غريم). ولكن سرعان ما تحول الاجتماع الذي عقد في برلين (نيسان ١٩٢٢) إلى مرافعة كان، فيها، مندوبو الأممية الثالثة المتهمين: فقد طرح ممثلو الأمميتين الأخريين على مندوبي الكومنترن "شروطاً" لمتابعة عمل مشترك. فقد طلبوا، خاصة، "ضمانات ضد تشكيل النوى" وحق الأوكرانيين والأرمن والجيورجيين في التصرف بأنفسهم وحرية العمل للأحزاب الاشتراكية غير البلشفية في روسيا وإعادة حق الدفاع إلى السجناء السياسيين، وخاصة إلى الاشتراكيين الثوريين الذين كان يحقق، آنذاك، في قضيتهم في موسكو.

من المؤكد أن الوفود الثلاثة اتفقت على بيان يستبعد، خلال تلك البرهة، التوحيد العضوي ويستبقي، على الأقل، إمكانية "مداولات مشتركة بهدف أنشطة مشتركة، من أجل أهداف مشخصة لكل الاتجاهات الممثلة

في الاجتماع". وبالتالي، "تبدي اللجان التنفيذية موافقتها على تشكيل لجنة تنظيم مؤلفة من تسعة أشخاص مفوضة بالتحضير لاجتماعات جديدة للجان التنفيذية الثلاث". وعلى الرغم من هذه النتيجة، عدّ لينين، أولاً، والأممية الشيوعية بعده، اجتماع برلين فشلاً: فالشيوعيون قدموا فيه تنازلات دون مقابل. وتقرر خروج مندوبي الكومنترن من لجنة التسعة.

المؤتمر الرابع للأممية الشيوعية

دفعت مقاومة اليمين داخل الأحزاب الشيوعية لأوروبا الغربية، وكذلك فشل برلين، الاجتماع العام للجنة التنفيذية في حزيران والمؤتمر العالمي الرابع للأممية الشيوعية في كانون الأول ١٩٢٢ إلى تحديد معنى تكتيك الجبهة الموحدة.

فمن جهة أولى، ركزت الأممية الشيوعية على الأساس الطبقي لـ"الجبهة الموحدة" مقابل "كتلة اليسارات" التي حكمت، في الجماهير الشعبية لبلدان أوروبا الغربية والبرلمانات، على الشيوعيين بالعزلة والعجز. ومن جهة أخرى، ألحت الأممية الشيوعية على عدم كون تكتيك الجبهة الموحدة تكتيك استسلام حيال الديمقراطية الاشتراكية: فالكومنترن، بعيداً عن دعم مصداقية أطروحاتها التي تبقى مدانة، ومع رفضه سلفاً كل توفيق مذهبي واستبعاد كل انصهار عضوي لا يبقى فيه جناحاً أيسر مستقلاً للحركة العمالية الدولية على الأقل، يرمي إلى غزو الجماهير العمالية الواقعة تحت التأثير الإصلاحي بوضعه الاشتراكية الديمقراطية أمام أحد أمرين، القتال مع الشيوعيين وبقيادتهم أو أن يندد بها بوصفها مخربة للوحدة.

وعلى الرغم من هذه التدقيقات، لم تتوصل الأممية الشيوعية إلى إقناع كل المعارضين بأن سياستها الجديدة لا تعادل تحولاً بسيطاً وخالصاً إلى الأطروحات الانشقاقية السابقة. ففي الحزب الشيوعي الفرنسي، كانت تلك إشارة رحيل اليمين: فبما أن البلشفية، كما عرفت نفسها في سنوات الهجوم الثوري، تقابل سياقاً تم تجاوزه، فهو لا يرى ضرورة الخضوع لقيادة موسكو لممارسة السياسة الإصلاحية المقابلة للسياق الجديد.

مؤتمر تأسيس الأممية الاشتراكية

بعد اجتماع برلين، قطعت الجسور بين الأممية الشيوعية والتيارين الاشتراكيين الآخرين. ولم يعد اليسار الاشتراكي الذي تمسك، حتى ذلك الحين، بالمحافظة على استقلاله على أمل أن يستطيع هذا الاستقلال أن يفيد في التقريب بين اليمين الاشتراكي والأممية الشيوعية، لم يعد يستطيع إلا أن يقبل إعادة الوحدة الاشتراكية. وفي ١٠ كانون الأول ١٩٢٢، أسس ممثلو الأممية الثانية واتحاد فيينا، في لاهاي، لجنة عمل مختلطة من ١٠ أعضاء أصدرت، في اجتماعها في كولون في كانون الثاني ١٩٢٣، "بياناً إلى العمال الاشتراكيين في كل البلدان". وانعقد مؤتمر التأسيس، أخيراً، في هامبورغ في أيار ١٩٢٣: وجاءت الأممية الاشتراكية لتتابع مسيرة الأممية الثانية. وهكذا اكتمل انشقاق الحركة العمالية الدولية الذي كانت الاشتراكية قد أفلتت، نهائياً، منه خلال الحرب العالمية، ولكنه وقع مع تأسيس الأممية الثالثة، التعبير المؤسسي عن مشروع الثورة العالمية، الذي كانت روسيا السوفياتية مقدمته ونموذجه وبؤرته، وأصبح هذا الانشقاق معطى ثابتاً في الحركة العمالية قلب موازين القوى داخل كل بلد وفي الحلبة الدولية. ومنذ ذلك الحين، أصبحت الشيوعية

والاشتراكية تقترحان، جنباً إلى جنب أو وجهاً لوجه، حلولاً متمايزة للمسائل العالمية.

ولكن هذا التمايز جرى ضمن حدود عينها كون الطرفين ينهلان من منبع عقائدي واحد: الماركسية. ويلاحظ هذا، أولاً، في المسألة الكبرى، مسألة الموقف حيال التجربة السوفياتية. فتحت تأثير المنشفيك الروس المهاجرين الذين كانوا قد انتموا إلى اتحاد فيينا، اتخذت الأممية الاشتراكية موقفاً نقدياً، ولكنه موقف يعدله كونها تعترف بالطابع الاشتراكي للمشروع البلشفي: ويمكن التحقق من ذلك من وثائق مؤتمراتها (مرسيليا ١٩٢٥، بروكسل ١٩٢٨، فيينا ١٩٣١).

وينصب النقد، خاصة، على ثلاث نقاط:

١- النظام الداخلي السياسي لجمهورية السوفيات: فالاشتراكيون يرون أن نظام ديكتاتورية البروليتاريا الإرهابي تطاول إلى ما بعد الضرورات المسلم بها في المدّة القصيرة التي سبقت تصفية البورجوازية.

٢- العدائية الدائمة التي تبرهن عليها الأممية الثالثة حيال الاشتراكية الديمقراطية والتي تتجلى في اضطهاد الاشتراكيين في روسيا نفسها تجليها في الطرائق التي توصي بها في الخارج لنسف الأحزاب الاشتراكية.

٣- نظرية "حتمية الحروب الإمبريالية" اللينينية: فلا يستطيع الاشتراكيون، ورثة السلمية البرنشتاينية، أن يقبلوا أن ينتظروا من الحرب تحقيق مثلهم الأعلى في التحرر والعدالة الاجتماعيين.

ولكن الأممية الاشتراكية لم تكن تريد، بعد إبداء هذا النقد، أن تنسى "قرابة أهدافنا النهائية ولا القرابة في قاعدتنا البروليتارية". وهكذا أوضح مؤتمر هامبورغ:

"كان واجب عمال العالم أجمع المحاربة بكل قواهم لاتجاهات الدول الرأسمالية إلى التدخل في الشؤون الداخلية لروسيا أو إلى إثارة حرب أهلية جديدة فيها".

والاشتراكيون المعادون، منذ البداية، لكل تدخل في روسيا كانوا ينادون، على العكس من ذلك، بإقامة علاقات ديبلوماسية طبيعية مع الاتحاد السوفياتي وبقبوله، خاصة، في عصبة الأمم.

وفوق ذلك، لم تتخل الأممية الاشتراكية، أبداً، عن الأمل بتطور ديمقراطي للنظام السوفياتي. فقد قال باور، أحد قادة الفكر في الأممية الاشتراكية:

"الحكومة التي تملك وسائل الإنتاج سوف تتحول من سيد للشعب إلى جهاز للشعب العامل".

البلشفة (١٩٢٣-١٩٢٤)

كان البلاشفة، فعلاً، في وضع صعب. فكيف كان يمكن لهم، وهم الذين ألزمتهم الضرورة الظرفية على ممارسة نضال كان، مع ترقبه "الفرصة" الثورية، يرمي، مباشرة، إلى أهداف محددة، بل وتحفظية (ضد البطالة أو خفض الأجور)، كيف كان يمكن لهم أن يتميزوا عن التيارات الاشتراكية الأخرى التي لم تكن إصلاحيتها، قط، إلا شيئاً ظرفياً ؟ فباستثناء بضع شخصيات نادرة واقعة على تخوم الاشتراكية، لم يكن أي قائد ماركسي، مهما كانت الفئة التي ينتمي إليها، قد طلق، فعلاً، بصورة قاطعة، أطروحة حتمية قطيعة ثورية، عنيفة أو غير عنيفة، ولكنها صريحة على كل حال، للانتقال من المجتمع الرأسمالي إلى المجتمع الاشتراكي. فكيف يمكن للمرء أن يكون ثورياً بالنسبة للأجل الطويل وغير ثوري في المدّة القصيرة التي تسبق انطلاقة العمل الهدام، كيف يمكن وضع جماهير العمال في منظور ثوري قائم على المثل الروسي دون خلق وهم بأن "المعركة النهائية" كانت قريبة؟ تلك ما كانت عليه الأسئلة المثارة في الكومنترن في عيد الميلاد لعام ١٩٢٢.

وقد أدت أحداث العام ١٩٢٣ في ألمانيا وبلغاريا وبولونيا، خلال زمن ما، إلى تأجيل إلحاح الرد عليها. ولكن الانتفاضة التي قادها الشيوعيون في البلدان الثلاثة أخمدت بعد بضعة أيام لتبقى حلقة معزولة غير قادرة على انتزاع جماهير العمال من تأثير الاشتراكية الديمقراطية أو حتى على فصم التحالف الواقعي بين الحكومة البورجوازية والاشتراكيين اليمينيين المعادين للشيوعية. وكان فشل كل محاولات العصيان هذه ومنع الحزب الشيوعي الروماني وصعوبات الحزب الشيوعي الإيطالي بعد زحف القمصان السود، في تشرين الأول ١٩٢٢، على روما والانتصار الشرعي للفاشية الموسولينية التي كان معناها خافياً، فضلاً عن ذلك، على الحركة الشيوعية على الرغم من تحليلات غرامشي المتبصرة، كانت كل هذه الأمور تؤكد، في نهاية المطاف، التشخيص السابق للكومنترن حول "الاستقرار المؤقت للرأسمالية".

وكان هذا تشخيصاً مماثلاً لتشخيص الأممية الاشتراكية: ومع ذلك فإن كون الأممية الشيوعية مرغمة على التميز عن منافستها أدى بها إلى إبراز أصالتها الجذرية بطريقتين.

فمن جهة أولى، وفيما يتعلق بالتكتيك، قلبت المعنى الأولي المعطى لأطروحتها حول الجبهة الموحدة البروليتارية. فإزاحة المعارضين من ذوي الاتجاه اليميني بعد مناقشات ١٩٢٢ كانت، مع إعطاء وزن أكبر، في المراجع القيادية لأحزاب أوروبا الغربية الشيوعية، وفي الكومنترن بصورة أعم، للاتجاهات المسماة يسارية، تدفع إلى التوقف عن تصور الجبهة الموحدة كمحاولة تقريب، مؤقت ومحدود، بين التيارات الاشتراكية بداعي مواجهة الهجوم المعاكس البورجوازي بجبهة مقاومة بروليتارية موحدة، بل أصبحت تعتبر، بالأحرى، سلاحاً أكثر تقدماً من الانشقاق تكون فوهته موجهة، كذلك، ضد الديمقراطية الاشتراكية.

ومن جهة أخرى، وبدلاً من الحث على كسب كتلة العمال التي ما زالت في فلك الإصلاحية لصالح البلشفية- "امضوا إلى الجماهير"-، كان على الأممية الشيوعية أن تعمل، بسبب الاتصالات المؤثرة التي كانت ممارسة الجبهة الموحدة تؤدي إليها بالذات، على تأكيد وصيانة الهوية الشيوعية في ما كان لها من مختلف جذرياً وناجع، وخاصة على الصعيد الذي حظيت فيه هذه الهوية بأفضل اعتراف ورسوخ: كونها حزباً من نموذج جديد. ومن هنا جاء شعار بلشفة الأحزاب الشيوعية وتطهيرها الذي أطلقه المؤتمر الخامس للأممية الشيوعية في حزيران- تموز ١٩٢٤. وكان الشاغل جلياً: فكلما أرغمت الحركة الشيوعية، ظرفياً، على تقديم تنازلات تكتيكية- كالنيب في روسيا والجبهة الموحدة في العالم الرأسمالي- زاد واجبها في تقوية كينونتها الخاصة وفي إبعاد أولئك الذين، من بين أعضائها، قد أفسدتهم تصورات أجنبية عن طريق تطهير منتظم. وقد قدم الحزب الشيوعي الروسي، بصورة شبه غريزية، النموذج: فمؤتمره العاشر الذي أقر النيب، منع تشكيل فئات وقرر "اختبار صفوف الحزب وتطهيرها" وزاد، أخيراً، شدة القمع حيال الاشتراكيين الثوريين والمنشفيك.

وكانت البلشفة- أو إعادة بنينة كل الأحزاب الشيوعية على نموذج الحزب البلشفي الروسي- تتضمن ثلاث حقائق جديدة:

١- المركزية الديمقراطية التي كانت تقلب الأرجحية التقليدية في الأحزاب الاشتراكية القديمة لاستقلال الأجهزة الدنيا بالنسبة للأجهزة العليا. فمنذ ذلك الحين، أصبحت المبادرة والحكم والسلطة وبداية سيرورة القرار ونهايتها للمركز أي لأعلى المستويات.

٢- تشكل نواة قيادية وجهاز دائم. فقد استبعدت الأولوية الكلاسيكية المعطاة في الأحزاب الاشتراكية للمبادرة النضالية المنبثقة من

القاعدة. فمنذ ذلك الحين، "كان يجب أن يتألف هيكل حزب ثوري من شبكة واسعة من ثوريين محترفين".

٣- تشكيل خلية المشروع بتعديل القاعدة التي يستند إليها هرم المنظمات.

وكان "القرار حول إعادة تنظيم الحزب على أساس خلايا المشروع" يحاكم كما يلي:

"إن الاشتراكية الديمقراطية المشغولة، حصراً، بالإصلاحية في إطار الديمقراطية البورجوازية، وخاصة بالشأن الانتخابي والبرلماني منظمة، بالتالي، على أساس مقاطعات انتخابية. وقاعدتها هي الشعبة المحلية ومبدأ تنظيمها هو مكان السكن. أما الحزب الشيوعي الذي يقود العمال نحو الإطاحة بالرأسمالية والاستيلاء على السلطة، فإنه يخلق أشكالاً تنظيمية أخرى لأن نقطة استناده هي في المصانع. فيجب أن تكون قاعدة الحزب الشيوعي بين العمال، في المصنع، وفي مكان العمل".

لقد كانت، هنا، بذرة الأطروحة التي أصبحت، فيما بعد، نظرية والتي تقول إن الأحزاب الشيوعية هي، وحدها، التي كانت تتصف بكونها "أحزاب الطبقة العاملة" على اعتبار أن الأحزاب الاشتراكية ليست سوى أحزاب ينتمي تركيبها الاجتماعي، لا أيديولوجيتها فقط، إلى دائرة البورجوازية الصغيرة.

ويلي ذلك في الأحزاب الشيوعية، شرعية كانت أم غير شرعية، حركة هائلة لإعادة قولبة التنظيم بحيث يعاد تجميع الشيوعيين في خلايا تقام في المصانع والورشات والمكاتب والمدارس: وكان يجب أن يجري تصور تقسيم الشعب (أجهزة تنسيق متوسطة بين عدة خلايا) وطرائق جباية الاشتراكات وتركيب القيادات (قيادات الخلايا والشعب والفروع الخ...) وحملات التنسيب على أساس هذا النموذج.

ولا شك في أن هذا التحديد- الذي بقي ثابتاً عبر كل التغييرات اللاحقة- قد أسهم بصورة حاسمة في ضمان انتماء الأفراد الشيوعيين والملاكات الشيوعية إلى عالم العمل. "سوف يكون كل مصنع قلعة للحزب الشيوعي". وبالمقابل، فقد ولد ثلاث أنواع من الصعوبات حلت، دائماً، بصورة سيئة. فهناك، أولاً، الصعوبات التقنية لتنظيم العمال في المشروعات ذات البنية التحتية غير المستقرة (ورشات البناء مثلاً) أو العاطلين عن العمل (خلال الركود الكبير). ثم كانت هناك صعوبة من نوع شبه عقائدي يتصل بتعريف العلاقات، داخل المشروع بين السياسي والاقتصادي (بتعابير تنظيمية، بين خلية الحزب والشعبة النقابية): فالنزعة الاقتصادية خطر دائم هنا. وهناك، أخيراً، صعوبة من نوع اجتماعي، صعوبة تنظيم الجماهير المضطهدة غير البروليتارية في البلدان ذات البنية الصناعية الضعيفة.

إن نجاح بلشفة الأحزاب الشيوعية بوصفها سيرورة مزدوجة، سيرورة طرد لآخر التقاليد الموروثة عن مختلف الاشتراكيات التي خرجت منها وسيرورة اكتساب أكثر آليات التطابق مع النموذج البلشفي، هذا النجاح كان يقتضي أن يجد ضمانة مشخصة له في التطهير. وكان الأمر يتعقد من حيث أن النموذج، الحزب الشيوعي الروسي، كان، على وجه الدقة، في أوج طفرة تحول. فقد مات لينين في كانون الثاني ١٩٢٤، واتخذت المعركة من أجل خلافته شكلاً حاداً. فتحالف ستالين وزينوفييف وكامينيف ضد تروتسكي. ومنذ ذلك الحين، كانت البلشفية تتماهى مع الفكرة التي كونها الثلاثي عنها. وهو ما يفسر أن آلية التطهير المعمول بها باسم بلشفة الأحزاب الشيوعية عملت، في كل بلد، حسب الصيغ المشخصة المرتبطة بردود أفعال القيادة الوطنية حيال شؤون الحزب الشيوعي الروسي. ومن أجل ذلك، استبعدت، تحت بند البلشفة، نفسه، فرق وصفت بأنها يمينية كما استبعدت فرق وصفت بأنها يسارية، وكان

الطابع المشترك الوحيد بين هذين الفريقين، أولاً، هو "دعم المعارضة التروتسكية- الزينوفييفية". ونظراً لتعدد التقلبات والتداخلات، ضرب التطهير، في إطار البلشفة، المجموعة البراندلرية في الحزب الشيوعي الألماني، كما ضرب مجموعة الفاءات الثلاث- فارسكي، فاليكي، وفيرا كوسترزيفا- في الحزب الشيوعي البولوني ومجموعة بوبنيك من الحزب الشيوعي التشيكي وفئة "تشانغ دو- كسو التصفوية" في الحزب الشيوعي الصيني وسوفارين ثم روسمر في الحزب الشيوعي الفرنسي. وضرب، في اليسار، مجموعة بورديغا "الفوضوية النقابية" في إيطاليا ومجموعة ماسلو- ر.فيشر في ألمانيا. وأخيراً، كانت بلشفة الحزب الشيوعي ستختلط مع ستلنتها.

عداء الاستعمار (١٩٢٥-١٩٢٧)

مؤتمر شعوب الشرق

قبل ١٩١٤، لم يكن المنظرون الماركسيون، بمن فيهم لينين، قد عالجوا، قط، المسائل الخاصة بالبلدان المستعمرة لفرط ما كان يبدو جلياً لهم أن تحرر العالم الذي تستغله الرأسمالية سيكون نتيجة الثورة الاشتراكية في الغرب وأن تحويله الاشتراكي سيعني، فضلاً عن ذلك، أوربته:

"لا ينبغي أن تأتي، إلا من أوروبا، علامة الثورة التي ستحرر البشرية جمعاء" (روزا لوكسمبورغ).

من المؤكد أن ماركس قد أوصى، بصدد "ثورة التايبنغ العظيمة"، ونظراً لتبعية الصناعة الإنكليزية للأسواق الآسيوية الكبرى، بأنه كان يجب أن يظهر تلازم بين الثورات في البلدان المتخلفة والثورة الاشتراكية. وكان قد أحس مسبقاً، أيضاً، بأن "ساعة موت الصين القديمة ستدق عما

قريب... قبل القليل من السنوات، سنكون شهوداً على احتضار أقدم إمبراطورية في العالم وعلى اليوم الذي سيفتتح، فيه، عهد جديد بالنسبة لكل آسيا". ولكن كتاباته وأبحاثه حول "نمط الإنتاج الآسيوي" بقيت، في الأساسي منها، غير منشورة حتى عام ١٩٣٩.

وكذلك، فإن لينين والمؤتمر الأول للأممية الشيوعية لم يفعلا أكثر من استعادة الأفكار التقليدية في هذا الصدد. فقد صرح بيان المؤتمر الأول بأنه: « لا يمكن تصور تحرر المستعمرات ما لم ينجز في الوقت نفسه تحرر الطبقة العاملة في المتروبولات. فلن يستطيع العمال والفلاحون، ليس في الأنام والجزائر أو البنغال فقط، بل في فارس وأرمينيا أيضاً، أن يتمتعوا بحياة مستقلة إلا في اليوم الذي سيمسك عمال فرنسا وإنكلترا، فيه، بعد الإطاحة بلويد جورج وكليمنصو، بزمام السلطة الحكومية».

ولكن أخذ شعوب آسيا وأفريقيا في الحسبان في حسابات الحرب العالمية الأولى وعدم الوثوق في المنظورات الثورية القصيرة الأجل في الغرب ونمو حركة تحرر وطني معاد للإمبريالية والممارسة البلشفية حيال مستعمرات الإمبراطورية القيصرية القديمة ووجود مندوبين للمنظمات الشيوعية التي بدأت تنشأ في البلدان المستعمرة والتابعة، كل هذا أسهم في إعطاء "المسألة الاستعمارية"، منذ ذلك الحين، معنى متميزاً عن "المسألة القومية" القديمة التي اختلطت بها حتى الآن. ففي المؤتمر الثاني للأممية الشيوعية، عولجت المسألة الاستعمارية في الثامن من شروط الانضمام الإحدى والعشرين:

"... واجب على كل حزب ينتمي إلى الأممية الثالثة أن يفضح، دون شفقة، ممارسة إمبريالية في المستعمرات ودعم كل حركة تحرر في المستعمرات، فعلاً لا قولاً، والمطالبة بطرد إمبريالي المتروبول من المستعمرات وتغذية مشاعر أخوية، حقاً، في قلوب عمال البلد حيال

السكان الكادحين في المستعمرات والقوميات المضطهدة وممارسة تحريض مستمر بين قوات المتروبول ضد كل اضطهاد للشعوب المستعمرة".
والأفضل من ذلك هو أن "الأطروحات والإضافات حول المسائل القومية والاستعمارية" التي تبناها المؤتمر كانت تدقق في:
"إن التحديد المضبوط لعلاقات الأممية الشيوعية والحركة الثورية في البلدان الخاضعة للإمبريالية الرأسمالية، خاصة في الصين، هو أحد أهم المسائل بالنسبة للمؤتمر الثاني".
وحدد الهدف على أنه:
"خلق علاقة وثيقة جداً بين البروليتاريا الشيوعية والحركة الثورية الفلاحية في الشرق، وفي المستعمرات والبلدان المتخلفة عامة".
ضمن هذه الروح، قرر المؤتمر الثاني أن يستدعي، في الخريف، مؤتمراً لشعوب الشرق اجتمع، فعلاً، في باكو بحضور ١٨٢٣ مندوباً يمثلون، فضلاً عن أقاليم آسيا الوسطى "الروسية"، الجمعيات الثورية في تركيا وفارس والصين والهند: إلا أنه يمكن، فعلاً، التساؤل عما إذا لم يكن يعني، في الواقع، وهو الذي جرى تصوره للشهادة على ضرورة توحيد الغرب والشرق الثوريين، إبدال الواحد بالآخر، فهل تستطيع البلشفية، وقد أعيقت في الغرب، أن تمتد إلى الشرق؟ تلك هي، حقاً، فكرة الشيوعي الهندي م.ن.روي:
" من الضروري نقل طاقاتنا إلى تنمية الحركة الثورية في الشرق وإنهاضها واعتبار كون مصير الشيوعية العالمية يتوقف على انتصار الشيوعية في الشرق أطروحة أساسية".
وهذه أطروحة وجدها لينين، من جهة أخرى، مغالية:
"يمضي الرفيق روي أبعد مما ينبغي بادعائه أن مصير الغرب يتوقف، حصراً، على درجة نمو الحركة الثورية وقواها في البلدان الشرقية... إن الشيوعيين الهنود لم ينجحوا، بعد، في خلق حزب شيوعي في بلادهم

وهذه الواقعة تكفي، وحدها، للبرهان على أن وجهات نظر الرفيق روي مجردة من الأساس إلى حد بعيد".

وكان على الأممية الشيوعية، فضلاً عن ذلك، أن تكرس طاقتها، بصورة أكثر تواضعاً، لإقناع الأحزاب الشيوعية للبلدان الاستعمارية بواجبها: فعندما أصدرت اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية، في أيار ١٩٢٢، "نداء لتحرير الجزائر وتونس"، فإن فرع سيدي بلعباس الذي كان، مع ذلك، بين أوائل الفروع التي انضمت إلى الأممية الشيوعية هاجم "مشروع انتفاضة سكان الجزائر المسلمين بوصفه جنوناً خطراً لا تريد الفروع الجزائرية للحزب الشيوعي التي لديها، قبل كل شيء، الحس الماركسي للأوضاع أن تكون مسؤولة عنه أمام حكم التاريخ الشيوعي".

وكذلك، ففي المؤتمر الخامس للأممية الشيوعية أعلن كاتاياما، مندوب الحزب الشيوعي الياباني، أنه "يأسف لكون زينوفييف قد تحدث بهذا المقدار القليل عن الشرق. إن تقريره فارغا وأطروحاته لا تقيم وزناً إلا لأوروبا وأمريكا" في حين أن هوشي مينه صرح، بصدد معنى المستعمرات بالنسبة للثورة العالمية، بما يلي:

"إنكم، أيها الرفاق الإنكليز والفرنسيون، وكذلك الرفاق من بلدان أخرى، أغفلتم، وأنتم تناقشون إمكانية تحقيق الثورة ووسائلها وتحضرون خطتكم الحربية، هذه النقطة الاستراتيجية الهامة. ولذلك أصرخ فيكم بكل قواي: انتبهوا!".

المسألة الصينية

ولكن الشيء الخاص هو أنه ما يزال على الأممية أن تنضج سياستها على الجبهة الاستعمارية. فقد اعترف المؤتمر الثاني للأممية الشيوعية، فعلاً، بأن "رواد الحركات الثورية في المستعمرات كانوا البورجوازيين والمثقفين

المحليين": فما العلاقات التي يجب، إذ ذاك، أن تقيمها الأممية الشيوعية بوصفها منظمة شيوعية استعمارية مع هذه الحركات القومية البورجوازية؟ بالنسبة إلى م.ن.روي:

"توجد، في هذه البلدان، حركتان تتزايدان تباعداً كل يوم. الأولى هي الحركة القومية البورجوازية- الديمقراطية التي لها برنامج استقلال سياسي في إطار نظام بورجوازي. والثانية هي حركة عمل الفلاحين والعمال الفقراء والجهلة الذين يناضلون من أجل تحررهم من كل نوع من أنواع الاستغلال. الأولى تحاول السيطرة على الثانية وغالباً ما تتوصل إلى ذلك إلى حد ما. ولكن الأممية الشيوعية والأحزاب المنضمة إليها يجب أن تحارب هذه السيطرة وتشجع نمو الوعي الطبقي بين عمال المستعمرات".

وكان لينين متحفظاً ويعبر، على هذا النحو، عن شكوكه فيما يتعلق بمشروعية رفض كل تعاون مع البورجوازية الوطنية:

"ليس هناك أدنى شك في أن كل حركة وطنية لا يمكن أن تكون إلا ديمقراطية بورجوازية لأن الكتلة الكبيرة للسكان في البلدان المتخلفة تتألف من فلاحين. فمن قبيل الطوباوية أن نعتقد أن الأحزاب البروليتارية، إذا سلمنا بأنها تستطيع، عامة، أن تظهر في هذه البلدان، سوف تستطيع اتباع تكتيك وسياسة شيوعيتين دون أن تقيم بعض العلاقات مع الحركة الفلاحية ودون دعمها فعلاً".

ولكنه قبل الانزلاق من الصيغة العريضة: "دعم الحركة الديمقراطية البورجوازية" إلى الصيغة الأضيق: "دعم الحركة الوطنية الثورية". إلا أن المناقشة أدت إلى التوصية بالتحالف مع هذه الأخيرة "دون الانصهار، فيها، أبداً...، مع الاحتفاظ، دائماً، بالطابع المستقل للحركة البروليتارية حتى في صورتها الجنينية".

وكان على البلاشفة، غداة مؤتمر باكو، أن يدخلوا في نزاع مع الشيوعيين المسلمين الذين كانوا، وهم واثقون في الإسهام الرئيسي الذي

تمثله الطاقة الثورية للشرق في الثورة العالمية يركزون، فضلاً عن ذلك، على ضرورة المحافظة على التضامن بين مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية للبلدان المضطهدة في النضال ضد السيطرة الاستعمارية.
وأزيحت الملاكات الوطنية للجمهوريات الإسلامية الفتية، تدريجياً، لمصلحة عناصر بروليتارية قادمة من روسيا. وأشهر ضحية لعملية التطهير هذه كان الشيوعي التتري سلطان غالييف مساعد ستالين السابق في مفوضية القوميات ومؤلف عدة كتب تبين ما يفصل بين البروليتاريات الشرقية والبروليتاريات الغربية: ومضى سلطان غالييف إلى درجة اتهام الشيوعيين السوفيات بأنهم كانوا يريدون متابعة سياسة الاضطهاد التي كانت هي، نفسها، سياسة البورجوازيات الغربية وتصور اتحاد "الأمم البروليتارية" في دولة قومية كبرى، الطوران.
وهكذا استبعد، نهائياً، الأمل في تسوية بين البلاشفة والشيوعيين "المتأسلمين"- المنادين بشيوعية كان حنفي مظفر منظرها. وعلى الرغم من أن ج. سافاروف كان قد حاول إقناع لينين بمشروعية هذه الأبحاث، فإن المركزية قد انتصرت وضحي بفكرة شيوعية متكيفة مع الإسلام.
وكان على المؤتمر الرابع أن يسجل منعطفاً حديداً في السياسة الاستعمارية للكومنترن. فقد كان على هذا المؤتمر الذي نذكر أنه نادى بـ"الجبهة البروليتارية" في أوروبا أن يبدل، بموجب مبدأ وحدة الحركة الثورية الفلاحية للشرق والحركة الثورية البروليتارية في الغرب، مصطلح التحالف بمصطلح "الجبهة الموحدة المعادية للإمبريالية". ولكن المعنى المعطى لصيغة الجبهة الموحدة مضى، في هذه المناسبة، أبعد بكثير مما كان عليه في الميدان الأوروبي: فقد تمنى المؤتمر الخامس، فعلاً، بعد أن لاحظ الضعف الكبير للأحزاب الشيوعية في المستعمرات (الحزب الشيوعي الصيني: ٨٠٠ عضو، جاوة: ٢٠٠٠، فارس: ٦٠٠، مصر: ٧٠٠، فلسطين: ١٠٠، تركيا: ٦٠٠)، عقد تحالف حقيقي مع البورجوازية

الوطنية وخفف، لهذا السبب، كثيراً من موقفه النقدي والمستقل حيالها. وهكذا أرغمت الأممية الشيوعية الحزب الشيوعي الصيني الفتي على أن يصبح الجناح اليساري للكومنتانغ مانعة إياه من تسليح العمال وخلق مجالس سوفيات ودفع الفلاحين إلى التمرد: وكان الأمر يدور حول إبرام "كتلة الطبقات الأربع" (العمال، الفلاحون، البورجوازية الصغيرة، والبورجوازية الوطنية) للمضي، على مراحل، وخاصة عبر مرحلة "الديكتاتورية الديمقراطية للعمال والفلاحين"، نحو "ديكتاتورية البروليتاريا". وفوق ذلك، لم يكن ستالين يماثل الكومنتانغ بحزب بورجوازي، بل بحزب العمال الإنكليزي الذي كان لينين قد نصح، عام ١٩٢٠، الشيوعيين البريطانيين بالدخول فيه.

وسوف يؤدي انقلاب شانغ- كاي- شيك العسكري في شنغهاي، في نيسان ١٩٢٧، وفصم التكتل القومي- الشيوعي ومذابح الشيوعيين في شنغهاي وبكين ونانكين وكانتون على أيدي حلفائهم في الكومنتانغ، سوف يؤدي إلى وضع حد مؤقت لسياسة التعاون هذه بين القومية والشيوعية.

قطيعة تروتسكي مع الأممية الشيوعية

كان على المسألة الصينية أن تشكل، أيضاً، نقطة قطيعة، داخل الحزب الشيوعي الروسي، بين ستالين وتروتسكي.

فمنذ ١٩٢٣، كان تروتسكي قد تقدم بمقترحات ترمي إلى النضال، تحت اسم "سياق حديد"، ضد بيروقراطية الدولة والحزب. وقضية اللجنة الأنكلو- روسية هي التي عاد السجال حولها عام ١٩٢٦. وكان الحزب الشيوعي قد قبل، فعلاً، تشكيل لجنة تضم ممثلين عن المجلس العام لاتحادات العمل البريطانية والنقابات الروسية: وكان السوفيات يعتقدون

أن هذا التحالف في القمة، وهو شهادة على تضامن طبقي بين البروليتاريتين الإنكليزية والروسية، يستطيع أن يكون تحذيراً للحكومة الإنكليزية من الخطر الذي سيشكله عليها مهاجمة روسيا السوفياتية. إلا أنه عندما تحول إضراب عمال مناجم الفحم الإنكليزية إلى إضراب عام بدأ في الأول من أيار ودام عشرة أيام أعطت، بعدها، الأغلبية الإصلاحية في اتحادات العمل، الأمر باستئناف العمل، هاجمت الأقلية النقابية والحزب الشيوعي الإنكليزي هذا التخلي عن عمال المناجم الذين تابعوا النضال وحدهم. وعلى الرغم من ذلك، رفض ستالين حل اللجنة الأنكلو- روسية معتبراً أن الدفاع عن الاتحاد السوفياتي يأتي قبل نمو الحركة الثورية في بريطانيا. وأخيراً، أنجزت المسألة الصينية إبراز الطبيعة النظرية للتعارض بين ستالين وتروتسكي، وهو تعارض يتبلور في اختيار أحد بديلين: ثورة دائمة أو اشتراكية في بلد واحد. وفوق ذلك، كان تروتسكي يرى أن الأمر لم يكن يدور حول تباين استراتيجي فيما يتعلق بالطريق التي يجب سلوكها لإقامة الاشتراكية في العالم بقدر ما كان يدور حول معركة بين تشكيلين سياسيين، الفئة التروتسكية التي تمثل مصالح البروليتاريا العالمية والفئة الستالينية التي تمثل مصالح بيروقراطية الحزب ومصالح الدولة السوفياتية.

طبقة ضد طبقة (١٩٢٨-١٩٣٣).

من أجل الدفاع عن الاتحاد السوفياتي

من أجل سحق اليسار في روسيا نفسها، تقارب ستالين مع بوخارين الذي عينه خليفة لزينوفييف على رأس الأممية الشيوعية. وبوخارين الذي تنازعته التيمات "اليسارية" و"اليمينية" والذي كانت مهارته ترشحه

لمهمات البرهة، بوخارين هذا يصف عالماً دخل، بكل جلاء، "الفترة الثالثة" (من أزمة الرأسمالية): وهو إعلان مؤكد عن عصر جديد من المعارك والحروب الأهلية المناسبة لاستئناف للهجوم الثوري، ولكنه، في الوقت الحاضر، ظرف خطر يمكن، فيه، للإمبريالية الواقعة في الضيق أن تتعرض، مباشرة، لجمهورية السوفيات.

هذه الرؤية للأمور تبرر غرضين مشخصين. الأول هو تجنب العزلة الديبلوماسية للاتحاد السوفياتي منذ أن تورطت سياسة رابالو الذي كان قد قاد روسيا إلى التقارب، عام ١٩٢٢، مع ألمانيا ليمنع تكون الجبهة الموحدة للدول الأوروبية الكبرى في وجه الشيوعية. والثاني هو صنع خط دفاع من الشيوعية الدولية تبنى، وراءه، الاشتراكية سلمياً في الاتحاد السوفياتي كما أراد إطلاق الخطة الأولى لتصنيع البلاد (١٩٢٨) أن يبرهن عليه.

وكان الاجتماع العام الثالث للأممية الشيوعية، في أيار ١٩٢٧، قد خلص، من قبل، إلى أن "خطر الحرب ضد الاتحاد السوفياتي قد أصبح أخطر القضايا بالنسبة للشيوعية الدولية". ولكن المؤتمر العالمي السادس الذي انعقد في موسكو ٤٣ يوماً (١٧ تموز- الأول من أيلول ١٩٢٨) هو الذي أعطى أوضح تعريف لالتزامات البروليتاريا الدولية المشتقة من بناء الاشتراكية في بلد واحد. وبالفعل، فإن برنامج الأممية الشيوعية الذي أقر في الأول من أيلول ١٩٢٨ يحدد (القسم السادس، الفقرة ٣) أن:

" من واجب البروليتاريا الدولية التي أصبح الاتحاد السوفياتي وطنها الوحيد، معقل مكتسباتها والعامل الأساسي في تحررها الدولي أن تسهم في نجاح الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي والدفاع عنه بكل الوسائل ضد هجمات القوى الرأسمالية".

وهذا هو ما تورده، في ٥٠ صفحة كثيفة، ***الأطروحات حول النضال ضد الحرب الإمبريالية ومهمات الشيوعيين.***

ففي عالم مقسوم إلى معسكرين، "كلية العالم الرأسمالي، من جهة، والاتحاد السوفياتي الذي تتجمع حوله البروليتاريا الدولية وشعوب المستعمرات المضطهدة"، من جهة أخرى، يجب تفسير مختلف أحداث الحياة الدولية- بما فيها ميثاق بريان-كيلوغ الذي جعل الحرب، في آب ١٩٢٨، "ضد القانون"- كعلامات منذرة بالمجمعة الإمبريالية: "لا تستخدم كل التحالفات المصنوعة تحت حماية عصبة الأمم وكل المواثيق إلا في إخفاء وتسهيل التحضيرات للحرب، وخاصة ضد الاتحاد السوفياتي".

والحملات "السلمية" المنادية بنزع السلاح وإقامة التحكيم الدولي وتنظيم الأمن الجماعي ضارة لأنها مخدرة: فهي "أفعال نفاق عميق" تقبلها الاشتراكية الديمقراطية التي نقلها تعاونها الفعال مع الإمبريالية من الاشتراكية الشوفينية إلى الاشتراكية الإمبريالية.

ومن المؤكد أن انقسام العالم، في معسكرين مع البروليتاريا الثورية في كل البلدان- والشيوعيون هم التعبير الواعي والمنظم عنها- في معسكر الاتحاد السوفياتي لا يلغي وجود تناقضات ثانوية: تناقضات بين القوى الإمبريالية مثلاً، وخاصة بين بريطانيا والولايات المتحدة، بين البلدان المستغلة والبلدان المضطهدة التي تميل نتيجة لذلك إلى المعسكر الاشتراكي ضد مضطهديها.

من أجل ذلك، يمكن أن نميز، منذ ثورة أكتوبر، ثلاثة نماذج من الحروب المحتملة:

- الحروب بين الدول الإمبريالية.
- حروب الثورة المضادة الإمبريالية الموجهة ضد الدول البروليتارية.
- الحروب الوطنية- الثورية، خاصة في المستعمرات، ضد الإمبريالية.

وتعالج "الأطروحات"، بعد ذلك، مطولاً، ما يجب أن يكون، في كل من هذه الحالات الثلاث، موقف البروليتاريا التي يقودها الشيوعيون. إلا أنه إذا كانت الأفكار التي طورها لينين خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها المعدودة بمثابة "المثل الكلاسيكي" عن الحرب الإمبريالية الرجعية ما تزال، بالنسبة للحالة الأولى، صحيحة، فإن "الأطروحات" تصوغ، بصدد الحالة الثانية، ثلاث سلاسل من الاعتبارات التي لم يكن قد صرح بها، قط، بهذه الفجاجة، وفضلاً عن ذلك، بموجب منطق صارم انطلاقاً من المقدمة التي تقول إنه ليس للعمال سوى وطن واحد، الوطن الاشتراكي، وسوى هدف واحد هو الاتحاد العالمي للجمهوريات الاشتراكية السوفياتية.

١- في حالة حرب إمبريالية تشن على الاتحاد السوفياتي، يتحول تكتيك "الانهزامية الثورية" إلى تكتيك نضال من أجل انتصار الاتحاد السوفياتي:

"أ- لا ينبغي على بروليتاريا البلدان الإمبريالية أن تناضل من اجل هزيمة حكوماتها في هذه الحرب، فقط، بل يجب أن تناضل نضالاً فعالاً من أجل انتصار السلطة السوفياتية.

"ب- لذلك، فإن تكتيكها واختيار وسائل النضال لا تحدد، فقط، بمصالح النضال الطبقي في بلدانها، بل، أيضاً، بمصالح الحرب على الجبهة الموحدة على اعتبار أنها حرب طبقية للبورجوازية ضد الدولة البروليتارية.

"ج- ليس الجيش الأحمر جيشاً "معادياً". إنه جيش البروليتاريا الدولية. ولن تدع بروليتاريا البلدان الرأسمالية، في زمن الحرب ضد الاتحاد السوفياتي، البورجوازية ترهبها باتهامها بالخيانة العظمى ولن تتخلى، تحت التهديد، عن مساندة الجيش الأحمر".

ولكن موقف الشيوعيين ليس محدداً بالمدّة التي تشن، فيها، الحرب، فقط، بل هو محدد، أيضاً، بالنسبة للمدّة السابقة. ومن هنا جاء:

٢- يدعم الشيوعيون، باستمرار، سياسة الاتحاد السوفياتي السلمية. فالاتحاد السوفياتي قادر، بالإفادة من التناقضات بين القوى الإمبريالية، على تأخير الموعد. ولهذا "النضال من أجل السلام" مزية إعطاء الشعوب سبباً إضافياً وعظيماً لإدانة الإمبريالية بوصفها مجرمة حرب. وله، خاصة، مزية ضمانه للاتحاد السوفياتي المهل الضرورية لتوطيد طاقته الاقتصادية والعسكرية:

"إن غرضها هو الحراسة لمصلحة الثورة العالمية وحماية مشروعات بناء الاشتراكية التي يسهم وجودها نفسه ونموها، فعلاً، في تثوير العالم".

٣- لذلك يجب ترجمة سياسة الاتحاد السوفياتي السلمية هذه ترجمة صحيحة: "فهي لا تعني، أبداً، أن السلطة السوفياتية سلمت بوجود الرأسمالية". ذلك لأن خلافات المعسكر الإمبريالي الداخلية تنزع إلى التوقف عندما تميل موازين القوى بين المعسكرين المتناقضين بصورة أساسية إلى أن يتعدل لمصلحة المعسكر الاشتراكي:

"الحروب بين الدول البروليتارية والدول البورجوازية من أجل تحرر العالم من الرأسمالية <u>محتومة وضرورية</u> (مشدد على هاتين الكلمتين في النص) في سيرورة الثورة البروليتارية".

ذلك هو التوضيح العقائدي الذي تقترحه الأممية الشيوعية لازدواجية السياسة الخارجية السوفياتية التي تعلن مناصرتها للحفاظ على السلام ولتوسع الثورة البروليتارية في الوقت نفسه.

ولكن "الأطروحات" تلح، في هذا الإطار، على النقص الأساسي الذي ما زالت تعانيه كل فروع الأممية الشيوعية: "الخفض من قيمة الخطر ووشوك الحرب".

"وهكذا، مثلاً، فقد انقضت مدّة زمنية طويلة، بعد استدعاء راكوفسكي (سفير السوفيات في باريس)، قبل أن يقدر الرفاق الفرنسيون هذا الحدث

كانخراط حاسم لفرنسا في طريق التحضير الديبلوماسي للحرب ضد الاتحاد السوفياتي".

وأدى "البرنامج" و"الأطروحات" إلى تصويت على ***قرار حول الحملة الدولية ضد الحرب*** جاء فيه: "نظراً لتحضير الدول الإمبريالية الفعال لتدخل ضد الاتحاد السوفياتي وللحرب ضد الثورة الصينية، وللحرب بين الدول الإمبريالية نفسها، ونظراً لدور الخيانة الذي تلعبه كل اتجاهات الاشتراكية الديمقراطية الدولية التي تساعد مساعدة فعالة وماكرة إمبريالية كل منها في تحضيراتها لمجزرة عالمية جديدة...". فقد دعا المؤتمر، بالتالي، اللجان المركزية لكل الأحزاب إلى أن تسرع، فوراً، في التحضير من أجل ***يوم دولي للنضال ضد الحرب الإمبريالية والدفاع عن الاتحاد السوفياتي***: وقد جرى اليوم الأول في ١ آب ١٩٢٩.

ومنذ ذلك الحين، أصبح النضال ضد الحرب الإمبريالية التيمة الدعائية المركزية لكل فروع الأممية الشيوعية وتجسدت في تنظيم "حركة جماهيرية" معروفة باسم أمستردام- بلايل، على اعتبار أن المؤتمر الأول انعقد في أمستردام والثاني في صالة بلايل في باريس.

طبقة ضد طبقة

كان تصور السياسة الدولية كصراع طبقي على النطاق العالمي يؤدي إلى الاقتناع بأن حالة التوتر في العلاقات الدولية لا تفعل شيئاً خلاف كونها تعكس تفاقم التناقضات الداخلية والخارجية للرأسمالية:

"جرت كل أعمال المؤتمر السادس للأممية الشيوعية تحت شارة تحضير للأممية الشيوعية للمعارك الطبقية الجديدة".

وجرى اختبار فوري لهذا الأمر في الشرق: ففي الهند الصينية والفيليبين وكوريا وسورية والجزائر كانت تتشكل أحزاب شيوعية فتية في حين كانت تنضج "الثورة السوفياتية" في الصين.

وكانت الأحزاب الشيوعية للبلدان الرأسمالية في الغرب تستطيع، بصورة مشروعة، أن تعتقد أنه كانت تنضج، أيضاً، شروط صعود ثوري جديد: فقد كانت، إذن، تنتقل إلى سياسة داخلية ثقتها بـ"رادِيكالية الجماهير" بتبنيها سياسة فئوية متطرفة تحددها صيغة "طبقة ضد طبقة".

وليس الأمر أنها تخلت عن تيمة الجبهة الموحدة: ولكن الطريقة التي تعاملها بها غيرت مضمونها. فالأممية الشيوعية التي انطلقت، عام ١٩٢١، من الفكرة القائلة أنه كان ينبغي إعادة تكوين جبهة موحدة بروليتارية لمواجهة هجوم رأس المال المعاكس، سبق لها أن حددت، عام ١٩٢٢، أنه لا ينبغي أن يدور الأمر، هنا، إلا حول شكل من أشكال التحالف السياسي مع استبعاد أية تسوية على مستوى الأيديولوجية. وفي عام ١٩٢٨، أصبحت، ببساطة، تقنية عرض للسياسة الشيوعية ضد "كل فئات البورجوازية" التي كانت الاشتراكية الديمقراطية واحدة منها: فقد أنكرت، منذ ذلك الحين، صفة الأحزاب العمالية على الأحزاب الاشتراكية التي سميت، فضلاً عن ذلك، اشتراكية- فاشية. فليست الجبهة الموحدة سوى "جبهة موحدة للقاعدة" ترمي إلى فصل "العمال الاشتراكيين الديمقراطيين المخدوعين عن حسن نية، من جهة، عن القادة الاشتراكيين الديمقراطيين، خدم الإمبرياليات الخسيسين، من جهة أخرى".

وسوف يجرب تكتيك "طبقة ضد طبقة"، أولاً من جانب الحزب الشيوعي الفرنسي بمناسبة انتخابات ١٩٢٨ التشريعية. فبناء على رسالة من رئاسة الأممية الشيوعية، في نيسان ١٩٢٧، تبنت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفرنسي ***كتاباً مفتوحاً إلى أعضاء الحزب***:

"إن الحزب الشيوعي الفرنسي يحتفظ لنفسه، في حال رفض الحزب الاشتراكي اقتراحه تشكيل كتلة "عمالية وفلاحية" بحق الإبقاء على مرشح بروليتاري في وجه كل القادة الاشتراكيين الذين ينجزون مهمة مضادة للثورة ويعلنون عن أنفسهم كمدافعين عن الديمقراطية البورجوازية ضد الشيوعية".

إلا أنه كان متأكداً، سلفاً، من أن الاشتراكيين سيرفضون على اعتبار أن "برنامج الحد الأدنى" الذي كان الشيوعيون ينوون أن يبنوا عليه الجبهة العمالية والفلاحية ليقابلوا بها كتلة اليسار كان يتضمن، بين نقاط أخرى، النقطة التالية: "الدفاع عن الاتحاد السوفياتي ضد كل هجوم إمبريالي". فلم يكن الاشتراكيون الذين يقودهم ليون بلوم يستطيعون التصديق على برنامج طرح عليهم لقبوله أو رفضه وكان ينص أنه يجب عليهم، بصدد السياسة الخارجية، أن يحددوا موقفهم بموجب مصالح "الوطن السوفياتي" وحدها.

فمضى الاشتراكيون والشيوعيون، إذن، منفصلين، في الجولة الأولى كما في الجولة الثانية: فخسر الشيوعيون ١١ مقعداً، ولكن الاشتراكيين خسروا حوالي الخمسين. وكانت تلك نتيجة تقع في منطق الأشياء كما قال مندوب الأممية أمام الاجتماع الوطني للحزب الشيوعي الفرنسي في ٣١ كانون الثاني ١٩٢٨:

"تعاون الاشتراكية الديمقراطية مع البورجوازية واقعة أساسية يجب أن نبرزها في كل سياستنا... إن تحضيراً يفرض نفسه لإظهار الحزب الشيوعي الحزب الوحيد للطبقة العاملة".

ولكن ألمانيا هي التي مورس، فيها، تكتيك "طبقة ضد طبقة" بأكبر قدر من الضبط. فعلى أثر الركود الاقتصادي الكبير الذي كان قد اندلع في تشرين الأول ١٩٢٩، تراكبت أزمة اجتماعية قاسية مع الأزمة الوطنية

التي كانت ما تزال كامنة وأدت إلى استقطاب متسارع عند الأطراف القصوى للقوى السياسية:

	أصوات النازيين	أصوات الشيوعيين
١٩٢٨	٨١٠٠٠٠	٣٢٦٥٠٠٠
أيلول ١٩٣٠	٦٤٠٩٦٠٠	٤٥٩٢٠٠٠
آذار ١٩٣٢	١١٣٣٠٤٤٦	٤٩٨٣٣٤١
نيسان ١٩٣٢	١٣٤١٨٥٤٦	٣٧٠٦٧٥٩
تموز ١٩٣٢	١٣٧٤٥٠٠٠	٥٨٦٦٠٠٠
تشرين الثاني ١٩٣٢		٥٩٧٢٧٠٢

إلا أن نمو قوة الحزب الشيوعي الألماني ونمو عدد أعضائه أديا به، باتفاق تام مع قيادة الأممية الشيوعية، إلى استخلاص ثلاث سلاسل من الاستنتاجات:

١- "المدّة الثالثة" تطل، حقاً، على موجة جديدة من الحروب الأهلية والثورات. فيجب على الشيوعيين، إذن، أن يردوا على الأزمة الاقتصادية كما يردون على الحرب الإمبريالية: بالتحضير المباشر للثورة البروليتارية. فيمكن، فعلاً، للثورة أن تنتصر، في هذه الظروف، منذ أول هجوم- وهو ما يبرر، نظرياً، العمل العنيف الذي جرى في برلين، في أيار ١٩٢٩- أو الانتصار، على الأقل، بعد فاصل ستبحث فيه البورجوازية، عبثاً، عن حل أصيل- فاشي لصعوباتها:

"إن انتخابات السنوات الثلاث الأخيرة تشهد على منعطف ثوري جرى في الطبقة العاملة لصالح الحزب الشيوعي الألماني".

هذا ما كتبه بياتنيتسكي، سكرتير الأممية الشيوعية في كراسته ***الأزمة الاقتصادية الألمانية، الصعود الثوري ومهمات فروع الأممية الشيوعية*** الذي صدر في بداية ١٩٣٣.

٢- منذ أن يطرح النضال من أجل إقامة ديكتاتورية البروليتاريا، منذ أن يقدر أن الوضع مناسب للهجوم الثوري، يجب أن ترى كل القوى المعادية كتلة واحدة، كتلة البورجوازية. إن إدخال تمييز بين الرجعية الكلاسيكية التي يمثلها نظام هندنبورغ والفاشية أكثر من خطأ، إنه جريمة ضد الثورة: فتحليل الطابع الطبقي للفاشية الذي لا ينتمي إلى التركيب الطبقي للحركة السياسية النازية ولا يتماهى معه يبين، دون أي شك، أن الفاشية ليست سوى شكل من أشكال الديكتاتورية البورجوازية.

٣- إن الاشتراكية الديمقراطية، بإنكارها ضرورة نضال بروليتاري خالص للإطاحة بالبورجوازية وادعائها، على العكس من ذلك، أن الخطر الفاشي يقتضي كتلة من الطبقة العاملة مع الفئة "الديمقراطية" من البورجوازية، تشكل العائق الرئيسي في وجه انتقال الجماهير العمالية الواسعة إلى موقف ثوري. وينجم عن ذلك أن المعركة السياسية، الأيديولوجية والتنظيمية ضد الاشتراكية الديمقراطية لانتزاع العمال الاشتراكيين من تأثيرها وتنظيم الجبهة الموحدة للعمال الشيوعيين والاشتراكيين، بقيادة الحزب الشيوعي، هي الشرط المسبق لانتصار على البورجوازية والفاشية. ويصرح بياتنيتسكي، أيضاً، قائلاً:

"سوف تعنى الأممية الشيوعية وكل فروعها بمنع الاشتراكيين الديمقراطيين والبيروقراطيين النقابيين من أن ينقذوا، مرة أخرى، البورجوازية من الثورة البروليتارية".

فلم يكن من المبالغ به، إذن، جعل الاشتراكية الديمقراطية الشريك الواعي للفاشية بسبب الكتلة التي كانت تحاول تشكيلها مع فئة من البورجوازية:

"تحويل الاشتراكية الديمقراطية إلى فاشية يجري بإيقاع متسارع"،

كما صرح كوزنسن في تقريره إلى الاجتماع العام الثالث عشر لرئاسة الأممية الشيوعية (كانون الأول ١٩٣٣).

وقد حافظت الشيوعية الدولية على هذا التمفصل لتحليلاتها حتى النهاية، أي حتى ما بعد وصول هتلر إلى السلطة. وكتب تالمان، أيضاً (*المراسلات الدولية*، الأول من شباط ١٩٣٣)، بعد أن أصبح هتلر، في الأول من شباط مستشاراً:

"جرى في ٢٢ كانون الثاني تحت علامة انعطاف القوى الطبقية لمصلحة الثورة البروليتارية".

وأكدت كراسة نشرتها اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية عام ١٩٣٤، *طريق الأممية الشيوعية* بأن:

"الدرب الذي احتازته الاشتراكية الديمقراطية الألمانية خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة هو الدرب الذي يمضي من السحق الدامي للثورة البروليتارية عام ١٩١٨ بسلسلة غير منقطعة من الخيانات وتخريب الإضرابات، بكل الحكومات الائتلافية، بأشد أنواع القمع البوليسي وحشية ضد العمال الثوريين، بالتصويت لهندنبورغ باسم "أهون الشرور"، حتى الالتماسات الذليلة للتعاون الصريح مع العصابات الفاشية".

المنعطف نحو الأممية الرابعة

إن إحدى أكثر مزايا تروتسكي وثوقاً هي أنه توقع وأدان، مبكراً جداً، سياسة الأممية الشيوعية المجنونة بوصفها مسؤولة عن الكارثة الألمانية. ووصل "النبي المنفي"، إذ ذاك، إلى الاقتناع بأنه من المستحيل تقويم الحركة الشيوعية الدولية من الداخل.

ومنذ وصوله إلى تركيا، بدأ مراسلات مع كل الذين - من تجمعات أو أفراد - يعارضون، في إطار الأممية الثالثة، السياسة الستالينية. وكانت نوى تروتسكي قد ظهرت في كل الأحزاب الشيوعية غير الروسية تقريباً، سواء أكان ذلك كردة فعل ضد طريقة تصريف الشؤون السوفياتية الخاصة من جانب ستالين أم كردة فعل ضد التوجيهات التي كانت تعطيها اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية. ففي فرنسا، نشرت جماعة، اعتباراً من أيلول ١٩٢٩، جريدة *الحقيقة*، واتخذت، عام ١٩٣٠، اسم الرابطة الشيوعية. وفي نيسان ١٩٣٠، انعقد في باريس الاجتماع الدولي الأول للبلاشفة اللينينيين.

وكانت ثلاث مسائل تحرك هذه المعارضة:

١- الدفاع عن الاتحاد السوفياتي. وقد دافع تروتسكي عن الصيغة التالية: "مع الاتحاد السوفياتي: دائماً! مع الممارسة الستالينية: أبداً!". وهو يؤكد بذلك، وبأوضح الصور، إمكانية فصل سياسة ستالين عن الواجب الثوري، واجب القتال لصيانة أول دولة عمالية.

٢- الجبهة الموحدة في ألمانيا. نددت المعارضة اليسارية بالأطروحة الستالينية حول تحول الاشتراكية الديمقراطية إلى اشتراكية فاشية. ويحارب تروتسكي، خاصة في "*الكتاب المفتوح إلى العامل الشيوعي الألماني*"، الفكرة السخيفة، كما يقول، التي تقول إنه لم يكن يمكن الانتصار على الفاشية دون الانتصار المسبق على الاشتراكية الديمقراطية. ويرفض، أيضاً، أن لا يكون في الإمكان التفريق بين الجناح "الديمقراطي" للبورجوازية وجناحها الفاشي. وكي يؤكد اتفاقه في هذه النقطة الحاسمة، مع التحليل الاشتراكي الديمقراطي، يكتب متوجهاً إلى مناضل اشتراكي:

"الجميع يعترفون بضرورة "حكم قوي" في الظروف الحالية. أرغموا حزبكم، إذن، على الانخراط في نضال حقيقي من أجل دولة ديمقراطية قوية... وسوف نساعدكم بصدق في نضال من أجل مثل هذه

الحكومة. وما هو أكثر من ذلك أننا سنلتزم بعدم القيام بأية أعمال ثورية تتجاوز حدود الديمقراطية".

٣- الأممية الثالثة. فعلى الرغم من فصل تروتسكي من الأممية الشيوعية، فقد رفض، طويلاً، أن يعد نفسه شيئاً آخر خلاف قائد فئة تناضل "من أجل تقويم الأممية الشيوعية وفروعها". وعلى العكس من ذلك، ألح عليه كثير من أنصاره المقتنعين بعبث نضال داخلي لتأسيس أممية جديدة.

وقد أدى وصول هتلر إلى الحكم إلى نضوج قرار تروتسكي في هذا الاتجاه, فقد التزم الاجتماع الدولي العام للمعارضة البلشفية-اللينينية، في آب ١٩٣٣، بشبه إجماع، بالتوجه نحو بناء أممية جديدة وأحزاب ثورية جديدة. ومن أجل تجسيد هذا الاتجاه، حل اسم "الرابطة الشيوعية الدولية" (البلشفية- اللينينية) محل اسم المعارضة اليسارية. ولكن الاجتماع العام احتفظ للدولة السوفياتية بطابع الدولة البروليتارية ولو أنه أدان الحزب البلشفي الروسي. ولم تعد الدولة نفسها، بدورها، "فاسدة" إلا عام ١٩٣٥.

الجبهات الشعبية (١٩٣٤-١٩٣٨)

هزت الكارثة الألمانية العالم الاشتراكي بكامله حتى في أسسه، العالم الذي كان، منذ قليل، ما يزال يبدو منتصراً: فعندما اجتمعت، عام ١٩٢٨، قواعد الشيوعية العالمية، توافد ٥١٥ مناضلاً يمثلون ٥٧ حزباً شيوعياً على موسكو. وعندما اجتمعت، في السنة نفسها، القواعد العالمية للاشتراكية الديمقراطية ، كان بين المؤتمرين رجال كانوا أو سيكونون رؤساء حكومات في الأمم الأوروبية الكبرى: ليون بلوم

لفرنسا، هيالمار برانتنغ للسويد، رامسي ماكدونالد لبريطانيا، فاندرفلد لبلجيكا.

الأممية الاشتراكية والفاشية

إذا كان فاندرفلد قد عرف الفاشية، في مؤتمر بروكسل (١٩٢٩)، بأنها سمة خاصة ببلدان الجنوب الشرقي الأوروبي المتخلفة، فإن أوتو باور قدم لها، في مؤتمر فيينا (تموز- آب ١٩٣١)، بإظهاره إياها "تحت إمرة الصناعة الثقيلة الألمانية العنيفة وبقيادة خدم الرجعية"، تعريفاً قريباً من تعريف الشيوعيين حول "الديكتاتورية الإرهابية لرأس المال الكبير".

ولكن التقارب كان نظرياً فقط. فالممارسة، وخاصة في ألمانيا، كانت تبرز الطابع النهائي لانقسام القوى العمالية والأممية الاشتراكية كانت تتحطم على الفاشية كما تحطمت الأممية الثانية على الحرب. وكان على الاجتماع الاشتراكي الذي استدعي، في آب ١٩٣٣، إلى باريس بنقطة وحيدة على جدول الأعمال هي: "تكتيك الحركة العمالية واستراتيجيتها خلال مدّة الهجوم الفاشي"، كان على هذا الاجتماع أن يشهد على البلبلة النادرة المثال التي كانت تقسم الصفوف الاشتراكية إلى ثلاثة اتجاهات.

ففي اليسار، كان بييترو نيني وروبرت غريم وزيروفسكي وبول هنري سباك الذين اجتمعوا حول اقتراح ألتر ينادون بتكتيك "ثوري" قريب جداً من تكتيك الكومنترن: فقد كان على النضال البروليتاري من أجل الاستيلاء على السلطة وإقامة ديكتاتورية البروليتاريا أن يسبق الفاشيين دون خشية كتلة الرجعية والفاشية. أما في اليمين، فقد كان الاشتراكيون الاسكندينافيون والتشيك والبولونيون، ينادون، وعلى العكس من ذلك، بقطيعة كلية مع الأطروحات والمنظمات الشيوعية: فبدلاً من الإلقاء ·

بالرجعية في أحضان الفاشية، كان ينبغي بذل الجهد لاقتراح اشتراكية منفتحة، متكيفة مع التطور الاقتصادي، مغرية حتى بالنسبة للطبقات الوسطى بحيث تسهم في توطيد الدرع الديمقراطية للأمم بدلاً من نسفه. وأخيراً، كان أدلر وليون بلوم وفاندرفلد الذين ظلوا أوفياء للخط التقليدي للراديكالية الماركسية يؤكدون، في الوسط، ضرورة محافظة الاشتراكية على وجهها الخاص، البروليتاري والثوري والمتميز، كذلك، عن البلشفية: فقد كان يمكن تصور وحدة العمل مع الشيوعيين في ميدان عداء الفاشية المحدود شريطة أن يوقف الشيوعيون هجماتهم ضد "الاشتراكية الفاشية". وفي الجملة، لم يجد القادة الاشتراكيون، وهم مذهبيون عاجزون، مخرجاً بين شاريد الفاشي وشيلا الشيوعي.

المؤتمر السابع للأممية الشيوعية والجبهات الشعبية:

في الأشهر التي تلت استلام هتلر الحكم، استمرت الحركة الشيوعية في تركيز الأساسي من هجماتها ضد الاشتراكية الديمقراطية.

إلا أن الاتحاد السوفياتي كان ينهي المنعطف الذي كان قد رسمه فيما يتعلق بالسياسة الخارجية منذ بداية الثلاثينات: فقد دشن، منذ ١٩٣٢، سياسة "حضور دولية" ووقع سلسلة من مواثيق عدم الاعتداء مع البلدان المجاورة. وحصل على الاعتراف الواقعي به من عدة دول بينها الولايات المتحدة ودخل عصبة الأمم في أيلول ١٩٣٤، ووقع ميثاق مساعدة متبادلة مع فرنسا في أيار ١٩٣٥. وبعبارة وجيزة، كان ميثاق عدم الاعتداء الذي وقعه هتلر مع بولونيا في كانون الثاني ١٩٣٤ قد أقنع ستالين بأن "سياسة رابالو" ماتت حقاً، وبأنه من الملح التقرب من المجموعة الإمبريالية الأخرى، مجموعة الديمقراطيات.

وفي الوقت نفسه، كان على الكومنترن أن يجري تغييراً جذرياً في موقفه حيال الديمقراطية البورجوازية. ففي ١٤ حزيران ١٩٣٤، وفي اجتماع للجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي السابع الذي كان مجلس الرئاسة قد أتى على تقرير استدعائه « عبر ممثل الحزب الشيوعي (البلشفي) د. مانويلسكي عن الفكرة القائلة أن شعار النضال الفوري من أجل ديكتاتورية البروليتاريا لا يقابل الشروط المتوفرة في هذه البرهة في بلدان رأسمالية عديدة. إن الاشتراكية تبقى الهدف النهائي للحركة... إننا مرغمون على أن يكون لنا برنامج للنضال أكثر تشخيصاً، ليس هو ديكتاتورية البروليتاريا، ليس الاشتراكية، بل ما يقود الجماهير إلى النضال من أجل ديكتاتورية البروليتاريا والاشتراكية ».

وبعد هذا الانحياز المزدوج إلى السياسة الوطنية والديمقراطية اللتين نادى بهما الاشتراكيون دائماً، لم يبق على الشيوعيين سوى التخلي عن تكتيكهم القديم حيال الاشتراكية الديمقراطية:
"يجب أن تصاغ اقتراحات الجبهة الموحدة بحيث تكون مقبولة من الذين توجه إليهم مع بقائها ذات مضمون نضالي ضد رأس المال غير قابل للمناقشة" (تموز ١٩٣٤).
وكان يجب أن تنجم عن ذلك، سريعاً جداً، منذ آب ١٩٣٤، توجيهات لسياسة جديدة في مجال الوحدة النقابية والعلاقات مع الأحزاب والمنظمات البورجوازية الصغيرة والفلاحية والوحدة العضوية بين الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي: وهي سياسة سوف يجعلها رسمية وعلنية المؤتمر السابع للكومنترن، في آب ١٩٣٥، حيث رسم، بشكل مضبوط، الإطار النظري والسياسي للجبهات الشعبية المقبلة بمساعدة عناصر قدمتها، خاصة، من قبل، الممارسة الفرنسية. وقد صرح فيه ديمتروف قائلاً:

"إن الفضل يعود إلى الحزب الشيوعي والبروليتاريا الفرنسيين في المساعدة، بممارسة نضالهما في الجبهة الموحدة للبروليتاريا ضد الفاشية، على التحضير لقرارات مؤتمرنا البالغة الأهمية لعمال كل البلدان".

الحرب

الميثاق الألماني- السوفياتي

برر الشيوعيون ميثاق ٢٣ آب ١٩٣٩ على عدِّه مثالاً ذكياً على استغلال التناقضات بين الدول الإمبريالية: فهو، كما ورد في نداء اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية بمناسبة الذكرى الثانية والعشرين لثورة أكتوبر:

- قد حطم سلسلة تواطؤ الدول الإمبريالية المستعدة، دائماً، للتحالف لتدمير الاتحاد السوفياتي:

"إن الاتحاد السوفياتي قد أحبط، بتوقيعه ميثاق عدم اعتداء مع ألمانيا، أمكر المحضرين لحرب ضد السوفيات".

- في حين أن بلد الاشتراكية الذي حوفظ عليه يزداد قوة:

"إن الشعب السوفياتي الذي أنهى بناء المجتمع الاشتراكي الخالي من الطبقات يسير نحو الشيوعية... إن حياة شعوب الاتحاد السوفياتي المفعمة بالسعادة والفرح هي في أوج حيويتها... إن القوة العسكرية لبلد الاشتراكية تكبر باستمرار. وحدود الأرض السوفياتية تزداد استعصاء على الاختراق".

- وإنه كان يعمل، بكفاية، على "الحد من سعة الاشتعال العسكري الأوروبي":

"وعندما تفسخت الدولة البولونية، هذا السجن الحقيقي للشعوب، مد الاتحاد السوفياتي يد العون إلى إخوانه في أوكرانيا وبيلوروسيا... وأمن

الاتحاد السوفياتي باتفاقيات المساعدة المتبادلة التي وقعها مع إستونيا وليتونيا وليتوانيا الدفاع عن هذه البلدان ضد الأطماع التوسعية للدول الإمبريالية... وقدم الاتحاد السوفياتي، بتأكيد كونه مع وقف الحرب، وبتوقيعه ميثاق صداقة وترسيم للحدود مع ألمانيا، إسهاماً جديداً لقضية السلام: فقد منع استفزازات الحرب من أن تجر إليها دول الدانوب والبلقان وأحبط خطط الذين يريدون تحويل الحرب الأوروبية إلى حرب عالمية".

فالحرب التي تفتتح هي، إذن، "حرب غير عادلة، رجعية، إمبريالية"، وهي امتداد سنوات طويلة من الخصومة الإمبريالية في المعسكر الرأسمالي:

"شنت البورجوازية الحرب لأنها تخبطت في تناقضات غير قابلة للحل في النظام الرأسمالي ولأنها تسعى إلى حسم هذه التناقضات بواسطة حروب جديدة".

إن حرب ١٩٣٩، بتعريفها على هذا النحو، تكرار مضبوط لحرب ١٩١٤: وبالتالي، "فإن الطبقة العاملة لا تستطيع أن تساند مثل هذه الحرب" وعلى الأحزاب الشيوعية أن تطبق مذهب لينين حول "الانهزامية الثورية". وتحت شعار:

"تسقط الحرب الإمبريالية! تسقط الرجعية الرأسمالية! يسقط مجرمو الحرب والمضاربون عليها والمستفيدون منها! لا مساندة لسياسة الطبقات الحكومية التي ترمي إلى إدامة المجزرة الإمبريالية وتسعير نارها! اطلبوا الوقف الفوري للحرب النهابة، غير العادلة، الإمبريالية! السلام للشعوب! الخبز والحقوق والحريات للعمال! يعيش الاتحاد السوفياتي، قلعة السلام والحرية والاشتراكية، وطن عمال كل البلدان!".

كان مطلوباً من الشيوعيين أن يخلقوا تحريضاً موجهاً ضد حكومة الحرب في بلدانهم الخاصة مهملين كل تمييز بين الديمقراطية والفاشية وليس بين الحلفاء والأعداء فقط.

ومن الناحية العملية، ونظراً لأن القوى الشيوعية كانت محدودة جداً في ألمانيا الهتلرية ولأنه لم يكن ينبغي مضايقة الدبلوماسية السوفياتية في علاقاتها مع برلين، فإن "نداء الأممية الشيوعية" كان موجهاً، خاصة، ضد الإمبريالية الإنكليزية والفرنسية و لم يلفظ اسم هتلر، بل اسم بلوم الذي هوجم أربع مرات. و لم تكن البورجوازية الألمانية موضع بحث، بل إن عدة فقرات كرست لبورجوازيات فرنسا وإنكلترا والولايات المتحدة. لا شيء حول الديكتاتورية النازية، ولكن الديمقراطية قد "فضحت":

"ليست حرية الشعوب هي التي من أجلها يخوضون (أي الديمقراطيون) الحرب، بل من أجل استعبادها، ليس في سبيل السلام الاجتماعي، بل من أجل غزوات إمبريالية جديدة مولدة لحروب جديدة".

وضمن الاتجاه نفسه، مضى المقال الذي نشره جورج ديمتروف، سكرتير الأممية الشيوعية، في تشرين الأول ١٩٣٩، حول ***الحرب والطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية ونداء الأممية الشيوعية*** بمناسبة الأول من أيار ١٩٤٠. وعام ١٩٤٦ هو، فقط، الذي كان على ستالين أن يعيد، فيه، وضع هذا التوجه للشيوعية الدولية في الأشهر الثماني عشرة الأولى من الحرب العالمية موضع مساءلة:

"اتخذت الحرب العالمية الثانية ضد دول المحور، خلافاً للحرب العالمية الأولى، منذ البداية، طابع حرب معادية للفاشية، تحريرية كانت إحدى مهماتها، أيضاً، إعادة الحريات الديمقراطية. و لم يكن يمكن لدخول الاتحاد السوفياتي الحرب ضد دول المحور إلا أن تقوي وقد قوت، فعلاً، الطابع المعادي للفاشية والطابع التحريري للحرب العالمية الثانية".

حل الكومنترن

كان تروتسكي قد تنبأ، عام ١٩٣٠، بأن سياسة ستالين سوف تقود إلى تصفية الكومنترن. وفي ٢٢ أيار ١٩٤٣، أكد قرار طويل لمجلس الرئاسة التنفيذية النبوءة. وكان الموقعون، فضلاً عن أعضاء مجلس الرئاسة، ممثلي الحزب الشيوعي الإيطالي والأسباني والفنلندي والروماني والمجري الذين كانوا، جميعاً، مقيمين في الاتحاد السوفياتي. ولم تكن أحزاب بريطانيا والصين ويوغسلافيا واليونان وبولونيا ممثلة بأسمائها. ولم يكن، بين الموقعين الروس أخيراً، اسم ستالين، وربما كان ذلك للسماح لهذا الأخير بأن لا يخرق، بأصرح مما ينبغي، قسمه العتيد عام ١٩٢٤:

"أوصانا الرفيق لينين، وهو يغادرنا، بالوفاء لمبادئ الأممية الشيوعية. نقسم لك، أيها الرفيق لينين، بأننا لن نوفر حياتنا لتدعيم ولتوسيع اتحاد عمال العالم أجمع، الأممية الشيوعية".

ولكن ستالين طور، في مقابلة مع كبير مراسلي وكالة أنباء رويتر في موسكو، أربعة ذرائع لتفسير الحدث:

"أ- الحل يضع حداً للأكذوبة التي تقول إن موسكو تريد التدخل في السياسة الداخلية للبلدان الأخرى و"بلشفتها". وهذه الأكذوبة قد عاشت.

"ب- إنه يضع حداً لافتراءات أعداء الشيوعية والحركة العمالية الذين يدعون أن الأحزاب الشيوعية في مختلف البلدان لا تتصرف لمصلحة شعبها الخاص، بل تطيع أوامر أجنبية.

"جـ- الحل سيسمح لوطنيي الأمم المشغوفة بالحرية بتوحيد كل القوات التقدمية في بلدانها، مهما كانت آراؤها السياسية وقناعاتها الدينية، لصنع جبهة تحرير وطني موحدة هدفها توسيع المعركة ضد الفاشية.

"د- سوف تسمح لوطنيي كل البلدان بتوحيد كل البلدان المشغوفة بالحرية في جبهة دولية ضد التهديد الهتلري بالهيمنة على العالم وطرح أولى معالم التعاون المقبل لكل الأمم على قدم المساواة على هذا النحو".

من المؤكد أن فروع الكومنترن لم تزل كما لو كان ذلك بسحر ساحر. ولكن حل الكومنترن كان، مع ذلك، فعلياً. فمدرسته، مثلاً، أغلقت وأرسل طلابها إلى موسكو حيث وزعوا على اللجان القومية التي كانوا من مواطنيها. إلا أنه إذا كان الكومنترن لم يعد موجوداً، فإن وظائفه لم تحذف لهذا السبب، بل نقلت: فبدلاً من أن يمارسها جهاز مستقل كما كان، من حيث المبدأ، مكتب الأممية الشيوعية أصبحت تمارس من جانب دائرة في اللجنة المركزية للحزب السوفياتي. وهكذا تمت العودة إلى الوضع الذي سبق تأسيس الأممية الشيوعية: ففي عام ١٩١٨ وبداية ١٩١٩، كان العمل الثوري الدولي يقاد من موسكو بإدارة الفرع الأجنبي من الحزب الشيوعي البلشفي، عن طريق مناضلين مجمعين حسب جنسياتهم الأصلية.

وضمن هذا الواقع، يبدو حل الكومنترن، حقاً، حسب الأطروحة الرسمية، تدبير تكيف ظرفياً مع الشروط الجديدة المولودة من الحرب. فمن جهة أولى، كان هذا الحل يقدم، على الصعيد السياسي، مزيتين مباشرتين عظيمتين: فقد كان يجب أن يسمح بجعل العلاقات بين الاتحاد السوفياتي وحلفائه أجدر بالثقة، وكان يجب أن يسهل، أيضاً، علاقات الشيوعيين مع الأحزاب الأخرى داخل كل بلد. وبإيجاز، كان يمضي في اتجاه ازدهار استراتيجية الوحدة القومية التي كانت تقود الشيوعيين، في كل مكان، إلى الإلحاح على الوحدة الوطنية المعادية للفاشية. ومن جهة أخرى، وعلى صعيد البنى، كان يسمح، بإلغائه كل وسيط بين الحزب الشيوعي البلشفي وقادة أهم الفروع الوطنية، للمكتب السياسي

السوفياتي أن يتابع بمزيد من التقرب التقلبات التي كانت ستؤدي إلى الاستيلاء على الحكم في البلدان المتروكة للنفوذ السوفياتي.
يبقى أن تدبير التكيف الظرفي هذا قد تحول، على مر السنين، إلى تدبير نهائي. وفي نهاية المطاف، لم تتغلب الأممية الثالثة على محنة الحرب العالمية الثانية بصورة أفضل من تجاوز الأممية الثانية اختبار آب ١٩١٤.

عالم الأممية الشيوعية

معطيات رقمية

يبقى صعباً، بالنسبة للمؤتمرين الأولين للأممية الشيوعية، إجراء إحصاء موثوق للفروع الوطنية المنتمية إلى الكومنترن: فقد كانت الأحزاب الشيوعية تخرج، إذ ذاك، من المستنبت الثوري بموجب سيرورة انشقاقات وتجميعات معقد كان يعدل، باستمرار، صيغة الجناح الشيوعي للحركة الاشتراكية والعمالية وقوامها. إلا أنه تبين أن البرهات الثلاث التي تضاعفت، فيها، الأحزاب الشيوعية كانت صيف وخريف ١٩١٨، ربيع وصيف ١٩١٩ وشتاء ١٩٢٠-١٩٢١. فهناك، إذن، بالنسبة للأحزاب الشيوعية عامة، في أوروبا كما في آسيا والأمريكيتين، زمن للولادة وزمن قصير جداً لأحسن أحوالها بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة أصبح، بعده، تأسيس أحزاب شيوعية جديدة- معظمها في دول صغيرة أو طرفية- نادراً: ففي أوروبا، مثلاً، انتظر حزبا أيرلندا وأيسلندا، وحدهما، الثلاثينات كي يتأسسا. وفي أمريكا اللاتينية، انتظر حزب الإكوادور وبوليفيا عام ١٩٢٦، وانتظر حزب البيرو عام ١٩٢٨ وأحزاب بنما والسلفادور وكولومبيا وكوستاريكا وهاييتي عام ١٩٣٠، وحزب فنزويلا عام ١٩٣١ وحزب بورتوريكو عام ١٩٣٤. ولم تنشأ

أحزاب الشرق الأدنى العربية إلا عند منعطف الثلاثينات، سوريا ولبنان (١٩٣٠) والعراق (١٩٣١).

ولكن الأممية الشيوعية اكتسبت، سريعاً جداً، وجوداً مستقلاً عن مؤتمراتها. ولذلك كانت حدودها، خلافاً للأممية الثانية، دقيقة على الرغم من أنها كانت تتمتع، بكل سيادة، بحق إعطاء علامتها أو عدم إعطائها للجماعات التي كانت ترغب في ادعائها، بالاعتراف أو بعدم الاعتراف بالمجموعات التي كانت تعلن عن نفسها شيوعية وإقامة صلات متفاوتة الحميمية مع الأحزاب والحركات التي كانت تستطيع أن تعين مواقعها داخل مساحتها السياسية الخاصة أو على طرفها أو في جوارها.

وفي المؤتمر العالمي السادس (١٩٢٨)، ذكر تقرير لجنة التفويضات أن من بين ٦٦ حزباً ومنظمة مدعوة (٥٧ منها بصوت تداولي و٩ بصوت استشاري) مثلت ٥٨ حزباً ومنظمة (٥٢ منها بصوت تداولي و٦ بصوت استشاري).

ويشير تقرير فرع الإعلام في اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية، عام ١٩٣٥، إلى أنه يقيم اتصالات مستمرة مع ٥٢ بلداً (٢٦ منها في أوروبا و٨ في أمريكا و٨ في الشرق الأدنى و٦ في الشرق الأقصى)، ولكن التقرير الذي قدمه ولهلم بيك حول نشاط اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية في المؤتمر العالمي السابع (١٩٣٥) يذكر وجود ٦٧ فرعاً في البلدان الرأسمالية. صحيح أن ٢٢، فقط، من هذا العدد، ١١ منها في أوروبا، تمارس نشاطها في إطار شرعي أو نصف شرعي، في حين أن ٤٥ فرعاً، منها ١٥ في أوروبا، كانت مرغمة على العيش في أشد حدود اللاشرعية صرامة. ويمكن أن نتخيل أنه لم يكن لحوالي خمسة عشر من هذه الأحزاب سوى تماسك ضعيف.

وعلى الرغم من وفرة المعلومات الإحصائية التي نشرها الكومنترن خلال وجوده، ليس من السهل وضع منحنى لعدد الشيوعيين بين ١٩١٩

و١٩٤٣. وذلك، أولاً، لأنه لا يمكن التأكد، أبداً، من أن الأرقام المقدمة بمناسبة مجالس رئاسة اللجنة التنفيذية أو المؤتمرات العالمية لم تكن موضع تلاعب، سواء أكان ذلك من جانب الأممية أم من جانب فروعها، بموجب مقتضيات سياسية خارجية أو داخلية، ثم لأنه توجد، في كل الأحوال، منطقة ظل للأحزاب السرية أو، في حالة الأحزاب الشرعية، للمنظمات غير الشرعية المتخصصة، داخلها، ببعض الوظائف غير العلنية (كالدعاية داخل الجيش). وأخيراً، فإن تذبذب الأعداد، وهو خاصة وجود ونمو الأحزاب الشيوعية، يجعل كل موازنة غير صالحة إلا للبرهة التي وضعت فيها، بالضبط. والتحولات كبيرة، فعلاً، من سنة إلى أخرى: وهكذا كان الحزب الشيوعي الألماني يضم، رسمياً، حسب تقرير بياتنيتسكي في الاجتماع الحادي عشر لمجلس رئاسة اللجنة التنفيذية (نيسان ١٩٣١)، ١٢٤٥١١ عضواً في نهاية ١٩٢٨ وأنه قد سجل، خلال عام ١٩٢٩، ٥٠ ألف انتساب جديد، وهو ما كان يجب أن يرفع عدد أعضائه إلى ١٧٤٥١١ في كانون الأول ١٩٢٩، ولكن الرقم كان، في الواقع، ١٣٥١٦٠: فقد حدث، في الوقت نفسه، ٣٩ ألف انسحاب. والأفضل من ذلك هو أن ١٤٣٠٥٦ انتساباً جديداً كان يجب أن تجعل عدد الحزب الألماني، في كانون الأول ١٩٣٠، ٢٧٨٢١٦ عضواً. ولكن ٩٥٣٩٩ انسحاباً خفض الرقم، فعلاً، إلى ١٧٢٨١٧ عضواً. وهذه التغيرات أكثر حساسية، أيضاً، من شهر إلى آخر: فبحسب بياتنتسكي نفسه، كان الحزب الألماني يضم:

٩٨٥٢٧ عضواً في تشرين الأول ١٩٢٩

١١٣٤٨٧ عضواً في تشرين الثاني ١٩٢٩

١٣٥١٦٠ عضواً في كانون الأول ١٩٢٩

١٣٣٠٠٠ عضواً في كانون الثاني ١٩٣٠

وعلى الرغم من هذه التحفظات، وحتى لو لم تعط المصادر الشيوعية سوى تقدير للحجم، فإن الجدول التالي للأعداد الكلية للأممية الشيوعية (دون الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي):

١٩٢١	٨٨٧٧٤٥ عضواً	١٩٣٢	٩١٣٠٠٠ عضواً
١٩٢٢	٧٧٩١٠٢ عضواً	١٩٣٤	٨٦٠٠٠٠ عضواً
١٩٢٤	٦٤٨٠٩٠ عضواً	١٩٣٥	٧٨٥٠٠٠ عضواً
١٩٢٨	٤٤٥٣٠٠ عضواً	١٩٣٩	١٢٠٠٠٠٠ عضو
١٩٣١	٣٢٨٧١٦ عضواً		

هذه الأعداد تقع، إذن، بين ٣٢٨٧١٦ (أدنى نقطة تم بلوغها عام ١٩٣١) و١٢٠٠٠٠٠ (أعلى نقطة تم بلوغها عام ١٩٣٩). إن منحنى الأعداد، مع بعض أنواع التأخر الناجمة عن كون ضروب التقدم في كسب الأعضاء يلي الأحداث الثورية أكثر مما يعلن عنها، ينطبق، حقاً، على المنحنى العام للتوتر الثوري بين الحربين العالميتين: هبوط التوتر بين ١٩٢١ و١٩٣٥، انقلاب السياق اعتباراً من ١٩٣٥- ذروة ١٩٣٢ لا تتصل بغير الشؤون الألمانية.

ولا يقل التوزع الجغرافي للأعداد الشيوعية عن ذلك إيحاء. فعلى نطاق القارات، يبين الجدول الرسمي المقدم في ٧ تموز ١٩٢٤ إلى المؤتمر العالمي الخامس للأممية الشيوعية النسبة الساحقة للنصيب الأوروبي في هذا التاريخ:

أوروبا	٦٥٦٠٩٠ عضواً
أمريكا	١٩٥٠٠ عضواً
آسيا	٦٣٥٠ عضواً
أوقيانوسيا	٢٢٥٠ عضواً
أفريقيا	١١٠٠ عضو

وفي أوروبا نفسها، وفي التاريخ نفسه دائماً، جمعت أعداد الأحزاب الشيوعية في ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا وفرنسا ويوغسلافيا أكثر من أربعة أخماس المجموع:

١- ألمانيا	٣٥٠٠٠٠ عضو
٢- تشيكوسلوفاكيا	١٣٠٠٠٠ عضو
٣- فرنسا	٥٠٠٠٠ عضو
٤- يوغسلافيا	٤٠٠٠٠ عضو
٥- النروج	١٦٠٠٠ عضو
٦-النمسا	١٦٠٠٠ عضو
٧- إيطاليا	١٢٠٠٠ عضو
٨- السويد	١٢٠٠٠ عضو
٩- أسبانيا	٥٠٠٠ عضو
١٠- بولونيا	٥٠٠٠ عضو
١١- سويسرا	٤٠٠٠ عضو
١٢- أستونيا	٣٢٥٠ عضو
١٣- إنكلترا	٣٠٠٠ عضو
١٤- رومانيا	٢٥٠٠ عضو
١٥- اليونان	٢٢٠٠ عضو
١٦- هولندا	١٧٠٠ عضو
١٧- ليتونيا	١٠٠٠ عضو
١٨- البرتغال	٧٠٠ عضو
١٩- الدانمرك	٧٠٠ عضو
٢٠- بلجيكا	٥٩٠ عضو
٢١- أيسلندا	٤٥٠ عضو

ولكن هذا التصنيف ينقلب إذا حسبنا، في كل بلد، معدل الكثافة الشيوعية (شيوعي لكل ١٠٠٠ نسمة):

١- تشيكوسلوفاكيا ٩

٢- النروج	٥,٦
٣- ألمانيا	٥,٣
٤- يوغسلافيا	٣
٥- أستونيا	٢,٨
٦- النمسا	٢,٣
٧- السويد	٢
٨- فرنسا	١,٤
٩- سويسرا	١
١٠- ليتونيا	٠,٧
١١- إيطاليا	٠,٣
١٢- اليونان	٠,٣
١٣- أسبانيا	٠,٢٥
١٤- بولونيا	٠,٢٢
١٥- هولندا	٠,٢١
١٦- الدانمرك	٠,١٩
١٧- رومانيا	٠,١٤
١٨- البرتغال	٠,١٢
١٩- إنكلترا	٠,٠٧
٢٠- بلجيكا	٠,٠٧

الجهاز المؤسسي

كانت ضرورة وجود قيادة مهمتها توجيه الاستراتيجية الهجومية للبروليتاريا الثورية على النطاق العالمي هي التي اقتضت، بالنسبة للينين، تأسيس الأممية الثالثة. فهذه الأخيرة كانت تعبر، إذن، عن رفض جذري لنمط التنظيم الذي أرادت الأممية الثانية أن توفق، به، بين المقتضى الاستراتيجي للأممية العمالية والتنوع التكتيكي في الأوضاع القومية. وكانت، أيضاً، عودة إلى التصور الذي ساد ولادة الأممية الأولى. وهي

عودة كانت تعلن عنها، فضلاً عن ذلك، المادة الأولى لأنظمة الأممية الشيوعية: "توحد الرابطة الدولية الجديدة لعمال الأحزاب الشيوعية في حزب عالمي... من أجل تأسيس اتحاد عالمي لجمهوريات السوفيات الاشتراكية".

وبالتالي كانت الأممية الشيوعية، وهي حزب، مؤسسة مبنينة ومتسلسلة كان جهازها المركزي مزوداً بأربعة أجهزة متميزة:

١- المؤتمر العالمي: "الجهاز الأعلى للأممية الشيوعية"، وهو ينعقد مرة كل سنتين على الأقل. وهو ينتخب، بعد أن يحسم في أهم قضايا البرنامج والتكتيك والتنظيم، أعلى درجات القيادة الشيوعية الدولية. وكان عدد المندوبين الذين يشاركون في كل مؤتمر بصوت تداولي أو حتى بصوت استشاري ونسبة موظفي الأجهزة الشيوعية من بينهم، سواء أدار الأمر حول الأجهزة القومية أم حول الجهاز الدولي، ومروحة الأجيال الحاضرة حسب العمر وقدم الانتماء إلى الحزب الشيوعي لبلد المنشأ، كانت هذه كلها دلالات كاشفة حول وضع الشيوعية في العالم.

وعلى هذا النحو، كان تدرج المؤتمرات، وهي خمسة في السنوات الست الأولى، ثم اثنان، فقط، بين ١٩٢٥ و١٩٣٥، أحد أعراض الانتقال من الفترة اللينينية إلى الفترة الستالينية:

المؤتمر الأول: ٢-٦ آذار ١٩١٩

المؤتمر الثاني: ١٩ تموز- ٧ آب ١٩٢٠

المؤتمر الثالث: ٢٢ حزيران- ١٢ تموز ١٩٢١

المؤتمر الرابع: ٥ تشرين الثاني- ٥ كانون الأول ١٩٢٢

المؤتمر الخامس: ١٧ حزيران- ٨ آب ١٩٢٤

المؤتمر السادس: ١٧ تموز- ١ أيلول ١٩٢٨

المؤتمر السابع: ٢٥ تموز- ٢١ آب ١٩٣٥

ونعرف أنه لم ينعقد أي مؤتمر بين ١٩٣٥ و١٩٤٣.

وعلى هذا النحو، أيضاً، يعطي الإحصاء المتعلق بمشاركة مندوبي المؤتمر السادس في المؤتمرات السابقة فكرة عن استهلاك الأممية الشيوعية، خلال عشر سنوات، لملاكاتها: وبالفعل، فمن بين المندوبين الخمسمائة والخمسة عشر كان:

١٠ في المؤتمر الأول

٣٧ في المؤتمر الثاني

٧١ في المؤتمر الثالث

٨٢ في المؤتمر الرابع

١١٠ في المؤتمر الخامس

٢٧٨ أي ٦٥٪ من المجموع كانوا يشاركون للمرة الأولى في مؤتمر عالمي.

٢- اللجنة التنفيذية: "تقود الأممية الشيوعية في الفاصل بين مؤتمرين" وباسمها تنشر كل جرائد الكومنترن. وهي تستند إلى "أقسام عمل" (إعلام، تحريض ودعاية، التنظيم، شؤون الشرق الخ...). وهي ترسل مندوبيها لدى الفروع الوطنية. وتتخذ، خلال اجتماعاتها الشهرية، كل القرارات، لا سيما في موضوعي القبول والطرد. وهي تنتخب داخلها:

أ- مجلس رئاسة، وهو جهاز دائم يدير عمل اللجنة التنفيذية في الفاصل بين دورتين.

ب- مكتب تنظيم.

ت- سكرتارية، وهي جهاز إداري لمجلس الرئاسة ومكتب التنظيم.

وفي أيلول ١٩٢٦، زال مكتب التنظيم والسكرتارية لصالح سكرتارية سياسية.

٣- المجلس العام للجنة التنفيذية ("اجتماع عام موسع")- وهو مؤتمر صغير حقيقي يجمع أعضاء اللجنة التنفيذية وممثلي الفروع الوطنية

المعنية على نحو خاص بجدول الأعمال. ولكنه، خلافاً لمؤتمر حقيقي، لا يستطيع، مبدئياً، التجديد للأجهزة القيادية في الأممية. وقد انعقد ثلاثة عشر اجتماع عام بين ١٩٢٢ و١٩٣٣: فإذا كانت ممارسة المؤتمرات طبقاً للأنظمة قد زالت بعد قيام السلطة الستالينية، فإن استخدام الاجتماعات العامة بقي حتى نهاية ١٩٣٣.

٤- لجنة الرقابة الدولية- خلقت في المؤتمر الثالث وزودت بنظام نهائي في المؤتمر الخامس، وكانت تتولى شؤون الانضباط والمالية.

محاولات إعادة التنظيم

في السنوات الأولى التي تلت ثورة أكتوبر ولأن الاتصالات بين روسيا الخاضعة للحصار وبقية العالم كانت ما تزال صعبة، أنشأت الأممية الشيوعية مكاتب- في كييف وستوكهولم وفيينا- كانت تستخدم محطات ترحيل لتنقل الأشخاص والمعلومات. وقد عمل في أمستردام "مكتب غربي" عقد، عام ١٩٢٠، اجتماع لأولى المجموعات والأحزاب الشيوعية في الغرب. وآوت برلين "سكرتارية لأوروبا الغربية" شعت على فرنسا وإيطاليا وسويسرا والبلدان الاسكندنافية والدانوبية والبلقانية. ولكن هذه الأجهزة كشفت، منذ بداية العشرينات، نموذج الخطر الموجود في كل لامركزية: فقد نزعت إلى التحول من تقنية وإدارية إلى سياسية وإلى الحلول محل أجهزة القرار المقيمة في موسكو. فألغيت، إذن، الواحد منها بعد الآخر إلا أنه حل محل سكرتارية أوروبا الغربية، بعد أن ألغيت حوالي ١٩٢٣-١٩٢٤ "مكتب أوروبا الغربية" الذي عاش، في برلين، حتى عام ١٩٣٣، تاريخ اعتقال ديمتروف الذي كان رئيسه.

وبالمقابل، جهزت الأقسام التقنية الموضوعة تحت الإشراف المباشر للجنة التنفيذية: أقسام تترجم وتطبع وتوزع كلاسيكيات الماركسية، والمؤلفات والنشرات الحالية أيضاً، أقسام الصحافة التي كانت تنشر، بأربع لغات، ***الأممية الشيوعية***، أولاً، ثم ***المراسلات الدولية*** بعد ذلك، أقسام التربية التي أقامت "مدارس الكومنترن" المكلفة، على الرغم من الصعوبات الملازمة لتعدد الجنسيات واللغات الممثلة، بتكوين الأطر القيادية للأحزاب الشيوعية التي لم تكن تملك أو لا تملك، بعد، وسائل تكوينهم محلياً في ستة أشهر أو سنة أو أكثر. ولكن أهم الأقسام بكثير، احتمالاً، كان قسم "الاتصالات الدولية" الذي كان مكلفاً بحل كل المسائل العملية (الجوازات، هويات التغطية، المخابئ الخ...) التي يطرحها التنقل السري، عبر كل الحدود، لرجال أو معلومات أو توجيهات أو مال أو مواد (دعاية أو أسلحة حسب الحالات).

العلاقات مع الفروع الوطنية

كانت مؤمنة، جزئياً، مؤكداً، من جانب الوفود القومية التي غالباً ما تكون كثيفة والتي كانت تذهب إلى موسكو- لعدة أسابيع عادة- من أجل دورات الاجتماع العام الطويلة جداً، ومن أجل اللقاءات والمؤتمرات العالمية أو حتى بناء على استدعاء خاص من قبل اللجنة التنفيذية للتشاور، وكذلك من جانب المندوبين الدائمين المقيمين لمدّة طويلة في موسكو من أجل أن يقوموا، فيها، بوظائف سياسية أو تقنية في الجهاز المركزي. ولكن علاقات المركز بالفروع كانت قد أصبحت أوثق بوجود شبكة "مندوبين" منتدبين من أحزابهم الأصلية وكانوا يرسلون، حسب الضرورات، إلى "المقاطعات"، فرادى أو جماعة، لهدف محدد ولمدّة معينة

سلفاً أو لزمن غير محدود من أجل نصح الملاكات المحلية أو مراقبتها، أو الحلول محلها احتمالاً.

التسلسلات الموازية

كانت للأممية الشيوعية، ككل حزب شيوعي على النطاق القومي، منظمات جماهيرية غرضها تلبية حاجات الجماعة الشيوعية المتنوعة أو وضع فئات محددة بصفة نوعية في المجال الشيوعي. ويمكن أن نميز بين هذه المنظمات الجماهيرية ما يلي:

١- فروع مباشرة للأممية الشيوعية من أجل فئات محددة بالعمر أو الجنس أو الوضع:

- بالنسبة للشباب، ***الأممية الشيوعية للشباب*** (أو الكيم) التي جاء تأسيسها بعد تأسيس الأممية الشيوعية مباشرة (خريف ١٩١٩).
- بالنسبة للنساء، ***السكرتارية الدولية النسائية*** التي كانت تقودها كلارا زتكين والتي نظمت، عام ١٩٢٠، أول اجتماع دولي للنساء مثلت، فيه، عشرون مندوبة، في موسكو، ستة عشر بلداً.
- بالنسبة لضحايا القمع السياسي، خلق ***الغوث الأحمر*** عام ١٩٢٢.

٢- منظمات خاصة لكسب جماهير عمالية أو فلاحية للبلشفية. وهذه هي الحال مع ***الأممية النقابية الحمراء*** (أو البروفنترن) ***والأممية الفلاحية*** (أو الكريستنترن).

٣-منظمات ترمي إلى أن تحصل الشيوعية على مساندات وتحالفات في الطبقات غير البروليتارية. وهذه هي الحال، مثلاً، مع ***أممية***

الفكر التي ولدت فكرتها الأولى في باريس، خلال الحرب نفسها، بين كتاب كان منهم هنري باربوس وريمون لوفيفر.

وكان على كل شيوعي أن يناضل في واحدة، على الأقل، من هذه المنظمات أو الحركات التي كانت فروعها الوطنية متفاوتة الازدهار حسب أعراف البلدان المعنية وتقاليد حركتها العمالية. ولأخذ مثال، كان، عام ١٩٢٧، بين ٩٢٦٩١ عضواً يتألف منهم الحزب الشيوعي التشيكي:

٤٥٥٧٥ أعضاء نقابة
٢٣٦٧٠ أعضاء في الغوث الأحمر
٢٧٣٢٠ أعضاء في تعاونية
١٦١٦٠ أعضاء في منظمة رياضية عمالية
١٢٠٠٢ أعضاء في منظمة اتحادية
١٨٨٦ أعضاء في منظمة فلاحين فقراء
٢٣٨١ أعضاء في منظمة لمشوهي الحرب
٢٢٩٤ أعضاء في منظمة مستأجرين
٦٣٤٩ أعضاء في جمعية إطفاء
٢٠٥٠ أعضاء في منظمات متنوعة

ومن المؤكد أن كل المنظمات الجماهيرية كانت "مستقلة" بمعنى أن جهازها كان متميزاً عن الجهاز الشيوعي الحقيقي. ولكن هذا الاستقلال التنظيمي لم يكن يستطيع، في أية درجة، بالنسبة لأهمها وأفضلها ضبطاً على الأقل، أن يتحول إلى استقلال سياسي أو أيديولوجي: وعلى هذا النحو، كان على الأممية الشيوعية للشباب أن تتبنى برنامج الأممية الشيوعية كاملاً مع اقتراح شرح أو تعليق موجهين إلى الشبيبة العمالية:

"لا ينبغي لأممية الشباب أن تكون سوى وسيط بين الإدارة السياسية للأممية الشيوعية وجماهير الشبيبة العمالية العالمية. هذه هي النقطة المركزية والحاسمة".

وكان الأمر كذلك بالنسبة للأممية النقابية الحمراء التي انعقد مؤتمرها الأول في تموز ١٩٢١:

"يجب أن تتمتع الأممية النقابية الحمراء بشيء من الاستقلال... ولكن ذلك لا يعني أنه سيكون لدينا أمميتان متوازيتان. فلو تشكلت أمميتان تبقى كل واحدة منهما ملتزمة بجانبها بقوة، فسوف يكون ذلك خطراً كبيراً. ولكن شيئاً من الاستقلال والمرونة المفهومة جيداً في التنظيم يجب أن يترعا، دون شروط، إلى أن تبقى القيادة السياسية في الأممية الشيوعية".

ومن أجل أن تستطيع القيادة السياسية أن تفرض نفسها، بصورة مؤكدة، في النقابات التي وقفت ضد أممية أمستردام ومع الأممية النقابية الحمراء، ألحت الأممية الشيوعية على ضرورة تشكيل "فئات شيوعية في النقابات".

"الأعضاء الشيوعيون في منظمة نقابية ملزمون بتشكيل فئة وبالقيام بنشاط فئوي فعال... ويجب أن يقترح المرشحون لكل المؤتمرات والاجتماعات الخ... من جانب الفئة وأن يقرهم الجهاز القيادي في الحزب".

الكومنترنيون

لم يكن جهاز الأممية الشيوعية آلية مجردة: فقد لزم رجال لتسييرها. ويظهر أكثر من سبعمائة اسم، بعد حل شيفرة الأسماء المستعارة التي كانت تقتضيها الممارسات السرية أو العمل في الخفاء، عندما تجمع الأسماء المائتان والخمسة والسبعون الواردة في القوائم المنشورة للأعضاء الفعليين أو المساعدين في الأجهزة القيادية للأممية الشيوعية المنتخبين خلال المؤتمرات السبعة المتعاقبة، مع أسماء الذين تحدثوا في المؤتمرات أو

الذين انتدبوا إلى المجالس العامة للجنة التنفيذية بين ١٩٢٢ و١٩٣٣: أسماء أعضاء الجهاز الحقيقي وأقسام العمل والأقسام التقنية وقادة المنظمات الكبرى الموازية، وأخيراً أسماء طلاب الكومنترن الرئيسية الأربع. وكانت جنسياتهم الأصلية والعمر الذي تولوا، فيه، المسؤولية ومنشؤهم الاجتماعي والثقافي ومجرى حياتهم الثقافية والسياسية ونمط تعيينهم وتخصصهم في المهمات الدولية وقطيعتهم مع موسكو، احتمالاً، كانت، كلها، معايير تلقي أضواء على نموذج "الثوري المحترف" الذي كان لينين يرى فيه أحد أفضل ضمانات انتصار الاشتراكية. وغالباً ما كان مصيرهم من أكثر المصائر مأساوية: فنحن نعلم أن قادة عدد كبير من الأحزاب الشيوعية الأوروبية- البولوني، اليوغسلافي، المجري، البلطيقي، الفنلندي، الروماني- الذين أقاموا في الاتحاد السوفياتي كلاجئين سياسيين اختفوا في تطهيرات منتصف الثلاثينات بحيث أن جهاز الغوبيبو قتل من ملاكات الكومنترن أكثر مما قتلته كل الشرطة الرأسمالية لأوروبا، بكاملها، بما فيها الغستابو.

القسم الثاني

الاشتراكية الأوروبية

بين ١٩١٨و ١٩٤٥

يبدو تاريخ الاشتراكية الأوروبية، بين ١٩١٨ و١٩٤٥، تحت علامة أزمة مزدوجة. فمنذ غداة الحرب العالمية الأولى، حدث انشقاق حدد تيارين متعادين، أحدهما اشتراكي والآخر شيوعي، أحدهما إصلاحي والآخر ثوري، متفاوتي الأهمية حسب الدول والفترات، ولكن تعارضهما أضعف، إلى حد بعيد، قوة مقاومة الاشتراكية. وفي الوقت نفسه، كانت تشهد اندفاعة للفاشية التي فرضت نفسها، بصورة مظفرة، نتيجة للأزمات الاقتصادية لما بعد الحرب في إيطاليا، منذ ١٩٢٢، وفي ألمانيا، منذ ١٩٣٣، وفي النمسا، منذ ١٩٣٤، والتي وضعت القوى الديمقراطية والتقدمية، في كل مكان، في وضع الدفاع عن النفس. وتسبب تباين تراجع الاشتراكية، في نهاية المطاف، في تشكل جبهتين

شعبيتين في بلدين، أسبانيا وفرنسا، هدفهما الوقوف في وجه الفاشية. والواقع هو أن ردة الفعل المحدودة والمتأخرة لم تستطع أن تمنع توسع الفاشية في أسبانيا، أولاً (١٩٣٨)، ثم في مجموع أوروبا بعد انتصارات هتلر (١٩٤٠). وفي هذه المدّة أرغمت الأحزاب الاشتراكية والشيوعية في أوروبا الغربية، ما عدا السويد وسويسرا اللتين وفرهما الغزو الألماني، على العمل السري أو على المنفى. والمقاومة التي ستستأنف، بواسطتها، الحياة، ومحن الحرب العالمية الثانية هي التي سيسعون، فيها، إلى صنع عالم جديد. وبريطانيا هي الدولة الكبرى الوحيدة التي لم يمسها الغزو الفاشي. وعام ١٩٤٥ هو الذي سيكون، فيه، على الاشتراكية الديمقراطية أن تقدم لإنكلترا، فيه، سيماءها الأخلاقية في وجه الأحزاب الشيوعية التي خرجت منتصرة من حرب القارة الأوروبية والتي أفادت من الدعم الذي قدمه لها الاتحاد السوفياتي أو من اشتراكها الكثيف في معركة التحرر.

وسوف نصف، هنا، على التعاقب:

- الدول التي استطاعت الاشتراكية فيها مثل بريطانيا والبلدان الاسكندنافية، أن تنمو دون أن يهددها صعود الفاشية مباشرة.

- الدول التي أرغمت فيها على المنفى أو على العمل السري بدرجات متفاوتة من الحركة، كما في إيطاليا وألمانيا وبلدان أوروبا الوسطى أو التي ردت فيها بسبب تطور الأنظمة وانقساماتها الداخلية، إلى عجز دفاعي.

- الدول التي تشكلت فيها، كما في فرنسا وأسبانيا، جبهة شعبية ربطت، لزمن محدود، بين مختلف قوى اليسار ضد العدو المشترك.

- وأخيراً، إعادة بناء الأحزاب الاشتراكية بعد انهيار ١٩٤٠ في أوروبا سيطر عليها هتلر.

الفصل الأول

الاشتراكية في بريطانيا

الاحتمالية تنتصر: ١٩١٨-١٩٢٣

من الحرب إلى المقاومة

غداة الهدنة، بدا أن الاشتراكية خطت خطوات عملاق في بريطانيا، وقامت علاقة جديدة بين الطبقة العاملة والدولة. وكان ذلك، أولا، لأن الحرب، بجمعها بين النضال العمالي والمعركة من أجل السلام، قلبت كل المناخ الاجتماعي. وقد أدى التحالف بين "التوعك الصناعي" (هذا التوعك الصناعي الذي تعود ديناميكيته إلى ما قبل الحرب) واندفاعة حملات الإخاء الدولية السلمية إلى تجذر متزايد القوة للحركة العمالية إلى حد هبت معه ريح ثورة حقيقية على البلاد في فترة ١٩١٩-١٩٢٠.

ولكن عوامل أخرى عديدة أسهمت، في البرهة نفسها، في تعديل ميزان القوى. فقد استطاع عالم العمل طيلة النزاع، أولا، أن يكسب مزيدا من الوعي لقوته: سواء أكان الأمر على مستوى التمثيل الرسمي أم بتأثير أعمال "فردية" أتت من القاعدة. وقد أرغمت ضرورات المجهود الحربي

الحكومة باستمرار على اللجوء إلى تعاون العمال، وبالتالي على مضاعفة الوعود. إلا أنه إذا كان النشاط العمالي قد سعى إلى الاستفادة من مثل هذا الوضع، فسرعان ما تفوقت الإحباطات على المزايا المكتسبة. وشوهدت، إذ ذاك، يقظة العملاق العمالي: عملاق بدأ يتمطى في كل الاتجاهات. ويشهد على ذلك، بالدرجة الأولى، النمو الصاعق للاتحادات العمالية. ففي حين كان عدد النقابيين، عام ١٩١٤، أربعة ملايين، ارتفع العدد، عام ١٩١٨، إلى ستة ملايين ونصف المليون. وشهد عام ١٩٢٠ العدد يصل إلى ذروة ثمانية ملايين وثلاثمائة ألف- وهو مستوى سوف ينبغي انتظار عام ١٩٤٦ لاستعادته. ومن جهة أخرى، توطد النضال الطبقي وتفاقم بفعل تصلب التراعات سواء أكانت من منشأ اقتصادي أم من منشأ وطني. وخلال بضع سنوات اتخذت التناقضات بين المالكين والأجراء شكلا أكثر حدة شحذ الوعي الطبقي وجدّد إرادة التحرر العمالي.

وفضلا عن ذلك، تقدمت الفكرة الاشتراكية، كما بين إيلي هاليفي، ضمن مقياس مزدوج. فمن جهة أولى، استخلص حزب العمال فائدة نقده المنتظم للسياسة الحكومية الرأسمالية التي لم يفوت مناسبة للإشارة إلى أخطائها ومظالمها. ومن الجهة الأخرى، تذرع بقيام اقتصاد موجه خلال سنوات الحرب ليبين أن الليبرالية ليست عصية على الإبدال وأنه يمكن إبدالها، بصورة مربحة، بإدارة حكومية بدت أكثر كفاية، جملة، دون أن تكون، من أجل ذلك، استبدادية. وأخيرا، منذ أن اشتعلت، عام ١٩١٧، نار الثورة الروسية، وصل اللهيب إلى بريطانيا. وقد اجتاز تيار تعاطف هائل مع السوفيات العالم العمالي في جملته. ولم يكن هذا الشعور العميق، القوي والمستمر (سوف يستمر خلال حوالي ثلاثين سنة، حتى الأزمنة الأولى للحرب الباردة فعلا) يستهدف التجربة الاشتراكية التي

كانت قيد الـــولادة، فقــط، بــل كــان يتوجــه، أيضــا، إلى الثوريــين البلاشــفة أنفسهم، وذلك، في البداية، حتى بــين قــادة الحــزب البرلمــانيين المعتدلــين.

ومن هنا جاءت اندفاعـــة مفاجئـــة، علــى الرغــم مــن كونهــا عــابرة، للنضاليــة العمالية. بل إن الموجة الثوريـــة بــدت، خــلال بضعــة أشــهر، وكأنهــا في عشــية إغــراق البلــد. وكــان ذلــك تفتحــا لتيــارات اشــتراكية، وكلــها في منـــــاخ معركة مســـتميتة مــن أجــل الحــاضر ومنــاخ آمــال غــير محــدودة للمســتقبل.

وكان هناك إيمان بقرب مجــيء نظــام جديــد: فــها هــو عــهد رأس المــال علــى أهبة ترك مكانـــه لعــهد العمــل. وكــان العلــم الأحمــر يرفــرف، فعــلا، فــوق ورشات كلايد ومعامل تعديـــن ويلــز وأكــواخ بوبــلار، وهــي إحــدى القــلاع العماليــة في الإيســت إنــد في لنــدن. لمــاذا لا تشــهد إنكلــترا، وهــي مـــــهد البروليتاريا كمــا هــي مــهد الرأسماليــة في الوقــت نفســه، هــي أيضــا، حــرب الجماهير المظفــرة- هــذه الحــرب الــتي كســبتها، في الجبهــة، صــدور الشــعب، وفي الخلــف، عــرق العمــال- تتحــول إلى حــرب طبقيــة مظفــرة، وهــو مـــا سوف يؤمن تحرر العمل المــأجور وانتصــار الاشــتراكية؟ ذلــك أنــه قــد اســتمر التبشــير بالاشــتراكية كــإنجيل. والتحــرر والإخــاء همــا درب الخــلاص نفســه.

وفي هذا المناخ الرسولي، كـــانوا يتخيلــون أنــه مــا أن يتحقــق الشــرط المســبق- ســواء أكــان هــذه الشــرط المســبق يســمى الســلطة في المصنـــع أم بطاقـــة الاقــتراع- حــتى تقــوم الاشــتراكية بعــد لحظــة وتحــول، بســـرعة، مصـــير الجماهــير بصــورة جذريــة. وكــانت الكلمــات الرائجــة في هــذه الســـنوات المحمومــة والمشوشــة هــي: الرقابــة العماليــة، مجــالس العمــال أو الســـوفيات، التأميمات، الحــزب العمــالي.

إلا أنه إذا كان صحيحــا، حقــا، أن عــالم العمــل قــد أتــى علــى إجــراء قفــزة كبــيرة إلى الأمــام، وإذا اســتطاعت ديناميكيــة الهيــاج العمــالي متراكبــة مـــع خــوف المــالكين أن تقـــوي، عــام ١٩١٩-١٩٢٠، الانطبـــاع بانقســـام أساســي للمجتمــع إلى معســكرين، فمــن المســـموح بـــه أن نشـــك في أن

الوضع كـان، في وقت مـن الأوقـات ثوريـا. ذلـك أنـه يجب أن لا تخدعنـا المظـاهر المضللـة وأن لا نقلـل مـن الأسـلحة- الاقتصاديـة والسـيكولوجية- التي كانت تملكـها الرأسماليـة الإنكليزيـة. ففـي نهايـة المطـاف، كـانت الطبقـة الحاكمة تستطيع الاعتمـاد علـى مـوارد- كمـا علـى هـامش منـاورة- كافيـة لبقائها. وعلـى العكـس مـن ذلـك، وجـد اليسـار العمـالي، ضحيـة لفظيتـه، نفسـه، باسـتمرار، عالقـا في فـخ الكلمـات. فلمـا كـان ثوريـا في أهدافـه ولغتـه، ولكنـه إصلاحـي في طرائقـه وممارسـته، فـإن التنـاقض كـان قاضيـا بالنسبة إليه. والنتيجـة هـي أن تطـرف اليسـار المتطـرف سـرعان مـا انتـهى عـهده، في حـين انتـهى إلى الانتصـار خـط اشـتراكي ديمقراطـي، نصـف راديكالي ونصـف اشـتراكي، يعتمـد بالتـأكيد علـى قـاعدة عماليـة عريضـة، ولكنه فقـير بالأفكـار والقـادة ومحـروم، فـوق ذلـك، مـن الجـرأة ومقيـد، في الوقت نفسه، بتناقضاتـه الداخليـة.

فشل العمل الثـوري

اتبعـت المعارضـة الثوريـة، هـي نفسـها، طريقـين متمـيزين ينبغـي التفريـق بينهما جيـدا، حـتى لـو اتفـق لهمـا، في الممارسـة أحيانـا، أن يتداخـلا علـى مستوى المنـاضلين. أحدهمـا يتبـنى اسـتراتيجية صناعيـة: فسـلاحه هـو العمـل المباشـر وهدفـه هـو "الرقابـة العماليـة". ويقـوم الآخـر علـى اسـتراتيجية سياسية تسـتند إلى تشـكيل حـزب عمـالي ثـوري ويرمـي إلى الاسـتيلاء علـى الدولة، وإقامـة ديكتاتوريـة البروليتاريـا وفـق النمـوذج البلشـفي. والواقـع هـو أن الأولى مـن هـاتين الاسـتراتيجيتين هـي، وحدهـا، الـتي حصلـت علـى صدى في الجماهير علـى اعتبـار أنهـا نجحـت، خـلال بعـض الوقـت، في تعبئـة الاتجاهـات النقابيـة مـع اسـتمدادها قوتهـا مـن طاقـات القـاعدة العماليـة.

وعلى العكس من ذلك، بقيت الثانية مقصورة على أقلية فعالة دون أن تتوصل، قط، إلى تجاوز هذا الإطار.

والحقيقة هي أنه إذا كانت استراتيجية العمل المباشر قد وجدت مثل هذا الصدى فذلك لأنها استندت إلى التيارين الأكثر ديناميكية اللذين كانا يحركان الحركة العمالية آنذاك. وهذان التياران اللذان ظهرا بعد الحرب مباشرة واللذان أعطتهما الحرب فرصة الازدهار هما النقابية الثورية (التي وجدت، هي نفسها، اعتبارا من ١٩١٥، نفحة حياة جديدة مع حركة مستخدمي المخازن)، من جهة، واشتراكية النقابة من جهة أخرى. وكان كلاهما مليئين بالريبة حيال الدولة ويريدان بناء الديمقراطية الصناعية الجديدة انطلاقا من الإدارة الذاتية في إطار المهنة، حينا، والمشروع، حينا آخر، والورشة حينا ثالثا. ومن أجل ذلك، بدأ، منذ غداة الهدنة، هجوم عمالي كبير مستندا إلى الأفواج النقابية الضخمة لـ"التحالف الثلاثي" الصناعي: عمال المناجم، عمال الخطوط الحديدية وعمال النقل- وكان أهم اتحادين عماليين هما اتحاد المناجم واتحاد عمال الخطوط الحديدية. فقد طالب عمال المناجم، مثلا، بتأميم مناجم الفحم وإدارتها من جانب مجلس نصف أعضائه يعينهم العمال. وكذلك، قدم اتحاد عمال الخطوط الحديدية خطة تأميم لهذه الخطوط مع نظام الإدارة الثنائي نفسه (يلاحظ، هنا، الفرق مع التصور الثلاثي الأطراف للاتحاد العام للعمل في فرنسا: فبدلا من توزيع الأدوار بين المنتجين والمستهلكين والدولة، فضلت النقابات الإنكليزية نظاما ثنائيا مقصورا على العمال والدولة على اعتبار أنه يفترض في الأخيرة أن تمثل مصالح المستهلكين). والواقع هو أن المعركة استقطبت حول موضوعي مواجهة كبيرين: مصير المناجم عام ١٩١٩ والحملة ضد التدخل في روسيا عام ١٩٢٠ (ارفعوا أيديكم عن روسيا!). ولكن العمال تركوا أنفسهم ينخدعون بمناورات التنازلات البارعة للويد جورج الذي كان مشغولا، قبل كل شيء،

بكسب الوقت في انتظار انحسار الحركة وانقسامها. وهذا ما حدث في نهاية ١٩٢٠ وبداية ١٩٢١. ففي هذا التاريخ، أنزل انتهاء الهبة الاقتصادية لما بعد الحرب وحلول الجمود وعودة البطالة ضربة قاسية جدا بالحركة العمالية. ومنذ ذلك الحين، أصبح قادة الاتحادات العمالية المعتدلون قادرين على استعادة التفوق على الجناح المتقدم الذي كان قد حاول جرهم إلى أبعد مما كانوا مستعدين للمضي إليه. وكان رمز ذلك "يوم الجمعة الأسود"، في ١٥ نيسان ١٩٢١، الذي سجل تفكك التحالف الثلاثي: فعمال المناجم الذين تخلى عنهم حلفاؤهم اضطروا، والغيظ يملأ قلوبهم، إلى قبول شروط مالكي المناجم والحكومة. وكان هذا لجما صارخا للطموحات الثورية كما كانت ظاهرة في العمل المباشر.

إلا أن هناك موجبا لأن نلاحظ أنه لا يجب أن نفسر هذه المعارضة العمالية المؤيدة بموجات إضراب وتهديدات بإضراب عام، معا، بتعابير أيديولوجية بقدر ما يجب تفسيرها بوصفها تأكيدا لممارسة عمالية تبحث عن ذاتها وتحدد خطوطها شيئا فشيئا. فحيال فعالية برلمانية لحزب العمل ضحلة بقدر ما كانت كامدة (وصفت انتخابات ١٩١٨ بأنها محبطة جدا)، لم يكن الرهان، بالنسبة لأنصار العمل المباشر، الاشتراكية النظرية بقدر ما كان التحقيق المجسد لأهداف نوعية يتمسك بها العمال أشد التمسك: أهداف من مستوى اقتصادي أكثر منه سياسي، مثل الإدارة العمالية في إطار التأميمات والحصول، بالضغط النقابي، على أجور عادلة واستخدام كامل. إلا أن قادة حزب العمل السياسيين كانوا يدينون العمل المباشر في مبدئه نفسه: وهكذا كان آرثر هندرسون يرى في الديمقراطية الصناعية تهديدا للديمقراطية السياسية: "إجبار البلاد، بوسائل غير مشروعة، على قبول سياسة قسم... من الجماعة هو إلغاء للحكومة

البرلمانية وإقامة ديكتاتورية الأقلية، وهذا ما يمكن أن يؤدي، حقا، إلى تدمير حرياتنا الدستورية".

وليس هذا النوع من المحاكمة لصالح "الديمقراطية البورجوازية"، بديهيا، هو النوع الذي من شأنه أن يوقف الجناح القريب من البلشفية في الحركة الثورية، أي أنصار الانضمام إلى الأممية الثالثة. وكان هؤلاء الذين سيشكلون نواة الحزب الشيوعي البريطاني من أوساط متنوعة جدا. وأكبر قسم منهم مكون من أعضاء الحزب الماركسي الرئيسي، الحزب الاشتراكي البريطاني، وريث الاتحاد الاشتراكي البريطاني. وتنضم إليهم مجموعتان صغيرتان من الاشتراكيين الثوريين الذين يدعون الانتماء، بصفة أو بأخرى، إلى الماركسية: الأولى هي، في اسكتلندا، حزب العمل الاشتراكي الذي كان يعود إلى ما قبل الحرب، والثاني كان في الإيست إند في لندن، وهو اتحاد العمال الاشتراكي الذي كانت تحركه سيلفيا بانكهورست (١٨٨٢-١٩٥٨) الجريئة في معركتها الثورية جرأتها، سابقا، في نضال المطالبات بحق الاقتراع. إلا أننا نجد أيضا، في أصل الحزب الشيوعي الإنكليزي، أعضاء جاؤوا من حركة مستخدمي المخازن وانجذبوا إلى شعار سوفياتات العمال والجنود ذات النموذج الروسي (معظمهم جاؤوا من ***كلايدسايد الحمراء***) وبعض الاشتراكيين النقابيين (أشهرهم باج أرنو وبالم دات، دماغ الحزب الذي تمسك بخط الكومنترن دون هوادة) ومنشقين عن حزب العمل المستقل جعلهم شغفهم بالثورة الروسية يؤيدون خطا لينينيا. فهذه العناصر هي، إذن، التي اجتمعت، خلال صيف ١٩٢٠، في مؤتمر وطني لتأسيس الحزب الشيوعي (***حزب بريطانيا الشيوعي***) الذي كان قائده عامل نحاس، هاري بوليت (١٨٩٠-١٩٦٠).

إن ولادة الحزب الشيوعي البريطاني عام ١٩٢٠ (وإعادة تنظيمه عام ١٩٢١) يعرض، بالقياس مع حالة البلدان الأوروبية الأخرى، سمتين

أصيلتين: فلم تحدث، أولا، ظاهرة انشقاق في إنكلترا. والحزب الشيوعي البريطاني الجديد لم ينجم عن انشقاق داخل حزب العمل. وعلى العكس من ذلك (وهذه خاصة ثانية)، فإنه ما كاد يتشكل حتى طلب الانضمام إلى حزبه العمل على الرغم من بقية معارضات قوية داخله (اقتضى الأمر إلحاحاً صريحاً من لينين وأوامر صارمة من الكومنترن). وحزب العمل هو الذي رفض بانتظام، بين ١٩٢١ و١٩٢٥، طلبات الانضمام المتكررة من الحزب الشيوعي. وبالفعل، كان العماليون المليئون بالريبة حيال أنصار الخط البلشفي دون قيد أو شرط هؤلاء يرون أن كل انتماء إلى الأممية الثالثة يتنافى مع مبادئهم ومع أمنهم الخاص.

إلا أن الحزب الشيوعي لم يصل، أبدا، إلى الحصول على مكانة هامة على رقعة الشطرنج السياسي ولا حتى في النضال الصناعي. ومع ذلك، فقد كان يملك، عند الانطلاق، ورقتين رابحتين. ففي وقت كان النضال الطبقي على جدول الأعمال، كانت نضاليته الثورية تتفق، حقا، مع اللغة المحيطة أولا. فبالنسبة لليسار العمالي، لم يكن للإصلاحية، حتى لو كانت تمارس ممارسة واسعة، سوى احترام غير مستقر، ولم يكن تكتيك الحرب الطبقية دون تضييق ولا هواجس الذي أخذ به الشيوعيون يصطدم، خلال العشرينات، بالعقبات نفسها التي سيصادفها فيما بعد. ومن جهة أخرى، اندفع الشيوعيون، منهجيا، إلى العمل النقابي حيث حصلت نضاليتهم على نتائج لا تهمل. إلا أنه إذا بقيت الشيوعية الإنكليزية ظاهرة من ظواهر الأقلية غير قادرة على استقطاب جمهور عمالي واسع، وليس، فقط، على الاختراق على الصعيد الانتخابي (لم يكن للحزب الشيوعي، قط، أكثر من نائبين)، فذلك، أولا، لأنه بدا جسما غريبا تابعا للكومنترن ولأن تعصبه جعله غير قادر على التكيف مع وقائع الجزيرة. وذلك، أيضا، لأن الحزب الشيوعي قد علق في تناقض غير قابل للحل: فهو يعلن، من جهة أولى، بأعلى صوته، أن حزب العمل

قد تعفن بفعل الإصلاحية وأن قادته خونة للطبقة العاملة، وهو يدعي، من الجهة الأخرى، بدافع الولاء لشعار "الجبهة الموحدة" (حتى ١٩٢٨)، أنه يعد نفسه الجناح اليساري للحركة العمالية (كان الأمر يدور، على حد قول أحد قادة الحزب، حول "الإمساك بأيدي زعماء *العمل* للتمكن من الإمساك بخناقهم فيما بعد"). أفلم يكن صعبا صعوبة فريدة، في مثل هذه الظروف، على المناضلين أن يبحروا، بثقة، بين شاريبد المتعصب وسيلا الانتهازية؟

فرص الإصلاحية: تيارات قديمة وأوراق جديدة

بقدر ما فشل، على هذا النحو، العمل المباشر وتكتيك الاستيلاء على السلطة الماركسي- اللينيني، أصبح الدرب حرا أمام صعود الاشتراكية الديمقراطية، الشرعية والبرلمانية كما رسمت وتأكدت، في إنكلترا، منذ السنوات الأخيرة للقرن التاسع عشر. وبعبارة أخرى، فإن الاستحالية المؤدية إلى طريق مسدود هي الاحتمالية التي تقطف الثمار السياسية والانتخابية للحرب وما بعدها. وهي تفعل ذلك باستيعابها، لصالحها، توق الجماهير العمالية إلى تنظيم للعمل يمثلها على وجه الخصوص، يدافع عن حقوقها ويحمي مصالحها ولكن الوعي العمالي يتعرف فيها، أيضا، على نفسه بكل سماته النوعية، ثقافة ولغة، قوانين وتقاليد، طموحات وولاءات طبقية. ومنذ ذلك الحين، تستطيع الحركة العمالية أن تفيد من هذا التيار العميق لتمضي إلى الأمام مع تبجحها، فوق ذلك، باعتدالها وواقعيتها.

وقد عانى حزب العمل، في تنظيمه واتجاهه، عام ١٩١٨، تحولين كبيرين: الأول بنيوي والآخر منهجي. فعلى الصعيد البنيوي، وفي حين كان الحزب يقوم، قبل الحرب، على اتحاد فضفاض إلى حد كاف بين

منظمات منتمية إليه (متغايرة هي نفسها: اتحادات عمالية وبورصات عمل، من جهة، وجماعات اشتراكية من الجهة الأخرى)، حولته إعادة التنظيم التي جرت في نهاية الحرب إلى حزب مركزي، متلاحم، منضبط، مكون تكوينا ثابتا على المستوى الوطني، مع قاعدة متينة على الصعيد المحلي، بمواقع عبر البلد. وكانت هذه نتيجة للدستور الجديد الذي أقر في شباط ١٩١٨. فبتأثير من هندرسون (١٨٦٣-١٩٣٥) الذي كان، في تلك المدة، روح الحزب وصانعه معا (كان، فوق ذلك، ماهرا بكسبه دعم سيدني ويب وماكدونالد)، حدث تغيران حاسمان : فمن جهة أولى، أصبح ما يشكل، منذ ذلك الحين، هيكل القاعدة هي الفروع المحلية التي أصبح الأعضاء الأفراد يقبلون فيها (حتى ذلك الحين، كان يمكن للمنظمات، وحدها، أن تنضم). وكانت الفكرة ربط العناصر الاتحادية بالعناصر الاشتراكية التي غالبا ما كانت تؤخذ (خاصة في حزب العمل المستقل) من الأوساط البورجوازية (كان ذلك صحيحا خاصة بالنسبة للنساء الاشتراكيات). وفي الوقت نفسه كان يمكن استبعاد آثار نزاعات زمن الحرب بين "أنصار الحرب" و"السلميين". وبذلك اتخذ الحزب وجها أكثر "مسكونية" وأقل فئوية بدلا من أن يظهر، قبل كل شيء، كما كانت الحال، ممثلا للعمال النقابيين. ومن جهة أخرى، ضمن إصلاح اللجنة التنفيذية، للمستقبل، أرجحية الاتحادات العمالية: وبالفعل، فإن ١٣، من ٢٣ عضوا ينتخبهم المؤتمر السنوي والذين يؤلفون هذا الجهاز، يمثلون المنظمات المنتمية (النقابات أو الجمعيات الاشتراكية)، وكان خمسة يمثلون الفروع المحلية، و٤ يمثلون المنظمات النسائية، في حين كان أمين الصندوق ينتخب على حدة. وهذا يعني أن حزب العمل المستقل قد خسر تمثيله لمصلحة النقابات الكبيرة. وبالفعل، فإن هذه الأخيرة كانت مدعوة، بفضل الاقتراع على أساس الكتل، إلى السيطرة على قيادة الحزب. وبعبارة أخرى، فإن التوزيع الجديد للسلطة

في القمة بين الجناح النقابي والجناح السياسي للحركة يحابي النقابات المتمحورة على المزيد من الاتجاه اليميني، في حين أصبح اليسار أسير البنية الجديدة، وذلك في الوقت نفسه الذي كان يبدو على أفكاره أنها تنتصر ببريق بإعلان مبادئ اشتراكية صريحة.

ذلك أن عقيدة الحزب نفسها شهدت إعادة تعريفها بمناسبة هذه الإعادة لتنظيم البنى. فللمرة الأولى، دخلت الاشتراكية رسميا في برنامج حزب العمل. وبالفعل، فإن "البند الرابع" من الأنظمة- وهو بند مكرس لأن يصبح مشهورا على اعتبار أنه سيعد حجر الزاوية: إشارة النقاء الاشتراكي لحزب العمل نفسها- يعرف، بهذه الحدود، هدف الجماعية الجديد: "ضمان الثمار الكاملة لعمل المنتجين اليدويين أو العقليين لهم، وكذلك أعدل توزيع ممكن على أساس الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وأفضل نظام إدارة ومراقبة من الشعب لكل صناعة وخدمة". وبعد ذلك بقليل، في حزيران ١٩١٨، أقر مؤتمر عمالي آخر، بصفة برنامج، وثيقة كتبها سيدني ويب (١٨٥٩-١٩٤٧) حول ***النظام الجديد للمجتمع*** جمعت، فيها، العناصر الأساسية التي ستشكل أيديولوجية حزب العمل حتى الخمسينات. وينبغي لأربع أفكار أساسية ("الأعمدة الأربعة لبيت الغد") أن تدير السياسة العمالية: "حد أدنى وطني" (أي أجر أدنى والعمالة الكاملة وأسبوع الثمان والأربعين ساعة)، "الرقابة الديمقراطية على الصناعة" (صيغة مبهمة عمدا تنطبق، قبل كل شيء، على التأميمات- الأرض، المناجم، الخطوط الحديدية، المرافئ، الكهرباء، التأمين...- ولكنها تدع الباب مفتوحا أمام بعض أشكال الإدارة الذاتية التي ينادي بها الاشتراكيون النقابيون)، الإصلاح المالي (ترسيم المداخيل العالية، ضريبة على رأس المال)، استعمال موارد الأمة الفائضة من أجل "الصالح العام" (هذا "الفائض للصالح العام" مكرس، أولويا، للتربية والثقافة). وكما أشار ج.د.هـ.كول، بعد ثلاثين سنة، فهذا هو

البرنامج "الذي رسم، نحو الأفضل أو الأسوأ، الخط الذي لم يزل حزب العمل يلتزمه، منذ ذلك الحين".

فهذا برنامج حريء إذن: ما يغذي أنبل أحلام الاشتراكية- الحرية والعدالة، التحرر والإخاء (كان ***حزب العمل والنظام الاجتماعي الجديد*** يحرص جيدا، حقا، على تحديد كون الأمر لا يدور حول ترقيع هذه القطعة أو تلك من لباس الدولة بل، حقا، حول إعادة المجتمع كاملا). ولكنه لا ينبغي، وراء شاشة الكلمات، لانتصار المبادئ والمثل العليا الاشتراكية أن يؤدي إلى معنى مغلوط. فهو، مع تمثيله تقدما مبدئيا ملحوظا جدا، يبقى، في نهاية المطاف، انتصارا ظاهريا أكثر منه واقعيا. ذلك أن الانزلاق نحو اليسار الذي سببته الحرب لم يسهل وصول أكثر عناصر الحركة العمالية ديناميكية إلى مواقع القيادة، بل ترجم بسيطرة أقوى من الماضي للمعتدلين الذين كانوا نقابيين بصورة رئيسية على تنظيم حزب العمل وقيادته، في حين كان اليسار مقصورا على العمل الصناعي أو مبعدا لدى المثقفين: وربما كان ذلك انتصارا للاشتراكية النظرية، ولكنه، بصورة أكثر تأكيدا بكثير، كان هزيمة للاشتراكيين- سواء أكانوا قادمين من بين أنصار العمل المباشر أو الاشتراكية النقابية أم من بين صفوف حزب العمل المستقل. وبعد ١٩٢٠، لم يبق اليسار على قيد الحياة، أبدا، في القمة إلا في "قسم أبحاث العمل". أما في القاعدة حيث بقي قويا، فنجده، بصورة متفرقة، في الفروع المحلية أو هنا وهناك في المنظمات النقابية. وفي كل مكان آخر، كانت "الراديكالية الاجتماعية" الكريمة والحذرة هي التي تنتصر. وكان رمزها، عام ١٩٢٢، انتخاب جيمس رامسي ماكدونالد (١٨٦٦-١٩٣٧)، النموذج الأصلي للإصلاحية التطورية، قائدا للحزب- انتخاب تحقق أمام مرشح آخر، أكثر اعتدالا، بفضل أصوات اليسار (لم تلبث جماعة الكلايد سايد، فضلا عن ذلك، أن ندمت بمرارة على هذا الاختيار).

ولا ينبغي لبلاغة الوعود الاشتراكية أن تحمل على التوهم أبدا. فإذا كان حزب العمل الجديد أكثر تلاحما وأفضل تحديدا من ***تحالف العمل*** في بداية القرن، فإنه يتلخص، حسب صيغة بيلنغ الموفقة، في "عمالية دون عقيدة". "عمالية": لأن الوعي الطبقي كان، فيه، قويا جدا ولأن نجاح الحزب لن يعود إلى الجهود المبذولة لتجاوز النزعة العمالية بقدر ما سيعود إلى انضمام عدد متزايد من العمال. ويجد هؤلاء الأخيرون، فعلا، في ***العمل*** صدى حقيقيا لطموحاتهم الطبقية سواء ارتفعت هذه المطامح إلى مستوى طموح لدى أقلية- إعادة صهر المجتمع كليا_ أم بقيت أكثر محدودية كما هي الحال لدى كثيرين- الدفاع عن المصالح الاقتصادية. وفوق ذلك، غالبا ما يحدث أن تبقى هذه الطموحات مخففة ومعدلة بين القاعدة والقمة. و"دون عقيدة": لأن الاصطفائية تبقى القاعدة داخل العمالية. فحزب العمل يلتقي، فعلا، في انتمائه الثقافي، أكثر التيارات النظرية تنوعا. فبقايا العمالية ورواسب علماء الاقتصاد السابقين للماركسية وتراث وكارليل وروسكين ومنوعات عديدة من الاشتراكية المسيحية والفابيانية وتسللات الماركسية والطموحات الأخلاقية، كل هذه المركبات تتعايش، فيه، بسلام، لا سيما وأنها نجحت في التزاوج مع أيديولوجية "قدر الطعام" لدى الاتحادات العمالية وأتت، فضلا عن ذلك، على ضم الحركة التعاونية (انضم حزب التعاونية، عام ١٩١٨، إلى صفوف العمالية). ومن هنا جاءت الهجنة التي شكلها حزب العمل. وبالمقابل، فإن محاولات التطعيم بالنقابية الثورية لم تعدل، أبدا، التصرفات التقليدية.

وعلى وجه الإجمال، تسيطر ثلاثة تأثيرات رئيسية على العمالية بعد ١٩١٨. فمن الناحية الثقافية، نميز، دون عناء، أرجحية الإلهام الفابياني: ويتبين هذا الأخير بالاختيار المتعمد لصالح حلول حكومية (على اعتبار أن المطالبة العمالية والمطلبية الأساسية للعشرينات قد أقصيت إلى الظل)

وبإرادة تغييرات مرحلية حذرة ("حتمية التدرجية" حسب صيغة ويب) وانتقاء الطريق البرلمانية والانتخابية للدخول، براية مرتفعة، إلى التقليد الديمقراطي القومي. ومن الناحية الاجتماعية، كما أن الاتحادات العمالية هي التي تقدم أكبر الأفواج والأموال، فإن الارتكاس الطبقي المتجذر عميقا لدى العمال هو الذي يعطي العمالية فرحتها كقوة انتخابية وبداية سلطة مضادة في المشروع كما في الدولة معا. ومن الناحية الأخلاقية، أخيرا، فإن المقتضيات الأخلاقية استمرت في لعب دور أساسي في الحركة العمالية بعد أن شكلت أحد منابع هذه الحركة نفسها. ولا شك في أنه من المبالغ فيه أن ندعي، مع دنيس هيلي، أن "جوهر الاشتراكية البريطانية لا يقوم على تحليلاتها أو طرائقها، وكلا النوعين طارئان، بل في كونها تريد أن تطبق على الحياة الاجتماعية مبادئ أخلاقية". ومع ذلك، يبقى أن المثالية استمرت في نضح العمالية، خلال كل زمن ما بين الحربين (وحتى بعد ذلك)، قوة لا تقل حسما عنها في زمن الرواد. وليس ذلك في أوساط العماليين، فقط، بل، أيضا، وبالقوة نفسها، بين المثقفين: ويأتي في الصف الأول بينهم أشهر أستاذين في حزب العمل، كول (١٨٨٩-١٩٥٩)- الذي قال أن "اعتناقه الاشتراكية" جرى باسم "الأخلاق والاحتشام"- وتاوني (١٨٨٠-١٩٦٢)- الذي أصبح كتابه *مجتمع الاكتساب* الذي صدر عام ١٩٢١ مرجعا أساسيا في نقد جور النظام الرأسمالي.

الصعود العمالي: التقدم الانتخابي

بدا حزب العمل قادرا على تقديم بديل سياسي حقيقي بعد أن تزود، منذ ذلك الحين، ببرنامج محدد وتنظيم متين وأصبح يستطيع الاعتماد على قتالية قاعدته، مع لعبه لعبة المكانة المحترمة لقادته، ودعمت موقفه،

فوق ذلك، روح الزمان الـتي جعلت من عالم العمل قوة يجب، طوعا أو كرها، أن يحسب لها حساب. وبكلمة موجزة، أكد الحزب نفسه كحزب حكومة. فمنذ ١٩١٨، يشير السفير الأمريكي، بفطنة، إلى أن "الحزب العمالي يستهدف، فعلا، المكان الأول".

وكان حزب العمل، المرشح للسلطة، يراهن على صعيدين. فهو، بوصفه حزب الطبقة العاملة، يعتمد على أصوات العمال، خاصة حيث تؤطرهم الاتحادات العمالية. ولكنه، كحزب "وطني" يمتنع عن أن يحدد أفقه بمصالح طبقية، يدعي اللجوء إلى الناخبين جميعهم. وكانت تلك ازدواجية غذيت بعناية من أجل أن يجتذب وراءه، في مستقبل غير محدد، أغلبية تقدمية: بحلوله، من جهة، محل **_حزب التقدم_** التقليدي ثم حزب الأحرار الذي كان في ذروة جزره. ومقترحاً، من جهة أخرى، طريقاً وسطاً، بين قسوة الاشتراكية الماركسية على الطريقة الروسية والمظاهر الزائفة للراديكالية الإصلاحية على طريقة لويد جورج، أي، باختصار، ديمقراطية الشعب العامل المحررة، ديمقراطية "العلم الأحمر" مغناة على لحنه المزاميري، كبديل عن الرأسمالية التي يجب الإحاطة بها.

ووفرت نتائج الانتخابات المتعاقبة، لهؤلاء الاشتراكيين "التدرجيين" الذين اختاروا الطريق البرلمانية، ما يغذي أشد الآمال طموحا. صحيح أن الإقلاع كان صعبا. ففي انتخابات كانون الأول ١٩١٨ التي قررها، على عجل، لويد جورج للإفادة من الظروف بالحصول على دعم استفتائي للائتلاف الحكومي، كان على حزب العمل الاكتفاء بنتائج ضئيلة: فلم يحصل إلا على ٦٠ نائبا في حين قدم ٣٨٨ مرشحا (كان قد تقدم، في انتخابات كانون الثاني ١٩١٠، بـ ٧٨ مرشحا فقط). وبما أن قادة الحزب الرئيسيين قد هزموا (كانت هذه هي الحال مع ماكدونالد وسناودون وهندرسون ولانسبوري)، فقد كان يجب أن تقود الكتلة البرلمانية شخصيات من المستوى الثاني: فقد أصبح كلايتر الباهت

(١٨٦٩- ١٩٤٩) القائد الفعلي للحزب في مجلس العموم. والحق هو أن هذه "الانتخابات القسيمة"، كما لقبت، فاجأت حزب العمل وهو في أوج إعادة صهره لتنظيمه. وفضلا عن ذلك، فلم يكن من شأن مناخ الوطنية المتطرفة، غداة الهدنة، بديهيا، أن يخدم مصالح حزب كان أبرز قادته قد اتخذوا، عامة، مواقف ضد الحرب. إلا أن اللوحة تبدو أكثر تشجيعا إذا نظرنا إلى عدد الأصوات التي حصل عليها العماليون. ففي حين كان الحد الأعلى الذي بلغه حزب العمل، قبل الحرب، ٥٠٠ ألف صوت، أي ٧,٦٪ من الأصوات (كان ذلك في انتخابات كانون الثاني ١٩١٠)، فقد حصل الحزب، عام ١٩١٨- بعدد من الناخبين زاد، حقا، زيادة عظيمة بفعل الاقتراع العام المذكر وحق الاقتراع للنساء-، على ٤,٢ مليون صوت، أي ٢٣٪ من المجموع. فضعف العمالية البرلماني كان ظاهريا أكثر منه واقعيا. وكانت سيطرة حزب العمل تتأكد، دون التباس، في كل انتخابات جديدة. ففي عام ١٩٢٢، جمع ٤,٤ مليون صوت، أي ٣٠,٥٪ من المجموع. وما هو أكثر من ذلك هو أن النتائج التي تم الحصول عليها، عام ١٩٢٤، على الرغم من أن الانتخابات سجلت هزيمة الحكومة العمالية التي كان عليها أن تترك مكانها للمحافظين المنتصرين، تؤكد استمرار صعود الحزب: ٥،٥ مليون صوت أي ٣٣٪ من الأصوات.

وفي الوقت نفسه، تقدم الوضع البرلماني، ومعه الوضع السياسي، للحزب بصورة صارخة. فاعتبارا من ١٩٢٢، أصبح، بفضل ١٤٢ نائبا، هو الذي يشكل المعارضة الرسمية لصاحب الجلالة وحل في هذه الوظيفة محل حزب الأحرار الأقل عددا. وقائد الكتلة البرلمانية العمالية هو الذي أصبح يحمل لقب قائد المعارضة. وبصورة موازية لذلك، عاد قادة الحركة (باستثناء هندرسون الخائب الحظ الأبدي في صناديق الاقتراع) إلى مجلس العموم. وإلى جانب الوجوه المعروفة، كرامسي ماكدونالد وفيليب

سناودن (١٨٦٤-١٩٣٧)- ذي المواهب التي لا تنكر في الكلام كما في المناورة- وصل إلى المسرح قادمون جدد لهم مستقبل واعد: مثل كليمنت آتلي.

ولتفسير هذا الصعود السريع إلى هذا الحد ينبغي أن نلقي الضوء على عدة عوامل. فلا يمكن، أولاً، بالتأكيد، فهم التقدم دون التذكير بإرادة العمال الذين صمموا جيداً على أن يكون لهم حزب خاص بهم. فحزب العمل يقطف ، هنا ، عملاً صابراً وعاقاً لمدّة طويلة : عمل رواد ربع القرن الذي سبق الحرب. ومنذ بداية النزاع العالمي، امتنع العمال، أكثر من أي وقت مضى، عن الثقة بغير أنفسهم للتأثير على الدولة، للتفاوض والضغط وانتزاع المكاسب، بل ولتغيير ميزان السلطة، احتمالاً، ذات يوم. ومن هذه الناحية، تبدو الترشيحات العمالية، إن صح هذا القول، متوحدة الجوهر مع الناخبين الشعبيين، والتضامن الطبقي يلعب، تلقائياً، لصالحها.

ومن جهة ثانية، قدم شلل حزب الأحرار الذي مزقته انشقاقاته المتعددة والخصومات الشخصية والذي بدا برنامجه غير ذي تأثير في عالم ما بعد الحرب، قدم شلل هذا الحزب للعمالية ورقة رابحة غير مأمولة. وكانت هذه فرصة أمسكت بها واستثمرتها إلى أقصى حد مستفيدة، فوق ذلك، من صرامة النظام الانتخابي- الدائرة الفردية بجولة واحدة- الذي سيمسح الأحرار دون رأفة، في غضون خمسة عشر عاماً. وبالفعل، منذ أن تقدم العماليون، عام ١٩١٨، في عدد الأصوات (وبالتالي في فرصة كسب المقعد)، جرى التحول عن الذريعة التي لعبت طويلاً ضد التمثيل العمالي- ذريعة تقسيم الاقتراع "التقدمي" وترجيح كفة الرجعية المحافظة بترك مرشح محافظ ينجح. وكان الأحرار ضحايا هذا التحول منذ ذلك الحين. وسوف يؤدي انهيار نيابتهم، مباشرة، إلى التقدم الصاعق لقوة حزب العمل البرلماني: وهو تقدم أكثر تميزا بكثير من تقدم قوته

الانتخابية. (ويجب أن نضيف، أيضا، أنه لم يعد لعدد من العمال الأيرلنديي الأصول الذين كانوا، حتى الحرب، يقترعون للأحرار من أجل الحكم الذاتي، سبب لعدم تأييد حزب العمل منذ أن أصبحت أيرلندا مستقلة).

إلا أنه سوف يكون من قبيل الخطأ التام أن نعتقد أن الصعود الكثيف للعماليين قد نجم عن مجرد انزلاق للناخبين الذين تخلوا عن الأحرار للتحول نحو حزب العمل. فيجب أن نلاحظ، أولا، أن حزب الأحرار احتفظ بأفواج انتخابية كبيرة (ألم يجمع، بين ١٩١٨ و١٩٢٩، ٢٥٪ من الأصوات في المتوسط؟). ثم، وخاصة، عرف العماليون كيف يكسبون دعم ناخبين جدد. فقد أفادوا، فعلا، من توسيع حق الاقتراع (الذي أعطي عام ١٩١٨ للعمال الفقراء أو المهاجرين وللنساء الخ...)، من جهة، ومن التطور المهني للعالم العمالي من جهة أخرى. ومن هذه الناحية، فإن تعميم المهمات المكننة والمعقلنة والعمل السلعي- وهو ما أدى إلى مضاعفة نصف المهرة- والتركيز المتزايد للمشروعات الصناعية والتجارية- مع مواز لها هو تراجع الورشة الصغيرة والعمل المنزلي- تشجع تصرفات نقابية وسياسية تتناغم، تلقائيا تماما، مع حزب عمالي جماهيري، وذلك في الوقت نفسه الذي تسهل، فيه، التحالف الواقعي الذي يقوم بين بيروقراطية مديرين متخصصين يقودون في القمة، من جهة، وقاعدة تدعم، تقر، تشق مع استعدادها لإبداء تذمرها، بين حين وآخر، بانتفاضة ما من جهة أخرى. فالساعة هي، الآن، ساعة التشكيلات الجماهيرية الكبرى المنضبطة: وهكذا توحد التعدين في الاتحاد الهندسي المختلط، عام ١٩٢٠، وتوحد النقل في الاتحاد العام لعمال النقل الضخم الذي نظمه إرنست بيفن (١٨٨١-١٩٥١) عام ١٩٢١. وذلك بحيث أن التعديلات التي جرت في البنية الداخلية لعالم العمل أسهمت في صنع حزب العمل، انتخابيا وسياسيا، بكل مركباته-

نزعته "الاقتصادية" وكذلك تدينه وحسه الحاد حدا بالتضامن والإخاء، وكل مروحة طرائقه الحذرة المتحالفة مع لفظية رسولية.

وهكذا صيغت جغرافية وسوسيولوجيا انتخابيتان مدعوتان، وهما واضحتان منذ الانتخابات التشريعية لمدة ١٩٢٢-١٩٢٤، إلى أن تدوما. فالقاعدة الاجتماعية لحزب العمل، باستثناء أقلية ضئيلة من بورجوازيين يحركهم حس العدالة الاجتماعية أو وساوس عذاب الضمير، هي عالم عمال المناجم والنسيج (الصوفي أكثر منه القطني) والكيمياء والخزف. أما عمال التعدين، فإنهم أكثر انقساما، ولكن العمال المحترفين، أي الأرستقراطية العمالية، فقد كانوا، في الجملة، هنا كما في أي مكان آخر، عماليين صلبين. وكذلك بسط حزب العمل سيطرته لدى عمال الخطوط الحديدية والبريد، وغالبا، أيضا، لدى المعلمين. وبالمقابل، بقيت "الياقات البيضاء"، في زمن ما بين الحربين، محافظة بعناد كما، في الأرياف على عدد كبير من العمال الزراعيين. ويبدو المجال الانتخابي لحزب العمل مركبا، على الخريطة، من عدد من الكتل الكثيفة والمتفرقة المقابلة للمناطق المنجمية والصناعية الرئيسية: يوركشاير، دورهام- نيوكاسل، قسم من اللانكشاير، الأحياء العمالية في التجمع اللندني، جنوب ويلز، غلاسكو والكلايد. ويبرز التباين بين جنوب البلاد وشمالها.

وأخيرا، يجب أن نفسح مكانا، بين الأوراق الرابحة التي تفسر الصعود العمالي، للبعد "السلمي" لبرنامج السياسة الخارجية. فحتى إذا انشطرت الحركة العمالية الإنكليزية، في ارتباطاتها الدولية، إلى ثلاثة تيارات متفاوتة الأهمية (بقي حزب العمل أمينا للأممية الثانية المبعوثة في برن وجنيف، وانضم حزب العمل المستقل إلى اتحاد فيينا، "الأممية الثانية والنصف"، في حين كان الانتماء إلى الأممية الثالثة يشكل تعريف الحزب الشيوعي نفسه)، كانت إرادة واحدة، إرادة "الديمقراطية الدولية" تجمع بين كل العمال تقريبا. وكانت التيمات هي الرفض الكلي للعسكريتاريا

والإمبرياليات المحاربة والتوق إلى نزع التسلح والاتفاق من فوق الحدود والمصالحة بين الشعوب المعذبة. وكان حزب العمل قد شرع، دون أن ينتظر نهاية الحرب، في دراسة شروط "سلام عادل". وانتقد الحزب الذي كان بطل عصبة الأمم، بشدة، معاهدة فرساي واتخذ موقفا "تحريفيا" واضحا. ولكنه تبنى، في الوقت نفسه، وجه ملاذ المثالية الأممية وحاميها. وهذا الموقف، موقف المحامي عن العدالة والسلام والوفاق بين الأمم أكسبه اجتذاب عدد من ليبراليي الطبقة الوسطى. وسوف يقدم وريثو الراديكالية السلمية هؤلاء (الذين لقبوا بأنهم "الفرقة الأجنبية" في حزب العمل) الذين اشمأزوا من الشبهات حول لويد جورج للحزب الفتي مكانة اسمهم وموقفهم وثقافتهم- كثير منهم كانوا وجهاء- ولكنهم سوف يجرونه، في الوقت نفسه، إلى دروب تستلهم السعي الصابر وراء الديمقراطية الاجتماعية أكثر منها ضروب فراغ صبر الاشتراكية المساواتية.

ثلاث نكسات للعمل العمالي: ١٩٢٤-١٩٣١

إذا كانت الاندفاعة النضالية لما بعد الحرب لم تعش بعد الردة الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٢١، فإن قوة عالم العمل تابعت، مع ذلك، تأكيد ذاتها طيلة العشرينات. وكانت تعبر عن نفسها بالجناح السياسي، حينا، وبالجناح الصناعي للحركة العمالية حينا آخر. وهذا هو، في مناخ اجتماعي متوتر ومرصع بصراعات قاسية، أصل ثلاث اندفاعات متعاقبة حدثت في غضون خمسة أعوام: اندفاعات تمثل محاولات لضبط شؤون البلاد والانعطاف بها إلى اتجاه مناسب للعمالية. ولكن المحاولة باءت، في كل مرة- عام ١٩٢٤ مع أول وصول للعمالية إلى السلطة وعام ١٩٢٦

مع فشل الإضراب العام وفي ما بين ١٩٣١-١٩٣٣ مع أزمة حزب العمل-، بالفشل: وهو فشل، مس، دون تمييز، الحركة العمالية والحزب العمالي والاشتراكية.

فشل أول حكومة عمالية (١٩٢٤)

اقتضى الأمر، إجمالا، خمس سنوات بالضبط، من أجل أن يتحول حزب العمل من وضع حزب مساند، يمكن إهماله ومهمل، إلى دور حزب حكومي. ففي انتخابات كانون الأول ١٩٢٣، رفض الناخبون، فعلا، دون التباس، أن يوافقوا المحافظين على صعيد العودة إلى نظام الحماية وأعطى الوضع البرلماني الجديد (١٩١ عماليا، ١٥٨ من الأحرار، و٢٥٨ محافظا)، بجعله استمرار حكومة بالدوين مستحيلا، حزب العمل، للمرة الأولى، فرصته. وكان ذلك اختبار السلطة في وقت أبكر مما كان متوقعا.

وكان اختبارا مخيفا، من جهة، لأن الحزب لم يكتف، خلال الحملة الانتخابية، بالقتال من أجل التبادل الحر وعصبة الأمم واستئناف العلاقات مع روسيا، بل كان قد قدم نفسه بطلا لإعادة العمالة ("حزب العمل، وحده، يستطيع أن يعالج البطالة")، بل إن ماكدونالد لم يتردد في الوعد بالخبز والورود (فقد قال: "سيزهر البلد مثل وردة"). ولكنه اختبار مثير: ألن نشهد، داخل قلعة الرأسمالية، تجربة رائدة لاشتراكية ديمقراطية بفضل هذا الاستيلاء على السلطة الناجم عن التطبيق الأمين للاقتراع العام؟ ومصير رئيس الوزراء الجديد، ألم يكن يعني أن وصول المحرومين قريب؟ فبما أن جيمس رامسي ماكدونالد، الابن غير الشرعي لخادمة مزرعة بائسة وصل، على هذا النحو، إلى أعلى مناصب الدولة، فإن الطريق التي تقود من أبسط أكواخ اسكتلندا إلى قمة أمجاد وايت

هول تبدو مفتوحة. وفي يوم تشكيل الوزارة العمالية الجديدة، أضاف جورج الخامس الذي سجل في مذكراته أن ذلك كان، بالضبط، الذكرى الثالثة والعشرين لوفاة جدته فيكتوريا، أضاف هذا التعليق المرير: "أتساءل عما كان يمكن أن تفكر فيه حول حكومة حزب العمل!". ولم يخف بعض الناس، من جهتهم، خوفهم أمام وصول "الحمر". فكتبت مجلة *إنغليش ريفيو*، تقول: "للمرة الأولى في تاريخ إنكلترا، يمسك حزب الثورة بالسلطة، وذلك ليس، فقط، بهدف الإطاحة بالتاج أو قلب الدستور، كما في القرن السابع عشر، بل مع فكرة تدمير أساس الحضارة نفسها".

والحق هو أن هذه المخاوف كانت مجردة جدا من أي أساس. وقد تبين ذلك منذ تشكيل الحكومة، ذلك أن ماكدونالد الذي كان يسيطر بشخصيته وسلطته معا، جمع، في فريقه، من يستطيع من معتدلين، تدرجيين، نقابيين يمينيين، أحرار انضموا، منذ وقت قريب، إلى العمالية. وسيطرت العناصر البورجوازية: سناودن للمالية، سيدني ويب للتجارة. وكان هالدان اللورد المستشار واللورد بارمور (والد ستافورد كريبس) رئيسا للمجلس الخاص. وكان بين العمال هندرسون للداخلية، ج.هـ.توماس (١٨٧٤-١٩٤٩)، عامل الخطوط الحديدية للمستعمرات، وكان كلايتر حامل أختام الملك. ولوحظ غياب بارز: غياب جورج لانسبوري (١٨٥٨-١٩٤٠) الذي أبقاه ماكدونالد بعيدا، ولم يمثل اليسار، أبدا، إلا بنائب من حزب العمل المستقل عين وزيرا للصحة، جورج هويتلاي (١٨٦٩-١٩٣٠)، وهو عامل كاثوليكي من غلاسكو كان عضوا بارزا في مجموعة أهالي كلايد المتقدمة. وسوف ينجح بتصميمه المضاف إلى قدرات إدارية حقيقية في ترك بصمة ذات إلهام شعبي وديمقراطي حقيقي لم يصل إليه زملاؤه. وكان ماكدونالد يشغل، في القمة، منصب رئيس الوزراء ووزير

الخارجيـة معـا. وكـان، وهـو التكتيكـي البـارع والشـعبي جـداً في الحـزب ونصير اشـتراكية مبثوثـة مـن نمـوذج تطـوري، كـانت الاشـتراكية، بالنسـبة إليـه، نقطـة الوصـول الطبيعيـة لمجتمـع ديمقراطـي وحديـث، يضـع في خدمـة حزب العمل هيبتـه الجميلـة وبلاغتـه الجذابـة وواقعيتـه المصنوعـة مـن حسـاب ومن حس منـاورة. ولكـن ضـروب ضعـف خطـيرة هـددت سـلطته الـتي لم تلق معارضة خلال ما يقرب مـن عقـد: فقـد تـرك نفسـه، وهـو الـذي كـان مدعيـا ويتصـف بريبيـة مرضيـة، يقـع في فـخ تملـق "المؤسسـة" والصالونـات (ولم يكـن، فـوق هـذا، الوحيـد في ذلـك في حكومتـه) وازدرى، صراحـة، الجناح الاتحادي العمالي في حـزب العمـل وغالبـا مـا وصلـت ثقتـه بنفسـه إلى تخوم الغطرسـة. ولم يكـن، خاصـة، يعـرف شـيئا في الاقتصاد. وفقـد، بسـرعة كافية، الصلة مـع ردود فعـل القـاعدة العماليـة: وهـذان عيبـان لـن يسـتجرا، خـلال تجربـة ١٩٢٤ القصـيرة، نتـائج مؤسـفة، ولكنـهما سـيكلفانه غاليـا جدا عـام ١٩٣١.

وفي نهايـة المطـاف، بـدت هـذه الحكومـة العماليـة الأولى حـذرة، وحلـة، مشغولة، قبل كـل شـيء، بكسـب الاحـترام. وهـذا، فعـلا، العـامل الحاسـم أكثر بكثـير، أيضـا، مـن الوضـع البرلمـاني. ومـن المؤكـد أن حكومـة الأقليـة هـذه الـتي كـان بقاؤهـا يتوقـف علـى حسـن إرادة الأحـرار الذيـن كـانوا يدعمونهـا كـانت تسـتطيع، بصعوبـة، أن تنطلـق بجـرأة في تدابـير متفاوتـة الاصطبـاغ بالاشـتراكية. ولكنـها لم تبـذل حـتى المحاولـة. وكـانت الفكـرة الأساسية لماكدونـالد، مـا كـان يعـده مهمتـه، هـي أن يعطـي حـزب العمـل صـورة مطمئنـة: صـورة حـزب مسـؤول، وطـني، قـادر علـى إدارة الشـؤون العامة باعتدال. ولكن التبـاين كـان، مـن أجـل ذلـك، أكـبر ممـا ينبغـي بـين البلاغة الملتهبـة لوعـود الأمـس الانتخابيـة وخطـب أول مـن أمـس الرسـولية والوقائع الباهتة والمخيبـة للعمـل الحكومـي. أفلـم يسـمع، فضـلا عـن ذلـك، عـامل، منـذ غـداة تشـكيل الـوزارة، صـوت البروليتـاريين الحقيقيـين بنطقـه

هذا الحكم: "هذه حكومة شبيهة بالحكومات الأخرى". وبعد ذلك بقليل، عبرت بياتريس ويب، بتعابير أكثر توازنا، عن وجهة نظر مشابهة في ماكدونالد: "أنا لا أتهمه بالخيانة لأنه لم يكن اشتراكيا قط... ولكنه افتقد الاستقامة حين مثل دور الاشتراكي مستخدما، في هذه المناسبة، اللغة الثورية".

ولذلك لا يستحق عمل الوزارة العمالية القصيرة العمر (استمرت عشرة أشهر: من كانون الثاني إلى تشرين الأول ١٩٢٤) تحليلات طويلة أبدا. ففي المالية، رجح سناودن الذي تعقل كثيرا بعد شبابه النضالي، تقليدية غلادستونية تماما في أصفى تقليد للتبادل الحر. وفي الخارج، انكب ماكدونالد على تهدئة التوترات الدولية، خاصة مع فرنسا، بإقراره خطة داوز لدفع التعويضات، ثم بتهيئته ميثاق جنيف المكرس لمنع العدوان. وفي موضوع السياسة الاستعمارية، لم يبرهن حزب العمل عن أية أصالة بحيث أن الوطنيين، في الهند أحسوا بخيبة قوية. ولم تظهر، إلا في ميدان التعليم، بضع نوايا إصلاحية محمودة، وخاصة في ميدان الصحة العامة حيث حصل هويتلاي على إقرار قانون هام حول المساكن العمالية. وبالمقابل، فإن مسألة البطالة لم تتلق أية بداية حل.ومنذ ذلك الحين، كفى خطأ تكتيكي للوزارة- شكوى ضد صحفي شيوعي بتهمة التحريض على العصيان في الجيش ثم سحب هذه الشكوى- من أجل أن تفقد الحكومة الأغلبية وتضطر إلى الاستقالة. وأدت حملة انتخابية دون مفاجآت، اشتعلت نارها، في ختامها، بتركيب دعائي ضد الحمر (قصة "رسالة زينوفييف" الشهيرة) إلى عودة المحافظين إلى الحكم.

فعلى وجه الإجمال، كانت الحصيلة الختامية لأول حكومة عمالية هزيلة. وبدت طريقة الخطوات الصغيرة التي كان يحبها ماكدونالد أقرب إلى العقم. ولا شك في أنه أمكن البرهان على أن حزب العمال قادر على تولي زمام السلطة بصورة مشرفة: وكان ذلك ردا ناجحا على ادعاءات

تشرشل الذي كان قد صرح بأنه "غير قابل للحكم". ولكن حزب العمل أعطى لاإراديا، في اتجاه معاكس وأكثر بكثير، الحق لآخر من خصومه المحافظين، نيفيل تشامبرلن: فهذا الأخير كان قد تنبأ، فعلا، بأنه ما أن يوجد الحزب في السلطة حتى يظهر "ضعيفا إلى درجة لا يكون، معها، قادرا على إيقاع الكثير من الأضرار، ولكنه سوف يكون قويا إلى درجة تكفي لفقدانه الاعتبار". والدرس الذي استخلصه، يسارا، بعض قادة حزب العمل- مثل بيفن- هي أنه لا ينبغي، أبدا، للحزب أن يقبل تشكيل حكومة أقلية- لأن ذلك يعني المسؤوليات دون السلطة. ولكن هذه الأفكار التي انتشرت انتشارا كافيا بين ١٩٢٤ و١٩٢٩ ستكنس سريعا جدا عندما ستبدي، عام ١٩٢٩، جنيات الاشتراكية البرلمانية انصياعها للإغواء من جديد.

فشل الإضراب العام (١٩٢٦)

بعد إفلاس أول حكومة عمالية دون مجد، جاء دور ضربة أقسى بكثير سوف تنزل، عام ١٩٢٦، بالحركة العمالية كاملة إثر فشل الإضراب العام. ذلك أن الهزيمة التي حلت، في تلك السنة، على الجبهة الصناعية كانت، في الوقت نفسه الذي كرست، فيه، تقهقرا مستمرا للنقابية، تحمل، في ذاتها، دلالة مزدوجة. فمن جهة أولى، نجحت قوى الدولة وأرباب العمل المتراكبة في سحق محاولة يائسة للضغط، إن لم تسحق سلطة حزب العمل المضادة. فقد أرغم الاتحاد العمالي العام على استسلام تام. ومن جهة أخرى، أصابت ضربة مميتة واحداً من أشكال الاشتراكية- هذه الاشتراكية التي كانت قد نمت منذ خمس عشرة سنة بفضل ضغط القلق العمالي وبفعله: اشتراكية متجذرة في الصراع الطبقي ومتوجهة إلى العمل المباشر والإدارة العمالية.

وقد أسهمت ثلاثة عوامل في أزمة ١٩٢٦، هذه الحلقة الرئيسية في تاريخ عالم العمل البريطاني. العامل الأول هو تطور الحركة العمالية نفسها: فقد وجدت هذه الأخيرة، منذ عدة سنوات، في حالة تجاذب بين قوتين متنازعتين كانت كل واحدة منهما تسعى إلى احتذائها نحوها-ونتبين، فعلا، انزلاقا مؤكدا إلى يمين مكتب الاتحاد العام ومعظم قادة النقابات الكبرى- وهو انزلاق سهله، بعد "يوم الجمعة الأسود" لعام ١٩٢١، استئناف النشاط الاقتصادي والتصديرات: ومن هنا جاءت إرادة اعتدال و"واقعية" متزايدة التأكد لدى رجال مختلفين اختلاف ج.هـ.توماس وولتر سيترين (المولود عام ١٨٨٧) الذي أصبح، عام ١٩٢٥، سكرتيرا عاما للاتحاد العمالي العام. هذا من جهة، ولكن "الكارثية" العمالية البالغة البروز منذ الحرب حافظت، من جهة أخرى، على حيويتها التي جاءت لتوطدها قتالية نقابيين عديدين مصممين على عدم ترك أية فرصة راحة لرأسمالية أرباب العمل أو الحكومة. وكان الهدف الأول لهؤلاء هو أن يؤمن للعمال حد أدنى من الشروط الكريمة أمام البطالة المتواترة وسد الطريق أمام المحاولات الرامية إلى جعل الأحراء، وحلهم، يدفعون ثمن التحويلات اللازمة. وفضلا عن ذلك، كان يزيد من أهمية تمحور النضال، بعد سقوط التجربة الحكومية العمالية المهين عام ١٩٢٤، على الصعيد الصناعي كون العمال لا يجازفون هناك بأن يكونوا ضحايا الخدع نفسها.

ويترع بمجال المواجهة، ثانيا، إلى التضييق بقدر ما يتركز على صناعة واحدة: الفحم. والواقع هو أن نقابة عمال المناجم لم تتوقف، منذ نهاية الحرب، عن تشكيل رأس الحربة بالنسبة للحركة العمالية. فهي التي تستخدم اختبارا للعلاقات بين رأس المال والعمل. . لكن هنا، على وجه الدقة، تتجمع الصعوبات المميتة بالنسبة لأرباب العمل. ذلك أن أصحاب المناجم لا يفكرون إلا في شيء واحد: الخروج من الفوضى غير

الاعتيادية والتمسك بالقديم اللذين يسودان صناعة الفحم بفرضهم على الوجوه السود سلسلتين من التدابير- تخفيضات في الأجور وأيام عمل أطول. وهو ما رد عليه اتحاد عمال المناجم الذي كانت تقوده شخصية أ.ج. كوك (١٨٨٤-١٩٣١) النارية، وكان سكرتيرا عاما له، وكذلك رئيس مصمم، هزبرت سميث (١٨٦٣-١٩٣٨)، رد بالعبارة الشهيرة: "لا فلس من الأجر، لا دقيقة من اليوم". وضمن هذه الشروط، أمكن، بصعوبة، تجنب إضراب للمناجم مدعوم من جملة الحركة النقابية، في تموز ١٩٢٥ عندما أرغمت حكومة بالدوين المحافظة، تحت الضغط العمالي، على منح مساعدة، بصفة مؤقتة لمناجم الفحم من أجل ضمان مستوى حياة العمال: وهو تراجع من جانب السلطات العامة استحق عليه يوم ٣١ تموز ١٩٢٥ لقب "الجمعة الأحمر" (إشارة من ثأر العمال من "يوم الجمعة الأسود" لعام ١٩٢١).

ومنذ ذلك الحين، أخذ المعسكران يعدان للمواجهة على أساس أنه كان على المعونة التي انتزعتها النقابات أن تنتهي بعد تسعة أشهر، في ٣٠ نيسان ١٩٢٦. وكانت هذه المركبة الثالثة للإضراب العام. وفي حين استفادت الحكومة المصممة على أن لا تفاجأ ثانية من أشهر الهدنة هذه لتنضج خططا مكرسة لأن تؤمن، مهما كلف الأمر، الخدمات الأساسية (بل وحتى ذهبت إلى ممارسة اعتقالات وقائية حقيقية: وهكذا حكم، بعد محاكمة، القادة الشيوعيون الرئيسيون بعقوبات سجن ووضعوا، بالتالي، في حالة عجز عن لعب دور)، كان العالم النقابي يعيش، من جهته، في وهم وحدته وقوته.

فحدثت المواجهة الحاسمة، إذن، في ربيع ١٩٢٦. ووضع الاتحاد العمالي العام بين الموقف القاطع لأصحاب المناجم (الذين أعلنوا، في نيسان، إغلاقا عاما- غدا فعليا في الأول من أيار) وبين رفض الحكومة السعي وراء تسوية بين عمال المناجم ومخدوميهم (وهو رفض يعادل تأييدا

لمواقف أرباب العمل)، فاتخذ، تضامنا مع عمال المناجم، في الأول من أيار، بأغلبية ساحقة (ثلاثة ملايين وستمائة ألف مقابل ٥٠ ألف صوت) الإضراب العام اعتبارا من الثلاثاء في ٤ أيار. وصرح بيفن، باسم الاتحاد العمالي العام، ملقيا على الحكومة بمسؤولية القطيعة (بالفعل، كانت هذه الأخيرة قد أنهت المفاوضات وأعلنت حالة الطوارئ منذ ٣٠ نيسان)، قائلا: "الحكومة هي التي أعلنت الحرب مدفوعة من جانب رأسمالية دنيئة". وأطلق، بعبارات نارية، نداء إلى العالم العمالي، فأعلن أن الساعة دقت، "من أجل أن يقاتل كل رجل وكل امرأة من أجل روح العمل وخلاص عمال المناجم".

وبالفعل، سرعان ما اتخذت المواجهة طابع حرب اجتماعية. إلا أنه لا ينبغي لنا، هنا، أن نخطئ فهم مصطلح "الإضراب العام". فالأمر لا يدور، أبدا، في نظر أغلبية الاتحاديين، حول لجوء إلى سلاح النقابية الثورية المفضل. فما يدور حوله الأمر هو الدفاع عن عمال المناجم الذين يعاملون معاملة جائرة في حين أن قضيتهم عادلة جدا. والتسمية الصحيحة، ضمن هذا المعنى (حتى، لو كانت تسمية "الإضراب العام" هي التي رجحت في نهاية المطاف)، يجب أن تكون، كما كان يرغب الاتحاد العمالي العام، هي "الإضراب الوطني". وفضلا عن ذلك، فإن التوقف عن العمل لم يكن، قط، عاما على اعتبار أنه مس بعض الصناعات فقط: النقل، التعدين الثقيل، الكيمياء، الطباعة والصحف (كان الاتحاد العمالي العام قد قرر أن يحتفظ، كاحتياطي لعمل لاحق، بصف ثان من المقاتلين، لا سيما عمال الإنشاءات الميكانيكية والورشات البحرية).

ومنذ اليوم الأول، عمل التضامن العمالي بشكل تام. فرد القاعدة كان فوريا وشبه إجماعي. ولم يحدث سوى القليل من الحوادث، القليل من العنف على الرغم من محاولات استخدام بعض "الصفر". وبدلا من أن

يتفتت الإضراب خلال الأيام التسعة التي دامها، زاد صلابة. وتفسر نهايته الفجائية بالقرارات المتخذة في القمة وليس، أبدا، بإعياء القاعدة. ذلك أنه سرعان ما ظهرت التباينات بين قيادة الاتحاد العمالي العام والفروع المحلية. ففي أذهان أكثر المناضلين تقدما، امتزجت آمال الماضي الكبرى بأوهام الحاضر البلاغية: فقد بدا لهم الإضراب تحديا أطلقته البروليتاريا ضد النظام الرأسمالي برمته وممثليه في الوايت هول. وعلى العكس من ذلك، فإن رؤساء الاتحاد العمالي العام عدّوا أنفسهم، منذ البداية، منخرطين في مأزق لم يعودوا يفكرون إلا بوسيلة الخروج منه خروجا مشرفا بفضل تسوية يجري التفاوض حولها. ولكن الحكومة لم تكن تريد ذلك. فالحكومة التي كانت قوية بدعم كل قوى النظام- البلد انقسم انقساما مضبوطا إلى اثنين، طبقة ضد طبقة: فقد رد على التضامن العمالي تضامن بورجوازي لا يقل عنه ثباتا- دفعت نحو التصلب. ودلت على ذلك ***البريتيش غازيت***، الجريدة الرسمية المنشورة بدلا من الجرائد المضربة: "لا يمكن أن تكون هناك تسوية من أي نوع. فإما أن يحطم البلد الإضراب العام وإما أن يحطم الإضراب العام البلد". وفضلا عن ذلك، حاول بالدوين، متبوعا ببعض وزرائه، بمهارة كبيرة، نقل النزاع باتهامه المضربين بالخروج عن الشرعية. فقد صرح قائلا: "الإضراب العام تحد للبرلمان ويشق الدرب أمام الفوضى والدمار". وفي الجهة المقابلة، حاول الاتحاد العمالي العام، عبثا، عدم الانجرار إلى هذه الطريق (أعلن، مثلا، بأن الحركة بعيدة عن أن تكون تخريبية وأنها "لا تضع الدستور، أبدا، موضع مساءلة... وهدفها الوحيد هو الحصول لعمال المناجم على مستوى حياة لائق")، ولم ينجح في إقناع الرأي العام بأن الأمر يدور- إذا استعملنا تعابيره الخاصة- حول "نزاع صناعي صرف".

وسرعان ما بدا جليا أن الحكومة بدأت تسجل نقاطا في المعركة. وتضاعفت علامات التخاذل لدى قادة الاتحاد العمالي العام. هل يجب أن

نتهم جبن المعتدلين الذين أخافتهم ديناميكية العمل الجاري نفسها؟ أو، حتى خيانة القادة للقاعدة المناضلة؟ وعلى كل حال، فإن التحدي الذي أطلقه كل من المعسكرين في وجه المعسكر الآخر- عالم العمل الذي هب لنجدة عمال المناجم، من جهة، والسلطة المتراكبة للدولة وأرباب العمل والطبقات الحاكمة من جهة أخرى- اتجه لمصلحة المعسكر الثاني. ولكن التخلي عن عمال المناجم كان يعني، للحركة النقابية، التسليم على طول الخط لأن المنتصرين مصممون تصميما مطلقا على أن يحصلوا على تسليم دون شروط. وبالتسليم، حقا، انتهت، في ١٢ أيار، هذه الحرب الاجتماعية القصيرة- حرب الأيام التسعة- التي ستترك ندوبا عميقة في العالم العمالي.

وبالفعل، جاء التحكم بعد الاستسلام. وعلى الفور، ونظرا لمناخ الصراع الطبقي الحاد الذي يسود البلاد منذ سنوات- مناخ بلغ ذروة شدته في أيار ١٩٢٦- حصلت الحكومة المحافظة وأرباب العمل على ثأرهم. ولم يكن قصد الكثيرين أقل من وضع النقابية في موضع لا تستطيع، فيه، إيقاع الضرر. وكان الأمر يدور، في الحد الأدنى، حول الحد من سلطتها بمراجعة الأسس القانونية للاتحادات العمالية والأسس المالية للعمالية. ومن هنا جاء قانون "نزاعات العمل واتحاد العمال" لعام ١٩٢٧: وهو قانون ضد النقابية وضد حزب العمل معا، قانون معركة يعلن لاشرعية كل إضراب تضامني ويحد من حقوق مراقبي الإضراب ويمنع الموظفين من الانتماء إلى الاتحاد العمالي العام ويعيق دفع الاشتراكات للحزب العمالي بإرغام النقابيين على أن يعلنوا، صراحة، رغبتهم في الانتماء. وفضلا عن ذلك، فإن الإذلال الذي عاناه، عام ١٩٢٦، العمال الذين غالبا ما كان عليهم استئناف العمل والغيظ في قلوبهم سوف يستمر ولا سيما وأنه قد أضيف إليه ألف شكل من التدابير الانتقامية أو الإهانات. ويجب أن يفسر الإضرابان الوطنيان الكبيران لعامي ١٩٧٢ و١٩٧٤- وهما

إضرابان مظفران- كثأر (زاد في قوته كونهم قد انتظروه طويلا) لعالم المناجم من الدولة: ومن هذه الناحية، دفع إدوارد هيث، وبقسوة، ثمن الانتصار الصلف لسلفه البعيد على رأس حزب المحافظين ستانلي بالدوين.

وكانت هناك نتيجة أخرى لفشل الإضراب العام هي أن الإحباط استولى على العمال. ويمكن أن نقيس هذا الإحباط بهبوط الأرقام النقابية. وكان هذا الهبوط، فعلا، بارزاً جدا منذ ١٩٢١ على أساس أن الأرقام تثبتت في فترة ١٩٢٢-١٩٢٥، بعد أن احتازت عتبة الثمانية ملايين منتسب التي وصلت إليها لدى هبة ١٩١٩-١٩٢٠، عند مستوى ٥,٥ مليونا. واستمر التفتت: ٤,٨ مليون نقابي في أعوام ١٩٢٨-١٩٣٠، ٤,٤ مليونا عام ١٩٣٣ (ولن يبدأ النهوض إلا عام ١٩٣٤). وكانت هناك علامة على تراجع الروح النضالية لدى العمال هي التردد الذي أصبح يتجلى حيال اللجوء إلى الإضراب. وهكذا ضاعت، في السنوات الثمان الأولى لما بعد الحرب (١٩١٩-١٩٢٦) ٣٥٧ مليون يوم عمل نتيجة لمنازعات العمل. وعلى العكس من ذلك، هبط مجموع الأيام الضائعة، خلال السنوات الثلاث عشرة التالية (١٩٢٧-١٩٣٩)، إلى ٤٠ مليونا.

وأخيرا، ولأجل أطول، مارس الإضراب العام تأثيرا رئيسيا على مصير الاشتراكية الإنكليزية وعلى تطور الحركة العمالية. فهنا، أكثر من أي مكان آخر أيضا، يمثل تاريخ ١٩٢٦ منعطفا. وذلك، أولا، لأنه يسجل، بصورة صارخة، فشل استراتيجية العمل المباشر المفتوحة، ولأنه سهل عودة خراف حزب العمل الضالة إلى حظيرة الاشتراكية الديمقراطية البرلمانية. ومنذ البرهة التي اندلع فيها الإضراب، قامت بياتريس ويب (وكانت، هي نفسها، معادية بشدة للتكتيك الذي اتبعه الاتحاد العمالي العام) بتحليل السيرورة بتبصر. فقد تنبأت بفشل الحركة ووجدت فيها،

على الأقل، مزيــة هــي: "إنــزال "ضربــة مميتــة"بتلــك العقيــدة المفســدة الــتي تنــادي بـــ"الرقابــة العماليــة" للشــؤون العامــة عــن طريــق النقابــة والعمــل المباشــر". وأضــافت أن الحركــة ســوف تــؤدي، بالمقــابل، "إلى إعــادة الاعتبــار للطرائــق السياســية وتوطيــد قيــادة ماكدونــالد". وكــان ذلــك تشــخيصا سوف تبرهن الأحداث التالية علــى وضــوح الذهــن الفريــد فيــه.

أزمــة ١٩٣١

ســجلت نهايــة العشــرينات عــودة لا تنكــر لصعــود الحــزب العمــالي. بــل إن فشــل ١٩٢٦ النقــابي أســهم، بمعــنى مــا، في رفــع قيمــة التوســط السياســي: فبمــا أن المواجهــة الصناعيــة بــدت مخيبــة للآمــال، فلمــاذا لا تمنــح الثقــة لصنــاديق الاقــتراع؟ أليــس الاختيــار الانتخــابي، في الصميــم، اختيــارا أقــل انفلاتا، قادرا علــى الحصــول علــى قــاعدة أعــرض وقــابلا، خاصــة، للحصــول لحــزب العمــل علــى هــاتين الورقتــين الرابحتــين الأساســيتين اللتــين تشــكلهما ســلطة الدولــة والســلطة الإداريــة؟ تلــك هــي، حقــا، المزايــا الــتي بــذل ماكدونالد جــهده كــي يغــري بهــا الحــزب والنــاخبين العمــاليين دون أن يخلــو ذلك مــن النجــاح بمصاحبــة بلاغــة رنانــة توفــق، تحــت فتنــة الكلمــة، بــين فضــائل "التدرجيــة" والاعتــدال، مــن جهــة، والوعــود القديمــة للرســولية الشعبية من جهة أخرى. وتحــت عنــوان ***العمــل والأمــة***، يعيــد برنــامج عمــالي جديــد كتبــه، بصــورة رئيســية، تــاوني وأقــره مؤتمــر ١٩٢٩ تــأكيد أهــداف الحــزب: وهــي أهــداف تريــد لذاتهــا أن تكــون عادلــة، تدريجيــة وتقدميــة، ولكنها معروضــة بتعابــير أقــرب إلى الإبهــام. وعلــى وجــه الإجمــال، لا تقــدم الوثيقــة جديــدا بالقيــاس مــع برنــامج ١٩١٨. فبصــدد المســائل الخارجيــة، جــرى التركــيز علــى "أعمــدة الســلام الســتة" (التخلــي عــن كــل حــرب، التحكيــم، التعــاون الاقتصــادي الــدولي)، في حــين يطــالب حــزب العمــل، في

الداخـل، بتطبيـق الأجـر الأدنى (مـن أجـل ضمـان مسـتوى حيـاة لائـق للجميـع) وبتطويـر الخدمـات الاجتماعيـة، وكذلـك بموكـب التأميمـات الكلاسـيكي (الأرض، المنـاجم، الطاقـة، النقـل)، وكـل هـذا "دون عجلـة ولكـن دون توقـف". وبالمقـابل، فـإن كلمـة "اشـتراكية" لم تـرد في البيـان الانتخـابي المحـرر بمناسـبة انتخابـات عـام ١٩٢٩. وقـد أكـد هـذا البيـان أن المهمـة الأولى هـي النضـال ضـد البطالـة: وهـذا هـدف منطقـي، بديـهيا، بالنسبة لحزب عمـالي، ولكنـه سـوف يرتـد ضـده عندمـا يصبـح في السـلطة كقذيفة مرتـدة.

وهكـذا اسـتمرت العماليـة في رعايـة التباسـاتها الخاصـة: إنهـا، وهـي حركـة ذات هـدف اشـتراكي ولكـن دون أيديولوجيـة اشـتراكية، ترفـض مدلـول المذهـب المنظـم والمحـدد نفسـه بذريعـة أن لا تـدع نفسـها تتحجـس في صياغات جامدة. ومن المؤكـد أن حـس الحركـة قـوي جـدا، فيـها، ومدعـوم بكل بلاغة القضيـة، في خدمـة الشـعب والعدالـة (وكـل هـذه التعابـير تلقـى صدى عميقـا في العقـول والقلـوب). ولكنـه مـن الصعـب أن نميـز، في تجـذر هذا الولاء، ما يعـود إلى الـتراث الراديكـالي الديمقراطـي ومـا يعـود إلى الإلهـام الاشـتراكي. إلا أن عـدة سمـات أصيلـة أخـرى تنجـز إعطـاء حـزب العمـل شـكله الخـاص إذا مـا قـورن بـالأحزاب العماليـة الأوروبيـة الأخـرى. فلـم تشكل العماليـة، قـط، خلافـا للاشـتراكية الديمقراطيـة الألمانيـة مثـلا، شـبكة كاملـة مـن الأنشـطة تحتـوي الأعضـاء في نظـام علاقـات متكـامل وتشـمل حتى حياتهم الخاصة. وعلـى العكـس مـن ذلـك، يسـجل انفصـال متواتـر بـين الالتزامـات السياسـية والحيـاة المعاشـة علـى صعيـد المبـادلات والثقافـة وأوقـات الفـراغ. وهكـذا، فبـدلا مـن أن يقـرأ العـامل الإنكلـيزي جريـدة حزبه، يفضـل عليـها، عـادة، الصحافـة التجاريـة الكـبرى. وكذلـك، فبـدلا مـن أن ينتمـي الحـزبي أو النـاخب الإنكلـيزي، بصـدد الرياضـة، إلى نـاد

للحزب، يشارك، بكل استقلال، في التظاهرات المتنوعة للرياضة الشعبية الجماهيرية.

ومن جهة أخرى، تبقى الحركة العمالية مشبعة، دائما، بتيارات روحية إن لم يكن بخميرة روحية. ونحن مرغمون، دون أن نريد التقليل من الإلهام العظيم للقادة أو المناضلين المنفكين انفكاكا كاملا عن الكنائس أو الإيمان المسيحي، والمعادين للكهنوت عداء شديدا، على أن نتبين إلى أي حد تبقى صلات مع الجوهر المسيحي، بل وغالبا مع الأشكال المنظمة للدين- وخاصة غير التقليدي منها. ويكشف تحقيق حرى، عام ١٩٢٩، حول معتقدات النواب العماليين أن ثمانية نواب فقط، من مجموع ٢٤٩، اعترفوا بأنهم ملحدون. وإن أحد الأناشيد الأكثر رواجا، في اجتماعات النقابيين، هو نشيد نيومن الشهير: أعطنا الهداية من فضلك.

وقوّى حزب العمل، ثالثا، بتأثير ماكدونالد خاصة، قصدا، ميله إلى البرجزة سواء في اختياره لأعضائه أم في صورته في الخارج. ويدور الأمر، بالنسبة إليه، حول أن يظهر، بصورة متزايدة، كحزب وطني، وبصورة متناقصة، كمندوب للعمال اليدويين. ولكنه يدور، أيضا، حول تأكيد احترامه حيال "المؤسسة". وكعلامة على هذا التباعد الطوعي عن الأصول العمالية لحزب العمل، يلاحظ تراجع سريع في نسبة النواب الذين مارسوا مهنة يدوية (كانت هذه هي الحال في ٩ من ١٠ عام ١٩١٨، ولم يبق سوى ٧ من ١٠ عام ١٩٢٩).

وهناك خاصة أخيرة ولكنها تمضي في الاتجاه المعاكس: فقد بقيت الصلة بين الحزب والنقابة قوية قوة خارقة. وعمل وعي التضامن العمالي على الصعيد الانتخابي بقدر ما عمل على الصعيد النقابي. فلو لم يكن حزب العمل قد استطاع الاعتماد على هذا الوعي الطبقي- البالغ القوة لدى الناخبين الشعبيين- لما أفاد من مثل هذه المصداقية، وأقل من ذلك من مثل هذا الوفاء. وسوف يرى ذلك جيدا لدى كارثة ١٩٢٩: فبين حفنة

النواب الذين انتخبوا آنذاك، كان ٨ نواب من أصل ١٠ من أصل عمالي وسوف تكون قلاع الوفاء كلها قلاع بروليتارية. والحق هو أن المسيرة المتوازية للحزب والاتحاد العمالي العام تقفز إلى العيان. ويكفي أن نذكر هنا تطور الحركة العمالية بعد فشل الإضراب العام. فقد تحولت الاتحادية، آنذاك، عن الطموحات الكبيرة التي كانت ترمي إلى صد الرأسمالية، تدريجيا، عن طريق الرقابة العمالية. فمنذ ذلك الحين، فضلت شخصيات الاتحاد العمالي العام القيادية- وفي الصف الأول منها سيترين وبيفن- تكتيكا أكثر تواضعا ولكنه، في نظرهم، أفضل مردودا: تكتيكا اختباريا، واقعيا، وبكلمة واحدة "احتماليا". وبدون تردد في مماثلة الاتحادات العمالية بأدوات "مساومة جماعية"، ودون الانشغال كثيرا بالاتهامات بـ"التعاون الطبقي" (بمناسبة محادثات موند- تورنر عام ١٩٢٧ مثلا)، قبلوا الاشتراك في أجهزة مختلطة واعترفوا بأن من الضروري اللجوء إلى التعقيل قبل سيرورة تحديث وتركيز رأسمالي مع استعدادهم ليطالبوا، في المقابل، بفضل ضغط نقابي مستمر ومصمم، بتحسينات جوهرية للعمال في موضوع الأجور أو شروط العمل. وهكذا، بعد سنوات مغامرة إلى حد ما، عادت القيادة الرسمية للحركة، في ممارستها كما في أيديولوجيتها، إلى العمالية السابقة- وهو موقف ينسجم، جيدا جدا، مع البرلمانية التدرجية على طريقة ماكدونالد.

فضروب تقدم حزب العمل أتت، إذن، في انتخابات ١٩٢٩، خاصة وأن حكومة بالدوين قد برهنت، بشكل عريض، على عجزها عن تقديم أدوية لمشاكل البلاد الاقتصادية المستمرة. وفي حين لم يحقق الأحرار سوى نتيجة ضئيلة، وصل العماليون متساوين، تقريبا، في الأصوات (٨ ملايين) مع المحافظين، ولكنهم تفوقوا في عدد المقاعد: فانتخب ٢٨٠ نائبا عماليا مقابل ٢٦٠ محافظا. وبما أن حزب العمال قد أصبح الحزب الأول في البرلمان- وهو ما يبدو أنه برر الخط المتبنى، المعتدل والمطمئن

معا، المعاكس تماما لأسلوب المتطرفين الثوري-، فقد كلف، في حزيران ١٩٢٩، بتشكيل الحكومة، وعاد قائده ج.رامسي ماكدونالد رئيس وزراء من جديد. ومن جديد، كانت حكومة أقلية لم يضمن بقاؤها إلا بفضل دعم الأحرار المشروط. وكان هذا وضعا هشا في حد ذاته، ولكنه غدا أشد هشاشة، أيضا، بكون حزب العمل قد وصل إلى السلطة في الأسابيع الأخيرة من ازدهار العالم الرأسمالي. فبدلا من أن يستطيع الاعتماد على طور إيجابي للدارة الاقتصادية، سوف ينبغي عليه أن يدير الأزمة، بل أن يواجه العاصفة بعد قليل.

إلا أن تفاؤلا موزونا ساد في البداية. وكانت الحكومة التي شكلها ماكدونالد يمينية عن تصميم. فلم يقتصر الأمر على أن اليسار لم يحظ سوى بممثل واحد فقط، في شخص لانسبوري (وهذا الأخير أقصي، أيضا، إلى حقيبة الأشغال العامة غير المؤذية)، بل إن "الخمسة الكبار" في الحزب تقاسموا الحقائب الأساسية: ماكدونالد كرئيس وهندرسون في وزارة الخارجية وسناودن في المالية وكليتر في الداخلية وج.هـ.توماس الذي سمي حاملا لأختام الملك (وكلف بمسائل البطالة). وعهد بوزارة المستعمرات إلى سيدني ويب، المحارب الفابياني القدم الذي أصبح اللورد باسفيلد. وعهد إلى امرأة، مرغريت بوندفيلد- أول امرأة وزيرة- بوزارة العمل. وكانت الحصيلة الختامية لكل هؤلاء الوزراء، باستثناء هندرسون في الخارجية، خلال هاتين السنتين في الحكم (حزيران ١٩٢٩- آب ١٩٣١) سالبا كليا، متراوحا بين الفشل السلبي لبعضهم والكارثة بالنسبة للآخرين.

وبالفعل، لم تسجل الحكومة بعض النجاحات إلا في السياسة الخارجية. فبدافع من هندرسون رسول التعاون الدولي الذي لا يتعب، وكذلك من ماكدونالد، تقدمت اتفاقيات الديون والتعويضات الحربية وقدمت إنكلترا دعمها لعصبة الأمم لينتصر، فيها، مبدأ التحكيم والأمن

الجماعي. وبذل هندرسون كل جهوده، خاصة، من أجل نزع السلاح، وكانت قضية مقدسة بالنسبة له أخلص لها دون حساب (وهو ما سوف يستحق عليه أن ينتخب رئيسا لمؤتمر نزع السلاح)، في حين وقع اتفاق لخفض القوات البحرية، عام ١٩٣٠، بين بريطانيا والولايات المتحدة واليابان. وبالمقابل، على الصعيد الاستعماري، فعلى الرغم من الإدانات المطلقة غالبا ضد الإمبريالية، بدا العمل العمالي أشد هزالا: سلبية في فلسطين، عدم قابلية لتلبية طموحات القومية العربية في العراق ومصر، وخاصة عجز حيال المسألة الهندية حيث غابت كل المبادئ الجميلة المعلنة سابقا عن الحكم الذاتي ("الهند للهنود") عن الأنظار، في حين بدا حزب العمل عاجزا أمام موجة الهياج- إضرابات، مقاطعة، عصيان مدني، أحداث شغب دامية- شلت شبه القارة. وكذلك لم تسجل، في السياسة الداخلية، سوى منجزات محدودة جدا: بضعة إصلاحات صغرى في ميدان تخطيط المدن أو تنظيم الأسواق الزراعية، ولكن أيا من المشروعات الهامة- كالمشروعات المتصلة بالسكن والتعليم وعمال المناجم الخ...- لم ينجز. وفي السياسة الاقتصادية، أعاق كل شيء سناودن وتميمية التقليدية المالية ("البقرات المقدسة" الثلاث لديه تسمى: الاقتصاد، التبادل الحر، معيار الذهب).

إلا أن صعيد السياسة الاقتصادية، والبطالة التي هي الموازي المباشر لها، هما اللذان سيتقرر، فيهما، مصير الحكومة العمالية. فمنذ الانطلاق، ونظرا لعدم وجود مفكرين، وكذلك لعدم وجود خيال وجرأة أيضا، بدا حزب العمل مفلسا جدا (الحلول الجريئة الوحيدة هي تلك التي عبر عنها الأحرار، المتأثرون، هم أيضا، بكينز، في برنامجهم الذي اتخذ عنوانا له هو: ***نستطيع أن نتحكم في البطالة***). وسرعان ما بدت هذه الثغرة غير قابلة للإصلاح. لقد كان، في أحسن الأحوال، من شأن اشتراكية لإعادة التوزيع- تعمل في إطار اقتصاد سوق مخفف بحقن بضعة عناصر ملكية

عامة- أن تعمل، بحدود متفاوتة، في مدّة ازدهار باللجوء، مثلا، إلى تحويلات لمصلحة الأضعف والأفقر، ولكن، كيف العمل حين لا يكون هناك ما يعاد توزيعه كما هي الحال في طور ركود حاد؟ وبالفعل، فإن الحزب المستند إلى حس حاد جدا بمظالم المجتمع الرأسمالي (هذا ما يمكن أن نسميه "وعيه الاجتماعي")، بل والمقتنع بعدم الكفاية لتقنية للرأسمالية، هذا الحزب لم ينشغل، أبدا، بأن ينضج، كرد، نظرية اقتصادية متماسكة ومتكيفة. فقد اكتفى ببضعة بهارج فابيانية حول فضائل النظام الإداري وتوسيع الخدمات العامة، فلم يستعد تراث هوبسون ولا تمثل دروس كينز. فلا يوجد شيء بين الطوباوية المسقطة في مستقبل بعيد والأدوية المباشرة والمتدرجة كذلك. ومن هنا عدم في الفكر الاقتصادي سوف يكلف حزب العمل غاليا جدا. ذلك أن هذا الأخير شكل، منذ ذلك الحين، فريسة جاهزة لأصحاب النظريات الكلاسيكية: "الخبراء" الماليون في البورصة والخزينة، الناطقون بلسان التقليدية هم الذين تعلقت بهم، بيأس، حكومة ماكدونالد، في الدرجة الأولى، والذين سرعان ما لم تعد تتردد في الأخذ بحلولهم.

في مثل هذه الشروط، اندلعت الأزمة الحاسمة خلال صيف ١٩٣١. فقد تحول منحنى البطالة من مقلق إلى كارثي: ١٢٠٠٠٠٠ عاطل عن العمل في حزيران ١٩٢٩، ٢٥٠٠٠٠٠ في كانون الأول ١٩٣٠، ٢٨٠٠٠٠٠ في تموز ١٩٣١. وأمام هذا الصعود القاسي، تجاوز الأمر ج.هـ.توماس كليا وبدا ماكدونالد هاويا لفظيا. والعمالي الوحيد الذي برهن عن خيال واقترح حلولا تجديدية هو موسلي الذي كان، آنذاك، أحد آمال الحزب، ولكنه اضطر إلى الاستقالة أمام المعارضة التي أثارتها اقتراحاته حول تنمية القدرة الشرائية (لتنشيط السوق الداخلية بالطلب). وفي آب ١٩٣١، اتخذ الوضع، فجأة، طابعا دراماتيكيا. فقد هبت ريح هلع على لندن. ذلك أنه حدثت أزمة في الائتمان وهرب للذهب

وسقوط وشيك للجنيه: فإما أن تتخلى الحكومة عن معيار الذهب وإما أن تحصل على قروض من أصحاب مصارف دوليين. وعند ذلك وجدت نفسها أمام تحكم بورصة لندن والوول ستريت: توفيرات فورية في الموازنة (أي خفض معونة البطالة) أو الانهيار النقدي والاقتصادي. وأمام الخيار المطروح، انقسمت الوزارة. إلا أنه ما كاد ماكدونالد يحمل، في ٢٣ آب، إلى الملك استقالة الفريق العمالي حتى شرع في تشكيل حكومة جديدة: حكومة اتحاد وطني هذه المرة دخل، فيها، بشكل قوي، المحافظون كما دخلها بضعة أحرار وتبعه إليها سناودن وج.هـ.توماس. فالتجربة العمالية الثانية انتهت، إذن، إلى فشل يرثى له جعله أكثر دوياً هرب القادة الرئيسيين وانكسار في الحزب: وكانت أزمة قاسية تركت الأعضاء مصابين بالذهول وفي بلبلة تامة. وسوف ينبغي، الآن، أن تمر سنوات من أجل أن تجد العمالية نفسها، من جديد، في شوارع السلطة.

مسيرة الثلاثينات الطويلة

إعادة بناء حزب العمل

لا شك في أن عهد صعوبات ومراوحة في المكان بالنسبة لحزب العمل قد افتتح مع أحداث ١٩٣١ الدراماتيكية: وكان طورا شاقا امتد إلى عشر سنوات تقريبا. وكانت أولى ردود الفعل في صفوف الحزب، تحت الصدمة، ردود حنق وغيظ. فقد استهجنت "مؤامرة أصحاب المصارف" هذه التي سببت هذا الانهيار بصورة بعيدة جدا عن التوقع. ثم تمالك القادة والأفراد أنفسهم بعد مضي برهة البلبلة. ولكنهم استمروا في معاناة رضة الفشل والانشقاق. وأحسوا بأنفسهم محجوزين، لفترة غير

محـدودة، في المعارضـة. ولذلـك كـان عليـهم أن يقـاوموا إغـراءات الإحبـاط والانطواء علـى الـذات. وكـانت هنـاك مهمـة تفـرض نفسـها فـورا: إعـادة البناء. واتخذت هـذه الإعـادة الصبـورة والمصممـة للبنـاء الهـدف نفسـه الـذي كـان في المـاضي- هـدف الوصـول يومـا إلى الأغلبيـة (إنمـا أغلبيـة حقيقيـة هذه المرة) مـن أجـل القيـام، سـلميا، بتحويـل المجتمـع الإنكلـيزي إلى مجتمـع ديمقراطي واشـتراكي.

وعلـى الرغـم مـن كـل شـيء، وإذا وضعنـا حسـابا ختاميـا للوضـع عـام ١٩٣١، فربمـا كـان الحسـاب أقـل كارثيـة ممـا يمكـن تخيلـه للوهلـة الأولى. صحيـح أن الخسـائر كـانت ثقيلـة. فـهناك، أولا، الانشـقاق الـذي سـببه القـادة الذيـن حـاولوا، بعـد تشـكيلهم الحكومـة الائتلافيـة، أن يجـروا معـهم أكبر عـدد ممكـن مـن الملاكـات والأفـراد. والواقـع هـو أن العمليـة طـالت. ويجب أن نتحدث عن انشـقاق مصغـر فقـط. فلـم يحصـل ماكدونـالد، فعـلا، سـوى علـى دعـم ثلاثـة أعضـاء في الحكومـة (منـهم سـناودن وتومـاس) وأربعـة وزراء صغـار وثمانيـة نـواب. فبـين عشـية وضحاهـا، انقلـب حـزب العمل، بكامله تقريبـا، ضـد ماكدونـالد الـذي أعلـن خائنـا للحـزب ("أكـبر خيانة في التاريخ السياسـي الإنكلـيزي" علـى حـد قـول آتلـي- وكـان، مـع ذلـك، معروفـا بحبـه للاعتـدال). وسـوف يبقـى ماكدونـالد الـذي أهـين واعتـبر كيـهوذا، حـتى وفاتـه عـام ١٩٣٧، موضـع احتقـار في عـالم حـزب العمل (سـوف يرفـض عـدد مـن النـواب حضـور القـداس الجنـائزي الـذي أقيم في دير وستمنستر). وكـان هندرسـون هـو الـذي انتخـب مكانـه قـائدا. ولكنـه، لكـبر سـنه وصحتـه الهشـة، لم يحتفـظ بهـذا المنصـب سـوى سـنة واحـدة (١٩٣١-١٩٣٢) دون أن تكـون لـه القـدرة، فضـلا عـن ذلـك، على لعب دور فعـال فيـه.

ونتيجـة لذلـك، جـرى تجديـد كـامل في الجـهاز القيـادي لحـزب العمـل. وكـان جيـل كـامل هـو الـذي اختفـى: أي الجيـل العمـالي الأول، جيـل

"القادة التاريخيين" للحركة، الرجال الذين كانوا قد أسسوا الحزب أو سيطروا عليه منذ أكثر من ثلاثين عاما (باستثناء كير هاردي الذي توفي عام ١٩١٥). ذلك أنه كان على حزب العمل أن يجد لنفسه قادة جددا بعد رحيل ماكدونالد- القائد ذي المكانة سابقا، ما يشبه "يوحنا الذهبي الفم" بالنسبة لحزب العمل- وسناودن وتوماس، وكلهم اقتلعتهم العاصفة، ومع تواري هندرسون (لم يبق سوى لانسبوري، وكان رجلا معزولا وضعته آراؤه المتقدمة وغير المنصاعة للأغلبية في موقع على حدة دائما: وكان وجهها كريما، بالتأكيد، ومحترما في كل مكان، ولكنه كان أكثر عاطفية مما ينبغي وغير مسموع الكلمة في الحقيقة: فقد كان ضميرا أكثر منه قائدا). ونتيجة لذلك تم ملئ الفراغ بجيل من رجال أصغر سنا دعوا، فجأة، إلى تولي المسؤوليات: كليمنت آتلي (١٨٨٣-١٩٦٣)، هربرت موريسون (١٨٨٨-١٩٦٥)، هوغ دالتون (١٨٨٧-١٩٦٢)، أرثر غرينوود (١٨٨٠-١٩٥٤) وستافورد كريبس (١٨٨٩-١٩٥٢).

إلا أن أقسى ضربة نزلت بحزب العمل كانت انتخابات خريف ١٩٣١. فهذه الانتخابات التي دعت إليها الحكومة "الوطنية" لرغبتها في الحصول على تفويض شعبي أوسع تمثل انتصارا للائتلاف الذي يسيطر عليه المحافظون وكارثة للعماليين. فهؤلاء الأخيرون المتهمون من كل الجهات (يتميز سناودن، خاصة، بهجمات سامة ضد أصدقائه القدامى، فقال عن برنامجهم: "إنه بلشفية أصبحت مجنونة") لم يحصلوا إلا على ٤٦ مقعدا (ينبغي، على كل حال، أن تضاف إليها ستة مقاعد لحزب العمل المستقل وأمثالهم)، في حين حصل الائتلاف على أغلبية ساحقة بـ ٥٥٦ مقعدا (وبالمقابل، لم ينجح "العماليون الوطنيون"، أي المنشقون عن حزب العمل والمؤيدون لماكدونالد، أبدا، في تحقيق الاختراق المرجو: فلم يحصلوا إلا على ١٣ نائبا). وهزم كل الوزراء العماليين السابقين باستثناء لانسبوري. وبتر رأس الحزب في مجلس العموم، ولم يسمع صوته، لعدة

سنوات، إلا بصورة ضعيفة على الرغم من السلطة المعنوية للانسبوري وللنفوذ المحقق تدريجيا لاثنين من رفاقه، آتلي، وهو أستاذ فابياني سابق، وستافورد كريس محامي الأعمال البارز. ولا شك في أن الكارثة لا تبلغ الدرجة نفسها من الخطورة إذا حاكمنا بحدود الأصوات، على اعتبار أن حزب العمل جمع ستة ملايين ونصف المليون من الأصوات. وعلى الرغم من كل شيء، فإن الجو المرير والمحبط للثلاثينات- "الثلاثينات المظلمة"، إن لم تكن "الشيطانية"- سوف يقوي، بالنسبة لحزب العمل، طابع عبور صحراء هذا العقد بمضاعفته الخيبات والانقسامات.

إلا أنه إذا كان عام ١٩٣٢ يسجل، فعلا، قعر الموجة (في هذا التاريخ، لم يكن هناك نقابيون أكثر من نقابيي ١٩١٣، ولا يكاد عدد النواب العماليين يفوق عددهم عام ١٩١٠)، فإن حزب العمل كان يملك أوراقا رابحة لا يمكن إغفالها تفسر نهوضه السريع. ففي البداية، هناك الشعور القوي جدا بالتضامن الطبقي. والوفاء للحركة لم يكن كلمة عقيمة. ففي الحقيقة، إذا كان انشقاق ماكدونالد قد مس صفوف حزب العمل بهذا المقدار الضئيل، فذلك، قبل كل شيء، بسبب حس عميق بالانتماء إلى عالم العمل، وهو عالم أول قاعدة في ميثاقه هو تعلق العمال الثابت والمنضبط بمنظماتهم. وسواء أسميت ردة الفعل الجماعية والعفوية جدا "وعيا طبقيا أم "ولاء عماليا" أم "روحا فئوية"، فليس لذلك أهمية: فعلى كل حال، أفادت العمالية منها في الدرجة الأولى. ومن جهة أخرى، سهل مناخ الأزمة العامة للرأسمالية، بطبيعة الحال، الدعاية الاشتراكية. فهناك، بديهيا، ما يحمل الكثير من الماء إلى طاحونة حزب العمل مع مناطق كاملة غارقة في الركود وبطالة كثيفة لم ينجح أي تدبير في امتصاصها (ونجاح سياسة الحكومة "الوطنية" كان أقل من نجاح أية سياسة أخرى) وإذلالات وعذابات الصدقات واختبارات العوز. فكيف لا يحفز التأمل النظري، كالتجربة المشخصة للعالم العمالي تماما، المطالبات

الحارة بالعدالة والكرامة البشرية والتمرد ضد القوانين المجردة لأصحاب عقيدة الإنسان المسكوني؟ ولكن، أليست هذه، أيضا، صرخة قديمة أطلقها الاشتراكيون الأوائل سابقا تستعيدها، الآن ، حالة دراماتيكية ؟' ألا يجري الاحتجاج الجماعي باستعادته شعار "حق العمل" الذي رفع، في هذه السنوات، إلى مصاف لازمة حقيقية، عودة غير متوقعة إلى الينابيع؟ وفضلا عن ذلك، كان الجيل الجديد من القادة والملاكات العمالية (وبينهم كثيرون جاؤوا من أوساط ذات امتيازات مدفوعين بتبكيت الضمير الاجتماعي وتغذوا بالتقاليد المذهبية للحركة) يردد بصورة واسعة ضرورة إعادة توزيع منصفة للموارد والفرص- وهي حجة استثمرها، إلى حد بعيد، الدعاية الاشتراكية على الصعيد السياسي.

وهنا عنصر آخر يفسر مقاومة حزب العمل ثم عودته: قوة القاعدة النقابية. فنحن هنا أمام مكسر متين فعلا بقي صلبا، إن صحت هذه الكلمة، في العاصفة. بل ويمكن أن نقول أن العمالية جنحت ، في مدّة أولى، إلى الانطواء على قاعدتها العمالية قبل أن تعود للانطلاق إلى الأمام سعيا وراء نفحة جديدة. واستفاد الاتحاد العمالي العام والنقابات من الفرصة وحصلت في الجهاز القيادي، من جديد، على نفوذ كان قد تراخى بعض الشيء، وتعجلت إلى صياغة هذا الأمر مؤسسيا بفرضها إصلاحا يحل محل القيادة الثلاثية الأطراف (المجلس الوطني المختلط الذي يتساوى، فيه، مندوبو الاتحاد العمالي العام والجهاز التنفيذي للحزب والكتلة البرلمانية) جهازا جديدا (المجلس الوطني لحزب العمل) للاتحاد العمالي العام، فيه، نصف المقاعد. وكانت الشخصية المسيطرة، آنذاك، إلى جانب سيترين، المنظم البارع وصاحب مزاج المدير، شخصية بيفن، سكرتير نقابة عمال النقل الكلية القوة التي كانت تملك، وحدها، ١٠٪ من التفويضات في المؤتمرات. وأسهم بيفن، بشخصيته الخارجة عن

المألوف، في دمغ العمالية بطابعه: ومن هنا الواجهة المنضبطة وإرادة الواقعية واختيار خط "وسطي" معارض لكل المبادرات- الثقافية أو العمالية- الواردة من اليسار.

ذلك أن إحدى أبرز سمات إعادة البناء هذه للحزب في الثلاثينات، هي أن حزب العمل، بدلا من أن تفيد هذه الإعادة اليسار كما أمكن أن يخيل للمرء وكما قد تكون بعض المظاهر قد حملت على توهمه، استعاد، بصورة طبيعية جدا، خطه الإصلاحي والمعتدل. فبعد المدّة القصيرة التي عهد فيها بقيادة الحزب إلى لانسبوري بين ١٩٣٢ و١٩٣٥- قيادة على درجة كافية من الميوعة حقا- كان آتلي، وهو شخصية هادئة ومطمئنة (حتى لو كانت هيئته الكئيبة بعض الشيء تخفي طاقة كبيرة وحسا بالسلطة)، هو الذي انتخب قائدا عام ١٩٣٥ (وبقي كذلك خلال عشرين سنة حتى عام ١٩٥٥). ولا شك في كون اللغة المستعملة قد تصلبت بعض الشيء: وليس ذلك، فقط، لفضح "الخونة"- أمثال ماكدونالد وأشباهه- بل لمحاربة رأسمالية كانت تبرهن عن عجزها بقدر ما تبرهن عن لاإنسانيتها. إلا أنه من المهم، مرة أخرى، عدم الانخداع بالجسارات اللغوية، بل ينبغي أن نواجهها بحقائق الممارسة السياسية. ويمكن، إذ ذاك، الانطلاق بيسر بين أريج الخطاب الألفي وحرص التصرفات المعتدل. وعلى هذا المستوى، لم يشاهد أي تغير. فعلى الرغم من اللهجة نصف الثورية التي ترصع، هنا وهناك، أحاديث بضعة قادة، فإن سياسة الحزب الواقعية مصنوعة من وعود حكيمة تعلن، فقط، عن ضروب تقدم تدريجية بموجب الطرائق الديمقراطية المجربة، أي الطريق الانتخابية والبرلمانية. ومن أجل ذلك، كانت الاندفاعة نحو اليسار بعد ١٩٣١، في نهاية المطاف، ظاهرية أكثر منها واقعية. فحزب العمل تابع سيره التقليدي على درب الإصلاحية مزدريا دروب المغامرة. أو "أن كل الناس يقودون يسارا، في إنكلترا، ما عدا حزب العمل"، على حد قول

صيغة ساخرة لمراقب فرنسي. والدرس الذي استخلصه اليمين العمالي، فعلا، من محن ١٩٣١، هو أن المسألة الحقيقية هي الاستعداد جديا لمواجهة مسؤوليات السلطة، من جديد، بالاستناد إلى برنامج متماسك وواقعي، معا، للتحويلات التدريجية للاقتصاد والمجتمع.

وهذا الخط هو، حقا، الذي انتصر، في مداولات مراجع الحزب العليا كما في اقتراعات المؤتمرات. وهو الذي انتصر، في كل مرة، على اقتراحات اليسار الأكثر راديكالية. وفضلا عن ذلك، ألا تستطيع هذه السياسة التباهي بإعطاء ثمارها على الصعيد الانتخابي؟ وهكذا، أحرز الحزب، في انتخابات ١٩٣٤ البلدية، نصرا جميلا باستيلائه على بلدية لندن. وهكذا، خاصة، برهنت انتخابات ١٩٣٥، على المستوى الوطني، بصورة جلية، عن عودة حزب العمل إلى الصعود. فقد استعاد هذا الأخير عدد ناخبيه لعام ١٩٢٩ تقريبا. وبالمقابل، كان بعيدا فيما يتعلق بعدد النواب (١٥٤ مقعدا لحزب العمل و٤٩ لحزب العمل المستقل مقابل ٣٨٧ مقعدا للمحافظين. وذهبت ٨ مقاعد، فقط، إلى "العماليين الوطنيين"، وهزم ماكدونالد، نفسه، على يد شنويل). وكذلك، فإن الخط "الوسطي" نفسه، نتاج الائتلاف بين الكتلة البرلمانية والاتحاد العمالي العام، هو الذي تأكد في بياني الحزب: ***من أجل الاشتراكية والسلام***، عام ١٩٣٤، ولعام ١٩٣٧ ***برنامج حزب العمل المباشر*** الذي بيعت منه ٧٥٠ ألف نسخة واستبق مضمونه برنامج إصلاحات ١٩٤٥. ففي هذه الوثيقة وتلك، تنتصر إرادة واقعية متميزة: فيدور الأمر حول عدم التغذي بالأوهام وعدم المجازفة بكثير من المخاطر.

وأخيرا، يمكن قياس تجدد شباب التيار الاشتراكي الديمقراطي بتقدم عدد أعضاء الحزب: فخلال عشر سنوات، بين ١٩٢٨ و١٩٣٨، تضاعف عدد الأعضاء فارتفع من ٢١٥ ألفا إلى ٤٣٠ ألفا.

إلى يسار العمالية، كان حزب العمل المستقل قد حاول، طيلة العشرينات، ولكن دون نجاح كبير، نفخ الحزب بحماسة اشتراكية قادرة على تسريع إيقاع السير نحو القدس الجديدة المبالغ في اعتداله. وكانت ضروب فراغ الصبر النضالية تجد مجرى حرا لها فيه. ولكن هذا الدور، دور القناص المناضل ضد الإصلاحية (أو، كما كان يقال، آنذاك، ضد "الماكدونالدية") كان عاقا على نحو خاص. وانتهى حزب العمل المستقل، لفرط ما حرك الإبرة، إلى التعب. ومع ذلك، لم تكن تنقصه الحماسة الكبيرة- موقف كان يجسده قائده جيمس ماكستون (١٨٥٥-١٩٤٦)- ولا القدرة على التفكير- كان الصحفي هـ.ن.بريلسفورد (١٨٧٣-١٩٥٨) واحدا من مفكريه. وبالفعل، كان حزب العمل المستقل ينفصل بصورة متزايدة عن حزب العمل الرسمي و لم تفعل أزمة ١٩٣١ شيئا سوى زيادة المسافة. وهكذا قررت القيادة، عام ١٩٣٢، الانفصال رسميا عن الحزب العمالي. ولكن هذا الانفصال لم يفد الحركة، بل تبين أنه كارثي. فحزب العمل المستقل الذي ترك لقواه الخاصة وحكم عليه، خاصة، بالضغط من الخارج، بدلا من العمل من الداخل، فقد، في الوقت نفسه، نفوذه وأعضاءه (هبط عددهم من ١٧ ألفا إلى ٤٠٠٠ بين ١٩٣٢ و١٩٣٦).

أما بالنسبة للحزب الشيوعي، الوحيد الذي رفع الراية الثورية، فإنه لم ينجح خلال الثلاثينات أكثر- مما كان قد نجح في العشرينات في الخروج من الغيتو. ومع ذلك، كان يمكن للظروف أن تكون مناسبة بشكل بارز لدعايته. ولكن ما حدث هو أنه لا انتشار البطالة الكثيف، ولا تصلب الصراع الطبقي، ولا أزمة الرأسمالية، ولا "الخيانات" المتعاقبة للقادة النقابيين أو السياسيين بين ١٩٢٦ و١٩٣١ قد أفادته في الترسخ حديثا

كتنظيم سياسي أو كقوة انتخابية. ولا شك في أن قوته تقع، خاصة، في قدرته على تنشيط الفعالية النقابية: فقد حصلت "حركة الأقلية" التي أطلقت، عام ١٩٢٤ مثلاً، على مصداقية حقيقية بين أكثر العناصر ثورية بل وحتى أكثر العناصر نضالية، بكل بساطة، في الحركة العمالية التي كانت ترى نفسها مخدوعة من جانب القيادات النقابية. ولكن الاندفاعة عادت إلى الهبوط بعد بضع سنوات من الصعود، وحوالي ١٩٣٢-١٩٣٣، زالت المنظمة. وفي هذا التاريخ، انطلق الحزب الشيوعي البريطاني حتى النهاية في حركات العاطلين عن العمل (خاصة في الحركة الوطنية للعاطلين عن العمل التي كان يقودها داعية جريء، وال هاتنغتون) وفي مسيرات الجوع. ولكن تعصب الحزب ودوغماتيته أفقداه عدداً من ضروب التعاطف التي كان يستحقها على عمله النضالي. وأنزلت تغيرات الخط الفجائية في الأممية الشيوعية ضربات قاسية بكسبه للأعضاء. وعلى هذا النحو، فإن الحزب الذي كان قد تأرجح، بين ١٩٢٢ و١٩٢٦، بين ٥٠٠٠ و٦٠٠٠ عضو سجل، غداة الإضراب العام، تقدماً فجائياً حتى ما يقرب من ١١٠٠٠ عضو (في خريف ١٩٢٦). ولكن اعتماد شعار "طبقة ضد طبقة"، عام ١٩٢٨، بدا كارثياً، وفي حزيران، هبط عدد المنتسبين إلى ٢٧٠٠. وقد وفرت له الأزمة الاقتصادية والسياسية فرصة شيء من العودة إلى الصعود (٩٠٠٠ عضو في كانون الثاني ١٩٣٢)، ولكنها كانت اندفاعة دون غد على أساس أنه وجد نفسه ، بعد سنتين ، أقلّ من ٦٠٠٠ عضو ، ولم تبدأ مدّة أكثر بذخاً بالنسبة للشيوعية الإنكليزية إلا بدءاً من ١٩٣٥، بفضل شعاري الوحدة والجبهة المعادية للفاشية. فتقدم نفوذ الحزب تقدماً ملحوظاً واقترب عدد أعضائه من ١٨٠٠٠ عام ١٩٣٩ (وفضلاً عن ذلك، حصل الحزب الشيوعي على نائب، غالاشر في انتخابات ١٩٣٥، وكانت له، منذ ١٩٣٠، جريدة يومية، *الدايلي ووركر*). ولكن هتاف

النصر لم يكن ممكناً أبداً، ولم يكن البرنامج المصاغ عام ١٩٣٥، من أجل *مجالس سوفيات بريطانية* من طبيعة تكسب له طبقات شعبية أو طبقات وسطى.

وبالمقابل، فإن ما كان يسهل النفوذ الشيوعي، وشيء من انتشار للماركسية بصورة موازية، هو، من جهة أولى، دخول عنصر جديد- المثقفين اليساريين- ميدان المعركة الاجتماعية، والاستقبال الذي كانت تلقاه الشعارات الوحدوية من جهة أخرى. ومن المؤكد أنه مضى زمن طويل كانت الاشتراكية الإنكليزية تقيم، فيه، علاقات متميزة بالأنتليجنسيا. فمنذ الاشتراكيين الطوباويين في النصف الأول من القرن التاسع عشر حتى الفابيانيين في الثمانينات من ذلك القرن، بل وحتى منظري الاشتراكية النقابية في زمن الحرب، كانت الاشتراكية العقائدية قد عقدت ديناً واسعاً مع عالم الفكر. إلا أن حزب العمل وجد نفسه، من جهة أخرى، بسبب أصوله، مغموراً في جو بروليتاري، وكانت تسود لدى كثير من النقابيين، وفي مقدمتهم بيفن، ريبية غير مقنّعة حيال المثقفين البورجوازيين. ولذلك، فإن الجديد في الثلاثينات هو وصول جيل من رجال كانوا يحسون بامتيازاتهم الثقافية عاراً ويريدون، بالتالي، وضع الثقافة في خدمة العمل-أعمل لقضية الشعب وللديمقراطية والاشتراكية.

ومن هنا تيارات متنوعة تمضي من اليسار إلى اليسار المتطرف ومن المثالية إلى الماركسية. وكان بعضها يعبر عن نفسه في "مكتب الأبحاث الفابياني الجديد" الذي أنشئ عام ١٩٣١ والذي كان ينشطه كول، وكان يرمي، وقد أخذ مكان الجمعية الفابيانية التي أصابها الفتور، ببحث نصف منهجي ونصف تطبيقي، إلى أن يقدم لحزب العمل ذخائر في معركته. واقترحت أخرى تفسيراً ماركسياً لهذه المعركة: مثل جون ستراتشاي (١٩٠١-

١٩٦١) الذي ألف، عـــام ١٩٣٢، كتـــاب ***المعركـــة مـــن أجـــل الســـلطة*** الـــذي اعتـــبره أ.ج.ب.تـــايلور "أفضـــل مطـــول ماركســـي كتـــب بالإنكليزيـــــــة". وفي الأدب، انضمـــت إلى النضـــال البروليتـــاري كوكبـــة مـــن الشـــعراء الشـــباب مـــن أمثـــــال أودن وداي لويـــــس وســـــبندر. وفي الجامعـــــات، في أوكســـــــفورد وكمـــبردج ولنـــدن، هـــب تيـــار يســـاري علـــى الطـــلاب إلى درجـــة أصبـــح، معـــها، زيـــاً رائجـــاً تقريبـــاً وإلى درجـــة تزويـــد الخلايـــا الشـــيوعية ومواكـــب العاطلين عن العمـــل بـــالأفراد مؤقتـــاً تقريبـــاً. وبـــدءاً مـــن عـــام ١٩٣٦، نشـــر نـــاد للكتـــاب، ***نـــادي الكتـــاب اليســـاري*** الـــذي أطلقـــه الناشـــــر غولانــــيز (١٨٩٣-١٩٦٧) بدعـــم مـــن لاســـــكي (١٨٩٣-١٩٥٠) ومســـــاندة حـــــارة من جـــانب الحـــزب الشـــيوعي، نشـــر هـــذا النـــادي، بـــألوف النســـخ، كتـــب معركـــة، ماركســـية أو غـــير ماركســـية، كـــانت تنشـــر الأفكـــار الاشـــتراكية في أوساط واسعة (في قليـــل مـــن الوقـــت، أصبـــح للنـــادي ٦٠ ألـــف عضـــو و٢٠٠ مجموعة محلية). ونتيجـــة لهـــذا الفـــوران الثقـــافي العـــائد، هـــو نفســـه، إلى حاجـــة مزدوجـــة- إلى توفـــير الوثـــائق للـــذات أمـــام الأحـــداث وإلى محاولـــة فهمـــها-، شـــوهد غليـــان مـــن مبـــادرات وأفكـــار وجمعيـــات. ومـــن هنـــا جـــاء الصـــدى الذي لقيته الكتـــب والنشـــرات الـــتي تضـــاعفت. ومـــن هنـــا جـــاء، أيضـــاً، دور الصحف: فقـــد دخلـــت الأســـبوعية الراديكاليـــة القديمـــة، ***رينولـــدز نيـــوز*** الـــتي أصبحـــت جريـــدة التعـــاونيين، الحلبـــة كـــإحدى نقـــاط لقـــاء معـــاداة الفاشـــية، وفي عام ١٩٣٧، أطلـــق اليســـار العمـــالي جريـــدة ***تريبيـــون*** بمـــال كريـــس وقلـــم ميلو وطاقة مـــايكل فـــوت.

ومن جهة أخـــرى، تـــرك رحيـــل حـــزب العمـــل المســـتقل عـــام ١٩٣٢، داخـــل الحـــزب العمـــالي، مكانـــاً شـــاغراً إلى يســـاره حـــاول قـــادم جديـــد أن يمـــلأه. وهـــذا القـــادم الجديـــد هـــو ***الرابطـــة الاشـــتراكية*** الـــتي تأسســـت عـــام ١٩٣٢ وكـــان أبـــرز شـــخصياتها الســـير ســـتافورد كريـــس. وقـــد اتخـــذت الرابطـــــة

لنفسها، دون تعب، مهمة سحب حزب العمل نحو اليسار دون أن يخلو ذلك من هفوات تكتيكية خطيرة. ولذلك، كانت جهودها للانعطاف بالسيارة الرسمية تمزم، دائما، في مؤتمرات الحزب. وبقيت مجموعة الضغط هذه المستندة، خاصة، إلى الأوساط الثقافية (نجد، إلى جانب كريبس، لاسكي، بريت، بريلسفورد، السير تشارلز تريفيليان وتاوني) أدنى من طموحاتها الاشتراكية بكثير.

وبدءاً من ١٩٣٧، انضمت الرابطة الاشتراكية إلى النضال الذي كان اليسار المتطرف يخوضه منذ عدة سنوات من أجل جبهة مشتركة للعمال. فأمام صعود الفاشية في أوروبا، كان الحزب الشيوعي وحزب العمل المستقل قد أطلقا، عام ١٩٣٧، شعار جبهة موحدة للقوى الاشتراكية والديمقراطية، ولكن الاقتراح سرعان ما لقي رفضا مطلقا من حزب العمل الذي كان قد أعلن، بأغلبية كبيرة، معارضته لكل ديكتاتورية، سواء أكانت يمينية- ديكتاتورية الفاشية- أم يسارية- ديكتاتورية البروليتاريا. وعلى عدة كرات بعد ذلك، في عامي ١٩٣٤ و١٩٣٦ مثلا، اصطدم أنصار الجبهة بتصلب القادة العماليين. إلا أنه عندما كانت الرابطة الاشتراكية هي التي اتخذت، عام ١٩٣٧، مبادرة هجوم وحدوي جديد بتوقيعها مع منظمات يسارية أخرى (وخاصة الحزب الشيوعي البريطاني وحزب العمل المستقل) ***بيانا وحدويا*** مكرسا لتطوير جبهة "نضال ضد الفاشية والرجعية والحرب" واسعة، رد حزب العمل ردا قويا جدا. فقد قرر طرد الرابطة من داخله ومنع الانتماء المزدوج على أعضائه. وأمام هذا التهديد المميت، أكرهت الرابطة على حل ذاتها. وفي مؤتمر ١٩٣٧ لحزب العمل، حاول كريبس ولاسكي، عبثا، الدفاع عن قضية الجبهة الموحدة: فقد هزما هزيمة واسعة.

وعند ذلك ولد شعار جديد يجمع قوى اليسار واليسار المتطرف نفسه: شعار "الجبهة الشعبية"، وهي تجمع واسع معاد للفاشية يضم إلى جانب

عالم العمل أحرارا، بل ومحافظين منشقين. ويدور الأمر خاصة، أمام صعود التهديدات الخارجية، حول إنقاذ السلام بسياسة حازمة للديمقراطيين وتحالف مع الاتحاد السوفياتي مع التنديد القوي بـ"التهدئة". وشقت الفكرة التي أطلقت عام ١٩٣٨ دربها وكسبت دعم يسار حزب العمل (قدامى الرابطة الاشتراكية وشباب *رابطة الشبيبة العمالية* وجريدة *رينولدز نيوز* وكل اليسار المتطرف (الحزب الشيوعي، حزب العمل المستقل، الرابطة الشعبية...). واشتدت قوتها بعد ميونيخ، بل ولاقت شيئا من الاستقبال لدى الرأي العام كما تدل الانتخابات الفرعية. إلا أن تكتيك "الجبهة الشعبية" صادف، منذ اليوم الأول، معارضة مصممة لدى القيادة العمالية. ووصل الأمر بهذه الأخيرة إلى طرد محامي الجبهة الرئيسيين . وكانت هذه هي الحال مع ستافورد كريبس في بداية ١٩٣٩ ثم، بعد قليل، مع تريفيليان وبيفان. وعندما اجتمع المؤتمر العمالي- الذي ثبت عمليات الطرد- في ربيع ١٩٣٩، كانت حركة الجبهة الشعبية قد انتهت عمليا. وهكذا فشلت كل الجهود الوحدوية المبذولة للجمع، في تحالف مشترك، بين اليسار المتطرف والعمالية الرسمية.

العاصفة تقترب

خلال الخمسية الأخيرة لما بين الحربين، استأثرت المسائل الخارجية، بصورة متزايدة، بانتباه الحركة العمالية. وبالفعل، فبعد أن ركزت الحركة نضالها طويلا على المشاغل البيتية، أصبحت تواجه، الآن، دون منفذ ممكن، تهديد الفاشية المتزايد. ولم يكن هذا، فضلا عن ذلك، في الخارج فقط، بل، أيضا، على أرض بريطانيا حيث أنشأ موسلي (الخارج، هو نفسه، من العمالية) تشكيلا محليا. وأمام صعود الأخطار عبر أوروبا

بكاملها، تضاعفت ضروب القلق. إلا أنه كان يجب أن يضاف إلى كل هذه التوترات تحدي الشيوعية- وهي قوة تمارس ضغطا مستمرا على حزب العمل مقترحة بديلها الخاص- الراديكالي والديكتاتوري للاشتراكية الديمقراطية. وعلى وجه الإجمال، جاء التفاعل المتزايد بين المواجهات الدولية والمناقشات الوطنية لتعقد، أيضا، كل الخيارات التي يجب إجراؤها والالتزامات التي يجب اتخاذها.

وعلى الرغم من كل شيء، يمكن أن نميز، وسط هذا التشابك، ثلاثة اتجاهات متميزة. الأول هو يقظة للوعي السياسي أو، إذا فضلنا ذلك، شكل جديد للتسييس يمس قطاعات متزايدة الاتساع من الرأي العام: المهن الليبرالية، المعلمون، الموظفون، وكذلك عمال يدويون. ويختلف الحدث الذي يستخدم ككاشف باختلاف الأفراد: فقد كان، بالنسبة لبعضهم، "مسيرات الجوع"، وكان، بالنسبة لآخرين، القسوة في مظاهرات الاتحاد الفاشي البريطاني. وينجم حصول الوعي، أحيانا، عن اعتداءات ألمانية أو إيطالية. ولكن حرب أسبانيا هي أكثر ما حمل الاضطراب إلى جيل كامل: فهي، كنبع لمناقشات حماسية، قد أعطت كل فرد الشعور بأنه كان معنيا وأن رهان المعركة كان رهانا حيويا.

ومن ناحية ثانية، ما إن وضع حزب العمل أمام تحدي الشمولية حتى رد، بأغلبية كبيرة جدا، بإعادة تأكيد لمبادئه الأساسية. وهكذا أعلن، بتصميم، تمسكه بالخط الاشتراكي الديمقراطي. وفي هذه النقطة، يمكن أن نقول أن قيادة الحركة قد عكست، دون شك، بأمانة، قناعات الجماهير، وقبل كل شيء، القناعة بأن الاشتراكية لا تبقى متوافقة تماما مع الحرية فقط، بل بأن الحرية تشكل، أكثر من ذلك بكثير أيضا، الشرط الذي تتحقق به الاشتراكية، شأنها في ذلك شأن العدالة والصالح العام. ومن أجل ذلك، وبالقوة نفسها التي كانت في أزمنة الرواد البطولية، وأمام أفق يزداد ظلمة كل يوم، استمر حزب العمل بالمناداة باشتراكية إنسانية،

تحترم الشخص، قابلة للتوفيق بين الحقوق الفردية والرخاء الجماعي.

وكما كتب آتلي، عام ١٩٣٧، في كتاب بعنوان ***حزب العمل في المنظور***: "إن هدف حزب العمل هو أن يعطي مزيدا من الحرية للفرد. فلم يرفع الاشتراكيون البريطانيون، قط، الدولة صنما ولا طلبوا أن يضحى بالأفراد. و لم يعدوا، قط، الخلية أو المنملة مثلا أعلى... بل هم يرون، على العكس من ذلك، أن قيمة مجتمع ما بعيدة عن أن تكون في الإطراد، بل تقوم على التنوع. فالقطيع هو نقيض التقدم... وإذا كان الاشتراكيون ينادون بتدخل الدولة، فليس ذلك من أجلها، بل لأن هذا التدخل ضروري لمنع اضطهاد بعض الأفراد لآخرين، لضمان أن لا تعيق حرية بعضهم حرية الآخرين وأن لا تتنازع مع الصالح المشترك للمجتمع". فما من التباس ممكن: فأمام قمع الدول الشمولية، تريد الاشتراكية الإنكليزية، أكثر من أي وقت مضى، أن تجري التركيب بين التراث الفرداني للراديكالية الدمقراطية والأغراض الجماعية للتحويل الاشتراكي.

وأخيرا، فإن السمة الثالثة ما بين ١٩٣٦-١٩٣٩ هي طابع المسائل الدولية التي تغدو، كل يوم، أكثر إلحاحا، وبالتالي الشكل الجديد لاتخاذ المواقف اليسارية. وقد كان أمام حزب العمل، هنا، بالتأكيد، درب طويل يجتازه في فسحة زمنية ضيقة. فقد كان عليه، وهو المنطلق من موقف سلمي، أن يقبل فكرة مقاومة بالقوة للعدوان، والحرب، في نهاية الأمر، للدفاع عن بلد أوروبي. ولما كان خصما لمعاهدة فرساي التي طالما وصفها بالتحكم ،ومرتابا، منذ البداية، حيال عصبة للأمم كان يعتبرها تجمعا لإمبرياليات منتصرة، فقد كان عليه أن يتصرف كبطل للدفاع الوطني من أجل حماية مؤسسات جنيف. وانتهى، وهو المعارض للتسلح كما هو معارض للجيوش، إلى التسليم، مهما كلف الأمر، بإعادة التسلح (وحتى التجنيد). وكل ذلك في وقت كان مقصورا فيه على

عجز حزب معارضة وكانت تدير الشؤون فيه حكومة محافظة مكروهة، لم يكن حزب العمل يحس بأية ثقة بها. فكل هذه الاتجاهات العميقة هي، إذن، التي كان على العمالية أن تقارب، حيالها، هذا الخليط المعقد للسياسة الخارجية.

وعام ١٩٣٦ هو الذي سيسجل، هنا، المنعطف. فحتى ذلك الحين كانت قد رجحت آراء أقرب إلى الاصطلاحية حول الرأسمالية المولدة للحرب وحول الالتزام الأخلاقي للعمل في اتجاه نزع السلاح والإخاء العالمي. وكانت تلك تصورات كريمة دون شك، ولكنها عمومية إلى درجة لم يقتصر الأمر، معها، على أنها لم تجد، قط، نقطة تطبيق دقيقة لها، بل كانت تترك، خاصة، الدرب مفتوحا أمام الأغراض العدوانية للدول الشمولية. ولكن بعض القادة، مثل بيفن أو دالتون، الذين كانوا أكثر تنبها لأخطار الموقف الدولي حاولوا، منذ ١٩٣٤-١٩٣٥، انتزاع حزب العمل من أوهام السلمية الأثيرية لاجتذابه إلى طريق دفاع فعلي عن الأمن الجماعي. وفي عام ١٩٣٦، بدأ التغيير بالتأثير المزدوج للقضية الإثيوبية وحرب أسبانيا: فقد قبل حزب العمل برنامج إعادة تسليح بريطانيا. وما أن جرى تبني هذا الخط الجديد حتى تسارع التطور. وفي ١٩٣٨-١٩٣٩، أنهت ميونيخ ثم احتلال براغ إقناع أغلبية العماليين بأنه من المستحيل الثقة بهتلر وباحتجاجاته السلمية (مع ذلك، ظل الحزب يعارض التجنيد عندما أدخلته حكومة تشامبرلن في ربيع ١٩٣٩).

وفي ٢ أيلول ١٩٣٩، بعد العدوان الألماني ضد بولونيا، كان حزبا موحدا ومصمما هو ذاك الذي أقر دخول بريطانيا الحرب، بل وطالب به. فالتباين كلي، إذن، مع ١٩١٤. ولا شك في أنه قد بقيت في البلاد بعض النوى السلمية. ولكنها كانت عناصر متفرقة معزولة جدا. وفي هذه المرة، لم يضع أحد، تقريبا، موضع مساءلة سلامة الاشتراك في النزاع. فقد جرى تصور الحرب، قبل كل شيء ودون أي تردد، حربا

من أجل الدفاع عن الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان. إلا أن حزب العمل بقي، مع دعمه العمل الحكومي وتشجيعه المجهود الحربي، ساهرا. وبدا، خاصة، مرتابا إلى أقصى حد بتشامبرلن خصمه السابق. ومن أجل ذلك- وسوف يستمر هذا الموقف خلال كل مدة "الحرب المهزلة"- رفض تصور منظور حكومة ائتلافية طالما استمر القائد المحافظ في تولي مقاليد الحكم. ومن هنا الموقف الذي اعتصم به حزب العمل من أيلول ١٩٣٩ إلى نيسان ١٩٤٠: موقف أراد لنفسه أن يكون معارضة بناءة ونقدية معا.

١٩٤٠-١٩٤٥: نفحات قريبة للاشتراكية

الائتلاف الحربي

في ١٠ أيار ١٩٤٠، بدأ عهد جديد في تاريخ حزب العمل. فبقبول دعوة تشرشل إلى المشاركة بالمسؤوليات الحكومية، وجدت العمالية نفسها في السلطة فعلا، ولكن ذلك بصورة دائمة هذه المرة على أساس اهـا ستبقى فيها إحدى عشرة سنة: في إطار التحالف خلال زمن الحرب أولا، ثم وحدها، تماما، ابدءا من ١٩٤٥ وفقا لتفويض الاقتراع العام. وفي ذلك الحين، وكان سياق خلاص عام حقا، لم يكن الأمر يدور حول التفكير في الاشتراكية، بل حول مقاومة التهديد بالسحق من جانب ألمانيا الهتلرية. فكسب الحرب كان، حقا، الهدف الأول. أما مشاريع تحويل المجتمع فسوف يأتي دورها فيما بعد. إلا أن مجرد واقعة إسهام ممثلين رسميين للعمل في المجهود المشترك أعطى الحرب، فورا، طابع حرب شعبية تلزم الشعب بكامله. وبالمقابل، وبقدر كون خلاص الأمة هو الرهان، كان حزب العمل يترع إلى إعادة اكتشاف معنى القيم

الوطنية– وهو معنى طمسته، قليلا، المعارك الطبقية ورجحان الأهمية السلمية: وهي سيرورة سوف تقوي سير العمالية نحو وضع حزب وطني أكثر منه وضع حزب العمل وحده.

وبصدد تشكيل حكومة الاتحاد الوطني (الناجمة، هي نفسها، عن تسمية تشرشل رئيسا للوزراء)، ينبغي أن نشير إلى الدور الحاسم الذي لعبه حزب العمل. فهذا الأخير هو الذي فرض، فعلا، خلال الأزمة السياسية التي أثارها فشل حملة النروج، بموقفه المزدوج: قبول الدخول في حكومة ائتلافية مع رفضه رفضا قاطعا الاشتراك في وزارة يقودها تشامبرلن– استقالة رئيس الحكومة وسمح بمجيء تشرشل. وكمكافأة على دور حزب العمل في الإطاحة بتشامبرلن، من جهة، وكاعتراف بقوته الحقيقية في البلاد، من جهة أخرى، وجد هذا الحزب نفسه محظيا جدا في توزيع الحقائب والمسؤوليات. فآتلي الذي سمي حاملا لأختام الملك دخل، فورا، حكومة الحرب المقصورة على خمسة أشخاص والمكلفة بقيادة البلاد، شأنه في ذلك شأن غرينوود، ورقي، عام ١٩٤٢، إلى منصب نائب لرئيس الوزراء. وهناك وزارة أساسية أخرى: وزارة العمل التي سوف يستطيع بيفن، القوي بتجربته النقابية، أن يظهر قدراته فيها (سوف يدعى إلى حكومة الحرب منذ خريف ١٩٤٠). وسرعان ما كلف موريسون الذي سمي أولا للتسلح بالداخلية، وكلف دالتون بوزارة الحرب الاقتصادية، ثم بمجلس التجارة، وكلف ألكسندر بالبحرية وسوف يبقى هؤلاء في هذه المناصب المتنوعة طيلة مدة الحرب. أما بالنسبة لكريبس الذي عادت إليه مكانته وعين سفيرا في موسكو، فقد دعي، بدوره، إلى الحكومة عام ١٩٤٢. فعلى وجه الإجمال، عمل الائتلاف، إذن، دون تصادم. واستمر الاتفاق الذي فرضته الظروف بين المحافظين والعماليين بصورة متناغمة، نسبياً، حتى النهاية مستندة، فضلا.

عن ذلــــك، إلى أغلبيــة القــاعدة الكبـيرة جــدا (علــى الرغــم مــن انتفاضــات بعض أكثر عناصر حزب العمـــل يســارية، وعلــى رأســها بيفــان).

وتســتخلص مــن تجربــة المشــاركة الحكوميــة هــذه عــدة سمــات. فالإســـهام الأساســي لحــزب العمــل يقــع، أولا، في ميــدان الشــوون الداخليــة: الجبهـــة الداخليــة. فيمكــن أن نلاحــظ، فعـــلا، أن تقســـيما للوظـــائف تم، فـــورا وتلقائيــا. ففــي حــين احتفــظ تشرشــل لنفســـه بالاســـتراتيجية والعمـــل الديبلوماســي، كلــف حــزب العمــل بمســؤوليات المجــهود الحــربي والتعبئـــة الاقتصاديــة والمعنويــات الشــعبية. ومــن جهــة أخــــرى، برهـــن الـــوزراء العمـــاليون، في أقســامهم الوزاريــة، عــن قدرتهــم وحديثــهم وكفايتــهم. ولـــن يفوت هـــذا النجــاح التقــني أن تكــون لــه نتــائج هامــة للمســتقبل: فســوف يســتنتج كثــيرون، لــدى رؤيتــهم حــزب العمــل يقــوم بعملــه بشــرف، أنــه يمكن، بعد كل شـــيء، أن يعــدّ، منــذ ذلــك الحــين، حــزب حكومــة وليــس، بعــد، حــزب مطــالب غــير واقعيــة وتحريــض فوضــوي. وتغــير الجــو داخــل الحركة نفســـها. فقــد عــادت الثقــة. وســوف يســتخلص بيفــن، عــام ١٩٤٥، درس هــذه العــودة إلى صعــود المعنويــات بقولــه بصـــدد هــــذه "التجربــــة الكبيرة"، تجربة الســنوات الخمــس: "كــان علينــا أن نواجــه، معــا، الكثــير مــن المسائل الخطيرة وقد تغلبنــا عليــها. يجــب أن يزيــل هــذا عقــدة النقــص البالغــة الانتشار بيننــــا".

وسجل الشـــعور بـــالوحدة الوطنيــة وتخفيــف التناقضـــات الطبقيــة الــذي كــان بارزا جـــدا منـــذ ١٩٤٠ فعـــلا درجــة أخــرى عندمـــا أدى تغــير خــط الحـــزب الشيوعي، في حزيــران ١٩٤١، بهــذا الأخــير إلى أن يصبــح نصـــيرا متطرفـــا للحرب. وليـــس ذلــك أنــه كــان للمعارضــة الشــيوعية للحــرب "الإمبرياليــة"، حتى ذلــك الحــين، تأثــير كبــير. والواقــع هــو أن الحـــزب الشــيوعي البريطـــاني قلــب فجــأة موقفــه في تشــرين الأول ١٩٣٩ بعــد أن حــافظ، خــلال أســـابيع الحرب الأولى، علـــى شــعاراته المتعلقــة بالجبهــة المعاديــة للفاشــية. وحــل محــل

بوليت الذي جرى التخلي عنه، في قيادته، بالم ذات مؤقتا. ولكن الحزب كان قد خسر، باتخاذه هذا الموقف الانهزامي والسلمي، ثلث أعضائه الذين هبط عددهم، عام ١٩٤٠، إلى ١٢٠٠٠ عضو. ولكن التحريض الذي كان يمارسه، ولو كان ذلك بوصفه أقلية، في بعض الأوساط العمالية والاتحادية تحت شعار الدفاع عن العمال (بمحاولته، مثلا، عقد "مؤتمر للشعب" في بداية ١٩٤١) كان يسهم في بعض الارتباكات السيكولوجية، وفي إبطاء في المجهود الحربي أحيانا. ومن أجل ذلك، جعل التكتيك الجديد المتبنى منذ ١٩٤١، فجأة، من الشيوعيين أبطال الإنتاج. وسجلت دعايتهم، بمعونة كبيرة من نجاحات الجيش الأحمر - الذي كان شعبيا جدا عبر بريطانيا - ضروب تقدم صعدت، معها، أعداد الحزب إلى مستوى لم يعرف حتى ذلك الحين: فبعد اختراق بلغ العدد، معه، حوالي ستين ألفا، استقر الرقم، عام ١٩٤٤-١٩٤٥، حول ٤٥ ألفا. ومارس الشيوعيون الذين خرجوا، منذ ذلك الحين، من الغيتو تأثيرا ملموسا على الحركة النقابية وذلك، على الأقل، حتى تقطعهم الحرب الباردة، من جديد، عن أغلبية الرأي العام.

روح جديدة وخطط مستقبلية

جعل آتلي، دون شك، من نفسه، المعبر عن كثير من البريطانيين حين أكد، في أوج الحرب، في خطاب مذاع، ما يلي: "إذا كنا نرغب، حقا، في بناء عالم جديد ستحل العدالة والطيبة والحقيقة، فيه، محل القوة البهيمية، ستحل المساواة وعلاقات حسن الجوار، فيه، محل العنف والعدوان والسيطرة، فيجب علينا، إذ ذاك، أن نبني إنكلترا جديدة".

وفيما بعد، سوف يلاحظ، مستدعيا ذكرياته عن جو التعاون والإرادة الحسنة في تلك السنوات، أن: "للحلول عطرا اشتراكيا قويا، بطبيعة

الحال، في زمن الحرب، عندما يجب أن تتفوق المصلحة العامة على المصلحة الخاصة". وبالفعل، فإن تطورا عظيما في الأذهان هو الذي كان يشهد، في تباين تام مع شراسة صراعات ما قبل الحرب ومناخها المسموم. والأفكار الاشتراكية أو الميالة إلى الاشتراكية هي المستفيدة المباشرة من ذلك. إلا أنه لا ينبغي لنا المبالغة في هذا الانزلاق: فمن المهم أن نميز، مباشرة، بين النوايا والأفعال...

والمؤكد هو أن الناس كانوا، في إنكلترا، كما في سواها من البلدان المحاربة، يحلمون بعالم أفضل. وحزب العمل الحساس لهذه الطموحات سعى، مبكرا جدا، إلى إنضاج خطط لمجتمع ما بعد الحرب. فمنذ زمن "الحرب المهزلة"، وبعد أن حدد أهدافه في السلم في وثيقتين، ***أغراض حزب العمل الحربية*** في تشرين الثاني ١٩٣٩، و***حزب العمل والحرب والسلام*** في شباط ١٩٤٠، كان قد عرض، في آذار ١٩٤٠، برنامج سياسة داخلية، ***سياسة حزب العمل الداخلية***، لم يتردد، فيه، في أن يعلن بثقة كبيرة أن "إنكلترا اشتراكية ليست، بالنسبة للحزب العمالي، طوباوية بعيدة، بل هي مثل أعلى يمكن تحقيقه في زماننا". وبعد سنتين، صدر بيان آخر، بعنوان طموح ولكنه ذو دلالة، ***العالم القديم والمجتمع الجديد***، يجهد، بدوره، في رسم الخطوط الكبرى لطريق المستقبل، ولكنه تصور هذه الطريق حالة وسطى بين الديمقراطية الاجتماعية والاشتراكية.

وما هو مؤكد، أيضا، هو أن المناخ كان مناخ إصلاحات، مناخ مساواتية، مناخ المبادرة العامة، مناخ أمر تولي الدولة الحاجات الأولية. وكانت البطالة قد زالت من قبل، وعلى الرغم من الحرب تقدم الرخاء بفضل العمالة الكاملة والخدمات التي أنشأتها الحكومة (التي تقدمت، فضلا عن ذلك، القدوة بتوزيعها التضحيات بأكثر ما يمكن من الإنصاف). ومن جهة أخرى، أفادت الأيديولوجية الاشتراكية من

النتائج الموفقة للتخطيط الذي كان، حتى ذلك الحين، مدلولا مرتبطا، حصرا، بالنظام السوفياتي وديكتاتوريته، والذي بدأ يبرهن عن مزاياه ويدخل في الأعراف. وفرضت فكرة ضرورة تعميم الخدمات الاجتماعية، خاصة، نفسها بصورة متزايدة. ففي عام ١٩٤٢، صدر تقرير بيفريدج الشهير الذي اقترح تأمينا اجتماعيا كاملا، "من المهد إلى اللحد". وهذا التقرير الذي وضع بدفع من غرينوود حصل، فورا، على تأييد حماسي من الرأي العام، وسوف يستحيل، منذ ذلك الحين، عدم حسبان حساب للطموحات البالغة الانتشار إلى الرخاء والعدالة الاجتماعية والمساواة في الفرص والصداقة بين الشعوب.وهناك علامة أخرى على هذه الآمال القديمة بعض الشيء هي الصدى المفاجئ الذي لقيه حزب جديد تماما أسسه، عام ١٩٤٢، مثقفون وبورجوازيون راديكاليون أو اشتراكيون. و***حزب الصالح العام*** هذا المصطبغ باشتراكية مسيحية وإنسانية ديمقراطية سيثير، خلال ثلاث سنوات، اهتماما شديدا، بل سوف يربح ثلاثة انتخابات فرعية.

إلا أن سؤالا يطرح بصدد هذه التيارات التي كان بعضها أقرب إلى الأيديولوجية وبعضها الآخر أقرب إلى العاطفية: هل يدور الأمر حول تحول ديمقراطي أم حول تحول اشتراكي؟ أم هل يقود التحول الديمقراطي، بالأحرى، إلى تحول اشتراكي؟ ذلك أن سيرورة التحول الديمقراطي كانت، من جانبها، أمرا لا شك فيه. إلا أنه من قبيل الخطأ التام أن نتحدث، كما جرى في تلك المدّة ، بل ومنذ ذلك الحين، عن ثورة اجتماعية في إنكلترا زمن الحرب. وفضلا عن ذلك، فلم تكن الحكومة سوى حكومة ائتلافية. فالمحافظون هم الذين استمروا في حيازة الأغلبية في مجلس العموم. وكانت "المؤسسة" تسهر على أن لا يتجاوز سير الديمقراطية الحقيقي والمحدود معا، الحدود المرسومة.

انتصار ١٩٤٥ العمالي

في أواخر أيام أيار ١٩٤٥، وبعد أن تحقق النصر، انتهى التحالف الحربي بين المحافظين وحزب العمل فجأة. فقد أنهى تشرشل المهتم بتسريع استشارة انتخابية كان يظنها ستكون لصالحه الحكومة الائتلافية وشكل حكومة محافظة متجانسة مكلفة بتسيير الأمور ونظمت انتخابات فورا. فبعد خمس سنوات من التعايش الودي، أغلق عهد الثنائية الحربية نهائيا. وجرت حملة انتخابية حامية شنها الطرفان دون أي تنازل.

وفي اليسار، استند حزب العمل إلى برنامج يجمع، ببراعة، بين لغة جديدة وأهداف جرى التعبير عنها، من قبل، عدة مرات في الماضي. فعلى الفور، أعلنت الحركة ثقتها بالمستقبل: "دعونا نواجه المستقبل". وإلى جانب المبادئ الكبيرة- التأميمات، العمالة الكاملة، الجماعية-، كان البحث يدور حول مطالب ملموسة: فقد قيل، فيه، إن الأمة تريد "خبزا وعملا ومساكن". وبصورة موازية لذلك، كان صوت التدرجية الحذر يرن، فيه، بوضوح كبير: وهكذا، فإن الوثيقة أطلقت، بعد أن استخدمت أبواق الاشتراكية ("حزب العمل حزب اشتراكي وفخور بذلك")، هذا التحذير: "لا يمكن للاشتراكية أن تحل بين عشية وضحاها كنتاج لثورة نهاية أسبوع. فأعضاء حزب العمل هم، على صورة الشعب البريطاني، رجال ونساء ذوي أذهان عملية".

ومع ذلك، كان العماليون يتوقعون أن يهزموا. ولكن تشاؤم توقعاتهم المعتدل ترك مكانه، بقدر ما عرفت النتائج في نهاية تموز ١٩٤٥، للمفاجأة ثم للحماسة لأن الأمر كان اكتساحا فعلا. فقد حصل حزب العمل على ٣٩٣ مقعدا (وفضلا عن ذلك، ذهبت ثلاثة مقاعد إلى حزب العمل المستقل وحصل الشيوعيون على مقعدين) مقابل ٢١٣ مقعدا للمحافظين و١٢، فقط، للأحرار. وكان ذلك انتصارا من قبيل

السحر، شعورا بنصر ساحق، نشوة النجاح: وهذا ما أدى، بعد بضعة أشهر، إلى عبارة ظلت شهيرة لأحد الوزراء: "نحن السادة الآن". والصحيح هو أن الميزان أقل دلالة على اللامساواة بكثير، إذا حسبنا الأصوات: ففي حين تجاوز مجموع الأصوات "الاشتراكية" ١٢ مليونا، قارب المحافظون العشرة ملايين. ولتفسير النجاح العمالي، يجب أن نلجأ إلى معطى أولي: العاهة، بل الخزي، التي كانت ذكرى ما بين الحربين تمثلها ضد المحافظين، وكانت مدّة كانوا هم الذين تولوا الحكم، فيها، بصورة رئيسية. ألم يكونوا هم المذنبون الذين ندد بهم، بقوة، "كاتو" في كتاب نشره غونزاليز عام ١٩٤٠ ودار في أطراف البلاد؟ إن عشرين سنة سادها الركود والبطالة، ثم "التهدئة" ثم السير المحتوم نحو الحرب هو ما لم تكن تراد رؤيته من جديد بأي ثمن. وكما اعترف أحد قادة حزب المحافظين، "كان هناك، لدى الناخبين، تصميم محرق بقدر ما هو عميق على عدم العودة، قط، إلى ١٩٣٩".

وفي الجهة المقابلة، قدم حزب العمل برنامجا واعدا. واسترد التقدم والديمقراطية والعدالة، استردت كل هذه المدلولات فضيلة تجديدية. وكان على القفزة الكبيرة المعلن عنها أن تتوافق أمام تعبير المواطنين الحر: "ثورة بالرضى" حسب صيغة لاسكي الشهيرة. ومن أجل ذلك، استطاع العمل أن يضيف إلى ناخبيه المعتادين في المناطق العمالية جزءا هاما من الطبقات الوسطى كما يرى من عدد بطاقات الاقتراع التي جمعتها في الضواحي الميسورة، البورجوازية أو البورجوازية الصغيرة.

تقدم حـــزب العمـــل بـــين ١٩٠٠ و١٩٥٠ .

التواريـخ	نتائج الانتخابـــات				تعداد الحـــزب		
	مجموع الأصوات	عدد المقاعد	عدد المرشحين	النسبة المئوية للأصوات العمالية نسبة للمجموع العام للأصوات	المجموع العام	منهم: أعضاء نقـــابيون	منهم: أفــــراد
١٩٠٠	٦٣٠٠٠	٢	١٥	١,٨	٣٧٦٠٠٠	٣٥٣٠٠٠	
١٩٠٦	٣٣٠٠٠٠	٢٩	٥١	٥.٩	٩٢١٠٠٠	٩٠٤٠٠٠	
١٩١٠(ك٢)	٥٠٦٠٠٠	٤٠	٧٨	٧,٦	١٤٣١٠٠٠	١٣٩٤٠٠٠	
١٩١٠(ك١)	٣٧٢٠٠٠	٤٢	٥٦	٧,١	١٤٣١٠٠٠	١٣٩٤٠٠٠	
١٩١٨	٢٣٨٥٠٠٠	٦٠	٣٨٨	٢٢,٢	٣٠١٣٠٠٠	٢٩٦٠٠٠٠	؟
١٩٢٢	٤٢٤١٠٠٠	١٤٢	٤١١	٢٩,٥	٣٣١١٠٠٠	٣٢٨٠٠٠٠	؟
١٩٢٣	٤٤٣٩٠٠٠	١٩١	٤٢٢	٣٠,٥	٣١٥٦٠٠٠	٣١٢٠٠٠٠	؟
١٩٢٤	٥٤٨٩٠٠٠	١٥١	٥١٢	٣٣	٣١٩٤٠٠٠	٣١٥٨٠٠٠	؟
١٩٢٩	٨٣٩٠٠٠٠	٢٨٨	٥٧١	٣٧,١	٢٣٣١٠٠٠	٢٠٤٤٠٠٠	٢٢٨٠٠٠
١٩٣١	٦٦٥٠٠٠٠	٥٢	٥١٥	٣٠,٦	٢٣٥٨٠٠٠	٢٠٢٤٠٠٠	٢٩٧٠٠٠
١٩٣٥	٨٣٢٥٠٠٠	١٥٤	٥٥٢	٣٧,٩	٢٣٧٧٠٠٠	١٩١٣٠٠٠	٤١٩٠٠٠
١٩٤٥	١١٩٩٥٠٠٠	٣٩٣	٦٠٤	٤٧,٨	٣٠٣٩٠٠٠	٢١٥٠٠٠٠	٤٨٧٠٠٠
١٩٥٠	١٣٢٩٦٠٠٠	٣١٥	٦١٧	٤٦,١	٥٩٢٠٠٠٠	٤٩٧٢٠٠٠	٩٠٨٠٠٠

ولكـــن هـــذا الانتصـــار الســـاحق لم يكـــن، بالنســـبة للعماليـــة، مكافـــأة خمـــس وأربعين سنة من المجهود فقط، بل كـــــان أكـــثر مـــن ذلـــك بكثـــير. كـــان الفجـــر المسكر لأيام غد تغـــني. فـــهاهو الرهـــان المفتـــوح عـــام ١٩٠٠ قـــد تم اكتســـابه. والاستيلاء على السلطة عن الطريـــق البرلمانيـــة غـــدا واقعـــا ملموســـا. فقـــد أتـــت أغلبية لا تناقش هذه المـــرة، علـــى تقريـــر منـــح ثقتـــها لحـــزب العمـــل وتســـليمه كـــل ســـلطة الدولـــة. ولكـــن، هـــل يعـــني ذلـــك أن إنكلـــترا، قلعـــة الرأسماليـــة تشهد قيام الاشـــتراكية علـــى أرضـــها؟

الفصل الثاني

الاشتراكية في بلدان الشمال

لا يمكن فهم الصعود السريع للأحزاب الاشتراكية في بلدان الشمال ما لم نأخذ في الحسبان الدعم الذي لقيته، خلال المدّة السابقة، من جانب البورجوازية التقدمية. فـ"اليسار الإصلاحي" هو الذي أقرت، بفضل مساعدته، خاصة خلال الحرب العالمية الأولى، القوانين الانتخابية التي ستسمح لها بدخول البرلمانات بكثافة. والحزب الاشتراكي هو أهم الأحزاب في فنلندا منذ ١٩٠٧، وفي السويد منذ ١٩١٨، وفي الدانمرك منذ ١٩٢٤ وفي النروج بدءاً من ١٩٢٧. ولكن الوصول إلى مسؤوليات السلطة الذي كان ما يزال متردداً جداً خلال العشرينات لم يأخذ انطلاقته إلا بعد ١٩٣٠. وهذا من جراء التقارب الذي ارتسم، آنذاك، وفي أوج الأزمة الاقتصادية، مع الأحزاب الفلاحية. وعلى الرغم من أن الاشتراكية الديمقراطية لم تكن تشاطر الأوساط الزراعية آراءها في الحماية وتعلقها بالخورنة اللوثرية، فقد رأت أنه كان ينبغي وضع المصالح المشتركة للعمال، سواء أكانوا من المدينة أم من الريف، قبل الاعتبارات الأيديولوجية. ولما كانت أكثر انشغالاً من أي مكان آخر بالفئات الهامشية التي لا يمكن للاشتراكية، بدونها، أن تكون لها الأغلبية في البلاد، فقد أدى بها الأمر، سريعاً جداً، إلى الحد من برنامج تأميماتها والتركيز

على المسائل المادية للرخاء ونوعية الحياة متصورة الوصول إلى دولة الرخاء عن طريق إصلاح النظام الضريبي وليس بالطرائق القسرية. إلا أن هذا التطور لم يكن متوازياً في مختلف الدول الاسكندنافية: ففي النروج، أخرت قوة الأيديولوجية الثورية الموروثة من ممارسة النقابية السير نحو الإصلاحية. وفي فنلندا، حيث قابلت المعارك الطبقية، طويلاً، العالم العمالي ببقية السكان، لم يتم التحالف "الأحمر- الأخضر" إلا عشية الحرب العالمية الثانية.

الاشتراكية السويدية

كانت السويد هي التي عرفت الاشتراكية، فيها، أسرع نجاحاتها وأكملها.

ولا شك في أنها تدين بذلك إلى شخصية هاليمار برانتنغ، أحد الوجوه البارزة في الأممية الثانية. وعلى الرغم من كونه مؤيدا لقضية الحلفاء، فقد عرف كيف يحتفظ لحزبه بموقف حيادي وكان أحد منظمي مؤتمر ستوكهولم. وكان دخوله في حكومة ائتلافية، عام ١٩١٧، قد أثار ردودا عدائية في بعض الأوساط الاشتراكية اليسارية التي انضمت، بقيادة زيت هوغلوند، إلى الشيوعية حتى اليوم الذي قرر، فيه، هذا المناضل النافذ الصبر، مثل ترانمايل، حيال الأوامر التي كان يتلقاها من الكومنترن أن يجازف بطرد حزبه. ولم يكن للشيوعية، قط، إشعاع سياسي واسع وهي التي كانت مشطورة باستمرار، منقسمة بين أنصار كارل كيلبوم الذي مارس شيئا من النفوذ في النقابات خلال العشرينات ولكنه تباعد، هو الآخر، عن الكومنترن وأنصار هوغو سيلن الذي بقي وفيا لخط موسكو. أما بالنسبة لمجموعة *الضياء* التي ولدت في مدينتي أوبسال ولوند الجامعيتين، وجمعت ما بين الحربين مجموع العالم الثقافي المعادي للفاشية

وعرفت كتّابا كبيري الموهبة كالشاعرة كارين بوي، فقد انقسمت بين أنصار مناهج التحليل النفسي الفرويدي والذين كانوا يريدون إيلاء أهمية أكبر لدراسة بنية المجتمع الاقتصادية.

ولم يؤخر انقطاع ١٩١٧ ضروب تقدم الحزب الاشتراكي الديمقراطي. واستطاع برانتنغ، عام ١٩٢١، تشكيل أول حكومة قيادة اشتراكية بعد أن أعطى قانون انتخابي جديد حق الاقتراع للنساء وأنشأ الاقتراع العام للمجلسين. وعلى الرغم من كل شيء، فإن الاشتراكيين لم يستطيعوا، لعدم وجود تحالفات موثوقة، أن يفرضوا، خلال العشرينات، برنامجا اقتصاديا متماسكا. فلما كانوا مرغمين على مقاربة المسائل الخاصة بترتيب مبعثر، فقد اصطدموا بالأحزاب البورجوازية حول صيغ السياسة الاجتماعية. ولم يكن للحكومتين اللتين ترأسهما برانتنغ ثم ريتشارد سنلر، بعد وفاته عام ١٩٢٥، سوى وجود مؤقت. وتطورت الأمور بعد ١٩٣٠ بتأثير موقف الحزب الفلاحي الذي كان محافظا في نشأته وبسط سيطرته على أفقر المزارعين والمكترين والذي كان يميل إلى التقرب من اليسار. ولدى انتخابات ١٩٣٢ التي سمحت للاشتراكيين بالعودة إلى الحكم- كان اليمين قد فقد اعتباره منذ فضيحة كروغر ومقتل خمسة متظاهرين عماليين في أدالين-، كان الائتلاف الاشتراكي والفلاحي هو الذي استندت إليه الحكومة التي ترأسها بير ألبان هانسون والتي قامت سياستها، للنضال ضد الأزمة، على تنمية مستوى حياة العمال من أجل أن يستطيعوا شراء منتجات الأرياف. وكان، دون شك، باختباريته، أحد أبرز ممثلي الاشتراكية الديمقراطية الاسكندنافية الذي حصل على تقدير لصيغة "سياسة البيت" التي تقول إنه كان ينبغي للسويد أن تصبح بيتاً يحس كل واحد فيه أنه في بيته ، وهو تعريف لمجتمع دون تعارض متطرف بين الأغنياء والفقراء ويحل التعاون الطبقي فيه مع الصراع . وكان يحب أن يكرر ما يلي: "الإيمان بالإضراب العام هو تعبير عن

الشك بإمكانية الحصول على أغلبية اشتراكية". وتصور وزير ماليته، إرنست فيغروس، تلميذ كينز، خلق وظائف بتنمية كثيفة للاستثمارات العامة. ويدور الأمر حول تنظيم توسيع الإنتاج وبتنظيم الائتمان دون حسبان حساب لضروب العجز في الموازنة السنوية التي ستعوض عنها، فيما بعد، زيادة الدخل القومي. وكان يرى أنه يجب أن يكون ممكنا ترجيح المداخيل الصغيرة، عن طريق الضريبة، بجعل ضريبة الدخل تصاعدية جدا. إن الاشتراكية الديمقراطية التي تغوص جذورها في العالم الليبرالي السويدي القديم وقبلت سيرورة نفي للأيديولوجية كانت أكبر منها في أي مكان آخر، هذه الاشتراكية لن تضع موضع المساءلة الدفاع الوطني ولا الاتحاد بين الكنيسة والدولة- توحد، في داخله، فضلا عن ذلك، مجموعة سويدية هامة من المسيحيين الاشتراكيين الديمقراطيين- ولا الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ولا حرية المشروع. ولكنها سوف تزيل ضروب اللامساواة الناجمة عن المال أو عن التربية. وفي الاتجاه نفسه الذي اتخذه فيغروس، وقف عالم الاقتصاد غونار ميردال ضد مالتوسية الحرس الاشتراكي القديم، ولكنه ألح على ضرورة سياسة معونات وإسكان تؤدي إلى إعادة حقيقية لتوزيع المداخيل. ونوقشت مجمل هذه الأفكار بين المناضلين في جامعات شعبية حقيقية، في مدرسة برنشفيك بالنسبة للنقابات، في مدرسة بومرسفيك بالنسبة لملاكات الحزب. وكانت هذه النقاشات تنشر عن طريق دار *تيدن* للنشر.

وهكذا تطورت السويد، تحت قيادة الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي حصل، في انتخابات ١٩٣٦، على ٤٦٪ من الأصوات، سريعا في اتجاه دولة الرخاء، وكان مستوى الحياة الشعبية يصنف، فعلا، من أعلى المستويات في العالم. وشوهد بناء تشريع اجتماعي واختفاء التناقضات الاجتماعية عن طريق التفاوض على اتفاقيات بين اتحاد النقابات واتحاد أرباب العمل، كاتفاقية ستالتسيوباسن عام ١٩٣٦. وزالت الراديكالية

من الاتحادات العمالية، باستثناء ما يتعلق بعمال الغابات الذين يشكلون الأساسي من المنظمة المركزية للعمال ذات الاتجاه الفوضوي النقابي: وعلى الصعيد السياسي، أرادت الاشتراكية الديمقراطية السويدية لنفسها أن تكون على درجة من القوة كافية لرفض كل محاولة لجبهة شعبية كما كان يقترح الشيوعيون ضمن روح نضال ضد الفاشية.

الاشتراكية الدانمركية

الاشتراكية الدانمركية المهددة تهديدا ضعيفا على يسارها حيث انضم الحزب الشيوعي المشتق، هو نفسه، من حزب عمالي اشتراكي قريب من الأيديولوجية الزيمرفالدية إلى الأممية الثالثة عام ١٩٢٠، ولكنه بقي، على الرغم من وجود شخصيات بارزة، مثل أكسيل لارسن ومارتن نيلسن، داخله، حزبا اشتراكيا ديمقراطيا يساريا وضعيف التأثير بين العمال، هذه الاشتراكية تتطور في الاتجاه نفسه الذي تطورت، به، في السويد.

فهنا، أيضا، هيأت الراديكالية الدروب للاشتراكية. وبفضل تعديل القانون الانتخابي الذي أجرته، عام ١٩١٥، حكومة زال، استطاع الاشتراكيون أن يدخلوا، بكثافة، إلى الفولكيتنغ. وكان وراء قائد الحزب، توفالد تونننغ، ماض نقابي بين عمال السيجار. وكان قليل الاهتمام بالمناقشات الأيديولوجية داخل الأممية الثانية، ولكنه أظهر، بالمقابل، صفاته التكتيكية عندما عرف، عام ١٩٢٠، خلال الأزمة الوطنية التي ظهرت حول مدينة فلنسبورغ (شليسفيغ) التي كان يطالب بها الملك كريستيان العاشر، كيف يتدخل لدى أصدقاء زال لتجنب ما يمكن أن ينمي في البلاد تيارا ضد الملكية. ولدى انتخابات ١٩٢٤، أصبح الاشتراكيون أقوى حزب. واستدعي ستوننغ لتشكيل الحكومة مستندا إلى الراديكاليين، وأراد وزير ماليته، برامسناز، أن يبرهن على أن

الحكومة الاشتراكية تحترم الضبط المالي احترام حكومة بورجوازية له. وفي عام ١٩٣٣، فاوض ستوننغ الذي عاد إلى السلطة عام ١٩٢٩، بعد نقاهة ثلاث سنوات في المعارضة، للنضال ضد الأزمة، على اتفاق مع اليسار الراديكالي (فنستر) سوف يودي إلى تخفيف ديون المستثمرين الزراعيين الذين وصلوا إلى حد مواجهة بيع أملاكهم. وكان الشاغل الأساسي للحكومة هو الدفاع عن "صغار الناس" ضد كبار الملاكين، والحمل على احترام حق الإضراب وإقرار تشريع حول تأمينات البطالة والحوادث وحول المساعدة الاجتماعية لأكثر الناس حرمانا: وهو ما عمل عليه، منذ ١٩٣٣، وزير الشؤون الاقتصادية، ك.ك.ستنكه، الذي وضع أسس دولة الرخاء الدانمركية. وكانت إحدى سمات الاشتراكية في الدانمرك نزعتها السلمية التي أدت إلى حل شبه كامل للقوات المسلحة والتي ستجعل من المستحيل على البلد أن يقاوم الغزو الألماني عام ١٩٤٠.

وإذا كان الحزب الشيوعي لم يستطع أن يشكل تهديدا للاشتراكية الديمقراطية الدانمركية- حصل على مقعدين عام ١٩٣٢-، فإن هذه الأخيرة ظلت، باستمرار، متهمة من جانب كاتب مشهور في أوروبا، مارتن أندرسن نيكسو، وهو ذاتي التعلم وجاء من الفوضوية. ويمكن مقارنة موقفه من الحرب العالمية الأولى بموقف رومان رولان: فعلى أثر سفرات عديدة إلى الاتحاد السوفياتي، دافع عن قضية الشيوعية الدولية ضد الاشتراكيين الذين غدوا الحلفاء الإمكانيين للبورجوازية الرأسمالية، وخاض، إلى جانب باربوس، نضال المثقفين ضد صعود الفاشية. وبدءاً من ١٩٣٣، انضم إلى الحزب الشيوعي. وقد أعطى نيكسو نفسه، المتأثر تأثرا قويا بتعاليم غرونتفيغ والذي كان يرى في الاشتراكية "مسيحية ارتفعت إلى المرحلة العليا"، أعطى نفسه، في بلد كان يعده فاقد التسييس والمعنويات، « الامتياز المهمل » امتياز أن يجعل أحداد فناء الدواجن وعماته،

في بلدي، يـــرون اللـــون الأحمـــر" وأن يريـــد تنقيـــة "جـــو شـــعبنا الـــذي يشـــبه هـــواء غرفـــة النـــوم المختنـــق". وصدمـــه التبـــاين بـــين التقـــدم التقـــني والظلـــم الاجتمـــاعي المســـتمر، فـــأراد أن يكتـــب "ملحمـــة بروليتاريـــا" حقيقيـــة تديـــن لتولستوي وغوركي بأكثر مما تديـــن بـــه لمـــاركس أو لينـــين.

الاشـــتراكية النروجيـــة

تفسر راديكاليـــة الحركـــة العماليـــة في الـــنروج، المختلفـــة جـــدا عـــن راديكاليـــة الـــدول الاســـكندنافية الأخـــرى، دون شـــك، أولا، بـــالتصنيع المتـــأخر لهـــذا البلـــد الـــذي توجـــب عليـــه أن يســـتخدم، بإيقـــاع ســـريع، عمـــالا دون تـــأهيل ومقتلعـــين، غالبـــا، مـــن محيطـــهم الأصلـــي. إلا أنـــه يجـــب، دون شـــك، أن ندخـــل، أيضـــا، كـــون التعـــاون بـــين الاشـــتراكيين والبورجوازيـــين اليســـاريين كـــان، عـــام ١٩١٤، أقـــل نمـــوا في الـــنروج منـــه خارجـــها، وأنـــه بقيـــت، في الحزب الاشتراكي الديمقراطي فيـــها، ريبـــة قويـــة حيـــال البرلمانيـــة.

ومنـــذ ١٩١١، أظـــهر *إعـــلان تروندهـــايم*، إلى يســـار الحـــزب، تيـــارا قويـــا فوضويـــا- نقابيـــا كـــان مرتبطـــا بشـــخصية مـــارتن ترانمـــايل، وكـــان يطلـــب، تحت علامة "المعارضـــة النقابيـــة"، نضـــالا طبقيـــا أقـــوى وأشـــد قســـوة. وخـــلال الحرب الـــتي زادت التعارضـــات بـــين صنـــاع الســـفن والعمـــال المدينيـــين قـــوة، اندلعـــت "إضرابـــات غـــير منظمـــة" للاحتجـــاج علـــى الحالـــة الغذائيـــة الرديئـــة. وتشـــكلت ســـوفياتات عمـــال وجنـــود. ولـــدى مؤتمـــر انعقـــد عـــام ١٩١٨، جـــرت الموافقـــة علـــى القـــرار التـــالي: "لا يســـتطيع الحـــزب الاشـــتراكي الديمقراطـــي، بوصفـــه حـــزب نضـــال طبقـــي ثوريـــا، أن يقبـــل حـــق الطبقـــة الحاكمـــة في اســـتغلال الطبقـــة العماليـــة وقمعـــها حـــتى لـــو اســـتند الاســـتغلال والقمـــع إلى أغلبيـــة برلمانيـــة. فيجـــب، إذن، أن يحتفـــظ الحـــزب العمـــالي الـــنروجي لنفســـه بحـــق اللجـــوء إلى العمـــل الثـــوري في النضـــال مـــن أجـــل

الحريات الاقتصادية للطبقة العاملة". وكان يبدو أن الحزب النروجي الذي كان يقوده، آنذاك، كيير غريب ومارتن ترانمايل، ناضج لتحمل نتائج الثورة البلشفية. وطلب، فعلا، الانضمام إلى الكومنترن دون أن يوافق، مع ذلك، على مبادئ اللينينية وأن يقر الشروط الإحدى والعشرين التي اقترحت عليه أولا. إلا أن المفاوضات الصعبة انتهت في كانون الثاني ١٩٢١ مودية إلى نشوء حزب اشتراكي ديمقراطي للعمال بقيادة مانييس نيلسن، على يمين الحزب الاشتراكي النروجي. أما بالنسبة لانضمام هذا الأخير إلى الأممية الثالثة، فإنه لم يعمر طويلا: فترانمايل كان، منذ تمرد كرونستادت، قد أبدى عداءه للطرائق البلشفية. وعلى الرغم من أنه كان مقتنعا، آنذاك، بأنه لا يمكن الإطاحة بالرأسمالية بالطرق البرلمانية، ومن أنه نادى بثورة معممة للطبقة العاملة، فإنه لم يعد يرى أن التصورات البيروقراطية والمركزية المستخدمة في روسيا تستطيع أن تؤدي إلى هذه النتيجة. وقد أعلم قرار كريستيانا، في شباط ١٩٢٣، أنه لم يكن ينبغي للأممية أن تتدخل في حياة حزب وطني. وعندما أرسل إنذار من موسكو، في تشرين الثاني، جرى الرد عليه سلبا. فتشكل، إذ ذاك، على يسار الحزب الاشتراكي النروجي، حزب شيوعي بتبعية سوفياتية سوف ينفصل عنه، فضلا عن ذلك، خلال السنوات التالية، كثير من أعضائه. فقد كان هناك، إذن، حتى ١٩٢٧، ثلاثة أحزاب اشتراكية تتقاسم أنصار اليسار. ولكن الحزب الاشتراكي النروجي والحزب الاشتراكي الديمقراطي المنشق اتحدا في ذلك التاريخ. إلا أن النفوذ اليساري بقي، مع ذلك، هاما داخل الحزب الاشتراكي ممثلا بمجموعة *موت داغ (نحو النهار)* التي تشكلت حول إيرلنغ فولك وأطلقت أحكاما قاسية على اشتراكية ديمقراطية كانت تمضي متعرجة ونادت بتشكيل سوفياتات عمال وفلاحين وصيادين.

وكانت العشرينات من بين أشد السنوات اضطرابا في تاريخ النروج، السنوات التي تجلى، فيها، الصراع الطبقي بأشد العنف: فمن دون أن تسيل الدماء، كانت المعارك العمالية تقع خارج الشرعية، إذ كان العمال يثورون على المجتمع ومعاييره ويبقون على انقسام المجتمع إلى معسكرين متعادين. وبداية الثلاثينات هي التي جرى، فيها، تطور الحزب الاشتراكي في اتجاه الطرق البرلمانية وذلك، دون شك، بتأثير استقرار الطبقة العمالية وفشل الإضرابات الكبيرة، وضمن الرغبة في إشراك فئات اجتماعية جديدة في النضال ضد الأزمة، وربما بتأثير تصاعد الخطر الفاشي أيضا. ففي حوالي عام ١٩٣٠، تحول الحزب الاشتراكي من "حزب طبقي" إلى "حزب شعبي" تبنى، حيال الدولة والأمة، موقفا إيجابيا. ويجب أن نقول إن اشتراكيا، كريستوفر هورنسرود، كان قد دعي، منذ ١٩٢٨، إلى تولي رئاسة الحكومة، وأن الحزب الاشتراكي الديمقراطي استقر نهائيا في السلطة، بعد ١٩٣٥ وفي عهد الوزارة التي ترأسها يوهان نيغاردسفولد، دون أن يتمتع بالأغلبية المطلقة وبمنحه حقائب للزراعيين. وفي حين كان برنامج ١٩٢٥ يعلن عن تسريع المواجهة بين طبقة الرأسماليين وطبقة العمال ويساند عداء مناضلا للعسكريتاريا، فإن برنامج ١٩٣٣ الذي كتب تحت تأثير الأزمة الاقتصادية كان يركز على إجراء أشغال كبرى ويتوقع تنظيم رأسمالية دولة بالاقتصار على تأميم الأملاك غير المزروعة أو المزروعة بصورة سيئة وحدها. وفي عام ١٩٣٨، انضم الحزب إلى الأممية العمالية. وكان على الحكومة، للوصول إلى ذلك أن تضغط على الاتحادات العمالية التي كان موقفها، لمدّة طويلة، أمينا للفوضوية النقابية: وقد وقّعت هذه الأخيرة، عام ١٩٣٥، ميثاقا للعمل تفاوض عليه مع أرباب العمل مستشار اتحاد النقابات تريفغفه لي والذي حدد إجراءات لتسوية نزاعات العمل. وفي الوقت الذي استقر وضع الطبقة العاملة وتحسن، تركت التناقضات

الطبقية مكافحا لمشاغل المصلحة العامة. وكانت حكومة نيغارسفورد تسير، كذلك، نحو دولة الرخاء مناضلة ضد انهيار الأسعار الزراعية بتسويق منتجات الأرض وخالقة صناديق تأمينات للمرض والشيخوخة والبطالة ومطورة التعليم في الريف: وكان يمكن، على حد قول المؤرخ والوزير هانز فريدريك دال، مقارنة عمل الحزب العمالي بعمل البورجوازية البرلمانية عام ١٨٨٥. إلا أنه إذا كان الاشتراكيون قد تخلوا عن نظرية الإضراب الثوري في حالة الحرب، فإن ريبتهم حيال هيئة الضباط منعتهم من إعطاء مكان كاف للدفاع الوطني الذي كان بعضهم، مثل ترانمايل، يريدون وضعه بين أيدي جيش شعبي.

الاشتراكية الفنلندية

مارست ذكرى الحرب الأهلية التي قابلته بين "الحمر" و"البيض" في الوقت نفسه الذي كانت البلاد تحقق فيه استقلالها عام ١٩١٧، تأثيرا قويا على تطور الاشتراكية الديمقراطية الفنلندية ما بين الحربين العالميتين. وكان الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي يقوده أوسكار توكوا آنذاك، قد أحرز، في انتخابات ١٩١٦، انتصارا نيابيا كان قد أعطاه أكثر من نصف عدد المقاعد. وكان هو الذي دفع بحكومة كيرنسكي المؤقتة إلى منح الاستقلال لفنلندا الذي كانت سلطات الدييت، بدلا منه محدودة جدا. وهذا الفشل كلف الاشتراكيين، في السنة التالية، تراجعا انتخابيا وسمح للأحزاب البورجوازية باستعادة السلطة التي مارسها الرئيس سفينهوفود بوسائل استثنائية ، وبدءًا من البرهة التي فقد فيها الاشتراكيون الأمل في الحصول على انتصار القضية العمالية سلميا، توجهوا- أو توجهت أغلبية منهم على الأقل- نحو طرائق غير برلمانية. وحثتهم ثورة أكتوبر السوفياتية على أن يروا في استيلاء البلاشفة العنيف

على السلطة مثلا يحتذى: ومن هنا جاء تشكيل لجنة مركزية ثورية وتنظيم إضراب عام (تشرين الثاني ١٩١٧) لم يستطع الإطلال على الثورة لنفور البرلمانيين الاشتراكيين من الخروج على الشرعية. وبقي البلد، على الرغم من كل شيء، مقسوما بين كتلة العمال والفلاحين، ضحايا البطالة الذين كانوا يتعاطفون مع ثورة أكتوبر والطبقات الحاكمة، وكذلك الأقلية السويدية، التي كانت تتطلع نحو ألمانيا: وكان يقابل الحرس الأحمر الذي تشكل منذ ما قبل ثورة أكتوبر والذي كان مدعوما من الجنود الروس الذين بقوا في فنلندا الحرس الأبيض الذي نظمه الجنرال مانرهايم وجند في صفوفه فلاحين ميسورين. وفي كانون الثاني ١٩١٨، تشكلت، في هلسنكي، حكومة ثورية ترأسها كولرفو مانر . إلا أن رد قوات مانرهايم سمح ، بعد معارك غير حاسمة ، باستعادة مدينة تامبير الصناعية التي كان الحمر قد تحصنوا فيها، في حين سمح إنزال قوات ألمانية طلبه سفينهوفود على الرغم من تحفظات مانرهايم، بإنجاز النصر النهائي وغمر كل البلد بإرهاب ثقيل. أما بالنسبة للنواب الاشتراكيين الديمقراطيين، فقد طردوا من الدييت. وسوف يدعو هذا الأخير إلى عرش فنلندا أميرا ألمانيا، شارل دوهيس، عندما أرغمت هزيمة الدول المركزية الطبقات الحاكمة الفنلندية على التراجع لكسب رضى الديمقراطيات الغربية.

وعلى الرغم من أن الاشتراكيين الديمقراطيين الذين بقي بعضهم، مثل فاينو تانر في معزل عن حركة العصيان والذين احتفظوا بمصداقية واسعة في البلاد كانوا المغلوبين البارزين في الحرب الأهلية ومع أنهم خضعوا، زمنا طويلا لـ"قمع أيديولوجي" (ج.ج.فول) قسرهم على كثير من المهانات والإنكارات، فقد نجحوا، في انتخابات ١٩١٩، في الحصول على ٨٠ مقعدا (وهو ما كان بعيدا عن نجاحات ١٩١٦ ولكنه كان يقابل نتائجهم قبل الحرب) وفي الاشتراك في كتابة الدستور الجديد وفي

أن يوصلوا إلى رئاسة الجمهورية، بأصواتهم، الحقوقي ك.ج.ستالبرغ المفضل على مانرهايم. أما بالنسبة للحزب الشيوعي الذي تشكل خلال صيف ١٩١٩ بقيادة أوتو كوزينين في موسكو، فقد توصل على الرغم من ضروب المنع والملاحقات التي خضع لها إلى كسب ٢٧ مقعدا عام ١٩٢٢ تحت اسم ***حزب فنلندا العمالي الاشتراكي*** (وهو ما أدى إلى تراجع الأصوات الاشتراكية)، ثم ١٨ مقعدا عام ١٩٢٤ تحت اسم ***حزب العمال وصغار الفلاحين***. واحتفظ بالنفوذ في الأوساط النقابية مضاعفا المحاولات لإنشاء نوى داخل الحزب الاشتراكي الديمقراطي محققا الإشراف على حركات الشبيبة والجمعيات الرياضية والمجموعات النسائية. ولكن المراجع العليا للحزب الاشتراكي الديمقراطي رفضت كل تحالف انتخابي معه. وسمح قبول الاشتراكيين للطريق البرلمانية لتانر بأن يشكل، من كانون الأول ١٩٢٦ إلى كانون الأول ١٩٢٧، حكومة أقلية أعلنت العفو عن مغلوبي الحرب الأهلية، ولكنها ألزمت بالاشتراك في أعياد ١٦ أيار ١٩٢٧، الذكرى السنوية لنهاية المعارك وسحق "الحمر".

وقد سيطرت على بدايات الثلاثينات الحركة المسماة لابوا، من اسم منطقة كان الشيوعيون قد نظموا، فيها، في تشرين الثاني ١٩٢٩، تجمعا دعائيا فرقته مجموعات ذات صبغة فاشية. وقد كان لحركة لابوا الموجهة، بصورة رئيسية، ضد الشيوعيين الذين زالوا، عمليا، في انتخابات صيف ١٩٣٠ بفعل الاقتراع العام، كان لهذه الحركة ضحايا بين الاشتراكيين: اختطاف فينو هاكيلا، نائب رئيس البرلمان الذي ترك قرب الحدود الروسية، وكذلك، بعد قليل، اختطاف الرئيس السابق ستالبرغ. وكانت هناك أحداث مانتسالا بمناسبة اجتماع كان يجب أن يخطب، فيه، ضد لابوا، النائب الاشتراكي ميكو أريش والذي منع بالعنف (شباط ١٩٣٢) والاعتداء على المؤتمر الاشتراكي الديمقراطي في

تامبير (أيار ١٩٣٣) الذي مزقت لافتاته وشعاراته الحركة الشعبية الوطنية (إيزانماليينكانسانليكه) التي تشكلت للنضال ضد الديمقراطية والماركسية. ولم تكن لنجاحات الاشتراكيين الانتخابية (٧٨ نائبا عام ١٩٣٣، ٨٣ عام ١٩٣٦) أية نتيجة فيما يتعلق بتشكيل الحكومات إذ لم يكن ب.أ. سفينهوفود الذي عاد رئيسا للجمهورية بين ١٩٣١ و١٩٣٧ والذي نجح في لجم تجاوزات الحركات الفاشية يريد أن يخرج عن خط سياسي موجه نحو يمين الوسط.

وكان ضعف الاشتراكيين ناجما عن كونهم لم يعرفوا، في برهة الأزمة الاقتصادية، على عكس ما كان يجري في اسكندنافية، كيف يتقربون من الحزب الزراعي. فقد حفرت ذكريات الحرب الأهلية والنجاحات الحديثة لحركة لابوا هوة عميقة بين العمال والفلاحين. ولم يكن الاشتراكيون المتعلقون بالتبادل الحر يريدون أن يسمعوا، في حضور أجور أدنى بكثير منها في السويد، أي حديث عن مساعدات لمصلحة المنتجات الزراعية. فلم يتعاون الزراعيون والاشتراكيون داخل ائتلاف "أحمر- أخضر" في حكومة واحدة ترأسها موظف كبير، أ.ك. كاياندر إلا في عام ١٩٣٧. ولكن هذا الاتجاه كان يستبعد، طبعا، كل تشكيل لجبهة شعبية اقترحها شيوعي منشق، نيلو والاري منذ ١٩٣٠، ونادى بها، بتأثير من كوزينن، الحزب الشيوعي ودافعت عنها، داخل الاشتراكية الديمقراطية، مجموعة مثقفين حول الجمعية الأكاديمية الاشتراكية ومجلة *سواهتو* (الشعلة) والذين فصلوا من الحزب منذ ١٩٣٧.

الفصل الثالث

الاشتراكية الإيطالية

في الوقت الذي أمكن، فيه، للاشتراكية في إنكلترا والبلدان الاسكندنافية أن تتطور وفق قوانينها الخاصة، خارج الخطر الفاشي الذي لم يكن يبدو مهدداً بصورة مباشرة، توجب عليها، في إيطاليا، أن تواجهه، وهي منقسمة انقساماً عميقاً، من قبل، بين إصلاحيين وثوريين، صعود الديكتاتورية الموسولينية التي سرعان ما أدت بها إلى المنفى أو إلى العمل السري.

وينقسم تاريخ الاشتراكية الإيطالية، بين ١٩١٩ و١٩٣٩، إلى مدّتين كبيرتين. فحتى عام ١٩٢٦، بقيت منظمة سياسية تعمل في إطار المؤسسات الملكية البرلمانية، خلال أزمة ما بعد الحرب المطبوعة بالتفسخ البطيء للدولة الليبرالية أمام صعود الفاشية الموسولينية.

وبعد توطد الديكتاتورية حكم على الاشتراكية والشيوعية، على العكس من ذلك، بخوض نضال سري داخل البلاد ينشطه قادة يعيشون، جميعاً تقريباً، في المنفى. وسوف تكون الاشتراكية الإيطالية، خلال ما بين الحربين، العنصر الرئيسي للنضال المعادي للفاشية. وتتطابق هذه السنوات العشرين مع أكثر أطوارها دراماتيكية، وهو أعقد أطوار تاريخها أيضاً. وهو أحد أصعب أطوارها توضيحاً كذلك. وذلك على الصعيد التوثيقي

أولاً لأن زمن ما بعد ١٩٤٥، فقط، والعقدين الأخيرين خاصة، هي التي بدأ، فيها، استثمار أرشيفات البوليس والدولة الموسولينية وأرشيفات الحزبين الشيوعي والاشتراكي والصحافة السرية والتي سترى، فيها، شهادات المناضلين النور. وسوف يكون هذا البحث صعبا صعوبة خاصة بالنسبة لأيام السرية والاضطهاد. وتنصب المناقشة الأساسية، من جهة أخرى، على مضمون العمل الاشتراكي نفسه. وتغذي المسؤولية في حلول الفاشية والتكتيكات المتباينة والانقسامات الداخليّة والاتجاهات المختلفة سجالا وفيرا. والأمر هو كذلك بالنسبة للنصيب الذي يعود، في العمل المعادي للفاشية، إلى العناصر الخارجية، كتأثير الاتحاد السوفياتي على الشيوعية الإيطالية. وعمل قادة المنفى وكتاباتهم معروفة بصورة أفضل من تأثيرهم على الجماهير الخاضعة للديكتاتورية والخطر الذي أمكن أن يمثلوه بالنسبة للنظام الفاشي. ويبقى تاريخ الاشتراكية أحد أكثر الورشات انفتاحا لعلم التاريخ الإيطالي في القرن العشرين.

سقوط الدولة الليبرالية (١٩١٩-١٩٢٦)

-الاشتراكية أمام زمن ما بعد الحرب

بعد تبدد نشوة الانتصار القصيرة، كشفت المسائل المتنوعة التي حاصرت إيطاليا عن كل هشاشة الدولة البرلمانية التي خلقتها بورجوازية البعث. فقد نزفت الدولة بفعل الحرب، بـ ٦٥١٠٠٠ قتيل و٥٠٠٠٠٠ مشوه ومناطق مدمرة ودين خارجي هائل وصناعة عرفت، خلال الصراع، سيرورة تركيز رأسمالي وتوسعا قويا، ولكنها وجدت نفسها أمام صعوبات تحويل رهيبة. وهزت الحرب المجتمع في أسسه بالمناقشات حول

التدخل وأزمة ١٩١٧ المعنوية وقمع الانهزامية والاضطرابات الشعبية من جراء ضروب الحرمان. و لم تكن جماهير الناخبين قد عرفت، قبل ١٩١٥، سوى تجربة إسهام قصيرة في المشاركة السياسية مع توسيع حق الاقتراع الذي تم الحصول عليه عام ١٩١٣. ورفع الاقتراع العام الذي منح، عام ١٩١٩، لكل الرجال الراشدين وللقاصرين الذين أدوا الخدمة العسكرية عدد الناخبين من ٨,٦ مليون ناخب، عام ١٩١٣، إلى ١١,٢ مليونا لدى الخروج من الحرب. واستيقظ المحاربون القدماء الذين حنكتهم حياة الخنادق على رؤية جديدة للعالم، ولكن الملكية الدستورية لم تكن تستطيع أن تقدم لرغبتهم في التغيير الاقتصادي والاجتماعي سوى صيغ تقليدية سرعان ما ستكشف عن كونها مخيبة للآمال. وندد القوميون، ورثة "تدخليي" ١٩١٥، تنديدا قويا بضروب الفشل التي لاقتها إيطاليا في مؤتمر الصلح، في حين كان مئات الألوف من أسرى الحرب المحررين شهودا على انحلال الإمبراطورية النمساوية- المجرية بتأثير الحركات الوطنية والثورات الاشتراكية. وغدت الثورة الروسية، منذ ذلك الحين، حتى لو لم تدرك بوضوح على مستوى الجماهير، قوة تحريض كامنة ومثلا، خاصة في الأوساط العمالية.

ما الدور الذي تستطيع الاشتراكية أن تلعبه في هذا التجديد الذي تتمناه أغلبية الإيطاليين؟ كانت تبدو بوصفها أقوى منظمة سياسية والوحيدة القوية البنية. ففي عام ١٩١٩، كان لدى الحزب الاشتراكي الذي كان قد حصل، منذ ١٩١٣، على ٧٩ نائبا انتخبوا من مختلف الاتجاهات أكثر من ٢٠٠ ألف عضو. وكان يملك الأغلبية في ٢٠٠٠ كومونة وفي ٢٦ مجلس إقليمي من ٦٩. وكان الاتحاد العام للعمل، أهم الاتحادات النقابية، يقيم معه علاقات وثيقة. ولكن تباينات داخلية تلغم هذه القوة الاشتراكية العظيمة ظاهرا.

كان التعارض بين الإصلاحيين والثوريين قد ساد تقلبات الحزب قبل الحرب. واستؤنفت المعركة بين هذين الاتجاهين بحدة غداة القتال. وكان التيار الإصلاحي قد شارك، عام ١٩١٧، في حكومة حرب، وفي عام ١٩١٩، كان ممثلا، أيضا، في حكومة أورلاندو بار ليونيدا بيسولاتي وأوغستينو بيريني. وفي أيار ١٩١٧، تجمع الجناح اليميني للاشتراكيين "التدخليين" في الاتحاد الاشتراكي الإيطالي، وهو تجمع متغاير لإصلاحيين واشتراكيين مستقلين ومنشقين عن الحزب الاشتراكي ونقابيين ثوريين مثل آلسيستي دو أمبريس. وكانت أيديولوجية التشكيل الجديد تخلط، بشكل مبهم، بين المطالبة الديمقراطية بجمعية تأسيسية توصل إلى الجمهورية والقومية وتغيير النظام الاجتماعي. والواقع هو أن الحرب استترفت الاشتراكية الإصلاحية. فقد كان نشاطها العقائدي، خلال النزاع، محدودا جدا وتابعا لتبرير الاشتراك في الدفاع الوطني. وكان بيسولاتي ينادي، في السياسة الخارجية، بالسعي وراء سلام ديمقراطي وإنساني معا، مقترحا قصر المطالب الإقليمية على القطاعات التي لا جدال في إيطاليتها، وهو ما كان يستبعد أديج العليا ودالماسيا والمحافظة على احتلال الدوديكانيز. وكان يحلم بتعاون إيطالي- يوغسلافي في البحر الأدرياتيكي والبلقان. وموقف "التخلي" هذا، وهو الذي هاجمه بعنف القوميون الموسولينيون الذين اعتدوا عليه بوحشية بعد خطابه في سكالا ميلان، في ١١ كانون الثاني ١٩١٩، أدى إلى خلافه مع أورلاندو. وعزل بيسولاتي داخل الحكومة، فاستقال في ٢٨ كانون الأول ١٩١٨ وحل محله إيفانوي بونومي.

وتجلى جفاف الشريان الإصلاحي، أيضا، داخل الحزب الاشتراكي. وتبين المراسلات المتبادلة بين فيليبو توراتي وآنا كوليسيوف أن قادة

الاشـتراكية المعتدلـة ظلـوا، أمـام الحركـات الجماهيريـة- الفاشـية والثـورة الروسـية- بوجوهـها الصاخبـة واللاعقلانيـة غالبـا، عنـد التصـور المثـالي، الفـردانى، للقـرن التاسـع عشـر. فقـد كـان ينبغـي علـى الاشـتراكية، في نظرهـم، أن تكـون التطبيـق التدريجـي لبرنـامج تنضجـه نخبـة مثقفـة ويحقـق بالتعاون التكتيكـي مـع الأحـزاب البورجوازيـة. وقـد تركـهم المجـرى الجديـد للسياسة العالمية فاقدي الاتجـاه، يحنـون إلى مـدّة منقضيـة. وركـز ليـو فاليـاني، بحصافة، علـى قصـور أساسـي آخـر لاشـتراكية مـا بعـد الحـرب الإيطاليـة: فقـد كـان لقادتهـا تكويـن فلاسـفة وليـس علمـاء اقتصـاد. ولمـا كـانوا حساسـين جـدا للجـانب الأخلاقـي للمسـائل، "فقـد كـانوا محرومـين مـن سياسـة اقتصاديـة حديثـة" ولـن يقدمـوا لأزمـة العشـرينات سـوى بديـل التأميمـات السـاذج. وفي السياسـة الخارجيـة، كـان تـوراتي وأصدقـاؤه، ككلوديـو تريفـز، يسـتلهمون السـلمية النظريـة الـتي اجتمعـت، فيـها، روح زيمرفالد ومثاليـة ويلسـون. وكـان الأمـر يـدور، بالنسـبة للاشـتراكيين، حـول "مسـاندة بيسـولاتي والتمسـك بـأهداف ويلسـون" ليقـرروا "مـا إذا كـانت الحرب ستحافظ، علـى الأقـل، علـى الوعـود الـتي حصلـت، بموجبـها، علـى مصداقيـة لـدى الذيـن سـوف يكونـون ضحاياهـا أم مـا إذا كـانت سـوف تخونهم، جميعـا، بصـورة مخزيـة" (كلوديـو تريفـز). فالمـأزق الأساسـي طـرح بهاتين الكلمتين: ويلسـون أو لينـين.

صعود الاشـتراكية الثوريـة

وحدت الاشتراكية الإصلاحيـة نفسـها تواجـه النمـو السـريع للاتجـاه الثـوري الـذي فـرض نفسـه علـى قيـادة الحـزب عشـية الحـرب والـذي نـام حـتى ١٩١٧ ثم استعاد قـوة مـتزايدة. وكـان يعـبر عـن اسـتمرار المركبـة الفوضويـة والمتطرفة الـتي كـانت، منـذ أصولهـا، إحـدى ثوابـت الاشـتراكية الإيطاليـة.

وكان يجب على أزمة ما بعد الحرب، في رأي الثوريين، أن تنزل الضربة القاضية بالدولة الرأسمالية والبورجوازية. وكانوا يرفضون سلام المنتصرين، الإمبريالي ويبدون تضامنهم مع الثورة الروسية والحركات الشعبية التي كانت قد اندلعت في بلدان أوروبية مختلفة. وكان سجال استرجاعي يواجههم مواجهة عنيفة بالإصلاحيين بصدد اشتراك هؤلاء الأخيرين في دخول الحرب ودخولهم وزارة أورلاندو. وكانت التباينات قد ظهرت للعيان، في أيلول ١٩١٨، في المؤتمر الخامس عشر للحزب (روما). وبعد الهدنة، أفاد الثوريون من تناقضات المعتدلين وترددهم ليشددوا سيطرتهم على الحزب. وقدم الموقف الذي يجب اتخاذه حيال روسيا السوفيات اختبارا ذا دلالة. فقد قررت قيادة الحزب، في ختام اجتماعها بين ١٨ و٢٢ آذار ١٩١٩، بعشرة أصوات ضد ثلاثة، الرد على النداء الذي وجهه لينين إلى الأحزاب الاشتراكية والانضمام إلى الأممية الشيوعية، وهو قرار سوف يبرمه المؤتمر.

وكانت مدة المجلس الذي انتخب عام ١٩١٣ قد انتهت منذ زمن طويل وكان واضحا أنه فقد صفته التمثيلية لإيطاليا ما بعد الحرب التي لم يعد يعبر عن واقعها. فكان يجب أن يسجل تجديده، إذن، بداية عهد سياسي جديد يلبي رغبات الجماهير في التغيير. وإرادة التجديد وتحديث المؤسسات والعدالة والتقدم الاجتماعي هذه قد أثارت، في كل البلاد، الانتظار الحار لعالم جديد. وإلى جانب القوميين الذين كانوا يرغبون في بعث روما القديمة، كان الاشتراكيون يستطيعون، هم أيضا، أن يكونوا كبار المستفيدين من "روح ١٩١٩" التي كانت ما تزال راديكالية أكثر منها ثورية ولكنه كان واضحا أنها يمكن أن تؤدي إلى طفرة عنيفة في المجتمع الإيطالي.

ولم يكن الحزب الاشتراكي الإيطالي مهيأ، أبدا، لاستقبال التغيرات الأيديولوجية لأوروبا الجديدة. "فعلى وجه الإجمال، فإن هذا الجهاز

الذي كان، في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، عنصر حداثة في الحياة السياسية، تكشف، إذ ذاك، عن كونه غير قادر على أن ينسق ويقود، بصورة توحيدية، على النطاق الوطني، حركة هزت ملايين بروليتاريي المدن والأرياف" (ج.مانا كوردا). وكانت الفروع التي تركبه حلقات ثقافة ودعاية، ذات مستوى بلاغي ضحل في أغلب الأحيان، تحركها لفظية عمالية عاطفية وعداء مبتسر للكهنوت وانتخابية محلية. وكانت الصلة بين الحزب والجماهير تتم عن طريق النقابات وغرف العمل الأكثر كفاية، تقنيا، بكثير في الدفاع عن مختلف الفئات المهنية. وكانت تعود إلى الحزب قيادة الإضرابات السياسية، وإلى الاتحاد العام للعمل قيادة الإضرابات الاقتصادية. وسوف يتبين أن هذا التمييز غير قابل للتطبيق في مناخ هياج ما بعد الحرب العنيف، وسوف يشل النشاط الاشتراكي من جراء التباين بين اتحاد نقابي يسيطر عليه الإصلاحيون وحزب يسوده التطرف.

اليسار الاشتراكي المتطرف

سوف تستقطب مجموعتان، النظام الجديد والتيار الذي كان يقوده بورديغا، الاتجاه المتطرف الذي سيلعب دورا حاسما في تشكيل الحزب الشيوعي الإيطالي وبداياته. فكان المهندس النابولي أماديو بورديغا يعبر، في مجلة *السوفيات* الأسبوعية، عن أطروحات ماركسية تخطيطية بعض الشيء وعن برنامج مركز على العداء غير المشروط للإصلاحية والفوضوية النقابية والرفض الكلي للاشتراك في الانتخابية والبرلمانية البورجوازية واستيلاء البروليتاريا المباشر على السلطة عن طريق العنف.

وفي تورينو، مهد الصناعة الكبرى الإيطالية، حيث كان التقليد العمالي متجذرا بقوة، أسست مجموعة من الشباب مجلة *النظام الجديد* التي صدر

العدد الأول منها في الأول من أيار ١٩١٩ لتوفير أسلحة أيديولوجية وثقافية للعمال. وكان أنجيلو تاسكا وبالميرو توغلياتي وأومبرتو تيراسيني، حول أنطونيو غرامشي، مثقفين ذوي تكوين أدبي وحقوقي وفلسفي، نتاج الثقافة الجامعية المثالية، تلقوا تأثير كروتشي وجنتيلي وحركة فوس التي كانوا يطمحون إلى تقديم بديل ماركسي عنها. وعبر عدد من الترددات المذهبية، كان "النظاميون" يرون، على نقيض بورديغا، أن الأشكال التنظيمية للبروليتاريا الصناعية، كلجان المصانع الداخلية كانت تشكل، من قبل، إمكانيا، أسس جهاز اشتراكي. فهي يمكن بعد أن تتحول إلى مجالس مصانع، بالإشارة إلى السوفياتات الروسية، "أجهزة تحضير اقتصادي- تقني للنظام الشيوعي".

وقد أظهرت أولى مواجهات الاشتراكية لاختبار الوقائع المسافة التي كانت ما تزال تفصلها عن سيطرة فعلية على الجماهير الشعبية. ففي ١٩ حزيران، سقطت حكومة أورلاندو بسبب فشلها في مؤتمر الصلح. وحلت محلها حكومة من يسار الوسط برئاسة فرنشيسكو سافيريو نيتي حاولت تطبيعا للموقف الداخلي والخارجي. ولكنها اصطدمت بالمعارضة العنيفة لتشكيلات المحاربين القدماء القومية التي كانت تؤيد انقلاب أنونزيو ضد فيومي (١٧ أيلول ١٩١٩). وكان "الربيع الحار"، ربيع ١٩١٩، مطبوعا في أيار وحزيران بانتشار إضرابات كان سببها العميق التضخم وغلاء المعيشة أكثر بكثير منه التضامن مع النظامين الشيوعيين في روسيا والمجر. وبلغ الاضطراب ذروته في تموز، في إيطاليا الشمالية، بعد مجيء نيتي، وهو اضطراب اتصف بفتن ونهب مخازن، وكذلك بتسييس متزايد للحركة مع تشكيل "سوفياتات" محلية استولت على السلطة في عدد كبير من الكومونات. وبدا أن انحلال الدولة البورجوازية محتوم إلى حد كتب، معه، غرامشي أنه "يمكن مقارنة إيطاليا اليوم بروسيا كيرنسكي". ولكن إضراب ٢٠ و٢١ تموز الكبير المقرر

على المستوى الدولي للاحتجاج ضد التدخلات المعادية للشيوعية في روسيا والمجر باء بالفشل بسبب تغييب قسم من النقابات. واستعاد المالكون الذين خافوا من الخطر الأحمر والقوميون الثقة.

مؤتمر بولونيا

في مناخ عاطفي تغذيه قضية فيومي والسجال حول نتائج لجنة التحقيق حول المسؤوليات في كارثة كابوريتو، تهيأت البلاد لانتخابات المجلس الذي حل في ٢٩ أيلول. وفي ٩ آب، وتحت ضغط الاشتراكيين والكاثوليك دون ستورزو الشعبيين المتراكب، عمل نيتي على إقرار الاقتراع النسبي.

وعشية هذه الاستشارة الشعبية، كانت منظورات الحزب الاشتراكي تبدو مشجعة. فقد كان مدعوما بالتيار العام المطالب بإصلاحات وأدت الاضطرابات الاجتماعية إلى موجة انضمام إلى الاتحاد العام للعمل بحيث ارتفع عدد أعضائه من ٢٤٩ ألفا، في نهاية الحرب، إلى ١٢٥٨٠٠٠ في خريف ١٩١٩. وكان يمكن للاشتراكية المنخرطة في عمل واقعي إلى جانب القوى السياسية التقدمية الأخرى، وذلك في صيغتها "التدرجية" والإصلاحية التي ظلت مدركة من جانب أغلبية الإيطاليين، أن تقود وتضبط الطموحات الثورية التي كانت هاجس البلاد. وكانت أحزاب الوسط القديمة: الأحرار، الراديكاليون والاشتراكيون الإصلاحيون المنشقون، أغنى بالقادة منها بالقوات. أما بالنسبة لحزم القتال التي أسسها موسوليني في ميلانو، في ٢٢ آذار ١٩١٩، وذات البرنامج الذي ما يزال ضعيف الصياغة ومتناقضا، فإنها لم تكن تمثل، حيال القوميين وأنونزيو، سوى عنصر أقلية بأربعين ألف عضو في تشرين الأول ١٩١٩ على الرغم من مظاهراتها الاستفزازية وعنفها اللفظي.

وقد عقد الحزب الاشتراكي بين ٥ – ٨ تشرين الأول ١٩١٩، في بولونيا، مؤتمره السادس عشر. و لم يكن هناك، لدى أغلبية القادة، أي شك في الانتصار الانتخابي، لأنه كان ينبغي أن تضاف إلى الناخبين التقليديين ضحايا الحرب والأزمة الاقتصادية والمحاربون القدماء المحبطون. إلا أن التركيز على معاداة العسكريتاريا والنزعة السلمية أضاع على الاشتراكيين، على العكس من ذلك، عددا كبيرا من المسرحين المهانين من "الانتصار المبتور" الذي كان يندد به دانونزيو والذين تلقفتهم الدعاية القومية وسوف يميلون نحو الفاشية. وضمن وهم انتصار الثورة الوشيك على الدولة البورجوازية، كان انشغال المؤتمر بإنضاج برنامج انتخابي دقيق أقل بكثير من انشغاله بالفورة المتطرفة التي كان الجميع مغمورين فيها. وجرف التيار العام أغلبية توراتي وتريفز الإصلاحية السابقة. وتقارب توراتي وخصمه المتصلب كوستانتينو لازاري لدعم اقتراح "متطرف توحيدي" يؤكد أن استيلاء البروليتاريا على السلطة سيتم عن طريق "صدمة ختامية" ضد البورجوازية سوف تبني ديكتاتورية البروليتاريا، غداها، الاشتراكية. وحتى هذه المرحلة النهائية التي كان يفترض أنها بدأت فعلا، كان أي تعاون مع "السلطة السياسية للبورجوازية" مستبعدا. وقد سقط هذا الاقتراح- أقل الاقتراحات جذرية- لأنه لم يحصل إلا على ٤٤٨٠ تفويضا مقابل ٤٨٤١ للاقتراح "المتطرف- المشارك" الذي قدمه سيراتي الذي أيدته فئة النظام الجديد. وكان ينص، كما طلب غرامشي منذ تموز ١٩١٩، التخلي عن ميثاق الحزب الأساسي لعام ١٨٩٢ لأن سيرورة التدمير العنيف للدولة البورجوازية قد بدأ منذ ذلك الحين. إلا أنه كان على الحزب الاشتراكي أن يشارك في الانتخابات عادًّا إياها أداة للنضال الثوري، ولكنه كان ينكر كل صفة تمثيلية على الأجهزة الإدارية الشرعية التي يجب إبدالها بمجالس عمال وجنود. و لم يجمع اقتراح بورديغا "المتطرف- الاستنكافي"

إلا ٣٤١٧ تفويضا. وكـــان جليــا أن هــذه القــرارات الــتي تخفــض مــن قــدرة الدولــة علــى المقاومــة لم تكــن تســتطيع، علــى الرغــم مــــن الاضطـــــراب الاجتماعي المســـتوطن، أن تطبــق فــورا. وقــد انصــاع مؤتمــر بولونيــا لسياســة "الكــل أو لا شـــيء" الــتي كــان طابعــها اللاواقعــي يحمــل بـــــذرة فشـــل الاشــتراكية المقبــل. وســوف يــدان هــذا الموقــف إدانــة قاســية مــن جــانب اشتراكيين بالذات بعـــد انتصـــار الفاشــية وأمكــن لمــؤرخ ليــبرالي، مثــل لويجــي سالفاتوري، أن يصفــه بأنــه "كارثــة للبروليتاريــا".

انتخابـــات ١٩١٩

جرت الحملــة الانتخابيــة بهـــدوء، بــل ضمـــن التبلــد العــام، مكذبــة التنبــؤات المتشائمة بـــانزلاق وشـيك للبلــد نحــو الثــورة. وكـــان نيــتي قــد عــدل عـــن ممارســة الضغــوط الحكوميــة علــى النــاخبين الــتي كــانت القــاعدة في زمـــن جيوليــتي بحيــث كــان اقــتراع ١٦ تشــرين الثــاني أكــثر انتخابــات عرفتــــها إيطاليا حريــة. وركــزت الدعايــة الاشــتراكية علــى النقــد الاســترجاعي لمجــرى حــرب ١٩١٥ ملتقيــة، جزئيــا، بموقــف جيوليــتي الــذي قـــــدم نفســــه، في خطـــاب درونــيرو البرنــامجي، خليفــة لنيــتي. وانتــهت الانتخابـــات المطبوعــــة باشــتراك ضعيـــــف للنـــــاخبين (٥٦,٥٪ مقـــابل ٦٠,٤٪ عـــام ١٩١٣) إلى نجـــاح واســع للحــزب الاشــتراكي: فقــد أحــرز ١٥٦ مقعـــــدا مـــــن ٥٠٨ (٣٠,٧٪) منــهم ١١٣ نائبــا في شمـــال شــبه الجزيــرة. وحصـــــل الكــــاثوليك الشعبيون الذين أفادوا من أصـــوات قســم كبــير مـــن الأحــرار والمعتدلــين علــى ١٠٠ مقعــد (١٩,٦٪) مقــابل ٢٩ عــام ١٩١٣. وكـــان الاقـــــتراع النســـي قاضيــا علــى الأحــزاب الصغــيرة (الديمقراطيــون، الأحـــــرار، الراديكـــــاليون، الجمـــهوريون والإصلاحيـــون) الــتي جمعــت أكــبر عــدد مــن المقــاعد (٢٥٢ أي ٤٩,٦٪) ولكنها خسرت ١٧٥ مقعـــدا بالقيـــاس مــع مــا قبــل الحــرب. وكـــان

الفشل المدوي للمحافظين والقوميين ذا دلالة. ففي ميلانو، لم تجمع حزم موسوليني سوى ٥٠٠٠ صوت من ٢٧٠٠٠٠ دون أي نائب. فقد اقترعت إيطاليا للسلام والإصلاحات.

احتلال المصانع وفشل المتطرفين

تمسكت الكتلة النيابية الاشتراكية المؤلفة من رجال جدد وغير محبوبين، بشكل متصلب، بالمواقف المحددة في مؤتمر بولونيا رافضة التعاون الذي كان يرغب فيه الجناح اليساري من **_البوبولاري_**. وأسهم هذا التكتيك في حبس نيتي في تبعية الحزب الكاثوليكي. وقد أضعف هذا التكتيك سلطة حكومته التي كان عليها أن تواجه ركودا اقتصاديا عنيفا وهجمات شنها القوميون بصدد فيومي. إلا أن نيتي وضع موضع العمل سياسة اجتماعية أكسبت، تحت ضغط النشاطات العمالية الجماهيرية، إيطاليا "سلسلة من المكاسب الاقتصادية- الاجتماعية المساوية لتلك التي كان قد أحرزها عمال أكثر أمم أوروبا غنى وتطورا، بل المتفوقة عليها" (ليو فالياني). وقاطع جهود نيتي للانفراج الدولي والتطبيع الداخلي الاشتراكيون الذين غادروا، لدى افتتاح دورة جديدة للبرلمان، القاعة قبل خطاب العرش واعتصموا بشعارهم، شعار "وحدنا ضد الجميع" وشعار "التخريب". وفي كانون الأول ١٩١٩، عاد القائد الفوضوي القديم، أريكو مالاتيستا من منفاه البريطاني وقام بجولة اجتماعات عبر البلاد. وكان الفوضويون يحتفظون بنفوذ في مناطقهم التقليدية، في مارش وأنكون وكاراري وسبيزيا، وكذلك في الاتحاد النقابي الإيطالي الذي كان يقوده أرماندو بورغي. ولكن عروض مالاتيستا من أجل عمل مشترك قوبلت بالرفض من جانب الاشتراكيين والاتحاد العام للعمل. وبدأ عام ١٩٢٠ بعودة للإضرابات الاجتماعية التي تلتها موجة احتلال مصانع. ففي ١٣ نيسان،

أضرب ٢٠٠ ألف عامل من تورينو، يؤطرهم اتحاد عمال التعدين القوي، ولكن الحركة لم تمتد إلى مجموع البلاد. وتخلى الحزب الاشتراكي واتحاد العمل عن غرامشي ومجموعة النظام الجديد اللذين ساندا هذا العمل. وفي أيار، أيد الاشتراكيون انتقادات الكاثوليك الشعبيين ضد نيتي الذي سقط في ٤ حزيران. وزالت معه "روح ١٩١٩" وآخر فرصة لثورة ديمقراطية جعلها الرفض المنتظم الاشتراكي للمشاركة مستحيلة واصطدمت الحكومة الجديدة التي شكلها جيوليتي بمعارضة المتطرفين العنيدة، في حين لم يكن الجناح الإصلاحي والنقابات عديمة المبالاة ببرنامج قائد حيادي ١٩١٥ الاجتماعي. ولكن توراتي رفض حقيبة عرضت عليه في الوزارة ذات اللون المحافظ التي لم يدخلها، لتمثيل الاشتراكيين المعتدلين سوى أرتورو لابريولا.

وفي حين غدت ضروب الفوضى الزراعية واحتلال الأراضي مستوطنة في الجنوب، بلغ الهياج العمالي ذروته في أيلول ١٩٢٠. فقد تصلبت مواقف أرباب العمل حيال مطالب اتحاد عمال التعدين الذي كان يقوده برونو بووزي، وفي ١٣ آب، قطعت المفاوضات مع النقابات. وفي ٣٠ آب، أعلنت إدارة ألفاروميو إغلاق مصانعها، وهو ما رد عليه اتحاد عمال التعدين بالأمر باحتلال المصانع. وامتدت الموجة إلى تورينو ثم إلى إيطاليا، وخاصة في الشمال، حيث أنشأ ٥٠٠ ألف عامل، معظمهم تعدينيون، مجالس مصانع وواصلوا الإنتاج بمخزونات المواد الأولية المتوفرة. ورفض جيوليتي الوفي لتكتيكه استعمال القوة. وفي ١٠ أيلول، اجتمع قادة الحزب الاشتراكي والاتحاد العام للعمل في تورينو ليقرروا ما إذا كان يجب اعتبار الاحتلالات حلقة من النضال النقابي أم ما إذا كانت، كما كان يريد المتطرفون، تعني بداية استيلاء البروليتاريا العنيف على السلطة. وانتصر الحل المعتدل، وفي ٢٥ أيلول، بدأ الجلاء. وقد أحرز العمال، نظريا، انتصارا لأن الاتفاق النهائي نص على زيادات في

الأجور وعلى الاعتراف بمبدأ مجلس المصانع. ولكن المعنى العميق للنزاع كان أخطر بكثير. فقد مهد هزيمة الاتجاه الثوري المتطرف وبداية تراجع الاشتراكية التي ردت، منذ ذلك الحين، إلى الموقف الدفاعي أمام صعود الفاشية. وعمل الاتحاد الصناعي القوي على جعل قيام مجالس مصانع كلمة ميتة. وسجل، أيضا، فشل مماثل في إميليا، في المجال الزراعي حيث انتهى إضراب العمال الزراعيين الذي قاده فرع الحزب الاشتراكي إلى تلبية المطالب العمالية ولكن بثمن هو التخلي عن ثورة الأرياف حيث تجمع الملاكون العقاريون في منظمة قتالية هي الاتحاد الزراعي. وأحبط فشل خريف ١٩٢٠ الاشتراكي الطبقة العاملة وانعكس على عدد أعضاء المنظمات الحزبية التي سجلت، حتى نهاية ١٩٢١، تراجعا عظيما. فقد هبط الاتحاد العام للعمل إلى أقل من مليون منتسب فاقدا أكثر من نصف أعضائه. وضعفت القتالية البروليتارية وهبط عدد المضربين، بين ١٩٢٠ و١٩٢١، من ١٢٦٨٠٠٠ إلى ٦٤٥٠٠٠ في الصناعة، ومن ١٠٤٦٠٠٠ إلى ٧٩٠٠٠ في الزراعة. وكانت الاشتراكية الإيطالية، مع احتفاظها بتماسك ما زال قويا، تتراجع منذ ذلك الحين. ففي انتخابات تشرين الثاني ١٩٢٠ الإدارية التي خاضها تحت شعار "الحرب ضد الدولة"، احتفظ بـ ٢٥ مجلس مقاطعة من أصل ٦٩ وبـ ٢٢٠٠ كومونة من ٨٣٠٠، ولكن المنتصر الكبير كان الكتلة الوطنية لـ "الدفاع عن النظام" المؤلفة من الأحرار والمحافظين المعادين للاشتراكية والتي انتصرت في الجنوب وفي المدن الرئيسية (روما، فلورنسا، جنوة، وتورينو). وفي الوقت نفسه، تقدمت الفاشية المدعومة من الأوساط الرأسمالية. وبلغ عدد أعضائها، في نهاية ١٩٢١، ٢٤٩٠٠٠ عضو وتبنى الاشتراكيون موقف الاستنكاف أمام عدوانية نقاباتها وروابطها الزراعية لأن "الصمت نفسه، الجبن نفسه، بطوليان أحيانا" كما قال جياكومو

ماتيوتي. وسوف يزيد تفكك وحدة الحزب التي احتفظ بها، بصعوبة، حتى ذلك الحين من ضعف الكفاية الاشتراكية.

مؤتمر ليفورنو وولادة الحزب الشيوعي الإيطالي

كان مؤتمر بولونيا قد أبرم، برفع الأيدي، انضمام الحزب الاشتراكي إلى الأممية الشيوعية الذي كان الأمر يدور، بعد ذلك، حول تطبيقه واقعا. وكان المؤتمر الثاني للأممية (١٩ تموز- ٧ آب ١٩٢٠) قد حدد، في بيان "النقاط الإحدى والعشرين"، الشروط المتصلبة والمفصلة لقبول الأحزاب الاشتراكية. وكانت هذه الوثيقة تركز على مركزية القيادة بين أيدي الشيوعيين و"استخدام المؤسسات الحكومية البورجوازية بغرض تدميرها" وصياغة برامج جديدة واستبعاد الإصلاحيين والوسطيين، وهو ما كان يمس الحزب الإيطالي مباشرة. وخلال المناقشات، دحض لينين بقوة الدفاع عن الوسطيين الذي قدمه سيراتي والمواقف الاستنكافية لبورديغا موافقا، على العكس من ذلك، على اقتراح غرامشي "من أجل تجديد للحزب الاشتراكي الإيطالي". وفي بداية تشرين الأول، التقت المجموعات المختلفة المؤيدة لقبول النقاط الإحدى والعشرين في ميلانو، ومن أجل المؤتمر القادم للحزب، نشرت "الفئة الشيوعية" التي تأسست رسميا في اجتماع إيمولا (٢٨-٢٩ تشرين الثاني) "بيانا- برنامجا" وقعه نيكولا بومباشي وأماديو بورديغا وبرونو فورتيشياري وج.ف.ميسيانو ول.بولانو ول.ريبوسي وأومبرتو تيراسيني. ولدى المؤتمر السابع عشر (ليفورنو، ١٥-٢١ كانون الثاني ١٩٢١)، جمع اقتراح إيمولا "الشيوعي الخالص" الذي دافع عنه تيراسيني وبومباشي وممثلا الأممية الشيوعية، كاباليف وراكوزي ٥٨٧٨٣ تفويضا. وربح الأغلبية (٩٨٠٢٨ تفويضا) اقتراح فلورنسا "الشيوعي- التوحيدي" الذي قدمه سيراتي، في

حين لم يحصل اقتراح ريغحيو- إميليا الإصلاحي الذي قدمه توراتي وكاميليو برامبوليني سوى على ١٤٦٩٥ تفويضا. وفي ٢١ كانون الثاني، غادر المندوبون الشيوعيون المؤتمر واجتمعوا في مسرح سان ماركو وأعلنوا تشكيل "حزب إيطاليا الشيوعي، فرع من الأممية الثالثة" المسمى، تكرارا، منذ تلك الفترة، الحزب الشيوعي الإيطالي، وهي تسمية لن تصبح رسمية إلا في عام ١٩٤٣. وانتخبت التشكيلة الجديدة لجنة مركزية ولجنة تنفيذية مؤلفة من بورديغا وفورتشياري وريبوزي وتيراسيني وورودجيرو غريكو. وكان الانشقاق الشيوعي الإيطالي، المتأخر بالقياس مع الانشقاقات التي قسمت الأحزاب الاشتراكية الأوروبية الأخرى انشقاق أقلية. فاتحاد الشبيبة الاشتراكية القوي بخمسين ألف عضو هو، وحده، الذي انتقل، بكامله تقريبا، إلى الحزب الشيوعي. وعندما حل حيليوتي المجلس، لم تغير انتخابات ١٥ أيار ١٩٢١ ميزان القوى الذي ظهر في ليفورنو لصالح الشيوعيين. فبعد حملة مضطربة جدا اصطدم، فيها، اليسار بانطلاق العنف من جانب "السرايا" الفاشية، حصل الاشتراكيون على ١٥٧٠٠٠٠ صوت و١٢٢ نائبا مقابل ٢٩٢٠٠٠ صوت و١٥ نائبا للشيوعيين. وخسر اليسار ١٨ مقعدا بالقياس مع ١٩١٩، ولكنه قاوم جيدا، في الجملة، نظرا للمناخ الذي جرت فيه الانتخابات. وحافظ البوبولاري على مواقعهم (١٠٨ مقاعد مقابل ١٠٠) في وجه الكتلة الوطنية (١٥٠ مقعدا) والحكوميين الجيوليتيين (١٠٨ مقاعد مقابل ١٦٨ عام ١٩١٩). وفي ٢٧ حزيران ١٩٢١، أطاح بجيليوتي، بصدد سياسته حيال يوغسلافيا، ائتلاف متغاير جمع بين الراديكاليين والقوميين والفاشيين والاشتراكيين والشيوعيين. ولم يعرف خليفته، بونومي استغلال أزمة نمو فاشية كانت مبالغاتها تضايق قسما كبيرا من الرأي العام. وكانت الاشتراكية تغرق في التناقض. ففي حين كان أعضاؤها ينضمون إلى "كتائب الشعب" التي كانت تعترض سبيل

العنف الفاشي، وقع الحزب الذي هبط إلى حوالي مائة ألف عضو مع موسوليني، في ٢ آب ١٩٢١، برعاية من الحكومة، "ميثاق تهدئة" مبهم سرعان ما تبين أنه وهمي ثم قبل، في مؤتمره الثامن عشر (ميلانو، ١٠-١٥ تشرين الأول)، بأغلبية كبيرة جدا، اقتراح باراتونو- سيراتي ضد كل اشتراك في الحكم وكل تعاون بين الطبقات. وأعاد المؤتمر، من جهة أخرى، تأكيد انتمائه إلى الأممية الشيوعية التي كانت، مع ذلك، قد أعلنت طرده بصورة قاطعة. ومنذ ذلك الحين، فقد الحزب الاشتراكي الذي كان جناحه اليساري يحتفظ بالحنين إلى الأممية كل مبادرة في نضال الديمقراطيين ضد الفاشية. وسوف تضيق علاقاته الصعبة مع الحزب الشيوعي مجال عمله أيضا.

بدايات الحزب الشيوعي

تشكل حزب إيطاليا الشيوعي في منظمة شديدة المركزية، مع شبكة شعبه وفروعه وأسبوعيته العقائدية، ***الدولة العمالية***. وعلى عكس الرواية الرسمية التي ستنتشر فيما بعد والتي أكدت "الاستمرار" من غرامشي إلى توغلياتي، قادت الحزب وسيطرت عليه، حتى ١٩٢٥، شخصية بورديغا. وبلغ عدد أعضائه القادمين، بصورة أساسية، من العمال وفلاحي شمال إيطاليا ووسطها ٤٣ ألف عضو عام ١٩٢٢. واعتصم حزب إيطاليا الشيوعي برفض منتظم لكل تعاون مع الاشتراكية الديمقراطية ووجد نفسه في حالة تعارض مع الأممية الشيوعية التي كانت توصي بتكتيك "الجبهة الموحدة". وفي المؤتمر الثالث للأممية الشيوعية (حزيران- تموز ١٩٢١)، هاجم لينين تيراسيني، بقوة، حول هذا الموضوع. وقد كان الشيوعيون، مع قبولهم الشكلي لتعليمات الأممية حول الجبهة الموحدة، يتجنبون تطبيقها عمليا ويرفضون الاشتراك في حركة كتائب الشعب.

وتأكد موقفه، على الرغم من تدخل ممثلي الأممية، من جانب ٣١٠٨٤ تفويضا مقابل ٤١٥١ في "أطروحات روما" لدى أول مؤتمر للحزب (٢٠-٢٤ آذار ١٩٢٢).

ضعف الاشتراكية

أمام تصلب الشيوعيين، كانت فرصة الاشتراكيين الوحيدة هي أن تتخذ مبادرة ائتلاف حكومي للتشكيلات المعادية للفاشية. وكان توراتي يعي ذلك، ولكنه كان مترددا في العمل في الأوقات الحاسمة، فترك الفرص تفوته خلال عهد الحكومة الضعيفة التي كان يترأسها لويجي فاكتا الذي كان قد خلف، في ٢٥ شباط ١٩٢٢، بونومي. واستقال فاكتا الذي هزمه البوبولاري في ١٩ تموز، واشترك توراتي، في بادرة سيحكم عليها، هو نفسه، فيما بعد، بأنها "متأخرة وغير مفيدة"، في المحادثات لتشكيل حكومة جديدة تتركز على الاشتراكيين والكاثوليك الشعبيين لم تستطع أن ترى النور. وبعد أزمة طويلة صاحبها اندلاع العنف الفاشي، أعاد فاكتا حكومته في ٣١ تموز. وفي اليوم نفسه، اقترف توراتي، على الرغم من رأي الاتحاد العام للعمل والقادة الاشتراكيين، خطأ تكتيكيا ثقيلا بتشجيعه الإضراب العام "الشرعي" الذي أطلقته عناصر من القاعدة النقابية وتحالف العمل. وقد حطمه، بقسوة، الفاشيون الذين اتخذوا، في عيون المعتدلين، موقف المدافعين عن النظام العام. واعترف توراتي بالفشل الذي أسماه "كابوريتو الاشتراكية". واستغل سيراتي عدم انضباط توراتي لدى محاولته لتشكيل حكومة جديدة. وقرر المؤتمر العشرون (روما، ١-٤ تشرين الأول ١٩٢٢)، بأغلبية ضعيفة، أغلبية ٣٢٠٠٠ تفويض ضد ٢٩٠٠٠، طرد الإصلاحيين. وعند ذلك أسس توراتي وتريفز وموديغلياني وأصدقاؤهم الحزب الاشتراكي الموحد، في حين

انفصل الاتحاد العام للعمل، من جانبه، هو أيضا، عن الحزب الاشتراكي. وكانت اشتراكية ديمقراطية منقسمة وفاقدة الاتجاه هي التي قام، أمامها، موسوليني، بتواطؤ قسم كبير من الجيش ومن جهاز الدولة الذي كان في حالة تفسخ تام بـ"المسيرة على روما" (٢٨ تشرين الأول ١٩٢٢) وصادق الملك فيكتور إيمانويل الثالث على الانقلاب بتكليفه القائد الفاشي بتشكيل حكومة جديدة.

نهاية الديمقراطية في إيطاليا تشرين الأول ١٩٢٢- تشرين الثاني ١٩٢٦

على الرغم من أن موسوليني قد استولى، نظريا، على السلطة بالزحف على روما، فسوف تلزمه أربع سنوات ليرسخ ديكتاتوريته ويخنق، نهائيا، نظام الملكية الليبرالية البرلمانية الدستوري. وخلال هذه المدة، فوتت الاشتراكية الإيطالية الفرص الأخيرة من أجل الإطاحة بالتطور نحو الشمولية. وفي المؤتمر الرابع للأممية الشيوعية (٥ تشرين الثاني- ٥ كانون الأول ١٩٢٣) الذي كان سيراتي وتونيتي ومافي، فيه، الاشتراكيين الأمميين، وجه انتباه خاص إلى "المشكلة الإيطالية". وقد دافع زينوفييف عن ضرورة انصهار الحزبين الاشتراكي والشيوعي الإيطاليين. وعارض ذلك، بتصميم، بورديغا وأغلبية الحزب مبررين عداءهم لذلك بالخطر "التحريفي" من جراء تحالف مع الاشتراكية الديمقراطية يؤخر وصول ديكتاتورية البروليتاريا. وعلى العكس من ذلك، تبنت أقلية يمينية، مع أنجيلو تاسكا وأنطونيو غرازيادي، أطروحة الأممية. إلا أن حزب إيطاليا الشيوعي قبل "قرار النقاط الأربع عشرة" للانصهار على الرغم من معارضة بورديغا الذي أصبح، منذ ذلك الحين، في قطيعة صريحة مع قيادة الشيوعية الدولية. وفي عام ١٩٢٣، اجتاز الحزب أزمة خطيرة جدا. وقد

نجمت، قبل كل شيء، عن أولى الاعتقالات التي قام بها البوليس الفاشي الذي اعتقل سيراتي وكل الجهاز التنفيذي الشيوعي، ومن بين المعتقلين منه بورديغا وغريكو، وعلى المستوى الداخلي عن انتقادات الأممية العنيفة للقيادة "البورديغية" التي استقالت استقالة مدوية في شهر آب. وحل غرامشي الموقف مؤقتا من موسكو ومن فيينا حيث أقام بين أيار ١٩٢٢ ونيسان ١٩٢٤. واتخذ، بين بورديغا ويمين تاسكا، موقفا يساريا وسيطا يسمح له بالاحتفاظ بدعم الأممية. وقد بدأت "مجموعة الوسط" التي تشكلت، شيئا فشيئا، حوله، مع بالميرو توغلياتي وتيراسيني وموورو سكوتشيمارو وألفونسو ليونيتي وكاميلا رافيرا، تغيرا في الاتجاه سيجري في قمة الحزب.

وفي الحزب الاشتراكي الذي هبط عدد أعضائه إلى ٦٠ ألفا، كان يتوطد موقع قائد جديد، بييترو نيني. وكان، وهو رفيق قديم لموسوليني والجمهوري "التدخلي" الذي انضم إلى الحزب الاشتراكي الإيطالي عام ١٩٢١، وأصبح مديرا لجريدة *آفانتي*، كان يتابع نشاطا عنيدا لتجنب الانزلاق نحو اليمين والانصهار مع الشيوعيين بهدف المحافظة على تشكيل ماركسي، حقا، سيستطيع تقديم بديل للحزب الشيوعي الخاضع للأممية.

وفي انتخابات ٦ نيسان ١٩٢٤ التي جرت بموجب "قانون أسيربو" الذي يعطي ثلثي المقاعد للقائمة التي تحصل على الأغلبية النسبية، أغلبية ٢٥٪ من الأصوات، حصل الفاشيون وحلفاؤهم على ٦٤,٩٪ من الأصوات وعلى ٣٧٤ مقعدا من ٥٣٥. وهبطت مختلف مجموعات المعارضة الديمقراطية من ١٠٨ مقاعد إلى ٢٨ مقعدا، وهبط الكاثوليك الشعبيون من ١٠٨ إلى ٣٩. وتفسخ الاشتراكيون متراجعين من ١٢٣ نائبا إلى ٤٦ (٢٤ "وحدويا" و٢٢ "متطرفا"). وكان الشيوعيون هم وحدهم الذين تقدموا. فقد تقدموا بقائمة مشتركة مع الفئة الاشتراكية في الأممية الثالثة وارتفع عدد مقاعدهم من ١٥ إلى ١٩. وهزت المناقشات الداخلية

للحزب الشيوعي، في أيار ١٩٢٤، الاجتماع الوطني الأول للحزب الذي انعقد في كومو وكانت على جدول أعمال المؤتمر الخامس للأممية (موسكو، ١٧ حزيران- ٨ تموز) الذي كان يرمي إلى "بلشفة" الأحزاب الشيوعية الأوروبية باستبعاد الاتجاهات الفئوية والتنظيم الجماهيري للحزب، انطلاقا من خلايا، على النمط الروسي. وعلى الرغم من جهود بورديغا، قرر المؤتمر انصهار الحزب الشيوعي والأمميين. واستبعد تعديل تقرر من فوق، دون استشارة القاعدة، اليسار من الأجهزة القيادية للحزب. وفي أيلول ١٩٢٣، قرر الجهاز التنفيذي للأممية خلق جريدة يومية للعمال وضع لها، بتأثير غرامشي اسم ***الأونيتا*** الرمزي. وصدر العدد الأول في ميلانو في ١٢ شباط ١٩٢٤. وكان تيراج الجريدة الذي كان يدير أقسامها السياسية غرامشي الذي انتخب نائبا وعاد إلى إيطاليا يتراوح بين ٢٠ ألف و٧٠ ألف نسخة.

وفي شتاء ١٩٢٤، فوتت المعارضة آخر فرصة لإيقاف صعود الديكتاتورية باستغلالها الغضب الذي أثاره في البلاد مقتل النائب الاشتراكي الشجاع جياكومو ماتيوتي (١٠ حزيران) على أيدي الفاشيين. ولكن خصوم موسوليني تفرقوا، وفي ٢٧ حزيران، انسحب ١٢٧ نائبا من البرلمان، كعلامة احتجاج، وتركوا المجال حرا للفاشيين. وتقدم الشيوعيون الذين اشتركوا، في فترة أولى، في سياسة الاستنكاف هذه باقتراح إنشاء برلمان مضاد للمعارضة، ورفض هذا الاقتراح. فعادوا إلى البرلمان حيث ألقى غرامشي، في ١٦ أيار ١٩٢٥، آخر خطاب لليسار ضد مشروع قانون روكو حول الجمعيات السرية. وعانى الحزب الشيوعي الذي ارتفع عدد أعضائه من ١٨ ألفا، عام ١٩٢٤، إلى ٢٥ ألفا عام ١٩٢٥ معاناة عنيفة من جراء المعركة من أجل السلطة التي كانت تواجه، بعد رحيل لينين، بين تروتسكي وستالين. فاصطدم بورديغا ولجنته، "لجنة وفاق" اليسار الشيوعي بتحالف الوسط واليمين.

وتوصل غرامشي، بالاتفاق مع السويسري حول هومبرت-دروز، ممثل الأممية في إيطاليا، إلى قرار بحل الفئة "البورديغية" (١ تموز ١٩٢٥). وفي ذلك الحين، طور التبرير التاريخي للاستراتيجية الثورية الذي يستند إلى ضرورة تحالف بين البروليتاريا العمالية وفلاحي الجنوب والذي عبر عنه في بحثه الذي يحمل عنوان ***بعض تيمات المسألة الجنوبية***. وفي المؤتمر الثالث للحزب الذي عقد في ليون، في النصف الثاني من كانون الثاني ١٩٢٦، حصل غرامشي على انتصار خطه. فقد حصل اتجاهه على ٩٠,٨٪ من الأصوات وعلى ١٩ مقعدا من المقاعد الإحدى والعشرين للجهاز التنفيذي الذي أصبح أمينه العام وإلى جانبه توغلياتي وسكوتشيمارو وتيراسيني ورافازولي وغريكو. في حين لم يجمع بورديغا سوى ٩,٢٪ من الأصوات ومقعدين. وقاوم بورديغا بشدة، وفي الاجتماع العام السادس للأممية (شباط- آذار ١٩٢٦)، دعم تروتسكي في انتقاداته لستالين. إلا أن الفاشية كانت تنتصر. وفي ٨ تشرين الثاني، وإثر "التدابير الاستثنائية" ضد المعارضة، اعتقل غرامشي مع نواب آخرين في حزبه، وفي التاسع منه، أعلن المجلس تجريد النواب الشيوعيين من تفويضاتهم. وانتهت المرحلة الشرعية للدولة الإيطالية، وحكم على المعارضة، منذ ذلك الحين، بالعمل السري.

المنفى ومعاداة الفاشية (١٩٢٦-١٩٣٩)

الشروط الجديدة للعمل السياسي

حتى الحرب العالمية الثانية، قضي على القادة الاشتراكيين والشيوعيين بالسجن أو بالنفي. والخارج، وخاصة فرنسا والاتحاد السوفياتي، هو

الذي واصلوا منه، عملهم في اتجاه إيطاليا ضمن شروط صعبة جدا. وقامت قطيعة بين الجماهير التي بقيت فيها، في حالة كمون، معاداة للفاشية يصعب تقدير أعدادها وكفايتها، كما يصعب تقدير النفوذ الحقيقي الذي مارسته عليها التعليمات الواردة من الخارج والمذاعة عن طريق منشورات ومبعوثين سريين. وإذا كان القادة قد أبدوا، جملة، ثباتا ملحوظا في القناعات، متحملين بشجاعة الحرمانات والاضطهادات- بالفعل، كانت قليلة جدا الارتدادات كتلك التي بدرت عن بومباتشي والنقابي لودوفيغو داراغونا وأرتورو لابريولا الذين انضموا إلى موسوليني-، فمن الجلي أن الأغلبية العظمى من الوجهاء والكهنة قد انضمت إلى الفاشية وأن الجماهير خضعت للديكتاتورية عن جهل أو تسليم أو ضرورة. واستعاد عداء الفاشية تقليد الهجرة السياسية، وعرف هؤلاء، كأسلافهم من البعث، برهات حماسة رومنطيقية وإحباط وانقسامات وتسللات لعملاء استفزازيين. وعملت الاشتراكية والشيوعية في طريقين مختلفين، أحيانا، واتحدا، أحيانا أخرى، في تصوارد معاد للفاشية وتعاون بقي، دائما، هشا وغير مستقل.

الشيوعية الإيطالية بين ١٩٢٦-١٩٣٤

كان تاريخ الشيوعية والاشتراكية، حتى منعطف ١٩٣٤ الكبير، تاريخ تعارض سجالي وتباين في صيغ النضال ضد الفاشية. وغداة أولى التدابير القمعية التي اتخذتها الديكتاتورية، في نهاية ١٩٢٦، وجد الحزب الشيوعي نفسه في بلبلة اقترح، معها، تاسكا وغريكو حله. إلا أنه سرعان ما تمالك نفسه وأعاد تشكيله في سويسرا وفي باريس. ونشرت الصحافة السرية والشعارات في إيطاليا حيث كان حزب إيطاليا الشيوعي، في ربيع ١٩٢٧، يستطيع الاعتماد على حوالي سبعة آلاف عضو، خاصة في

شمال شبه الجزيرة. وفي ٢٨ أيار، وبعد محاكمة "ممسوخة" للقادة الشيوعيين، حكم على غرامشي بالسجن عشرين عاما وأربعة أشهر. وخلال المناقشات، تلفظ النائب العام إيسغرو بالعبارة الشهيرة التالية: "يجب علينا منع هذا الدماغ من العمل عشرين عاما". وخفضت عقوبة غرامشي إلى ١٢ عاما في تشرين الثاني ١٩٣٢. وأطلق سراحه، شرطيا، في تشرين الأول ١٩٣٤، وحرر نهائيا في نيسان ١٩٣٧، ولكنه مات بعد ذلك بقليل، في ٢٧ نيسان ١٩٣٧. ولم يستطع غرامشي، طيلة هذه المدّة، تأدية وظائفه كقائد للحزب. وتنقله عبر شبه الجزيرة هو الذي صاغ، خلاله، كتابه التاريخي والعقائدي في تفسير الماركسية، وهو الكتاب الذي لم يمارس تأثيره إلا مع نشر كتابه ***دفاتر السجن*** بعد ١٩٤٥. وشهدت السنوات ١٩٢٧-١٩٣٠ اندلاع أزمة جديدة كانت خطورتها شبيهة بخطورة أزمة ١٩٢٣. ومنذ ذلك الحين، أصبحت حياة الحزب الشيوعي الإيطالي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالشيوعية السوفياتية وانعكاسات تقلباتها على الأممية الشيوعية. وشهد مؤتمر الأممية السادس (صيف ١٩٢٨) ثم الاجتماع العام للجهاز التنفيذي الموسع في تموز ١٩٢٩ انتصار الأطروحة الستالينية حول تشديد النضال ضد الاشتراكية الديمقراطية ونظرية "الاشتراكية الفاشية". وأيدت قيادة حزب إيطاليا الشيوعي، مع توغلياتي الذي كان قد حل محل غرامشي وتاسكا وغرييكو، المواقف السوفياتية. ولكن خلافات ظهرت، في بداية ١٩٢٩، بين القادة. فقد انتقد تاسكا الاستبدادية والتدخل الستالينيين في الشؤون الداخلية للأحزاب. وطرد من الحزب في أيلول ١٩٣٠. وكان قد سبقه، في آذار، بورديغا الذي اتهم بالتروتسكية. ودخلت "مجموعة الثلاثة"، رافازولي وليونيتي وتريسا، في صراع مع القيادة بصدد توسيع الفعالية السياسية وانزلاقها اللذين رأوهما، على العكس من لويجي لونغو، خطيرين. وهاجموا توغلياتي في اللجنة المركزية حيث هزموا. وطرد

"الثلاثة" الذين تحولوا إلى التروتسكية من الحزب عام ١٩٣٠. واستبعد إينيازيو سيلوني المبعد عن اللجنة المركزية، بدوره، في آب ١٩٣١. وفي صيف ١٩٣٢، طهر الحزب من سلسلة من المناضلين بتهمة فعالية فئوية ونزعة انحرافية. وفي نيسان ١٩٣١، انعقد المؤتمر الرابع للحزب، سرا، بين كولون ودوسلدورف. وقد استخلص نتيجة هي أن الأزمة الاقتصادية سوف تنفتح، بسرعة، على موقف ثوري في إيطاليا وقرر تكثيف الدعاية والعمل في القاعدة. إلا أن موجة اعتقالات ومحاكمات انتهت إلى عقوبات سجن وإقامة جبرية ثقيلة انهالت على المناضلين، بين ١٩٣١ و١٩٣٢، على الرغم من أن الحزب قد سجل عودة للمظاهرات والانضمامات، بستة آلاف منتسب وثلاثة آلاف شاب. وكان ينبغي الاقتناع بأن الدولة الفاشية ما زالت متينة يدعمها الإجماع الشعبي الذي كسبت به مصالحة ١٩٢٩ مع الفاتيكان وأنه ينبغي العودة إلى سياسة التحالف القديمة مع الاشتراكيين والجبهة المعادية للشمولية.

الاشتراكية الإيطالية بين ١٩٢٦ و١٩٣٤

غداة هذه الهجرة السياسية الكبرى لعام ١٩٢٦، أعاد الحزب الاشتراكي تنظيم نفسه، بسرعة، في فرنسا حيث عادت جريدة ***آفانتي*** إلى الصدور، منذ ١٠ كانون الأول، باسم ***نشرة الحزب الاشتراكي الإيطالي*** التي سوف تليها منشورات أخرى. وغداة محاولة قتل موسوليني الفاشلة من قبل تيتو زانيبوني- الأولى من سلسلة طويلة-، في ٤ تشرين الثاني ١٩٢٥، حلت السلطات الفاشية الحزب الاشتراكي الموحد الذي كان ينتمي إليه هذا النائب السابق. وأعاد تشكيل ذاته باسم ***حزب العمال الإيطاليين الاشتراكي***، حول موديغلياني. ومنذ ١٩٢٦، دافع نيني عن فكرة إعادة قبول "الوحدويين" في الحزب الاشتراكي، ثم فكرة انصهار

التشكيلين التي فشلت، مرة أولى، في شباط ١٩٢٧. وفي حين كان بوليس النظام يحكم سيطرته على المناضلين المعادين للفاشية، نجح توراتي في الوصول إلى فرنسا، في ٢ كانون الأول ١٩٢٦، بعد أحداث مثيرة. وكانت باريس قد أصبحت مكان تجمع معظم القادة المناهضين للفاشية الذين قرروا، في نيسان ١٩٢٧، في اجتماع نيراك، في اللو والغارون، بمبادرة من الرابطة الإيطالية لحقوق الإنسان، خلق تجمع مناهض للفاشية لتنسيق نشاطهم على صورة كارتل لجمعيات وأحزاب تحافظ على استقلالها. وعينت الرابطة مقرها في باريس حيث أصدرت جريدتها ***الحرية*** التي كان يديرها كلوديو تريفز.

وفي ١٦ نيسان ١٩٣٠، صادق مؤتمر غرونوبل على إعادة التوحيد الاشتراكي. وانتصر تيار نيني "التوحيدي" انتصارا كبيرا على "الاتجاه الأقلية المتطرف" بقيادة أنجيليكا بالابانوف. وفي حزب العمال الإيطاليين الاشتراكي، كان جيوسيبي ساراغات قد دعم الانصهار أيضا. وكان يعرض، في مجلته، ***الطبقة الرابعة***، أطروحات اشتراكية مستقلة مكملة لتقليد "البعث" التقدمي وتفسير ليبرالي للماركسية. ومع رحيل القادة القدامى- توراتي عام ١٩٣٢، تريفز عام ١٩٣٣- سوف يجسد نيني وساراغات الجيل الاشتراكي المعادي للفاشية. وتلقى المنفيون دعما ملحوظا بوصول كارلو روسيلي وإميليو لوسو وفرانشيسكو فوستونيي الهاربين من الإقامة الجبرية في جزيرة ليباري إلى فرنسا في ٢٧ تموز ١٩٢٩. وقبل دخولهم المسرح، جرى اجتياز خطوة جديدة بخلق جهاز جديد مناهض للفاشية، مجموعة الحرية والعدالة. وكانت تجمع بين ممثلين لأحزاب متنوعة، اشتراكيين وجمهوريين وديمقراطيين وليبراليين ولكنها كانت تريد لنفسها، على عكس التجمع المناهض للفاشية، أن تكون حركة مستقلة مزودة ببرنامج خاص ومستقل عن التشكيلات السياسية الأخرى. وكان أعضاء الجماعة المتأثرون بأطروحات "الاشتراكية

الليبرالية" لمنشطهم كارلو روسيلي وبـ"الثورة الليبرالية" لبييرو غوبيتي يحلمون بإيطاليا جمهورية، مبعوثة من أنقاض فاشية تطيح بها مبادرة ثورية منطلقة من الجماهير. وهذه الإرادوية غير البريئة من لاواقعية ونبل رومنطيقي أثارت، ضمن تقليد ماتزيني، أعمالا مباشرة ضد النظام الموسوليني. وكان أكثرها دويا اعتداء فردينادو دوروزا على ولي العهد هومبير في بروكسل (٢٤ تشرين الثاني ١٩٢٩) أو عمليات الطيران الدعائية– ذات الأسلوب الأنونزي– فوق المدن الإيطالية الكبيرة: وقد قتل جينو باسانيزي فوق جبال الألب لدى عودته من ميلانو (١١ تموز ١٩٣٠) واختفى لورو بوزيس في المتوسط بعد أن ألقى ببيانات فوق روما (٣ تشرين الأول ١٩٣١). وفي فرنسا وإيطاليا، وعلى الرغم من سهر البوليس، دبرت مجموعات العدالة والحرية نشاطا كثيفا من مظاهرات ودعاية دون أن تسهل معرفة النصيب الذي يعود إلى مختلف الحركات المناهضة للفاشية. ولم يمض تعاون الحزب الاشتراكي مع التجمع المعادي للفاشية ***والعدالة والحرية*** دون صعوبات. فالحزب الذي أتى، لدى "مؤتمر الوحدة الاشتراكية" (باريس، ٢٠-٢١ تموز ١٩٣٠)، على تأكيد برنامجه الديمقراطي تحت رعاية الأممية العالمية الاشتراكية، عقد، في تموز ١٩٣١، اتفاقا مع ***العدالة والحرية*** التي أشركت، داخلها، ممثلا اشتراكيا في مداولات لجنة القيادة. ولكن نشر برنامج المجموعة، في كانون الثاني ١٩٣١، أثار دحضا قويا من جانب ساراغات وتحفظا من نيني المهتم بالتباعد عن منظمة كانت تسبب اتهام الاشتراكيين من جانب الشيوعيين بالانزلاق نحو اليمين. وأمام تباعد الحزب الشيوعي، كان الحزب الاشتراكي مقسورا على متابعة نشاط مشترك مع المناهضين للفاشية غير الماركسيين على الرغم من الفروق المذهبية بينه وبينهم. ولم يغفل نيني عن إمكانية تقارب مع الشيوعيين. وفشلت المقاربات الأولى (شباط– آذار ١٩٣٣)، ولكنه كرر، في نيسان، في مؤتمر مرسيليا،

التصريح بنواياه في اتجاه توغلياتي وأصدقائه. وسوف يعمل توطد الفاشية في إيطاليا وفشل سياسة نزع السلاح ووصول هتلر إلى الحكم، أمام تصاعد خطر الحرب، على تهيئة التربة أمام "منعطف ١٩٣٤" الذي مهر بتحالف الاشتراكيين والشيوعيين. وفي أيار ١٩٣٤، تفكك التجمع المعادي للفاشية إثر مساجلة بين لوسو، أحد قادة العدالة والحرية، والاشتراكيين الذين كانوا يتهمون حركة روسيلي بادعاء "تجديد الاشتراكية الإيطالية" على أسس جمهورية، ديمقراطية، مثالية وغير ماركسية.

التقارب الاشتراكي- الشيوعي (١٩٣٤-١٩٣٩)

منذ تموز ١٩٣٤، وقع الشيوعيون والاشتراكيون الفرنسيون ميثاق وحدة عمل. وتبعهم، في ١٧ آب، أقرانهم الإيطاليون تحت تأثير نيني، وبتأثير توغلياتي ودي فيتوريو لدى الشيوعيين. وكان هذا استباقا لسياسة الجبهات الشعبية ضد الفاشية، شعارا أطلقه ديمتروف وإيركولي (توغلياتي) في المؤتمر السابع للأممية (تموز- آب ١٩٣٥). وكان الاتفاق إعلان نوايا عامة جدا. وكان ينص على أنه "تبقى، على صعيد المبادئ العامة وعلى صعيد الحكم المطلق على الموقف الدولي،... تباينات مذهبية ومنهجية وتكتيكية تعترض قيام جبهة سياسية عامة، وبالأحرى قيام انصهار عضوي... ويحتفظ الحزبان بكامل الاستقلال الوظيفي والمذهبي". ولم يثر التقارب مع الاشتراكيين أية معارضة في حزب شيوعي إيطالي غدا متجانسا ومنضبطا ومقيدا بتوجيهات الأممية. ولم يكن الأمر كذلك في الحزب الاشتراكي. فعلى الرغم من أن نيني أكد استقلال الحزب وحقه بحرية نقد تامة حيال الاتحاد السوفياتي، فإن الاتفاق أثار خلافات جرى التعبير عنها في المجلس العام للحزب، من بين

مواضيع أخرى، في ٤ تموز ١٩٣٥. فلم يكن موديغلياني ومورغاري، ممثلا التيار الإصلاحي، مقتنعين بأن وحدة العمل ستخدم، في إيطاليا، قضية الحرية وعبر تاسكا الذي كان قد انضم إلى الحزب الاشتراكي، بعد طرده من حزب إيطاليا الشيوعي، عن تحفظات خطيرة حول الطريق الستالينية إلى الاشتراكية.

ووضعت حرب إثيوبيا موضع اختبار تعاوننا اشتراكيا- شيوعيا بدا صعبا. ففي ١٨ أيار ١٩٣٥، دعا الحزبان، ضد الحرب الاستعمارية، إلى "مؤتمر إيطالي في الخارج" انعقد في بروكسل، في الخريف. وشنت حملة دعاية كثيفة، إلا أن وحدة العمل بين التجمعات المناهضة للفاشية لم تتحقق ولم تخرج منه جبهة شعبية حقيقية كتلك التي تشكلت في فرنسا وفي أسبانيا. وكان تأثير وحدة العمل ضئيلا في إيطاليا نفسها حيث فكك البوليس، إلى حد واسع، المنظمات المعادية للفاشية- التي لم تكن قد شكلت، في أية برهة، فضلا عن ذلك، تهديدا جديا للديكتاتورية- وحيث أثارت نجاحات الحرب الأفريقية موجة حماسة قومية وانضمام معارضين إلى الدوتشي. وكان تكتيك الشيوعيين يشغل بال الاشتراكيين كثيرا. فمنذ بداية ١٩٣٦، أعلنوا انفتاحات في اتجاه أحزاب ديمقراطية غير ماركسية، كالجمهوريين أو العدالة والحرية، وكذلك في اتجاه الجماهير والمثقفين. وفي آب ١٩٣٦، وجهوا، دون نجاح كبير، نداء للمصالحة الوطنية بين الفاشيين وغير الفاشيين. وبهدف الوصول إلى المنظمات الشمولية من الداخل، استعادوا تيمات فاشية الحزم الأولى. وفي تشرين الأول ١٩٣٦، أعلن بيان للجنة المركزية أن "حزب إيطاليا الشيوعي يعلن البرنامج الفاشي الذي هو برنامج حرية برنامجا له". ومن جهة أخرى، استنكر توغلياتي ومانويلسكي، في موسكو، بقسوة هذه المبادلات.

وكان الحزب الاشتراكي ما يزال يمثل أكبر نوى الهجرة الديمقراطية عددا، ولكنه كان، أيضا، بتنوع اتجاهاته، "أقلها قدرة على تولي مسؤولية مبادرات متقدمة" (ألدو غاروشي). وسوف يلعب الحزب الشيوعي تجاهه، خاصة اعتبارا من ١٩٣٧، الدور الراجح في العمل المشترك مدفوعا بانشغاله المزدوج بالتحضير لما بعد الفاشية بجمعه القوى المعادية للفاشية وبالدفاع عن الاتحاد السوفياتي. وسوف تقدم حرب أسبانيا التي بدأت في ١٨ تموز ١٩٣٦، في هذا الصدد، اختبارا مميزا. فقد أثارت دويا عميقا وسط المهاجرين الإيطاليين الذين اشتركوا، فيها، اشتراكا واسعا جدا، ولكنها تلقت، في طورها الأولي، بصورة أساسية، إسهاما من جانب الفوضويين والعدالة والحرية. أما الاشتراكيين الذين بقيت، لديهم، الروح السلمية حية، فقد كانوا يواجهون، بتحفظ، انخراطا مباشرا في الصراع. وخلال كل مدة سياسة "عدم التدخل"، رفض الاشتراكيون والشيوعيون تأييد نداء العدالة والحرية لتشكيل قوة المقاتلين بصورة مشتركة لحمل راية مناهضة الفاشية الإيطالية. فقد كانوا يفضلون تشجيع رحيل متطوعين فرديين وجمع أموال وأدوية للجمهوريين. وعلى عكس روسيلي الذي كان يرى في الحرب بداية عصيان شعبي سيمتد، بعد ذلك، إلى إيطاليا ويطيح بالديكتاتورية، كان الاشتراكيون، وخاصة الشيوعيون المرتبطون بالاتحاد السوفياتي، يريدون ممارسة ضغط على مستوى الحكومات. وقد كان الإيطاليون موجودين منذ المعارك الأولى، ولكن توافدهم الكثيف لم يبدأ إلا مع تشكيل فوج الأخوين نيلو وكارلو روسيلي. وقد بدأ شيوعيون شعروا بالخيبة من موقف الاتحاد السوفياتي الذي شارك في سياسة "عدم التدخل" في الوصول إلى أسبانيا منذ بداية آب ١٩٣٦. وكانت تلك هي الحال مع اشتراكيين، مثل بيترو نيني. فقد سبقوا الوحدة الإيطالية التي كانت أول تشكيل مرتبط بالأممية مباشرة، في الصراع وشكلت الأممية الألوية الدولية

التي كان منظمـها الرئيسي، ثم مفتشها العام، لويجي لونغو (غالو). وقد انخرط فوج غاريبالدي الذي وصل إلى ٣٣٠٠ رجل والذي كان يقوده الجمهوري راندولفو باشياردي في الدفاع، في تشرين الثاني، عن مدريد. ومع نهاية طور العدالة والحرية ورحيل الأخوين روسيلي اللذين قتلا في ١١ حزيران ١٩٣٧ في بانيول دو لورن على أيدي أفراد من منظمة المقنعين الفرنسية المتصلة بالبوليس السياسي الفاشي، أصبح الإسهام الشيوعي في الحرب- التي كان توغلياتي يمثل، فيها، الأممية لدى الحزب الشيوعي الأسباني- راجحا. وقد أبدى هذا الإسهام الحدود والالتباسات في وحدة العمل مع الاشتراكيين التي كان يضحى بها، عمدا، في المبادرات المستقلة للشيوعيين في تأطير المتطوعين الذين كانوا يسيطرون عليهم سيطرة تامة وفي المساومات التي كانوا يجرونها للحصول على تعاون مجموعات سياسية أخرى كالعدالة والحرية. وأطلق حزب إيطاليا الشيوعي، في أوساط الهجرة، منظمة جماهيرية جديدة، الاتحاد الشعبي الذي نشر التيمات "الجبهوية" في جريدته اليومية ***صوت الإيطاليين***. وأبرم مؤتمر الحزب الشيوعي (ليون، ٢٨-٢٩ آذار ١٩٣٧) الخط "الوطني"، متبنيا العلم الإيطالي المثلث الألوان ومبدلا نشيد الأممية بنشيد غاريبالدي. وحركت المشاغل الاشتراكية أمام هذه الحالة مناقشات مؤتمر الحزب الثالث (باريس، ٢٦-٢٨ حزيران ١٩٣٧) حيث طرحت قضية متابعة العمل المشترك الشيوعيين التي انتقدها موديغلياني وتاسكا بشدة. وانضم نيني وساراغات ومجموعتهما (بارتو لوزي، بوششي، روجينيني) إلى تاسكا في اقتراح بالتفاوض على ميثاق اتحاد اشتراكي- شيوعي جديد. وقد وقع في ٢٧ تموز، وكان يتضمن فروقا ملحوظة بالقياس مع وثيقة ١٩٣٤. وكان ينص على التزام مشترك ببرنامج مناهض للفاشية داخل الاتحاد الشعبي ويطرح لما بعد سقوط موسوليني مبدأ إقامة جمهورية دیمقراطية إيطالية تسيطر عليها الطبقة العاملة ويعلن

التصميم على "النضال، متحدين، من أجل الدفاع عن الاتحاد السوفياتي". فالميثاق الثاني صادق، إذن، جملة، على قبول الاشتراكيين هيمنة شيوعية والأخذ بتكتيك الشيوعيين. وكان نيني يعي ذلك، ولكنه عمل على دعم سياسة التعاون مع حزب إيطاليا الشيوعي على صعوبات تطبيقه. وقد ظهرت، في آب ١٩٣٧، غداة التوقيع على الميثاق بالذات، مع أزمة فوج غاريبالدي في الألوية الدولية. فقد ترك باشياردي قيادته بعد أن رفض الانصياع لرغبة القادة الشيوعيين في استخدام قواته ضد فوضويي أراغون الذين كانوا في نزاع مع حكومة خوان نيغران القريبة من الشيوعيين، وهو حادث زرع الاضطراب في ضمير كثير من الاشتراكيين. ولكن نيني كان يبرر متابعة سياسة التحالف بضرورة التضامن أمام الخطر الفاشي، وكتب في ١٩ آذار ١٩٣٨: "إما أن ننتصر متحدين، وإما أن ننهزم منقسمين". وهكذا أعاد، في برهة ميونيخ، ومعارضا لتاسكا الذي كان يراهن على انتفاضة للدول الغربية، تأكيد تضامنه مع الاتحاد السوفياتي واقتناعه بأن اتحاد الاشتراكيين والشيوعيين يجب أن يكون "أكثر حميمية وأخوية". أما بالنسبة للحزب الشيوعي، فبعد ارتفاع النفوذ النسبي الذي أكسبته إياه، داخل الهجرة، السياسة "الجبهوية"، كان عام ١٩٣٨ سنة قاتمة مع تزايد شدة قبضة ستالين والجو الثقيل لمحاكمات موسكو التي أثارت استياء نيني وأصدقائه والتطهير الذي ضرب عددا كبيرا من المناضلين الإيطاليين اللاجئين إلى الاتحاد السوفياتي. واتهمت قيادة حزب إيطاليا الشيوعي بالتراخي في النضال ضد التروتسكية وأخذ عليها ضعف عمل المنظمات السرية في إيطاليا. وقدمت مجموعة غريكو وم.مونتانا ودوزا ودي فيتوريو نقدها الذاتي وأبدلت بفريق جديد، مع بسرتي على رأس اللجنة المركزية. وظل معظم الاشتراكيين الذين كانوا قد استمروا، على الرغم من ميونيخ، في متابعة وهم اتفاق بين فرنسا وبريطانيا أمناء لميثاق الاتحاد.

ونزل عليهم الميثاق الألماني- السوفياتي (٢٣ آب ١٩٣٩) نزول الصاعقة. وفي حين أيد الشيوعيون الإيطاليون، مباشرة، المواقف الستالينية، اغتاظ نيني من انقلاب السياسة السوفياتية آخذا، بشدة، على ستالين تركه الطبقات العاملة الغربية "لذاتها تماما، فريسة للغضب والشك اللذين يهاجمانها". وكانت ***الأفانتي الجديدة*** تنتقد "التواطؤ المخزي بين النظام الستاليني والديكتاتورية الهتلرية". ونشر الحزب الاشتراكي الذي ترك نيني، مليئا بالمرارة، أمانته العامة التي خلفه، فيها، ساراغات بيانا ينقض، فيه، ميثاق وحدة ١٩٣٧ مع الشيوعيين. ووجدت بداية الحرب العالمية الثانية الحزبين الاشتراكي والشيوعي والهجرة الإيطالية في أدنى نقطة من تاريخها.

الفصل الرابع

الاشتراكية في ألمانيا

لم يفد المثال الإيطالي الأحزاب العمالية الألمانية. ألم نسمع، في عهد جمهورية فايمار، أن "ألمانيا ليست إيطاليا"؟ فقد كان يبدو أن وجود تقليد سياسي ونقابي يضمن للطبقة العاملة التي وصلت إلى درجة عالية من النضج التحكم في مستقبلها. والحقيقة هي أن التفكير في الفاشية، هنا، أجوف كما كان في أي مكان آخر. ولكن الأمر الخاص هو أن الحزبين العماليين الكبيرين اللذين وقف كل منهما ضد الآخر في تنازع لم يحاولا، قط، تجاوزه حدياً ركضا، أعميين، نحو كارثة كان كل منهما يتهم الآخر، في أكمل سوء نية، بالمسؤولية عنها.

الاشتراكيون وقيام جمهورية فايمار

ثورة تشرين الثاني ١٩١٨

ثورة تشرين الثاني ١٩١٨ التي كانت ملتبسة في نظر المؤرخين إلى حد ادعى، معه، بعضهم أنها لم تحدث، هذه الثورة تقدم سمتين أساسيتين لفهم تاريخ الحركات الاشتراكية في عهد جمهورية فايمار.

فقد كانت، أولاً، ثمرة الإرادة السلمية للجنود ولقسم كبير من السكان المدنيين أكثر منها نتيجة عمل هدام. فكييل هي التي رفع، في أطقم البحرية، لديها، العلم الأحمر. ومرافئ شمال ألمانيا هي التي انتشرت منها الثورة عبر ألمانيا، موجهة ضد الذين كانوا متهمين بكونهم مجرمي الحرب وبكونهم، في تلك البرهة، عقبات في وجه عقد سلام مشرف. وقد تشكلت في مدن الرايخ الكبيرة مجالس جنود وعمال سبيت، في وجود سلطات ضربها الشلل والعجز، سقوط الأنظمة الملكية القائمة. وقد كتب ليبكنشت، معلقاً على هذه الأحداث في جريدة *روته فانه*، بعد بضعة أيام، ما يلي: "لا يعود انتصار جماهير العمال والجنود إلى قوتهم الهجومية بقدر ما كان يعود إلى الانهيار الداخلي للنظام السابق. ولم يكن شكل الثورة السياسي نتيجة عمل البروليتاريا فقط، بل كان، أيضاً، نتيجة عمل الطبقات السائدة الراغبة في أن تفلت، على هذا الشكل، من الثورة الاجتماعية التي كانت بروقها المنذرة تسيل منها عرق القلق".

والنقطة الثانية التي يجب تسجيلها هي أن الاشتراكية الديمقراطية التي كانت بعيدة جداً عن الاشتراك في الحركة فعلت كل شيء من أجل تقنيتها واحتوائها. فهي التي ناشدت، فعلاً، غليوم الثاني أن يتنازل عن العرش على أمل المحافظة على النظام الملكي فضلاً عن ذلك وهي التي دفعت المستشار إلى إعلان الجمهورية من أجل وضع حد للاضطرابات التي تطورت في برلين. ومن يدي ماكس دو باد تلقى إيبر، في اليوم نفسه، منصب المستشار. فقد كان الأمر يدور، بالنسبة للاشتراكية الديمقراطية التي اعتنقت الإصلاحية حول إحلال ألمانيا ديمقراطية وحالمة محل ألمانيا الإمبراطورية، الإقطاعية والعسكرية، وذلك بالطريق البرلمانية بالحصول على المسؤولية الوزارية أمام الرايخستاغ والتطبيق المساواتي للاقتراع العام، خاصة في بروسيا. ويوم ٩ تشرين الثاني، يوم وصولها إلى السلطة، ينهي، في نظرها، العهد الثوري.

إن المسألة الأساسية التي سادت الأشهر التي تلت ثورة ٩ تشرين الثاني كانت التالية: هل ستعود السلطة إلى مجلس تأسيسي منتخب ديمقراطياً من جانب الأمة بكاملها أم إلى مجالس مكرسة لأن ترتقي بألمانيا، بعد أجل طويل أو قصير، إلى ديكتاتورية البروليتاريا؟

وبالفعل، فإن الأحداث التي خرج منها إعلان الجمهورية، في ٩ تشرين الثاني كانت قد خلقت، في برلين، ثنائية سلطات: مجلس مفوضي الشعب الذي كان يضم ثلاثة اشتراكيين من الأغلبية (إيبر، المستشار الجديد، شايدمان ولاندسبرغ) وثلاثة اشتراكيين مستقلين (هاس، ديتمان وبارت) باستثناء ليبكنشت الذي كان قد رفض الحقيبة التي عرضها عليه إيبر. وكانت هناك، أيضاً، اللجنة التنفيذية للمجالس التي تلقت على أثر مظاهرة للجنود والعمال في سيرك بوش (١٠ تشرين الثاني) مهمة مراقبة المفوضين الذين اعترفت، بالتالي، بوجودهم. إلا أنه يجب، حقاً، أن نرى أن مجالس العمال والجنود التي تشكلت بأكبر قدر من الارتجال في ألمانيا خلال الأشهر الأخيرة للحرب لم تكن تشبه في شيء السوفياتات الروسية. فلم تخرج من خطة سابقة الإنشاء، ولم تكن محركة الثورة، بل نتاج الانهيار العسكري والسياسي للأمة. وكان مبرر وجودها هو معالجة المسائل التي نجمت عن حالة التفسخ التي كانت توجد، فيها، السلطة القائمة. وقد أسهمت في النظام الجيد الذي جرت، فيه، عودة الجنود، وكذلك التسريح. وإذا كانت الاتجاهات الراديكالية قد انتصرت في بعض المدن (بريم، برونشفيك)، فقد خرجت، عامة، من اتفاق بين مختلف مجموعات اليسار، وكان معظمها قريباً من تصورات أغلبية الاشتراكية الديمقراطية.

وقد انشغل فريدريش إيبر والوزراء الذين أحاطوا به، خاصة، بأن يجنبوا ألمانيا أهوال الثورة الروسية والفوضى. وإذا كان إيبر قد جاء على رأس الحركة الثورية، فإن ذلك كان بقصد محدد جيداً هو وقفها والسيطرة عليها. وكان يعتبر المجالس نتاجاً للفوضى والثورة، ديكتاتورية أقلية وسعى إلى تفريقها بسرعة. وفضلاً عن ذلك، فلماذا اللجوء إلى العنف؟ كان يرى أن الاقتراع العام يكفي، وحده، إذا جرى ديمقراطياً، لتحويل الإمبراطورية الألمانية إلى جمهورية اشتراكية وذلك دون إثارة انقطاع الاستمرارية في الحياة السياسية وبحماية الأمة من البلشفية التي لا يمكن أن يخرج منها غير العذاب والبؤس. وهذا الاقتناع هو الذي يفسر خطواته الأولى: فمنذ ١٠ تشرين الثاني، اتصل بمعاون رئيس الأركان العامة، غرونر: فلن يعارض الجيش قيام نظام ديمقراطي في ألمانيا شريطة أن يؤمن هذا الأخير احترام الانضباط العسكري طالما لم يعد الجنود إلى ثكناتهم. وشجع، من جهة أخرى، المفاوضات التي جرت بين أرباب العمل والمنظمات النقابية بهدف تنظيم "شراكة عمل": وفي ١٥ تشرين الثاني، وقع اتفاق ينص على الحرية النقابية التامة وقيام اتفاقيات جماعية وانتخاب ممثلين عماليين في اللجان المتكافئة والسير في طريق يوم الثمان ساعات، ولتحقيق هذه السياسة، استمر إيبر في الحكم بواسطة وكلاء وزارات العهد القديم الذين احتفظ بهم، بوصفهم "تقنيين"، في السلطة لتأمين استمرارها والذين أصبحوا، بعد أن خدموا النظام الملكي، "جمهوريين بالعقل". وخدم معظم كبار الموظفين الذين ظلوا في مراكزهم المؤسسات الجديدة بأمانة.

وقد احتفظت الجماهير العمالية بالثقة التامة بالاشتراكية الديمقراطية غداة الثورة. فلم يكن العمال يتصورون أن ألمانيا تستطيع التحالف مع روسيا البلشفية لأن مثل هذا التحالف سوف يعني استئنافاً للحرب وتفاقماً مؤكداً لوضعهم الاقتصادي. وكانوا يرون أن الدول الغربية التي يحسون

أنفسهم أقرب إليها ستمنح ألمانيا التي أصبحت جمهورية صلحاً مقبولاً. وإذا كانوا حساسين لفكرة "التحويل الاشتراكي" ويتصورون تحويلاً عميقاً للاقتصاد والمجتمع، فإنهم يعتمدون على الطريق البرلمانية، وليس على الثورة العنيفة، للوصول إلى أهدافهم. ومن المؤكد أنه كانت تواجه تصورات "الأغلبية" هذه مجموعات ترى أن الثورة الاجتماعية يجب أن تلي الثورة السياسية. ولكن هذه المجموعات كانت منقسمة فيما بينها. فقد كان في الحزب الاشتراكي الديمقراطي الموحد الذي كان تنظيمه أقل متانة بكثير من تنظيم الحزب الاشتراكي الديمقراطي يمين أيد فكرة الانتخابات للمجلس الوطني المصحوبة بمجالس عمالية ويسار فيه والذي كان يتصور، مع إرنست داوننغ وريتشارد مولر، الإعلان الفوري لجمهورية للمجالس وإقامة ديمقراطية مباشرة. وفي إطار هذا الحزب، تابعت النضال المجموعة السبارتاكية التي كانت تسعى إلى تعبئة الجماهير وديكتاتورية البروليتاريا، ولكن طوباوية المثقفين وراديكالية العمال الذين يتبعون القائدين روزا لوكسمبورغ وكارل ليبكنشت المعارضين لأي انقلاب ولأي إرهاب حزبي- واللذين كانا، فضلاً عن ذلك، نقديين حيال الثورة الروسية- تجاوزتا هذين القائدين. إلا أن العالم العمالي، بصورة عامة، لم يكن يفهم المناظرات الثقافية ويتمنى عودة سريعة بقدر الإمكان للوحدة داخل اليسار.

وضمن هذه الشروط، لم يكن يمكن لميزان القوى بين مجلس مفوضي الشعب واللجنة التنفيذية للمجالس أن يتطور إلا لصالح الأول. فمنذ كانون الأول، فشلت محاولة انقلاب للاستيلاء على اللجنة التنفيذية للمجالس وتسليم إيبر كلية السلطة، ولكنها ترجمت إلى إطلاق نار ضد عناصر يسارية متطرفة سقط منها ١٦ ضحية. وفي ١٥ كانون الأول، انعقد، في برلين، مؤتمر وطني للمجالس قرر، على الرغم من الضغط الذي حاول السبارتاكيون ممارسته عليه، بأكثرية ٣٧٥ صوتاً من ٤٨٥-

لم يسمح لليبكنشت ولا لروزا لوكسمبورغ بحضوره حتى بصوت استشاري- تحديد يوم ١٩ كانون الثاني ١٩١٩ موعداً لانتخابات المجلس التأسيسي. من المؤكد أن المؤتمر كان قد خلق، قبل انفضاضه، مجلساً مركزياً للعمال والجنود كان الغرض منه، في انتظار الانتخابات، مراقبة الحكومة، ولكن الجهاز الجديد كان مؤلفاً، في أكثريته، من اشتراكيين ديمقراطيين من اتجاه الأغلبية. وقامت هذه المفارقة التي هي أن السبارتاكيين كانوا يطلبون كلية السلطة لموسسة كانت تكتفي، بجلاء كبير، ببرنامج إصلاحي خالص.

وقد جرت تصفية التراع بين الحكومة الاشتراكية الديمقراطية والقوى الثورية خلال شتاء ١٩١٩ وربيعه وانتهى بانتصار قوى "النظام". ففي مدّة أولى تقابل الأسابيع الأولى من كانون الثاني ١٩١٩، صفيت التجربة السبارتاكية. وفي مدّة ثانية، خضعت مختلف المحاولات لإعطاء دلالة ثورية لجمهورية المجالس، وخاصة في بافاريا، لقمع قاس جهزه وزير الحربية غوستاف نوسكه.

محو السبارتاكية

كان الحدث الذي أشعل النار هو قرار الحكومة بأن تبعد عن برلين فرقة البحرية القوية التي جاءت من كييل خلال شهر تشرين الثاني وعسكرت في قصر برلين الملكي الذي اختفت منه تحف فنية نفيسة: ونجح البحارة الذين ردوا بقوة في احتلال المستشارية التي احتفظ، فيها، بإيبر أسيراً. ومارسوا معاملة قاسية ضد الاشتراكي الديمقراطي أوتو ويلز الذي كان، آنذاك، قائد موقع برلين. واصطدم الجنرال لوكي الذي كلف، في ٢٤ كانون الأول، بإعادة النظام برد شعبي قوي. وكان المفوضون المستقلون الثلاثة قد قرروا، ضمن هذه الشروط، وقد رأوا التواطؤ بين الحكومة

والجيش مخزياً، أن يستقيلوا. وحل محلهم ثلاثة اشتراكيين ديمقراطيين من الأغلبية، غوستاف نوسكه، رودولف فيسيل وبول لوبه، مصممين، هم أيضاً، على مواجهة القوى الثورية.

إن جو الاضطراب السياسي هذا هو الذي هيأ، فيه، في البرهة نفسها التي اجتاز، فيها، المندوب السوفياتي كارل راديك الحدود سراً، تأسيس الحزب الشيوعي الألماني. وقد كانت الأرجحية، بين السبارتاكيين، لإرادة الانفصال عن المستقلين، وقد انضموا في ذلك إلى الشيوعيين الأمميين الألمان الذين كانوا يضمون أصدقاء كنييف في بريم وأصدقاء لاوفنبرغ في هامبورغ وأوتو روله في دريسدن، وكذلك التجمع البرليني حول بورشارد الذي كان أقرب إلى أفكار لينين منه إلى أفكار روزا لوكسمبورغ. فاجتمع في برلين، إذن، في ٣٠ كانون الأول، مؤتمر يضم ٨٣ مندوباً سبارتاكياً و٢٩ مندوباً من "الراديكاليين اليساريين". إلا أنه إذا كان قد انعقد الإجماع على الانفصال عن الحزب الاشتراكي الديمقراطي الموحد، فسرعان ما ظهرت خلافات جدية: فقد كانت روزا لوكسمبورغ تفضل على صفة "الشيوعي" للحزب صفة "الاشتراكي" التي من شأنها أن تسهل الاتصالات مع "الإصلاحيين" الغربيين، ولكنها هزمت من جانب الذين كانوا يريدون إبداء تضامنهم مع روسيا السوفياتية. ولكن الأمر الخاص هو أن الأغلبية قررت بـ٦٢ صوتاً مقابل ٢٣ الاستنكاف عن الاشتراك في انتخاب المجلس التأسيسي، في حين دافعت روزا لوكسمبورغ وصديقها بول ليفي عن فكرة الاشتراك: فقد كان ينبغي، كما صرح "اليساري" أوتو روله، الانتهاء من "التلوث والانتهازية". "لدينا، الآن، منابر أخرى. الشارع منبر عظيم غزوناه ولن نتخلى عنه حتى لو أطلقوا النار علينا". وقد أدى هذا الاتجاه إلى فشل دخول "المندوبين الثوريين" الذين كانوا، مع داوننغ وريتشارد مولر، يتمتعون بثقة البروليتاريا البرلينية والذين كان من شأنهم، دون شك، أن

يكونوا أقدر قادة لحركة جماهيرية. ولم يقر البرنامج الذي قدمته روزا لوكسمبورغ، بدوره، دون صعوبة: فقد اصطدم المقطع الذي يعارض الممارسة الإرهابية، بشكل خاص، ببعض المندوبين. وهكذا استقبل تشكيل الحزب الشيوعي الذي كان عميق التغاير ودون تنظيم متماسك بحذر وتشاؤم كما تبين أقوال ليو جوجيش المحبطة.

وكانت مناسبة القمع هي إقالة مدير بوليس برلين، إيخهورن الذي كان يتمتع بشعبية حقيقية في أوساط عمال برلين والذي رفض أن يدع نفسه يصفى. وقد تجرأ على أن يرد قائلاً: "تلقيت منصبي من الثورة ولن أرده إلا إلى الثورة". وفي الواقع كانت الحكومة تريد هذه المواجهة المسبوقة بجملة افتراءات على السبارتاكيين والتي شكلت استفزازاً حقيقياً. ورد المستقلون والشيوعيون بمظاهرات اتخذت، في كانون الثاني، شيئاً من السعة. واستنتج المناضلون من ذلك أن البرهة المناسبة قد أتت وأن أفضل وسيلة للدفاع كانت في الهجوم أيضاً. وعلى الرغم من رأي المندوبين الثوريين الذين ذكروا بمثال الكومونة، فاز تحالف لودوبور- ليبكنشت. وفي ٦ كانون الثاني، أعلن الإضراب العام وجرى احتلال مكاتب "الفورفارتز". إلا أنه بدا، سريعاً، أن عدد العمال المستعدين للقتال كان ضئيلاً. وظهرت، من جديد، انقسامات حول جدوى العصيان إذ نادى راديك بإعلان التراجع، ولكن روزا لوكسمبورغ التي كانت، مع ذلك، قدرت أن الحركة كانت سابقة لأوانها رأت أنه كان من المستحيل التخلي عن ليبكنشت والمناضلين الذين انخرطوا في الحركة. وقاد نوسكيه القمع الذي لم يجر بواسطة قوى ديمقراطية، بل بدعم من القوات غير النظامية المعادية للجمهورية. وعلى الرغم من أن مفاوضات قد بدأت مع المستقلين في ٧ شباط، فإن عمليات التمشيط استمرت في برلين حتى ١٢ شباط حين انتهت المواجهات. وقدر عدد الثوريين الذين قتلوا في المعركة أو أعدموا دون محاكمة بمائة وخمسين ثورياً. أما بالنسبة لروزا

لوكسمبورغ وكارل ليبكنشت اللذين أصدرا جريدتهما *العلم الأحمر* حتى اليوم الأخير، مفسرين هزيمتهما اليوم بوصفها "انتصاراً في الغد"، فقد اعتقلا في ١٥ شباط وقتلهما ضباط بمنجاة تامة من العقاب. وكانت لافتات قد علقت، فعلاً، منذ عدة أيام، على جدران برلين تعلن: "اقتلوا ليبكنشت وروزا لوكسمبورغ إذا كنتم تريدون سلاماً وعملاً وخبزاً" ودعت جريدة *فوروفارتز* نفسها إلى الجريمة.

كيف نفسر الفشل السبارتاكي؟ لا يكفي اللجوء إلى استفزاز البوليس. فلم يكن السبارتاكيون "طائفة"، هيئة أركان دون قوات. فقد كان تطرف المدن الكبيرة التي كانت المرارة حيال الاشتراكية الديمقراطية تتزايد فيها يعمل لصالحهم. ولكن دعايتهم مست، خاصة، شباناً عاطلين عن العمل ليست لديهم خبرة سياسية. وبقيت مصداقيتهم ضعيفة جداً لدى الطبقة العاملة المنظمة التي أخافوها. ولم يكن عمال برلين مستعدين للاشتراك في حرب أهلية بين كتلتين تدعيان الانتماء إلى الاشتراكية، ولا حتى لقبول هذه الحرب. فقد بقوا حائرين أمام سياسة القادة الثوريين غير المستقرة وانقساماتهم الداخلية (ب.برويه). فقد كانت الطبقة العاملة، بأكثريتها الساحقة ، تتوق إلى السلام والديمقراطية، ولكنها لم تجد نفسها معنية بشعار الثورة الاجتماعية. وقد وعت روزا لوكسمبورغ، أكثر من أي شخص آخر، ضرورة تربية الطبقة العاملة وتجميع القوى الشعبية قبل أن يطلق العمل الثوري، ولكنها كانت، هي نفسها، عاجزة عن مقاومة جاذبية عمل عفوي، عبادة العمل من أجل العمل. ولم تنجح السبارتاكية، على الرغم من قدرتها على التعبئة، في الانتقال من مرحلة الفتن إلى مرحلة العصيان الثوري.

وقد سمح فشل الحركة السبارتاكية، على الأقل، بانتخاب المجلس التأسيسي، في ١٩ كانون الثاني ١٩١٩، الذي بدا نجاحاً للاشتراكية الديمقراطية التي أحرزت ٣٨٪ من الأصوات مقابل ٨٪- فقط،

للمستقلين: وهذا معامل ألقى على عاتق الاشتراكية الديمقراطية مسؤوليات ثقيلة إذ أصبح إيبر رئيساً للجمهورية وشايدمان مستشاراً، ولكن ذلك أرغمها على البقاء داخل ائتلاف سوف يؤثر الشريكان الآخران فيه، الحزب الديمقراطي والمركز الكاثوليكي، على تطور السياسة الاقتصادية والاجتماعية.

عهد نوسكيه

لم تكن معارك برلين تعني نهاية الاضطرابات، بل إن هذه الأخيرة اتخذت شكل ردود فعل عفوية ضد البؤس والبطالة وارتكاسات ضد التدابير القمعية ومحاولات التحويل الاشتراكي غير المنظم للمشروعات: وتلك كانت تجليات لتطرف العالم العمالي الذي يبدي شيئاً من الخيبة حيال إدارة الحزب الاشتراكي الديمقراطي ويجد في أيديولوجية "المجالس" وسيلة معارضة النظام القائم. وكانت هذه حركات اجتذبت الفئات المختلفة من الطبقة العاملة، ولكنها كانت سيئة التنسيق فيما بينها وأنهكت في حين كانت أخرى في حالة كمون. فكان يسيراً، إذن، على نوسكيه الذي تولى قيادة القوات المسلحة بوصفه وزيراً لحربية الرايخ، بدعم من القوات غير النظامية، أن يقمع هذه الانتفاضات المتنوعة: في شباط، في الرور حيث اتخذ العمال موقفاً لصالح تأميم المناجم، ثم في ألمانيا الوسطى وبرلين حيث استخدم القمع القاسي قسوة خاصة- على أساس أنه انتهى إلى ١٢٠٠ قتيل وعشرة آلاف جريح- مذبحة مزعومة لأسرى في ضاحية ليشتنفلز وانتهى بقتل ليو جوجيش. وسوف تصفى البؤر الثورية الأخيرة في الرور خلال شهر نيسان. وترك القمع وراءه أحقاداً لا تمحى.

وكان مجرى الأحداث في بافاريا- بسبب قوة الحركة الإقليمية دون شك- قد اتخذ سياقاً مختلفاً اختلافاً محسوساً عن ذاك الذي كان قد اتخذه

في الرايخ. فغداة سقوط فيتلسباخ، في ٨ تشرين الثاني، كان الحكم بين يدي كورت إيزنر، وهو مثقف مقيم في ميونيخ منذ ١٩١٠ حيث كان يحرر جريدة *مونشنر بوست* التحريفية وانضم إلى الحزب الاشتراكي الديمقراطي الموحد منذ ١٩١٧ وتغذى، فضلاً عن ذلك، بالاشتراكية الطوباوية أكثر منه بأفكار ماركس ولينين وكان، على الرغم من كل شيء، منظماً موهوباً: والواقعة الفريدة في ألمانيا هي أنه عرف كيف يضم إلى سياسته فئة من المزارعين في شخص كارل غاندورفر، قائد الرابطة الفلاحية البافارية. وعندما أصبح، إثر الانقلاب، رئيساً للوزراء بافاريا ووزيراً لخارجيتها في حكومة تعاون، فيها، أشخاص من الأغلبية ومستقلون، نشر، بروح عدائية حيال بروسيا، سلسلة وثائق تتعلق بمسؤولية الرايخ الجرمية على أمل أن يحصل من الحلفاء على شروط صلح مناسبة. ولا شك في أنه كان، بتباهيه بخصوصيته، يفكر في استمالة عطف الرأي العام البافاري. ولم يكن، على الصعيد الداخلي، ينوي، أبداً، إعطاء السلطة للمجالس التي لم يكن يرى فيها سوى أداة ضغط على الحكومة. ولكن اتجاه سياسته جلب ضده هجمات من اليسار الفوضوي الذي كان يجند أعضاء من بين أوساط شفابنغ المثقفة حول غوستاف لانداور وأيريك موشام، وكذلك من اليمين البورجوازي الذي كان يأخذ عليه إرجاء انتخابات اللاندتاغ في بافاريا. وقد جرت هذه، أخيراً، في ١٢ كانون الثاني ١٩١٩ وشكلت بالنسبة لإيزنر كارثة: ففي حين حصل المستقلون على ٢,٥٪ من الأصوات، حصل أصحاب اتجاه الأغلبية من الاشتراكيين على ٣٣٪ والأحزاب البورجوازية على ٦٥٪. وحاول إيزنر، على الرغم من كل شيء، أن يبقى في السلطة مشدداً، بذلك، التوتر بينه وبين وزير الداخلية آور الذي كان يرغب في ائتلاف مع الأحزاب البورجوازية. وعندما جاء، أخيراً، في ٢١ شباط، يحمل استقالته إلى اللاندتاغ، قتل على يد قومي بافاري شاب، الكونت

أركو- فالاي: وهو اغتيال تلاه، فضلاً عن ذلك، اعتداء على آور الذي أصابه بجرح خطير، على منبر اللاندتاغ، أحد الشيوعيين. وبعد رحيل إيزنر، توطد الاتحاد الذي لم يستطع الحصول عليه في حياته داخل اليسار: فعندما أبدى عضو الأغلبية في الحزب الاشتراكي الديمقراطي - هوفمان الذي أيده اللاندتاغ، في ١٧ آذار، رئيساً للوزراء - عجزه، مارست مجالس العمال والجنود نفوذاً متزايداً وسلحت البروليتاريا واتخذت تدابير ضد الصحافة البورجوازية. ولدى إعلان الثورة في بودابست، أعلنت جمهورية المجالس في أوغسبورغ، ثم في ميونيخ بموافقة من الاشتراكيين الديمقراطيين الذين كان بعضهم حساساً لضغط الجماهير، في حين وافق الآخرون على أمل إفشالها. والواقع هو أن هذه المحاولة حظيت بدعم الأوساط الفوضوية التي كانت تتابع مع لانداور، ثورة ثقافية حقيقية، ولكنها لم تدعم من قبل الشيوعيين الذين رأوا العملية سابقة لأوانها. إلا أن يوجين ليفينيه، وهو مهاجر روسي أرسل إلى ميونيخ، تولى في ١٣ نيسان قيادة الحركة التي سعى إلى بنينتها بتأميم المصارف واللجوء إلى الفلاحين لتموين العاصمة وتنظيم جيش أحمر بقيادة البحار إيغلهوفر: وكان هذا تدبيراً أكثر تأخراً ونقصاً من أن يكون ناجعاً. فقد نظم هوفمان، من بامبرغ التي لجأ إليها، المقاومة، بمساعدة القوات البافارية وحدها أولاً، ثم بمساعدة القوات غير النظامية التي شكلها نوسكيه. وسمحت الأخطاء التي اقترفها الفوضوي السلمي تولر الذي لم يعرف كيف يفيد من نجاح جزئي في داشو للقوات البافارية بأن تحتل، في ٣٠ نيسان، ميونيخ التي اقترف مقاتلو الطرفين فيها أعمال انتقام رهيبة، وسوف يلي سحق جمهورية المجالس العابرة، في بافاريا، أياماً رجعية طويلة.

وقد تساءل القادة الثوريون، في ألمانيا وخارجها، عن أسباب هزيمتهم. فكان السبب، في نظر تروتسكي كما في نظر راديك، أن عدم وجود

حزب شيوعي شبيه بالحزب البلشفي وقوي المركزية هو الذي يفسر الفشل. وكان من المهم، في رأيهما، أن تحاذر القوى الثورية "النزعة الانقلابية" وركزا على التربية المسبقة للجماهير البروليتارية. ولكن البلاشفة ظلوا، عام ١٩١٩، واثقين من المستقبل الثوري لألمانيا. وقد تحدثوا عن "تأخر" للثورة الألمانية التي "أرجئت". ولكنهم ظلوا مقتنعين بأن ألمانيا هي التي سيتقرر، فيها، مصير الثورة العالمية.

إعادة ترتيب الأحزاب

التراجع الاشتراكي

خلال ثورة تشرين الثاني، كان الشاغل الأكبر لأصحاب اتجاه الأغلبية من الاشتراكيين هو صيانة ألمانيا من الأهوال والاضطرابات التي عرفتها روسيا. ولما كانوا مقتنعين بأن الاقتراع العام من شأنه أن يضمن لها الانتصار، فقد كانوا يأملون في تجنيب ألمانيا ثورة اجتماعية. وهذا الموقف الذي هاجمه اليسار بوصفه "خيانة"، ولكنه مطابق لإصلاحيتهم التقليدية، هو الذي يفسر تحالف إيبر مع الجيش وقمع نوسكيه للسبارتاكيين وديكتاتورية المجالس. والحزب الذي أبدى الكثير من الضعف حيال القوى المحافظة التي كانت تجسدها الإدارة العسكرية والمدنية هو نفسه الذي أبدى حساً مدهشاً بالسلطة عندما دار الأمر حول إخضاعه بالعنف أولئك أنفسهم الذين عبروا له عن ثقتهم به لدى انتخابات كانون الثاني ١٩١٩. ولم تعرف الاشتراكية الديمقراطية كيف تستفيد من الظروف لتحل محل الطبقات الحاكمة القديمة عناصر مرتبطة بالنظام الجديد. وبتدمير مجالس العمال والجنود سحبت منها الأداة التي كان من شأنها أن تسمح لها بالسيطرة على الجهاز الإداري بكفاية.

والخلاصة هي: إن عدم وجود ثورة اجتماعية كان يمكن أن تدمر قوة الصناعة الثقيلة والملكية العقارية الكبيرة قد أثر، منذ الأصل، سلبياً على مستقبل جمهورية فايمار وقادها، في النهاية، إلى ضياعها (أ.روزنبرغ). ولا شك في أنه يجب أن ننسب هذا النقص الثقيل جداً في نتائجه إلى إبعاد الإمبراطورية المنتظم للاشتراكية الديمقراطية عن شؤون الدولة، فلم تتطور، داخلها، طبقة سياسية قادرة على تحليل الموقف الثوري وإيجاد "طريق ثالثة" بين البلشفية والجمود الاجتماعي.

وكان أحد الأخطاء الكبرى للاشتراكية الديمقراطية عجزها عن إقامة هذه الديمقراطية الاقتصادية التي أتاح دستور فايمار، مع ذلك، توقعها. والواقع هو أن بعض الأحزاب البورجوازية الديمقراطية والوسطية، وليس الاشتراكيين وحدهم، قد أيدت تدابير تحويل اشتراكي جزئية. وكان صناعي، وهو ولتر راتناو الذي كان ينتمي إلى الحزب الديمقراطي والذي احتج، في كتابه *المجتمع الجديد* (١٩١٩)، على المكننة التي كان الإنسان ضحيتها، هذا الصناعي سعى إلى "اشتراكية على الطريقة الألمانية" يجب أن تلطف المعارك الطبقية وتقيم علاقات طبيعية بين القادة والمنفذين، وذلك عن طريق إلغاء الإرث وتأميم وسائل الإنتاج وتعميم التعليم وكان يتصور، حيال الديمقراطيات الغربية البلوتوقراطية والمساوية التي كان يكرهها، بناء دولة "عضوية" تخضع، فيها، مختلف فروع الاقتصاد القوية البنيان والتي تحتفظ بحقوق إدارة واسعة لاقتصاد مخطط. وكان لهذه الأفكار التخطيطية بعض التأثير على وزير الاقتصاد رودولف فيسيل وأمينه العام، ف.فون مولندورف الذي كان يطمح إلى أن يرجح، داخل تنظيم متوازن، "مصلحة الجماعة والعدالة الاجتماعية على حاجات الاستمتاع الفردي". ولم يكن الاشتراكيون، على الرغم من المذكرات التي انهالت عليهم والتي تنادي بالتأميم الجزئي أو الكلي للمشروعات- كان أشدها تطرفاً مذكرة أوتو نورات-، مؤيدين لتحويل لبنى الصناعة

الألمانية كان يهدد بزعزعة قواعدها في وقت أزمة ويسمح للحلفاء بوضع أيديهم على المشروعات المؤممة. وعندما سقط فيسيل مع حكومة شايدمان، لم يأخذ خليفته، روبرت شميدت، بمشاريعه. وقد تشكل، بموجب الدستور، "مجلس اقتصادي"، ولكنه لم يحصل، أبداً، على سلطات حقيقية. وكانت خيبة أمل العالم العمالي أشد، أيضاً، عندما حضر البرلمان قانوناً، أقر نهائياً في ٤ شباط ١٩٢٠، يخفض من صلاحيات مجالس المشروعات التي أبعدت عن كل سيطرة على سير المشروعات: فقد قمعت مظاهرة، في ١٣ كانون الثاني، مكرسة لمنع إقرار القانون، في برلين على يد وزير داخلية بروسيا، فولفغانغ هاينه الذي بدا، في هذه المناسبة، المنافس الجديد لنوسكيه.

ولم يستطع رد الفعل العمالي القوي ضد انقلاب كاب- لوتفيتز (١٥ آذار ١٩٢٠) الذي حطمه في برلين الإضراب العام كما حطمته الانقسامات داخل وزارة الحربية وموقف كبار الموظفين المتحفظ، لم يستطع رد الفعل هذا أن يؤدي إلى تشكيل حكومة تقوم على اتحاد الأحزاب اليسارية والنقابات الحرة والمسيحية. وإذا كان نوسكيه قد أرغم، أمام الغضب الشعبي، على ترك وزارة الحربية، فإن رفض أوتوفيلز أن يخلفه في هذا المنصب قد فوت على الاشتراكيين الديمقراطيين السيطرة على هذه الوزارة. وما هو أكثر من ذلك هو أن المعارك التي استمرت بعد فشل الانقلاب في الرور بين القوات غير النظامية والقوات العمالية المنظمة في "جيش أحمر" قوي والمصممة على الدفاع عن الجمهورية سمحت لوزارة الحربية- على الرغم من محاولة تحكيم لحكومة هيرمان مولر التي كانت قد قدمت للثوار، بموجب اتفاقيات بيلفيلد (٢٤ آذار)، تنازلات هامة- بتحطيم الإضراب وإعادة نظام دموي بحيث أن انقلاب كاب- لوتفيتز قد أسهم، في نهاية المطاف، في تعميق الهوة بين الحزب الاشتراكي الديمقراطي والطبقة العاملة. وكان على أصحاب اتجاه الأغلبية

أن يعانوا، أيضاً، من الموقف الذي كانوا قد تبنوه لدى توقيع اتفاقية فرساي وتطبيقها محدثين انطباعاً، بموجب موقفهم المعادي للإمبريالية تقليدياً، بأنهم كانوا يتمسكون بالسلام بأي ثمن ولا يعرفون استخدام الحقد العميق الذي كان يحرك، آنذاك، مجموع الأمة الألمانية: فقد أساءت إليهم أكثر الإساءة أقوال كتلك التي صدرت عن برنشتاين ودعت الشعب الألماني إلى التفكير في أخطائه السابقة، ومقالات كتلك المنشورة في *أوراق اشتراكية*، دعمت، ضد إنكلترا، أطروحة تحالف "قاري" مع فرنسا. وكانت انتخابات حزيران ١٩٢٠ انهياراً للاشتراكية الديمقراطية التي هبطت من ١١,٥ مليون صوت إلى ٥,٦ ملايين، في حين نجح الحزب الاشتراكي الديمقراطي الموحد في مضاعفة جمهوره متعادلاً مع أصحاب اتجاه الأغلبية تقريباً، بل ومتجاوزاً إياهم في المراكز الصناعية. فقد سجلت الطبقة العاملة انفكاكها الجزئي عن حزب لم يكن قد نجح في إعطائها، في المشروع كما في الدولة، المكان الذي كانت ترى أن لها الحق فيه، ولم يسع إلى ذلك (هولبورن). ولكن مجموع القوى الديمقراطية هو الذي أصيب مع الاشتراكيين. فلم يعد لائتلاف فايمار الأغلبية في الرايخستاغ.

الحزب الشيوعي، حزب جماهيري

انضوى الحزب الشيوعي الصغير الذي خرج من صفوف الرابطة السبارتاكية والذي امتحن امتحاناً عميقاً بموت ليبكنشت وروزا لوكسمبورغ، ثم بموت جوجيش، تحت قيادة بول ليفي الذي كان يرى أن النقطة الأساسية، في الظروف التي كانت ألمانيا تجتازها، كانت العمل على التأهيل السياسي للبروليتاريا دون الوقوع في أوهام الانقلابية. وشاركه في معاداته لـ"اليسارية" كارل راديك الذي لطفت ظروف

سجنه وكتب في السجن بحثه حول نمو **الثورة العالمية** الذي سعى، فيه، إلى أن يحدد الأهداف الثورية البعيدة الأجل. وزاد في إلحاح الدعوة أنه كان يتزايد في الحزب الشيوعي الفتي فراغ صبر وكراهية الانتهازية: فقد كان هناك مناضلون، مثل أوتو روله، في دريسدن، وكارل بيكر، في بريم، والهامبورغيين فريتز فولفهايم وهنريش لاوفنبرغ، يهاجمون العمل النقابي والاشتراك في الانتخابات ويدعون إلى خلق "منظمات مشروعات ثورية" ذات طابع اقتصادي وسياسي معاً. ووجد ليفي أن عليه أن يرد. وقد طرد مؤتمر هايدلبرغ السري (آب ١٩١٩) الفئة "اليسارية" من الحزب، وهو ما شكل، بالنسبة للحزب الشيوعي، خسارة محسوسة لنصف عدد أعضائه، خاصة، في هامبورغ وبرلين. وتبنت فئة من المعارضة تجمعت حول **جريدة العامل الشيوعي** في هامبورغ موقفاً قريباً من مواقف الوطنيين البلاشفة ملمحة إلى ضرورة تحالف مع روسيا السوفياتية، بالنسبة لألمانيا "البروليتارية"، بغرض حرب ضد دول الاتفاق، بل إن فولفهايم ولاوفنبرغ مضيا إلى درجة تسمية ليفي "يهوذا الثورة الألمانية" متهمين إياه بأنه، بدعايته الانهزامية، "طعن الجبهة الألمانية في ظهرها" عام ١٩١٨. أما بالنسبة للأغلبية اليسارية للمفصولين التي تلقت دعم "المنبريين" الهولنديين، غورتز وبانكوك، فقد هاجمت انتهازية المركز. وهكذا تشكل، في نيسان ١٩٢٠، حزب ألمانيا الشيوعي العمالي الذي اعترف به، كنصير، عضواً في الأممية الشيوعية ليدينه لينين بعد ذلك. وقابل انشقاق الحزب الشيوعي الألماني تصلب داخل الطبقة العاملة: فإلى التجمعات الفوضوية- النقابية القديمة المشتقة من "المحلية" القديمة والتي شكلت، بقيادة رودولف روكر، **اتحاد عمال ألمانيا الأحرار** أضيفت "اتحادات" أخرى أكثر ماركسية حقاً شكلت **الاتحاد العام لعمال ألمانيا**. وكان هدفها المشترك هو انتصار "المجلسية العمالية" ومحاربة

المركزية البيروقراطية بالصورة التي تنمو بها في الاتحاد السوفياتي وغيره. وأيديولوجية هذه الأوساط "الراديكالية اليسارية" التي يسيطر، فيها، عمال متمردون ومثقفون بوهيميون تلجأ إلى معاداة الاستبدادية ذات التقليد الفوضوي أو إلى مذهب العفوية الجماهيرية اللوكسمبورغي لتحدد نوعاً من الغياب السياسي والنشاط الانقلابي يعفيانها من كل دراسة جدية للشروط الموضوعية للعمل الناجع. وقد عرفت هذه الحركات المتنوعة تمزقات داخلية. وإذا كانت لم تزل، كلياً، حتى ١٩٢٣، فإنها لم تصل إلى اكتساب نفوذ دائم في الطبقة العاملة الألمانية.

وقد استطاع ليفي، بفضل هذا الانشقاق على يساره، أن يحضر للتقارب مع الحزب الاشتراكي الديمقراطي الموحد. وقد زاد في إلحاح ضرورة تشكيل حزب جماهيري، بالنسبة للمناضلين الشيوعيين، أن موقف الحزب الشيوعي كان، خلال محاولة كاب الانقلابية ملتبساً بصورة فريدة إذ رفضت قيادة الحزب- ليفي كان في السجن آنذاك- أن ترفع إصبعاً صغيرة للدفاع عن الجمهورية وبينت بتشيعها الضيق قلة مراكز الاستماع إلى مشاعر العالم العمالي العميقة لديها. وقد أحس ليفي إحساساً عميقاً بالخطأ المقترف، كما أحس بعجز الحزب لدى معارك المرور. وكان مقتنعاً بأن فرص الشيوعية في ألمانيا، وانتصار الثورة البروليتارية بالتالي، تتوقف على قدرة الحزب الشيوعي على كسب المستقلين والجماهير التي تدعمهم.

إلا أننا قد شهدنا داخل الحزب الاشتراكي الموحد نمو يسار يتطلع، بدوره، إلى موسكو. فقد انضم إلى نوى داوننغ وريتشارد مولر البرلينية القديمة شباب طرحوا، مثل ولتر ستوكر، مسألة العلاقات مع الأممية الشيوعية. ولدى مؤتمر الحزب الاشتراكي الموحد في لايبزيغ (كانون الأول ١٩١٩)، ظهرت أغلبية ترى قطع الصلات مع الأممية الثانية وإجراء اتصالات مع الثالثة. وفي هذه الأثناء، صدر كتاب **مرض**

الشيوعية الطفولي: اليسارية حيث ركز لينين على ضرورة عدم انعزال الشيوعية عن جماهير العمال وسعى إلى اجتذاب الأحزاب التقليدية إلى الأممية الشيوعية. ومن موسكو التي ذهب إليها المستقلون لحضور المؤتمر الثاني للأممية (تموز ١٩٢١)، عادوا منقسمين: فقد أيد داوننغ القبول الخالص والبسيط للشروط الإحدى والعشرين الموضوعة لقبول أحزاب جديدة. أما ديتمان وكريسبيان، فقد طلبا إلى الحزبيين رفض هذه الشروط ورفض "المركزية" بل و"ديكتاتورية" موسكو معها. والحقيقة هي أن الاتجاهين تواجها في كل المدن الألمانية بحماسة شديدة متعادلين، أولاً، ثم مالت الأمور لصالح أنصار الأممية الثالثة. ولدى مؤتمر هاله (تشرين الأول ١٩٢٠)، تجاوزت الأغلبية اعتراضات هلفردنغ، تلميذ كاوتسكي، الذي ندد بالسياسة التي تصورها البلاشفة بوصفها "لعبة بانكو، رهاناً لا يمكن بناء حزب عليه"، وبددت خطبة زينوفييف ترددها، فقررت بـ ٢٣٧ صوتاً مقابل ١٥٦ قبول الشروط التي وضعتها الأممية. ومنذ ذلك الحين، لم يعد هناك شيء يعترض سبيل الانصهار بين الحزب الاشتراكي الموحد والحزب الشيوعي الذي جرى في برلين بعد ثلاثة أشهر. وكانت أفتى الفئات وأكثرها ديناميكية في الحزب، وعمال المناجم خاصة، هي التي أيدت الانضمام إلى الأممية الثالثة ضد رأي الموظفين وممثلي الصناعات الأقل فعالية، كالنسيج. ومهما يكن من أمر، فإن الحزب الشيوعي القوي بالأعضاء الثلاثمائة والخمسين ألفاً قد غدا حزباً جماهيرياً. أما أقلية الحزب الاشتراكي الموحد، فقد بقيت حية برئاسة كريسبيان، ولكن ذلك كان بأعداد نقصت كثيراً وجهاز إداري أثقل من أن يستطيع الأعضاء تحمله. أما الباقون، فقد انسحبوا من الحياة السياسية أو هاجروا نحو اتجاه الأغلبية في الاشتراكية الديمقراطية.

الحزب الاشتراكي الديمقراطي بين ١٩٢٠ و١٩٣٣

الحزب الاشتراكي الديمقراطي في تاريخ جمهورية فايمار

لعب الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي هزته نتائج انتخابات حزيران ١٩٢٠ ولكنه دعم بتلك الفئة من الحزب الاشتراكي الموحد التي رفضت، مع برايتشايد وهلفردنغ، التحول إلى اليسار، لعب هذا الحزب دور دعم، يبقى عارضاً، للحكومات التي تعاقبت على جمهورية فايمار في سنواتها الأولى. وقد شارك في التصويت على قانون الدفاع عن الجمهورية إثر مقتل راتناو في حزيران ١٩٢٢. وطبق هذا القانون وزير العدل، الاشتراكي الديمقراطي غوستاف رادبروخ ضد التجمعات الإرهابية اليمينية. وقد شارك، وكان عضواً في حكومة الائتلاف الكبير الذي شكله سترسمان عام ١٩٢٣، في تصفية المقاومة السلبية في الرور واستئناف الحياة الاقتصادية. ولكنه رفض المصادقة على القمع ضد وزارتي الائتلاف الاشتراكي- الشيوعي في الساكس وتورينغه. ومنذ ذلك الحين، استبعد من السلطة، وهو ما لم يمنعه من أن يلقى في انتخابات أيار ١٩٢٤، تراجعاً جديداً خفض عدد نوابه إلى حوالي المائة. وكانت سنوات تثبيت النظام ونجاحات سياسة سترسمان الخارجية التي ساندها باستمرار بنداء من برايتشايد مفيدة، في نهاية المطاف، للحزب- دون أن يمكنه، مع ذلك، لعب دور حاسم في توطيد المؤسسات الجمهورية وذلك في البرهة التي أفقده، فيها، موت إيبر، عام ١٩٢٥، رئاسة الدولة الأولى: وعلى الرغم من أن الوزير البروسي أوتو براون كان في المركز الثاني وراء هندنبورغ، فقد رأى أنه يجب أن يتنحى لصالح مرشح الوسط، ماركس، دون أن يستطيع أن يمنع، في جولة الاقتراع الثانية، نجاح المارشال العجوز الذي جعله بقاء الترشيح الشيوعي لتالمان

محتوماً. إلا أن موقفه المصمم في قضية نزع ملكية السلالات الملكية القديمة التي كانت موضوع استفتاء في حزيران ١٩٢٦ وحيث عبأ اتفاقه مع الحزب الشيوعي ١٥ مليون ناخب، هذا الموقف أسهم في تعديل تشكيل القوى السياسية لصالح اليسار. وبالفعل، سمحت انتخابات ١٩٢٨ للحزب الاشتراكي الديمقراطي باستعادة ١٥٣ مقعداً في الرايخستاغ. إلا أن الحزب الذي عاد إلى السلطة مع المستشار هيرمان مولر اهتز اهتزازاً عميقاً، في قضية بناء طراد حربي كانت تدعمه الحكومة ولكن النواب الاشتراكيين كانوا يحاربونه أولاً، ثم من جراء رفضه المصادقة على التدابير الاقتصادية الصارمة التي طلبها مصرف الرايخ، وخاصة إعادة النظر في نظام التأمينات الاجتماعية وتعويضات البطالة التي لم يكن ممكناً جعل النقابات تقبل بها. ومن هنا نشبت أزمة وزارية زالت، خلالها، حكومة مولر وزال معها النظام البرلماني. وأرغمت الاشتراكية الديمقراطية التي استبعدت من الحكومة عندما قام النظام الرئاسي على الاكتفاء بممارسة سياسة دعم حيال حكومة براوننغ التي اعتبرتها أدنى الشرور في ظل صعود الاشتراكية القومية. وفي البرهة التي كانت دوائر البورجوازية الحاكمة تجعل، فيها، الطبقة العاملة تدفع تكاليف الأزمة الاقتصادية، لم تكن تستطيع سوى التبشير بين العمال بانتظار أيام أفضل. وبذلك، أسهمت، وهي التي كانت تحترم الشرعية التي لم يكن أحد يحترمها إلى درجة التميمية، في إحباط شجاعة القوى التي كان يمكن أن تكون قادرة على مواجهة النازية.

هل يمكن أن تفعل شيئاً خلاف ذلك؟ فخلال مناقشات الأممية العمالية في مؤتمرها الرابع في فيينا، في نهاية تموز ١٩٣١، دعا الممثل الإنكليزي جيمس ماكستون الاشتراكيين الديمقراطيين الألمان إلى مقاومة مسلحة ضد الفاشية ورأس المال الكبير الذي كان يدعمها. ولكن هذه الأطروحة بدت عابثة لكل محاوريه. ووقف هؤلاء وراء اقتراح أوتو باور باللجوء

إلى طلب المساعدة الدولية من الدول الكبرى وحماية أوروبا، على هذا النحو، من الفاشية والحرب.

عقيدة الحزب الاشتراكي وممارسته في عهد جمهورية فايمار

استمر الحزب الاشتراكي الديمقراطي، كما في عهد الإمبراطورية، في كونه "دولة داخل دولة" ويتمتع، مع مليون من الأعضاء و٢٠٣ جرائد ومنظماته الملحقة، بتنظيم لا يستطيع أي حزب آخر أن يواجهه به. وكانت قوته تستند، أيضاً، إلى دعم الاتحاد العام للعمال الألمان الذي كان يرأسه تيودور لابارت والذي ارتفع عدد أعضائه إلى ٨ ملايين بعد الحرب ليتثبت بين ٤ و٥ ملايين في سنوات الازدهار. وكان يملك، مع منظمة ***علم الإمبراطورية*** التي أسسها، عام ١٩٢٤، أوتو هورسنغ النائب في لاندارت بروسيا، منظمة محاربين قدماء جمهوريين تضم بضع مئات من ألوف الرجال وقادرة على مواجهة العصابات النازية. واستمر الحزب في تجنيد أعضائه من المراكز الكبرى لألمانيا الصناعية مع امتداده امتداداً واسعاً في القطاع الثالث، ولكنه لم يبلغ الناخبين الفلاحيين، خاصة في المقاطعات الشرقية إلا بصورة ضعيفة، ولم يؤثر إلا نادراً على العامل الكاثوليكي إذا كان يوجد، حقاً، بين الكاثوليك، حول جريدة ولتر ديركس، ***جريدة الراين والماتز وورقة الاشتراكيين الكاثوليك الحمراء*** لهنريش ميرتنز، وخاصة ضمن جماعة فيتوس هيلر، مؤسس ***حزب بافاريا المسيحي الاجتماعي*** الواضح جداً في اتجاهه الماركسي، اتجاهات مؤيدة لاتحاد الكاثوليك والاشتراكيين ضد استغلال الرأسمالية للطبقة العاملة.

وإذا كان الحزب قد استبعد بين ١٩٢٣ و١٩٢٨ من شؤون الرايخ، فإنه اشترك مع الوسط في حكومة بروسيا حيث تشكلت حكومة ائتلافية

برئاسة أوتو براون مع كارل سيفيرنغ في وزارة الداخلية: وكانت دولة أديرت بشكل نموذجي ولم يفقد الاشتراكيون، معها، الأمل في العودة إلى الحكم. وحكم الاشتراكيون الديمقراطيون، أيضاً، بادة وهيس وهامبورغ، وكان لهم ما يقرب من ثلث كل النواب في مجالس المقاطعات. وكانوا يديرون، أخيراً، مدناً لا تحصى كان يعترف فيها، عامة، بجودة سياستهم البلدية. ومن المؤكد أن طول تولي السلطة قد سبب بعض الفضائح كقضية بارمات التي أصابت برشاشها إيبر نفسه ولكن الإدارة الاشتراكية بدت، عامة، فريدة في فعاليتها. وأمكن، على هذا النحو، متابعة عمل عظيم في ميدان التعليم العالي والتربية المدرسية والعمران الشعبي خاصة حيث برز ولتر غروبيوس مدير متحف فايمار.

إلا أنه ما من شك في أن جهاز الحزب كان يعطي إشارات تيبس مقلقة. فبتأثير تقدم الملاكات في العمر - كانت أعمار معظم الحزبيين تتراوح بين ٤٠ و٦٠ سنة -، قويت النزعة إلى التبرجز خلال زمن ما بعد الحرب. فقد كان موظفو الحزب المتعلقون بوسائل النضال التقليدية يميلون إلى أن يجعلوا من "التنظيم" أسطورة تحجب عن عيونهم، تدريجياً، المسائل السياسية الملموسة. وزاد في اتجاههم إلى التفاؤل بقوة الجهاز الذي كانوا سادته كونهم قد تخلوا عن كل عدائية حيال الدولة. وعلى العكس من ذلك، كانوا يشعرون بأنفسهم مسؤولين عن الحفاظ على جمهورية فايمار: فقد أكدت الاشتراكية الديمقراطية ذاتها بوصفها "حزباً داعماً للدولة". فقد صرح أحدهم، فلهلم كايل، عام ١٩٢٥، قائلاً: "نحن الاشتراكيين الديمقراطيين الدعامات الحقيقية للجمهورية الديمقراطية ويجب أن ندافع عنها بكل قوانا... وينجم عن ذلك أنه لا ينبغي لمطالبنا، عندما نكون في المعارضة، أن تتجاوز الحدود التي سوف نكون ملزمين باحترامها لو كنا في السلطة". وكانت الاشتراكية الديمقراطية تتخفى وراء نظرية كاوتسكي حول الطابع الحتمي للثورة لتبرر سياسة

الانتظار السلبي لديها وتفاؤلها الذي لا يهتز. وكانت، في الواقع، تعتصم بموقف دفاعي دون أن تسعى لإدخال الديمقراطية إلى مؤسسات الرايخ. وكان جهاز الحزب يستقبل كل نقد، يسارياً كان أم يمينياً، بكثير من الغيظ. وأصبح "تحييد" المعارضين بتدابير انضباطية سياسة عرفية للحزب. وقد عبر حزبيون عديدون، مثل تيودور هاوباخ وكارلو مايرندورف، كانوا يتمنون، من جانبهم، الخروج من البرلمانية الخالصة وتبني موقف هجومي، عبروا عن رأيهم بأن الحزب كان "يدار" بالتأكيد، ولكنه لم يكن "يحكم".

لقد عاد الاشتراكيون الديمقراطيون، بعد أن طلقوا، في برنامج غورليتز (١٩٢١)، الأساسي من المذهب الماركسي وأعلنوا أنفسهم بوصفهم "حزب الشعب بكامله" وليس، بعد، حزب الطبقة العاملة، عام ١٩٢٥، لدى صياغة برنامج هايدلبرغ (١٩٢٥)، بتأثير أعضاء الحزب الاشتراكي الموحد الذين كانوا قد انضموا إليهم، إلى صياغة أقرب إلى صياغة إيرفورت وسلموا بالتعارض غير القابل للحل بين المستغَلين ومستغليهم دون أن ينجحوا، مع ذلك، في حل التناقض بين النظرية والممارسة الثورية. والحق هو أنه قد مضى وقت طويل على هجرانهم كل منظور ثوري: فرودولف هلفردنغ، عالم الاقتصاد الرئيسي للحزب، يرى أن الديمقراطية السياسية تسير، بشكل لا يقبل الارتداد، نحو التحويل الاشتراكي لوسائل الإنتاج. فلم تعد الرأسمالية التي وصلت إلى عصر الكارتلات تتحرك بدافع قانون الربح البسيط، بل تعقلنت، وسوف يكفي أن تستولي الأحزاب اليسارية على الدولة من أجل الانتقال "المنظم" إلى مجتمع اشتراكي مخطط. وطور ف.نفتالي بدوره، في كتابه حول ***الديمقراطية الاقتصادية***، الأطروحة القائلة أن الرأسمالية الاحتكارية موجودة في بداية تحقيق الاشتراكية. ولكن الاشتراكية الديمقراطية التي فوجئت بأزمة ١٩٢٩ الاقتصادية كانت عاجزة، كلياً، عن وضع خطة

إصلاح اقتصادي: والمشروع الوحيد الذي صيغ آنذاك (١٩٣١) كان مشروع فريتز تارنوف باسم المنظمات النقابية. ولكن طابعه التضخمي، في استناده إلى نظريات كينز جعله مرفوضاً.

المعارضة اليسارية داخل الحزب الاشتراكي الديمقراطي

لم يمض الاتجاه الانتهازي والاستسلامات الثابتة للاشتراكية الديمقراطية دون أن تثير معارضة "يسارية" نمت خلال سنوات. فمنذ ١٩٢٣، كان بول ليفي قد عاد إلى صفوف الحزب الاشتراكي الديمقراطي حيث كان مدير مجلة ***السياسة الاشتراكية*** المعروفة أكثر من ذلك باسم ***مراسلات ليفي*** التي كان يحرر، فيها، داونتغ وكورت روزنفلد وهنريش ستروبل وماكس سيدفيتز الذين جاؤوا، جميعهم، من الحزب الاشتراكي الموحد وسمح اتفاقهم، عام ١٩٢٨، بتأسيس ***النضال الطبقي*** صحيفة اليسار الرسمية. وقام اتصال بين هذا الوسط والفيلسوف النمساوي الماركسي ماكس أدلر الذي لم يكن قد كف، في كتبه ومداخلاته في المؤتمرات، عن التنديد بـ"أوهام ديمقراطية شكلية". وقد تجمعت عناصر هامة من الشبيبة الاشتراكية حول هذا الاتجاه. فقد كانت تواجه المجموعة اللاسالية المسماة ***هوفغايسمر*** التي اتجهت، مع هيرمان هيلر، نحو القومية وتبنت موقفاً إيجابياً حيال الدولة "حلقة عمل" هانوفر بقيادة جورج إنغلنبرغ غراف، كانت تسعى إلى الحفاظ على ماركسية تقليدية.

وبالطبع، فإن هذه الصراعات بين اليمين واليسار كانت تتابع عن كثب من جانب الأوساط التي كانت تدور حول الحزب دون أن تستطيع، دائماً، إسماع صوتها فيه. وكانت هذه هي الحال، خاصة، بالنسبة لتلاميذ الفيلسوف الكانتي الجديد ليونارد نلسون، الأستاذ في غوتنغن ومؤسس الاتحاد الدولي للشبيبة. وكانت هذه المجموعة الضعيفة عددياً- لم

تتجاوز، دون شك، حوالي الألف شخص- قد تبنت، تحت شارة الماسونية، موقفاً معادياً للديمقراطية والماركسية، معاً، وتتوقع من نخبة اشتراكية العمل على انتصار اشتراكية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بفكرة "دولة الحق" الليبرالية وبالتحرر حيال الكنائس: أي قريبة من حركات التفكير الحر ومؤيدة، مع هذا، للتقشف والنباتية. وكان نلسون الذي أبعد عن الحزب عام ١٩٢٥ قد أسس *المعركة الاشتراكية الدولية* التي أدارها، بعد وفاته، فيلي إيشلر وتبنت موقفاً معادياً جداً لبراونتغ و لـ"سياسة التسامح" ونادت لدى انتخابات ١٩٣٢ الرئاسية، بمرشح وحيد ضد الفاشية. وسوف تلعب هذه المجموعة، فيما بعد، دوراً هاماً في مقاومة الهتلرية. وكذلك ظهر شيء من التنازع بين الحزب واتحاد الاشتراكيين المسيحيين الذين كانوا، لدى نزع ملكية الأسر المالكة، قد اتخذوا، بشجاعة نادرة، موقفاً ضد إساءة استعمال منابر الكنائس وهاجموا الطاعة التي تقتضيها الكنيسة البروتستانتية للسلطة الزمنية: ومن بين القسس الذين اقترفوا هذه الانتقادات، مثل إيرفين إيكرت وإميل فوخس، من خرجوا من الحزب الاشتراكي الديمقراطي وسينضمون إلى الحزب الشيوعي ليشتركوا، هم أيضاً، في المقاومة ضد الفاشية. وكان موقف مجموعة "الاشتراكيين الدينيين" الذين سعوا، بقيادة بول تيليش وإدوراد هايمان وكارل مينيكه، في *مجلة الاشتراكية الجديدة*، أن يبينوا، من خلال لاهوتهم، ما كانت تتضمنه الاشتراكية من رؤيا نبوية وكيف يمكنها تحرير الإنسان من أرجحية مادية الاقتصاد، كان موقف هذه المجموعة نظرياً أكثر منه سياسياً حقاً.

وقد تجلت المعارضة اليسارية في المناقشات التي أثارها في الحزب بناء مدرعة من النموذج آ والتي وجدت صدى لها في مؤتمر ماغدبورغ (١٩٢٩) حيث أظهر هنريش ستروبل نزعة سلمية جذرية مانعاً الحزب من وضع برنامج عسكري. وقد تجددت باستمرار في موضوع "سياسة

التسامح" حيال براوننغ. إلا أن هذه المعارضة التي بدت أقلية ضئيلة داخل الحزب لدى مؤتمر لايبزيغ (١٩٣١) تحولت إلى ***حزب اشتراكي للعمال الألمان*** تولى سايدفتز وروزنفيلد والمربية الشهيرة آنا سمسن قيادته وانعقد اجتماعه الأول في برلين، في ٤ تشرين الأول ١٩٣١. وعلى الرغم من أن هذا الحزب الجديد كان مؤلفاً من شخصيات شهيرة كعالم الاقتصاد فريتز سترنبرغ الذي سعى، في كتابه ***الإمبريالية***، إلى أن يقدم للطبقة العاملة هدفاً ثورياً جديداً قصير الأجل، وعلى الرغم من أنه تلقى دعم عدد من تجمعات اليسار المتطرف، مثل تجمع جورج لودوبور- آخر شاهد على الحزب الاشتراكي الموحد-، "الرابطة الاشتراكية"، ومن أن عدة أعضاء من المعارضة الشيوعية، مثل بول فروليش، قد انضموا إليه عام ١٩٣٢، فإنه لم يستطع، أبداً، أن يمس الجمهور العمالي ولم يحصل، كحد أعلى، سوى على ٢٪ من الأصوات في الانتخابات. وفضلاً عن ذلك، فسرعان ما ظهرت، داخله، انقسامات، لا سيما بصدد الموقف الذي يجب تبنيه حيال الاتحاد السوفياتي. وبكلمة موجزة، لم ينجح اليسار الاشتراكي في فرض نفسه.

السنوات الأخيرة للاشتراكية الديمقراطية

هل يمكن أن نميز، في السنوات الثلاث الأخيرة لجمهورية فايمار، إرادة مقاومة، داخل الحزب الاشتراكي الديمقراطي، ضد صعود النازية؟ من المؤكد أن احترام الانضباط لم يكن، في أي حزب، أقوى مما كان هنا. ولم تستمد النازية نجاحاتها الجديدة من داخل الناخبين الاشتراكيين الذين ظلوا على ولاء لا يهتز حتى لو كان عليهم التخلي عن بعض النقاط للشيوعيين، وجاءت قوى المقاومة، خاصة، من منظمة ***علم الإمبراطورية*** التي خلقت في داخلها، أقسام مقاومة والتي أسست، رداً على جبهة

هارزبورغ، الجبهة الفولاذية التي تولى كارل هولترمان، بعد انسحاب هورسنغ، قيادتها دون أن يستطيع أن يضم إليها "المركز" أو النقابات المسيحية. ونظم المنفي الروسي سيرج تساتشوتين دعاية قوية وناجحة ضد الفاشية الهتلرية كان رمزها "السهام الثلاثة" دون أن يفلت من معارضة "طليعة الحزب" التي انتقد طرائقها بشدة. وفي بداية ١٩٣٢، نظمت، في ماغدبورغ، مناورات على الأرض، وفي هامبورغ عبأ "رواد" شباب أنفسهم في وقت قصير. وتدرب طلاب تجمعوا حول فريتز إيرلر وجورغ إيكرت، على السلاح في برلين. إلا أن ما ظهر هو أنه إذا كانت هناك مجموعات أقلية من العمال الشباب والطلاب مستعدة للقتال، فإن البؤس والبطالة كانا يشلان جمهور العمال، ولا سيما أرباب الأسر منهم.

ولكن الحدث الحاسم كان حل الحكومة البروسية، في ٢٠ تموز ١٩٣٢، بناء على أمر فون بابن، وهو ما وضع القاعدة الرئيسية للاشتراكية الديمقراطية في ألمانيا خارج اللعبة. ورد وزير الداخلية سيفرينغ على مدير البوليس غريزينسكي الذي طلب منه التصرف قائلاً: "لا نستطيع قبول احتمال إسالة الدماء". وكان سيفرينغ متفقاً مع قيادة الحزب والنقابات على أنه لم تكن هناك فرصة لنجاح إضراب عام في مثل هذا الظرف السياسي والاقتصادي ودون نجدة المقاطعات الألمانية الأخرى. وعبثاً عبرت تجمعات في ماغدبورغ، كما في برلين، بتحريض من هولترمان، عن إرادتها القتالية، حتى لو كان ذلك دون أمل كبير بالنجاح. والواقع هو أن الحزب الذي كان يحس بعجزه استسلم، منذ ذلك الحين، لمصيره: وهي قدرية لم تستطع إبعادها، في النصف الثاني من عام ١٩٣٢، الاتصالات الخجولة والمعزولة التي أجراها برايتشايد وستامفر مع الشيوعيين، بواسطة السفارة السوفياتية في برلين خاصة، ولا المحادثات بين هولترمان وأنصار الجنرال شلايشر بهدف تجميع محتمل للجماعات

شبه العسكرية اليمينية واليسارية ضد النازيين. وقد اصطدمت محاولة شلايشر لإدخال لايبرت والنقابات الحرة، إلى جانب يسار الحزب النازي، في لعبته بالانعدام المطلق للمرونة التكتيكية لدى الحزب الاشتراكي الديمقراطي. وعندما استدعي هتلر إلى المستشارية، في ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٣، قامت في مختلف المدن الألمانية مظاهرات جماهيرية ارتسم، فيها، في القاعدة، تقارب بين الاشتراكيين والشيوعيين، وأمكن لفيلز أن يصرح، بعد اجتماع طليعة الحزب، قائلاً: "كل شيء جاهز للعمل". والواقع هو أن شيئاً لم يحدث. فالاشتراكية الديمقراطية المعتادة على التفكير في إطار المؤسسات البرلمانية، المشغولة بحماية منظمات الحزب أكثر منها بالسعي وراء غايات ثورية، المقتنعة بأن الهتلرية ستكون ظاهرة قصيرة الأجل، هذه الاشتراكية لم تظهر، بعد، في ذلك التاريخ، واعية وعياً كاملاً للخطر الذي كان يهددها.

الحزب الشيوعي بين ١٩٢٠ و١٩٣٣

الحزب الشيوعي في عهد قيادة بول ليفي

كان بول ليفي، وريث فكر روزا لوكسمبورغ، المتشكك حيال توجيهات الأممية، يرى أنه كان يشهد منذ بداية سنة ١٩٢٠، جزراً للثورة وأنه كان ينبغي تكييف التكتيك الثوري مع هذا الوضع للأمور. وقد استند إلى برنامج العمل الذي وضعته نقابة عمال التعدين في شتوتغارت، فجعل النقابة تحرر "كتاباً مفتوحاً" يتضمن برنامج حد أدنى بغرض التعاون، موجهاً إلى النقابات وكذلك إلى الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي الموحد. إلا أن بول ليفي كان بعيداً عن امتلاك مصداقية لا تناقش في الحزب: فقد كان يؤخذ عليه أسلوب حياته

البورجوازي الكبير وحذلقاته كمثقف ودونجوانيته ونقص المهارة في العلاقات الإنسانية. وقادت المعارضة المدعومة من راديك شخصيات متنوعة ولكنها كانت، كلها، تأخذ على ليفي تبنيه موقفاً "انتهازياً" بقصره النضال على التحسين الملموس لحياة العمال. وعندما لم يقر انشقاق الشيوعيين الإيطاليين في مؤتمر ليفورنو (١٥ كانون الثاني ١٩٢١)، أرغم على ترك رئاسة الحزب جاراً، معه، داوننغ وكلارا زتكين، في حين دخل إلى اللجنة بعض خصومه. وقد خدع هؤلاء من جانب موفد موسكو، بيلا كون، الذي قدر أن الوقت قد حان من أجل "قسر مجرى الثورة"، أي استئناف النضال الثوري. وسوف يكون المكان المختار قطاع مانسفيلد- إيزلبين (الساكس البروسية) المنجمي، وهو قاعدة شيوعية هامة كان الرئيس الاشتراكي الديمقراطي هورسنغ يهدد بتفكيكها. واعتباراً من ٢١ آذار، جرت، خاصة حول مصانع لونا، معارك متطرفة العنف برز، فيها، ماكس هولتز، عضو الحزب الشيوعي، فدائي الثورة الحقيقي وشاركت عصابات مسلحة شكلها كارل بليتز بهدف "نزع ملكية" الملاكين. ولكن الشيوعيين سحقوا لعدم توفر مساعدة خارجية. وقد أبدى بول ليفي الذي كان، آنذاك، خارج ألمانيا، أسفه لمحاولة الانقلاب تلك التي أدانها في كراسه *حياتنا*: فقد صرح بأن الشيوعيين بعيدين عن تشكيل أغلبية الطبقة العاملة. وهم لا يملكون، كالبلاشفة عام ١٩١٧، مصداقية داخل الجيش ولا يستطيعون الاستناد إلى سوفياتات المدن. وضمن هذه الشروط، كانت محاولة آذار "أكبر الانقلابات الباكونينية في التاريخ" وفشلها يطرح مسألة العلاقات مع الأممية. وبدا هذا الموقف أمراً لا يمكن التسامح معه في الحزب الذي قرر فصل من كان يسمى "سيراتي الألماني". وعندما انعقد المؤتمر الثالث للأممية في حزيران، تحدث لينين عن "بلاهات" المناضل المجري وصرح، في تنديده بلا انضباطية ليفي، قائلاً: "إذا كان ليفي قد فقد عقله، فقد كان

له، على الأقل، عقل يفقده". ولكن ذلك لم يؤد إلى إعادة الاعتبار إلى الرجل. وسوف يمضي، بعد أن حاول عبثاً تكوين "مجموعة عمل شيوعي"، لينضم إلى الاشتراكية الديمقراطية التي قاد- كما رأينا- جناحها اليساري.

ولا شك في أن بول ليفي كان القائد الشيوعي الوحيد الذي طرح، في زمانه، بصورة دقيقة، المسألة التي كانت مسألة الشيوعية، آنذاك، وشغلت لينين باستمرار: كيف نطعم شجرة الحركة العمالية الألمانية المسنة بطعم الثورة البلشفية الحي؟ كان القائد الوحيد الذي كان فهمه السياسي يسمح له بالحديث مع سادة الكرملين حديث قوة لقوة. فالخروج عن الانضباط، غداة آذار، كان، إذن، بكل بساطة، ذريعة لاستبعاد رجل خطير بذكائه واستقلاله العقلي. ولكن الشيوعية الألمانية فوتت، بحرمانها نفسها من خدماته، على ذاتها فرصة لن تسنح من جديد (ب.برويه). ولم يكن كارل راديك، القائد السياسي الرئيسي في الحزب الشيوعي، على الرغم من مزاياه الثقافية الكبيرة، قادراً على إعطاء توجيه دقيق وثابت لمناضلين ظلوا، حيال توجيهات الكومنترن، منفذين قاصرين.

فشل تشرين الأول ١٩٢٣

إلا أن المؤتمر الثالث للأممية أزاح، بتبيينه فشل العمل الانقلابي، نحو اليمين مركز الثقل للمركز الذي أصبح قادته هنريش براندلر، وهو نقابي قوي وشريف، وأوغست تالهايمر، مدير *المجلة الدولية*. وكان كلاهما مقتنعين بضرورة تصور أوسع تعاون ممكن مع أحزاب اليسار. ونادى راديك الذي حل، لدى الحزب، محل بيلا كون، بـ"الجبهة الموحدة". وعلى أثر اغتيال راتناو، وقع الحزب الشيوعي اتفاقاً مع النقابات والحزب

الاشتراكي الديمقراطي، سمي "اتفاقية برلين"، كان هدفه الدفاع المشترك عن الجمهورية. وجرى الانتقال من مدلول "الجبهة الموحدة" إلى مدلول "الحكومة العمالية": وقد طرحت المسألة، منذ الأشهر الأخيرة لعام ١٩٢٢، بالنسبة للساكس وتورننغ حيث تمنى الاشتراكيون اليساريون تشكيل حكومة ائتلاف مع الشيوعيين. وأخذ هؤلاء الأخيرون، قالبين موقفهم، يتساءلون عما إذا لم تكن مثل هذه الحكومة تشكل موقع قوة بالنسبة للبروليتاريا.

ووضع تكتيك "الجبهة الموحدة" الذي ثبته المؤتمر الرابع في الامتحان لدى مؤتمر لايبزيغ في نهاية كانون الأول ١٩٢٣. فقد بين براندلر النتائج التي تم الحصول عليها فعلاً والنهوض الذي جرى. وألح على كون المعركة النهائية لا يمكن أن تصل إلى نهاية موفقة ما لم تتحد الطبقة العاملة في جيش كثيف. والطريقة الوحيدة التي كان يملكها الحزب لقهر الفاشية كانت الاتفاق مع كل العمال. إلا أنه اصطدم بالعناصر "اليسارية" التي كانت ترى، مع الثورية النمساوية روث فيشر وصديقها أركادي ماسلو- وكلاهما كانا صانعي سقوط ليفي-، أن المركز يغوص في الانتهازية البرلمانية وأن رغبته في الوصول إلى اتفاقات في القمة كانت تكشف عن أوهام عميقة بصدد القادة الاشتراكيين الديمقراطيين: وكانوا يواجهون "الجبهة الموحدة" بـ"التعبئة في القاعدة". وإذا كانت أطروحات براندلر حول تكتيك الجبهة الموحدة والحكومة العمالية قد حصلت في لايبزيغ على أغلبية قوية، فقد كانت وراء اليساريين مقاطعتا برلين وفاسركانت (هامبورغ، بريم) الهامتان، ولدى اجتماع الكومنترن الذي أعقب المؤتمر، أدخلت موسكو في المركز ممثليها الرئيسيين.

هذه الانقسامات هي التي سوف تشل عمل الحزب خلال عام ١٩٢٣ الذي كان حاسماً بالنسبة لمستقبله. ففي برهة احتلال الرور، تبين، فعلاً، أن نفوذ الشيوعيين في الطبقة العاملة لم يكن، قط، على هذه الدرجة من

القوة. فقد أفقدت أزمة التضخم كل إيمان بالنظام القائم. وأصبح الحزب الشيوعي مكان تجمع كل المستاءين وكل القلقين. وعبر التقدم الشيوعي عن نفسه، خاصة، في إطار النقابات حيث أنشأ فريتز هيكرت "كارتلات حمراء" مؤثرة في أوساط عمال التعدين، ولحقت بقيادتها كتائب عديدة شكلت "فرقاً بروليتارية"، وهي مجموعات دفاع ذاتي مفتوحة، بصورة واسعة، للعمال المنتمين إلى اتجاهات أخرى. وانشغل المركز، من جهة أخرى، بانتزاع كتلة البورجوازية الصغيرة الضائعة من الحركات القومية اليمينية. ولم يتردد راديك في امتداح النازي ليو شلاغيتر الذي أعدمه الفرنسيون رمياً بالرصاص. وصرح قائلاً: "نحن نعتقد أن أغلبية الجماهير التي تحركها مشاعر قومية تنتمي إلى معسكر العمل، لا إلى معسكر رأس المال". وأصبح "خط شلاغيتر" إحدى وسائل "كسب الجماهير" الذي كان الشيوعيون يعتبرونه الشرط المسبق للنضال الثوري من أجل السلطة. وسمحت النتائج الانتخابية، في هذه المدّة، بتأكيد كون البروليتاريا الألمانية كانت تتوجه، خلال صيف ١٩٢٣، نحو الحزب الشيوعي الألماني دون خشية المجازفة بالمبالغة. وكان الوضع يبدو كأنه "قبل ثوري" (أ.روزنبرغ): ففي ٢٩ تموز، حدثت سلسلة مظاهرات معادية للفاشية، وأمام الإضراب الذي شنته مجالس المصانع الشيوعية في برلين (١٠ آب)، خيل للرايخستاغ أن من الأفضل التضحية بالمستشار كونو الذي خلفه ستريسمان في حكومة دخلها بعض الاشتراكيين.

إلا أن اللجنة التنفيذية للأممية لم تنتبه في الوقت المناسب إلى الإمكانيات الثورية التي كان يتضمنها الموقف في ألمانيا. ولم يجر تصور تحضير "تشرين أول ألماني" إلا في نهاية آب، ولم تبدأ، في موسكو، المحادثات بين القادة الروس والممثلين الألمان للمركز، المنقسمين فيما بينهم، حول فرص وتاريخ الانتفاضة إلا في نهاية أيلول: وقد رأى براندلر أن القيادة الألمانية،

وهي وحدها ، التي ستستطيع أن تحدد ، بالحد الأدنى من المجازفة بالخطأ، برهة الضرب. واحتياطاً للعمل، ضم إلى الجهاز العسكري للحزب الشيوعي الألماني تقنيون من الجيش الأحمر. وكانت الخطة تنص على الاستيلاء على المواقع الحكومية في ألمانيا الوسطى التي يجب أن ينطلق منها الهجوم العسكري. والواقع هو أن الحدث الذي أشعل النار في البارود، كان دخول براندلر وهيكرت وبوتشر، في ١٠ تشرين الأول، الحكومة السكسونية التي ترأسها الاشتراكي الديمقراطي تزايغنر المتبوع بعملية مماثلة في تورينغ. ولكن حكومة الرايخ كانت ساهرة: ففي نهاية أيلول، كان ستريسمان قد اجتاز مرحلتين هامتين بإنهائه المقاومة السلبية في الرور وتثبيت سعر المارك. وكانت الحركة الثورية في حالة جزر. ولذلك أعطى وزارة الحربية الأمر بتحطيم الحكومة السكسونية احتياطاً. وكانت هذه هي البرهة التي اختارها المركز لإطلاق الأمر بالإضراب العام. ولكن براندلر اصطدم، حين جمع في شمنيتز، في ٢١ تشرين الأول، ممثلي مجالس المصانع والمنظمات العمالية بمعارضة من جانب الاشتراكية قوية إلى حد أرغم، معها، على أن يتراجع. ونتيجة لخطأ في النقل، تجسدت الانتفاضة في هامبورغ بقيادة القائد المحلي إرنست تالمان، ولكنها حطمت بسهولة لانعزالها.

وقد مس "تراجع" تشرين الأول ١٩٢٣ مساً عميقاً الحزب الشيوعي الألماني الذي أرغم، منذ ذلك الحين، على العمل السري. وأصبح نقطة مواجهة ثابتة بين اليمين واليسار. لمن ينسب هذا الفشل؟ لقد اتهمت القيادة الألمانية للحزب، قدريتها الثورية وترددها في اللحظة الأخيرة ، والواقع هو أنه يجب أن نعترف، منذ رحيل ليفي، بضحالة الملاكات القائدة التي كانت مخلصة وشجاعة ولكنها غير قادرة على أن تحدد لنفسها خطاً سلوكياً والتي تسلل إلى صفوفها "ديماغوجيون يساريون"، بوهيمية ثقافية غير قادرة إلا على معالجة اللفظية الثورية. إلا أن أخطر

خطأ ارتكب، حسب رأي تروتسكي، من جانب الكومنترن الذي ترك البرهة المناسبة للانتفاضة تمر وأعطى الأمر بالقتال عندما كان الوضع السياسي قد استقام فعلاً. هل يجب أن نستنتج من ذلك أن رغبة الكومنترن كانت مراعاة ألمانيا الموقعة على اتفاق رابالو وأنه لم يغير رأيه إلا عندما تولى مقاليد الحكم ستريسمان الذي كان اتجاهه "الغربي" معروفاً (ج.براونتال)؟

"ستلنة" الحزب

سوف تتابع، منذ ذلك الحين، "بلشفة" الحزب، بل و"ستلنته": ومن هنا جاء انتصار الجهاز البيروقراطي على المناقشة الحرة، التضحية بالتأمل النظري للتنظيم، تحويل الانضباط إلى طاعة، حجز الحزب في نوع من الغيتو السياسي والاجتماعي، خضوعه الصامد لمصير نظيره السوفياتي. وقد صفيت قيادة براندلر- تالهايمر بعد المؤتمر التاسع للحزب (نيسان ١٩٢٤)، وكانت روث فيشر وأركادي ماسلو هما اللذان توليا، بدعم من زينوفييف، قيادة الحركة وقادا النضال، في وقت واحد، ضد "اللوكسمبورغية" و"التروتسكية" المعتبرتين، كلتيهما، "هرطقتين" بالنسبة للينينية. ولكن "كتاباً مفتوحاً" من الكومنترن أخذ عليهما، منذ آب ١٩٢٥، تخفيض العمل النقابي: ومنذ ذلك الحين، كان تالمان هو الذي دعي إلى قولبة الحزب على النموذج الروسي- تالمان، النسخة البرلينية عن "القائد العبقري"، قائد الكرملين، معصوم عن الخطأ وكلي القوة لا تستطيع أية مكيدة، حتى تلك التي اتهمت، بصدد اختلاس أموال، صديقه المفضل جون فيتوروف، أن تهزه. وحتى تموز ١٩٢٨- وهي المدة التي كان ستالين يستند، فيها، إلى اليمين البوخاريني ضد زينوفييف وتروتسكي- كان تالمان الذي يصغي إلى آراء "المصالحين" حول إرنست

ماير يراعي الاشتراكية الديمقراطيـة الـتي قـاد معـها قضيـة نـزع ملكيـة أمـراء ألمانيـا الملكيـين دون تعويـض. ولكـن، بعـد أن افتتـح سـتالين، بعـد هـذا التـاريخ، "الفـترة الثالثـة"، شـرع الحـزب الشـيوعي الألمـاني، أيضـاً، في الانعطاف إلى اليسـار مـن جديـد. وعندمـا انعقـد في برلـين- فيدينـغ المؤتمـر الثـاني عشـر للحـزب، في حزيـران ١٩٢٩، اعتـبرت الستلنة منجـزة. وقـد صـرح أحـد المشـتركين قـائلاً: "يجـب أن يعـترف المؤتمـر بالإجمـاع بهيمنـة الحزب الروسـي. فلـدى رفاقنـا خـبرة أكـبر مـن خبرتنـا في ميـدان السياسـة والتكتيك الثـوري. فيجـب أن نعـترف اعترافـاً كـاملاً بهـذه الهيمنـة، بـل وأن نطالب بها". وللمـرة الأولى، كـان تالمـان موضـع هتـاف: فقـد كـانت عبـادة القـائد تدخـل الحـزب، كمـا في روسـيا. فـلا يمكـن، إذن، اعتبـار التغـيرات الـتي حدثـت خـلال هـذه السـنوات نتيجـة ضروريـة، منطقيـة، للشـيوعية الألمانية. فقـد أثـرت المؤثـرات الخارجيـة تأثـيراً أعمـق مـن تأثـير الاتجاهـات الصـادرة عـن النمـو. إلا أنـه سـوف ينجـم عـن هـذا التطـور نـوع مـن "السـتالينية البروسـية" لم تـزل تمامـاً، مـن داخلـها، التقـاليد الاسـتبدادية والبيروقراطيـة للحـزب الاشـتراكي الـذي كـان الحـزب الشـيوعي وريثـه في نقاط كثـيرة.

ولمصلحة أية سياسة جـرى هـذا؟ لقـد طـور الحـزب الشـيوعي الألمـاني، منـذ عام ١٩٢٩، نظرية تقـول أنـه لم يكـن هنـاك بـين جمهوريـة فايمـار والفاشـية، بين الاشـتراكية الديمقراطيـة والحـزب النـازي أي فـرق جوهـري. فقـد شـنت جريـدة ***روتـه فانـه*** هجومـاً عنيفـاً علـى حكومـة بروسـيا الاشـتراكية الديمقراطيـة الـتي قمعـت، في الأول مـن أيـار ١٩٢٩، مظـاهرة ممنوعـة بصـورة قاسـية. ومنـذ ذلـك الحـين، غـدا الحـزب الاشـتراكي الديمقراطـي "طليعـة الفاشـية"، "السـند الرئيسـي للبورجوازيـة". وعـرّف بوصفـه "اشتراكية فاشية" يجـب أن يسـبق تدميرهـا تدمـير الأحـزاب الرجعيـة نفسـها. وسوف تسـتعمل، مـن أجـل تدميرهـا، حيلـة "الجبهـة الموحـدة في القـاعدة"

التي يجب أن ننتزع منها جمهورها العمالي. وبالمقابل، فإن أية محاولة عمل مشترك سوف تمنع بقوة. وكل محاولة، حتى لو لم تكن سوى إجراء محادثات سوف تعاقب بوصفها "خيانة". وسوف تذكر موسكو، باستمرار، بهذا الموقف: فعندما سيبدي الحزب الشيوعي الألماني، لدى تنظيم استفتاء بهدف حل لاندتاغ بروسيا (تموز ١٩٣١)، ريبته في كل تعاون مع النازيين، سوف يتلقى أمراً قاطعاً بالاشتراك في النضال إلى جانب النازيين، وسوف يرضخ لذلك. وكتبت مجلة *الأممية* في أيلول ١٩٣٢، أيضاً: "لن نستطيع سحق عدو البروليتاريا المشترك إلا عندما تنزل ضربة مميتة بالاشتراكية الديمقراطية". وسعى الشيوعيون، أخيراً، إلى خلق منظمة منافسة للنقابات الحرة، مع محاربتهم إياها من الداخل، باسم "المعارضة النقابية الثورية" بقيادة بول ميركر، ثم فريتز دالم، ولكن دون التمكن من تطوير حركة جماهيرية حقيقية ولا من شن إضرابات ناجحة. فإضراب ٣ تشرين الثاني ١٩٣٢، في النقليات البرلينية، جرى جنباً إلى جنب مع المنظمات العمالية القومية- الاشتراكية.

وبالطبع، لم يمض هذا الخضوع لأوامر موسكو دون أن يثير تحفظات قوية داخل الحزب. فغداة فصل روث فيشر وماسلو، في آب ١٩٢٥، تشكلت معارضة يسارية تماهت مع معارضة زينوفييف في الاتحاد السوفياتي وقاتلت، بحجج تروتسكية، سير ستالين نحو الديكتاتورية. وبين هذه الشخصيات المنعوتة بأنها "يسارية متطرفة" وذات اتجاه مختلف جداً فضلاً عن ذلك، يسود، إلى جانب إرنست شفارتز، الفيلسوف الماركسي كارل كورش الذي أراد أن يعيد، ضد البيروقراطية السوفياتية، الاعتبار لعفوية الجماهير الثورية ومدلول جمهورية المجالس مؤسساً مجلة *السياسة الشيوعية* ثم مشاركاً، في المنفى الأمريكي فيما بعد، في تحرير مجلة *مراسلات المجلس* التي أسسها مهاجر سياسي آخر، بول ماتيك.

واليسارية المتطرفة هي، أيضاً، التي تذكر بصدد "معارضة فيدينغ" (من اسم الضاحية البرلينية التي انتصرت فيها) التي انقسمت إلى مجموعات متعادية وكان أحد ملهميها المؤرخ أرثر روزنبرغ وتقاربت مع الاشتراكية الديمقراطية. ووجد هذا الاتجاه، أخيراً، في *رابطة لينين* التي أسسها، عام ١٩٢٨، فيرنر شوليم وهوغو أوربانز. ولكن روث فيشر وماسلو اللذين ناضلا فيها لم يستطيعا، أبداً، أن يعودا إلى الحزب الذي فصلا منه عام ١٩٢٦. وظهرت، أيضاً، إلى يمين الحزب الشيوعي الألماني، معارضة، خاصة في خلايا الساكس وتورينغه، خرج منها، عام ١٩٢٨، حزب المعارضة الشيوعي. وكان على رأسه بول فروليش، رفيق روزا لوكسمبورغ ومؤرخها، الذي حارب، في جريدة *جيجن دن ستروم* أطروحة الاشتراكية الفاشية وأبدى قلقه أمام تطور الاتحاد السوفياتي. وانتمى إلى الحزب نفسه براندلر وتالهايمر الذي نشر، عام ١٩٣٠، غداة فصله من الحزب الشيوعي الألماني، بحثه *حول الفاشية*: وقد أعطى، فيه، تفسيراً أكثر نضجاً للفاشية التي بدت، فيه، نظاماً سياسياً- اجتماعياً قريباً من البونابارتية وأرغمت البورجوازية داخله، لتحافظ على وجودها، على أن تضحي بقسم من سلطتها السياسية بين أيدي مغامرين. ولم تستطع هذه الشخصيات المختلفة، على الرغم من مواهبها، أن تجعل من حزب المعارضة الشيوعي شيئاً أكثر من حزب ملاكات غادر بعضها إلى الحزب الاشتراكي الديمقراطي. وفي عام ١٩٣٠، شوهد، أيضاً، حوالي ستين من موظفي الحزب يحتجون، بدفع من أيريك راداتز، على طرائق "الجهاز". وفي عام ١٩٣٢، أبعد هاينز نويمان وهيرمان ريميل اللذان بقيا، حتى ذلك الحين، منفذين أمينين لتوجيهات تالمان من قيادة الحزب لأنهما ناديا بخط قتال أصلب ضد النازيين. ولم يصل أي من هذه الاتجاهات إلى فرض نفسه. فقد بقي

الحزب الشيوعي أعمى أمام اقتراب الكارثة التي كان تروتسكي قد أعلن، في نداءات متبصرة، عن قدومها المحتوم: فقد كتب يقول أن حلول الفاشية سيؤدي إلى إبادة البروليتاريا الألمانية ومنظماتها. وسوف يؤدي، حتماً، إلى حرب مع الاتحاد السوفياتي.

أسباب فشل الحزب الشيوعي

إذا كانت هذه الانشقاقات وهذه الانسحابات قد أدت إلى تجدد سريع في الحزبيين- من ٩٧٠ مندوباً، في برلين عام ١٩٣٢، كان ٤٠٠ قد دخلوا الحزب منذ أقل من سنة-، فإنها لم تهز، حديثاً، الحزب الشيوعي الألماني الذي كان يملك، في السنوات الأخيرة من الجمهورية، ما يقرب من ٣٠٠ ألف عضو (١٣٠ ألفاً عام ١٩٢٨) والذي اجتذب إليه ستة ملايين ناخب. وبقي موقعه قوياً في الساكس، حول هاله- ميرسيبورغ، في ضواحي هامبورغ، وكذلك في المناطق العمالية ذات الديانة الكاثوليكية (الرور، رينانيا وسيليزيا العليا)، ومال، في النهاية، إلى الحلول محل الاشتراكيين في برلين وبراندنبورغ. ولم يهمل الطبقة الفلاحية التي كان إدفين هورنله يعمل معها.

ومع ذلك، لم يكن الحزب الشيوعي قادراً، أكثر من الحزب الاشتراكي الديمقراطي، على اعتراض سبيل صعود القومية الاشتراكية. ولا يمكن نسبة هذا الفشل إلى ضحالة تشكيله الذي كان، في الأصل، يحتوي على عمال مهرة بالقدر الذي كان يحتوي عليه الحزب الاشتراكي إذا كان صحيحاً أنه سيغمر، فيما بعد، بفيض من العاطلين عن العمل (٨٥٪ عام ١٩٣٢): فهم الذين سيبني عليهم عمله في وقت الأزمة وقد تزايد انقطاعه عن النخبة العمالية والمثقفين والطبقات المتوسطة. ولا يمكن، كذلك، دون شك، الارتياب في روحه القتالية، خاصة داخل رابطة المقاتلين

الحمراء التي كانت، على الرغم من منعها، تضم حوالي مائة ألف عضو. فيجب نسبة الفشل إلى ضمور القدرات النظرية والتصلب العقلي اللذين كان الحزب ضحيتهما منذ البرهة التي سيطرت عليه، فيها، بضع مئات من البيروقراطيين، وكذلك إلى التبعية الكلية للكرملين التي وقع فيها. فقد كان يعيث فساداً، فيه، "إرهاب أيديولوجي" حقيقي كان يصم المنشقين بأنهم خصوم للاتحاد السوفياتي و"مرتدون" لم يكن لديهم حل آخر غير الخضوع أو الرحيل. فتفسخ قادة الحزب الشيوعي، بعد تصفية تجربة ليفي واستبعاد "التوفيقيين" هو، إذن، الذي سمح بهذا الاستبداد الذي مارسه السوفيات على الحزب الألماني. فلم يصادف تدجين ستالين له سوى مقاومة ضعيفة حتى وإن كان قد أدى إلى أن يفرض عليه عمل ثوري في وقت لم تعد ثورية . وأرغمه ، في حضور خطر النازية المميت ، على أكثر السياسات ضلالاً حيال الحزب الاشتراكي الديمقراطي. وسوف يعترف مناضل، فلهلم بيك، بعد بضع سنوات، بأن واحداً من أخطر أخطاء الحزب الشيوعي الألماني كان "النضال لخلق جمهورية سوفياتية ألمانية" وعدم "وضع الدفاع عن الديمقراطية والحقوق السياسية للجماهير الشعبية في المستوى الأول من هذا النضال".

و لم تقتصر نتيجة تطور الشيوعية هذا على منع صياغة استراتيجية ثورية مناسبة، بل شل البروليتاريا تجاه الطبقات الأخرى أيضاً. فلم يبذل الشيوعيون الألمان أي جهد لمحاولة استعادة البورجوازية الصغيرة التي لم يكن في توجهها نحو اليمين، كما بين إرنست بلوش (١٩٣٤)، أي شيء غير قابل للارتداد. فقد كان هناك، فعلاً، لدى هذا القسم من الأمة، موقف إيجابي من مجتمع متحرر من الحواجز الطبقية ورفض للقيم الرأسمالية والأخلاق الأسرية التقليدية تجليا في المدّة الأولى من جمهورية فايمار وترك أمر استغلالهما للقوميين الاشتراكيين.

لا ينبغي للأخطاء الشيوعية أن تحجب الدور الهام الذي لعبته الماركسية في الحياة الثقافية والفنية لألمانيا فايمار. فانطلاقاً من الانطباعية التي تخلد تأثيرها خلال العشرينات، توجهت مواهب عديدة نحو النشاط السياسي الذي وجدت فيه، كالشاعرين يوهانس ج.بيشر وغوتفريد بن، علاجاً ضد التشاؤم والعدمية. واجتذبت بعضهم مواقع الحركة العمالية الثورية. وسوف تسمح تيمة الحرب، من جهة أخرى، لروائيين مختلفين، مثل ليونارد فرانك في ***الإنسان طيب*** وأرنولد تسفايغ في ***محاكمة الرقيب غريشا*** ولودفيغ رين في ***حرب*** (١٩٢٩)، وكذلك للسينمائي ج.ف.بابست، بمعالجة أفكار تتجاوز الروح السلمية البسيطة لدى أيريك ماريا ريماركه أو لدى إرنست غلازر، والمناداة بالانتقال من الحرب الخارجية إلى الحرب الأهلية.

والحياة المسرحية هي الميدان الذي أنجز فيه أوسع جهد. فقد ادعى إرفين بيسكاتور صنع أداة ثورية من "مسرحه البروليتاري" بفضل استخدام تقنيات جديدة والتعاون بين الفيلم وخشبة المسرح. وقد كان مخرج "مسرح الشعب" الذي عرض عليه أعمال غوركي وأونيل ***وراوبر*** لشيلر، ثم مديراً لمسرح بيسكاتور حيث قدم دراما الفوضوي الميونيخي توبلر، ***هوبلا! حياتنا*** والهجائية المعادية للعسكريتاريا التشيكية، ***مغامرات الجندي شفايك***، وكان يسعى إلى البرهنة على مسؤولية المؤلف أمام جمهوره وإلى تعبئة الجماهير من أجل مسائل دراما سوسيولوجية عرضت تيماتها الرئيسية في مجلتي ***روتر وومل وتروتنز اليدم***. وبذل جهد هام لإفهام الشروط الاقتصادية للاستغلال الرأسمالي للعالم العمالي عن طريق المسرح، وخاصة في مسرحية لليو لانيا، ***السباق*** أو في مسرحية فريدريش فولف، ***مسيرة الموصل*** اللتين تبينان أهمية المسألة النفطية في نمو الرأسمالية

المعاصرة. وأسس فولف مع بيسكاتور، عام ١٩٣٠، "مسرح الشباب الشعبي" حيث عبئت مجموعات "المحرضين" إلى جانب تقنيي المسرح. وعمل برتولد بريخت هو الذي سوف يتركز عليه هذا الجهد العظيم- سواء أدار الأمر حول *ماهاغوني*- المدينة الأمريكية حيث كل شيء للبيع- أم حول *أوبرا الفلوس الأربعة*- التمثيل على فكرة برودون الشهيرة عن الملكية- أم حول *جان قديسة المسالخ*- حيث يدع الإحسان مكانه للعدالة الاجتماعية التي يمكن للعنف، وحده، أن يحققها-، فإن الجمهور يستفز، ينتزع من ضيعته ويرغمه المؤلف على استعمال حريته، وعلى هذا الاختيار يتوقف، في نهاية المطاف، تحويل العالم.

وقد بنينت الحركة الأدبية ذات الاتجاه الماركسي منذ ١٩٢٦ في "رابطة المثقفين الألمان"، وتأسست، بعد مؤتمر الكتاب في موسكو، عام ١٩٢٧، الذي شارك فيه يوهانس ر.بيشر، "رابطة الكتاب البروليتاريين الثوريين" التي ضمت حوالي ٥٠٠ عضو بعضهم من أصل عمالي، وآخرون مثقفون بورجوازيون، ولكنهم مطبوعون، جميعهم، بقوة، بالماركسية- اللينينية وكانت لهم، في *لينكس كورف* (١٩٢٩-١٩٣٢)، مجلة موجهة نحو التحليل المفهومي توجهها إلى المعركة اليومية. فلنفكر في المكان الذي شغلته في الثقافة الألمانية لتلك الحقبة منحوتات كاته كولفيتز ورسوم جورج غروس الكاريكاتورية الشرسة وريبورتاجات إيغون إيرفين كيش وقصص آنا سيغرز عن البطولة البروليتارية، والنقد "الواقعي" لجورج لوكاكس الذي يحاول ربط تراث كبار القصاصين البورجوازيين، بلزاك وتولستوي وتوماس مان، بالأدب المناهض للفاشية بانتزاعهم من التفسيرات الرجعية التي كانوا موضوعاً لها. ولا سبيل إلى المبالغة، في ميدان الدعاية، بدور فيلي مونزنبرغ، منظم الصحافة البروليتارية (*مجلة*

العامل المصورة، الوقت)، وكذلك المساعدة الدولية للعمال اللتين نجمت عنهما اتصالات كثيرة مفيدة لقضية البروليتاريا العالمية. إلا أنه يبدو أن قسماً لا بأس به من الإنتاج الأدبي الثوري كان يعود، خلال فترة فايمار، إلى حركات مشتقة من "الراديكالية اليسارية"، سواء أدار الأمر حول مسرح أبريش موشام، المصطبغ بالفوضوية، أم حول أبحاث فرانز يونغ في التحليل النفسي، أم حول غنائيات أوسكار كانيل أم حول روايات تيودور بليفر الثورية أم، أيضاً، حول مجلة *العمل* التي كان فرانز بفمفرت يتابع، فيها، هدم الأيديولوجية البورجوازية داخل البروليتاريا الألمانية.

ولا ينبغي، أخيراً، إهمال دور "رفاق الطريق". فلا يمكن للتعارض الأساسي بين الاشتراكيين والشيوعيين أن ينسي الجهود التي بذلها عدد من المثقفين اليساريين المتجمعين حول مجلة *فلت بونه* لتجميع القوى الديمقراطية وجعلها تشارك في الدفاع عن الجمهورية المهددة بالخطر العسكري خاصة. وعلى الرغم من كون معظم معاوني كورت توشولسكي وكارل فون أوسيتيزكي من أصل بورجوازي، فقد كانوا يؤيدون قيام دولة اشتراكية رأوها، في السنوات الأولى، تحت علامة الديمقراطية الجمهورية، ولكنهم رأوها، فيما بعد، أمام قصور الحزب الاشتراكي الديمقراطي، في اتجاه تعبئة للقوى الثورية. وعلى كل حال، كان الشاغل الأكبر للمجلة تبديد عداء جزء كبير من البورجوازية، حتى لو كان يسارياً، للشيوعية وللاتحاد السوفياتي حتى لو اتخذت، في كثير من الحالات، مواقف معادية لستالين، وتروتسكي أحياناً. ولم يكن هناك أي صدى لجهد مجلة *فلت بونه* لجمع الحزبين العماليين الكبيرين حول برنامج مشترك. ومن جهة أخرى، كان كارل فون أوسيتيزكي، منذ ١٩٣٢، موضع ملاحقات قضائية من جانب حكومة براونننغ. وفي حين سوف ينتحر توشولسكي، عام ١٩٣٥، في منفاه في السويد، فإن فون

أوسيتيزكي سيموت، عام ١٩٣٨، نتيجة سجن طويل عرف، مع ذلك، خلاله، فرصة الحصول على جائزة نوبل للسلام.

وكانت هناك، أخيراً، فئة هامة جداً من الأنتليجنسيا الألمانية رفضت، مع استنادها إلى الماركسية، قبول التحليلات التي كان الحزب الشيوعي يواصل إعطاءها لصعود الفاشية ولوسائل مواجهتها. فيقبول علماء الاجتماع هؤلاء أنه ليس صحيحاً أن الفاشية هي المحصلة الضرورية للرأسمالية التي دخلت طورها الاحتكاري. فهي ظاهرة أعقد إلى درجة لا متناهية. إنها نتاج تركيب تاريخي جذوره في تطور النظام الاجتماعي بكامله. وأكثر التحليلات القومية الاشتراكية أصالة جاءت، من جهة أولى، من المحلل النفسي فلهلم رايخ الذي أبرز الطابع الاستبدادي والقمعي للأسرة الألمانية ووسع التحرر الاجتماعي بالتحرر الجنسي فحاول الوصل بين الديالكتيكية الماركسية والتحليل النفسي الفرويدي، وجاءت، من جهة أخرى، من مدرسة فرانكفورت الاجتماعية ومجلة ***أرشيفات تاريخ الاشتراكية والحركة العمالية*** قبل أن ترغم على أن تنفي ذاتها إلى فرنسا، ثم إلى الولايات المتحدة: وتفتتح أعمال ماكس هوركهايمر وتيودور أدورنو التي طورها إيريك فروم (***الهرب من الحرية***، ١٩٤١) الدرب لدراسة "آلية الهرب" هذه التي تنمو في المجتمعات المتفككة البنيان التي يكون الإنسان، فيها، معزولاً ومضيعاً ويستسلم، مقيد اليدين والقدمين، لأنظمة توفر مجرى حراً للغرائز السادية-المازوشية. وهذه الكتابات مرتبطة بالنقد الموجه، في عهد جمهورية فايمار، للاتجاهات الاقتصادية والقدرية للتفسير الكاوتسكي لحلول الاشتراكية. وهي تلح على دور البنى الفوقية مبينة مع لوكاكس (الذي سرعان ما كان عليه أن يجري النقد الذاتي لكتابه ***التاريخ والوعي الطبقي*** (١٩٢٣) ليستطيع البقاء في الحزب) أهمية وعي البشر للقوانين التي تحكمهم بالنسبة

لتاريخ البشرية أو كاشفة، مع إرنست بلوش، عن دور الطوباوية بوصفها "مبدأ أمل". وشوهدت، أيضاً، محاولة جاءت من آفاق متنوعة لبعث الماركسية التي انزلقت، في ألمانيا، بصورة متزايدة نحو نزعة علمية والتي كانت تقدم التطور التاريخي بوصفه مستقلاً عن الإرادة البشرية في شكلها الحقيقي.

الشيوعية والقومية

لم يكن الشيوعيون، أخيراً، مجردين من وسائل العمل حيال قوى الرجعية. فقد كان التحالف معهم مطلوباً، بصورة فيها مفارقة، من سلسلة كاملة من التجمعات القومية المتطرفة كانت تتصور، معهم، ثأراً ضد فرساي وضد فايمار.

فقد كانت الاشتراكية، بصورتها اللاسالية، ملتمسة، فعلاً، من كتاب وسياسيين ينتمون إلى اليمين المتطرف المحافظ الجديد والقومي ولكنه خيل إليهم أنهم يستطيعون التحالف مع اليسار الشيوعي ومع روسيا السوفياتية احتمالاً، وأرادوا، تحت شعار القومية البلشفية، أن يجعلوا من وطنهم رأس حربة ثورة جديدة. ولا شك في أنه ينبغي، لتفسير هذا التقارب الغريب، حسبان حساب للحقد المعمم الذي كانوا يحسونه في ألمانيا حيال القيم الغربية وللمكانة المتعاظمة التي كانت تتمتع بها روسيا الستالينية التي كانوا يرتابون في أنها تخلق عالماً جديداً. فيوجد، في صميم فكر القوميين البلاشفة، مطبقاً على ألمانيا، مدلول "الأمة البروليتارية" الغريب عن الرأسمالية والإمبريالية والذي يمكن الاتفاق في موضوعه مع الشيوعيين، وعلى الأقل مع المائلين منهم، في نضالهم ضد الرأسمالية، إلى التوجه نحو المشاعر القومية لمواطنيهم. ومن هنا جاءت، عام ١٩٢٠، الصلات التي قامت بين بعض الأوساط القومية والهامبورغيين فولفهايم

ولاوفنبرغ. ومن هنا جاء، عام ١٩٢٣، لدى احتلال الرور، "الانفتاح على اليسار" الذي حاولته شخصيات يمينية في البرهة التي كان راديك يثني، فيها، على شلاغتر الذي أعدمه الفرنسيون رمياً بالرصاص. ومن هنا جاءت، عام ١٩٣٠، الحملة التي شنت بصورة مشتركة ضد خطة يونغ والصدى الذي كان لاعتناق الشيوعية من جانب الملازم ريتشارد شيرينغر الذي سجن لخلقه خلية نازية في لوائه. وقد كانت القومية البلشفية من صنع عدد من التجمعات التي تنتمي، خاصة، إلى البورجوازية المثقفة والبروتستانتية المعادية لكل أممية، كاثوليكية أو اشتراكية أو ماسونية. وقد عبرت عن نفسها في مجلات كان قراؤها محدودين، ولكن أسلوبها غالباً ما كان جديراً بالملاحظة: مجلة ***فيلدرستاند*** التي أدراها إرنست نيكيش، المثال النموذجي عن "الراديكالية" الألمانية في تلك الفترة، والذي كان شيوعياً، اشتراكياً يمينياً حوله إلى القومية يونغر، المعجب المتحمس بروسيا والمناصر لقيام "كتلة ألمانية- سلافية تمضي من فلاديفوستوك إلى فليسينغن"، ولكنه قدم هتلر، عام ١٩٣١، بوصفه "قدر" ألمانيا، ومجلة ***الأمة الاشتراكية*** لكارل أوتوباتل الذي لم ينكر شيئاً من صلاته مع تجمعات "فولكيش"، ولكنه كان يرى أن بناء الجماعة القومية يمر بالنضال الطبقي والثورة البروليتارية، ومجلة ***فوركامبفر*** التي كان يديرها عالم الاقتصاد فريدريش لانز بروح العداء للفاشية والنقابية، ومجلة ***أمستوروتز*** لفيرنر لاس، منظر "اشتراكية أرستقراطية"، وأخيراً مجلة ***دير جيغنر*** التي كان يحررها هارو شولز- بويزن، قائد "الأوركسترا الحمراء" المقبل. إلا أن الاتجاه المعادي للرأسمالية والميال إلى السوفياتية لهذه المجلات لم يقدها إلى قبول تعاون مع الشيوعيين دون تحفظ. وقد رد هؤلاء على هذه النداءات المتزايدة الإلحاح اعتباراً من ١٩٣٠ وخلقوا مجلة ***أوف بروخ*** التي خلق حولها أنصار ريتشارد شيرينغر "حلقات

عمل" مع محـــاربين قدمـاء مـــن القـــوات غـــير النظاميـــة، رودولـــف ريم أو بيبـــو رومر اللذين اعتنقتا الشـــيوعية: وعمليـــة تفســـيخ اليمـــين هـــذه هـــي الـــتي كـــرس لها نفسه هايـــتر نويمـــان قبـــل أن يوقفـــه الحـــزب الشـــيوعي عـــن ذلـــك بقســـوة. فالشـــيوعيون كـــانوا قـــد فـــهموا دور الطبقـــات الوســـطى في الاســـتراتيجية الثوريـــة.

هل يمكن أن نتحدث عـــن اشـــتراكية بصـــدد أوتـــو ستراســـر الـــذي قـــاد، منـــذ ١٩٢٦، يسار الحـــزب النـــازي وأســـس، بعـــد قطيعتـــه مـــع هتلـــر عـــام ١٩٣٠، مـــا عـــرف باســـم "الجبهـــة الســـوداء" الـــتي هـــاجمت عبوديـــة الحـــزب النـــازي لقوى المـــال؟ يبـــدو، حقـــاً، أنـــه لم يكـــن لأوتـــو ستراســـر، قـــط، أكـــثر مـــن برنـــامج نقـــابي وبطريركـــي متكيـــف مـــع مطـــالب البورجوازيـــة الصغـــيرة الـــتي كـــانت تشـــكل الأساســـي مـــن جمـــهوره. وإذا كـــان قـــد اســـتعمل مصطلـــح الصراع الطبقي وذكر، علـــى غـــرار القوميـــين البلاشـــفة الذيـــن أنكـــروه أخـــيراً، مثال الاتحاد الســـوفياتي، فقـــد كـــان يريـــد، قبـــل كـــل شـــيء، حمايـــة الطبقـــات الوسطى مـــن التحـــول إلى بروليتاريـــا ويفكـــر في إعـــادة اقتصـــاد قبـــل رأسمـــالي. ولا يمكن، بأية صورة مـــن الصـــور، اعتبـــاره "تروتســـكي النازيـــة".

يبقى، مع ذلك، أنـــه قـــد جـــرت، تحـــت علامـــة معـــاداة الرأسماليـــة، تداخـــلات فكرية ولغويـــة ثابتـــة تجعـــل إقامـــة "طوبوغرافيـــا" سياســـية أمـــراً صعبـــاً وتشـــهد على التداخل المتبادل بـــين القوميـــة والاشـــتراكية. ففـــي مجلـــة ***تـــات*** الـــتي كـــان يديرها هانز زيرر والـــتي عـــبر، فيـــها، فضـــلاً عـــن ذلـــك، عـــن أشـــد المواقـــف معـــاداة للديمقراطيـــة، أمكـــن لفرديـــناند فريـــد أن يقـــدم "نهايـــــة الرأسماليـــــة" كنتيجة محتومة للأزمة الـــتي كـــان العـــالم الغـــربي يجتازهـــا آنـــذاك وحـــين ظـــهور اشتراكية اكتفائية كان علـــى غـــيزلر فـــيرزينغ أن يـــبين الاســـتطالات الـــتي يمكـــن أن تكون لها، خاصـــة، في علاقـــات ألمانيـــا بـــدول أوروبـــا الوســـطى. ومصطلـــح "الثورة المحافظة" يغطي أســـوأ الالتباســـات. وقـــد أنشـــأ مولـــر فـــان ديـــر بـــروك وشبنغلر خلطاً أساســـياً غـــذاه إرنســـت يونغـــر في كتابـــه ***العـــامل*** (١٩٣٢) بـــين

"البروسيانية" والاشتراكية، تحت غطاء تبرير العمل المنجز بصورة مشتركة وخدمة الدولة وإطاعة تعليمات المقامات والقبول المتحمس للشيء العام. وقد قال شبنغلر: "يدور الأمر في البروسيانية والاشتراكية حول تحرير الاشتراكية من دمغة الماركسية. فنحن الألمان اشتراكيون حتى لو لم نكن قد تحدثنا، قط، عن ذلك. والآخرون لا يستطيعون، مطلقاً، أن يكونوا اشتراكيين". ويزاود مولر فان دير بروك قائلاً: "حيث تنتهي الماركسية تبدأ الاشتراكية". وإذا أفرغت الاشتراكية من جوهرها الانفجاري والثوري، فإنها تصبح شأن "أمة كاملة تستطيع أن تعيش حياة مشتركة".

الاشتراكيون والشيوعيون في عهد النظام النازي (١٩٣٣-١٩٣٩)

موت الأحزاب

كانت الضحية الأولى لاستيلاء النازيين على الحكم الحزب الشيوعي الذي ألقى النازيون عليه مسؤولية حريق الرايخستاغ والذي حل غداة انتخابات ٥ آذار. ووقعت، إذ ذاك، عشرات الألوف من الاعتقالات في الأوساط الشيوعية (تالمان منذ ٣ آذار)، في حين نجحت بضع مئات من موظفي الحزب أو مثقفيه في الهرب إلى الخارج ودخل حوالي مائة ألف عضو النضال السري- دون أن نعد العدد الكبير من أولئك الذين التحقوا، طوعاً أو كرهاً، بالمنظمات النازية. وأعادت قيادة الحزب تشكيلها في موسكو مع تنظيم قيادة للخارج في باريس برئاسة فيلهلم بيك وتكليف جون شير وولتر أولبريخت بعمليات المقاومة في ألمانيا. وكان الأمر يدور، قبل كل شيء بالنسبة للحزب، حول إدخال عناصر

دعاية مضادة للنازية إلى الأراضي الألمانية بواسطة صحافة غير شرعية (كانت جريدة ***العلم الأحمر*** نموذجها) ومحاولة العودة إلى اتخاذ مواقع في المؤسسات الصناعية.

أما بالنسبة للحزب الاشتراكي الديمقراطي، فعلى الرغم من أن موقفه من النظام الهتلري يستند إلى ذكرى تشريع ١٨٧٨ أكثر منه إلى رؤية واضحة لما كان عليه النظام الجديد، فقد أثار حنق هتلر إلى أعلى درجة بسبب الخطاب الشجاع لأوتو فيلز في الرايخستاغ الذي رفض خلاله منح سلطات مطلقة (٢٣ آذار). وكانت أيام الحزب معدودة: فوهم الشرعية الذي هدهد به نفسه وجعل النقابات تقبل الاشتراك في عيد العمل في الأول من أيار وجر الكتلة البرلمانية الاشتراكية الديمقراطية إلى التصويت لصالح قرار هتلر بالصلح (١٧ أيار) تبدد كلياً بالمنع النهائي الذي صدر في ٢٢ حزيران وإبطال تفويضات النواب. وفي هذا التاريخ كانت قيادة الحزب الذي كانت أملاكه في بروسيا قد صودرت بأمر من غورنغ، قد أرسلت إلى الخارج، إلى ساربروك، أولاً، ثم إلى براغ تمثيلاً في الخارج دون أن يخلو الأمر من إثارة ردود فعل عنيفة لدى الذين كانوا، مثل لوبه، وكان رئيساً سابقاً للرايخستاغ، يرون أن الواجب هو البقاء في ألمانيا. وكانت مجموعة من ستة أشخاص كانوا يتجمعون حول أوتو فيلز هي التي شكلت اللجنة التنفيذية لحزب ألمانيا الاشتراكي الديمقراطي الذي سوف يقدم نفسه بوصفه الوريث الشرعي للاشتراكية الديمقراطية الألمانية.

الانقسامات السياسية داخل الهجرة الألمانية

بدا ***السوباد*** (الأحرف الأولى لاسم حزب ألمانيا الاشتراكي الديمقراطي بالألمانية) الذي ضم في براغ العناصر اليمينية للحزب الاشتراكي

الديمقراطي القديم التي تمثل البيروقراطية القديمة التي كانت تمسك بزمام الحزب، بدا مشغولاً، خاصة، بإطلاق حملة إعلام ودعاية إلى الخارج وكذلك إلى الشعب الألماني. ولهذا الغرض أصدر جريدة جديدة، ***إلى الأمام الجديدة***، ونشر، بواسطة "سكرتاريات للحدود"، "كراسات خضراء" موجهة إلى الشعب الألماني. إلا أنه كانت قد تكونت، إلى يساره، في الهجرة، مجموعات كانت ترفض سلطته: رابطة الكفاح الاشتراكي الدولي التي كانت تعلن انتماءها إلى تصورات الفيلسوف نلسون وتطرح تصوراً "إرادوياً" للثورة، حزب عمال ألمانيا الاشتراكي الذي كان يعرف نفسه بأنه ماركسي- لينيني مع تنديده بديكتاتورية ستالين، المنظمة اللينينية الأكثر شهرة باسم ***البداية الجديدة***، من اسم نشرة ميلز (ولتر لوفنهايم)، والتي كانت تحصل على أعضائها، بصورة رئيسية، من منظمات الشبيبة الاشتراكية الديمقراطية والتي كانت تناضل، منذ ١٩٢٩، من أجل إعادة توحيد الحركة العمالية وتسعى، من أجل عمل طويل الأجل، إلى تشكيل ملاكات سرية ذات قيمة مبرهن عليها. وسوف ينفصل عن ***السوباد***، أخيراً، عام ١٩٣٤، اشتراكيو ألمانيا الثورية، مع كارل بوكل وسيغفريد أوفهاوزر، وكانوا مؤيدين لإعادة تشكيل جمهورية للمجالس كنقطة انطلاق لديكتاتورية البروليتاريا. وإذا كان قد ساد بين هذه المجموعات من المهاجرين الألمان الذين ارتفع عددهم إلى حوالي الستة آلاف اتفاق في الآراء حول الخطر الدولي الذي تشكله الفاشية، فإن بعضها كان يلقي بمسؤوليات الهزيمة على الشيوعيين وحدهم، ولكن أخرى، مثل "اليسار القديم"، كانت ترغب في إعادة هيكلة للأحزاب على أساس نضال مشترك ضد الرأسمالية، في حين أن "اليسار الجديد"، حول ميلز، بدا على عدائه للتشكيلات السياسية القديمة ويرى أن النضال السري هو الذي سوف يتكون، فيه، القادة الجدد. وقد

أدت محاولة ***السوباد*** لدمج مختلف الاتجاهات عن طريق برنامج براغ (كانون الثاني ١٩٣٤) إلى مفاقمة الانقسامات داخل الهجرة: فقد تضاعفت الاختلافات، إذ كان بعضهم يتطلع إلى الغرب وبعضهم الآخر يتطلع إلى الشرق. وكانت تتقاتل، داخل ***كتابات من أجل الاشتراكية*** التي خلقها هيلفردنغ في سويسرا، ثلاثة اتجاهات: اتجاه ليبرالي ديمقراطي مثله كارل جيير وأغلبية لجنة براغ وكان يريد تحويل الاشتراكية الديمقراطية إلى حزب لـ"الحرية" متحرر تماماً من كل أيديولوجية طبقية، واتجاه اشتراكي شعباني كان يمثله فترل حاكش وإرنست فريترل، وكلاهما كانا اشتراكيين من السوديت، وكذلك اللاسالي فيلهلم سولمان الذين كانوا يدعون إعادة القيم الشعبية للاشتراكية ويرغبون في قطيعة كاملة مع الماركسية، واتجاه بروليتاري مع بول سيرنغ (ريتشارد لوفنتال) يلح، دون أن يتخلى عن ريبته تجاه الشيوعيين، على أهمية الوحدة وتجديد الدراسات الماركسية.

هل كان يمكن تصور تقارب بين مختلف اتجاهات الاشتراكية الألمانية والحزب الشيوعي؟ لقد اتجه الحزب الشيوعي الألماني، بعد أن أبقى على مبدأ "طبقة ضد طبقة" ودون أن يتخلى عن عدائه ضد "الفاشية الاشتراكية"، نحو ممارسة الجبهة الثورية الوحيدة. ففي تشرين الأول ١٩٣٥، انعقد اجتماع في موسكو (سمي اجتماع بروكسل) حيث جرى الاحتفاظ، بشيء من الإبهام فضلاً عن ذلك، بالتيمات التي بحثت في المؤتمر السابع للكومنترن. ولكن الاجتماع الذي جمع في براغ، في أيلول ١٩٣٥، ممثلي ***السوباد***، ستامبفر وفوغل، وممثلي الحزب الشيوعي الألماني، أولبريخت ودالم لم يستطع التغلب على الأحقاد العنيدة. إلا أن الوحدة كانت رغبة مناضلين عديدين، خاصة في اليسار الاشتراكي، وبدفع منهم أمكن انعقاد اجتماع في فندق لوتيسيا في باريس ، في شباط ١٩٣٦

حيث أنشئت جبهة شعبية ألمانية ضمت، برئاسة الروائي هنريش مانز، عدداً من الشيوعيين والاشتراكيين الديمقراطيين والاشتراكيين الثوريين. ولعبت دوراً هاماً في تشكيل الجبهة الشعبية الهيئة الألمانية للدفاع عن الثقافة التي كان ينتمي إليها كتاب مثل يوهانس بيشر وليون فويتشفنغر وآنا سيغرز: وكان هذا أدباً في المنفى عبرت، فيه، عن نفسها بقوة إرادة النضال ضد الفاشية، كما في مجمل عمل بريخت الدرامي- سواء أكان موجهاً ضد الهتلرية أو الفرنكية أم، ببساطة، ضد الحرب- حيث تتأكد هذه الفكرة الأساسية التي عبر عنها الناقد ولتر بنجامن بصدد "خوف الرايخ الثالث الكبير وبؤسه" والتي تقول إن وضع المجتمع موضع المساءلة هو، وحده، الذي يستطيع تحويل مصير الإنسان. إلا أن المواجهات التي أثارتها محاكمات موسكو ثم حرب أسبانيا أسقطت محاولات الوحدة هذه. وفي داخل الحزب الشيوعي نفسه، قاطع فيلي مونزنبرغ الذي لعب دوراً هاماً في نضال المثقفين ضد الفاشية الكومنترن عام ١٩٣٧ وعاد إلى صفوف المعارضة البورجوازية ضد النازية. وأسقط ادعاء ***السوباد*** تمثيل الحزب الاشتراكي الديمقراطي وحده المفاوضات داخل المجموعات الاشتراكية نفسها: وبتأثير من الاشتراكيين الثوريين الذين كانوا، داخل الهجرة، مجموعة ديناميكية على نحو خاص أمكن تكون وحدة عمل للاشتراكيين الألمان والنمساويين. ولكن ***السوباد*** بقي خارجاً، مشكلاً "مجموعة حاقدة من جنرالات دون جيش، يجهلها العالم ويستبعدها رفاقها في الهجرة". (إدينغر).

المقاومة اليسارية في ألمانيا

في ألمانيا نفسها، وفي حين استسلمت البورجوازية أمام النظام الجديد، ظلت المقاومة حية لزمن طويل داخل الطبقة العاملة بشهادة الانتخابات

لمجالس المشروعات التي سرعان ما اضطر النازيون إلى العدول عنها. إلا أن المقاومة كانت من عمل مجموعات صغيرة منعزلة، سواء أدار الأمر حول اشتراكيين يساريين كجبهة هانوفر الاشتراكية (فيرنر بلومنبرغ) أم حول "المجموعة الحمراء" التي شكلها طلاب أو عمال شباب من برلين أم حول شيوعيين ينتمون إلى الحزب الشيوعي الألماني أو إلى منظمات تروتسكية، أم، بين الطرفين، حول مجموعة "البداية الجديدة" التي كانت تسعى إلى تجميع الطاقات الثورية ونشرت، عام ١٩٣٦، بالاتفاق مع المجموعات المؤيدة للجبهة الشعبية، برنامجاً من عشر نقاط يجب أن يقود، بوسائل ديمقراطية، إلى التحويل الاشتراكي للاقتصاد، إلا أن الإرهاب النازي الذي انهال، منذ ١٩٣٥، على المقاومة جعل العمل السري مستحيلاً عملياً: وإذا كان الاشتراكيون الديمقراطيون قد انسحبوا من المعركة مقدرين، كالنقابي فيلهلم لويشنر والنائبين السابقين في الرايخستاغ جوليوس ليبر وكارل ميرندورف، أنه لم يكن يمكن الإطاحة بالنظام النازي إلا بمساعدة الجيش معتمدين، إذن، على الحرب التي أعلنوا عن طابعها المحتوم من أجل إحداث تغيير في السياق السياسي، فإن الشيوعيين استمروا، على الرغم من الخسائر المرتفعة وعدم تبصر قادتهم، في تجهيز عمل سري مكرس، عندما يحين الوقت، لتأمين تعبئة أنصارهم. وكان ما يزال في برلين، عام ١٩٣٩، سبعة موجهين يقودون حوالي ثلاثين مجموعة سرية وكان أحدهم، فيلي غال، يصدر جريدة سرية، *جريدة الشعب البرليني*. وعلى الرغم من أن نتيجة هذه المحاولة لم تكن تتناسب مع التضحيات المقدمة- في نيسان ١٩٣٩، كان أكثر من ثلاثمائة ألف مناهض للفاشية، معظمهم شيوعيون، في السجون أو في معسكرات الاعتقال-، وأن هذه المحاولات قد خدمت، احتمالاً، قضية الفاشية في ألمانيا بسماحها لها بالحديث عن استمرار "الخطر البلشفي"، فإن المرء يبقى مذهولاً أمام هذه "الثورة الصامتة" لهذه الألوف التي تعطي، اليوم، الحق للألمان، على حد قول محكوم بالإعدام، "بأن لا يخفضوا أبصارهم أمام أبنائنا".

الفصل الخامس

الاشتراكية في أوروبا الوسطى: المجر، النمسا، تشيكوسلوفاكيا

كانت الاشتراكية في الدول التي خلفت الملكية النمساوية- المجرية، كما في إيطاليا وألمانيا، ضحية صعود الفاشية. إلا أنها كانت تملك تقليدا طويلا من النضال ومنظمات مترسخة بقوة، ولكنها لم تعرف، بدورها، غداة الحرب، كيف تحافظ على وحدتها. ولكن الأمور جرت، في المجر والنمسا اللتين كانتا ضحيتين لمعاهدات ما بعد الحرب ومختزلتين إلى أبسط تعبير إقليمي عنهما وحيث وجدت الفاشية، بالتالي، تربة مناسبة، بصورة مختلفة عنها في تشيكوسلوفاكيا المستفيدة الكبيرة من معاهدة فرساي والتي طرحت، فيها، كذلك، مسائل الدولة المتعددة القوميات. ففي المجر، قامت الرجعية منذ ١٩١٩ في عهد نظام هورتي، تحت غطاء نظام استبدادي ومحافظ مع الكونت بيتلن، أولا، ثم، مع كومبوس متخذة طابعا فاشيا. وفي النمسا، لم يعن عام ١٩٣٤ تدمير التنظيم القوي الذي أقامه الاشتراكيون الديمقراطيون في فيينا فقط، بل عنى، أيضا، قيام نموذج خاص من الديكتاتورية، الفاشية النمساوية، رد الأحزاب العمالية إلى العمل السري دون أن يترك لها، على كل حال، حتى عام ١٩٣٨، بسبب التهديد الذي كان يشكله للنمسا طموح هتلر، وسائل أقوى من تلك التي كانت موجودة في ألمانيا. وفي تشيكوسلوفاكيا، فإن الأحزاب

العمالية التي كانت منخرطة انخراطاً قوياً في حياة البلد السياسية سوف تزول معَ الدولة نفسها في عام ١٩٣٨.

الثورة والرجعية في المجر

الاشتراكيون والشيوعيون غداة الحرب العالمية الأولى

عرفت المجر، بين آذار وتموز ١٩١٩، أكبر محاولة لإقامة ديكتاتورية البروليتاريا على غرار روسيا. إلا أنه يجب أن نلاحظ أنه إذا أمكن قيام هذا النظام، فذلك لأنه كان يستجيب للطموحات القومية للشعب المجري الذي لم يكن يرى في غير التحالف مع روسيا السوفياتية وسيلة لمواجهة التفكيك الكلي الذي فرضه الحلفاء على البلاد. ومنذ أن قام هذا النظام، اصطدم بمعارضات قوية من جانب الطبقة الفلاحية كما من جانب القوميات التي كانت خاضعة في السابق، وهو ما لم يتح له توسيع قواعده بصورة متينة. وإذا كان قد أمكن للاشتراكيين الديمقراطيين أن يبقوا، لبضع سنوات بعد زواله، يعيشون بإيقاع بطيء، فقد كان مستحيلا على الحزب الشيوعي الذي رد إلى العمل السري أن يعترض سبيل القيام التدريجي للفاشية.

إن كون الحزب الاشتراكي الديمقراطي المجري الذي كان قد حارب، باستمرار، في داخله، الاتجاهات المناهضة للتحريفية قد ساند بعناد سياسة الاتحاد المقدس وأعطى دعمه الثابت لكل حكومات الحرب وثابر على رأيه في أن السلامة الإقليمية للملكية يجب أن تصان لم يستطع منع قيام مجموعات معارضة. ففضلا عن اتجاهات مؤيدة لسلام دون إلحاق ولا تعويض، ولتحويل ديمقراطي للنظام تأكدت في أوساط البورجوازيين الراديكاليين حول أوسكار جازي- منظر إعادة تنظيم اتحادي للمجر-

ولدى بعض الاشتراكيين الديمقراطيين الذين سافروا، عام ١٩١٧، إلى ستوكهولم، فإن أكثر الوقائع دلالة هي تشكيل مجموعة من "المهندسين الاشتراكيين" مؤلفة من تكنوقراط أتوا من أوساط "الجليليين" والماسونيين ومن بين النقابيين وتشهد، كما في حالة جيوليا هافيزي، على تحول راديكالي للعقل البورجوازي. وكان إلى جانبهم "الاشتراكيون الثوريون" الذين ينتمون إلى حركة زيمرفالد والذين كانوا يستخدمون مواد أدخلتها من سويسرا إلى المجر إيلونا دوتشينسكا صديقة جازي وزابو. وكانوا يطلبون الوقف الفوري للقتال، في حين ظهرت صحف معادية للعسكريتاريا إلى حد ما، مثل *تيت (العمل)* التي كان يشارك في تحريرها الفوضوي جوزيف روفيه و*ما (اليوم)* للالايوس كاساك، وكانت جريدة الطليعة الأدبية السريالية. ومنذ كانون الأول ١٩١٧، وتحت تأثير ثورة أكتوبر، تشكلت مجالس عمال وجنود حركت إضراب ٢١ كانون الثاني ١٩١٨. ولكن الواقعة الأساسية، من وجهة نظر ثورية، كانت عودة عدد كبير من الأسرى الذين كانوا في روسيا، في أومسك كما في موسكو، موضع دعاية شيوعية حثيثة جاءتهم من طرف تيبور زامويلي، ناشر جريدة *سوسياليس فيرادوم (الثورة الاشتراكية)* وبيلا كون الذي بدأ حياته السياسية كصحفي اشتراكي ديمقراطي في كولوسفار والذي كان قد أصبح، بتأثير لينين، الدماغ المفكر للثورة المجرية. وسوف يصبح هؤلاء الأسرى الذين وصل عددهم إلى نصف مليون تقريباً، عندما عادوا إلى بلادهم، بدعم من الطبقة الفلاحية المنهكة من الحرب، عاملاً أساسياً في التفكك القومي. وبتأثير هذه العناصر المتنوعة، أثار إضراب مصنع "ماف" (الذي كان يشيد أعتدة حربية) انتفاضة ثورية في حزيران ١٩١٨ أعقبها اعتقال النقابي اليساري جينو لاندلر وقمع عنيف أسهم،

نتيجة لسلبية الحزب الاشتراكي الديمقراطي، إلى انقسام الرأي العام الاشتراكي.

إلا أن حكومة ميشيل كارولي التي تشكلت في أوج الاندحار العسكري، في ٣١ تشرين الأول ١٩١٨، كانت تضم، فضلا عن راديكاليين، نائبين اشتراكيين، غارامي وكونفي. وعلى الرغم من أن هذه الحكومة قد أعلنت الجمهورية، فإنها لم تكن تنوي، أبدا، أن تنصاع للضغط الذي كان يمارس على يسارها، ولم تكن تتصور الإصلاحات إلا في إطار المؤسسات القائمة: وعلى الرغم من استمرار الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية، فإن الحزب الاشتراكي الديمقراطي استمر في السيطرة على مجالس العمال، وأيد كونفي "وقفة" للصراعات الطبقية. إلا أن اليسار كان ينتظم: فقد تجمعت الفئات الراديكالية- المهندسون الاشتراكيون، الاشتراكيون الثوريون والنقابيون-، في ١٧ تشرين الثاني في *حلقة زابو*، وفي ٢٤ تشرين الثاني كان بيلا كون الذي وصل حديثا إلى الأرض المجرية قد أنشأ، في بودابست، حزبا شيوعيا مجريا لم يكن يخفي، من خلال جريدته، *فوروس أويزاك (الأنباء الحمراء)*، نيته في إقامة ديكتاتورية البروليتاريا في أجل قريب. ودخل في اللجنة المركزية إلى جانب بلاشفة جاؤوا من روسيا، عدد من الاشتراكيين الديمقراطيين اليساريين، مثل بيلا زانتو ومهندس اشتراكي (هيفيزي) واشتراكي ثوري (أوتو كورفن). وكان برنامج الحزب الجديد يتضمن إيصال مجالس الجنود والعمال إلى السلطة والنضال ضد قادة الجناح اليميني للحزب الاشتراكي الديمقراطي وقمع الثورة المضادة والتحالف مع روسيا السوفياتية. وسرعان ما تجلى التعارض بين الاشتراكيين والشيوعيين بصدد المسألة الزراعية: ففي حين كان الاشتراكيون الديمقراطيون ينادون بنزع ملكية مع التعويض بالنسبة للملكيات الكبيرة وحدها، كان الشيوعيون يطالبون بتأميم الملكيات الكبيرة والمتوسطة فورا ودون

تعويض مالي. وحاولت حكومة كارولي التي كانت مقتنعة بأن الحزب الشيوعي لم يكن يمثل سوى أقلية ضعيفة تحطيم المعارضة المتطرفة بقمع الإضرابات وتصورها اللجوء إلى القوات العسكرية الحليفة التي كانت تحتل قسما من البلاد. وأمام هذه السياسة، خشي الاشتراكيون الديمقراطيون أن يروا أنفسهم معزولين عن الجماهير وتساءلوا عما إذا كان مكانهم هو، حقا، في مثل هذه الحكومة: وكان بعضهم يقترح تشكيل حكومة اشتراكية خالصة، وكان آخرون يلحون على كارولي لزيادة عدد الوزراء الاشتراكيين في الحكومة. وبالفعل، لدى تعديل ١١ شباط ١٩١٩ الوزاري، أدخل أربعة وزراء اشتراكيين ديمقراطيين في الحكومة، في حين كلف ممثل للطبقة الفلاحية الصغيرة (ستيفان زابو) بإعداد قانون زراعي يصفي الإقطاعية. ولكن الاشتراكيين الديمقراطيين سلموا، في نهاية المطاف، بمساندة سياسة قمعية: ففي ٢٨ كانون الثاني، طردوا من صفوفهم عددا من مناضلي الجناح اليساري. وبعد بضعة أيام سمحوا بمصادرة أرشيفات جريدة *فوروس اويسزاك*. وأخيرا، في ٢٠ شباط، قمعت الحكومة بالدم مظاهرة موجهة ضد الجريدة الاشتراكية الديمقراطية *نبسزافا*: وهذه هي المناسبة التي اعتقل، فيها، بيلا كون، والسجن هو الذي سيدير منه، من الآن فصاعدا، تحريضا سريا سوف يكسب، خلال شهر آذار، للقضية الشيوعية، عددا متزايدا من فلاحين صمموا على أن يستولوا، دون انتظار، على الملكيات الكبيرة. وعلى كل حال، يبدو أن القطيعة بين الحزبين اليساريين قد اكتملت في هذا التاريخ.

والقضية القومية هي التي أثارت انقلاب الوضع. فقد بدا، فعلا، أن مطالب الحلفاء الإقليمية التي عرفت على صورة إنذار حمله الكولونيل فيكس إلى بودابست كانت تضع كارولي أمام مأزق لا يقبل الحل: فإما أن يستأنف الحرب، وإما أن يقبل إذلالا قوميا لا سابق له. ونتيجة

لرفضه الخضوع، انتقلت السلطة، غداة استقالته (٢٠ آذار)، إلى الاشتراكيين الديمقراطيين الذين أحسوا بأنهم أضعف من أن يمارسوها وحدهم فتخلوا، فجاة، عن اتجاه كارولي الغربي وتقربوا من الشيوعيين الذين أكدوا لهم الدعم السوفياتي ضد مطالب الحلفاء. فالوطنية المجرية التي لم تر خلاصا في غير المساعدة العسكرية لروسيا هي التي أتاحت للحزب الشيوعي، أكثر من الوضع الاقتصادي والاجتماعي، الوصول إلى الحكم. وهكذا، وعلى أثر محادثة أجراها كونفي مع بيلا كون في سجنه (الذي سرعان ما سيحرر منه)، تقرر انصهار جهازي الحزبين وتشكل، في ٢١ آذار، مجلس لجمهورية المجر مارس، فيها، وظائف مفوضي الشعب، برئاسة الاشتراكي ساندور غاربي، ممثلو مختلف المنظمات الثورية وشغل بيلا كون حقيبة الخارجية. والواقع هو أنه هو الذي كان يقود الحكومة الجديدة دون أن يتخذ أي قرار رسمي بذلك. وقد تم الانتقال من نظام إلى الآخر بهدوء، ولم يثر بيان المجلس، في ٢٢ آذار، الذي يحدد برنامج الحكومة أي اعتراض. فالطبقات الاجتماعية التي لم تكن، من جهة أخرى، تقر التوجه الاشتراكي، رأت في جمهورية المجالس، خاصة، ردا لمطالب الحلفاء ورفضا لقبول مذكرة فيكس. وقد مضت إلى درجة قبول التحالف مع روسيا السوفياتية: "ردا على هجوم الاتفاق، أجابت الجماهير التي أحست نفسها محبطة من الأمل الذي علقته على مبادئ ويلسون بقومية بلشفية ذات قوة لا تقاوم" على حد قول الاشتراكي الديمقراطي فيلهلم بوم الذي سوف يقود، بوصفه وزيرا للحربية، الجيش الأحمر. وفي ٧ نيسان، جرت الانتخابات على المستوى البلدي ومستوى المحافظات والمستوى الوطني في جو النشوة العامة وكرست انتصار جمهورية المجالس، حتى في زغيد التي كانت تحتلها القوات الفرنسية آنذاك.

ظــهر اتجــاه، بعــد المذكــرات الــتي أصدرهــا ، بعــد تلــك المــدّة ، القـــــادة الاشــتراكيون الراغبــون في إعــادة مكانتهم في نظــر الأنظمــة البورجوازيـــــة، إلى المبالغــة في التعــارض بــين الاشــتراكيين والشــيوعيين خــلال الزمــن الــذي عاشته جمهورية المجالس. فالحزبــــان همــا اللــذان ينبغــي التميــيز، داخلــهما، بــين يمين ويسار. فبين الشــيوعيين، كــانت ســلطة بيــلا كــون بعيــدة جــدا عــن أن تكون معترفـــا بهـــا مـــن الجميـــع. فقـــد كـــانت هنـــاك مجموعـــة كاملـــة تـــرى التحـــالف مـــع الاشـــتراكيين "لاأخلاقيـــا" ويعـــارضون "انتهازيـــة" المجلـــس. فقـــد كـــانوا يقولـــون أنـــه لايمكـــن للثـــورة أن تنتصـــر إلا علـــى المتـــاريس: وكـــانت تلك الأطروحة الــتي كــان يســاندها تيبــور ســاموبلي وجوزيــف روفيــه وماتيــا راكوزي. ولكــن كــون نجــح في إبعــادهم عــن الشــؤون بإعطائــهم قيــادات في الجيش. وكانت هنـــاك، أيضـــا، معارضـــة آتيـــة مـــن أوســـاط نقابيـــة ذات اتجـــاه قريب من الفوضويـــة، بـــل ومـــن الطـــلاب الجليليـــين: وكـــان منظرهـــم جـــورج لوكـــاكس الـــذي كـــان، لمـــدّة ما، مفوضـــا للثقافـــة، يـــرى الحـــزب صـــورة انتقالية ويركـــز علـــى عفويـــة الجماهـــير، بـــالمعنى اللوكســـمبورغي للكلمـــة. أمـــا بالنسبة للاشتراكيين الديمقراطيـــين، فـــإذا كـــان هنـــاك يمـــين رفـــض كـــل تعـــاون مع الشيوعيين، فـــإن العنـــاصر المســـؤولة كـــانت أوعـــى بكثـــير لخطـــورة الوضـــع وأكثر تعلقا بـــالفكرة المجريـــة، أيضـــا، مـــن أن تجـــازف بتعـــاون كـــان، وحـــده، يحمي البلاد من الثورة المضـــادة. وكـــان هـــذا هـــو، أيضـــا، تفكـــير بيـــلا كـــون الذي كان يـــرى في تمكـــن الشـــيوعيين مـــن الاســـتيلاء علـــى الســـلطة وحدهـــم أمرا لا يمكن التفكـــير فيـــه. وهكـــذا أمكـــن تجنـــب القطيعـــة الـــتي ســـعى إليـــها بعضـــهم: وعندمـــا انعقـــد، في ١٢ حزيـــران، المؤتمـــر الأول للحـــزب الجديـــــد، طرحت مسألة الاســـم الـــذي ســـيعطى لـــه. ومضـــى نـــائب اشـــتراكي إلى حـــد القول بـــأن مصطلـــح "الشـــيوعية"، في نظـــره، مـــرادف لـــــ"الإلحـــاد، لليهوديـــة

الغاليسية، للإرهاب والترهل العام وأنه قد اقترف، باسمها، من التجاوزات قدر أكبر من أن يمكن، معه، تبني اسم على هذا القدر من فقدان السمعة الطيبة". ولكن المناقشة التي قامت بين كونفي وبيلا كون انتهت بتسوية مطلوبة من الحزبين. فقد سمي الحزب ***حزب العمال المجريين الاشتراكي- الشيوعي***.

وفي هذا التاريخ، حقق النظام بعض وجوه برنامجه على صعيد التأميمات الصناعية والمصرفية والتشريع الاجتماعي (قانون الثمان ساعات، الأجر المتعادل بين الرجال والنساء الخ...) والنضال ضد الأمية، كما على الصعيد التربوي والموسيقي- في هذه المدة، أنهى بيلا بارتوك، منشط الإدارة الموسيقية، ***الوجيه العجيب***. إلا أنه كان مهددا تهديدا عميقا، وذلك إثر عدد من الأخطاء المقترفة والتي سرعان ما سيتبين أنها غير قابلة للإصلاح.

وكان أخطرها، دون شك، غياب السياسة الزراعية. فقد كان يغذى، في الأوساط الاشتراكية، كما في الأوساط الشيوعية، شيء من ازدراء الطبقة الفلاحية كانوا يظنون أنه يمكن تبريره بالاستناد إلى نصوص ماركس. وفوق ذلك، كان كون وساموبلي يريان، طواعية، أن المجر بلد أكثر تقدما، من الناحية الاجتماعية، من روسيا وقابلة، بالتالي، للإفادة من زراعة مجمعنة. فلم تكن إعادة توزيع الأرض على الفلاحين، إذن، موضع بحث، بل كان يجري، فقط، تصور تكوين تعاونيات كان يجب أن تكون انتقالية قبل تشكيل أملاك دولة كبيرة أقدر على تأمين استمرارية الإنتاج وتموين الشعب من الملكيات الصغيرة التي كانت تنقصها الآلات اللازمة. وقد أعطى الاشتراكيون الذين كانوا قليلي الاهتمام بالفلاحين موافقتهم. واختفى سريعا من "مجمع الزراعة" ساندور تشيسماديا الذي كان قد نادى، قبل ١٩١٤، بإصلاح زراعي.

وكانت النتيجة إحباطا سريعا جدا للطبقة الفلاحية التي انقلبت ضد النظام الجديد. ولدى مؤتمر المجالس الذي انعقد في بودابست، في ١٤ حزيران، هاجم عدة مندوبين من الأرياف تحركهم هذه الراديكالية التي كان يمكن ملاحظة وجودها في الأرياف المجرية منذ القرن السادس عشر، بلغة مصطبغة بالفوضوية، أنانية المدن، وكذلك تشكل "بيروقراطية" جديدة جاهلة جهلا تاما لشؤون الأرض، ولكنها كانت تنزع إلى أن تصبح طبقة متميزة. ولاحظ نائب من ترانسلفانيا قائلا: "لقد اقترح علينا أحد المفوضين زراعة قمحنا في نيسان!". "عندما يرى العمال الزراعيون العشاق المتهنين يتبخترون مع آنساتهم على الأرصفة طيلة اليوم، فمن غير المجدي أن نتساءل لماذا يختنقون من الغيظ عندما يعودون إلى مزارعهم ولماذا سينفجرون ذات يوم". وفي هذه المناسبة، استخدمت شعارات معادية للسامية ضد مفوضي الشعب ومندوبيهم في الأرياف. ولكن المعارضة المحافظة التي كانت تقودها الكنيسة والوجهاء هي، بالطبع، التي افادت من هذه الحالة الذهنية.

وكان هناك خطأ آخر هو عدم اهتمام النظام لقضية الأقليات القومية إلى حد لم تشترك، معه، أية واحدة من هذه القوميات التابعة اشتراكا فعالا في الدفاع عنه. وطرحت المسألة، بصورة رئيسية، على اشتراكيي ترانسلفانيا الديمقراطيين الرومانيين الذين رجحوا، منذ نهاية الحرب، مبدأ تقرير المصير القومي وأعلنوا، لدى مجلس آلبا إيولا الوطني (الأول من كانون الأول ١٩١٨)، بصوت قائديهم، فلوراس وجومانكا، عن إرادتهم في الانتماء إلى رومانيا على الرغم من أنهم قد عرفوا، تماما، أن هذه الأخيرة لم تكن مستعدة لثورة اجتماعية. ولم يكن موقف الاشتراكيين الديمقراطيين الذي دافعت عنه جريدة *أديفارول (الحقيقة)* مقبولا من الجميع. فقد اجتمع في بودابست، في كانون الأول ١٩١٨، مؤتمر لروماني ترانسلفانيا وبانات والمجر الأمميين أكد عداءه لضم

ترانسلفانيا إلى صربيا وتصور تكوين اتحاد ديمقراطي لجمهوريات مستقلة تستطيع القوميات، فيه، أن تنمو نموا حرا. أما بالنسبة للشيوعيين- وكانوا، في معظم الأحيان، أسرى حرب تلقوا تربيتهم في روسيا-، فقد أيدوا، في ترانسلفانيا، عمل بيلا كون وهاجموا، بشدة، في جريدتهم ***ستياغول روزو (الراية الحمراء)*** الاشتراكيين الديمقراطيين الذين ارتبطوا، في آلبا إيولا، بالأحزاب القومية البورجوازية. وتلقوا، في شباط ١٩١٩، زيارة بيلا كون لأورادبا وأيدوا، في آذار، جمهورية مجالس المجر مشكلين، بدورهم، حزبا اشتراكيا رومانيا للمجر أصبحت ***ريفولوسيا سوسيالا*** جريدته الرسمية. ولكن نموذجهم كان روسيا السوفياتية أكثر منه المجر. أما بالنسبة لبيلا كون، فقد كان واعيا لضرورة منح القوميات شيئا من الاستقلال الذاتي. ولكن تحالفه مع الاشتراكيين أرغمه على مراعاة القومية المجرية ورفض حق الانفصال. ولذلك بقيت العلاقات بين الشيوعيين المجريين والشيوعيين الرومانيين متوترة. و لم تسمح التنازلات المتأخرة التي أعطيت للقوميات لدى مؤتمر الحزب في منتصف حزيران ١٩١٩ للشيوعيين الرومانيين ببسط نفوذهم على ترانسلفانيا. وكانوا عاجزين عن اعتراض غزو القوات الرومانية للمجر في تموز ١٩١٩. فالحزب الشيوعي المجري أبدى، في القضية القومية، كما في القضية الفلاحية، ضروب الكف نفسها التي أبدتها، في السابق، الاشتراكية الديمقراطية.

هل كان يمكن لبيلاكون ، لو لم يقترف هذه الأخطاء ، أن ينقذ نظاماً كان جيران المجر والدول الحليفة تبيت أمر تدميره؟ لا شك في أن كون ارتكب خطيئة مزدوجة، أولا، برفضه، في نيسان، شروط الصلح التي نقلها إليه الجنرال سميتس والتي كانت أفضل من تلك التي قدمها الكولونيل فيكس قبل ذلك بشهر، ثم، بعد نجاحه في صد هجوم أول

رومـاني وتشيكي وفي احتلال سلوفاكيا حيث أعلنت جمهورية المجـالس. جـلاءه عنها لقاء مجرد وعد بأن ينسحب الرومـانيون إلى مـا وراء خطوطهم: وهـو موقف أسهم في إضعاف الـروح المعنوية للجيش الأحمر وحرمه من أفضل قادته، أورال سترومفلد. ولكن المأساة الحقيقية كانت، بالنسبة لبيلا كون، غياب المساعدة العسكرية السوفياتية الـتي عبثا ما طلبها من لينين. وإذا حسبنا، أخيرا، حسابا لجـو الإرهاب الـذي فرضته بعض العناصر المتطرفة، "شباب لينين"، على البلاد والـذي لم يمكن الخلاص منه إلا بتجنيدهم على الحدود وتدخلات "التشيكا" البحرية الـتي كان يقودها أوتو كورفن وعداء الكهنوت المحموم الـذي كان يثير غضب شعب مؤمن وسيطرة مفوضي الشعب اليساريين المتطرفين على الحكومة اعتبارا من الأول من حزيران، فلن يدهشنا أن لا يكون النظام الـذي اهتز، من قبل، اهتزازا قويا من جراء محاولة انقلابية في بودابست في ٢٤ حزيران، قد استطاع تعبئة الأمة عندما أصبح الخطر الخارجي، في نهاية تموز، محدقا. لقد كان بيلا كون، بالتأكيد، خطيبا وصحفيا موهوبا، ولم يكن ينقصه حسن التنظيم، ولكنه لم يعرف كيف ينسق العمل الثوري تاركا أكثر مما ينبغي من المبادرة لرجال من طبائع مختلفة جدا. وقد أخطأ خطأ فادحا بمراهنته على التربية الثورية للجماهير المجرية، ولم يستطع، خاصة، أن ينظم، مثل لينين، حزبا طليعيا يقاد بانضباط حديدي. وأنهى هربه، في الأول من آب، نظاما لم تستطع حكومة انتقالية لاشتراكي معتدل، جوليوس بيدل، أن تؤخر نهايته سوى لبضعة أيام.

من المؤكد أن الأخطاء السياسية والمنازعات الداخلية لعبت دورا كبيرا في سقوط جمهورية المجالس، ولكن العامل الحاسم كان الاتجاه الـذي اتخذته الأحداث الخارجية: فقد كانت المجر البلشفية محاطة بدول معادية، ولم تكن الدول المنتصرة تستطيع أن تسلم بقيام دولة شيوعية في وسط أوروبا.

لم تفق أحزاب اليسار، أبدا، مـن الضربـة الـتي أنزلهـا القمـع بهـا. وفضـلا عـن ذلك، فقد كان البلد مبتور الـرأس: فقـد هـرب مـن الإرهـاب الأبيـض الـذي أقامه الوصي هورتي في البلـد حـوالي مائـة ألـف مجـري موزعـين بـين أنصـار بيلا كون والذيـن كـانوا، مـع جـيزو لاندلـر، يتـهمون الطرائـق البيروقراطيـة والفسـاد خـلال الأيـام المائـة والـثلاثة والـثلاثين . وحاولـت مؤلفـات لا تحصـى تفسـير فشـل الثـورة المجريـة. وسـوف يلعـب جـورج لوكـاكس، في الهجـرة السياسـية المجريـة، دورا مـن الدرجـة الأولى: فقـد اسـتعاد، عـام ١٩٢٨، خلال إقامتـه في ألمانيـا، مسـألة مسـتقبل المجـر الاشـتراكي، فركـز في أطروحات "بلوم" (الاسـم الـذي كـان قـد اتخـذه، آنـذاك، في الخـارج) علـى ضـرورة تحـالف للشـيوعيين مـع القـوى الديمقراطيـة للبورجوازيـة معارضـا الأطروحـات الـتي سـوندت في المؤتمـر الرابـع للأممية. وفي الاتحـاد السـوفياتي، لعب بعض المـهاجرين المجريـين دورا هامـا داخـل الكومنـترن، كحتنـو فارغـا، الخبير في المسائل الاقتصاديـة. ولكنـهم كفـوا، منـذ وقـت مبكـر، عـن التمتـع برضـى سـتالين، وكـان معظمـهم ضحايـا التطـهيرات الكـبرى لأواخـر الثلاثينـات وأعـدم بيـلا كـون، نفسـه، عـام ١٩٣٩. إلا أن الوجـه البـارز في الجيل المجري الجديد بقـي وجـه أتيـلا جوزيـف، وكـان شـاعرا اسـتمد إلهامـه من حيـاة الطبقـة العاملـة وارتفـع إلى درجـة رؤيـة ماركسـية للعـالم، ولكنـه انتحر عام ١٩٣٧ بسبب عدم فهمـه، كليـا، في مجـر هـورتي.

وخـلال المـدة الطويلـة ، مـدة إعـادة تنظـيم الدولـة والإنعاش الاقتصادي التي تقـابل وزارة الكونـت بيتلـن (١٩٢١-١٩٣١)، اسـتطاع الاشـتراكيون الديمقراطيون مواصلـة نشـاطهم بموجـب اتفـاق الـتزموا فيـه بـالتخلي عـن أية دعاية لا قوميـة، عـن كـل نشـاط بـين البروليتاريـا الزراعيـة، عـن كـل علاقة مـع المـهاجرين، عـن كـل إضـراب ذي طـابع سياسـي، وذلـك لقـاء

بعض المزايا المادية (العفو، حق التجمع، إمكانية استعادتهم لأملاكهم). وإن كون العمال قد استمروا في التجمع حول الحزب الاشتراكي الديمقراطي وكونهم، على الرغم من حرمانهم من وسائل النشاط، ظلوا معارضين للديكتاتورية الثورية هما حقيقة واقعة. أما الحزب الشيوعي الذي كان قادته قد هاجروا أو سجنوا، فقد كان عليه أن يعيش حياة سرية نشطتها، مع ذلك، جريدة ***كومون*** التي كان يشارك في تحريرها إيرنو جيرو. وفي عام ١٩٢٤، أرسل ماتياس راكوزي لإعادة تنظيم الحزب. وإذا كان قد اعتقل فورا تقريبا (سوف يبقى في السجن خمسة عشر عاما)، فإن الحزب الشيوعي سعى إلى النمو في اتجاهين، الأول سري باسم ***الحزب الشيوعي المجري***، والآخر شرعي باسم ***حزب العمال الاشتراكي المجري*** الذي اتخذ مبادرة اقتراح مشروع "إصلاح زراعي جديد" دون أن ينجح، مع ذلك، في استعادة موقع بين الطبقة الكادحة. وقد ضربت الأزمة، بقسوة شديدة، البروليتاريا المجرية. وجرت، في الأول من أيلول ١٩٣٠، مظاهرة هائلة في العاصمة، ولكن الحزب ظل مترددا بين تأكيد ديكتاتورية البروليتاريا والعمل الإصلاحي، ولم يستطع الإفلات من قمع كان من بين ضحاياه قائدان، إمري سالاي وساندور فورست. وكان الصعيد الثقافي هو، وحده، الذي استطاع الحزب الشيوعي إسماع صوته، فيه، بفضل مجلة ١٠٠٪ التي صدرت بعناوين متنوعة خلال وصاية هورتي. وقامت بين الحركة الشيوعية التقليدية والاشتراكية الديمقراطية مجموعة "المعارضة" التي تابعت عمل زابو وواصلت، بتأثير من كورش ولوكاكس، عمل تعميق للماركسية مكرس لبيان كم كانت بعيدة عن الواقع السوفياتي آنذاك.

ولم تسمح ديكتاتورية غومبوس الموالية للهتلرية ولا سياسة خليفته داراني الأكثر حذرا للأحزاب اليسارية بإسماع صوتها في دولة كانت الفاشية

القوة الصاعدة فيها. وكانت الطبقة العاملة نفسها واقعة، بصورة متزايدة، تحت سيطرة الأيديولوجية القومية والشوفينية. أما بالنسبة للفلاحين الفقراء، فقد كانوا، باستثناء بعض العناصر التي ربيت ضمن التقاليد الثورية القديمة، مجندين في حزب صغار الملاكين المستقل الذي بقي معاديا معاداة عميقة للشيوعية حتى لو لم يكن مؤيدا لنظام أرستقراطي. وفي عام ١٩٣٥، ولدى المؤتمر السابع للأممية، تبنى الحزب الشيوعي المجري تكتيكا جديدا ألح، تحت غطاء معاداة الفاشية، على الدفاع عن الحريات الديمقراطية وسعى إلى التقرب من التشكيلات اليسارية الأخرى، مع دخوله في النقابات. ونودي بهذا الاتجاه، آنذاك، في *دولغوزوك لوبيا (ورقة العمال)*، ولكن الاشتراكيين الديمقراطيين، مع احتجاجهم على التحويل الفاشي للرأي العام، صموا آذانهم عن اقتراحات الشيوعيين. ومن أجل تجنب عزلة كلية أفلتت منها بعض العناصر، كالطالب لازلو راياك، وبالتطوع في الألوية الدولية في أسبانيا، اقترب الشيوعيون من "الشعبانيين" (نيبييزيك) الذين كانوا يرون، على غرار النارودنيكي الروسية في السابق، في الطبقة الفلاحية القوة الوحيدة ونادوا بحل جذري للمسألة الزراعية التي جعلوا منها، مثل جيوليا إيلييس، تيمة عملهم الروائي. وهذا التقارب الذي نادى به، آنذاك، أفضل منظر للماركسية- اللينينية في المجر، جوزيف روفيه، حورب بشدة، في الحزب، خاصة من جانب إيريك مولنار الذي هاجم تحالفا مع مجموعات ذات اتجاه قومي ونصف فاشي. ولكنه اجتذب، بالمقابل، بعض الاشتراكيين الديمقراطيين اليساريين المنتمين إلى تجمعات شبيبة، مثل أندريه ساغفاري الذي اتصل بالشيوعيين. أما بالنسبة للطبقة الفلاحية الفقيرة المحرومة من كل كرامة إنسانية والغارقة في الجهل، فقد كانت تتوجه إلى بعض الطوائف الإشراقية أو إلى الحزب العمالي القومي الاشتراكي الذي كان يتابع، تحت شعار المناجل المتصالبة، وبقيادة تيبور

بورزوروميني، برنامجا زراعيا متقدما مصطبغا باللاسامية (كان وكلاء كبار الملاكين يهودا في الغالب)، ولكنه انهار بعد فشل مسيرة على بودابست، والواقع هو أن القوى المعادية للفاشية كانت، عشية الحرب العالمية الثانية، غير قادرة على الاتحاد في جبهة عريضة. وقد تزايدت سيطرة الطموحات الفاشية الألمانية وأيديولوجيتها على الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية.

الماركسية النمساوية والفاشية النمساوية

عانى العالم الديمقراطي، بألم، زوال الحزب الاشتراكي النمساوي، ثالث أحزاب أوروبا بعدد أعضائه وأولها بشهرة قادته الأوروبية، عام ١٩٣٤، تحت ضربات الفاشية النمساوية، وإن لم يكن لزواله المدى نفسه الذي كان لإبادة الاشتراكية الديمقراطية الألمانية. فلم تنجز الاشتراكية، في أي بلد أوروبي، عملا في العمق الإنساني والتربوي لذاك الذي أنجزته في فيينا.

الاشتراكية الديمقراطية والدولة النمساوية الجديدة

كما في ألمانيا، وجد الاشتراكيون أنفسهم، غداة الحرب، أكبر الأحزاب عددا، ولكنه كان، أيضا، الحزب الذي كانت تنتظره المهمة الشاقة، مهمة استخلاص نتائج الهزيمة.

فعندما انتخب النواب الألمان في الرايخستاغ لجنة تنفيذية ترأسها الاشتراكي الديمقراطي كارل رينر الذي أصبح، نتيجة لذلك، مستشارا، وعندما أعلنوا، في ١٢ تشرين الثاني، جمهورية النمسا الديمقراطية، لم يكن يخامر الاشتراكيين أي شك في أنه سيسمح للنمسا، طبقا للمبادئ

التي أعلنها الرئيس ويلسون ولحق الشعوب في تقرير مصيرها، بأن تكون جزءا من الجمهورية الألمانية. إلا أنه سرعان ما اقتضى الأمر التخلي عن هذه الأوهام: وليس الأمر، فقط، أن معاهدة سان جيرمان (أيلول ١٩١٩) اعترفت بـ"استقلال" النمسا التي اعتبرت وريثة للملكية الراحلة ومسؤولة، بالتالي، عن الحرب، بل إن هذه الأخيرة لم تنجح، أيضا، في الاحتفاظ بألمان بوهيميا ومورافيا، ولا بألمان أديج العليا، منقذة بصعوبة ألمان كارنيتا، وألمان بورغلاند فيما بعد. وعلى الرغم من احتجاجات وزير الخارجية، أوتو باور الذي استقال، تركت صيغة حدود الدولة الجديدة لتعسف المنتصرين. وجعلت واقعية رينر من الضرورة فضيلة. ولكن الاشتراكيين الديمقراطيين ظلوا مقتنعين- على الأقل حتى "الأنشلوس" (١٩٣٨)، على الأقل- بأن النمسا الناطقة بالألمانية أصغر من أن تكون "حرة وحدها": فلم تكن قابلة للحياة اقتصاديا، و لم يكن يمكن لمدينة بمليونين من السكان كان وجودها يقوم، في السابق، على إقليم فيه خمسون مليونا من السكان أن تبقى في دولة صغيرة، غير خصبة فوق ذلك، فيها ستة ملايين من السكان. وكانوا يرون، أخيرا، أنه لم يكن يمكن لغايات الاشتراكية أن تتحقق إلا في مجموع إقليمي كبير وأنها كانت، بالتالي، عصية على النمسا الصغيرة.

وعلى صعيد السياسة الداخلية، كانت انتخابات المجلس التأسيسي، في شباط ١٩١٩، قد أعطت الاشتراكيين الديمقراطيين أغلبية نسبية: ٧٢ تفويضا مقابل ٦٩ للمسيحيين الاجتماعيين وحوالي ثلاثين للأحزاب البورجوازية الأخرى. واستطاع رينر الذي أصبح مستشارا أن يشكل حكومة ائتلافية تستند إلى أكبر حزبين. وكان هم الاشتراكيين الديمقراطيين الكبير، منذ ذلك الحين، صيانة وحدة الحزب. فقد تألف، فعلا، في ٣ تشرين الثاني ١٩١٨، انطلاقا من عدد من الراديكاليين

اليساريين، من أمثال كارل ستاينهارت وبول وإيلفريده فريدلاندر[*]، حزب شيوعي نمساوي كانت أول جريدة له **ويكروف** التي كان يحررها فرانز كوريتشونر، ابن أخ هيلفردنغ والذي كان ينتمي إلى أسرة يهودية كبيرة من فيينا. ومنذ ١٢ تشرين الثاني، حاول الشيوعيون رفع العلم الأحمر فوق البرلمان. وقد تشكلت إلى جانبهم مجموعات يسارية أخرى مثل الاتحاد الثوري "الأممي" الذي كان يحركه المنظر الماركسي جوليوس ديكمان الذي كانت تحليلاته تقترب من تحليلات يسار بريم المتطرف. وكان نفوذ الشيوعيين ملموسا على نحو خاص بين العاطلين عن العمل والجنود المسرحين، وأصبح شعارهم، سريعا جدا: "كل السلطة لمجالس العمال والجنود". وكان الدور التاريخي لفريدريش أدلر الذي بقي، على الرغم من ضغوط اليسار، أمينا للحزب الاشتراكي الديمقراطي هو استخدام مجلس عمال فيينا أداة مقاومة ناجعة ضد الشيوعيين. إلا أن محاولات قد ارتسمت، على كرتين وفي صلة مع جمهوريتي المجالس اللتين قامتا في ميونيخ وبودابست، في ١٧ نيسان و١٥ حزيران ١٩١٩، لفرض نظام ذي طابع بلشفي على النمسا. ففي أيار، كان بيلا كون قد أرسل بمحرض إلى فيينا، المحامي إرنست بتلهايم الذي تكشف عن كونه انقلابيا متواضعا. وقد طال أمد التحريض الذي قامت به الميليشيات الثورية والحرس الأحمر الذي ظهر من بين صفوفه، شخصيات مدهشة، مثل الصحفي المقبل أرغون إيرفين كيش وعامل الطباعة الفوضوي ليو روتزيغل الذي سيموت، بعد بضعة أشهر، في خدمة بيلا كون. وكان قد بدا للقادة الاشتراكيين، وخاصة لفريتز أدلر وأوتو باور، أن انتصارا للمتطرفين، عابرا بالضرورة، سوف يعني، بالنسبة للنمسا، نزاعا مع جيرانها ونهاية التموين الحليف والحرب الأهلية في الداخل. ولذلك

(*) التي أصبحت روث فيشر فيما بعد.

واجهوا خطط التخريب هذه بمقاومة قوية: فلم يكن هناك من طريق أخرى للنمسا خلاف الديمقراطية. وكتبت الجريدة الاشتراكية الديمقراطية *أربايتر تسايتونغ*: "لا نشك، في النمسا، في كون الروس ينوون أن يساعدوا بروليتاريا فيينا إذا أقامت ديكتاتوريتها. ولكن البروليتاريين النمساويين سيكونون أمواتا قبل أن تصبح هذه الديكتاتورية فعلية". وعلى الرغم من كون عالم الاجتماع ماكس أدلر من أنصار تمثيل لمجالس العمال إلى جانب البرلمان، فقد رأى، في كتابه ***ديمقراطية أم نظام مجالس***، بأن هذه الأخيرة سوف تفشل بسبب طبقة فلاحية أقوى بما ينبغي ومعادية للاشتراكية. وفي هذه الشروط، كانت استعادة الشرعية عمل سكرتير الدولة للشؤون العسكرية، جوليوس دويتش، الذي نجح، ببراعة، في ضم الحرس الأحمر إلى الجيش الشعبي. أما بالنسبة لإمكانية، ذكرت في ربيع ١٩١٩، لتأميم بعض المشروعات الكبرى- المناجم، التعدين الكهربائي، صناعة الأخشاب، الغابات-، فلم تترجم إلى أفعال ولكنها أسهمت، دون شك، في سلب أكثر عناصر الطبقة العاملة ديناميكية إرادتها النضالية.

ولن يتعافى الحزب الشيوعي النمساوي من هزيمته أبدا. ولا شك في أن زمامه قد استعيدت من جانب شخصية قوية، جوزيف ستراسر، الاختصاصي في مسألة القوميات الذي أعاد تشكيل تحرير ***العلم الأحمر***، ولكنه لم يستطع، أبدا، أن يتفاهم مع مواطنيه وأمضى، في نهاية المطاف، الأساسي من حياته السياسية في موسكو. وبقي الحزب دون جمهور انتخابي، منقسما بين اتجاه "انتهازي"، اتجاه مجموعة كوريتشونر- تومان، واتجاه انقلابي، اتجاه جوزيف فراي الذي سيتطور نحو التروتسكية: وهو تعارض حكم فيه، فيما بعد، يوهان كوبلينغ، وكان إداريا شجاعا، ولكنه لم يستطع اعتراض ستلنة الحزب. ولم تستطع أزمة نهاية العشرينات

الاقتصادية نفسها إخراج الحزب من ضحالته ومضى ناخبوه متناقصين دائماً.

وبالمقابل، كان التهديد الذي شكله الخطر الأحمر قد دفع نحو اليمين فئة هامة من الطبقة الفلاحية والبورجوازية، في حين أن قسماً من الذكاء النمساوي، مع كارل كراوس أو فرانز فيرفيل، كان يبتعد، تدريجياً، عن المواقف السلمية والاشتراكية للحرب وما بعدها. وكانت تواجه العاصمة الاشتراكية مقاطعات كاثوليكية ومحافظة كانت تقترع للحزب المسيحي الاجتماعي. وما أن صيغ دستور ١٩٢٠ على أساس تسوية، حتى نقلت انتخابات الخريف إلى المقام الأول المسيحيين الاجتماعيين الذين لن يتركوا مسؤولية السلطة منذ ذلك الحين وحتى "الأنشلوس". واستبعدت الاشتراكية الديمقراطية التي انتقلت إلى المعارضة من كل تأثير فعلي على شؤون الدولة، وأنهكت نفسها في دور "لا جدوى فاجعة"، وهو ما ستكون له نتائج فادحة بالنسبة لمستقبل البلاد. وكانت الاشتراكية الديمقراطية تسيطر، بالمقابل، على مدينة فيينا ومنطقتها حيث حصلت في انتخابات ١٩٢٣ البلدية على ٧٨ مقعد مستشار من ١٢٠.

الماركسية النمساوية

سوف تسيطر على تاريخ الاشتراكية النمساوية خلال عهد الجمهورية الأولى، مجموعة الماركسيين النمساويين الصغيرة التي عرف بعض أعضائها، من قبل، قبل الحرب، بالحل الذي سعوا إلى تقديمه لمسألة القوميات والذين كانت أكثر الشخصيات تمثيلاً، من بينهم، أوتو باور. وربما كان، كعدوه الكبير، ماكس سيبل، يحس بنفسه في ضيق في النمسا الصغيرة الناجمة عن معاهدة سان جيرمان، ولذلك فإن المؤتمرات الدولية هي التي عبر، في إطارها عن ذكائه الكبير. ولما كان مقتنعاً، مثل فيكتور

أدلر في السابق، بأن من الضروري التضحية بكل شيء في سبيل وحدة الحزب وبأنه لم يكن ينبغي القيام بعمل أي شيء من شأنه ان يمنع الوحدة مع الشيوعيين عندما يحين الأوان، فقد بين، دائما، ابتعاده حيال كل تحريفية، وسعى إلى الحفاظ على الطابع "العلمي" للماركسية التي أراد، فقط، أن يكيفها مع الشروط الجديدة، وعلى هذا النحو، كان واحدا من اشتراكيي زمانه النادرين الذين انشغلوا بالمسائل الريفية وسعى، بتحديد برنامج ١٩٢٥، إلى إدخال المذهب التعاوني إلى الطبقة الفلاحية وإلى أن ينتزع أقل فئات صغار الفلاحين حظوة من التأثير المزدوج للكهنوت وللمسيحيين الاجتماعيين. إلا أن باور كان متأثرا جدا باختبارية مناخ النقدية التي كانت منتشرة، آنذاك، في أوساط يسار فيينا والتي كانت تجعله يرى أن التاريخ يتابع مجرى محتوماً ،فقد كان يقول إن الحزب الاشتراكي الديمقراطي سيستولي على السلطة عن طريق الاقتراع العام، ملمحا إلى أن الاشتراكية ستقوم، آليا، في النمسا عندما سيحصل الحزب على ٥١٪ من الأصوات. ولما كان مأخوذا بغشاوة إيمانه بحتمية السيرورة التاريخية، فقد كان يرى أن مجرى الأحداث عصي على أي تأثير خارجي. وكان، ككثير من المثقفين، يرى نفسه قليل الميل إلى العمل وأكثر ميلا إلى التحليل. وكان يحس، بقلق، بطابع عدم الانعكاس في كل قرار: فكان يطرح على نفسه، مثل هاملت، قضية ما إذا كان يجب أن يعمد إلى الفعل أم يؤجله من جديد. ولكنه كان يشعر بالعار من هذا الوجل، و لم يكن ذلك يؤدي إلا إلى التعبير عن مشاعره الثورية بصورة متطرفة. وقد رفض، كليا، كل استيلاء على السلطة من نمط بلانكي، فاعترف، بصورة قاطعة، بأنه لم يكن يمكن الاستيلاء على السلطة إلا بوسائل ديمقراطية وبرلمانية. ولكنه كان يرفض التسليم بأن الهدف المنشود هو "تناغم الطبقات"، وكان يخشى أن يفسد الإيمان الثوري بالاشتراك في الحكم. ولذلك عمل، لدى مؤتمر ليتر الاشتراكي

الديمقراطي عام ١٩٢٦، على رفض نظرية "ديكتاتورية البروليتاريا" في البرنامج الجديد للحزب، ولكنه عمل على التسليم بأنه إذا سعت البورجوازية إلى المس بمكاسب العالم العمالي، فإن هذه المحاولة يجب أن تحطم بـ"وسائل الديكتاتورية". فالاستخدام الدفاعي للعنف مشروع إذن. وقد صرح قائلا: "سوف نستعمل وسائل ديمقراطية طالما استطعنا ذلك، والديكتاتورية إذا أرغمنا عليها وبقدر ما نرغم عليها فقط". وكان يرى البقاء ضمن الخط الماركسي مع معارضة البلشفية وتبريز الاشتراكيات الغربية معا. ولكن ذلك لم يكن يمنع اليمين البورجوازي من الأخذ بحرفية خطاب الماركسيين النمساويين عندما كانوا يستعملون تعابيرهم الثورية ومن أن يهاجمهم بوصفهم "بلاشفة متخفين".

وفي داخل المجموعة الماركسية النمساوية، نوقشت أطروحات باور المدعومة من فريتز أدلر الذي كان يرى أن من الضروري التقارب مع الأحزاب البورجوازية والتأثير مباشرة على الدولة للحصول منها على تحسين وضع الطبقات الكادحة. وكان يقول: "الحديث المستمر عن الثورة والبرهنة على أننا لا نستطيع القيام بها خطأ وتناقض أيضا". وكانت تلك وجهة نظر شاطرهم إياها "خبراء" الحزب، فيلهلم إيلينبوغن وأوسكار تريبيتش أو هنريش شنايدمادل، في حين كان ماكس أدلر، على يسار الحزب، يبرهن، مع سعيه إلى تجديد الماركسية في ضوء الفكر الكانتي، على أن الديمقراطية السياسية شكلية خالصة وعلى أن الديمقراطية الاجتماعية هي، وحدها، الحقيقية وعلى أن هذه الأخيرة تقود إلى دولة دون طبقات، وهو ما كان يفترض القسر والعنف.

لا شــك في أن القــوة الأساسـية للاشـتراكية الديمقراطيـة النمسـاوية كـــانت تقع في التشريع الاجتمـاعي الواسـع الـذي كـانت قـد نجحـت في وضعـه بـين ١٩١٨ و١٩٢٠ في زمـن كـان تهديـد "البلشـفة" يجعـل مـــن الضـــروري، فيه، حدوث ردة فعـل دفاعيـة سـريعة وكـانت البورجوازيـة مـا تـزال تجـد، فيها، نفسها في موقـع ضعـف. وكـان مـن صنـع وزيـر التعـاون الاجتمـاعي فرديننـاند هـانوش، وكـان ابـن حـائك سـيليزي كـان يجمـع بـين صفـات إنسانية رائعـة ومواهـب كـاتب. وانصبـت القوانـين علـى تعويضـات البطالـة ومدة العمل (قـانون الثمـان سـاعات، قـانون حمايـة عمـل النسـاء والأطفـال) والحـق في عطـل مـأجورة- تجديـد كلـي- ومنـدوبي المشـروعات وخلـق غـرف نقابيـة للعمـال والمسـتخدمين وإنشـاء تأمينـات للمرضـى. وصـرح هـانوش، في كـانون الأول ١٩١٩، قـائلا: "تشـريعنا الاجتمـاعي، وحـده، أعطى العمال الثقة بدولتنا وحكومتنـا، وهـو الـذي ندين لـه بمقاومـة الإغـراء بأن نتبع، هنـا، في بلدنـا، الطريـق نفسـه الـذي اتبعتـه ميونيـخ وبودابسـت". وبعد رحيـل هـانوش، قـاد المسـيحيون الاجتمـاعيون حملـة قويـة ضـد جملـة التدابير المتبعـة لمصلحـة الطبقـة العاملـة. إلا أنـه ينبغـي أن نسـجل أن الوزيـر المسيحي الاجتماعي جوزيف ريش قـد زادهـا قـوة في بعـض النقـاط.

وبما أن الاشـتراكيين كـانوا أغلبيـة في فيينـا ومنطقتـها، فقـد اسـتطاعوا أن ينجزوا، فيها، عملا ضخما جعـل منـها أكـثر مـدن أوروبـا تقدميـة مـا بـين الحربـين. وكـان صنـاع هـذا العمـل العمدتـان جـاكوب رويمـان وكـارل سـايتز ومقـرر الماليـة في المجلـس البلـدي، هوغـو برايتـنر، وعلـى صعيـد المستشـفيات والإسـعاف العـام أسـتاذ التشـريح في جامعـة فيينـا، جوليـوس تـاندلر. وسمـح تمويـل الموازنـة البلديـة الـذي تم الحصـول عليـه مـن فـرض ضرائـب ثقيلـة جـدا علـى مظـاهر الـترف (شـقق، سـيارات وإصطبـلات

خيول السباق) ببناء ستين ألف مسكن جديد في فيينا وضواحيها (كارل ماركس هوف في ضاحية هيليغن شتادت) يحتوي كل منها قاعة حمام فردية، وهي واقعة جديدة في تلك المدّة . وكان البرنامج العمراني، وكذلك التشريع الحامي للمستأجرين من عمل روبرت دانيبرغ، الأمين العام للحزب. ولم يهمل الوجه الثقافي لنمو العاصمة: فقد وضع المربي أوتو غلوكيل جذعا مشتركا لتعليم ثانوي عام وخلق مدارس داخلية اتحادية للتربية وقام بحملة واسعة لمصلحة التعليم الشعبي خالقا، خاصة، بموجب اقتراحات المحلل النفسي ألفريد أدلر، "المناقشة في الصف" لتدمير الشعور بالتفوق أو بالنقص لدى الأطفال من جذوره. وشغلت التربية الأدبية للجماهير العمالية كتابا مثل ألفونس بتزولد، شاعر آلام عالم العمل، وجوزيف شترن الذي لقب بـ"بستالوتزي العمالي" والذي كلف بإدارة جامعة الحزب، في حين كان عالم الاجتماع بول لازارسفيلد يضع في خدمة العمال منجزات الإحصاء وعلم النفس الاجتماعي. وكانت تلك هي، أيضا، المدّة التي بدأت، فيها، في فيينا، المنازعات الكبرى حول عمل فرويد والتي لامه، فيها، فيلهلم رايخ على بقائه بعيدا عن المعارك السياسية، فكتب أن النضال ضد العصابات النفسية كان يفترض النضال ضد النظام القائم: فبنية المجتمع بكامله هي التي كان ينبغي، في رأيه، تثويرها. وسوف يبرهن رايخ على أن الأسرة الاستبدادية والبطريركية كانت تخلق، بخنقها الجنس، أطفالا مذعورين وخوافين مكرسين، تماما، ليكونوا أتباعا للفاشية. إلا أن أمله في الاشتراكيين الديمقراطيين خاب فتقرب، منذ ١٩٢٧، من الشيوعيين دون أن يجنبهم، مع ذلك، انتقاداته ودون إدانة مبدع التحليل النفسي، كما كانت العادة، آنذاك، في أوساط الأممية الثالثة. واشترك في مظاهرات العاطلين عن العمل، كما في حملات الكومانلوس وخلق، في

أحياء فيينا الشعبية، مستوصفات للتحليل النفسي كانت البداية الأولى لـ"التخطيط العائلي".

وهذا العمل الثقافي الذي نشر بين الجماهير بفضل صحافة شعبية نظمها جوليوس برونتال اتخذ طابعا معاديا للكهنوت بصورة لا تقبل المناقشة، خاصة بتأثير ماكس فنتر مؤسس الرابطة الاشتراكية الديمقراطية لأصدقاء الطفولة والمعبر عن المطالب النسائية، وبول سبايزر، قائد حركة المدرسة العلمانية. وأسهم هذا الاتجاه في جعل فيينا تهديدا دائما في نظر الطبقة الفلاحية والبورجوازية. وهذا التنازع بين مدينة اشتراكية، دولة حقيقية داخل الدولة، ومقاطعات بقيت محافظة وكهنوتية في غالبيتها كان أحد أكثر أعراض المرض الذي كان ينخر الجسم الوطني في عهد الجمهورية الأولى إثارة للقلق، وكذلك مصدر ضغائن لا تفسر. من المؤكد أنه كان يوجد في العالم الكاثوليكي تيار فكري كان يقود إلى "اشتراكية دينية"، ولم يكن ينقص، بين تلاميذ أنطون أورويل وأعضاء "حلقة دراسات في علم الاجتماع الكاثوليكي"، خصوم للرأسمالية على الرغم من أنهم كانوا يتصورون، خاصة، العودة إلى العصر ما قبل الصناعي. ولكن أغلبية الأوساط المحافظة والمسيحية كانت متمسكة بالتصور التقليدي للدولة.

أما بالنسبة للعمال المهددين بـ"التبرجز" من جراء السياسة البلدية، فقد ضعف، لهذا السبب، وعيهم الطبقي وطاقتهم الثورية. هل كان من المؤكد أن هؤلاء العمال الذين أصبح لهم، الآن، ما يخسرونه خلاف قيودهم والذين كانت لهم، في نظر كثيرين، روح ملاكين بورجوازيين صغار، سوف يعرفون، عندما يحل يوم الخطر، كيف يقاتلون للدفاع عن حرياتهم؟ وقد أسهم في تنمية هذه الطمأنينة وجود ميليشيا مسلحة قوية، "رابطة الدفاع عن الجمهورية" التي نظمها، منذ ١٩٢٣، جوليوس دويتش تنظيما رائعا.

تقهقر الاشــــتراكية الديمقراطيــة النمســاوية

منــذ منتصــف العشــرينات، كــان الحزبيـــون الاشـــتراكيون الديمقراطيـــون موضــع اعتــداءات مســتمرة مــن جــانب منظمــات يمينيــة مسـلحة كــــانت تغطيــها عدالــة طبقيــة. وترتبــط أول محاولــة حكوميـــــة لتحطيـــم عمــــل الاشــتراكيين بجريمــة قتــل عضويــن مــن "رابطــة شــوتز" (٣٠ كــانون الثــاني ١٩٢٧) في شــاتندورف مــن منطقــة بورغنلانــد. وبمــا ان الانتخابــات الـــتي تلــت، في حزيــران، ســجلت صعـــودا جديـــدا ملحوظـــا في الأصـــوات الاشــتراكية، فقــد قــرر المستشــار ســايبل زيــادة موقفــه تصلبــا ومســـاندة التشــكيلات شــبه العســكرية. وفي ١٥ تمــوز، بــرأت محكمــة جنايــات فيينــا قــتلة شــاتندروف ، وتلــت ذلــك بدايــة فتــنة في فيينــا ، أحــرق خلالها قصر العدل دون أن يســتطيع العمــدة ســايتز التدخــل بصــورة ناجعــة. فــالأمر كــان يدور، إذن، حول عمــل عفــوي للطبقــة العاملــة بــدت قيــادة الحــزب عــاجزة حيالها. ولكن تلـــك كــانت فرصــة للحكومــة كــي تمــارس قمعــا بلــغ عــدد ضحاياه حوالي المائــة ، وتطلــق في المقاطعــات فصــائل القــوات غــير النظاميــة. وتطــور في البــلاد جــو حــرب أهليــة، فضــاعفت الفصــائل غــير النظاميــــة اســتفزازاتها وســعى الاشــتراكيون الذيــن تزايــد وعيــهم لضعفــهم إلى ضبـــط قواتهــم مجــازفين بإضعــاف قتاليتــها وإحبــاط روحــها المعنويــة. وعلــى هـــذا النحــو، تركــــت الاشـــتراكية الديمقراطيـــة، في آب ١٩٢٩، متظـــاهرين في ســان لورنـــزن، في ســتيريا العليــا يذبحــون دون أي رد مــن جانبــها و لم تبــذل أي جهد، بعـــد ســنتين، لاســتخدام فشــل القــوات غــير النظاميــة في المقاطعــة نفســها إلى درجــة أن نصــائح بــالاعتدال نشــرت بــين الحزبيــين لــدى تبرئــة قائدها الدكتور بفريمر: "لن نهـــدر قوانـــا، ســوف نحتفــظ بهــا ســليمة مــن أجــل الســاعة الحاسمــة". وبالمقــابل، لم تعــرف الاشــــتراكية الديمقراطيـــة، علـــى الصعيد البرلماني، اســـتخدام عــرض الاشــتراك في الحكومــة الــذي قــدم إليــها في

حزيران ١٩٣١. فقد كان أوتو باور وأصدقاؤه السياسيون يخشون، دون شك، أن يحملهم دخول الاشتراكيين الديمقراطيين في الحكم، في حالة الأزمة الاقتصادية التي كانت تتطور في البلاد منذ ١٩٢٩، مسؤوليات أثقل مما ينبغي. وأيد موقفهم رينر نفسه الذي كان قد رافع، عدة مرات، لصالح تعاون مع المسيحيين الاجتماعيين. وبدا، فعلا، بوضوح، لدى مناقشات مؤتمر الحزب في خريف ١٩٣١، التي سيطر عليها أوتو باور ومناقضه القائد الكارينتي أنطون فال، أن الاشتراكية الديمقراطية عاجزة عن الاندماج في الدولة وعن حماية حريات الطبقة العاملة معا.

وأسهمت الأزمة الاقتصادية المدموغة بانهيار مؤسسة الائتمان (أيار ١٩٣١) إسهاما واسعا في عزل الاشتراكيين، وزاد في ذلك كون الشركات الرأسمالية الكبيرة، مثل الألبين- مونتان، التي دعمت القوات غير النظامية صراحة قد جعلت الحياة النقابية صعبة. وقد هبط عدد المنتسبين إلى النقابات، في النمسا، من ٩٠٠ ألف، عام ١٩٢٦، إلى ٥٢٠ ألفا عام ١٩٣٢. وارتفع عدد أعضاء النقابات المسيحية والقومية أو "الصفراء"، بمعدل ٤٢٪ في ذلك التاريخ. إلا أن الاشتراكيين الديمقراطيين ثبتوا، لدى انتخابات نيسان ١٩٣٢ المحلية التي شهدت، في كل البلد، وخاصة في فيينا، اندفاعة نازية قوية، بوصفهم قوة معارضة للفاشية.

أزمة شباط ١٩٣٤

كانت الحركة الفاشية منقسمة، في بداية الثلاثينات، بين قوتين غير متعادلتين: "الهايمفيرين" الذين كانت اتجاهاتهم كهنوتية وكانوا مدعومين من موسوليني والوصي هورتي، والنازيين الذين كانوا أقرب إلى معاداة

الكاثوليكية والذين وجدوا الدعم من جانب ألمانيا. وكانت خطورة الوضع تأتي من كون قسم هام من الحزب المسيحي الاجتماعي كان مؤيدا لسياسة كانت تقود إلى تدمير الحريات واستعباد الطبقة العاملة. وقد كان في إمكان المستشار دولفوس الذي استلم السلطة في أيار ١٩٣٢ حماية النمسا من الفاشية بتشكيل ائتلاف برلماني بين المسيحيين الاجتماعيين والاشتراكيين. ولكنه فضل، غداة انتصار هتلر في ألمانيا، أن يقرر الاستبعاد السياسي للبرلمان وأعلن، في ٧ أيار ١٩٣٣، أنه سيحكم بمراسيم اشتراعية: وهو قرار لم تجرؤ الاشتراكية الديمقراطية على الرد عليه بتعبئة كثيفة للجماهير كما اقترح المناضل الستيري كولومان فاليش، بل، فقط، بمجرد دعوة لاجتماع المعارضة البرلمانية سرعان ما فضه البوليس. إلا أن دولفوس حاول، قبل انخراطه في المعركة ضد الاشتراكيين الديمقراطيين، إضعاف قوة المقاومة المعنوية لدى خصومه بمضاعفة ضروب المنع والاعتقالات. فمنذ آذار ١٩٣٣، حلت "رابطة شوتز" التي واصلت، منذ ذلك الحين، نشاطها في السر. وفي الأول من أيار، منعت المظاهرة التقليدية، وفي ٢٦ أيار، جاء دور الحزب الشيوعي في وقف نشاطه. ومنذ ذلك الحين، صودرت الصحافة اليسارية باستمرار. وحاول القادة الاشتراكيون الديمقراطيون، وقد وعوا ضعفهم، اتقاء التهديد الذي كان يحوم حولهم عن طريق تقديم تنازلات: ففي أيلول، نشروا وثيقة حددوا، فيها، "الحالات الأربعة" التي كان يمكن فيها، في رأيهم، أن تخاض معركة ضد السلطة. وبعد شهر، وفي مؤتمر الحزب- الأخير قبل الانهيار-، بحثوا عن أرضية اتفاق مع الحكومة مكلفين حزبيا يمينيا، أوسكار هيلمر، بوضع مشروع بهذا المعنى. وكان واضحا أن دولفوس كان، في نظرهم، كما كان براونينغ في ألمانيا، "أهون الشرين". ولكنهم كانوا، بذلك، يضعفون الإرادة النضالية للبروليتاريا المحبطة من جراء الانسحاب الدائم. وقد صرح أوتو باور، في آذار

١٩٣٣، قائلا: "نحن نعلم أنه ستكون هناك ضحايا عديدة إذا كان علينا أن نصل إلى المعركة الحاسمة. ولم نكن نستطيع تحمل مسؤوليتها أمام الأمهات النمساويات إلا بعد أن نكون قد استنفدنا كل الوسائل السلمية للمحافظة على حرية الشعب".

ولذلك كانت الثقة بالنصر مغلولة جدا، فعلا، في عالم عمالي كان طيف البطالة يحوم فوقه أكثر من أي وقت مضى عندما قرر عمال ليتز في ١١ شباط ١٩٣٤، أمام الاستفزازات المتضاعفة لـ"الهايمفيرين" المدعومين من البوليس، وبناء على نداء القائد الشعبي ريتشارد برناشيك، حمل السلاح تلقائيا. وقد حورب مخطط النضال ضد الفاشية النمساوية الذي كان ينص على الإضراب والعصيان والذي كان قد وضعه المقدم ألكسندر إيفلر، رئيس أركان "رابطة شوتز"، ولكن دون نجاح، من جانب الجنرال كورنر الذي كان يرى أن القتال على المتاريس في بلد يملك جيشا حديثا كان منذورا للفشل ما لم تكن الحكومة نفسها ملغومة مسبقا ومختلة التنظيم، والذي انسحب من ذاته، عام ١٩٢٨، من المنظمات العسكرية الاشتراكية الديمقراطية. وبالفعل، كان الإضراب العام الذي أمر به الحزب فشلا كاملا تقريبا. فعمال الخطوط الحديدية الذين أسند إليهم دور حاسم ولكنهم كانوا محبطين من جراء التراجعات المتعاقبة، لم يتركوا العمل. وانحصرت المعركة في يوم ١٢ والأيام التالية في أحياء فيينا الحمراء، خاصة في الأبنية الكبيرة للحزام الأحمر التي دافعت عنها، ببطولة أحيانا، ولكن دون أمل بالنصر، "رابطة شوتز" والتي هزمتها المدفعية وحدها. وبعد ثلاثة أيام من المعارك، حطمت المقاومة في فيينا، وكذلك في لنز ومدن ستيريا. وارتفعت الخسائر بين المقاتلين العمال إلى ١٢٠٠ قتيل و٥٠٠٠ جريح. وقاد القمع، بصورة دموية، الرائد فاي، رئيس "الهايمفيرين"، الذي كان دولفوس قد أسند إليه وزارة

البوليس. واقتضى الأمر تدخل سفيري إنكلترا وفرنسا من أجل عدم امتداد المذبحة.

"لم يكن ما جرى في ١٢ شباط في فيينا محاولة انقلاب اشتراكي. كان هذا اليوم أشد الحلقات دراماية لثورة مضادة فاشية كانت قد حضرت خلال سنوات طويلة" (غوليك). ومن العبث أن نرى فيها، مثل بعض المؤرخين، محاولة من جانب الاشتراكيين الديمقراطيين لإقامة ديكتاتورية البروليتاريا. فقد كان ذلك، من جانبهم، محاولة يائسة لإنقاذ الجمهورية الديمقراطية في اللحظة الأخيرة. وقد جرت نقاشات كثيرة حول المسؤوليات بصدد هذا اليوم القاتل الذي لم يكن، فقط، نهاية الجمهورية النمساوية، بل كان، أيضا، المرحلة الأساسية في اتجاه دمار استقلال البلاد. ولا شك في أن القادة الاشتراكيين الديمقراطيين اقترفوا أخطاء فادحة: فباور، نفسه، اعترف بذلك، وكان أخطرها، دون شك، عدم شن الإضراب العام ضد دولفوس في أيار ١٩٣٣ عندما قاطع النظام البرلماني. والتراجعات والاستسلامات أجبرت العمال على القتال "وظهورهم إلى الجدار" كما تبين جوليوس دويتش نفسه. إلا أنه يجب أن نحسب حسابا، في هذه الفاجعة، للإحساس بالعزلة الذي كانت تعيشه في أوروبا ، حيث سلم ، فعلاً ، جزء كبير منها للفاشية ، الاشتراكية الديمقراطية النمساوية التي أسهم تسامح الديمقراطيين مع نظام دولفوس إسهاما واسعا في إحباط معنوياتها.

الاشتراكيون النمساويون في العمل السري (١٩٣٤-١٩٣٨)

لا ينبغي لتشكيل نقابة وحيدة بقيادة مناضل مسيحي اجتماعي، يوهان ستاود، والذي ترافق مع تفكيك التشريع الاجتماعي أن يخفي أن مختلف

المحاولات التي بذلها دولفوس وخليفته شوشنيغ لإعادة الاتصال مع الأوساط العمالية واستعادة ثقتها قد تكشفت عن كونها طوباوية تماما سواء أقام بها معاون عمدة فيينا، المسيحي الاجتماعي إرنست- كارل فنتر أم، فيما بعد، وزير الشؤون الاجتماعية، عالم الاقتصاد جوزيف دوبرتسبيرغر، الذي حذر الحكومة من سياسة معادية للعمال بانتظام. فعشية آذار ١٩٣٨، قرر شوشنيغ الاتصال مع اللجنة العمالية التي كانت، بقيادة فريدريش هيليجست، قد أبدت رغبتها في خلق جبهة مشتركة للدفاع ضد التهديد الهتلري والتي كانت قد حددت شروط تعاونها مع الحكومة. ولكن المستشار لم يعرف، في ذلك التاريخ، كيف يقدم التنازلات اللازمة. إلا أن كل فروع الحركة العمالية السرية طلبت إلى أعضائها، عندما جاء يوم الاستفتاء الذي تصوره شوشنيغ، أن يقولوا "نعم" لنمسا مستقلة.

وكون الحركة العمالية النمساوية، على عكس ما جرى في إيطاليا وألمانيا، لم تخضع إلا بعد أن قاتلت قد سهل الاستئناف السريع للسرية. إلا أن تباينات ظهرت، فورا، بين الاشتراكيين الديمقراطيين. ففي حين بقي رينر وسايتز وبرايتنر الذين اعتقلوا ثم أخلي سبيلهم في فيينا وعارضوا النشاط السري، التجأ أوتو باور وجوليوس دويتش إلى برنو التي لم يتأخرا عن أن يعيدا، فيها، إصدار جريدة ***العامل والكفاح*** متأملين حول مسؤوليات الهزيمة وأصول الفاشية. وخلقا مكتبا للاشتراكية الديمقراطية النمساوية في الخارج انضم إليهما، فيه، مناضلون آخرون، مثل ليوبولد وإيلس كولكسار، كانوا يستلهمون المجموعة الألمانية "البداية الجديدة" وأصدروا في برنو جريدة ***المنبر*** السرية، آخر تجل للماركسية النمساوية. وفي الداخل، تابع عدد من حزبيي الدرجة الثانية، أوسكار بولاك ومانفريد أكرمان وأوتو وكيت لايشتر، عملا سريا عظيما انطلاقا من "مجموعات الخمسة" وباسم حزب جديد غير شرعي

لثوريي النمسا الاشتراكيين، مقدمين عونا ثمينا لضحايا القمع عن طريق "النجدة العمالية الاشتراكية"، ناشرين الكتابات الماركسية ومربين ملاكات جديدة. واستطاعت بعض الشخصيات، كالمحامي هنريش شتاينيتز، بفضل علاقاتهم مع أجانب ذوي نفوذ، متابعة دعمها للمجموعات السرية دون أن تتعرض للأذى.

أما بالنسبة للشيوعيين، فلا شك في أنهم قد فهموا، بصورة أسرع من الاشتراكية الديمقراطية، أن الخطر كان قادما من الهتلرية وأنه لم يكن يمكن النضال ضدها بكفاية إلا بتنمية الوعي الوطني النمساوي الذي أفسدته دعاوى الوحدة الجرمانية. وكانوا قد استفادوا من فشل الاشتراكية الديمقراطية التي كسبوا منها بعض الأعضاء القادمين من يسار هذا الحزب، كالمؤلف المسرحي إرنست فيشر الذي نشر مقالات عديدة في مجلة ***فيغ أوند تسيل*** التي كانت سرية، آنذاك، والذي سيصبح أحد الأدمغة المفكرة في الشيوعية الدولية. وبفضل يوهان كوبيلينغ، قام تعاون بين الشيوعيين والاشتراكيين الثوريين أنشأ شباب منهم جاؤوا من الشبيبة العمالية الاشتراكية الديمقراطية، مثل رومان فيلاس وكارل هايتر سايلر، لجنة مركزية للعمل المشترك. ولكن القمع البوليسي لم يلبث أن انصب على هذه المجموعات- وفي هذه المناسبة كتب أحد المتهمين، برونو كرايسكي، مرافعته الشهيرة ضد الفاشية النمساوية (آذار ١٩٣٦). وانتقلت قيادة العمل السري للاشتراكيين الثوريين، إذ ذاك، إلى جوزيف بوتينغر الذي واصل، تحت اسم غوستاف ريشتر المستعار وبحماية ثرية أمريكية، ماريل غاردينر، عملا ناجعا، ولكن ذلك كان، هذه المرة، ضمن "منظور طويل" لنضال ضد الحكومة، متصورا إمكانية انتصار قومي- اشتراكي ومتباعدا عن الشيوعيين، "المتزلفين، المأجورين لستالين، والمتملقين للقوة الروسية"، وبالتالي عن كل سياسة جبهة شعبية.

وقد انتشر عمل المقاومة، بصورة رئيسية، في إطار الحياة النقابية. ففي حين قررت النقابات الحرة مقاطعة التنظيم الوحيد الذي خلقه النظام داخل جماعة العمل الاجتماعية، نادى الشيوعيون، ممارسين سياسة "حصان طروادة"، بالانضمام إلى النقابات الرسمية لاستخلاص أكبر كسب ممكن من كل "الإمكانيات الشرعية". فقد فاوض القائد النقابي كارل منتلر الذي كان يرأس إحدى "لجان السبعة" السرية، في تموز ١٩٣٥، على انصهار مع النقابات الشيوعية، وهو ما سمح بالتركيب، في الممارسة، بين العمل "اللاشرعي" والعمل "الحر". وقد نشرت جريدة *غيفرشافتليش إنفورماسيون*، على عدة كرات، مواقف كانت حاسمة بالنسبة للنضال العمالي ضد التهديد النازي. وعلى هذا النحو، عندما انتقلت رئاسة القسم التعديني من النقابة الرسمية إلى يد النازي زنيداريك، كان ضغط القاعدة على درجة كافية من القوة لإبعاده عن هذا المنصب. وغداة اللقاء بين هتلر وشوشنيغ في بريختيسغادن (تموز ١٩٣٦) الذي فتح "الطريق الألمانية" للفاشية النمساوية، ضاعفت النقابات الحرة نداءاتها إلى المستشار من أجل الدفاع عن استقلال النمسا. وفي بداية ١٩٣٧، جمعت عريضة تواقيع مائة ألف عامل وموظف. وإذا كانت عقيدة "الأمة" النمساوية في تلك الآونة أكثر نضجا في الأوساط الشيوعية، حول ألفريد كلار وإرنست فيشر، منها في الأوساط الاشتراكية حيث كانت عقائد الوحدة الجرمانية ما تزال حية، فما من شك في أن الطبقة العاملة النمساوية، بمختلف اتجاهاتها، كانت مستعدة، عام ١٩٣٨، للدفاع عن استقلال النمسا، شريطة أن يترك لها حد أدنى من الحرية لتنظم، هي نفسها، هذا النضال. ونظرا لعدم القدرة على صنع ذلك، كانت الجمهورية الأسبانية هي التي وجد كثيرون، في خدمتها، نهاية لمصيرهم.

الاشـــتراكية في دولـــة تشيكوســـلوفاكيا المتعـددة القوميـــات

الجمهوريــة التشيكوســلوفاكية الجديــدة الــتي أسســها وقادهــا حـــتى موتـــه (١٩٣٧) رجــل، الرئيــس مــازاريك الــذي احتفــظ، دون أن يكــون اشـــتراكيا بــالمعنى الاقتصــادي للكلمــة ومــع عدائــه العميــق للســوفيات، مــن تنشـــئته المزدوجــة، الهوســية والبيوريتانيــة بــإرادة تجديــد أخلاقــي وإخــــاء كـــوني، وبشغف بالعدل والحقيقـــة كـــان يجعلــه في موقــف تعــارض مــع تعــاليم كنيســة زمانه، هذه الجمهوريـــة الــتي قــامت علــى أســس سوســيولوجية متينــة كــانت تقربها مــــن الديمقراطيــات الغربيــة الكــبرى، والــتي كــانت تخدمــها أنتليجنســيا كــانت، مــع ك.كــابيك وف.بيروتكــا، تبــذل جــهدها لتحديــد قــاعدة فــوق قوميــة للجمهوريــة الجديــدة، تشيكوســلوفاكيا هــذه كــانت تبــدو منفتحــــة انفتاحا واسعا علــــى الهمــوم الاجتماعيــة وقابلــة لأن تحقــق دولــة الرخــاء الــتي كانت، غــــداة الحـــرب العالميــة الأولى، أمنيــة كــل الديمقراطيــين. ومــع ذلــك، فإن تعدد قوميـــات التشــكيل الجديــد الــذي جــرى تصــوره، أساســا، لصــالح التشيك والسلوفاك والــذي كــان يــدع الأقليــة الألمانيــة في وضــع كــانت تــراه غير مقبــول، ســوف يخلــق انقســامات داخــل الاشــتراكية التشــيكية ويســبب، تحت تأثير اندفاعة الهتلريـــة، انهيــار الدولــة.

الانشقاق داخــــل الاشــتراكية الديمقراطيـــة التشــيكية

أعلن الحزب الاشـــتراكي التشــيكي الــذي تأســس عــام ١٩٠٦ كفــرع متميــز للاشــتراكية الديمقراطيــة النمســاوية، خــلال الحــرب، تــأييده إنشـــاء دولـــة مســتقلة أســهم في تنظيمــها مــع الأحــزاب البورجوازيــة، وخاصــة إلى جـــانب حزب تشيكيا الفتاة الذي أصبـــح قــائده، كــارل كرامــر رئيــس الــوزراء غـــداة التحريــر. ودخــل ثلاثــة ممثلـــين للحـــزب الاشـــتراكي التشـــيكي في أول حكومة، كما دخلها ثلاثـــة ممثلـين عــن الحــزب الوطــني الاشــتراكي التشــيكي

الذي كان، آنذاك، مرتبطا ارتباطا وثيقا بإدوارد بينيس الذي كان يرفض كل أمية والذي كان جمهوره، القريب من جمهور الراديكاليين الفرنسيين، ينتمي إلى البورجوازية المدينية والمثقفة أكثر منه إلى العالم العمالي. وبعد انتخابات حزيران ١٩١٩ البلدية التي سجلت نجاحا للاشتراكيين الديمقراطيين (٤٦٪ من الأصوات)، انتقلت رئاسة الوزراء إلى فلاستال توراز، قائدهم الذي حقق إقرار تشريع اجتماعي هام أقام قانون الثماني ساعات والتأمينات ضد المرض والبطالة والضريبة على رأس المال ونزع ملكية الأملاك الكبرى لمصلحة الفلاحين والتعاونيات: وهو إصلاح زراعي كان، فضلا عن ذلك، بطيئا وظل ناقصا.

إلا أن نوعين من الوقائع شلا عمل الحزب الاشتراكي الديمقراطي. الأول هو رفض اشتراكيي بوهيميا وسيليزيا الذين كانوا يؤيدون الأنشلوس الاعتراف بالدولة الجديدة، وبالتالي دخول برلمانها.والثاني هو نمو اتجاه يساري، داخل الحزب نفسه، كان يرفض التعاون مع الأحزاب البورجوازية. وكان ذلك، خاصة، موقف بوهوميل سميرال الذي كان قد ناضل، في اتجاه السلافية- النمساوية، خلال الحرب، للإبقاء على النمسا- المجر القديمة والذي كان، في تلك الفترة، يعارض التوجه القومي التشيكي الذي كان يرثي لكونه استولى على العالم العمالي. وكان، وهو عضو في "سوسيالاستيكا ريدا"، يحاول أن يطبع الأحداث التي كانت تجري في أوروبا الوسطى بطابع ثوري، وهو ما كان يسانده، فيه، مناضل من كلادنو، أنطونين زابوتوكي. ولدى المؤتمر الثاني للحزب (كانون الأول ١٩١٨)، وضعت سياسة التعاون مع البورجوازية موضع الهام. وفضلا عن ذلك، حاول ألوا مونا الذي انتدبه لينين من أجل "بلشفة" بلاده، خلال عام ١٩١٨، تأسيس حزب شيوعي تشيكوسلوفاكي مستقل. وفي كانون الأول ١٩١٩، تأسس "يسار ماركسي". وفي أيلول ١٩٢٠، انفصل "حزب اشتراكي ديمقراطي

يساري للعمال التشيكوسلوفاكيين". وتأكدت القطيعة، بالتعاقب، مع الأممية الثانية في المقاطعات الألمانية، ثم في سلوفاكيا، وأخيرا في بوهيميا لتصل، في آذار ١٩٢١، لدى مؤتمر براغ، إلى قبول الشروط الإحدى والعشرين التي طرحها الكومنترن، وبعد ستة أشهر إلى التوحيد داخل الحزب الشيوعي الذي كان يضم، آنذاك، ٣٥٠ ألف عضو. ولن يعود الاشتراكيون الديمقراطيون الذين ضعفوا جدا، أكثر من قوة مساندة.

الحزب الشيوعي التشيكي بين ١٩٢١ و١٩٣٩

لم تتوصل رغبة سميرال في إيجاد "طريق تشيكية" إلى الشيوعية، وفي ممارسة سياسة انفتاح واسعة على كل القوى العمالية للدفاع عن الديمقراطية والقيام، عن طريق "انتقالية"، بإنشاء ديكتاتورية البروليتاريا، لم تتوصل هذه الرغبة إلى فرض نفسها. وعلى أثر انتقادات وجهت إليه، كما وجهت إلى كاريل كريبيش، قائد الشيوعيين الناطقين بالألمانية، انتقلت الأمانة العامة للحزب، عام ١٩٢٥، إلى مناضل يساري، بوهومير جيليك. والواقع هو أن التقاليد الاشتراكية الديمقراطية القوية التي كانت باقية في الحزب الشيوعي ونقص الخبرة لدى القيادة الجديدة بقيت موضع انشغال دائم للكومنترن الذي كانت تدخلاته القاسية تغيظ التشيكيين بالمقابل. فقد كتب كريبيش يقول: "لا يمكن للبلشفة أن تأتي من فوق فقط. فالعامل التشيكي يطلب أن يقنع ويكتسب. وطرائق القيادة لا تنال رضاه". وأدى فشل المظاهرة المقررة في "اليوم الأحمر" (تموز ١٩٢٨) والمكرسة للاحتجاج ضد منع عيد السبارتاكياد الرياضي إلى فقدان جيليك وفرقته لمكانتهم. ولدى مؤتمر الحزب الخامس، في شباط ١٩٢٩، انتقلت الأمانة العامة إلى كليمنت غوتوالد الذي كانت له حياة مناضل مميزة كمنظم لجمعيات التربية البدنية في سلوفاكيا.

وسوف تشهد، منذ ذلك الحين، بلشفة سريعة للحزب بالإضافة إلى كون مجموعة إيفزن فريد قد مثلت، إلى يساره، اتجاها أكثر راديكالية أيضا. واتخذ غوتوالد موقعه على صعيد الأممية الثالثة فضاعف هجماته ضد الدولة التشيكوسلوفاكية وريثة التقاليد القمعية للنمسا- المجر القديمة ونتاج إمبريالية الدول الغربية الكبرى. وأكد عداءه حيال الاشتراكية الديمقراطية التي عدّها مباعة للرأسماليين وشريكة القمع النازي. وضمن هذه الروح، ضاعف الجهود لفصل الطبقة العاملة عن رعاتها السيئين. وأعيد تنظيم الحزب الشيوعي وتضاعفت خلايا المشروعات. ومن المؤكد أن هذه الستلنة للحزب الشيوعي التشيكي لم تمر دون اصطدامات: ففي عام ١٩٢٩، جرت المعارضة عن طريق "النقابات الحمراء"، التي رفض أحد قادتها، جوزيف هيس، رئيس نقابة الصناعات الكيميائية أن يتبع، بصورة عمياء، الأوامر الواردة من موسكو. وفي هذه المناسبة، نشر بيان من جانب عدد من المثقفين ترك بعضهم، إذ ذاك، مثل ستانيسلاس كوستا، منظم "الثقافة البروليتارية" ومنظر الفن البروليتاري، وكذلك الروائية ماري ماريوفا، الحزب وانضموا إلى الاشتراكيين الديمقراطيين. وفي عام ١٩٣٣، طرد جوزيف غوتمان الذي خيل إليه أنه يجب أن ينتقد الحزب الشيوعي الألماني من منظمات الحزب بوصفه تروتسكيا. إلا أن غوتوالد استخدم أحداث شباط ١٩٣٤ في النمسا ليضاعف هجماته ضد "الانتهازية" وليتشدد بخط الحزب.

ومنذ الأشهر الأخيرة لعام ١٩٣٤، عدلت الاستراتيجية العامة للشيوعيين، وهو تطور كرسه المؤتمر السابع للأممية في آب ١٩٣٥: فقد أوصي بإيجاد صعيد وفاق مع الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية والفلاحية وتشكيل جبهة موحدة، من القاعدة إلى القمة، ضد الفاشية التي عُدّت ، منذ ذلك الحين، العدو الرئيسي. ولجأ الحزب إلى الروح الوطنية للأمة وذكر بالمعركة الطويلة التي خاضتها الهوسية، في السابق ضد الجرمانية.

ولما كان غوتوالد قد مضى، عام ١٩٣٤، إلى الاتحاد السوفياتي حيث أصبح عضوا في اللجنة التنفيذية للأممية، فإن جان سفيرما هو الذي كلف، في غيابه، بدعم من رودولف سلانسكي، بتطبيق التوجيهات الجديدة مؤديا بالحزب إلى إقرار موازنة الشؤون الخارجية والشؤون الاجتماعية وإلى دعم ترشيح بينيس، عام ١٩٣٥، لرئاسة الجمهورية. وفي ظل إدارة ستانيسلاس بودين، ركزت جريدة الحزب الرسمية، **رودي برافو** على التعاون الضروري مع البورجوازية التقدمية. وخيل إلى غوتوالد العائد من موسكو أن من المناسب أن يذكر بأن الحزب الشيوعي كان، أولا، حزب نضال طبقي وبأنه كان مرتبطا ارتباطا وثيقا بغايات الحركة الشيوعية العالمية: وعند ذلك أبعد بودان عن الحزب. ولكن غوتوالد نفسه لم يكف، بين ١٩٣٦ و١٩٣٨، عن دعم مقتضيات الدفاع الوطني في صلة وثيقة مع برونو كوهلر في بوهيميا الألمانية، وفيليام سيروكي في سلوفاكيا. ووقف الحزب ضد "الأنشلوس" وندد بسياسة التخلي لدى الطبقات الحاكمة وحارب على صعيد السوديت، في الوقت نفسه، استمرار قومية معادية للألمان والطابع الفاشي لدعاية هنلن، وطرح أمام البرلمان، خلال صيف ١٩٣٥، برنامج تدابير "مساعدة فورية لسكان السوديت الكادحين" ونظم حملة، في السنة التالية، لإنضاج تسوية قومية بين الألمان والتشيكيين. إلا أن الشيوعيين لم يتمكنوا من تكوين جبهة شعبية مع الاشتراكيين الديمقراطيين الذين خشوا أن يؤدي تحالف أوثق مما ينبغي مع اليسار المتطرف إلى الإلقاء بحلفائهم من الحزب الزراعي إلى الرجعية والفاشية.

ولم يكن الحزب الشيوعي التشيكوسلوفكي، على الرغم من نقاط ضعفه، قوة سياسية يستهان بها. فإذا كان عدد أعضائه قد هبط سريعا حتى ٣٠ ألفا بعد الانشقاق، ليعود إلى الصعود إثر أزمة بداية الثلاثينات الاقتصادية، فقد كان يجتذب إليه ١٠٪ من الناخبين. وبقيت مكانته

عظيمة في الأوساط الثقافية في العاصمة: فقد وجد النضال ضد الفاشية صدى عظيما في الأدب التشيكي: في أشعار ف.نيزفال القريب جدا، في الأصل، من السورياليين الفرنسيين، وأخيرا في مجلات العصر العديدة، *ليفا فرونتا* (*جبهة اليسار*)، وفي *تفوربا* (*الإبداع*) التي كان يديرها الناقد الأدبي ج.فوشيك، في حين كان الروائي ب.جيليمنيكي يعمل على إدخال الأيديولوجية الماركسية إلى سلوفاكيا. وكان اتحاد الفنانين التشيكوسلوفاكيين الهواة يسعى إلى تسييس الجماهير عن طريق المسرح. وكان الحزب الشيوعي يحتفظ، بفضل أطروحته حول "تقرير المصير" لقوميات الأقلية، بشيء من المصداقية لدى هذه الأخيرة. وكان يمارس تأثيرا على قسم هام من الطبقة الفلاحية (وخاصة على العمال الزراعيين السلوفاك)، وكذلك على العالم العمالي الذي لم يكن، على عكس البورجوازية المنفتحة على الغرب، عديم التحسس بمنجزات العالم السوفياتي (ر.بورتال). وكانت أهم معاقله كلادنو ومورافسكا أوسترافا، في حين بقيت بلسيزن قلعة اشتراكية. إلا أن التربية الديمقراطية والشعور الوطني كان يبقي أغلبية العمال تحت تبعية الحزب الاشتراكي والنقابات التي كان يديرها على الرغم من أن عمالا عديدين كانوا قد تبعوا الحزب الشيوعي في أعمال محددة. فلم يكن للشيوعيين التشيكوسلوفاكيين، إذن، أي أمل في الاستيلاء على السلطة.

اشتراكية ألمان السوديت

منذ انشقاق ١٩٢١، لم يعد الحزب الاشتراكي الديمقراطي يشكل سوى قوة مساندة. وبقي التعارض بين الفرع التشيكي والفرع الألماني حتى عام ١٩٢٨، وهو التاريخ الذي اشترك، فيه، القائد الألماني لودفيغ زيش في مؤتمر براغ- سميتشوف واتخذ موقفا إيجابيا لصالح الدولة

التشيكوسلوفاكية، وهو ما استحق عليه، في السنة التالية، دخول الحكومة كوزير للشؤون الاجتماعية والصحة. إلا أن زيش، خصم ألمانيا النازية اللدود، سيرفض، مع ذلك، كل اتفاق مع الشيوعيين. إلا أن نفوذه داخل حزبه، الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني، سوف يتضاءل بسرعة لمصلحة فترل جاكش الذي خلفه في الرئاسة عام ١٩٣٨.

وكان جاكش، ووريث فكر السوديتي جوزيف سيليغر، عدوا لدودا لخصوم النمسا- المجر الذين كان يأخذ عليهم أنهم، في تناقض مع مقتضيات القرن العشرين، هدموا دولة ذات اتجاه متجاوز للقوميات وأنهم "بلقنوا" أوروبا الوسطى لمصلحة مصالح الدول المنتصرة الكبرى. وكان يأخذ على بينيس، خاصة، كونه قد قدم إلى مؤتمر الصلح أرقاما غير صحيحة حول سكان بوهيميا وكونه قد أخضع، بالقوة، السكان الألمان لدولة مركزية لم يكونوا يريدون الانتماء إليها ولم يحظوا بالتساوي في الحقوق ضمنها. وبدءاً من البرهة التي انهالت، فيها، الأزمة الاقتصادية، بسعة استثنائية، على بوهيميا مثيرة تشديدا للتعارضات القومية، وجه جاكش حملته، في وقت واحد، ضد حكومة براغ التي كان يأخذ عليها ولاءها للاتفاق الصغير وتعنتها في الإبقاء على الدولة القومية، وضد هتلر، أداة السياسة النازية. وكان فترل جاكش وعالم الاجتماع إميل فرانزل يريدان، على رأس "جماعة كارلسباد"، أن يقودا الحكومة إلى مراجعة "سلمية" للمعاهدات وإلى الاعتراف بالسوديت كـ"دولة ثانية" في إطار تشيكوسلوفاكيا لامركزية وأوروبا وسطى اتحادية. وكانا معاديين لكل تقارب مع الشيوعيين وينادیان، بالمقابل، بتقارب مع عناصر البورجوازية السوديتية المعتدلة التي شكلا، معها، "جبهة نضالية فتاة". وما هو أكثر من ذلك بكثير هو أن جاكش أراد، في كتابه *الشعب والعامل* (١٩٣٦)، أن يرسخ، في الاشتراكية

الديمقراطية التي أراد تحويلها إلى "حزب شعبي ديمقراطي"، احترام الواقعة القومية وأخلاقية العمل وعبادة الجماعة الشعبية ضمن معنى قريب من المعنى الذي كان يفهمه، منها، أوتو ستراسر. وبقيت مداخلاته الملتبسة، في الأزمة النهائية التي سوف تؤدي إلى تدمير الدولة التشيكوسلوفاكية، دون نتيجة. وإذا كان قد رثى لضم بوهيميا اللألمانية إلى ألمانيا نازية، فإنه لم يضع موضع مساءلة سلامة أسس اتفاقيات ميونيخ بأكثر مما كان قد احتج على "الأنشلوس".

سوف تنهار جملة العالم الاشتراكي غداة ميونيخ. ففي حين أن المناضلين الاشتراكيين الديمقراطيين والشيوعيين الذين ظلوا في السوديت سجنوا في معسكرات اعتقال ألمانية، إذا لم يهربوا، فإن الحزب الشيوعي شهد منع نشاطه في براغ. وتحول الحزب الاشتراكي التشيكي الذي خرج من الأهمية الثانية إلى حزب وطني للعمال بقيادة أنطونين هامبل واتخذ موقعه على صعيد المعارضة "الشرعية". ولم ينتخب أي اشتراكي ديمقراطي، في كانون الأول ١٩٣٨، في اللاندتاغ السلوفاكي. وكانت المقاومة هي التي التقت، فيها، من جديد، قوى اليسار.

الفصل السادس

الاشتراكية في الدول الثانوية لأوروبا الغربية: بلجيكا، هولندا، سويسرا

لم تكن الانقسامات الأساسية بين الشيوعيين والاشتراكيين الديمقراطيين التي رأينا نتائجها الكارثية في ألمانيا والنمسا أقل بروزاً في دول أوروبا الغربية الصغيرة حيث لم يكن ممكناً، حتى في الذروة القصوى للأخطار، تأليف حكومات أو ائتلافات جبهات شعبية. وأكثر من ذلك، قاد عداء الشيوعية الذي تحس به إحساساً قوياً بعض الأوساط الاشتراكية الديمقراطية، خاصة في بلجيكا، إلى دعمها سياسة خارجية "حيادية" سهلوا بها العدوان الفاشي تسهيلاً عظيماً. و لم تمض الأمور إلى هذا الحد في هولندا وسويسرا حيث لم يشترك الاشتراكيون، فضلاً عن ذلك، في الحكومة. ولكن شخصية في أهمية القائد الهولندي ألباردا هددت، منذ ١٩٣٧، بجعل حزبها يترك الأممية العمالية إذا خطت هذه الأخيرة أدنى خطوة في اتجاه العالم الشيوعي.

بلجيكا

بين ١٩١٨ و١٩٣٩، تحول الحزب العمالي البلجيكي من حزب معارض إلى حزب حكومي. ومن هذه الناحية، لم يقتصر الأمر على كونه قد

خسر، تدريجياً، توجهه الثوري، بل إنه أبدى، أيضاً، بتأثير هنري دومان وعلى الرغم من مقاومة قادة محترمين، تسامحاً متزايداً حيال الطرائق والأنظمة الفاشية التي كان، مع ذلك، راغباً في محاربتها في الأصل.

الاشتراكيون ومسائل المشاركة

كان الحزب العمالي البلجيكي الذي أبقي عليه في المعارضة، باستمرار، حتى عام ١٩١٤، قد حمل، بمعنى ما، إلى المشاركة من جانب الحرب العالمية الأولى التي دعي إميل فاندرفلد، خلالها، إلى تولي وظائف هامة في الحكومة. ومنذ تشرين الأول ١٩١٨، أيد المجلس العام للحزب الاشتراك في الحكومة ضمن بعض الشروط. ودخل ثلاثة اشتراكيين في الحكومة التي شكلت في بروكسل غداة النصر. ورفعت انتخابات ١٩١٩ عدد النواب العماليين من ٤٠ إلى ٧٠ نائباً رافعة الحزب العمالي البلجيكي إلى المرتبة الثانية بعد الكاثوليك مباشرة. واستخدم لويس دو بروكير الذي كان، حتى ذلك الحين، رئيس "خصوم المشاركة" التغير الذي حدث في القوى الاجتماعية ليبرر تغيير اتجاهه واضعاً، مع ذلك، بعض الشروط، كاعتماد يوم الثماني ساعات والضريبة التصاعدية على الدخل وتسجيل حق الاقتراع في سن الحادية والعشرين في الدستور. وحمل الاشتراك في الحكومة الذي استمر حتى تشرين الثاني ١٩٢١، مزايا لا نقاش حولها إلى جماهير العمال. وقال التقرير المعد لمؤتمر ١٩٢١: "إنه مطابق للتكتيك التقليدي لحزبنا الذي قام، دائماً، على الإفادة من الظروف واختيار البرهات المناسبة لإعطاء الطبقة العاملة تحسينات متعاقبة تقودها، تدريجياً، على هذا النحو، إلى مستقبل أفضل". إلا أنه لم يمض دون إثارة ردود فعل تجلت، خاصة، في مؤتمر تشرين الثاني ١٩٢٠: فقد أسست الأقلية جريدة *المستقبل* ومجموعات مناضلين، *أصدقاء المستقبل*، التي كان على

رأسها قائد نقابة الموظفين، جوزيف جاكموت، خصم "الاتحاد المقدس" اللدود والمتحمس للثورة الروسية الذي كان يأمل، حتى ذلك الحين، تحويل الحزب العمالي من الداخل. وجاءت هذه المجموعات لتضخم صفوف حزب فار فان أوفرستارتن الشيوعي الصغير جدا، ولكن ذلك دون أن تستطيع التخلص من المعارك الفئوية الداخلية التي امتدت حتى عام ١٩٣٣ ودون أن تستطيع اكتساب نفوذ ملحوظ في الحياة السياسية ولا في الحياة النقابية في بلجيكا.

وعلى الرغم من كل شيء، لم تكن المشاركة سوى شيء عابر. وقد حطمت رسميا بفعل مظاهرة لا لوفير المعادية للعسكريتاريا التي قدمت، خلالها، "بندقية محطمة" للوزير أنسيل، كشعار لنزع التسلح. والواقع هو أنها لم تقاوم الأزمة الاقتصادية لعامي ١٩٢٠-١٩٢١ اللذين برهنا لبعضهم على أنه قد جرى المضي في طريق الإصلاحات الاجتماعية إلى أبعد مما ينبغي. وسمحت نقاهة المعارضة للاشتراكيين برفع عدد نوابهم، في نيسان ١٩٢٥، إلى ٧٨ (٤٠٪ من الأصوات) وبتشكيل ائتلاف يساري مع الديمقراطيين المسيحيين ضد الكتلة البورجوازية: ومن هنا جاء تشكيل حكومة بوليه- فاندرفلد. ولكن هذه الأخيرة لم تستطع الثبات في وجه "جدار الفضة" الذي نصبته البورجوازية الكبيرة ضدها. وخيل للاشتراكيين، في هذه الشروط، أن من المفضل أن يدخلوا في حكومة اتحاد وطني بهدف إنقاذ الفرنك البلجيكي، بصورة مؤقتة على الأقل، على أمل إنقاذ الأساسي من الإصلاحات الاجتماعية: وهو تكتيك عاش ثمانية عشر شهرا ورد الحزب العمالي البلجيكي إلى معارضة لن يهجرها قبل ١٩٣٥.

الاشتراكية وأزمة ١٩٢٩

كانت نتيجة أزمة ١٩٢٩ زيادة التطرف في الحركة العمالية البلجيكية التي أسهمت السياسة المضادة للتضخم التي مارستها الحكومات البورجوازية في إثارة النفوس في داخلها مسببة سلسلة من الاضطرابات غير المنظمة، خاصة في البوريناج حيث لم تكن اليد الشيوعية غائبة. واتخذ موقعا إلى يسار الحزب "العمل الاشتراكي" الذي أسسه، في كانون الثاني ١٩٣٣، المحامي بول هنري سباك المختص بالقضايا المناهضة للفاشية والذي هاجم الاستسلام والانهزامية و"الإصلاحية المتطرفة" لدى القادة السياسيين والنقابيين. وزودت طاحونة اليسار بالماء الأزمة التي عرفتها الشركات العمالية المغفلة التي أقامها إدوار أنسيل، مدير "الفورهويت الغانتي" والذي كان مبرر وجوده أن يساعد، على صورة تعاونية، صناعات جديدة ويخلق تقنيين قادرين، عندما يحين الوقت، على تولي زمام مجتمع المستقبل الاشتراكي. وكانت هذه ذرائع جديرة بالملاحظة، بالتأكيد، إلا أنها أفسدت من جراء تعاون هذه الشركات مع مجموعات رأسمالية، خاصة في الكونغو. ولكن انهيار مصرف العمل البلجيكي الذي كان يشكل حجر الزاوية في كل البناء والذي أسهمت أزمة صناعات النسيج في تدميره (١٩٣٢) سمحت ليسار الحزب باتهام مجموع السياسة التعاونية إلى حد كان من المستحيل، معه، على المجلس العام للحزب العمالي البلجيكي، عام ١٩٣٤، تعويم الشركات العمالية المغفلة.

هنري دومان والتخطيطية

كانت أهم نتيجة للأزمة جذب الانتباه إلى وضع خطة عمل سوف يعطي واضعها، هنري دومان، الاشتراكية البلجيكية اتجاها جديدا تماما.

وكان هنري دومان، وهو ابن أسرة من بورجوازية أنفرس الصغيرة، قد اجتذب، منذ وقت مبكر، من جانب ألمانيا الثورية وشارك، قبل الحرب، في تحرير جريدة *لايبزيغ الشعبية*، جريدة اليسار الاشتراكي الديمقراطي. وكان معهد العمل في فرانكفورت هو الذي كتب، فيه، مؤلفه الرئيسي، *ما وراء الماركسية* (١٩٢٧)، ولكن ذلك كان، هذه المرة، ليبين عدم ملاءمة الماركسية ويهاجم جذورها نفسها، وخاصة الحتمية التاريخية. ورفض دومان، في انتمائه للاشتراكية، أن يعطي المكانة الأولى للدوافع الاقتصادية، بل أعطاها للتصورات العاطفية التي تحرك الإرادات وتسبب التوق إلى مجتمع مختلف (ر.روحير). ولم يكن يرى، كذلك، أن الاشتراكية من شأن طبقة محددة، البروليتاريا، كان "تبرجزها الثقافي"، فضلا عن ذلك، يتقدم بسرعة في الدول الغربية. وكان يرى، فيها، إرثا من الإنسانوية البورجوازية، اتجاها للإرادة الشعبية نحو عالم اجتماعي منصف لا يمكن فهمه إلا في ديمقراطية، وكان يريد، بالتالي، أن يتوسع بجمهوره إلى البورجوازية والطبقة الفلاحية والمثقفين والمؤمنين. ولم تكن الاشتراكية تبدو له، كما بدت لكاوتسكي، "مستقبلا محتوما"، بل "إرادوية" تقتضي من المنتمين إليها حمية شبه دينية. وقد صدمه صعود الفاشية صدمة عميقة، ولذلك فسوف يوسع، في *الفكرة الاشتراكية* (١٩٣٥) الأطروحة القائلة أن معارضتها لم تكن كافية، بل يجب مهاجمة أسباب الداء نفسها: فيجب حسبان حساب لهذه الطبقات المتوسطة، لهذه "البروليتاريا ذات الياقة البيضاء" التي شكلت القسم الأكبر من جمهور الفاشية وتجميعها في جبهة عمل واحتوائها في عمل مشترك مناهض للرأسمالية.

وعلى الرغم من أن دومان لم يكن معروفا، أبدا، في بلجيكا، فقد دعاه الحزب العمالي البلجيكي إلى ترؤس مكتب الدراسات الاجتماعية من

أجل كتابة "خطة" يمكن أن تقدم إلى مؤتمر عيد ميلاد ١٩٣١. وكان الهدف الأساسي لهذه الخطة المدموغة بنظريات كينز حول أضرار الانكماش النقدي وضرورة توسيع الاستهلاك إعادة إطلاق الاقتصاد فورا. وكان يجب أن يسمح تأميم الائتمان بإقامة اقتصاد مختلط يبقى فيه، إلى جانب قطاع للدولة، قطاع يخضع لنظام الملكية الرأسمالية: وكل ذلك بإدارة الدولة التي ستزود الاقتصاد بالحافز. ولم يكن الأمر يدور، في ذهن دومان، حول تملك جماعي لوسائل الإنتاج، بل حول إدارة للإنتاج في اتجاه المصلحة العامة عن طريق تنظيم للائتمان.وأضاف دومان أن هذه الخطة التي تتبع أهدافا محددة حسب مخطط زمني للتنفيذ يجب أن تأخذ في الاعتبار مصالح بلجيكا- كان يبتعد، بالتالي، بعض الشيء، عن الأهمية التقليدية للاشتراكية- وتقتضي دولة استبدادية ينتقص فيها، دون شك، من السلطة التشريعية. إلا أن تخطيطية دومان كانت، على عكس الفاشية التي أقامت دولة قوية حيال البرلمان وضعيفة أمام القوى الرأسمالية، تنص على سلطة تنفيذية قوية مدعومة ببرلمان قادر على ممارسة وظائفه الرقابية، من جهة، وحكومة تستطيع أن تفرض إرادتها على المصارف والتروستات الصناعية بدلا من أن تخضع لها من جهة أخرى. واستقبل مجمل الخطة استقبالا حسنا داخل الحزب وصوت عليها المؤتمر بأغلبية قوية. وأصبح "لا شيء غير الخطة ولكنها الخطة كاملة"، شعار الحزب العمالي البلجيكي. إلا أن تقوية السلطة التنفيذية لم تمض دون إثارة قلق بعض النواب الاشتراكيين المتعلقين بالحريات تعلقا خاصا.

وكان تطور الأزمة قد أدى، عام ١٩٣٥، إلى تشكيل حكومة اتحاد وطني ترأسها تقني، فان زيلاند ودخلها اشتراكيان، دومان للمالية وسباك للعمل. وكان الأمر يدور قبل كل شيء، في ذهن الحزب العمالي البلجيكي، حول الرد على الخطر الفاشي الذي كانت تجسده، في بلجيكا، "الريكسية" التي حصلت، في انتخابات ١٩٣٦، على أكثر من

٢٠٪ من الأصوات. ولم يسمح وجود أغلبية "بورجوازية" داخل الحكومة باتخاذ الخطة أساساً لبرنامج، ولكن الاتجاه العام للحكومة التي كان فيها كاثوليك يساريون سمح بقلب اتجاه السير: فقد تركت السياسة الانكماشية وحوربت الأزمة بقوة وأخذت البطالة تتراجع. ومع ذلك، كان عام ١٩٣٦ عام اضطرابات اجتماعية لا يكفي المثال الفرنسي لتفسيرها وجرت خارج سيطرة المراكز النقابية. وامتد إضراب ميناء أنفرس، في حزيران ١٩٣٦، إلى كل البلاد مصحوباً باحتلال مصانع. وفي البوريناج التي اهتزت على نحو خاص، تقدم محرر في ***العمل الاشتراكي***، والتر دوج إلى انتخابات ١٩٣٦ بقائمة منشقة وأسس حزباً اشتراكياً ثورياً ذا اتجاه تروتسكي. أما بالنسبة للشيوعيين، فقد حصلوا على ٦٪ من الأصوات ورفعوا عدد نوابهم إلى تسعة. وكانت حكومة فان زيلاند قد رأت من الضروري، لمواجهة تقدم الراديكالية، تقديم بعض التنازلات الاجتماعية، حول الأجر اليومي الأدنى وأسبوع الثمان والأربعين ساعة والعطل المأجورة والحريات النقابية. ولكن فكرة الجبهة الشعبية بقيت غريبة عن الاشتراكيين البلجيكيين: فقد أطلق الفكرة الحزب الشيوعي الذي كان قد تخلى، في مؤتمر شارلروا (نيسان ١٩٣٥) عن صيغة "طبقة ضد طبقة" وسعى، بقيادة جاكموت، وراء "الجبهة الموحدة" مع المنظمات العمالية الاشتراكية، ولكن الفكرة اصطدمت بالمعارضة الصامدة للجنة النقابية التي كانت عميقة الإصلاحية ومؤيدة للاشتراك في الحكومات البورجوازية والتي نددت بإنشاء خلايا داخل النقابات إلى حد كان على قيادة الحزب العمالي البلجيكي التي لم تعتقد أن عليها صد الانفتاحات الشيوعية مباشرة أن تخضع أمام تصوراتها.

إلا أن تطوراً قد تجلى لدى نواب اشتراكيين عديدين قادهم، أمام بعض أنواع القصور في النظام البرلماني، إلى تأييد فكرة دولة استبدادية. وكانت تلك هي الحال مع دومان الذي وجد أن الخيارات التقليدية، العمالية والمعادية للكهنوت والأممية، نخرها السوس. وكتب في *الشعب*، في تشرين الأول ١٩٣٧، يقول: "لسنا حزباً ثورياً طبقياً، بل نحن حزب شعبي، حزب حكومي دمقراطي وخاضع للأغلبية، حزب دستوري، حزب نظام وسلطة، حزب وطني". ولدى أزمة تشرين الثاني ١٩٣٧ الوزارية التي أنهت حكومة فان زيلاند، اقترح على الملك تشكيل حكومة لا تستند إلى الأحزاب الكبيرة التقليدية، بل إلى "أغلبية محدودة": "يجب أن نتخلص من مكيح الرومنطيقية الثورية. يجب أن نهجر صعيد الأممية الأفلاطونية المرير. فاشتراكية ١٩٣٧ أصبحت شيئاً مختلفاً تماماً عن اشتراكية ١٨٤٨ و١٩٠٠".

ومنذ ١٩٣٥، دخل الحكومة بول هنري سباك الذي أصبح وزيراً للخارجية منذ حزيران ١٩٣٦. ويبدو أن محرر *العمل الاشتراكي* قد فقد أوهام شبابه واعتنق اشتراكية وطنية قريبة من اشتراكية دومان. وتذرع سباك بتحول المعطيات الديبلوماسية منذ إفلاس لوكارنو، ونظراً لقربه من سياسة الحكومة الإنكليزية في التهدئة، ووعيه لضعف فرنسا، انخرط في سياسة مؤيدة لحياد بلجيكا في حال وقوع نزاع أوروبي. وكانت هذه السياسة هي، وحدها، التي كانت تستطيع أن تسمح للفلمنكيين الحياديين بالاشتراك في جهد إعادة التسلح القومي الذي كان يفرض نفسه بضمان عدم اشتراك الجيش البلجيكي في حرب لا تكون دفاعية خالصة، خارج كل التزام خارجي. وأكد سباك الذي أصبح رئيساً للوزراء في أيار ١٩٣٨، في مجلة *الدفاتر السياسية* التي أسسها مع

ريمون دو بيكر، ضرورة إيجاد "قاسم مشترك" بين الأحزاب الكبرى التقليدية الثلاثة التي كانت تشارك في الحكومة. وكتب يقول: "إن قناعتي هي أنه توجد، حالياً، ثلاثة تيارات كبيرة غير متناقضة أبداً، بل متكاملة تلخص رغبة عدد كبير جداً: تقدم اجتماعي، نظام سياسي، كرامة إنسانية. ما يطلبه كثيرون هو أن ينجز التقدم ضمن النظام السياسي. إنهم يطلبون دولة قوية، وهم على حق. فلا نعارض فكرة الديمقراطية بفكرة السلطة. فالديمقراطية نظام سلطة يقوم على الثقة والضبط". ووقف سباك ضد تشكيل "كتلة دون ديمقراطية" ضد الفاشية: "لا شيء أكثر خطأ من أن يراد توحيد على صعيد السياسة الخارجية بين دول يتبع معايير السياسة الداخلية. وفضلاً عن ذلك، فإن الذين يتحدثون عن اتحاد للدول الديمقراطية يستعجلون إشراك بلدان لا تملك شيئاً من الديمقراطية فيها، وهذا، وحده، يبرهن على عبث الفكرة". وكان دومان قد ادعى، من جانبه، في *هجوم من أجل السلام* (١٩٣٨)، إحلال خطة سلام ترمي إلى حل النزاع حول معاهدة فرساي مقابل نظام دولي متلاحم عن طريق مفاوضات عامة محل سياسة تنازلات متعاقبة ودون مقابل. وفي تشرين الأول ١٩٣٩، نشر في الجريدة الاشتراكية الفلمنكية، *ليدينغ*، مقالاً بعنوان: "كفى تخريباً للحياد" ربط، فيه، ربطاً وثيقاً هذا الأخير بتصور اشتراكي للعالم.

وأثار هذا التطور في الاشتراكية البلجيكية ردود فعل شديدة. فقد كتب فاندرفلد إلى سباك يقول: "ما أنا مصمم، بثبات، على العمل ضده، هو الاتجاه الذي يتجلى في الأوساط التي تدعي الانتماء إليك، إلى انتهاج سياسة "انطواء وطني" وتلطيف للصراع الطبقي ومشاركة، مع ذلك، في الحكومة والارتداد إلى صيغ جوفاء وطقوسية خالصة للأممية التي أعدها جوهر الاشتراكية نفسه، وذلك بذريعة "اشتراكية جديدة". وكان الخلاف تاماً، من جهة أخرى، بين سباك ودومان حول مساعدة

الجمهوريين الأسبان. وأخيراً، فقد كان كثيرون، وراء بروكير، يدينون التنازلات التي جرت في ميونيخ ويعتبرون سياسة حياد بلجيكا استسلاماً تاماً أمام الهتلرية. ولكن التعارض بين الاشتراكيين الفلمنكيين، من جهة، والاشتراكيين الفالونيين والبروكسليين من جهة أخرى، تفاقم في المناقشة حول السياسة الخارجية. وحمل تعيين اشتراكيين فلمنكيين، للداخلية والتربية الوطنية، في الحكومة التي ترأسها المحافظ بييرلو في شباط ١٩٣٩، على الخوف من تشكيل "جبهة فلمنكية" كاثوليكية- اشتراكية كالتي كانت موجودة في بلدية أنفرس. وكان معنى هذه الصعوبات بالنسبة للحزب الاشتراكي خسارة ستة مقاعد في انتخابات نيسان ١٩٣٩.

التطور العام للاشتراكية البلجيكية بين الحربين

كان لأزمة ١٩٢٩ الاقتصادية، في نهاية المطاف، نتائج هامة بالنسبة للحركة العمالية في بلجيكا. فقد قوت، أولاً، التعارض بين الإصلاحيين والثوريين فسمحت للحزب الشيوعي بتدعيم مواقعه في بروكسل والمراكز الصناعية الكبرى في شارلروا ومونز وليبج وفيرفييه على حساب الاشتراكيين. وكان يمثل، فيها، ١٢,٥٪ من الناخبين. وكون عدد من الناخبين المعتادين على الاقتراع للاشتراكيين قد نقلوا، منذ ذلك الحين، أصواتهم إلى الشيوعيين واقعة ثابتة. وكان يوجد، فضلاً عن ذلك، شيء من فقدان الاهتمام حيال المنظمات النقابية إلى حد استطاع، معه، الأمين العام للاتحاد العام للعمل في بلجيكا، ب.فينيه، أن يسجل، عام ١٩٣٩، "ضعف الجاذب الذي تمارسه حركتنا على الجماهير العمالية". ولكن هذا التطرف في الحركة العمالية كان محدوداً. وعلى وجه الإجمال، حمل الحزب العمالي البلجيكي على تليين مواقفه المذهبية في حين كانت الحركة العمالية المسيحية تتجه إلى التقرب منه فأتاح، في عهد حكومة

فان زيلاند، إصلاحات اجتماعية هامة. وكانت الواقعة المسيطرة هي تحول الحزب العمالي البلجيكي إلى حزب حكومي إلى حد اكتفت، معه، أغلبية واسعة بالطرائق البرلمانية لتحسين حياة طبقة عاملة لم تعد، فضلاً عن ذلك، الجمهور الوحيد للحزب (ج.دونت).

هولندا

كان الهولنديون، أكثر بكثير من شعوب أخرى، واعين للخطر الذي كانت تشكله الفاشية عليهم، وهو تهديد جعلته نجاحات حزب موسير، في الثلاثينات محسوساً على نحو خاص. إلا أن الاشتراكيين الديمقراطيين كرروا، باستمرار، أنه لم يكن لأي اتفاق مع الشيوعيين نتيجة أخرى خلاف الإلقاء بالبورجوازيين والفلاحين في أحضان الفاشيين ويسيء، بالتالي، إلى الديمقراطية أكثر مما يقويها.

مجموعات اليسار المتطرف

الانقسام في الاشتراكية الهولندية بين مجموعتين متعاديتين، بين المنبريين والاشتراكيين الديمقراطيين، الذي حدث قبل الحرب العالمية الأولى، استمر في زمن ما بعد الحرب.

وكانت أركان المنبريين الهولنديين- ديفيد وينكوب والفلكي أنطون بانكوك والشاعر هيرمان غورتر وهنرييت رولان-هورت- هي التي أسست، غداة الحرب، الحزب الشيوعي الهولندي. وشارك أحد أعضاء هذه المجموعة، المهندس روتجيرا، في موسكو، في آذار ١٩١٩، في تأسيس الأممية الثالثة وكلف بأن ينشئ في أمستردام مكتباً مؤقتاً جعل البوليس عمله مستحيلاً. والواقع هو أن الحزب الشيوعي الجديد توزع، على الفور، بين اتجاهين: الأول موال لتوجيهات موسكو، مع وينكوب وفان

روفنشتاين، ودخـــل الحيـــاة السياســـية الهولنديـــة دون أن يســـتطيع، قـــط، تجـــاوز ٣٪ من الأصوات. أمـــا الثـــاني، فقـــد تبـــع تطـــور غورتـــر الـــذي رفـــض الخـــط الذي حـــدده لينـــين، في كتابـــه *اليســـارية، مـــرض الشـــيوعية الطفـــولي* ونـــادى بتشـــكيل جمهوريـــة مجـــالس متحـــررة كليـــاً مـــن وصايـــة الحـــزب البيروقراطيـــة. وبـــين غورتـــر، في "كتـــاب مفتـــوح" إلى لينـــين، أن البروليتاريـــا كـــانت تملـــك، في ذاتهـــا، طاقـــة كامنـــة مـــن المبـــادرة والحماســـة كـــان دور الحـــزب تنويرهـــا وليس الســـيطرة عليـــها أو تأطيرهـــا. وهكـــذا تشـــكل، علـــى النمـــوذج الألمـــاني، حزب شيوعي هولندي مـــزدوج بتنظيـــم نقـــابي مـــارس تأثـــيره، علـــى مـــا يبـــدو، بين عمال نســـيج منطقـــة الفريـــز. أمـــا بالنســـبة لوبينكـــوب، فقـــد فصـــل، عـــام ١٩٢٧، من الحـــزب الشـــيوعي الـــذي رفـــض اتبـــاع خطـــه الســـتاليني وأســـس حزبـــاً ثوريـــاً للعمـــل. وحـــوالي هـــذه الآونـــة، تشـــكلت مجموعـــة "الشـــيوعيين الدوليين" حول هانك كان ميـــير ويـــان أبيـــل في أمســـتردام، الـــتي نشـــرت، مـــع حركـــات أخـــرى ألمانيـــة أو أمريكيـــة، نصـــوص تـــأمل حـــول الثـــورة، خاصـــة كتـــاب بـــانكوك *لينـــين الفيلســـوف* النقـــدي جـــداً حيـــال الفكـــر النظـــري للثوري الروسي الكبـــير. والحقيقـــة هـــي أن هـــذه التـــأملات ظلـــت محتفظـــاً بهـــا لدوائر المثقفين و لم تعرفـــها البروليتاريـــا الهولنديـــة قـــط.

الحـــزب الاشـــتراكي الديمقراطـــي وانشـــقاقاته

كـــانت هـــذه الأخـــيرة مؤطـــرة بحـــزب العمـــال الاشـــتراكي الديمقراطـــي الـــذي توطد كثيراً كقـــوة انتخابيـــة بعـــد قـــانون ١٩١٧ الـــذي خلـــق الاقـــتراع العـــام. وســـوف يحتفـــظ، بـــين ١٩١٩ و١٩٣٢، بمـــا يـــتراوح بـــين ٢٠ و٢٥٪ مـــن الأصـــوات. إلا أن المجـــرى الإصلاحـــي الـــذي اتبـــع حـــتى ذلـــك الحـــين وضـــع موضـــع مســـاءلة بفعـــل أحـــداث ١٩١٨ في ألمانيـــا القريبـــة إلى حـــد اعتقـــد، معه، بيير ترولســـترا أنـــه قـــد حـــانت الســـاعة الـــتي ستنتشـــر، فيـــها، في أوروبـــا

الغربية، ثـورة، وبالفعل، كانت روتردام، خلال بضعة أيام، بين أيدي العمال. ولكن هذا الوهم حورب من جانب ف.هـ.فليغن قائد الحزب، وكذلك من جانب البرلمانيين الرئيسيين، سكابر وبونغز، محرري مجلة **سوسياليتشه جيدز** الأسبوعية. وسمح اجتماع أرنهام (نيسان ١٩١٩) بالإبقاء على وحدة الحزب، ولكن ترولسترا لم يفقد أي أمل إلا بعد سنتين مع التراجع العام للحركة الثورية. ووضع الحزب عام ١٩٢٠ برنامجاً ينص على تأميمات متدرجة، ولكن هذا المدلول لم يلق إلا صدى ضعيفاً لدى الجماهير المكتفية بقيام الاقتراع العام وبقانون الثماني ساعات بحيث شوهد تراجع سريع للحماسة ترجم إلى هبوط في أعداد الأعضاء. وللإفلات من الإحباط، تصور الحزب الدخول في ائتلاف مع الحزب الكاثوليكي يفتح له طريق الحكم. ولكن هذا الأخير بدا مناهضاً لذلك بانتظام. وعلى الرغم من أن الحزب مارس تأثيراً ضخماً في إدارة المقاطعات والبلديات- أنجز القاضي البلدي فيبو في أمستردام عملاً مماثلاً لعمل الاشتراكيين النمساويين في فيينا-، فإنه اقتصر، في المستوى الوطني، على معارضة عقيمة. وبقي الحزب الهولندي، كالديمقراطية الاشتراكية الألمانية، متعلقاً بأصولية لفظية، ولكنه كان يمارس الماركسية في الحياة اليومية بأكثر الصور مرونة.

إلا أن بعض الجماعات كانت تخشى أن تشهد امتصاصاً تدريجياً للحركة الاشتراكية في المجتمع الرأسمالي. وكان رويل ستينويس، رئيس اتحاد النقابات الاشتراكية من ١٩١٩، يرى أنه يمكن تعبئة الطبقة العاملة بالانصهار بين الحزب الاشتراكي الديمقراطي والاتحادات النقابية في إطار حزب للعمل على الطريقة الإنكليزية كان يأمل في أن يصبح رئيساً له. ولكن مشروعه الذي قدم إلى مؤتمر الحزب عام ١٩٢٦ رفض دون مناقشة جدية. وبعد سنتين، كان عليه، أمام معارضة منتظمة، أن يتخلى عن وظائفه النقابية. وفي عام ١٩٢٨، تجلت في الأسبوعية **دي**

سوسياليست معارضة يقودها بيتر شميدت وحاك دو كات طلبت من قيادة الحزب أن تتخلى عن أي مشروع ائتلاف مع الكاثوليك وأن تؤيد استقلال إندونيسيا. إلا أنه استحال عليها أن تخلق تياراً جوهرياً في الحزب. وكان صعيد آخر هو الذي كانت تقع، فيه، مصداقية البلجيكي هنري دومان التي كانت عظيمة في الأوساط الاشتراكية المسيحية المتجمعة حول القس الفريزي فيلهلم بانتغ، وكذلك لدى رابطة الشبيبة الكادحة التي حاول قائدها، كوس فورينك أن يشكل مجموعات طليعية تفلت من الأيديولوجية البورجوازية السائدة. وعلى الرغم من أن قيادة الحزب لم تؤيد الفكر التخطيطي، فإن نفوذ دومان كان عظيماً، في هولندا، في الثلاثينات بشهادة هنري بروغمانز الذي كان، آنذاك، مديراً لحركة التربية العمالية الهولندية.

وخلال الثلاثينات، أقنعت خطورة الأزمة الاقتصادية، ثم صعود الخطر الفاشي، بعض النقابيين، مثل إيدو فيمن، بأن الطريق الإصلاحية كانت تقود إلى كارثة. وكان فيمن، سكرتير اتحاد عمال النقل القومي، الذي ناضل داخل الاتحاد الدولي للنقابات في أمستردام قد اتخذ مواقف متقدمة، عام ١٩٢٠، لمصلحة المجر الثورية وخلال الحرب البولونية- الروسية. واتصل، فيما بعد، بعمال النقل السوفيات. ولما كان قد اختلف مع المنظمات السياسية والنقابية، فقد شكل، عام ١٩٣٢، حزباً اشتراكياً مستقلاً ذا اتجاه تروتسكي كانت *دو فاكيل* جريدته، وتقرب من المنظمات اليسارية المتطرفة وساند البحارة الإندونيسيين الثائرين الذين كانوا موضع قمع دموي من جانب الحكومة. وسوف يدعم، فيما بعد، قضية عمال فيينا، ثم الشعب الأسباني في مقاومته للفاشية. إلا أنه لم يعدل، لكونه وحيداً معزولاً، خط الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي ندد، حقاً، على لسان قائده ج.ف.ألباردا، بالصعود السريع للأخطار وأيد دفاعاً وطنياً ساهراً، ولكنه رفض رفضاً مطلقاً كل عمل مشترك مع

الشيوعيين. وكما في كل مكان، قربت أزمة الثلاثينات المنظمات النقابية من الحكومة وشجعت تكامل الطبقة العاملة: ومن جراء ذلك، ضعفت الوظيفة الثورية للحزب الاشتراكي. وخلال السنوات التي سبقت الحرب، لم يتوقف ألباردا، في جريدة *الشعب* عن ملاحقة الشيوعيين، "أعداء الإنسانية"، بعدائه. وحذر مواطنيه، وكذلك كل أوساط الأممية العمالية من كل سياسة تفتح للسوفيات باب أوروبا.

سويسرا

تحول الحزب الاشتراكي السويسري من حزب ثوري وضع، عام ١٩١٨، موضع مساءلة، بإضراب سياسي لا سابق لسعته، البنية البورجوازية للمجتمع إلى حزب ديمقراطي وشعبي تأكدت مواقفه المعادية للشيوعية بجلاء عشية الحرب العالمية الثانية ويرفض، كلياً، الموافقة على سياسة جبهة شعبية.

إضراب تشرين الثاني ١٩١٨

اقتيدت الحركة العمالية السويسرية إلى أن تلعب، في زمن الحرب العالمية الأولى، كما قبل ذلك بخمسين سنة، لدى تأسيس الأممية الأولى، دوراً لا يقارن بأهميتها الحقيقية. وكان أكثر جوهرية من اجتماعي زيمرفالد وكينتال، أيضاً، إضراب تشرين الثاني ١٩١٨ الذي تميز بفيضانات عنفه، كحرب سوندربوند سابقاً، على الحياة السياسية السويسرية (فويلوميه). وبالفعل، فإن هذا الحدث لم يكن، فقط، الشاهد على النفوذ المؤكد للينين في سويسرا والذي تشهد عليه مراسلاته مع النيوشاتيلي شارل نين والأرغوفي أرثر شميدت، كما يشهد عليه تأثيره المباشر على سكرتير الحزب الاشتراكي الديمقراطي فريتز بلاتن وقائد منظمات الشبيبة فيلي

موزنبرغ، بل يجب ربطـه بـالهبوط الكـارثي لمسـتوى حيـاة الموظفـين والعمـال أثناء الحرب الذي كان يتبـاين مـع الأربـاح الـتي حققـها الصنـاعيون والتجـار ومع نمو البطالـة وغيـاب سياسـة تقنـين مناسـبة للمنتجـات الغذائيـة والتنظيـم الفـاجع للخدمـات الصحيـة وأوامـر التعبئـة دون تعويـض عـن الأجـور والإجبـار علـى الاشـتراك، لقـاء أجـور متواضعـة جـداً، في أعمـال توصـف بأنها ذات نفع عـام. وكـانت جماهـير العمـال تحس بأنها أولى ضحايـا نظـام كـان يسـتغلها لمصلحـة أقليـة. ولذلـك شـوهد، سـريعاً جـداً، شـيء مـن التطرف في الاشـتراكية الديمقراطيـة السويسـرية الـتي كـانت، مـع ذلـك، قـد قبلـت، عـام ١٩١٤، باسـتثناءات نـادرة، مبـدأ "الاتحـاد المقـدس". فمنـذ تشرين الثـاني ١٩١٥، أيـد مؤتمـر أرو حركـة زيمرفـالد وقـرر إعـادة لتنظيـم الحزب كـانت ترمـي إلى إلغـاء الامتيـازات الـتي كـان يتمتـع بها الغروتلـي داخلـه. ورفـض مؤتمـر بـرن، في صيـف ١٩١٧، بأغلبيـة قويـة، التصويـت على الاعتمادات العسـكرية. ونـودي، بصـورة مـتزايدة، بوسـائل نضـال غـير برلمانيـة، خاصـة الإضـراب العـام الـذي مـورس في جنيـف، عـام ١٩٠٢ وفي زوريخ عـام ١٩١٢.

إلا أنه لم يكن لهذا الأخير، في نظـر أغلبيـة الطبقـة العاملـة، دلالـة ثوريـة. مـن المؤكـد أنـه كـان يوجـد، في سويسـرا، عـدد مـن المجموعـات الـتي كـانت تتصـور تحطيـم النظـام القـائم بـالعنف: ففـي تشـرين الأول ١٩١٨، تأسـس، بدافـع مـن الزوريخـي جـاكوب هـيرتزوغ، وانطلاقـاً مـن مجموعـة "فورديرونـغ"، حـزب شـيوعي لينيـني كـان أقـرب، في الواقـع، إلى تصـورات روزا لوكسـمبورغ والحركـة السـبارتاكية وكـان يسـتمد أعضـاءه مـن الأوسـاط الفوضويـة- النقابيـة حـول الفوضـوي فريـتز بروباشـر، كـاتب مقدمة أعمال بـاكونين، وكـان يبـدو متحمسـاً لفكـرة تكويـن مجـالس عمـال وجنود. وكـانت أهـم هـذه المجموعـات ***منظمـة شـبيبة سويسـرا الاشـتراكية الديمقراطيـة*** التي قادهـا مونزنـبرغ وبلاتـن ومحـرر ***حـق الشـعب***، إرنسـت

نوبـز الـذي أسـهمت مقالاتـه النارية في تنمية خـوف مذعـور لـدى البورجوازية. وفي الواقـع، لم يكـن للينـين ونصائحـه ولا للبعثـة السـوفياتية التي كان يقودها بيرزينك المقيـم في بـرن، علـى مـا يبـدو، تأثـير مباشـر علـى الإضراب. و لم يكن للجنـة أولـتن الـتي تشـكلت في بداية ١٩١٨ بإيعـاز مـن الحـزب والاتحـاد النقـابي أي طـابع ثـوري، وكـانت تعـد نفسـها مجموعـة ضغط مكرسة، أمـام الإثـراء العـام الـذي أفـادت منـه جملـة البـلاد، للتذكـير بـالوضع المفجـع للطبقـة العاملـة. وكـان الإضـراب يعتـبر وسـيلة احتجـاج سـلمي علـى وضـع لم يعـد يطـاق. إلا أنـه لا يسـتبعد ان يكـون روبـيرت غريم، رئيس لجنـة أولـتن والـذي لم يكـن يخلـو مـن طمـوح شـخصي، قـد فكـر في أن الإضـراب العـام، إذا اندلـع، يمكـن أن يتحـول إلى تمـرد مسـلح ضد النظام القائم ويعجـل في قيـام ديكتاتورية البروليتاريـا. وكـان هـو نفسـه يتصـور هـذا الإضـراب تكـراراً لأحـداث ١٨٣١ عندمـا مشـى الفلاحـون ووجهاء القـرى، إثـر الثـورة الباريسـية نحـو بـرن وفرضـوا اجتمـاع مجلـس تأسيسي. وكان يمكـن للمـدّة أن تبـدو مناسـبة لإطـلاق مثـل هـذه الحركـة: فقـد كـانت الإمبراطوريتـان المركزيتـان في حالـة تحلـل، وكـانت قـوى الرجعية تتقهقر في كل مكـان. ولكـن البرنـامج الـذي وضعتـه لجنـة أولـتن في تشـرين الثـاني ١٩١٨ لم يكـن يتضمـن سـوى إصلاحـات محـددة ذات طـابع سياسي واجتمـاعي. و لم يكـن الإضـراب الـذي تقـرر بعجلـة وارتجـال سـوى انفجار حرارة العمال وقلقهم حيال وضـع مـادي كـان يمضـي متدهـوراً.

انطلق الإضـراب العـام في ٩ تشـرين الثـاني كعلامـة احتجـاج علـى احتـلال الجيش مدينة زوريـخ واتبـع بصـورة سـيئة في سويسـرا الروماندية، مـا عـدا الجـورا، وبصـورة أسـوأ، أيضـاً، في التيسـان، فـاقتصر، إذن، علـى المـدن الكـبرى في سويسـرا الألمانيـة، زوريـخ وبـرن وبـال حيـث مـس حـوالي ٥٠ ألـف عـامل، واصطـدم بمقاومـة كبـيرة مـن البورجوازيـة الكبـيرة والمجلـس الاتحادي أكبر بكثير مـن تلـك الـتي توقعـها روبـرت غـريم وانتـهى بـإنذار إلى

لجنة أولتن يأمرها باستئناف العمل. وإذا كان صحيحاً أن بعض المطالب العمالية، كأسبوع الثماني والأربعين ساعة، قد تحقق إثر ذلك، فإن الدعوة إلى استئناف العمل قد عد من جانب الطبقة العاملة هزيمة. ومن المؤكد أن إضراب ١٩١٨ العام قد أخر إلى حد بعيد، بالتوتر الذي أثاره بين العمال، من جهة، والبورجوازية من جهة أخرى، اندماج الحزب الاشتراكي في الحياة السياسية السويسرية الذي كان، مع ذلك، على الدرب الصحيح عام ١٩١٤: ففي عشية الحرب العالمية الثانية، لم يكن الخوف الذي أثاره قد نسي بعد.

الانشقاق الشيوعي وبرنامج ١٩٢٠

إن هذا الإضراب هو الذي سوف تطرح، غداته، على الاشتراكيين، مسألة الانضمام إلى الأممية الثالثة.

والواقع هو أن القتالية العمالية التي خرج منها إضراب تشرين الثاني ١٩١٨ لم تخنق مع فشله. وفكر القائد العمالي البالي فريدريش شنايدر الذي كان قد خلق اتحاداً عمالياً فعالاً على نحو خاص في تشكيل اتحاد عمالي سويسري يضم في تنظيم واحد الحزب والنقابات من شأنه أن يكون قادراً على شن "إضراب جماهيري". ولكن الإضراب العام الذي شن في بال، في آب ١٩١٩، تضامناً مع عمال الصباغة والذي امتد خلال بضعة أيام إلى زوريخ انتهى إلى الفشل. وهو فشل لم يخل، دون شك، من نتائج بالنسبة لموقف العمال من الانضمام إلى الأممية الثالثة. فقد كان هناك في الحزب، آنذاك، ثلاثة اتجاهات متباينة جداً حيال هذه المسألة: ففي حين بقي اليمين الإصلاحي، مع غروليش العجوز، متعلقاً بالطرائق القديمة، وفي حين كان يسار نشيط جداً، مع بلاتن ومونزنبرغ، يقوم بدعاية للانضمام، كان الوسط، مع روبرت غريم، يرغب في حلول

مجتمع اشتراكي ويعتبر ديكتاتورية البروليتاريا ضرورة مؤقتة. ولدى مؤتمر الحزب المنعقد في بال في آب ١٩١٩، وعلى أثر المرافعة التي قدمها الزيمرفالدي جان هومبير- دروز، وعلى الرغم من التحفظات التي عبر عنها بول غرابر، تكونت أغلبية- ٣١٨ صوتاً مقابل ١٤٧- لصالح الانضمام. ولكن ذلك كان، أيضاً، الوقت الذي ظهر فيه الطلاق بين قيادة ثورية وجماهير كانت أقل ثورية بكثير وكانت محبطة بالأحداث. وتوطد اليمين المعادي للشيوعية بنشر مجلة *أوفباو* في زوريخ، وهي جريدة كان يعبر فيها عن أنفسهم أصدقاء الاشتراكي المسيحي ليونار راغاز والتي عللت عداءها للبلشفية. وعندما دعيت القاعدة إلى أن تعبر، باستفتاء داخل الحزب، عن رأيها في موضوع الانضمام، تشكلت أغلبية ضد قرار المؤتمر. إلا أن لجنة الحزب الإدارية سعت، بعد أن عرفت "الشروط الإحدى والعشرين"، في أيلول، أيضاً، إلى وسيلة لتعديلها لجعل الدخول في الأممية الثالثة ممكناً. وكان شهر كانون الأول هو الذي وقفت فيه أغلبية مؤتمر برن، بموافقة غريم هذه المرة، نهائياً، ضد "الشروط الإحدى والعشرين" وهو قرار تأيد باقتراع أولي أعطى ٢٥ ألف صوت مقابل ٨٠٠٠ ضد الانضمام. وإذا كانت المدن الكبرى، وخاصة بال، بقيت ثورية بشكل واضح، فإن الأرياف والقرى الصغيرة كانت قد أبدت معارضتها للبلشفية.

وسرعان ما استخلص اليسار المهزوم نتائج تصويت مؤتمر تشرين الثاني: ففي ٥ آذار ١٩٢١، انشق وأسس، في زوريخ، الحزب الشيوعي السويسري الذي سرعان ما انصهر مع شيوعيي ج.هيرتزوغ، "الشيوعيين القدامى"، وبعض منظمات الشبيبة الاشتراكية دون أن يستطيع، قط، أن يتجاوز عشرة آلاف عضو. أما من جهة فريدريش شنايدر، الذي كان لديه، حتى النهاية، أمل في منع الانشقاق واجتذاب الحركة العمالية إلى الشيوعية بتقديمه تفسيراً مقبولاً لـ"الشروط الإحدى

والعشرين"، فإنه انضم، مع ذلك، إلى الحزب الشيوعي واستأنف مشروعه حول الوحدة العمالية السويسرية، واستطاع أن يجمع في تريمباخ، قرب سولور، في أيار ١٩٢١، اجتماعاً ضم سبعة اتحادات نقابية وأحد عشر اتحاداً عمالياً محلياً كان يظن أنه يستطيع تنظيمها في جبهة موحدة ضد هجوم البورجوازية المعاكس المهدد. ولكن لجنة تريمباخ لم تستطع التغلب على موقف النقابات التي كانت تسعى وراء تحسين أوضاع الطبقة العاملة داخل النظام الرأسمالي والتي لم تكن تريد أن تسمع، بعد، عن تحقيق بعيد لمجتمع شيوعي.

وكان الحزب الاشتراكي الديمقراطي قد خسر، من جراء الانشقاق، حوالي عشرة آلاف عضو. والانشغال بالتباعد عن "البلاشفة" وبعدم التعرض للاتهام بالإصلاحية، معاً، هو الذي قاد الحزب، لدى مؤتمر برن، إلى تبني برنامج جديد كان غريم مؤلفه الأساسي. ولم يكن هذا الأخير يتميز، في سماته العامة، عن برنامج ١٩٠٤، ولكنه كان يلمح إلى "ديكتاتورية البروليتاريا" كهدف نهائي يجب أن تستهدفه الاشتراكية الديمقراطية. وفضلاً عن ذلك، فإن اتجاه البرنامج الجديد لم يقر داخل اللجنة المركزية إلا بعشرين صوتاً مقابل ١٨. ولم يصطدم بمعارضة أوتو لانغ وهيرمان غروليش، فقط، بل، أيضاً، بمعارضة "السلميين" الذين اعترضوا، كالنيوشاتيلي شارل نين، بأن كل ديكتاتورية، من أين أتت، مدانة. ولم يحدد الشكل المضبوط الذي يجب أن تتخذه هذه الديكتاتورية. وجاءت عبارتان لتخففا من قوة المسلمة الصادرة: فقد كان البرنامج يحدد، فعلاً، "إن إقامة الاشتراكية غير ممكنة إلا بموافقة أغلبية العمال ودعمها الفعال" وأن "بناء المجتمع الجديد بالعنف" أمر مستبعد. ويبدو، حقاً، أنه كان لبرنامج ١٩٢٠ دلالة تكتيكية، خاصة، مكرسة لمنع الهرب نحو الحزب الشيوعي الذي كان قيد التشكيل. ومع ذلك، فقد فسرته الأحزاب البورجوازية على أنه إرادة العالم العمالي

الانغلاق في "الغيتو" الخاص به وأنه سيغذي، خلال عدة سنوات، عداء البورجوازية المرتاب حياله.

عودة الحزب الاشتراكي إلى الديمقراطية

لم يتم تحويل الاشتراكية الديمقراطية من حزب نضال طبقي إلى حزب "شعبي"، كما كان قد حدده ألبير ستيك عام ١٨٨٨، فجأة، بل تم نتيجة لمعارك قاسية. ففي عام ١٩٢١، كان الحزب قد انضم إلى الأممية الثانية والنصف، وعندما تم الاتحاد بين هذه الأخيرة والأممية الاشتراكية في هامبورغ، عام ١٩٢٣، بقي خارجها. و لم ينضم إلى الأممية العمالية الاشتراكية إلا عام ١٩٢٧. ويبدو أن هذه الترددات قد أخرت التقدم الانتخابي للحزب الذي لم يكن له سوى ٥٠ مقعداً في المجلس الوطني (مقابل ٤١ عام ١٩١٩) والذي لن ينجح في إدخال أحد أعضائه في المجلس الاتحادي إلا عام ١٩٤٣. إلا أن النائب إرنست نوبز كان يستطيع أن يكتب في نهاية العشرينات، في صحيفة الحزب الرسمية ***مجلة العلم الأحمر***، ما يلي: "يعبر مصطلح الاشتراكية الديمقراطية عن كون الاشتراكية والديمقراطية الغايتين الرئيسيتين للحركة العمالية وعن كونهما يجب أن تعطيا مضموناً جديداً للمجتمع الشيوعي: الاشتراكية بوصفها هدفاً اقتصادياً وثقافياً والديمقراطية بوصفها الطريق إليها". وقد سهل هذا التطور عدد من الاستفتاءات التي شكلت نجاحاً للاشتراكيين، بصدد العصيان العسكري، عام ١٩٢٢، والإبقاء على قانون الثماني ساعات، عام ١٩٢٤، واحتكار الحبوب عام ١٩٢٦.

إلا أنه كان ينبغي انتظار أزمة بداية الثلاثينات الاقتصادية، وخاصة صعود الفاشية التي كان يمكن تمييز علاماتها في سويسرا نفسها، من أجل أن تواجه الاشتراكية الديمقراطية وضع برنامج جديد لم يعد يتوجه إلى

الطبقة العاملة وحدها، بل، أيضاً، إلى كل الذين كانوا مهتمين بالدفاع عن الديمقراطية. وقد تخلى البرنامج "الظرفي" الذي وضعه مؤتمر لوسيرن عام ١٩٣٥ عن الأطروحات الرئيسية للنظرية الماركسية (الصراع الطبقي، الحتمية التاريخية، ديكتاتورية البروليتاريا) من أجل أن "تجمع في جماعة نضال ضد الرأسمالية" كل الطبقات الاجتماعية، ضحية الظلم. فقد كان الاستيلاء على السلطة يقتضي، فعلاً، نضالاً يومياً ويفترض موافقة كلية من جانب أغلبية السكان. وإن "جبهة ديمقراطية واشتراكية" منفتحة انفتاحاً واسعاً هي، وحدها، القادرة على الانتصار على الخطر الفاشي. وكان الحزب الاشتراكي يعرف نفسه بوصفه طليعة "كل الشعب"، وليس، بعد، البروليتاريا وحدها.

وكان هذا التطور في الحزب الاشتراكي الديمقراطي يعني قطيعة متزايدة التأكد مع الحزب الشيوعي المنظور إليه بوصفه واقعاً خارج الديمقراطية. وكان الاشتراكيون الديمقراطيون قد صموا آذانهم، منذ الانشقاق، عن مشاريع "الجبهة الموحدة" التي كانت توجه إليهم. ولدى مؤتمر بيين، عام ١٩٣٣، الذي انعقد بعد وصول هتلر إلى الحكم بقليل، أبرز روبرت غريم، بقوة، أسباب معارضته لكل تحالف مع الشيوعيين الذين رأى أنهم مسؤولون عن قيام الديكتاتورية في ألمانيا، فقال: "إن المفاوضات ستستمر دون جدوى ما دام الحزب الشيوعي مرتبطاً بالإرادة الديكتاتورية لقادة الأممية الثالثة ولا يملك أي وجود خاص ويدع نفسه يقاد بشعارات تتفق مع ظروف تاريخية خلاف تلك التي تحيط بحاجات الطبقة العاملة السويسرية نفسها". وعبر رفض "الجبهة الشعبية" عن نفسه، أيضاً، في مؤتمر ١٩٣٥: "الحل الوحيد هو أن تكون لدى الحزب الشيوعي، أمام خواء سياسته السويسرية، الشجاعة لمواجهة تصفيته والانصهار الكامل مع الحزب الاشتراكي السويسري". واقترب الحزب، فعلاً، من زاوية النظرية، من تصورات هنري دومان التخطيطية التي كان لها صدى واسع

في الأوساط النقابية، وخاصة لدى الدكتور هانز أوبريشت، سكرتير نقابة موظفي الخدمات العامة والذي اشترك، عام ١٩٣٤، في ندوة بونتيني. وفي عام ١٩٣٧، أخيراً، وبدافع من أحد أعضاء الاتحاد النقابي، ماكس فيبر، أنشئ تجمع غايته توحيد سلسلة كاملة من التجمعات العمالية والفلاحية، العلمانية والمسيحية، الليبرالية والاشتراكية، بموجب "توجيهات" دقيقة، ضد الفاشية والبؤس، مع استبعاد الشيوعيين. إلا أن موقف الحزب حيال هؤلاء الأخيرين لم يتبع، بصورة كاملة، من جانب الفروع التي كانت تتمتع بشيء من الاستقلال: فقد نظمت مظاهرات مشتركة بين الحزبين العماليين، في الأول من أيار ١٩٣٥، في زوريخ وبال. ووضعت، عدة مرات، لدى انتخابات المجلس الوطني قوائم مشتركة دون أن يكون لانتقادات قيادة الحزب الاشتراكي السويسري أي أثر. وعلى هذا النحو، استطاع الاشتراكيون أن يستولوا، عام ١٩٣٥، بالدعم الشيوعي، على كانتون بال.

وفضلاً عن ذلك، بقي الحزب الاشتراكي منقسماً حول مسألة أساسية، مسألة الدفاع الوطني. فقد كانت مناهضة العسكريتاريا إحدى السمات الأساسية لعقيدته: فبما أن الجيش كان قد تدخل عدة مرات لتحطيم المظاهرات العمالية، فقد غدا الجيش، في نظر الاشتراكيين، مرادفاً لـ"عدو الشعب". وإذا كان صحيحاً أن هناك نموذجين من معادي العسكريتاريا، بعضهم "سلميون" مثل نين ويعارضون الدفاع الوطني لأسباب إنسانية، والآخرون يعدون الجيش جزءاً لا يتجزأ من النظام الرأسمالي، فأيد مؤتمر ١٩٢٦، أيضاً، بالإجماع، الوقوف ضد التصويت على الاعتمادات العسكرية. إلا أنه ظهرت، منذ ١٩٣٣، ضرورة "مراجعة مؤلمة" لمعاداة العسكريتاريا: فقد نشرت مقالات لصالح الدفاع الوطني، في *المجلة الحمراء* بقلم روبرت غريم وهانز أوبريشت. وصوت مؤتمر لوسيرن، عام ١٩٣٥، بأغلبية ضعيفة، لصالح الدفاع الوطني، وهو

ما سبب استقالة الاشتراكي المسيحي ليونار راغاز الذي كان يضع الدفاع عن النزعة السلمية فوق كل شيء. ولكن المندوبين رفضوا، في السنة التالية، في مؤتمر زوريخ، التصويت على الاعتمادات بذريعة أنه كان يمكن لهذه الأخيرة أن تستخدم في الداخل لمصلحة أعداء الديمقراطية، وهو قرار كانت نتيجته نقل مقر الحزب من برن إلى زوريخ حيث بقي التيار المعادي للعسكريتاريا قوياً قوة خاصة. وبالفعل، استمر النواب الوطنيون في التصويت "حسب ضمائرهم"، و لم يعد وضع مبدأ الدفاع الوطني موضع مساءلة بصورة جدية: ففي عام ١٩٣٩، كان في إمكان رئيس الحزب، هانز أوبريشت، أن يقول إن الدفاع الوطني كان "ألف كل سياسة ويائها".

القوة اليسارية المتطرفة

لم يكن للحزب الشيوعي الخاضع لتوجيهات الكومنترن الذي قبل شروطه "الإحدى والعشرين" والمعادي للطرق البرلمانية، ولكن الفعال جداً في دعايته بين الجنود والفلاحين والنقابيين الذين كان يحاول انتزاعهم من تأثير الاشتراكية، لم يكن لهذا الحزب من نفوذ، قط، إلا في زوريخ وبال وشافهاوز الممثلة بنائب شيوعي في المجلس الوطني. و لم يخل التناوب بين تكتيك الانعزال وتكتيك الجبهة الموحدة من إثارة هزات ثابتة في الحزب. فالشيوعي فريدريش شنايدر القريب جداً من مواقف بول ليفي في ألمانيا أدان قرارات ليفورنو ورفض أن يتحمل مسؤولية سياسة "الفئات النقابية". وشكل، في أيلول ١٩٢١، حزباً شيوعياً مستقلاً يتولى مهمة طموحاً هي إعادة تشكيل وحدة الطبقة العاملة، ولكنه انضم، بعد بضعة شهور، إلى الحزب الاشتراكي. وفي عام ١٩٣٠، تشكل، على النموذج الألماني، حزب شيوعي معارض أعلن

معارضته لسياسة الستلنة وانضم إليه ولتر برينغولف الذي كان يمثل شافهاوز في المجلس الوطني. إلا أن الحزب الشيوعي الذي لم ينجح، إلا بعد ١٩٣٤، في وضع تكتيك "جبهة شعبية" اصطدم، أمام تصاعد الأخطار، بعداء متزايد من السكان ترجم إلى منعه بمساندة الحزب الاشتراكي وإثر استفتاء شعبي في كانتون نيوشاتيل، عام ١٩٣٧، ثم في كانتون جنيف ولوزان: وهو منع سوف يعم عام ١٩٤٠.وقد أمكن لنائب نيوشاتيل الاشتراكي، بول غرابر، أن يكتب في جريدة *الغفير*، في نيسان ١٩٣٧، ما يلي: "لا يمكن لأي تساهل مع الشيوعيين إلا أن يكون ضاراً. فيجب تصفية صوفية "رفاقنا البروليتاريين". إن على حزبنا أن يطلب من أعضائه، من الآن فصاعداً، انضباطاً كاملاً وأميناً، يقتضي من كل منهم قطيعة أوضح من أي وقت مضى مع عناصر اليسار المتطرف".

وقد كان الموقع الشيوعي في سويسرا الروماندية ضعيفاً، وهو ما يفسر بوجود تيار يساري في الحزب الاشتراكي قوي على نحو خاص، ولا سيما في جنيف. فقد أبقى ليون نيكول على تقليد ١٩١٨ "الوسطي" وعرف كيف يعبئ الجماهير بحملات عنيفة ضد الفضائح المالية وبنضاله القوي لمصلحة فقراء الناس. واستطاع، بقربه من السوفياتية، أن يعبئ لصالح حزبه، العواطف التي أثارتها ثورة ١٩١٧. وشارك، في آب ١٩٣٢، في مؤتمر أمستردام المعادي للفاشية. وعلى أثر أحداث تشرين الثاني ١٩٣٢ الدامية التي أطلق الجيش، خلالها، النار على الجمهور للدفاع عن اجتماع فاشي، لوحق قضائياً وحكم بعقوبة سجن. ولكنه نجح، بعد ستة أشهر، في الحصول على انتخاب حكومة كانتونية ذات أغلبية اشتراكية.

ولم يكن للتوجه اليساري لفرع جنيف إلا أن يطرح مسائل على ممثل الكومنترن في سويسرا، حول هومبر- دروز الذي كلف، منذ ١٩٣١،

بإعادة تنظيم الحزب الشيوعي السويسري. وكان القس النيوشاتيلي السابق يطبق، فضلاً عن ذلك، دون اقتناع، التوجيهات التي كانت تأتيه من موسكو وترمي، خاصة، إلى النضال ضد "الاشتراكية الديمقراطية اليسارية". وحاول تحويلها إلى ما سوف يكون، فيما بعد، سياسة "الجبهة الشعبية"، وهو ما أجبره على الخضوع، عدة مرات، لنقد ذاتي كانت له، بالنسبة له، مزية التعريف بالأطروحات المدانة على الأقل. وأيد بحماسة الخط الذي حدده المؤتمر السابع والذي نادى به منذ ١٩٢٨، وذلك دون أن يستطيع تجاوز معارضة الحزب الاشتراكي الذي بدا، باستثناء نيكول في جنيف وشنايدر في بال، معادياً بانتظام لكل تقارب مع الشيوعيين. ولذلك جرى النضال ضد الفاشية في جو محموم اشتدت، فيه، التناقضات الأيديولوجية وفرغت، فيه، الديمقراطية من جوهرها. ولم يخل الأمر من اشتراكيين ينددون بهذا الوضع، كما فعل، في حزيران ١٩٣٨، النائب الأرغوفي أرثر شميد في المجلس الوطني. ولكن مناخ عداء الشيوعية والاتحاد السوفياتي كان نامياً، منذ ١٩٣٥، بتأثير "الاتفاق الدولي المعادي للشيوعية" الذي أسسه تيودور أوبير في جنيف، إلى حد كان ينصب، معه، على الاشتراكيين أنفسهم لو اعترضوا على هذا التدفق الدعائي.

كانت الأحزاب الاشتراكية لدول أوروبا الغربية الثانوية، مع الأحزاب الاسكندنافية المتعلقة، تقليدياً، بالسلمية وعداء العسكريتاريا، النصيرة الرئيسية، داخل الأممية العمالية، لسياسة حياد وانعزال كانت تتوقع منها أن تحمي بلدانها من الحرب والفاشية. وقد شكلت، معاً، "كتلة أوسلو" التي كانت ترفض، بانتظام، الموافقة على تدابير سوف "تستفز"، في رأيها، القوى الفاشية وتستجر تدخلها. ومنذ ذلك الحين، كان يجب، بطبيعة الحال، أن تندلع الأزمة التي كانت محتضنة، منذ زمن طويل،

داخل الأممية العمالية: فلـــم يكـــن يمكـــن لهـــذه الأخـــيرة أن تنطـــق بإدانـــة قاطعـــة لاستســـلام ميونيـــخ. وفي أيـــار ١٩٣٩، توجـــب علـــى رئيســـها، الاشـــتراكي البلجيكـــي دو بروكـــير، أن يقـــدم اســـتقالته وتبعـــه الأمـــين العـــام فريدريـــك أدلر. وعندما جاءت الحرب، كـــانت المؤسســـة مشـــرفة علـــى الغـــرق.

الفصل السابع

الاشتراكية في الشرق والجنوب الشرقي الأوروبيين: البلقان وبولونيا

نجد في بلدان شرق أوروبا وجنوبها الشرقي شروطا عامة متماثلة بشكل محسوس: رجحان المسائل الريفية، وجود أقليات قومية كبيرة، انعدام الاهتمام بالحياة العامة المحتفظ بها لدوائر محدودة جدا، أنظمة سياسية استبدادية بل وشبه فاشية تنتهك، فيها، اللعبة الديمقراطية باستمرار. ومع ذلك، فإن هذا الوضع غير المناسب لإنتاج تفكير اجتماعي رجح الأحزاب الشيوعية الأكثر تكيفا من الاشتراكيين الديمقراطيين مع الحياة السرية والتي نجحت في الإبقاء، في اللاشرعية، على إرادة نضال ملفتة للنظر أحيانا. ولكنها، هي نفسها، كانت منقسمة إلى فئات متعارضة، وهو ما سمح للكومنترن بأن يفرض عليها رقابة أبعد، غالبا، من أن تكون مفيدة لعملها. ولم ترتسم محاولات تعاون بين الأحزاب الاشتراكية إلا بعد ١٩٣٦. إلا أن الفاشية كانت قد أصبحت، فعلا، السيدة في هذه البلدان.

البلقان

الشروط العامة

يرغم تفكك الإمبراطوريات النمساوية- المجرية والتركية، في نهاية الحرب العالمية الأولى، والتحولات الإقليمية التي تلتها على إعطاء تعبير "البلقان" الجغرافي معنى أوسع منه قبل ١٩١٤. فقد أصبحت اقاليم مرتبطة، في تاريخها، بأوروبا الوسطى والدانوبية: سلوفينيا، كرواتيا، فويفودينا، منذ ذلك الحين، متحدة بصربيا البلقانية. وشكلت ترانسلفانيا، بعد ألفية أمضتها ضمن تبعية تاج سان إيتيين، مع المملكة القديمة (ريغا) رومانيا الكبرى المتضخمة، أيضا، بإقليم قيصري سابق: بيسارابيا ذات الحروف الشيتية. وكان "بلقان" ما بين الحربين يصل، في الشمال، إلى الدنيستر والدراف مشتملا على خمس دول: يوغوسلافيا، رومانيا، بلغاريا واليونان وألبانيا وجزء من تركيا. وبلغت مساحته، عام ١٩٢٠، ٧٨٧ ألف كيلومتر مربع. وبلغ عدد سكانه أكثر بقليل من ٤٢ مليونا.

وقد دامت الحرب، فيه، ست سنوات لأن الحرب العالمية الأولى لم تكن، بالنسبة لشعوبه، سوى توسيع للحروب البلقانية (١٩١٢-١٩١٣). وقد مستهم بصورة مباشرة محولة كل أقاليمهم، بدرجات متفاوتة، إلى ساحات قتال. وكانت النتائج، من جراء ذلك أفدح، على الصعيد المادي كما على الصعيد النفسي.

وهذه البلدان ذات الطابع الزراعي المسيطر حتى ذلك الحين، بقيت كذلك حتى الحرب العالمية الثانية: فقد بلغت نسبة السكان الزراعيين، عام ١٩٣٨، ٦٠٪ في اليونان، و٧٥٪ في يوغسلافيا، و٧٨٪ في رومانيا، و٨٠٪ في بلغاريا و٨٥٪ في ألبانيا. وعلى الصعيد الاجتماعي، ظلت المسائل الفلاحية أهم المسائل. فلم تتوصل إصلاحات زراعية غير كافية

إلى تهدئة "الجوع إلى الأرض" لدى شعوب في نمو ديمغرافي سريع، أكثر من ١٪ في كل مكان، أي ضعف المعدل في أوروبا الغربية. ومن هنا جاء فائض ريفي من السكان تراوح، عام ١٩٣٠، بين ٥٠٪ في اليونان و٦٨٪ في يوغسلافيا. وكان شبه زوال الأملاك الكبرى، باستثناء ما يتعلق برومانيا، قد أحل محل التنازع بين صغار الملاكين وكبارهم معركة أكثر اطراداً، دون أمل، ضد الفقر على استثمارات أصغر من أن تعيل أسرة ومحرومة من التجهيزات اللازمة لرفع إنتاجيتها. وكان حرج الطبقات الفلاحية البلقانية، ما بين الحربين، الديون، مولد العداء ضد المدينة، مركز المصارف وضد قوى المال التي كانت، بصورة غريبة، أجنبية أو يهودية: فأحزاب العشرينات الزراعية وأحزاب الثلاثينات الفاشية استقت من خزان استياء الجماهير الريفية.

ولم يكن للعالم الصناعي والعمالي في البلقان، بين ١٩١٨ و١٩٣٩، سوى مكانة ثانوية. ففي يوغسلافيا، مثلاً، ارتفع عدد العمال الصناعيين من ٢٠٠ ألف إلى ٣٨٥ ألفاً، وبما أن عدد السكان قد زاد بمقدار أربعة ملايين فإن وزن العمال لم يزدد أبداً. ولم يزدد عدد العمال في رومانيا، أكثر البلدان البلقانية الخمسة تصنيعاً، بين ١٩٢٩ و١٩٣٩، سوى بمعدل عشرة آلاف عامل سنوياً، في حين كان معدل التزايد السنوي للسكان ١٥٠ ألفاً. وبقي نصيب الصناعة من الدخل القومي، محسوباً بالنسبة المئوية، ضعيفاً.

	١٩٢٠	١٩٣٨
رومانيا	٢٤	٢٨
يوغسلافيا	٢١	٢٢
بلغاريا	٦	١٨

ولا ينبغي للنهوض البلغاري أن يضللنا لأنه ناجم عن نقطة انطلاق منخفضة على نحو خاص: ففي عام ١٩٣٩، لم تكن بلغاريا تنتج طناً

واحدا من الفولاذ، وكان فيها ٤٠٠ مشروع، فقط، يشغل أكثر من خمسين عاملا. وفي نهاية المطاف، كان تقدم البلقان في التصنيع، ما بين الحربين، أقل منه في العقدين اللذين سبقا ١٩١٤. والسبب الأساسي في ذلك هو عدم كفاية رؤوس الأموال الوطنية بحيث خلق اللجوء إلى رؤوس أموال أجنبية موقف تبعية من نموذج "شبه استعماري" على الرغم من طموحات الحكومات التي كان التصنيع، بالنسبة لها، تتويجا للاستقلال الوطني. وجرحت قومية دوائر المثقفين من جراء ذلك وأصبحت حساسة للعداء اللفظي للرأسمالية لدى اليمينيين المتطرفين. وكان تأثير التصنيع، في نهاية المطاف، محدودا. ولم يسمح استدعاء اليد العاملة الضعيف، غير القادر، أبدا، على امتصاص فوائض السكان الفلاحين، بتنافذ بين المدن والأرياف التي بقيت، حتى الحرب العالمية الثانية عالمين منفصلين ومتنازعين.

وقد تزايدت الحواجز بالفروق القومية لأنه كان لكل هذه البلدان أقلياتها. فقد كانت يوغسلافيا، وهي، نظريا، مملكة موحدة للصرب والكروات والسلوفينيين، وهم ثلاثة شعوب طرح تعايشها على المملكة الصربية مسائل مخيفة، كانت يوغسلافيا هذه تضم أكثر من نصف مليون ألماني و٤٧٠ ألف مجري و٤٤٠ ألف ألباني و٢٣٠ ألف روماني و١٥٠ ألف تركي و١٢٠ ألف تشيكي وسلوفاكي وروتينيين وروسا وبولونيين وإيطاليين وآخرين. وكانت رومانيا تضم ٣٠٪ من القوميات الأخرى، منها مليون ونصف المليون مجري و٨٠٠ ألف أوكراني و٧٢٥ ألف ألماني و٩٠٠ ألف يهودي جرى إحصاؤهم على حدة الخ... وكانت بلغاريا أكثر تجانسا، ولكنها كانت تضم نصف مليون تركي وفالاكيين، دون أن ننسى البوماكيين، هؤلاء البلغار الذين اعتنقوا الإسلام وبلغ عددهم حوالي ٢٠٠ ألف وكانت انتماءاتهم القومية غير مؤكدة. وكانت اليونان تضم، داخل حدودها، ألبانا وفالاكيين، وخاصة سلافا مقدونيين. وكان

في ألبانيا، بدورها، يونان وجماعات من الجبل الأسود. وهذه المجموعات التي ورثت نزاعات تاريخية وفصلت بينها، في الغالب، كراهيات دينية كانت أكثر حساسية للفروق القومية منها لضروب التضامن الاجتماعية.

كانت شعوب البلقان، المسيطرة منها والخاضعة، في مستوى ثقافي أدنى من المتوسط الأوروبي . ووجود طبقة رقيقة متغربة في بوخارست او بلغراد أو صوفيا او أثينا يجب أن لا يخفي أمية الجماهير: الرومانية (٤٣٪ في مجمل البلاد إنما ٦٠٪ في بيسارابيا) واليوغسلافية (٥١٪ مع حد أعلى يبلغ ٨٤٪ في مقدونيا) واليونانية (٤٢٪ من الأميين بين الرجال و٤٣٪ بين النساء). وكان في بلغاريا نفسها، الفخورة مع ذلك بنظامها المدرسي، ٢٠٪ من الأميين بين الرجال و٤٣٪ بين النساء عام ١٩٣٤. أما ألبانيا، فقد كان ٨٤٪ من سكانها، عشية الحرب العالمية الثانية، لا يحسنون القراءة والكتابة. ولم يكن الوضع أفضل على صعيد الصحة الجسدية: وفيات أطفال تبلغ ضعفي نسبتها أو ثلاثة أضعافها في الغرب، سوء تغذية معمم بين الجماهير الفلاحية مع معدلات سل مرتفعة جداً، وفي رومانيا، خاصة، البرص تضاف إليه الملاريا والسفلس بسبب شروط السكن والصحة السيئة.

وفضلاً عن ذلك، لم تكن هذه الجماهير البلقانية تشارك، إلا قليلاً جداً، في الحياة السياسية. فقد كانت هذه الأخيرة شبه محتكرة لفئات مدينية كانت تتنازع على السلطة- ومنافعها- مع ملكيات لم تكن واحدة منها "وطنية" حقاً: في رومانيا الهوهنزولرن، في بلغاريا الساكس- غوبور، في اليونان السلالة الدانمركية، وفي يوغسلافيا لم تكن الكاراجيورجيفيتش، قط، سوى سلالة ملوك قسم من الصرب المقابلين للأوبرينوفيتش والغريبين تماماً عن الكروات والسلوفينيين. ومن هنا جاءت انتخابات مزورة، عندما كانت تحدث، واقتراع عام يتحكم في زمامه موظفو السلطة الذين يمارسون الفساد والقمع معاً. فقد كانت الحياة السياسية

البلقانية بين الحربين العالميتين من شأن محترفين كانت الصلات والخصومات الأسرية هامة جدا بالنسبة لهم، وكانت عنيفة، مطبوعة بجرائم قتل وانقلابات أدت، نهائيا، إلى ديكتاتوريات ملكية محافظة: ديكتاتورية ألكسندر، منذ ١٩٢٩، في يوغسلافيا، ديكتاتورية بوريس، منذ ١٩٣٤، في بلغاريا، ديكتاتورية كارول، منذ ١٩٣٨، في ألبانيا. وكانت اليونان تمثل حالة خاصة: فقد كان الملك جورج الثاني يملك، ولكن مع ذلك في ظل ديكتاتورية الجنرال ميتاكساس التي لم تكن ترحم. وكانت الحرية والديمقراطية، بالنسبة لمجمل هذه الشعوب، مفهومين مفرغين من الواقع.

وأقل ما يمكن قوله هو أن الشروط العامة للبلقان ما بين الحربين لم تكن، قبليا، مناسبة للاشتراكية.

بلغاريا

كان للاشتراكية، فيها، من قبل، تقاليد قديمة: تأسيس الحزب الاشتراكي الديمقراطي البلغاري في تموز ١٨٩١، وقائد، ديميتار بلاغويف (١٨٥٦-١٩٢٤) كانت سلطته تتجاوز تجاوزا واسعا حدود بلده الصغير. ولكن المؤتمر العاشر للحزب كان قد أدى، عام ١٩٠٣، إلى انشقاق بين جناح يساري، وراء د.بلاغويف شكل ***الحزب الاشتراكي الديمقراطي العمالي البلغاري***، حزب الاشتراكيين اليساريين المدعوين "تيسني" (الضيقين)، وهو حزب ذو صبغة ماركسية خالصة، ***والحزب الاشتراكي الديمقراطي البلغاري*** مع إيانكو ساكوزوف (١٨٦٠-١٩١٤) "الشيراكي" (الواسعون) المتأثر بالعمالية الإنكليزية. وانخرط الحزبان في معارك نظرية مريرة فبقيا، حتى حرب ١٩١٤، قليلي العدد ويسيطر عليهما مثقفون. إلا أنه عندما تشكل، عام ١٩٠٤، الاتحاد العام للنقابات، عرف

"التيسني" كيف يرسخون أقدامهم فيه وضم إليه، في قيادته، عاملاً شاباً في الطباعة منذوراً لمستقبل كبير، جيورجي ديمتروف (١٨٨٢-١٩٤٩). ثم أحرزوا، على الصعيد الانتخابي، نجاحات على مستوى المدن فتوصلوا إلى السيطرة على بضع بلديات وأجروا، فيها، تجارب هامة عن "كومونات" على غرار كومونة باريس.

الاشتراكية البلغارية في الحرب (١٩١٢-١٩١٨)

أيد الحزبان، خلال الحروب البلقانية، سياسة سلمية. وفي حين جعل إ.ساكوزوف المرتبط جداً بالقادة الغربيين للأممية الثانية من نفسه محامياً لمشاريعها حول الاتحاد البلقاني، ندد د.بلاغويف، من جهته، لدى مؤتمر صوفيا في آب ١٩١٢، بالسياسة الحربية للبورجوازية في السلطة. وعرف "التيسني" المعادون بتصميم للحرب الثانية استغلال الاستياء الناجم عن الكارثة البلغارية وأحرزوا نجاحاً نسبياً في انتخابات ١٩١٤ التشريعية: ١١ نائباً لحزب يضم حوالي ٣٠٠٠ عضو. وقد أظهروا القوة الملحاحة نفسها حيال الحرب العالمية الأولى. ففي حين انضم "الشيراكي"، نهائياً، إلى الاتحاد المقدس وقبلوا أهداف الحرب الموصوفة بأنها "وطنية"، وقف أنصار د.بلاغويف بتصميم ضد حرب وصفت بأنها إمبريالية. وصموا آذانهم عن التماسات المنشفيكي بليخانوف الذي حاول، باسم حزبه، إقناعهم بالانخراط في المعركة، إلى جانب "الاتفاق". وعندما عرفت "معاهدة الصداقة والتحالف" الموقعة في ٦ أيلول ١٩١٥ بين الملك فرديناند والدول المركزية، على الرغم من طابعها السري، احتج "التيسني" من جديد وصدوا بارفوس الذي جاء، باسم الاشتراكية الديمقراطية الألمانية والحكومة الإمبراطورية ليطلب إليهم الوقوف في صف

ألمانيا. ودعا د.بلاغويف إلى أعمال ضد الحرب. وبالفعل، جرت مظاهرات في أيلول ١٩١٥ أثناء التعبئة البلغارية.

وكان لثورتي ١٩١٧ الروسيتين صدى خاص في البلد. فقد كان الشعب البلغاري متحمسا جدا بما كان يجري لدى من كان يسميها، منذ استقلال ١٨٧٨، "الشقيقة السلافية الكبرى". ففي روسيا تكون عدد من قادته، بدءا ببلاغويف الطالب السابق في سان بطرسبرغ حيث انضم إلى الماركسية. وروسيا هي التي كان يميل، نحوها، عام ١٩١٥، الرأي العام، وكان على الملك أن يقدم على مجازفة باختياره معسكر أعدائه. أما بالنسبة للفلاحين البلغار، فقد استمروا في أن يروا، في الجنود الروس، أبناء محرريهم، أبطال بليفن وممر تشيبكا. وأعطت الخسائر القاسية في المعارك والحرمانات التي سببتها حرب لم يكن أحد قد توقع أن تكون في هذا الطول أحداث بطرسبرغ لونا زاد في التعاطف معه أن الوحدات الروسية والبلغارية المتواجهة على جبهة سيريت كانت تستطيع أن تتفاهم بسهولة نظرا للقرابة اللغوية: فقد تضاعفت تجليات الإخاء على الرغم من أوامر شديدة. ومن الجبهة، دخلت الدعاية البلشفية إلى الداخل تحملها مظاهرات نسائية ضد الجوع. وأطلق الحزب العمالي الاشتراكي الديمقراطي شعار "الحرب ضد الحرب" ونظم لجانا وأطلق نداءات إلى الشعب والجيش: وفي كانون الأول ١٩١٧، قاد مظاهرات كبيرة في شوارع صوفيا وفارنا ومدن أخرى: وفي العاصمة، اعتقل النائب الشاب ج.ديمتروف وسجن.

ولا شك في أن هذا الحزب كان ممثلا في الاجتماعات الدولية في زيمرفالد (أيلول ١٩١٥) وكينتال (نيسان ١٩١٦) وستوكهولم (أيار ١٩١٧)، وهو ما استحق عليه، من لينين، وصفه بأنه "أممي فعلي". إلا أنه لم يقف، كليا، في صف المواقف البلشفية ودحض ***الأطروحات حول الحرب***، وخاصة إمكانية تحويل الحرب الإمبريالية إلى حرب أهلية. فقد كان

د.بلاغويف يرى، فعلا، أن النمو غير الكافي للرأسمالية في بلغاريا كان يجعل من الثورة البروليتارية فيها، في ذلك الوقت، أمرا مستحيلا. وكان هذا موقف انتظار سيتجلى قريبا.

الثورة الفاشلة وولادة الحزب الشيوعي البلغاري

عندما اخترقت قوات فرانشيه ديسبيري الجبهة في دوبرو- بول في ١٨ أيلول ١٩١٨، انهار الجيش البلغاري: وتمردت وحدات في مقدونيا وانتشر التمرد في مستودعات كوستنديل وغورنا- دجومايا (بلاغويفغراد حاليا)، وخاصة في رادومير حيث كان مقر القيادة العام الذي حوصر وأسر ضباطه. أكان تمردا أم ثورة؟ إن المؤرخين البلغار الحاليين يذكرون، طواعية، بكومونة باريس. والواقع هو أن الأمر كان يدور حول تمرد جنود تعبوا من الحرب وصدمتهم الهزيمة. ومن أجل تهدئتهم، أرسلت الحكومة رئيسي الاتحاد الزراعي، أ.ستامبوليسكي الذي كان قد سجن لمعارضته الحرب ونائبه داسكالوف. وكانت تعتمد على مكانتهما لدى الفلاحين- الجنود المتمردين. ولكن داسكالوف، بدلا من أن يهدئ الأفكار، أعلن جمهورية رادومير: وقد عاشت أربعة أيام (٢٦-٣٠ أيلول ١٩١٨). وحاولت الألوية المتمردة الزحف على صوفيا، ولكن القوات الموالية أوقفتها في فلادجا، قبل ما لا يكاد أن يزيد عن ثمانية كيلومترات، ولا شك في أن التمرد نجم، جزئيا، عن دعاية الاشتراكيين اليساريين، وكان بين المتمردين حزبيون أو أنصار اشتراكيون. ولكن الجنود لم ينتفضوا باسم الاشتراكية، بل باسم "السلطة الفلاحية"، حلم الزراعيين. ولذلك صم د.بلاغويف أذنيه عندما أطلق ستامبوليسكي، في ٢٨ أيلول، نداء إلى الحزب العمالي الاشتراكي الديمقراطي البلغاري من أجل عمل مشترك ضد العاصمة: فلم تكن شروط الثورة قد تحققت، وكان الحزب

يلتزم الخط البروليتاري المضبوط ويرفض أي تحالف خارج الطبقة العاملة. وفي ٣٠ أيلول، دخلت القوات الحكومية رادومير، وكانت تلك نهاية الجمهورية. واتسعت الهوة بين القوى الديمقراطية الفلاحية والاشتراكيين.

ومع ذلك، لم يكن الوضع سلبيا بالنسبة للحركة العمالية. فقد تفاقمت أزمة التموين وارتفاع الأسعار الباعث على الدوار والبطالة ببؤس الجماهير المدينية. واندلعت إضرابات في المناجم والمصانع ولدى الموظفين. وكانت الاندفاعة الديمقراطية أمرا لا ينكر. ولكنها كانت، خاصة، من صنع الجماهير الفلاحية والبورجوازية الريفية الصغيرة المتحدة في "الاتحاد الزراعي" الذي أصبح، بقيادة ألكسندر ستامبوليسكي (١٨٧٩-١٩٢٣)، أول قوة سياسية في البلاد. ولم يكن هدفها الاشتراكية أبدا، بل إقامة "سلطة فلاحية متجانسة"، وهو ما كان يثير استنكار الماركسيين الذين كانت تحليلاتهم تكشف عن البنى الطبقية المتنازعة في الفلاحية. وكانت تلك، فوق ذلك، المدّة التي طرحت فيها، مسألة تحديد الأممية الثانية أو الانضمام إلى تلك التي نادى بها لينين. ولا شك في أن الوضع في بلغاريا كان، منذ انشقاق ١٩٠٣، أبسط منه في أي مكان آخر. فالاشتراكيون اليساريون، وحدهم، شاركوا، في ٢ آذار ١٩١٩، في إنشاء الأممية الثالثة في موسكو. ونتيجة لذلك، تحول الحزب العمالي الاشتراكي الديمقراطي البلغاري، في مؤتمره الثاني والعشرين في صوفيا، ٢٥-٢٧ أيار ١٩١٩، إلى الحزب الشيوعي البلغاري ببرنامج قائم على هدف الثورة البروليتارية وتنظيم جديد يتبع لجنة مركزية كان سكرتيرها فازيل كولاروف (١٨٧٧-١٩٥٠). وفي هذه المدّة ، كان يمثل قوة لا يستهان بها: ففي حين لم يكن للحزب العمالي الاشتراكي الديمقراطي البلغاري، عام ١٩١٥، سوى ١٠٣ منظمات قاعدية تضم حوالي ٣٠٠٠ عضو، كان الحزب الشيوعي

البلغاري يضم، في أيار ١٩١٩، ٦٠٠ خلية و٢٥ ألف عضو. وكان يستطيع الاعتماد على النقابات التي كانت تضم ١٥ ألف عضو، ونظم اتحادات للشبيبة والنساء والمعلمين. وكانت جريدته *رابوتنيتشيسكي فيستنيك* تطبع ٣٠ ألف نسخة.

المدّة الشرعية للحزب الشيوعي البلغاري (١٩١٩-١٩٢٣)

عمل الشيوعيون، حالا، بين جماهير المسرحين الذين كانوا دون عمل وبين مئات ألوف اللاجئين من مقدونيا وتراقيا ودوبرودجا. وفضلا عن الأعمال ذات الأساس الاقتصادي أو الاجتماعي، كانوا قادرين على تنظيم مظاهرات سياسية كبرى ضد تدخل الحلفاء في روسيا الذي كان يستخدم مرفأ فارنا البلغاري. وقد حصلوا، في أول انتخابات بعد الحرب، في آب ١٩١٩، على أكثر من ٢٠٠ ألف صوت- ربع المقترعين- وعلى ٢٠٪ من المقاعد محتلين المرتبة الثانية بعد "الاتحاد الزراعي". وكان على اشتراكيي ساكوزوف الذين أعادوا تشكيلهم بمشقة أن يكتفوا بربع عدد مقاعد الشيوعيين. وشكل ستامبوليسكي حكومة اقتصرت، بعد فشل المفاوضات مع الاشتراكيين، على الاتحاد وأحزاب اليمين. وسرعان ما دخل في صراع مع الشيوعيين. وفي كانون الأول ١٩١٩، اندلع إضراب كبير في المواصلات- خاصة لدى عمال الخطوط الحديدية وعمال المرافئ والبريد- بهدف مزدوج هو تحسين الوضع المادي للعمال والدفاع عن روسيا البلشفية. ودام الإضراب خمسة وخمسين يوما (كانون الأول ١٩١٩- كانون الثاني ١٩٢٠) وسبب مواجهات: فقد استخدم ستامبوليسكي القوة وسهل الحلفاء مهمته في مصادرة الخطوط الحديدية. ولما كان القائد الزراعي واعيا لكونه أسير

يمينـه، فقـد قـرر حـل المجلـس. وفي انتخابـات ٢٨ آذار ١٩٢٠، أحـرز الاتحاد انتصارا: ٤٠٪ من الأصـوات ومـا يقـرب مـن نصـف المقـاعد. ولكـن الشـيوعيين حـافظوا علـى المرتبـة الثانيـة بحصولهـم علـى ١٨١ ألـف صـوت (٢٠٪) و ٥٠ مقعـدا (٢٠٪)، في حـين حصـل الاشـتراكيون علـى ٥٥ ألـف صـوت و٩ مقـاعد. وكـان ستامبوليسـكي واعيـا لقـوة الحـزب الشـيوعي البلغـاري: و لم يكـن تشـكيل حكومـة معـه أمـرا قـابلا للبحـث، فكـانت الحكومة زراعية متجانسـة، ولكنـها فـاوضت النـواب الشـيوعيين علـى اتفـاق دعـم في سـوبرانيي مقـابل حريـة حزبهـم في العمـل بحريـة ودون عقبـات، في البلاد. وهكذا لعـب الحـزب الشـيوعي البلغـاري، خـلال ثـلاث سـنوات، اللعبة البرلمانية واشـترك في الحيـاة السياسـية الزراعيـة لبغاريـا مطـورا منظماتـه ومعبئا أعضاء عديديـن؛ وكـان، آنـذاك، بـلا جـدال، أقـوى حـزب شـيوعي في البلقـان. وفي عـام ١٩٢١، تبـنى الحـزب الشـيوعي البلغـاري، في مؤتمـره الثـالث، الخـط اللينيـني مـع الأطروحـة المزدوجـة، إقامـة سـلطة السـوفيات كهدف للحزب، والاتحاد بين العمـال والفلاحـين الـلازم للتوصـل إليـها.

أزمة ١٩٢٣: انقـلاب حزيـران وانتفاضـة أيلـول

ولكن العلاقات مع السـلطة الزراعيـة كـانت ملتبسـة. فقـد كـان الماركسـيون يرفضـون سياسـة توطيـد الملكيـة الريفيـة الصغـيرة، في حـين كـان ستامبوليسـكي، في حلمـه بـ"أممية خضـراء" لفلاحـي أوروبـا الوسـطى، يـهاجم "الأممية البيضـاء"، أممية الرجعيـين، و"الأمميـة الحمـراء" البلشـفية في الوقت نفسه. وقد هتـف قـائلا: "لا أشـك في كـون أمميتنـا الخضـراء سـتحرر روسيا مـن السـوفيات". ولذلـك أعلـن الحـزب الشـيوعي البلغـاري "حيـاده" حيـال الصـراع بـين ستامبوليسـكي وخصومـه،فقـد كـان، في نظـر اللجنـة المركزيـة، صراعـا بـين بورجوازيـة الأريـاف وبورجوازيـة المـدن. وفي نيسـان

١٩٢٣، أعطت انتخابات جديدة ٢١٢ مقعدا للزراعيين مقابل ١٦ للشيوعيين ومقعدين للاشتراكيين و١٥ للتشكيلات الأخرى التي كانت قد سيطرت، حتى ذلك الحين، على السياسة البلغارية. واتجهت المعارضة التي أحبطت إلى القوة ووجدت، لتغطي العملية، اشتراكيا سابقا، البروفسور ألكسندر تزاكوف، الرئيس المقبل لحكومة في المنفى، في الرايخ الثالث، عام ١٩٤٤. وانتقل المتآمرون إلى العمل بانقلاب ٩ حزيران ١٩٢٣ الذي انتهى بقتل أ.ستامبوليسكي وذبح ألوف من أنصاره. وخلال هذه الفاجعة، ظل الحزب الشيوعي محايدا، وعلى الرغم من نداءات القادة الزراعيين التي طلبت المساعدة، لم تتحرك الجماهير المدينية. ولكن سادة الموقف كانوا يشملون، بكراهية واحدة، الزراعيين والشيوعيين، متذرعين بكون بعض مناضلي الحزب الشيوعي البلغاري اشتركوا في محاولات المقاومة المسلحة. إلا أن المناقشات حول سياسة الحياد كانت حامية جدا داخل الحزب نفسه، وكان تكتيك البلغار، في قيادة الأممية، موضع انتقادات قاسية. وكلف الكومنترن فازيل كولاروف، أحد سكرتيريه منذ ١٩٢٢، بتحقيق تجميع "كل القوى المناهضة للفاشية". وعلى هذا الأساس، اتخذت اللجنة المركزية التي كان، فيها، جيورجي ديمتروف وفازيل كولاروف وغافريل جينوف، في ٦ آب ١٩٢٣- في ذروة الأزمة في ألمانيا- قرارا بالانتفاضة المسلحة. وفي الوقت نفسه، وجه نداء إلى الحزب الاشتراكي واتحاد النقابات والاتحاد الزراعي وبعض عناصر المنظمة المقدونية. ولم يرد إيجابا سوى الزراعيين، ونظمت "لجان عسكرية" في المحافظات. ولكن التباينات ظهرت داخل الحزب الشيوعي البلغاري نفسه، ووقف سكرتير التنظيم، ت.لوكانوف ضد الانتفاضة المسلحة. وتنبهت الحكومة، فقامت، في ١٢ أيلول، باعتقال ألفين من المسؤولين الشيوعيين والستامبوليسكيين. وردت اللجنة المركزية بالدعوة إلى إضراب عام لم يمتد إلى ما بعد العاصمة. وفقدت،

إذ ذاك، السيطرة على عملياتها: فدون انتظار التاريخ المقرر، ألقت عدة منظمات محلية للحزب، منها منظمات محافظة ستارازاغورا، بنفسها إلى العمل المسلح. وقررت اللجنة المركزية، إذ ذاك، انتفاضة في ٢٢-٢٣ أيلول بهدف مزدوج: قلب حكومة تزانكوف وإقامة سلطة السوفيات. وعهد بتنظيم الحركة إلى "لجنة ثورية عسكرية" ضمت أعضاء من الحزب الشيوعي البلغاري ومن الاتحاد الزراعي.

وكانت تلك ما يطلق عليها علم التاريخ البلغاري الحالي اسم "انتفاضة أيلول المسلحة المناهضة للفاشية". وقد استمرت ما لا يكاد يتجاوز سبعة أيام وانتهت بكارثة. فطبقا للقرارات، انتفضت محافظتا فراتسا وفيدان في الجنوب الغربي على الدانوب. وتم الاستيلاء على مدينة فردينان (ميخائيلوغراد حاليا) وأصبحت مقر اللجنة الثورية التي كان من أعضائها ج.ديمتروف وف.كولاروف، في حين برز لدى مهاجمة محطة بوجينوفيتش الكاهن أندريه، وهو ما كان يكشف عن الطبيعة المعقدة للانتفاضة. ولكن المدن لم تتحرك، و لم يتحرك ميناءا فارنا وبورغاس. واجتاز آخر الثوار، يطاردهم الجيش والدرك، الحدود اليوغسلافية في ٣٠ أيلول. وهكذا سار القادة الشيوعيون على درب منفى لن ينتهي إلا عام ١٩٤٥. أما العسكريون، فقد سلمهم "البروفسور الدموي" إلى عصابات الأوريم والعسكريين. وكان ذاك "الإرهاب الأبيض" الذي دام سنتين، وجرى الحديث، بصدده، عن ٢٠ ألف ضحية شيوعية وستامبوليسكية معا.

وحل المجلس الوطني ذو الأغلبية الزراعية والمنتخب في نيسان في تشرين الثاني. وأعطت الانتخابات الجديدة الأحزاب البورجوازية ١٨٥ مقعدا بدلا من ١٥! وانصبت أصوات الشيوعيين والزراعيين على "كتلة فلاحية- عمالية" أحرزت ٢٧٪ من الأصوات و٦٢ مقعدا. وكان هذا نجاحا أكبر مما ينبغي في نظر تزانكوف. وصدر "قانون للدفاع عن

الدولـــة" (كـــانون الأول ١٩٢٣) منـــع الحـــزب الشـــيوعي البلغـــاري والمنظمات المرتبطة به، وحـــرم نوابـــه مـــن مقـــاعدهم. وبـــدأت مرحلة اللاشـــرعية التي ستدوم أكثر من عشـــرين ســـنة.

الحـــزب الشـــيوعي البلغـــاري في اللاشـــرعية (١٩٢٤-١٩٤٠)

عرفت حيـــاة الحـــزب الشـــيوعي اللاشـــرعي، في الواقـــع، ثـــلاث مراحـــل مختلفـــة جـــداً. وتتصـــف الأولى الـــتي دامـــت حـــتى ١٩٢٧ باســـتمرار أســـطورة الانتفاضة المسلحة. وكـــان هـــذا هـــو الخـــط الـــذي حـــدده الاجتمـــاع الســـري الأول للحـــزب الـــذي انعقـــد في جبـــل فيتوشـــا، قـــرب صوفيـــا، في ١٧ و١٨ أيـــار ١٩٢٤. والواقـــع هـــو أن تبنيـــه أثـــار مشـــادات عنيفـــة داخـــل الحـــزب الشـــيوعي البلغـــاري وأدى إلى تحالفـــات أقـــل مـــا يقـــال فيـــها أنهـــا مشـــكوك فيـــها: مثـــل "بيـــان أيـــار" (١٩٢٤) الـــذي وقـــع مـــع الأوريم (المنظمـــة الثوريـــة الداخلية المقدونيـــة) الـــتي كـــانت تعيـــش، آنـــذاك، مـــن مســـاعدات موســـوليني. وكان البيـــان يعلـــن، في الحقيقـــة، أن تحريـــر مقدونيـــا لم يكـــن يمكـــن أن يتـــم إلا على أيدي عنـــاصر تســـتند إلى الاتحـــاد الســـوفياتي. وفضـــلا عـــن ذلـــك، لم يـــدم التحـــالف إلا مـــدة قصـــيرة جـــداً. وفي داخـــل الحـــزب، تواجـــه أنصـــار العمـــل الشـــرعي الذيـــن ســـرعان مـــا صنفـــوا بـــ"المصفـــين" وطـــردوا مـــن الحـــزب وأنصـــار النضـــال المســـلح الذيـــن تقربـــوا مـــن بعـــض عنـــاصر يســـار الاتحـــاد الزراعـــي مثـــل بتكـــو د.بتكـــوف. ولكـــن الزمـــن كـــان قـــد تغـــير: فاســـتقرار الاقتصـــاد في البلـــدان الرأسمالية الكـــبرى حمـــل قـــادة الأممية علـــى مراجعـــة تحليلـــهم. وأعلـــن ج.ديمـــتروف وف.كـــولاروف المنفيـــان في فيينـــا وموســـكو وقوفـــهما ضـــد تكتيـــك الانتفاضـــة المســـلحة فاصطدمـــا بمقاومـــة قويـــة مـــن ملاكات الداخـــل، وتشـــكل انحـــراف وصـــف بأنـــه "يســـاري متطـــرف" وكـــان

أبرز أعماله هجوم بالقنابل لدى مراسم جنازة جنرال في كنيسة سفيتا نيديليا في صوفيا، في ١٦ نيسان ١٩٢٥: وقد نجا الملك بوريس في آخر لحظة، إلا أنه وقع أكثر من مائة قتيل من بين كبار وجهاء النظام. وأفادت من ذلك حكومة تزانكوف لتعيد إطلاق إرهاب أبيض سبب تعبئة الرأي العام الدولي: فقد كتب هنري باربوس *الجلادون* ونَدد مارسيل ويلار بـ *ما رأيته في بلغاريا* في حين نشرت الرابطة الألمانية لحقوق الإنسان وثائق عديدة تصف وحشية القمع. وقبل اجتماع فيتوشا ببضعة أيام، سار جمهور كبير العدد وراء نعش مؤسس الماركسية في بلغاريا، ديميتار بلاغويف الذي توفي في ٧ أيار ١٩٢٤. وكانت المرحلة الثانية في حياة الحزب الشيوعي البلغاري مرحلة نصف سرية وراء ستار حزب شرعي، *الحزب العمالي* الذي تأسس في شباط ١٩٢٧. وأعيد، إلى جانبه، تشكيل اتحاد للشبيبة العمالية ونقابات مستقلة استطاع الحزب أن يعتمد عليها. إلا أن ذلك لم يمنع صراع الاتجاهات مع وجود قيادة في الداخل سيطر عليها اليسار وتهاجم، لدى الزراعيين، "الزراعيين الفاشيين" و"الاشتراكية الفاشية" لدى الاشتراكيين. وساعدت الأزمة الشيوعيين على الخروج من عزلتهم: ففي انتخابات ١٩٣١، استطاع الحزب العمالي التحالف مع يساريين زراعيين في "كتلة للعمل" جمعت ١٧٠ ألف صوت وحصل على ٣١ مقعدا في السوبرانيي. وفي السنة التالية، كانت الانتخابات البلدية نجاحا جديدا. ففي صوفيا، خاصة، حصل الحزب العمالي على ثلث الأصوات وأكثر من نصف المقاعد. وقد رفضت الحكومة تولي المنتخبين الجدد وظائفهم، وفي نيسان ١٩٣٣، علقت تفويضات نواب الحزب العمالي. ولكن الشيوعية البلغارية كانت قد ارتفعت، آنذاك، إلى المرتبة الأولى في الأخبار الدولية بفعل محاكمة الحكومة النازية قائدها جيورجي ديمتروف الذي اعتقل في برلين، في ٩

آذار ١٩٣٣، وحوكم في لايبزيغ بين ٢١ أيلول و٢٣ كانون الأول. وقد استخدم ج.ديمتروف الذي اتهموه، ببلاهة، بحرق الرايخستاغ هذا المنبر ليجعل من غورنغ والفاشية الألمانية أضحوكة وليشرح أفكار الأممية الثالثة.

وكان هو الذي سيطر على المرحلة الثالثة للحزب الشيوعي البلغاري التي اتصفت بتبني خط "الجبهة الشعبية". وكان الوضع في بلغاريا قد اضطرب من جراء انقلاب ١٩ أيار ١٩٣٤ الذي سرعان ما تبعه حل كل الأحزاب السياسية. ولا شك في أن عسكريي مجموعة زفينو (الحلقة) الذين تولوا السلطة قد اعترفوا بالاتحاد السوفياتي وأقاموا معه علاقات ديبلوماسية، ولكن ذلك لم يمنع بروز عدائهم للقوى العمالية في الداخل. وحصل ج.ديمتروف، السكرتير العام للكومنترن، على انتصار الخط الذي حدده المؤتمر السابع للأممية في بلده الأصلي. فقد أزاح من القيادة الداخلية العناصر اليسارية، وجعل اللجنة المركزية للحزب الشيوعي البلغاري تتبنى، في شباط ١٩٣٦، تكتيك تشكيل جبهة شعبية مناهضة للفاشية. وأعيد تأسيس الحزب العمالي باسم ***الحزب العمالي البلغاري*** وعقدت تحالفات على مستوى منظمات الشبيبة مع الاشتراكيين والزراعيين، وعبأت اضطرابات عمال التبغ والنسيج. وبما أن الملك سمح، عام ١٩٣٧، بالانتخابات، فقد تقدمت لاقتراع آذار ١٩٣٨ ترشيحات للجبهة الشعبية باسم "الكتلة الدستورية" تطالب بإعادة الدستور، وعلى الرغم من ضغوط السلطة، حصلت على نجاح جدير بالملاحظة: ٦٣ مقعدا من ١٦٠ في البرلمان. ولكن ميثاق آب ١٩٣٩ الألماني- السوفياتي جاء في بلغاريا، كما في سواها، ليحطم هذا الاتحاد العابر. في حين أن سياسة الملك بوريس الموالية للألمان ترافقت بعداء منتظم للشيوعية.

الاشتراكيون الديمقراطيون

ظل إيانكو ساكوزوف على رأس حزب "الشيراكي" الاشتراكي إلى أن حله العسكريون في حزيران ١٩٣٤. وبما أن الانشقاق قد جرى منذ ١٩٠٣، فلم يكن الانضمام إلى الأممية الثالثة موضع بحث بالنسبة له. وبما أنه مارس سياسة "الاتحاد المقدس"، فقد وجد نفسه مستبعدا من حركة ١٩١٩ الثورية، بل إن بعض أعضائه تعاونوا مع السلطات في قمع ١٩٢٣. وفي انتخابات تشرين الثاني من السنة نفسها، قبل الحزب الاشتراكي أن يتحالف مع حزب تزانكوف، "الاتفاق الديمقراطي". وهو ما خلق بينه وبين الحزب الشيوعي البلغاري هوة اقتضى ردمها خمسة عشر عاما. واستمر "الشيراكي"، الأعضاء في الأممية الاشتراكية، في تمثيلهم، في بلغاريا، عمالية لم تلق، فيها، سوى القليل من الصدى: فقد كانت مجموعات صغيرة من المثقفين والموظفين هي، وحدها، التي انضمت إليهم في المدن. وفي انتخابات ١٩٢٧ العامة، شكل الحزب، تحت اسم ***حزب العمل الاشتراكي الديمقراطي***، ائتلافا مع يمين الزراعيين المنظمين في حزب صغار الملاكين. وكانت تلك "الكتلة الحديدية" التي أحرزت نجاحا هاما: ثلث الأصوات و٦٢ مقعدا، ولكن الاشتراكيين لم يستطيعوا الحصول، من هذا المجموع، سوى على عشرة مقاعد، وهو ما يبين حدود نفوذهم في البلاد. واصطدمت محاولة تشكيل يسار معتدل هذه بالأزمة التي سرعان ما تلاها انقلاب ١٩ أيار. ومثل كل الأحزاب، منع العسكريون الاشتراكيين. وعلى أساس نضال لإعادة الحريات الدستورية- دستور تيرنوفو لنيسان ١٨٧٩-، قبلوا اقتراحات الشيوعيين لتشكيل جبهة شعبية لم تعش سوى ١٨ شهرا. وسوف نجد، خلال الحرب، اشتراكيين في مقاومة جبهة الوطن، ولكن الاشتراكية الديمقراطية لم تعد، في الواقع، تمثل، في بلغاريا ١٩٤٠، قوة منظمة.

يوغسلافيا

جمع قيام مملكة الصرب- الكروات- السلوفينيين، في الأول من كانون الأول ١٩١٨، التي أصبحت، عام ١٩٢٩، يوغسلافيا في إطار دولة واحدة شعوبا منفصلة منذ الأزل. ولما كانت مختلفة في تطوراتها التاريخية، فقد دخلت الدولة الجديدة بتقاليدها الخاصة: ومن بينها تقليد الاشتراكية.

فقد تشكل في كرواتيا، بتأثير ماركسيي فيينا وبودابست، عام ١٨٩٤، حزب اشتراكي ديمقراطي نما بين صفوف الأنتليجنسيا وعمال الطباعة، ولكنه نما، أيضا، بين صغار الفلاحين وذلك، على الأقل، إلى أن عبأهم الأخوان راديتش، منذ ١٩٠٥، في الحزب الفلاحي الكرواتي. وبما أن الاشتراكيين الكروات قد اصطدموا بالنظام القمعي للحاكم خوين- هيديرفاري، فقد ظلوا في السر حتى عام ١٩٠٦. وتوسعوا، بعد ذلك، على أساس إصلاحية معتدلة، نسبيا، متمحورة على شروط العمل والحريات السياسية. و لم يترددوا في التعاون مع الأحزاب البورجوازية. أما بالنسبة للمسألة الوطنية، فكانوا يؤيدون استقلالا لسلاف الملكية المزدوجة مع صلة خاصة بالسلوفينيين، ومن هنا جاء تبني اسم ***الحزب الاشتراكي الديمقراطي اليوغسلافي***. وظهر الاشتراكيون في سلوفينيا حوالي عام ١٨٩٠ بتأثير اشتراكيي فيينا الديمقراطيين وشكلوا، بعد ١٨٩٤، حزبا خاصا له صحافته: وكان نفوذ الماركسية النمساوية، فيه، راجحا.

وكانت اشتراكية قبل ماركسية قد وجدت في صربيا منذ سبعينات القرن التاسع عشر مع سفيتوزار ماركوفيتش (١٨٤٦-١٨٧٥)، منظر الاتحاد البلقاني. إلا أن الأمر اقتضى الانتظار حتى عام ١٩٠٣ لمشاهدة تشكل حزب اشتراكي ديمقراطي، في مملكة صربيا المستقلة، كان لقائده

ديميتري توكوفيتش مواقف قريبة من مواقف ماركسيي "التيسني" البلغار المتصلبة على الرغم من كونه أقل تمذهبا. وقد أخذ عن س.ماركوفيتش فكرة اتحاد، فكان المحرض على الاجتماع الاشتراكي للبلقان في بلغراد، في كانون الثاني ١٩١٠. ولدى اقتراب الحروب البلقانية، شن الاشتراكيون حملة ضد الجيش وصوت نوابهم في السكوبستينا ضد الاعتمادات العسكرية عام ١٩١٢، كما في عام ١٩١٤، وهو ما اجتذب صواعق السلطة ضدهم ووجههم نحو طريق ثورية.

أزمة ولادة يوغسلافيا والاندفاعة الشيوعية (١٩١٨-١٩٢١)

كانت شعوب يوغسلافيا حساسة على نحو خاص للثورة البلشفية: الصرب بسبب محبتهم التقليدية لروسيا، والكروات والسلوفينيون لأن عديدين منهم كانوا بين الأسرى النمساويين- المجريين في روسيا، مثل جوزيف بروز الذي سمي، فيما بعد، تيتو. ولذلك، فمنذ تشكل المملكة، اتخذ الحزب الاشتراكي الديمقراطي الصربي مبادرة تجميع لمختلف أحزاب كرواتيا وسلوفينيا والبوسنة والهرسك الاشتراكية على أساس ثوري. وقدم تأسيس الأممية في آذار ١٩١٩ المرجعية الأساسية: مع أو ضد الانضمام. وخرج ***الحزب الاشتراكي العمالي اليوغسلافي*** من مؤتمر التوحيد الأول الذي انعقد في بلغراد بين ٢٠ و٣٠ نيسان ١٩١٩: وقرر قطع العلاقات مع "الاشتراكيين الشوفينيين" المنتمين إلى الأممية الثانية والانضمام إلى أممية موسكو. والتقت عناصر الأقلية في حزب اشتراكي ديمقراطي يوغسلافي بدا، منذ الأصل، من المخلفات. وفي العام التالي، في المؤتمر الثاني في فوكوفار (فويفودينا) في حزيران ١٩٢٠، اتخذ الحزب العمالي اسم ***حزب يوغسلافيا الشيوعي*** وتبنى برنامجا سمي برنامج

"فوكوفار". وكان هذا الأخير يستلهم شعارات الأممية: خلق جمهورية سوفياتية يوغسلافية، التحويل الاشتراكي للصناعة والتجارة، إلغاء الضريبة على الأجر. وكان في هذا البرنامج، كما لاحظ تيتو عام ١٩٤٥، ثغرتان كبيرتان: لا شيء حول مستقبل الطبقة الفلاحية التي كانت تمثل، آنذاك، ٧٥٪ من مجموع السكان، ولا موقفاً واضحا من المسألة القومية. ولكن هذه الأخيرة كانت في المستوى الأول من المشاغل: حل وحدوي للصرب وبازيتش أم حل اتحادي للشعوب الأخرى والكروات، للأخوين راديتش خاصة؟ وكان الحزب في حديثه عن يوغسلافيا دون تعريفها يبدو موافقا على سياسة بلغراد القومية الصربية، وهو ما كان يفقده، تلقائيا، القوميات الأخرى. وعين المؤتمر، كذلك، الأجهزة القيادية: لجنة مركزية من واحد وثلاثين عضوا تنتخب، ضمنها، لجنة مركزية تنفيذية، سلف المكتب السياسي، من تسعة أعضاء، كلهم صرب. وكان السكرتير العام للحزب، سيما ماركوفيتش، صربيا من بلغراد.

وعلى الرغم من ضروب ضعف البرنامج، نما الحزب الشيوعي اليوغسلافي بسرعة. ويفسر ذلك وضع الدولة الجديدة المشوش وبؤس الأرياف والبطالة المدينية وعودة الأسرى من روسيا. ففي نهاية ١٩١٩، كان الحزب يعترف بستين ألف عضو يضاف إليهم مناضلو النقابات التي كانت تضم ٢٠٠ ألف عامل. وفي انتخابات حزيران ١٩٢٠ البلدية، جاء الحزب الشيوعي اليوغسلافي في المقدمة في بلغراد وزغرب وبضع مدن أخرى. ولكنه ارتفع، خاصة، في انتخابات المجلس التأسيسي، في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٢٠، إلى المرتبة الثالثة بعد ديمقراطيي دافيدوفيتش وراديكاليي بازيتش، بحوالي ٢٠٠ ألف صوت- أكثر من ١٢٪-، وهو ما أعطاه ٥٨ مقعدا في السكوبستينا. إلا أنه يمكن أن نلاحظ أن معظم هذه الأصوات لم يكن آتيا من مدن كرواتيا أو سلوفينيا الصناعية، بل

من أرياف الجبل الأسود ومقدونيا المتخلفة حيث كان الشعور الثوري الفلاحي يتأكد تقليديا. وهذان النجاحان المضافان إلى الدعاية الشيوعية لصالح روسيا البلشفية، وخاصة لصالح بحر بيلا كون المجاورة، أقلقا حكومة بلغراد. فانتهز وزير الداخلية ميلوراد دراسكوفيتش فرصة الإضرابات- خاصة إضراب عمال المناجم العام في سلوفينيا والبوسنة- ليصدر، في ٢٠ كانون الأول ١٩٢٠، مرسوما- "أوبزنانا"- يأمر بحل المنظمات الشيوعية ويمنع صحافتها، ولكنه يدع النواب في البرلمان. وعند ذلك، اتجهت فئة من الحزب الشيوعي اليوغسلافي إلى الإرهاب وخلقت منظمة سرية، "العدالة الحمراء". وقد انطلقت إلى العمل يوم إعلان دستور فيدوفان (٢٨ حزيران ١٩٢١)، ولكن القنبلة الملقاة أخطأت الأمير الوصي. وبعد ثلاثة أسابيع، سقط الوزير م.دراسكوفيتش، صاحب "الأوبزنانا"، صريع رصاص شاب شيوعي. وأمر البرلمان الذي دعي للانعقاد في جلسة استثنائية، في ٣٠ تموز، بطرد النواب الشيوعيين ووضع الحزب خارج القانون، مضيفا إلى ذلك منع الإضرابات في الخدمات العامة. وبعد سنتين من الوجود الشرعي، دخل الحزب الشيوعي اليوغسلافي عشرين سنة من اللاشرعية.

الحزب الشيوعي اليوغسلافي السري: زمن الصراعات الفئوية (١٩٢١-١٩٣٤)

في الواقع، وبموجب توجيهات الكومنترن، حاول الحزب الشيوعي اليوغسلافي الإبقاء على تزامن العملين الشرعي واللاشرعي. ففي كانون الثاني ١٩٢٣، تأسس *حزب مستقل للعمال* قدم مرشحين للانتخابات دون نجاح كبير. فقد حصل، في ذلك العام، على ٢٤ ألف صوت- ١٪ من المجموع وأكثر بقليل من عشر أصوات ١٩٢٠-، وفي عام ١٩٢٥:

١٧ ألـــف صـــوت (٠,٧٪)، وفي عام ١٩٢٧: ٢٥ ألـــف صـــوت (١٪). وكانت النقابات المستقلة، علـــى الرغـــم مـــن سـيطرة الشـيوعيين عليـها، تضـم ٢٠ ألـــف عضـــو، عـــام ١٩٢٣ و٣٠ ألفـــا عـــام ١٩٢٧. فقـــد بقـــي فلاحـــو كرواتيا وســـلوفينيا، في غالبيتـــهم العظمـــى، أوفيـــاء لزراعيـــة راديتـــش الـــذي دام تقاربـــه مـــع موســـكو طويـــلا، في حـــين أن كاثوليكيتـــهم الأصيلـــة كـــانت تبعدهم عن الشيوعية الـــتي هاجمـــها الكـــهنوت بوصفـــها "شـــيطانية".

وعقد الحـــزب الشـــيوعي اليوغســـلافي السـري في الخـــارج- في فيينـــا- مؤتمـــري ١٩٢٢ و١٩٢٣، في حـــين عقـــد مؤتمـــر ١٩٢٤ في بلغـــراد. وكـــانت هـــذه المؤتمـــرات فرصـــة لصراعـــات حـــادة بـــين "يمـــين" يســـيطر عليـــه ســـيما ماركوفيتش و"يســـار" ظـــل مواليـــا للعمـــل الإرهـــابي. وكـــان موضـــوع الـــتزاع الرئيسي المســـألة القوميـــة. فقـــد كـــان "اليمينيـــون" يـــرون أنـــه يجـــب أن تبقـــى يوغســـلافيا دولـــة موحـــدة وأن الصراعـــات القوميـــة لم تكـــن ســـوى منتجـــات للنظـــام الرأسمـــالي: والدولـــة الاشـــتراكية ستحلها مـــن تلقـــاء ذاتهـــا. وكـــان موقف الكومنـــترن مختلفـــا: فقـــد عـــرف زينوفييـــف ثم ســـتالين يوغســـلافيا علـــى أنهـــا "دولـــة متعـــددة القوميـــات تســـيطر عليـــها البورجوازيـــة الصربيـــة ومؤلفـــة مـــن عـــدة شـــعوب مضطـــهدة". وفي المؤتمـــر الخـــامس للأممـيـــة، عـــام ١٩٢٤، اتخـــذ قـــرار يحـــدد الخـــط اليوغســـلافي: "إن شـــعار حـــق الشـــعوب في تقريـــر مصيرها الذي ينـــادي بـــه الحـــزب الشـــيوعي اليوغســـلافي يجـــب أن يجـــد التعبـــير عنـــه في انفصـــال كرواتيـــا وســـلوفينيا والجبـــل الأســـود عـــن إطـــار يوغســـلافيا وتكونهـــا في جمـــهوريات مســـتقلة". وبدعـــم مـــن "اليســـار"، أصبحـــت هـــذه الأطروحة أطروحة الحـــزب علـــى الرغـــم مـــن احتجاجـــات ســـيما مـــاركوفيتش الـــذي انتقـــده ســـتالين نفســـه بشـــدة. ولم تـــزل التوتـــرات داخـــل الحـــزب الشـــيوعي اليوغســـلافي واضطـــر مكتـــب الكومنـــترن للتدخـــل مباشـــرة لتســـمية أعضـــاء اللجنـــة المركزيـــة أو إبعـــادهم. ودعـــم موســـكو هـــو الـــذي سمـــي، بفضلـــه، شـــخص يدعـــى جورجيفيتـــش- تيتـــو- ســـكرتيرا للحـــزب في

كرواتيا، ولكنه سرعان ما اعتقل غداة مقتل راديتش (حزيران ١٩٢٨). وقد أكسبته محاكمته في زغرب الشهرة، ولكنها انتهت بالحكم عليه بالسجن خمس سنوات. وانعقد المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي اليوغسلافي في دريسدن، في تشرين الأول ١٩٢٨. ولم يكن الحزب يضم سوى ٣٠٠٠ عضو، وجاء توغلياتي لينقل إليه توجيهات الكومنترن. وسميت لجنة مركزية جديدة.

وبعد بعض الوقت، علق الملك ألكسندر الدستور وأقام نظامه الشخصي (كانون الثاني ١٩٢٩). واشتدت ملاحقة الشيوعيين، وفي نيسان ١٩٢٩، قتل ديورو دياكوفيتش، سكرتير اللجنة المركزية، على يد البوليس. وفي السنة نفسها، أطلقت اللجنة المركزية شعار الانتفاضة المسلحة ضد "الديكتاتورية الملكية الفاشية" الذي لم يحصل سوى على إبادة ملاكات الحزب. وفي عام ١٩٣٢، وصل هذا الأخير إلى القاع بمائتي عضو فقط. وتغير سكرتيره العام ثلاث مرات في السنة.

الحزب الشيوعي اليوغسلافي السري: خط الجبهة الشعبية وقيادة تيتو (١٩٣٤-١٩٤٤)

لم تكن استقامة الأمور محسوسة إلا عام ١٩٣٤. وكان السكرتير العام للحزب، آنذاك، ميلان غوركيتش الذي كان من أصل أوكراني وكان قد عاش في موسكو. وكان الكومنترن قد كلفه بتجميع المجموعات الشيوعية المبعثرة. وكان بين المناضلين الذين يستطيع الاعتماد عليهم بروز تيتو الذي خرج من السجن عام ١٩٣٤. ونظم القادة الشيوعيون الذين كانوا يروحون ويجيئون بين فيينا وبلغراد الحزب السلوفيني (مؤتمر لوبليانا في أيلول ١٩٣٤) ولكن اعتداء مرسيليا ضد الملك ألكسندر أدى إلى تدابير بوليسية من القوة بحيث أن معظم القادة، ومنهم غوركيتش

وتيتو وكارديلي، مضوا إلى موسكو. وكان الحزب الشيوعي اليوغسلافي يضم، آنذاك، حوالي ألف عضو.

وحضر المندوبون اليوغسلاف- ومنهم تيتو- المؤتمر السادس للكومنترن (تموز ١٩٣٥) وأيدوا سياسة الجبهة الشعبية. وضمن شروط الديكتاتورية الملكية، ظل التعاون مع أحزاب المعارضة الديمقراطية نظريا، ولكن الحزب الشيوعي اليوغسلافي دخل في النقابات وخاصة جامعة بلغراد التي أصبحت أحد معاقله الرئيسية: فقد شكل طلاب هذه السنوات الشيوعيون ملاكات انتفاضة ١٩٤١. وغادر تيتو الذي كلف بتنظيم المتطوعين اليوغسلاف في حرب أسبانيا خلال صيف ١٩٣٦: وبلغ عدد المقاتلين المعبئين ١٣٠٠ كان نصفهم، تقريبا، أعضاء في الحزب. وقد قتل منهم ٧٠٠ وجرح ٣٠٠ وعاد الثلاثمائة الآخرون إلى يوغسلافيا وقدموا، فيما بعد، خبرتهم العسكرية إلى الأنصار. وعاد تيتو إلى يوغسلافيا في بداية ١٩٣٧ حيث أصبح، منذ ذلك الحين، مسؤول التنظيم في المكتب السياسي للحزب الشيوعي اليوغسلافي، فعهد إلى كارديلي بقيادة الفرع السلوفيني المستقل استقلالا واسعا، وأنشأ منظمة شبيبة على رأسها لولا ريبار. ولكنه اصطدم بصعوبات في كرواتيا. فقد كان الشيوعيون، فيها، شديدي التعلق بفكرة الاستقلال متبعين، بذلك، الشعار القديم للكومنترن. ولكن، هل كان هذا متوافقا مع خط الجبهة الشعبية الذي كان يطرح، على العكس من ذلك، سياسة "يوغسلافية"؟ المسألة بقيت كاملة حتى الحرب.

وفي هذه الظروف، استدعي غوركيتش إلى موسكو وأعدم بوصفه "تروتسكيا" ، وحل الكومنترن اللجنة المركزية وبقي تيتو مسؤول الحزب الوحيد بدعم من ديمتروف وفيلهلم بيك سكرتير شؤون البلقان. وبذل جهده، منطلقا من باريس، لينظم التعاون مع النقابات الشرعية ونادى ، في صحف الهجرة بسياسة الجبهة المشتركة المعادية للفاشية. ولكن

سلطته اصطدمت، في يوغسلافيا، بالمونتينيغري بتكو ميليتيتش الذي حاول الحلول محله. وأفرز تيتو الذي استدعي إلى موسكو لترجمة كتاب ستالين *تاريخ الحزب الشيوعي (البلشفي) للاتحاد السوفياتي* إلى الصربية- الكرواتية ونجا من تطهيرات تشرين الثاني ١٩٣٨ التي اعتقل، خلالها، حوالي مائة شيوعي يوغسلافي أعدم منهم ستون. وعلى العكس من ذلك، عينه ديمتروف سكرتيرا عاما للحزب الشيوعي اليوغسلافي في كانون الثاني ١٩٣٩.

وبعد شهرين، عاد تيتو إلى البلاد. ووجد، فيها، حزبا شيوعيا تضاعف عدد أعضائه منذ توليه منصبه المؤقت: ٣٠٠٠ في أيار ١٩٣٩. وارتفع عددهم إلى ٦٥٠٠ عام ١٩٤٠، وإلى ١٢٠٠٠ عشية الهجوم الألماني في ربيع ١٩٤١. وبصورة موازية لذلك، ارتفع عدد أعضاء الشبيبة الشيوعية من ٩٠٠٠ عام ١٩٣٨، إلى ١٧٨٠٠ في أيلول ١٩٣٩. وتبين أن فريق تيتو ذو كفاءة. ففي عام ١٩٣٧، كان قد بعث إلى الحياة حزبا شرعيا، *حزب الشعب العامل* الذي تحالف، في الانتخابات اللاحقة، مع الحزب الديمقراطي الكرواتي وحصل، بذلك، على شيء من النجاح. وكان الشيوعيون، في هذه المنطقة، قد دخلوا في شبيبة حزب "ماشيك" الفلاحي الكرواتي، ولكن هذا الأخير بقي معاديا لهم بعنف. وفي صربيا، شكل الدكتور ريبار حزب اليسار الديمقراطي القريب من الشيوعية، وقبل الدكتور يوفانوفيتش، أحد أساتذة جامعة بلغراد الذي كان قد شكل حزبا صغيرا، بأن يعمل مع الشيوعيين. وعلى وجه الإجمال، كان الحزب الشيوعي اليوغسلافي، في بداية الحرب، إحدى قوى المعارضة الرئيسية، ولكنه كان ما يزال سريا.

عندما تشكل، في نيسان ١٩١٩، حزب العمل الاشتراكي، بقي عدد من الأجنحة اليمينية للأحزاب الاشتراكية في كرواتيا وسلوفينيا والبوسنة والهرسك وفيا لتقاليده الغربية ولصلاته بالاشتراكية الديمقراطية الفيينية: فقد رفضت الانضمام إلى الأممية الثالثة وتجمعت في ***حزب اشتراكي ديمقراطي يوغسلافي***. إلا أنه لم يكن لهذا الأخير، أبدا، من وجود خارج زغرب وليوبليانا ومدن أخرى كان يجند أعضاءه، فيها، من البورجوازية الصغيرة والأوساط المثقفة. وفي انتخابات كانون الأول ١٩٢٠، حصل الاشتراكيون على عشرة مقاعد في السكوبستينا، من ٤١٤، مقابل ٥٨ للشيوعيين. ولكنهم حاولوا، مع ذلك، تشكيل اتحاد نقابي منافس لاتحاد الشيوعيين، ولكنه لم يعرف سوى نمو ضعيف. وكانت حياة الحزب الاشتراكي الديمقراطي صعبة من جراء مضايقات البوليس الذي كان يخلط، طواعية، بين كل "الماركسيين". وكان قائده الرئيسي، زيفكو توبالوفيتش، حقوقيا من بلغراد كان يصدر جريدة الحزب، ***رادنيتشكه نوفينه (جريدة العمال)***. وكان يمثل اليوغسلاف في أممية فيينا، ولكن أهميتهم الضئيلة تتكشف من حيث أنه لم يكن لهم سوى صوت واحد مقابل ثلاثة للبلغار وأربعة للرومانيين. بل إن توبالوفيتش كان، بين ١٩٢٧ و١٩٢٩، عضوا في رئاسة المكتب الدولي للعمل في جنيف. ولم يحسن هذا نفوذ حزبه الذي كان قد حصل على ٢٥ ألف صوت في انتخابات ١٩٢٥ دون أن يحصل على مقعد نائب واحد، وعلى الرغم من ٢٣ ألف صوت، فقط، عام ١٩٢٧، عاد إلى السكوبستينا بنائب واحد.

ومنع الملك، عام ١٩٢٩، الحزب الاشتراكي الديمقراطي كما منع كل التشكيلات السياسية. وزالت الاشتراكية الديمقراطية كقوة منظمة

وبقيت مراكز نفوذ صغيرة، وحدها، كما في غرف العمل: فقد كان توبالوفيتش، حتى الحرب، عضواً في غرفة تجارة بلغراد. ولكن هذا لم يكن إلا من المخلفات.

رومانيا

كانت الحركة الاشتراكية، فيها، فخورة بعراقتها. فقد كانت تعود، على صورة المشرك الفوريري، إلى عام ١٨٣٤ وتستند إلى اسمي تيودور ديامان (١٨١٠-١٨٤١) وم.بلاسيانو. ودخلتها الماركسية في السبعينات وكان قسطنطين دوبروجينو- غيريا (١٨٥٥-١٩٢٠) أول منظر كبير لها. وفي عام ١٨٩٣، خلق حزب عمال رومانيا الاشتراكي الديمقراطي الذي فككه، عام ١٨٩٩، انشقاق ج.ناديليه و"الكرماء" الذين انتقلوا إلى الحزب الليبرالي. ولكن الاشتراكيين أعادوا تنظيم أنفسهم في حزب رومانيا الاشتراكي الديمقراطي، في كانون الثاني ١٩١٠ وقد شجعتهم ثورة ١٩٠٥ الروسية وانتفاضة الفلاحين الرومانيين لعام ١٩٠٧، واستندوا إلى حركة نقابية نامية من قبل. وكان بين قادته بالإضافة إلى أشخاص جاؤوا من الأنتليجنسيا، مثل ج.دوبروجينو- غيريا وكريتيان راكوفسكي، قادة عماليون مثل أ.ج. فريمو (١٨٧١-١٩١٩) وستيفان غيورغيو (١٨٧٩-١٩١٤). وكان للرومانيين نصيب فعال في أعمال الأممية الثانية وتبنوا أطروحاتها حول البلقان: تشكيل جمهورية اتحادية لكل البلدان البلقانية، بما فيها تركيا. ووقفوا، كذلك، ضد اشتراك رومانيا في حروب ١٩١٢-١٩١٣ وضد ضم مضلع دوبروديا الرباعي إلى صلح بوخارست (آب ١٩١٣).

لم يخلق له إعلان حرب ١٩١٤، مسائل خاصة: فبما أنه لم يكن للحزب الاشتراكي أي نائب في البرلمان، فلم يكن عليه أن يتخذ موقفا ملموسا. وبقي أمينا لموقفه السلمي ووقف في مؤتمر خاص للحزب والنقابات انعقد في بوخارست في ٢٣ آب ١٩١٤ ضد الحرب ومع حياد رومانيا. وفي حزيران- تموز ١٩١٥، جمع في بوخارست الاجتماع الاشتراكي البلقاني الثاني الذي اشترك، فيه، البلغار (التيسني) واليونانيون إذ لم يستطع الصرب الحضور. وتبنى الاجتماع قرارا مؤيدا لأطروحات ليكنشت وروزا لوكسمبورغ وانتقد سلبية مكتب الأممية الثانية وأدان "الاشتراكية الوطنية". وكذلك، مثل الحزب الروماني، في الشهر التالي، في زيمرفالد، أحد قادته، كريستيان راكوفسكي (١٨٧٣-١٩٤١)، وهو طبيب بلغاري من دوبروديا. وقد تبنى موقفا مؤيدا لأطروحات لينين وحمل مؤتمر الحزب الرابع (تشرين الثاني ١٩١٥) على إقرارها. ولم يستطع، بالمقابل، أن يشترك في لقاء كينتال (نيسان ١٩١٤)، ولكن الحزب الاشتراكي الروماني قبل، مرة أخرى، أطروحاته. وعندما بدا دخول رومانيا الحرب وشيكا، ضاعف الاشتراكيون الإضرابات والمظاهرات: وفي ٢٦ حزيران، قمعت السلطات، بقسوة، مظاهرة عمالية في غالاتز، وقتل، فيها، تسعة بينهم حزبيان اشتراكيان. وفي هذه المدّة ، شن الكاتب الذي أصبح مشهورا فيما بعد، باناييت إستراتي، حملة ضد الحرب في جريدة *برايلا* النقابية. وفي ٢٧ آب ١٩١٦، أعلنت رومانيا الحرب على النمسا- المجر وانهال القمع على الحزب: منع صحف، تفريق اجتماعات، اعتقال قادة.

وقد زاد من تأثير الثورتين الروسيتين في رومانيا كون الحكومة قد لجأت، بعد هزيمة كانون الأول ١٩١٦ واحتلال بوخارست، إلى إياسي القريبة

جدا من الحدود وطلبت مساعدة القوات القيصرية للحفاظ على خط سيريت: فوجد، هكذا، مئات ألوف الجنود الروس في مولدافيا وحول العاصمة المؤقتة. وفي الأول من أيار ١٩١٧، نظم هؤلاء الجنود مظاهرة كبيرة اشترك فيها اشتراكيون رومانيون ومنهم ألكسندر دوبروجينو- غيريا ابن قسطنطين. وقد حرروا القائدين الاشتراكيين السجينين: كريستيان راكوفسكي وغ.بوجور. ولكن بعثة الجنرال بارتيلو العسكرية الفرنسية ساعدت الحكومة في استعادة السيطرة على الوضع: وانتقل الاشتراكيون المهددون إلى روسيا. وبقي، فيها، ك.راكوفسكي نهائيا ولعب دورا هاما في الثورة البلشفية في أوكرانيا حيث أصبح رئيسا للحكومة عام ١٩١٩، في حين نظم، فيها، غ.بوجور (١٨٨١- ١٩٦٤) "لجنة عمل اشتراكي ديمقراطي" كان مركزها أوديسا وشكلت "أفواجا ثورية رومانية". فقد كان، إذن، لثورة أكتوبر ارتكاسات مباشرة في رومانيا. ولكن حكومة براتيانو أدركت الخطر وعملت على إقرار إصلاح زراعي واسع وإصلاح انتخابي أدخل الاقتراع العام: فلم يتحرك الفلاحون الذين امتلؤوا أملا. وكان هذا "سدا أول ضد البلشفية".

وكان الثاني بيسارابيا. فمنذ سقوط القيصر، تواجه، في هذه المنطقة المتعددة القوميات، القوميون الرومانيون والأوكرانيون والروس. ولكن تشنجات روسيا استبعدت هؤلاء الأخيرين، وانتصر الرومانيون. ففي نيسان ١٩١٨، صوت مجلس-"السفات"-الذي كانت درجة تمثيله موضع نقاش على الاتحاد مع رومانيا. فقطعت موسكو العلاقات الديبلوماسية مع رومانيا و لم تعترف بالضم قط. وأدخلت بيسارابيا عنصرا وطنيا، بل قوميا ضد البلشفية وسلم صلح بريست- ليتوفسك بين روسيا والدول المركزية أوكرانيا للاحتلال الألماني واختزل رومانيا إلى جزيرة مولدافيا الصغيرة. وجعلت منها معاهدة بوخارست تابعا

للدول المركزية، ولكنها جعلت منها، أيضا، عنصر سد معاد للبلشفية. وسهل ذلك سياسة حكومتي براتيانو وأفيريسكو في القمع العمالي.

ومن الناحية الأخرى من الحدود، في ترانسلفانيا، كان فرع روماني للحزب الاشتراكي الديمقراطي المجري، عام ١٩٠٣، مع جريدة تصدر في تيميشوارا. وقد نقل موقفه عن موقف اشتراكي بودابست إلى أن انفلتت المسألة القومية إلى المقام الأول عام ١٩١٨. وفي تشرين الأول، قبل اشتراكيو ترانسلفانيا الرومانيون بالتعاون مع الحزب الوطني الروماني. وقد أيدوا الاتحاد مع المملكة، ولدى مجلس ألبا جوليا الوطني الكبير (الأول من كانون الأول ١٩١٨)، انتخب ممثلان عن الحزب الاشتراكي الديمقراطي في المجلس الوطني الكبير، وهو حكومة مؤقتة من خمسة عشر عضوا يرأسهم جوليو مانيو.

وسوف يكون على اشتراكية رومانيا الكبرى أن تقوم بتركيب عناصر مختلفة جدا. و لم تستطع التوصل إلى ذلك .

انشقاق ١٩٢١ وتطور الحزب الاشتراكي

كان حزب ريغات- المملكة القديمة- السابق قد اتخذ مواقف ثورية. وفي ١١ كانون الأول ١٩١٨، تبنى "إعلان مبادئ" ينادي بإلغاء استغلال الإنسان للإنسان وإقامة ديكتاتورية البروليتاريا. وبعد بضعة أيام أغرقت بالدم، أمام المسرح الوطني، مظاهرة لعمال عاطلين عن العمل ويعانون الجوع: وقد وقع أكثر من مائة قتيل. وأفادت الحكومة من ذلك لاعتقال القادة النقابيين الاشتراكيين. و لم يمنع ذلك من استمرار الإضرابات والمظاهرات طيلة عام ١٩١٩: إضراب الخطوط الحديدية في حزيران،

عمال التعدين والنفط في آب وإضرابات تضامن، أيضا، مع روسيا البلشفية وثورة بيلا كون في المجر.

وفي هذه المعارك، انقسمت الحركة الاشتراكية الرومانية. وشوهد ذلك عندما طرحت مسألة الانضمام إلى الأممية الثالثة. وكانت أغلبية اشتراكيي ريغات المتأثرين بألكسندر دوبروجينو- غيريا والذين بقوا على صلة بكريستيان راكوفسكي تؤيد هذا الانضمام، في حين كان اشتراكيو ترانسلفانيا وبوكوفينا يريدون أن يبقوا أوفياء للصلات مع الاشتراكية الديمقراطية النمساوية والمجرية. وفي نيسان ١٩٢٠، قرر اصحاب الأغلبية قطع العلاقات مع الأممية الثانية وإرسال وفد إلى موسكو للاستفسار عن شروط الانضمام إلى الثالثة. وقد اقتنع، كما اقتنع وفد كاشان- فروسار الفرنسي، واقترح، لدى عودته، قبول الشروط. ولكن إضرابا عاما كان، أثناء الفاصل، قد عبأ ٤٠٠ ألف عامل من ٢٠ إلى ٢٨ تشرين الأول. وجعل القمع الحكومي القاسي الحركة العمالية تتطرف وتقرر الخيار الثوري.

وفي ٣ شباط ١٩٢١، استدعي للاجتماع مجلس عام للحزب الاشتراكي الديمقراطي: وقد انقسم حول قضية الانضمام. وقد عبرت ثلاثة اتجاهات: يسار مؤيد للانضمام بثمانية عشر صوتا ووسط مؤيد للانضمام بتحفظ بـ١٢ صوتا ويمين ضد الانضمام بثمانية أصوات. وبما أن الأغلبية قررت استدعاء مؤتمر للحزب في ٨ أيار، انشق اليمين المكون، خاصة، من ممثلي المقاطعات الجديدة. وكانت تلك بداية سجال طويل حول شروط القرار إذ تذرع أصحاب الأقلية بأن قادتهم الرئيسيين كانوا في السجن على أثر إضراب تشرين الأول العام.

ومهما يكن من أمر، فقد انعقد المؤتمر في بوخارست. وفي ١١ أيار ١٩٢٠، قرر الانضمام إلى الأممية الثالثة وتحويل الحزب الاشتراكي الديمقراطي الروماني إلى حزب شيوعي. وكان قرارا "إجماعيا"، ولكن

١١١ تفويضا قبلت الانضمام بتحفظ، في حين قبل ٤٢٨ تفويضا ذلك دون تحفظ. وفرق البوليس، بدوره، بين الجانبين: فقد اعتقل، بتهمة الخيانة العظمى كل الذين صوتوا لموسكو (حملة الأربعمائة وثمانية وعشرين تفويضا). وبدأ الحزب الجديد حياة صعبة.

وتنظمت الأقلية، في ١٩-٢٠ حزيران ١٩٢١، في بلويستي: فقررت الأجنحة اليمينية لأحزاب ريغات ترانسلفانيا وبانات وبوكوفينا الاشتراكية الديمقراطية القديمة خلق "اتحاد لأحزاب رومانيا الاشتراكية" انضم، فيما بعد، إلى "اتحاد فيينا" وأصبح، في أيار ١٩٢٧، ***حزب رومانيا الاشتراكي الديمقراطي***. وقد انطلق الاشتراكيون الديمقراطيون من الفكرة القائلة أن رومانيا لم تكن بلدا ناميا إلى حد يكفي للانتقال إلى الاشتراكية، فعلقوا آمالهم على بلدان الغرب المصنعة: ومن هنا جاء برنامج إصلاحي، برنامج ديمقراطية سياسية واجتماعية ورفع لمستوى الجماهير الثقافي. وقد وجد صدى في المقاطعات النمساوية- المجرية السابقة وحاول غزو النقابات. وكانت هذه الأخيرة قد أنجزت، في حزيران ١٩٢٢، في مؤتمر سيبيو، توحيدها وتبنت ميثاق استقلال حيال الأحزاب السياسية. وفي عام ١٩٢٥، انضمت إلى اتحاد أمستردام. ولكنها ظلت، دائما، قليلة العدد: ٢٥ ألف عضو عام ١٩١٩ و٤٢ ألفا بعد عشر سنوات، أكثر من نصفهم من ترانسلفانيا، في حين كان في المملكة القديمة ١١ ألف نقابي فقط. وبالتالي كان عملها قليل الكفاية، وكانت عاجزة عن الحصول على تطبيق تشريع عمالي متواضع مع ذلك. وبقي أرباب العمل، بواسطة حزب براتيانو الليبرالي، سادة الدولة.

وعلى الصعيد السياسي، كان الاشتراكيون الديمقراطيون مرغمين، بسبب ضعفهم بالذات، على التعاون مع الأحزاب البورجوازية. ففي عام ١٩٢٦، تحالفوا، من أجل الانتخابات البلدية، مع قوميي إ.مانيو الفلاحيين، وهو تحالف جددوه عام ١٩٢٨ وسرعان ما تلاه خلاف.

وفي عام ١٩٣٠، أدان المؤتمر هذا التعاون وأعاد تأكيد استقلال الحزب. والحقيقة هي أن نتائج الاشتراكيين الانتخابية كانت، على الرغم من التحالفات، هزيلة. ففي عام ١٩٢٢، حصلوا على نائب واحد، في حين انتزع ليبراليو براتيانو ٢٦٠ مقعداً ،وكان جاكوب بيستينر الذي مثل رومانيا في الأممية الاشتراكية. وفي عام ١٩٢٦، لم يكن لهم أي نائب، وفي عام ١٩٢٨ كان لهم ٩ نواب. وفي عهد كارول، فقدت الحياة البرلمانية كل معنى، وكان الاشتراكيون دون تأثير. وفي عام ١٩٣٥-١٩٣٦، رفض الحزب الاشتراكي الديمقراطي عروض الشيوعيين من أجل جبهة مشتركة: فقد طلب أن يكف الشيوعيون، أولا، عن أنشطتهم اللاشرعية. وتقدم إلى انتخابات ١٩٣٨ وحيدا، رافضا التحالف مع مانيو الذي كان مرتبطا بميثاق الحرس الحديدي. وعلى هذا النحو، استطاع أن يحصي أصواته: ٢٨٨٠٠ صوت، أي ٠,٩٪ من المقترعين. وفاجأه انقلاب ١٠ شباط ١٩٣٨ الملكي في جهد أخير: فقبل بضعة أيام، في ٢٥ كانون الثاني، جمع اجتماع ممثلين عن الاشتراكيين والشيوعيين والاتحاد الديمقراطي واتحاد عمال رومانيا المجريين ("مادوش") لتشديد النضال من أجل الديمقراطية ومعارضة إلغاء البرلمانية. وكان ذلك بعد فوات الأوان: فقد حل البرلمان وألغي دستور ١٩٢٣ ومنعت كل الأحزاب السياسية.

ووجد، إذ ذاك، بين الاشتراكيين الديمقراطيين، اتجاه ينادي بإعادة فحص للمواقف النظرية ، فلم تعد الدولة أداة الصراع الطبقي، بل ضرورة محتومة. وكان قائدان في الحزب الاشتراكي إ.فلوراس وم.ميريسكو، قد قبلا الدخول في لجان عمل حكومة اللاسامي غوغا. وأصبح أحد رفاقهما، ج.غريغوروفيتش مساعد سكرتير دولة لشؤون العمل في حكومة البطريرك ميرون كريستا الملكية، وعندما أبدل الملك النقابات بهيئات حرفية ترك نفسه موضع امتصاص من جانب جبهة النهضة

الوطنية (كانون الأول ١٩٣٨)، وهي منظمة وحيدة في حياة سياسية مختزلة إلى ديكتاتورية الملك العاجزة والمختلة.

وفي رومانيا كارول الثاني، كانت الاشتراكية الديمقراطية قد زالت عملياً.

تطور الحزب الشيوعي (١٩٢٢-١٩٤٠)

أعاد الشيوعيون الرومانيون -الذين كانوا قد فقدوا قادتهم الذين اعتقلوا لدى اختتام مؤتمر الانضمام بالذات - تنظيم أنفسهم في اجتماع بلوييستي (٣-٤ تشرين الأول ١٩٢٢) الذي عُدَّ المؤتمر الثاني للحزب. وقد اتخذوا اسم *حزب رومانيا الشيوعي* وأقروا أنظمة وانتخبوا أول لجنة مركزية كان سكرتيرها العام جيورجي كريستيسكو.

وقد قولبت حياة الحزب شروط سلبية على نحو خاص. وهذه الشروط داخلية أولا: بروليتاريا قليلة العدد: أقل من مليون عامل من ١٨ مليونا من السكان- ٥,٥٪، جمهور من الفلاحين الراضين، في البداية على الأقل، عن الإصلاح الزراعي الذي كان قد سمح لهم بالتصرف بأربعة ملايين هكتار. وعلى الصعيد السياسي، كان يمكن، قبليا، للأقليات المجرية والألمانية والأوكرانية والبلغارية المستاءة أن توفر تربة صالحة، ولكن كل تقدم للشيوعية في هذه الأوساط كان يُعدّ من جانب الغالبية العظمى من الرومان خيانة ويهدد باستخدام دوافع قومية، بل وشوفينية بعيدة كل البعد عن الأممية البروليتارية. وعلى الصعيد الخارجي، كانت المسألة المسيطرة هي مسألة العلاقات مع الاتحاد السوفياتي. فقد أضيفت إلى العلاقات السيئة التقليدية مع الروس منذ ١٩١٢ (ضم بيسارابيا إلى إمبراطورية القياصرة) احتلال الجيش الروماني لبيسارابيا هذه نفسها في أوج الحرب الأهلية (كانون الثاني ١٩١٨) وضمها إلى المملكة في نيسان ١٩١٨ ضمن شروط لم يقبلها، قط، البلاشفة، وخاصة ك.راكوفسكي

الذي أصبح حاكم أوكرانيا السوفياتية. وقد ندد لينين بهذا الضم بوصفه "عمل قطّاع طرق" وقطع الصلات الديبلوماسية التي لم تستأنف إلا في حزيران ١٩٣٤. وبطبيعة الحال، وجدت حكومة بوخارست الحلفاء يعهدون إليها بمهمة "الحزام الصحي" ضد الاتحاد السوفياتي ومدت لها يد مساعدة قوية في الصراع ضد البلشفية في أوروبا الوسطى: فقد أنزلت القوات الرومانية الضربة القاضية بإدارة بيلا كون واحتلت بودابست (آب ١٩١٩). وفيما بعد، لم تسهل مواقف الكومنترن مهمة الشيوعيين. فقد صرح مؤتمر الأممية، عام ١٩٢٤، بأن للدول المولودة من معاهدة فيرساي طابعاً "إمبريالياً" لأنها تشكلت من ضم أقاليم وشعوب، وهو ما كان إدانة واضحة لميثاق اتحاد ألبا جوليا. وأكد الكومنترن، بالتالي، حق الأقليات في الاستقلال وحمل الشيوعيين على الالتزام بدعم نضال المجريين والألمان الذين كانت أغلبيتهم تتجه إلى اليمين! وكان يتصور انشقاق ترانسلفانيا دوبرودويا. أما بالنسبة لبيساربيا وبوكوفينا المعتبرتين أرضاً أوكرانية، فقد نادى بضمهما إلى الأقاليم التي يقطنها الشعب نفسه في تشيكوسلوفاكيا (أوكرانيا تحت الكارباتية) وبولونيا (غاليسيا الشرقية) في جمهورية أوكرانية مرتبطة بالاتحاد السوفياتي. وكان ذلك يعني المطالبة بتقطيع رومانيا: وهو ملف غير قابل للدفاع عنه بالنسبة للشيوعيين الرومانيين. وأصبحت الشيوعية والخيانة العظمى مترادفتين في نظر الرأي العام الروماني أكثر منهما في أي مكان آخر في أوروبا.

وترجم تطور الحزب هذه التناقضات. ففي ٢٤ نيسان ١٩٢٤، منع أمر عسكري الحزب الشيوعي الروماني وافتتح مرحلة لا شرعية دامت حتى ٢٣ آب ١٩٤٤. وكان في الحزب، آنذاك، حوالي ٢٠٠٠ عضو. واعتقل قادته أو هاجروا إلى الاتحاد السوفياتي، مثل آنا بوكر (١٨٩٠-١٩٦٠) التي كانت من أسرة يهودية في بوكوفينا والتي لم تعد إلى

رومانيا إلا عام ١٩٣٥. ومنذ ذلك الحين، عقدت المؤتمرات خارج البلاد، وكان السكرتير العام، لمدّة طويلة، أجنبيا: ففي المؤتمر الثالث في فيينا، كان السكرتير العام المجري كوبولوس إليك، وعين، في المؤتمر الرابع في خاركوف (تموز ١٩٢٨) عضو من حزب أوكرانيا الشيوعي، وفي المؤتمر الخامس، قرب موسكو (كانون الأول ١٩٣١)، وضع البولوني أ.ستيفانسكي (غورن) على رأس الحزب. وكان من الصعب، ضمن هذه الشروط، تكييف عمل الحزب الشيوعي الروماني مع شروط الحياة السياسية الرومانية. واصطدمت كل جهود المناضلين في هذا الاتجاه بحرمانات من الكومنترن. وهكذا، فإن الشيوعيين الذين حاولوا، في انتخابات ١٩٣٦ البلدية، التعاون في جبهة موحدة ضد الليبراليين قد أدينوا بـ"الانحراف اليميني" من جانب اللجنة التنفيذية للأممية. وفرضت هذه الأخيرة، إذ ذاك، خطا "يساريا متطرفا" كان يرفض أي تحالف تكتيكي ويعد الاشتراكيين "اشتراكيين فاشيين". وكان الكومنترن الذي يعيش في هاجس هجوم مفاجئ ضد الاتحاد السوفياتي يُعدّ ، آنذاك، رومانيا إحدى قواعد الهجوم. وفي عام ١٩٣٠، إدانة جديدة للحزب الشيوعي الروماني بصدد المسألة الفلاحية: فقد اتهم بأنه عدّ الطبقة الفلاحية كالعمالية وبأنه أهمل المقابلة بين الفلاحين الفقراء والكولاك. ولكن منعطفا أولا حدث عام ١٩٣١. ففي ١٥ آب، صدر العدد الأول من جريدة *سينتيا (الشرارة)*، جريدة الحزب السرية حتى ١٩٤٤ والرسمية منذ ذلك الحين. وفي كانون الأول، اتخذ المؤتمر الخامس الذي انعقد في ضاحية موسكو، عددا من القرارات الأساسية لاستراتيجية الحزب: التخلي عن الخط "اليساري المتطرف" واتحاد البروليتاريا والطبقة الفلاحية والطبقات الوسطى التقدمية لتصفية بقايا الإقطاعية وتحقيق ثورة ديمقراطية بورجوازية تتحول، بعد ذلك، إلى ثورة بروليتارية.

وفي مناخ الأزمة الاقتصادية العميقة التي اجتازها البلاد، تجلى تطبيق الخط الجديد بدخول متزايد إلى النقابات. وفي عام ١٩٣٣، اتخذت إضرابات في نفط بلوييستي (كانون الثاني ١٩٣٢) وبين عمال الخطوط الحديدية لمصنع غريفيتسا (شباط) شكلا ثوريا واستجرت قمعا قاسيا. وهذه الإضرابات التي غدت شهيرة في حوليات الحركة العمالية الرومانية هي التي ظهرت، بمناسبتها، أسماء من الحزب الشيوعي الروماني أثناء الحرب وبعدها: جيورج جيورجيو - ديج، فازيل لوكا، لوكريسيو باتراسكانو. وفي حزيران، خلقت لجنة وطنية معادية للفاشية. وفي آب ١٩٣٤، تشكل حزب ترانسلفانيا المجري في تشكيل مستقل: اتحاد شعب رومانيا المجري العامل (*مادوش*) الذي سرعان ما ظهر، فيه، النفوذ الشيوعي. وفي الوقت نفسه، كان الحزب الشيوعي الروماني يشارك في تصريح مشترك لأحزاب بلغاريا ويوغسلافيا واليونان وتركيا الشيوعية لمصلحة السلام في البلقان.

وهكذا كان الحزب الشيوعي الروماني محضرا لقبول خط المؤتمر السابع للأممية. ومنذ شباط ١٩٣٥، أيد احتماع عام للجنة المركزية جبهة شعبية مناهضة للفاشية، وفي كانون الأول، وقعت اتفاقا مع جبهة فلاحي بيترو غروزا و*المادوش* وفئة من الاشتراكيين. وفي ٣١ أيار ١٩٣٧، كانت الجبهة قادرة على تعبئة مائة ألف متظاهر في بوخارست من أجل يوم مناهض للفاشية ومناهض للتحريفية. وفي تشرين الثاني من السنة نفسها، أنشأ الحزب الشيوعي الروماني تشكيلا سياسيا شرعيا، الاتحاد الديمقراطي، وعشية الانقلاب الملكي، حاول تنظيم حركة لصالح احترام الدستور المهدد. وعلى الرغم من جهوده، لم تكن النتائج ظاهرة، واستمر القمع الملكي: ففي عام ١٩٣٦، حكمت آنا بوكر وثمانية عشر قائدا بالسجن لمدة عشر سنوات. واقتصرت الدعاية للدفاع عن أسبانيا

على ذهاب ٥٠٠ متطوع. أما بالنسبة للحزب نفسه، فقدر عدد أعضائه بأقل من ٢٠٠٠.

وفي آب ١٩٣٩، قبل الحزب الشيوعي الروماني الميثاق الألماني السوفياتي وطالب بمعاهدة عون مع الاتحاد السوفياتي: وكان صوتا معزولا في رومانيا كانت تعيش، آنذاك، ساعة الرايخ الثالث.

ألبانيا

كانت ألبانيا، بالثمانين بالمائة من السكان الريفيين وبالثمانين بالمائة من الأميين، تكمل، عام ١٩٣٨، خمس عشرة سنة من حياة مستقلة منها سبع سنوات حرب وثلاث عشرة سنة ديكتاتورية: وكانت الإقطاعية ما تزال سائدة فيها، ولم تكن الاشتراكية تبدو، فيها، سوى كلمة مفرغة من المعنى تقريبا. ومع ذلك، كانت فيها اشتراكية.

المعارضة الديمقراطية والكونار

لا يمكن، في الواقع، الحديث، حتى عام ١٩٣٠، سوى عن معارضة ديمقراطية. فقد تأثرت العناصر القليلة المكونة في الجامعات الأوروبية قبل الحرب العالمية الأولى والتي شكلت نواة الحركة القومية بثورة أكتوبر. وبالفعل، نشرت الحكومة البلشفية، على الفور، نص معاهدة لندن السرية لعام ١٩١٥ التي كانت تضحي للشهوات الإيطالية باستقلال ألبانيا الذي أكده الحلفاء، رسميا، عام ١٩١٢. وقد اغتاظ الوطنيون واحتفظوا لموسكو بفضل هذا الكشف. وفي بداية العشرينات، اهتمت صحافة تيرانا التقدمية بـ"الطرائق البلشفية" لتسوية المسائل الزراعية، ثم اقترح نائب مفوض الشعب م.ليتفنوف، عام ١٩٢٢، على الحكومة الألبانية إقامة علاقات ديلوماسية: ولم يحظ هذا الاقتراح بنتيجة، ولكن

فئة من الرأي العام تذكرت هذا. ولذلك، وفي كانون الثاني ١٩٢٤، عندما دعي المجلس التأسيسي إلى تمجيد ذكرى الرئيس ويلسون، ألقى عوني رستمي (١٨٩٥-١٩٢٥)، قائد المعارضة المقبل ضد زوغ، خطبة ثناء على لينين الذي كان قد مات مؤخرا وجعل المجلس يقف دقيقة صمت. واجتازت حكومة فان نولي الديمقراطية التي وصلت إلى الحكم بعد "الثورة الديمقراطية"، في حزيران ١٩٢٤، خطوة سببت الكثير من الضجة والانفعال لدى الحلفاء وفي يوغسلافيا: فقد اعترف الأسقف الوطني، في ١٦ حزيران ١٩٢٤، بالحكومة السوفياتية.

والواقع هو أن زوغ كان- لا إراديا- من سبب الاتصالات الأولى بين الألبان والماركسيين. فبعد انقلابه واستيلائه على السلطة في كانون الثاني ١٩٢٥، تبعثر محيط فان نولي المؤلف من وطنيين شبان. فمضى سكرتيره الخاص إلى موسكو وآخرون إلى فرنسا، ومعظمهم إلى فيينا. وفي آذار ١٩٢٥، عقدوا في العاصمة النمساوية اجتماعا وأسسوا لجنة وطنية ثورية- كونار- برئاسة فان نولي أصدرت، في جنيف، جريدة ***الحرية الوطنية***. وبقيت دعايتهم المعادية لزوغ وحماته الفاشيين الإيطاليين دون تأثير على البلاد التي كانت حدودها موصدة، إلا أنهم أقاموا، في فيينا، اتصالات مع الاتحاد الشيوعي البلقاني التابع للكومنترن. وقد اختلفوا، من جهة أخرى، حول هذه النقطة. ففي حين كانت عناصر يمينية تتقرب من بلغراد وفرنسا، اتحدت، في نيسان ١٩٢٧، الكونار التي أصبحت "لجنة تحرير وطني" مع وطنيي كوسوفو الألبان على برنامج تحالف "مع الشعوب البلقانية والطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية". وفي تشرين الثاني، سافر ف.نولي، رئيس اللجنة، إلى موسكو للاشتراك في مؤتمر أصدقاء الاتحاد السوفياتي بمناسبة الذكرى العاشرة لثورة أكتوبر. ولكن ف.نولي تخلى، عام ١٩٣٠، عن النضال السياسي وانسحب إلى الولايات المتحدة ليكرس نفسه للأعمال الأدبية ولمهمته الكهنوتية.

المجموعات الشيوعية الأولى (١٩٣٠-١٩٤٠)

كانت مجموعة المهاجرين الصغيرة تنشر نداءات من أجل الاستقلال في صحافة الكومنترن، ولكنها فكرت، منذ ١٩٢٩، في تنظيم حزب شيوعي ألباني. وبهذه النية، عاد أحدهم، علي كلمندي (١٩٠٠-١٩٣٩)، إلى البلاد عام ١٩٣٠.

وقد وجد في كورسا مجموعة صغيرة من المثقفين الشباب الذين يعلنون انتماءهم إلى الأممية الثالثة. وكان معظمهم من تلاميذ المعهد الفرنسي الذي كان قد درس، فيه، قبل ذلك بقليل، صبي من جيروكاسترا، أنور خوجا. وخلال السنتين التاليتين، تشكلت مجموعات مماثلة في شكودرا وتيرانا وجيروكاسترا. وهذه النوى التي كانت دون قيادة مشتركة وتفصل بينها مشادات أيديولوجية وشخصية، بقيت مجهولة حتى عام ١٩٣٥.

وفي تلك السنة، قوى تفاقم الأزمة الاقتصادية والتسلط الإيطالي المعارضة ضد زوغ في بعض أوساط بورجوازية الأعمال والضباط. وقد طرحوا مسألة الثورة المسلحة. وانقسم الشيوعيون الذين علموا بذلك. فقد انتقد علي كلمندي، المثقف الماركسي الحقيقي الوحيد آنذاك، هذه الطريقة وندد بالتحالف مع البكوات الرجعيين. وقبلت مجموعة بيرا، بقيادة رضا سيروفا، الاشتراك. وقد فشل تمرد آب ١٩٣٥ في فييري وأبيدت النواة الشيوعية وقتل قائدها، وبقي هذا التمرد، مع ذلك، معمودية النار للشيوعيين الألبان.

وبدءاً من هذه البرهة، تراكب عمل مزدوج. ففي الخارج، واصلت "لجنة التحرير الوطني" نشاطها المتأثر بالعناصر الماركسية، في حين كانت نواة ألبانية تعمل في ليون، في فرنسا، ضمن صلة وثيقة بالحزب الشيوعي الفرنسي. وفي باريس، أيضا، انضم أنور خوجا الذي جاء إلى مونبلييه

كطالب موفد لدراسة العلوم الطبيعية إلى الشيوعية واشترك في تحرير جريدة *الأومانيتيه* بين ١٩٣٠ و١٩٣٣ قبل أن يمضي لدراسة الحقوق في بروكسل. ولكن الشيوعيين حاولوا، في البلاد نفسها، الدخول في المنظمات العمالية التي بدأت تنظم نفسها عام ١٩٣٤ خلال زمن حكومة م.فراشيري الليبرالية نسبيا: فقد تشكل، في هذه السنة، في كورسا، تجمع عمالي: *بونا (العمل)* كان أعضاؤه من عمال نفط كوسوفا. وفي عام ١٩٣٦، وفي كورسا دائما، طورت مجلة، *بوتا إي ري (العالم الجديد)*، أصدرها الشيوعيون منهب تجديد جذري للمجتمع ومقاومة لسيطرة إيطاليا الفاشية. وفي شباط ١٩٣٦، انكشفت كل هذه الفعالية لدى عدة إضرابات، منها إضراب عمال الأحذية الذي اصطدم بالقمع الحكومي ولكنه عرف باسم الشيوعيين في الأوساط العمالية-الحرفية. وفي عام ١٩٣٨، نشرت المجموعة نفسها التي أصبح يقودها، منذ ذلك الحين، أنور خوجا، مدرس الفرنسية في "المعهد" منذ السنة السابقة، دورية سرية كانت تستعيد شعارات الأممية، وخاصة شعار "جبهة شعبية" موهومة، إلى حد بعيد في شروط الحياة السياسية آنذاك.

وهذه البرهة- عام ١٩٣٨- هي التي تشكلت، فيها، مجموعتان شيوعيتان جديدتان: الأولى في شكودرا غدت على الفور فعالة، والأخرى في تيرانا. وعاشت هذه الأخيرة طويلاً ،فمنذ كانون الثاني ١٩٣٩، اكتشف البوليس منشورات واعتقل ثلاثة وسبعين "شيوعيا"- كثير منهم كانوا من الأنصار-، وخاصة من الشباب، حوكموا في تيرانا في ٤ شباط. وأثار الإنذار الإيطالي في تيرانا وشكوردا وإلبازان ودور وكورسا وفلورا تظاهرات شعبية حامية اشترك فيها الشيوعيون وإن لم ينظموها.

وفي بداية الاحتلال الإيطالي، كانت الشيوعية الألبانية قوة ما تزال إمكانية، مقسومة إلى مجموعتين متخاصمتين- كورسا وشكودرا- إذ تتهم الأولى الثانية بالتروتسكية. ولكن المعارضة ضد زوغ عادت إلى البلاد مع الاحتلال الإيطالي وقبلت التعاون: واستطاع الشيوعيون، منذ ذلك الحين، أن يعلنوا أنفسهم المقاومين الوحيدين الذين يجسدون القضية الوطنية. وتنظيم هذه المقاومة هو الذي أدى إلى خلق حزب ألبانيا الشيوعي في ٨ تشرين الثاني ١٩٤١.

اليونان

تنظمت القوى الاشتراكية في اليونان متأخرة. فقد برز التنظيمان الرئيسيان في نهاية الحرب العالمية الأولى: الحزب الاشتراكي الذي أسسه نيكولاس يانيوس ومجموعة سالونيك المنافسة التي تبنت موقفا ضد الحرب عام ١٩١٥. وأنشأ اجتماع فندق بيريه، في ٥ تشرين الثاني ١٩١٨، تشكيل ***السوسياليستيكون إيرغاتيغون كوما- إيلادوس (السيك)*** ببرنامج غريب عن كل تأثير لينيني، ذي طابع ديمقراطي. وشهد شتاء ١٩١٩-١٩٢٠ توطد الفئة الميالة إلى الكومنترن داخل "السيك". وفي المؤتمر الثاني لـ"السيك"، في أثينا، في ٥ نيسان ١٩٢٠، جرى التصويت على الانضمام إلى الأممية الثالثة. وشكل مناضلو المجموعات الاشتراكية السابقة الوجود ملاكاته السياسية. وكانت هناك مرحلة أولى قصيرة لنمو الحزب الفتي هي مرحلة الطريق الشرعية، وهي أطروحة حددت في شباط ١٩٢٢. وسوف ينضم الاتجاه الانتهازي الذي هوجم في المؤتمر الاستثنائي الثاني في ١٦ أيلول ١٩٢٣ وأبعد عن الحزب إلى اليسار الفينيزيلي. وتبنى الحزب الشروط الإحدى والعشرين لدى انعقاد مؤتمر أثينا، بين ١٦ تشرين الثاني و٣ كانون الأول ١٩٢٤. ويعود هذا

التصلب في الحزب الشيوعي اليوناني إلى قدامى آسيا الصغرى وهم محاربون قدماء في "الفكرة القديمة" كانوا يعبرون، بالإضافة إلى معاداة العسكريتاريا، عن مطالب اقتصادية واجتماعية. وترافقت سيرورة بلشفة الحزب بإعادة تعريف للمسألة القومية لصالح استقلال تراقيا ومقدونيا. وفي ٢٥ حزيران ١٩٢٥، افتتح انقلاب الجنرال بانغالوس مرحلة سرية للحزب: فقد أعلن خارجا عن القانون واعتقل قادته بوليوبولوس وأبوستوليديس وماكسيموس. وعند ذلك اتجهت الملاكات التي كونتها مدارس الكومنترن إلى أخذ مكان الحرس القديم: وظهرت بوصفها ملاكات الثورة ونخبتها. وفي المؤتمر الثالث، في آذار ١٩٢٧، اشتدت البلشفة: فقد اصطدمت مجموعة خايتاس الستالينية بـ"التصفويين" ذوي الاتجاه التروتسكي من جماعة بوليوبولوس وبوسطي ماكسيموس. وتدهور الوضع: فقد تعاقبت عمليات الفصل. ففي ٢٥ أيلول ١٩٢٧، أبعد الحزب بوليوبولوس بوصفه عدوا للبروليتاريا. وطردت مجموعة ماكسيموس، بدورها، في مؤتمر أثينا، في ١٠ كانون الأول ١٩٢٨. وأقيم تسلسل ومركزية صارمتان. وأكدت اللجنة المركزية والمكتب السياسي أرجحيتهما على حساب الأجهزة الدنيا. ودعمت الأممية، داخل الحزب، الفريق القائد. وسجلت سنوات الثلاثينات هذه نهاية البلبلة الداخلية.

وفي هذا التاريخ، ظل تأثير الحزب الشيوعي الفتي في الجماهير الشعبية ضعيفا. فإذا كان الشيوعيون قد أثروا على الاتحاد العام للعمال، في آذار ١٩٢٧، فإن الإصلاحيين هم الذين استولوا على جهازه التنفيذي. وخلق الشيوعيون، في شباط ١٩٢٩، اتحادا عاما موحدا للعمال اليونانيين، وهو منظمة نقابية خاصة كان مندوبوه المائتان والخمسة والستون يمثلون ٢١ ألف عامل. ومن المؤكد، في شروط كارثة ١٩٢٢ القاسية والتضخم وتدفق لاجئي آسيا الوسطى، أن إضراب ١٩٢٣ الكبير عبأ أكثر من ١٥٠ ألف عامل في مراكز أثينا المدينية، في بيريه.

ولنلاحظ، على كل حال، أنه انطلق من اتحاد مستخدمي الخطوط الحديدية الذي لم يكن عضوا في الاتحاد العام للعمال اليونانيين.

وعلى المسرح السياسي، صوت الشيوعيون، لدى استفتاء ١٣ نيسان ١٩٢٤، مع الجمهوريين من أجل إقامة الجمهورية. وفتحت انتخابات ٧ تشرين الثاني ١٩٢٦ التي صاغ الحزب، من أجلها، برنامجا انتخابيا ليست فيه إشارة إلى المسألة القومية، المنبر البرلماني لعشرة نواب شيوعيين: إلا أن موقف الحزب الشيوعي "اللاقومي" سمح للأغلبية بالحصول على تصويت لرفع الحصانة البرلمانية عن هؤلاء النواب. وفوق ذلك، فإن عودة فينيزيليوس، عام ١٩٢٨، الذي جلب إليه تأييد طبقات واسعة من الشعب والتصويت على قانون ١٨ حزيران ١٩٢٩ الذي يعاقب كل إخلال بالنظام الاجتماعي وفشل الدعوة إلى الإضراب العام في الأول من آب ١٩٢٩ وفشل مظاهرات الأول من أيار ١٩٣٠ فرضت على الحزب شيئا من العزلة.

وخلال السنوات ١٩٣٠-١٩٣٦، كان الحزب الشيوعي يزداد صلابة وعلى رأسه سكرتير عام، زاكاريادیس الذي لم يكن هناك اعتراض على سلطته. وعينت لقيادة الحزب سكرتارية من ثلاثة أعضاء. وقد استدعت، في كانون الأول ١٩٣٢، إلى اجتماع عام لانتخاب لجنة مركزية جديدة: وسوف يعاد انتخاب المجموعة نفسها في تشرين الثاني ١٩٣٤، وفي كانون الأول ١٩٣٥. وعلى الرغم من أن قسما كبيرا من لاجئي آسيا الوسطى احتذب إلى الفينيزيلية، فإنهم شكلوا أغلبية اللجنة المركزية والمكتب السياسي، مركزي القرار الحقيقيين. وكان الحزب، من جهة أخرى، مترسخا ترسخا متينا بين السكان اللاجئين، خاصة في سالونيك وكافالا وميتيلين وأثينا حيث شن حملة دعائية اختبارية. ومن الصعب ذكر رقم أعضائه بدقة. فحتى ١٩٣٠، لم يتجاوز، احتمالا، رقم ٥٠٠٠ منتسب. وتقدم هذا الرقم بين ١٩٣١ و١٩٣٦ ليبلغ، في هذا

التاريخ، ١٥ ألـف عضـو. وكـانت أهـم المنظمـات، آنـذاك، منظمـات أثينـا وسـالونيك وفولـوس وكافـالا. وهكـذا مثـل نـاخبو كافـالا ١٥٪ مـن المقـترعين عـام ١٩٢٦ و٢٤٪ عـام ١٩٣٦. وأوضـح قـرار للاجتمـاع العـام السـادس، عـام ١٩٢٣، أن ٥٠,٧٪ مـن أعضـاء الحـزب الشـيوعي فلاحـون، في حـين كـان عمـال المصـانع والعمـال المتفرقـون يمثلـون ٦,٦٪ و٣٦٪ مـن العـدد. فـالعنصر الفلاحـي- اللاجـئ لعـب، إذن، دورا رئيسـيا. ولم يجـذب الحـزب الشـيوعي اليونـاني، في الثلاثينـات، المثقفـين الميـالين إلى الاشـتراكية. فقد انزلق هـؤلاء نحـو تقـارب مـع الطبقـة السياسـية البورجوازيـة، ولم يخـل العمل الأيديولوجي داخل الحزب الشـيوعي اليونـاني مـن بعـض الضعـف.

وقد عرفت الأزمـة الاقتصاديـة العالميـة، في اليونـان، نمـوا سياسـيا حـادا: ففـي انتخابـات ١٩٣٢، انـتزع حـزب تسـالداريس الشـعباني الأغلبيـة مـن الفينـيزيليين. ويحـدد إيقـاع عـدم الاسـتقرار السياسـي، بـين ١٩٣٢ و١٩٣٦، بأربعـة انقلابـات، وأنهـى انقـلاب الفينـيزيليين الفاشـل، في آذار ١٩٣٥، الذي اسـتجر قمعـا شـديدا مـن جـانب حكومـة تسـالداريس بتأثـير مـن ج.كونديليـس والوزيـر دون حقيبـة ج.ميتاكسـاس، فقـدان النظـام البرلمـاني لمكانتـه . وفي ٣ تشـرين الثـاني ١٩٣٥، أبـرم اسـتفتاء عـودة الملـك جـورج الثـاني، الـتي سـرعان مـا تلاهـا، في ٤ آب ١٩٣٦، قيـام ديكتاتوريـة ميتيكسـاس.

وخلال هذه المـدّة تبعـت سياسـة الحـزب الشـيوعي اليونـاني، بأمانـة، خـط الأممـية الشـيوعية. وشـكلت عقيـدة النضـال، "طبقـة ضـد طبقـة" التحليـل السياسي للحزب الشـيوعي: فقـد اعـدّت فئتـا البورجوازيـة المتنازعتـان، فئـة الكتلـة الفينيزيليـة وكتلـة تسـالداريس الشـعبانية مسـؤولتين، بالتسـاوي، عـن الفاشـية والديكتاتوريـة. وكـانت اسـتراتيجية الحـزب الشـيوعي اليونـاني استراتيجية تحـالف في قـاعدة الطبقـات الشـعبية، الجبهـة البروليتاريـة الموحـدة.

وفي الاجتماع السادس العام للجنة المركزية، في كانون الثاني ١٩٣٤، تغير التحليل السياسي للحزب الشيوعي اليوناني. فمنذ آذار ١٩٣٤، كان مرشحو الحزب قد ناضلوا، في الحملة الانتخابية، من أجل مطالب مباشرة: الخبز، العمل والحرية. وتبنت اللجنة المركزية، عام ١٩٣٤، على أثر تقرير زاكاريادس، صيغة الجبهة الموحدة. وأبرم المؤتمر الخامس، في آذار ١٩٣٤، القرارات من أجل تشكيل الجبهة الشعبية المناهضة للفاشية. ووقع ميثاق، في ٦ تشرين الأول ١٩٣٤، بين الحزب الشيوعي والحزب الزراعي والحزب الاشتراكي والحزب العمالي الاشتراكي الديمقراطي والاتحاد العام للعمال والنقابات العمالية المستقلة والاتحاد العام الوحدوي للعمال. وكان حلفاء الحزب الشيوعي هؤلاء ضعافا عدديا لأن قوى الجناح اليساري الفينيزيلي بقيت خارج الجبهة. وظهرت إرادة تحالف موسع في أيلول ١٩٣٥، مع جملة القوى الديمقراطية لجعل انتصار الفاشية في اليونان مستحيلا.

وأعيد التأكيد على هذا الهدف في المؤتمر السادس، في كانون الأول ١٩٣٥: فوصف حزب فينيزيليوس الليبرالي بأنه معاد للملكية وديمقراطي. ولكن، في حين كانت سياسة تحالف للحزب الشيوعي اليوناني مع الليبراليين تجرب ويعبر عنها في اتفاق ١٩ شباط ١٩٣٦، المسمى "ميثاق سوفوليس- سكلافيناس"، كانت مصالحة الليبراليين مع الملكية في طريقها، فعلا، إلى التحقق. إلا أن برهتين تبرزان أهمية الحزب الشيوعي اليوناني في النضال ضد الفاشية: انتخابات ٢٦ كانون الثاني ١٩٣٦ التي جرت حسب النظام النسبي والتي أعطت خمسة عشر مقعدا لنواب الجبهة الموحدة، ومظاهرة ٩ أيار ١٩٣٦ الكبيرة في سالونيك. فقد قام أكثر من ٢٠٠ ألف بتظاهرة عملاقة في مركز المدينة. ورفضت وحدات سالونيك المسلحة إطلاق النار على المدنيين. وفي حين عبئ العمال اليونانيون تعبئة واسعة في النصف الأول من ١٩٣٦- ٣٤٤

إضرابا شارك فيـــها مـــا يقـــرب مـــن ٢٠٠ ألـــف عـــامل-، كـــانت ديكتاتوريـــة ٤ آب ودور ج.مانيـــاداكيس، وزيـــر الأمـــن العـــام، يفســـخان قـــوى الحـــزب الشـــيوعي. فقـــد زرع اعتقـــال القـــادة الرئيســـيين، في ١٣ أيلـــول ١٩٣٦ ومصـــادرة البوليـــس أرشـــيفات منظمـــة أثينـــا في تشـــرين الأول ١٩٣٦، الفوضى في صفـــوف الحـــزب.

وهكـــذا تبـــين أن اســـتراتيجية تحـــالف الحـــزب الشـــيوعي اليونـــاني، في اتفاقـــه، عام ١٩٣٦، مع البورجوازيـــة الليبراليـــة غـــير ناجحـــة في تطبيقـــها.

خاتمة

في بلقان ما بـــين الحربـــين، كمـــا في غيرهـــا مـــن أوروبـــا، انشـــطرت الاشـــتراكية إلى حركتـــين متنـــازعتين: الاشـــتراكية الديمقراطيـــة والشـــيوعية. ومـــا يمكـــن أن يقـــال عـــن الأولى قليـــل، إذ أن ضعـــف الطبقـــات المتوســـطة والبورجوازيـــة الصغـــيرة في هـــذه البلـــدان وانجذابهـــا نحـــو الحركـــات الزراعيـــة أو الفاشـــية يفســـران تقـــهقرا متصـــلا يجعـــل منـــها، عشـــية الحـــرب العالميـــة الثانيـــة، قـــوة مهملة. وقـــد جـــرى، بالنســـبة للثانيـــة، الإلحـــاح علـــى الشـــروط غـــير المناســـبة لنموهـــا: مواقفـــها "اللاقوميـــة" في مجتمعـــات تعيـــش ذروة الأزمـــة القوميـــة، شعارات الكومنـــترن المضللـــة. ومـــع ذلـــك، فـــإن الشـــيوعية هـــي الـــتي ســـوف تتفوق في نهاية المطاف، والـــتي ســـوف تنتصـــر في كـــل هـــذه البلـــدان- مـــا عـــدا اليونـــان- غـــداة الـــتراع الأخـــير. ولا شـــك في أن وجـــود الجيـــش الأحمـــر في رومانيا وبلغاريـــا ووضعـــهما الجغـــرافي في دائـــرة النفـــوذ المحـــددة في يالطـــا كانـــا حاسمين في قيام نظـــام شـــيوعي فيـــهما. إلا أن ذلـــك لا يمنـــع أنـــه لا يمكـــن فـــهم رومانيـــا تشاوتشيســـكو وبلغاريـــا جيفكـــوف دون التـــاريخ الخـــاص لحزبيـــــهما الشيوعيي. وهذا الأمر يصـــح أكـــثر مـــن ذلـــك بكثـــير، أيضـــا، بالنســـبة للبلـــدان التي تحررت وحدهـــا- أو، وحدهـــا تقريبـــا- علـــى أيـــدي أنصـــار تيتـــو وأنـــور

خوجا: القائدين اللذين جسدا، حتى أيامنا، شيوعية تغوص جذورها في ما قبل الحرب لفرط ثقل وزن التاريخ عبر الثورات.

الاشتراكية البولونية (*)

مصادر الاشتراكية البولونية:

حدد وجود عدد كبير من المهاجرين السياسيين البولونيين في أوروبا الغربية أمر الإدراك المبكر، نسبيا، للفكرة الاشتراكية كما لغيرها من التيارات الثورية الأخرى. فقد انخرط المهاجرون البولونيون في الحركات الثورية لبلدان عديدة، وخاصة في بريطانيا وفرنسا وإيطاليا. فقد دخل عدد كبير من البولونيين في منظمات الأممية العمالية الأولى التي ارتبط خلقها بحملة تضامن دولية مع الثورة الوطنية البولونية (١٨٦٣-١٨٦٤). وفضلا عن ذلك، تسلم الأممية الأولى بأن بولونيا موحدة ومستقلة تشكل شرطا لا بد منه لانتصار الديمقراطية في أوروبا.

وكان ما يقرب من ٤٠٠ بولوني قد قاتلوا، عام ١٨٧١، في صفوف كومونة باريس. وقد لعب الجنرال ياروسلاف دابروفسكي وفاليري روبليفسكي (صديق كارل ماركس) دورا أوليا في قيادة الكومونة.

وقد جلبت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر تحولات اجتماعية- اقتصادية بالنسبة للأقاليم البولونية، خاصة فيما يتعلق بمملكة بولونيا التي كانت، آنذاك، مقاطعة في الإمبراطورية الروسية. ففي هذه

(*) بما أنه سبق لنا فحص تاريخ الاشتراكية البولونية قبل الحرب الأولى في إطار الملكيات الثلاث الروسية، النمساوية- المجرية والألمانية، في إطار الجزء الثاني، بدا لنا من الضروري التذكير بالتطور العام للحركة بصورة أكثر منهجية.

المدّة ، شوهدت ظاهرة عمران وتصنيع كثيفة. وقد أدى سقوط ثورة ١٨٦٣-١٨٦٤ وإلغاء القنانة (١٨٦٤) وصعود الرأسمالية المدعوم بالسوق الروسية الفعالة إلى تحطيم هيمنة النبالة السياسية على المجتمع البولوني، وبصورة موازية لذلك إلى تمتين الموقف المصالح للطبقات المالكة حيال الدول المحتلة (روسيا، النمسا وألمانيا). وهكذا، فإن الطبقة العاملة هي التي أصبحت، إذ نمت بسرعة، وريثة تقاليد المعارك الثورية والاستقلال الوطني.

وقد لجم صدور مراسيم استثنائية ذات طابع معاد للاشتراكية، عام ١٨٧٨، توسع الحركة العمالية في ظل الاحتلال الألماني. ولوحظت، بصورة مصاحبة، هجرة كثيفة للعمال القادمين من هذه الأقاليم إلى مملكة بولونيا، وكان يجب أن يكون، بين هؤلاء العمال الألمان، أعضاء من المنظمة الاشتراكية. وكانت الطبقة العاملة، ثالثاً، مؤلفة، في قسم كبير منها، من بروليتاريا يهودية. وكان هذا الطابع المتعدد القوميات للطبقة العاملة البولونية الفتية يخلق، بطبيعة الحال، شروطاً للتوافق ولانتشار مبادئ أممية. إلا أن هذا الظرف كان، من جهة أخرى، يسهل دخول اتجاهات قومية تطلقها أوساط سياسية يمينية وترمي إلى إبطاء الحركة الاشتراكية.

وثمانينات القرن التاسع عشر هي التي بدأت، فيها، الأفكار الاشتراكية تداولها في بولونيا. ففي عام ١٨٨٤، صدرت ترجمة الجزء الأول من ***رأس المال*** لماركس. وكان رواد الاشتراكية البولونية ومنظروها بوليسلاف ليمانوفسكي وصاموئيل ديكشتاين وروزا لوكسمبورغ وكزامير كيلز- كراوز ولودفيغ كريفيكشي.

وفي عام ١٨٨٢، خلق أول حزب اشتراكي بولوني باسم ***بروليتاريا***. وعلى الرغم من أن شخصيات من أصل نبيل هي التي تولت الدور الأولي في هذا الحزب، فقد ظهرت، فعلا، آنذاك، أعراض انشقاق

الحركة الاشتراكية البولونية إلى اتجاهين متعارضين: الاتجاه الوطني والاتجاه الثوري والأممي. وقد اختار *بروليتاريا* الاتجاه الأخير. فالإيمان الطوباوي بالحلول القريب للثورة الدولية (التي يجب أن يكون أحد منجزاتها نهاية الاضطهاد القومي وإعادة بناء بولونيا حرة) جعل قائد *البروليتاريا* لودفيغ فارينسكي الذي كان، مع ذلك، وطنيا متحمسا، يرد مسألة التحرير الوطني إلى المرتبة الثانية ،فقد كان الهدف الأساسي، بالنسبة له، النضال بصورة مشتركة مع الشعب الروسي ضد الطغيان القيصري. وكان فارينسكي قد حدد، في أحد خطاباته، بوضوح، موقف حزبه في هذا الصدد: "يوجد في العالم شعب أشد بؤسا من البولونيين- هو شعب البروليتاريين". وسوف يكون موقف "العدمية" الوطنية هذا، فيما بعد، موقف روزا لوكسمبورغ والشيوعيين البولونيين.

وبعد خنق السلطات القيصرية القاسي لحزب *البروليتاريا* (شنق أربعة مناضلين في الحزب عام ١٨٨٥)، استمرت الأفكار الاشتراكية في الانتشار على أيدي منظمات عابرة: مثل *البروليتاريا الثانية* واتحاد العمال البولونيين الذي كان يقوده جوليان مارشيليفسكي. وهكذا اكتسب التيار شعبية لدى جماهير أشد أهمية في البروليتاريا.

ولقد لقيت فكرة الاحتفال بعيد الأول من أيار التي أطلقتها الأممية الثانية استقبالا جيدا من جانب العمال البولونيين. وفي عام ١٨٩٢، أدى الاضطراب إلى إضراب عام في لودز، المركز الكبير للصناعة النسيجية، وهو إضراب تطور، سريعا، إلى "تمرد" عفوي- وبعد بضعة أيام، استعادت الحكومة القيصرية السيطرة عن طريق القمع الدموي.

وفي بداية التسعينات، كان يشاهد، في جملة الأقاليم البولونية، تكون "أجنة" أحزاب اشتراكية. ولكن الانقسام السياسي للبلاد إلى ثلاثة أنظمة حكم أجنبية كان يطرح مسائل تنسيق وتوحيد للحركة البولونية صعبة

داخل هذه الحركة كما في علاقاتها بالأحزاب الاشتراكية في روسيا والنمسا وألمانيا.

انشقاق في الحركة الاشتراكية البولونية

في عام ١٨٩٢، انعقد في باريس، برئاسة بوليسلاف ليمانوفسكي، مؤتمر للاشتراكيين البولونيين كان منظمه الرئيسي ستانيسلاف مندلسون. وقد تبنى المؤتمر برنامج اتحاد الاشتراكيين البولونيين في الخارج. وكان البرنامج مقولبا، جزئيا، على برنامج الاشتراكية الديمقراطية الألمانية الذي صيغ قبل زمن قصير في إيرفورت، وكان له طابع إصلاحي. وكان يرمي، قبل كل شيء، إلى خلق جمهورية ديمقراطية بولونية، مؤجلا، إلى مرحلة أخرى، تحقيق المبادئ الاشتراكية.

وقد ولد مؤتمر باريس الحزب الاشتراكي البولوني. وفي آذار ١٨٩٤، انعقد في وارسو المؤتمر اللاشرعي الأول لهذا الحزب. وفي المدّة نفسها، بدأ صدور جريدته السرية *روبوتنيك (العامل)*. ولم ينته "الأوكرانا" إلى اكتشاف المطبعة المسؤولة عن صدور هذه الجريدة واعتقال محررها جوزيف بيلسودسكي إلا عام ١٩٠٠.

وقد أثار برنامج الحزب الاشتراكي البولوني، بتطرفه في "الوطنية"، ردة فعل لدى "الأمميين" الذين أسسوا، عام ١٨٩٣، في وارسو حزب اشتراكيي مملكة بولونيا الديمقراطية. وقد انضمت إليه روزا لوكسمبورغ وليون جوجيش اللذان كانا ينشران، في الخارج، مجلة *سبرافا روبوتنيتشكا (القضية العمالية)* الاشتراكية. واندلع النزاع بين الحزبين في اجتماعات الأممية الثانية في زوريخ (١٨٩٣). فقد أدت مسألة أولوية شعار ثورة الطبقات أو ثورة التحرير الوطني إلى انقسام الحركة الاشتراكية البولونية، نهائيا، إلى تيارين متعارضين. وقد زاد هذا التنازع

قوة خلال مؤتمر الأممية في لندن، عام ١٨٩٦، حين كان مندوبو الحزب الاشتراكي البولوني، وخاصة قائد اشتراكيي غاليسيا إينياس داجينسكي، قد اتهموا المندوبين الاشتراكيين الديمقراطيين- روزا لوكسمبورغ وأ.فارزافسكي- فارسكي بالتعاون مع بوليس القيصر. وفي المؤتمر الثاني، عام ١٩٠٠، تأسست، بعد الاتحاد مع مجموعة الاشتراكيين الليتوانيين، ***اشتراكية مملكة بولونيا وليتوانيا الديمقراطية*** بقيادة روزا لوكسمبورغ وليون جوجيش- تيسكا وفيليكس دزيرجينسكي. وعام ١٨٩٧ هو الذي شهد، بدءاً منه، الظهور على الحلبة السياسية لحزب ***البوند*** الذي سوف يحظى بنفوذ كبير لدى البروليتاريا اليهودية. وسجلت، في الأقاليم الواقعة تحت الاحتلال النمساوي والألماني، فعالية أحزاب اشتراكية محلية متقاربة، سياسيا، مع الحزب الاشتراكي البولوني.

ثورة ١٩٠٥-١٩٠٧

كانت الأزمة الاقتصادية وهزائم الجيش القيصري، عام ١٩٠٤، في حربه مع اليابان عامل تعبئة سياسية كبيرة للجماهير العمالية البولونية.

وكان لاندلاع ثورة ١٩٠٥-١٩٠٧ في روسيا صدى مباشر في بولونيا. وقد كانت المملكة، طيلة عام ١٩٠٥، مسرح غليان ثوري متصاعد. وكانت البروليتاريا على رأس الحركة. وكان عيد الأول من أيار ١٩٠٥ مناسبة لمظاهرات دامية. وفي حزيران ١٩٠٥، وقعت معارك شرسة في لودز بين العمال المضربين والقوات المسلحة ،وللمرة الأولى، نصبت متاريس في إقليم الإمبراطورية الروسية، وخلال ثلاثة أيام جابه العمال قوات السلطة بمقاومة مسلحة.

و لم تقتصر حركة الإضراب ذات الطابع الاقتصادي والسياسي على العمال المدينيين. فقد مست، أيضا، البروليتاريا الزراعية والفلاحين

والأنتليجنسيا أيضا. وكانت الظاهرة البارزة الإضراب الطويل لصغار التلاميذ الذين كانوا يطالبون بالتعليم باللغة البولونية.

وكانت ذروة الثورة الإضراب العام في البلاد بكاملها. وقد أجبر هذا الحدث القيصر الذي تلقى النصح من ويت على إعلان بيان ٣٠ تشرين الأول، وهو بيان أعلن عن دستور ودعوة لبرلمان- الدوما. وقد رأى السكان في هذا البيان بداية لعهد من الحريات. وقد تلت ذلك مظاهرات قوية ردت عليها السلطات بمذبحة- وبإعلان حالة الحرب. وهذه هي البرهة التي اختارها القوميون البولونيون للقيام بهجوم متزامن ضد القوى الاشتراكية. وقدم قائد الديمقراطية الوطنية (المسماة *إنديكا*) رومان دموفسكي إلى الحكومة القيصرية مطلبه الأساسي: الحكم الذاتي للمملكة الذي أعطى، مقابله، ضمانته بأن البولونيين سيخنقون بأنفسهم الثورة في بولونيا. وعلى الرغم من رفض عرض دموفسكي، فقد تابع هذا الأخير نضاله ضد الحركة الثورية. وقد خلق الاتحاد الوطني العمالي التابع للإنديكا ضمن هذه الروح. فقد كان عليه أن ينسف، من الداخل، الحركة العمالية في مملكة بولونيا.

وعند ذلك، وضعت السلطات القيصرية، بمساعدة اليمين البولوني، خطة قوية للانتهاء من الحركة الثورية. ولم تتفتت هذه الحركة، إلا عام ١٩٠٧ فقط، لفرط ما عانت من محن هائلة (حالة طوارئ، محاكم عسكرية، إغلاق مصانع الخ...).

وخلال سنوات الثورة (١٩٠٥-١٩٠٧)، اكتسبت الأحزاب الاشتراكية اللاشرعية، وخاصة النقابات، شعبية كبيرة. ولكن التباينات السياسية والتكتيكية بين الأحزاب قد زادت في الوقت نفسه. فقد كان الحزب الاشتراكي الديمقراطي يرى أن الانطلاق المتوازي للثورة في روسيا وبولونيا بمثابة تأكيد لخطه السياسي: نضال مشترك للطبقة العاملة الروسية والبولونية لإسقاط الإمبراطورية القيصرية. وكانت هذه، أيضا،

أطروحات *البوند*. وبالمقابل، فإن الحزب الاشتراكي البولوني الذي كانت تدبر الأمور، فيه، مجموعة "الراديكاليين- الوطنيين" الذين كان يقودهم جوزيف بيلسودسكي، قد رأى في الثورة فرصة لإطلاق نضال استقلالي ضد الروس. وقد أثار تكتيك المؤامرة العسكرية الذي كانت تنادي به مجموعة بيلسودسكي والتخلي عن البرنامج الثوري الاجتماعي ردة فعل قوية من جانب الجناح اليساري للحزب الاشتراكي البولوني. وفي نهاية ١٩٠٦، وخلال المؤتمر السابع لهذا الحزب، في فيينا، حدث انشقاق. وقد وجد على رأس *الحزب الاشتراكي البولوني- ليفيكا* (الحزب الاشتراكي البولوني- الجناح اليساري) الجديد المنطلق من برنامج اشتراكي- ديمقراطي ماريا كوزوتسكا ("فيرا"، كوسترزيفا") وماكسيميليان هورفيتز- فاليتسكي. وجعل الجناح اليميني من نفسه حزبا منفصلا، *الحزب الاشتراكي البولوني- الفئة الثورية*، ذا طابع أكثر بورجوازية- راديكالية بكثير، وكان هدفه الرئيسي تهيئة ملاكات لعصيان مسلح ضد روسيا خلال الحرب العالمية المتوقعة. وفي عام ١٩٠٩، عاد الحزب الأخير إلى اسم *الحزب الاشتراكي البولوني*. وكان الحزب الاشتراكي البولوني قد دعم، بصورة فعالة، أثناء الحرب العالمية الأولى، "الأفواج البولونية" التي خلقها جوزيف بيلسودسكي إلى جانب الدول المركزية. وفي الطور النهائي للحرب، واحتياطا من هزيمة هذه الدول، أثار بيلسودسكي خلافا سياسيا. وقد حلت "الأفواج" وأسرت، ووضع الألمان بيلسودسكي في قلعة ماغدبورغ.

خلق الجمهورية البولونية واستقرارها (١٩١٨-١٩٢٢)

خلقت ثورة روسيا واستسلام الدول المركزية في نهاية عام ١٩١٨، الشروط لبعث دولة بولونية مستقلة. ففي ٧ تشرين الثاني ١٩١٨، أسس

الاشتراكيون المعتدلون و"الشعبانيون" وأنصار بيلسودسكي، في لوبلين المحررة من الاحتلال النمساوي، "الحكومة الشعبية" برئاسة قائد الاشتراكيين الغاليسيين، إينياس داجينسكي. وقد أعلن البيان المنشور خلق جمهورية مستقلة وديمقراطية، وكذلك تحقيق إصلاحات اجتماعية هامة. وقد أعلن ، أيضا، خلع حكومة مملكة بولونيا، هذه المملكة التي أنشأها المحتل.

وقد أقدمت الأوساط المحافظة، وكذلك مجلس الوصاية الذي كان يتولى السلطة في وارسو، خشية انتصار الاتجاهات الثورية، على تسليم السلطة، في نهاية الأمر، طوعا، إلى جوزيف بيلسودسكي الذي حرره الألمان. وقد أبقى بيلسودسكي الذي سمي، على هذا النحو، رئيسا للجمهورية في ١١ تشرين الثاني ١٩١٨، لبعض الوقت على الحكومة الشعبية التي كان يرأسها موراتشيفسكي مقابل إعادة تنظيم. إلا أن هدفه كان اتفاقا مع اليمين. وقد أفاد بيلسودسكي من انقلاب فاشل لليمين المتطرف، فحمل حكومة موراتشيفسكي على الاستقالة في كانون الثاني ١٩١٩ وعهد برئاسة حكومة وسط اليمين الجديدة إلى إينياس باديريفسكي.

وكان استقرار سلطة الطبقات المالكة نتيجة انقسام اليسار إلى معسكرين متعارضين تعارضا عميقا ونتيجة أخطاء اقترفها هذان المعسكران.

وكانت الحركة الاشتراكية في بولونيا قد ضعفت من جراء القمع الذي عقب ثورة ١٩٠٥-١٩٠٧ (سنوات ١٩٠٧-١٩١٢ الرجعية) وكذلك من جراء تأثير الحرب على الصناعة وعلى الأهمية العددية للطبقة العاملة. وعلى الرغم من هذه الأضرار، وبتأثير الثورة الروسية، والثورة الألمانية فيما بعد، سجل في بولونيا، في برهة الاستقلال، تفعيل كبير لقوى اليسار. فعلى مثال البلدان المجاورة التي امتدت إليها الثورة، بدأ تنظيم مجالس مندوبين عماليين في المراكز الصناعية لبولونيا الروسية سابقا: وقد تشكل حوالي مائة مجلس محلي في بضعة أسابيع. وفي كانون الأول

١٩١٨، انصهر حزبا اليسار العمالي، الحزب الاشتراكي الديمقراطي والحزب الاشتراكي- الجناح اليساري في حزب واحد- ***الحزب الشيوعي العمالي البولوني*** الذي أصبح، بدءًا من ١٩٢٤، ***الحزب الشيوعي البولوني.***

و لم يعر الحزب الشيوعي اهتماما للمشاعر الوطنية لأمة محرومة، منذ مائة وعشرين عاما من استقلالها، فلم يشر، أبدا، في برنامجه، إلى مبدأ استقلال بولونيا، وكان يعلن، بصورة أساسية، مبدأ الثورة الدولية "التي كانت تتجاوز الحدود القومية وحدود الدول". وعلى غرار البلاشفة، تبنى الحزب الشيوعي البولوني شعار السلطة المشتقة من مجالس المندوبين العماليين، وهي مجالس سوف تنصهر مع السلطات المظفرة والبروليتارية للبلدان الأخرى، داخل دولة واحدة.

وكان هذا الموقف من القضية الوطنية الذي يفتقر إلى الواقعية يقدم سلاحا ممتازا للخصوم. وهكذا كانت تؤخذ على الحزب الشيوعي خيانة الدولة والموقف الذليل أمام حكومة روسيا السوفياتية الخ... وقد دفع بالحزب الشيوعي الذي خضع لقمع قاس إلى السرية منذ بدايته نفسها.

ويجب أن نوافق على أن قصر حياة "الحكومة الشعبية" لم يمنعها من الإسهام، بقوة، في لجم الحركة الثورية. فمن جهة أولى، مررت حكومة موراتشيفسكي سلسلة من القوانين الاشتراكية (يوم العمل بثماني ساعات، التأمينات الاجتماعية، التعليم الابتدائي المجاني). ومن جهة أخرى، قامت بعمل قوي معاد للشيوعية. فقد جرد "الحرس الأحمر" من سلاحه وأبيد. وانضم الحزب الاشتراكي، وكذلك المنظمة الوطنية اليمينية، إلى مجالس المندوبين العماليين من أجل السيطرة عليها، سياسيا، ثم حلها فيما بعد.

وفي كانون الثاني ١٩١٩، جرت انتخابات للمجلس التأسيسي. وقد قاطع الشيوعيون هذه الانتخابات، وهو ما حملوا، هم أنفسهم، على عدّه خطأ جسيما. فانتهت الانتخابات، إذن، بنجاح اليمين. ولم يحصل الحزب الاشتراكي واليسار الفلاحي سوى على ما يكاد أن لا يبلغ ٢٠٪ من التفويضات.

ولم يكن هناك إجماع لدى جملة اليسار في النظر إلى سياسة بيلسودسكي في التوسع شرقا التي أثارت نزاعات مع الأوكرانيين ومع ليتوانيا، والحرب مع روسيا السوفياتية، عام ١٩٢٠، أخيرا. وفي حزيران ١٩١٩، جرى، في المؤتمر السادس عشر للحزب الاشتراكي، الانصهار النهائي للأحزاب الإقليمية الثلاثة (المملكة، غاليسيا، أراضي الاحتلال الألماني سابقا). وقد تشكل حزب اشتراكي بولوني متجانس ظاهرا. إلا أنه ظهر فيه، فورا، اتجاهان سياسيان. فقد وقف الجناح اليساري للحزب (كفابينسكي، بوزاك، زاريمبا) ضد سياسة بيلسودسكي المعادية للسوفيات. إلا أن الاتجاهات اليمينية (داجنسكي، نييدزيالوفسكي، بارلييكي) هي التي انتصرت. وقد كان الحزب الذي ينادي، رسميا، باتجاهات سلمية وبمبدأ حق تقرير المصير للأوكرانيين والروس البيض، كان هذا الحزب يدعم، في الواقع، تصورات بيلسودسكي "الاتحادية"، وهي تصورات ترمي إلى تقسيم الجمهورية السوفياتية الفتية وضم قسم كبير من الأراضي الأوكرانية والبيلوروسية- الليتوانية. وكان داجنسكي يحتل، في الحكومة الائتلافية التي شكلت خلال حرب ١٩٢٠، منصب نائب رئيس مجلس الوزراء.

وكان الحزب الشيوعي، من جهته، يقف، منذ البداية، بوضوح ضد سياسة العدوان حيال روسيا السوفياتية وفضح التحالف بين بيلسودسكي وقوى الثورة المضادة الروسية. إلا أنه كان هناك، داخل الحزب نفسه، مناقشات. فقد كان قسم هام من الشيوعيين البولونيين المقيمين في روسيا

والذين كان يقودهم جوليان ليتشينسكي وجوليان أونزليشت، يؤيد الحرب الثورية ويعارض اتفاقا مع بولونيا. وتحت تأثير هذه المجموعة، أذاع الحزب الشيوعي البولوني، عام ١٩١٩، تصريحا يقول إن "المساعدة المسلحة من البروليتاريا الروسية... لن تكون غزوا بل، ببساطة، تحقيقا فعالا لشعارات تضامن البروليتاريا الثوري". وبالمقابل، كان ج.مارتشليفسكي الذي كان، عام ١٩١٩، الرائد الرئيسي للمفاوضات البولونية- السوفياتية يرى أنه لم يكن بمكن إدخال النظام الشيوعي بالقوة المسلحة ضد إرادة الشعب. وعندما وقع، عام ١٩٢٠، بعد حملة بيلسودسكي على كييف (دون نجاح)، الهجوم المضاد السوفياتي، أعلن الشيوعيون، في بياليستوك التي احتلها الجيش الأحمر، حكومة شيوعية مؤقتة سميت "اللجنة البولونية الثورية المؤقتة"، كان على رأسها جوليان مارتشليفسكي. وفي الوقت نفسه، أدان واحد من أبرز مناضلي الحزب الشيوعي البولوني، هنريك شتاين- دومسكي، في مقالته التي نشرتها جريدة *العلم الأحمر* الألمانية، انتهاك الجيش الأحمر للحدود الإتنوغرافية لبولونيا، وعارض الثورة بالاحتلال.

النظام البرلماني (١٩٢٢-١٩٣٠)

على الرغم من أغلبية يمينية، أقر الدييت، في آذار ١٩٢١، دستورا مستلهما من النموذج المؤسسي الفرنسي: نظام حكم برلماني وضمان الحقوق الديمقراطية لكل المواطنين. إلا أن الأمر كان خلاف ذلك تماما من حيث الممارسة. فقد كانت سياسة التحديدات والتمييزات الحقوقية المتناقضة، غالبا، تناقضا فاضحا مع الدستور هي السياسة التي كانت تمارسها الحكومة حيال اليسار (منع الحزب الشيوعي البولوني)، وخاصة

حيال الأقليات القومية (الأوكرانيين، الروس البيض، اليهود، الألمان) التي كانت، مع ذلك، تمثل أكثر من ٣٥٪ من السكان.

وقد حملت انتخابات الدييت ومجلس الشيوخ، عام ١٩٢٢، الانتصار إلى اليمين الذي أحرز ٣٠٪ من الأصوات. إلا أن أول رئيس للجمهورية كان مرشح اليسار البروفسور غابرييل ناروتوفيتش. وعند ذلك، انصرفت الديمقراطية الوطنية التي أحبطتها هزيمتها إلى حملة عنيفة ضد ناروتوفيتش بذريعة انه انتخب بأصوات الأقليات القومية، وخاصة بأصوات النواب اليهود. وقد قتل متعصب ديمقراطي وطني الرئيس ناروتوفيتش وسط مناخ المزاودة الهستيرية في صحافة اليمين.

وقد خفض الاستقرار السياسي لنظام الدولة الجديدة الدور السياسي لبيلسودسكي الذي كان قد مارس، حتى عام ١٩٢٢، وظائف رئيس الدولة بصورة شبه ديكتاتورية. وعندما تبين أن الحكومة التي شكلت، ضد إرادته، برئاسة فينسنتي فيتوس عن كونها من اليمين- الوسط، انسحب من الحياة السياسية الرسمية. ولكنه استمر، لتأكده من دعم قسم من الجيش ومن دعم اليسار، في ممارسة ضغط كبير على الوضع الداخلي في البلاد.

وحمل الاستقرار السياسي إلى المستوى الأول المسائل الاجتماعية- الاقتصادية. فقد أنهكت الحروب بولونيا وخربتها، و لم تكن تملك رؤوس أموال لإعادة إعمار البلاد. وزادت السياسة القومية لحكومات اليمين الاضطراب الداخلي وأثارت نزاعات قومية. وكان الإصلاح الزراعي هو المسألة الأساسية في بلد يعيش ٧٠٪ من سكانه في الأرياف ويعيشون من الزراعة. ولكن نفوذ الأرستقراطية ملاكة الأراضي كان يلجم مبادرات اليسار والأحزاب الفلاحية في هذا المجال. وكانت البطالة والبؤس شديدين في المدينة كما في الأرياف. وتفاقم الوضع، فضلا عن ذلك،

بـالتضخم المتسـارع منـذ عـام ١٩٢٣. ولم ينجـح إصـلاح ١٩٢٤ المـالي في تحسين الحالة الاقتصاديـة للبلـد بصـورة ذات دلالـة.

وكان الوضـع الكـارثي للجماهـير العماليـة قـد سـبب، عـام ١٩٢٣، موجـة إضرابـات ومظـاهرات عـاطلين عـن العمـل. ففـي تشـرين الثـاني، أعلـن الحـزب الاشـتراكي الإضـراب العـام: وردت الحكومـة بـإعلان حالـة الطـوارئ. وفي ٦ تشـرين الثـاني، كـانت كراكوفيـا وبوريسـلاف مسـرح فـتن داميـة. وقـد أنـزل الجيـش في هـذه المناسـبة، ولكـن بعـض فصائلـه انضمـت إلى العمـال. وأرغمـت حكومـة فيتـوس علـى بعـض التنـازلات، ولكن مكانتها اهتزت مـن جـراء ذلـك.

وكـان الموقـف الصعـب مـن وجهـة النظـر الاقتصاديـة وسياسـة اضطـهاد الأقليات القوميـة يجعـلان العلاقـات أقـرب إلى الحـدة علـى التخـوم الشـرقية. وفي حين كـانت ملايـين الفلاحـين الأوكرانيـين والـروس البيـض تعـاني مـن عـدم امتـلاك أرض، وفي حـين كـانت هـذه الأخـيرة تنتمـي، في غالبيتـها، للنبـلاء البولونيـين، قـررت الحكومـة اسـتعمارا عسـكريا للتخـوم. ولجـأ القوميـون الأوكرانيـون إلى عمـل إرهـابي معـاد للبولونيـين. وفي الوقـت نفسـه، شـوهد نشـاط متصـاعد للمنظمـات الجماهيريـة ذات الطـابع الاجتمـاعي- الراديكـالي، بـل القريـب مـن الشـيوعية. وسـجلت الأهميـة الخاصـة لـ"هرومـادا" البيلوروسـية ("الكومونـة") ونفـوذ الحـزب العمـالي الأوكـراني **سـيل- روب**.

وكانت العلاقـات بـين الحكومـة واليسـار تمضـي مـن سـيء إلى أسـوأ. فقـد قوى الحـزب الاشـتراكي، في تلـك المرحـلة، نفـوذه لـدى المؤسسـات البلديـة وصنـاديق التأمينـات الاجتماعيـة. ولكـن سياسـة قيـادة الحـزب المبالغـة في اعتدالها والمعادية للشـيوعية تسـببت في انشـقاقات مجموعـات أكـثر يسـارية.

وفي هده المرحلة، أيضاً ، وقع تنـامي نفـوذ الحـزب الشـيوعي الـذي عـانى، بـين ١٩٢١ و١٩٢٣، تطـورا سياسـيا وتكتيكيـا هامـا. فقـد عـهد بقيـادة الحـزب

الذي كـان، حتى ذلك الحين، فرعا من الأممية الثالثة إلى مجموعة من المعتدلين يقودها فارسكي وكوزوتسكا وهورفيتز- فاليتسكي. وهكذا أيد الحزب الشيوعي البولوني مبدأ استقلال الدولة. وتبنى برنامجا أكثر واقعية في الموضوع الزراعي مناديا بضرورة توزيع الأراضي التي يملكها كبار ملاكي الأراضي. وعلى الرغم من اللاشرعية التي كان فيها، وضع قوائم انتخابية لانتخابات البرلمان وحصل على ١٣٢ ألف صوت، أي على مقعدين نيابيين. وفي عام ١٩٢٢، تأسست ***الرابطة الشيوعية للشبيبة البولونية***. واكتسب الشيوعيون شعبية لدى الأقليات القومية. وهكذا انضم الجناح اليساري من ***البوند*** إلى الحزب الشيوعي البولوني. وخلقت، أيضا، منظمات مستقلة: الحزب الشيوعي لأوكرانيا الغربية والحزب الشيوعي لبيلوروسيا الغربية. وبالفعل، كان الحزب الشيوعي البولوني يعترف بحق الروس البيض والأوكرانيين في تقرير مصيرهم. وقامت قيادة الحزب، أيضا، ببعض المبادرات الرامية إلى التعاون مع اليسار غير الشيوعي.

إلا أن الحزب الشيوعي البولوني، كمعظم الأحزاب الشيوعية، كان ممزقا بالصراع الداخلي المستوحى، إلى درجة كبيرة، من الكومنترن والذي كان مصدره مسائل غير بولونية.

ففي صراع الاتجاهات بين تروتسكي وثلاثي ستالين- زينوفييف- كامينيف، الذي اندلع عام ١٩٢٢، وقف الحزب البولوني، مثل "شقيقيه" الألماني والفرنسي، مع تروتسكي. إلا أن ستالين وزينوفييف كانا يريدان أن يزول أنصار تروتسكي أو يتم تحييدهم، على الأقل، قبل المؤتمر الرابع للكومنترن والأممية (حزيران ١٩٢٤). فكانت قيادة الحزب الشيوعي البولوني، إذن، موضع هجمات شرسة من مجموعة على يسار الحزب يقودها لنسكي. ووصلت "لجنة بولونية" أنشأها الكومنترن إلى إيجاد

تسوية بين الفئات المتنازعة. وكانت نتيجة ذلك أن وحد الحزب الشيوعي البولوني نفسه خاضعا، كليا، لقيادة الكومنترن الستالينية. ولكن ستالين لم يغفر، قط، للحزب الشيوعي البولوني دعمه لتروتسكي.

وفي شروط أزمة اقتصادية متنامية، نفذ جوزيف بيلودسكي، في أيار ١٩٢٦، انقلابا أسقط حكومة وسط اليمين، حكومة فيتوس وحمل الرئيس فوتشيتشوفسكي على الاستقالة. فبعد ثلاثة أيام من الصراع المسلح، انتصر بيلسودسكي المدعوم من جملة اليسار. فقد أعلن الحزب الاشتراكي والنقابات التي كان يسيطر عليها الإضراب العام. وشل عمال الخطوط الحديدية نقليات قوى الجيش الموالية للحكومة. وضمن هذه الظروف، أرغمت حكومة فيتوس على الاستسلام. وقد دعمت الأقليات القومية، بدورها، انقلاب بيلسودسكي.

وفي برهة هذا المنعطف التاريخي، انحاز الحزب الشيوعي البولوني إلى بيلسودسكي. وبالفعل، كان لحكومة فيتوس طابع رجعي ومعاد للعمال بشكل واضح. وعلى الرغم من أوهام عودة الحزب الشيوعي البولوني إلى الشرعية وعفو سياسي واسع سرعان ما تبددت، فإن الكتل البرلمانية اليسارية المتطرفة قررت، مع ذلك، دعم ترشيح بيلسودسكي لرئاسة الدولة. ويمكن أن نقول إن موقف الحزب الشيوعي البولوني كان مدفوعا بموقف الجماهير العمالية التي وقفت ضد الحكومة وإلى جانب الانقلاب.

وبالمقابل، نظرت موسكو إلى هذه القضية بصورة مختلفة. فقد أثار نبأ دعم الحزب الشيوعي البولوني "أسوأ أعداء السوفيات" عاصفة حقيقية. وبعد بضعة أيام، وصف ستالين تكتيك قيادة الحزب البولوني بأنها "خطيئة خطيرة للغاية". وكانت "خطيئة أيار" هذه ذريعة هجمات دائمة من جانب مجموعة لنسكي التي كانت تمثل مواقف الكومنترن. وأثناء المؤتمر الرابع للحزب، عام ١٩٢٧، جرت، خلال ثلاثة أشهر، مناقشات حامية بين الأغلبية التي كان يمثلها فارسكي وكوزوتسكا وأقلية لنسكي.

وكما في عام ١٩٢٤، فرض الكومنترن وساطته على "المتحاربين". وأبعد فارسكي عن اللجنة المركزية. وضم ممثلان للكومنترن- دمتري مانويلسكي وأوتو كوزينن- إلى قيادة الحزب الشيوعي البولوني كعامل مراقبة ومشورة. وفي عام ١٩٢٩، حردت فئة الأغلبية من كل نفوذ، في حين أمسكت أقلية لنسكي "المتعصبة" بزمام السلطة داخل الحزب. وعلى الرغم من هذا، استمر الصراع بين المعسكرين الشيوعيين. وفي الثلاثينات، أجرى الكومنترن، بذرائع متنوعة، تطهيرات عديدة في الحزب الشيوعي البولوني. ففي عام ١٩٣٢، أبعد إيزاك دويتشر لانتقاده موقف الشيوعيين الألمان حيال الاشتراكية الديمقراطية. وفي عامي ١٩٣٧-١٩٣٨، اعتقل مئات من الشيوعيين البولونيين المقيمين في الاتحاد السوفياتي وأعدموا. وكان بينهم قادة اتجاه "الأغلبية"، وكذلك قادة من الأقلية: فارسكي، كوزوتسكا، هورفيتز-فاليتسكي، لنسكي وآخرون، ووضعت أسرهم في معسكرات اعتقال. وفي أيار ١٩٣٨، حل الكومنترن الحزب الشيوعي البولوني بتهمة كونه قد ترك "استفزازيين وعملاء للفاشية البولونية" يدخلون فيه.

سنوات النظام الاستبدادي (١٩٣٠-١٩٣٩)

سرعان ما خيب انقلاب بيلسودسكي آمال اليسار الذي كان يدعمه. فقد تبين أن بيلسودسكي كان يسعى إلى الاتفاق مع الطبقات المالكة ومع تجمعات المحافظين السياسية، وأن هدفه الأساسي كان تصفية النظام البرلماني وتشديد ديكتاتوريته الشخصية. فخلال انتخابات ١٩٢٨، أسست الحكومة حزبها الخاص المسمى "الكتلة اللاحزبية للتعاون مع الحكومة". وقد حصلت الكتلة على ٣٠٪ من الأصوات. إلا أنه كان هناك تزايد محسوس لنفوذ اليسار، وخاصة الشيوعيين.

وأثارت سياسة الحكومة معارضة اليسار غير الشيوعي، وكذلك معارضة خصومها الجدد، الوسطيين. وقد انتخب قائد الحزب الاشتراكي، داجنسكي، بأصوات المعارضة الموحدة، في منصب "مارشال" الدييت. وفي عام ١٩٣٠، تأسس "يسار الوسط"- وهي كتلة برلمانية تضم ست أحزاب من المعارضة للدفاع عن الدستور والنظام البرلماني.

وردت الحكومة بالعنف. ففي آب ١٩٣٠، عمدت إلى حل مجلسي البرلمان قبل انتهاء ولايتيهما. وفي الوقت نفسه، اعتقل السياسيون من قادة المعارضة الذين سجنوا في قلعة بريست. وتعرض السجناء الذين كان بينهم رئيس الوزراء السابق ووزراء سابقون آخرون للتعذيب. وأصبحت السياسة حيال الأقليات القومية أشد قسوة أيضا. وكان للإخماد الدامي للأوكرانيين صدى كبير في الرأي العام. وكانت أحداث ١٩٣٠، في الواقع، انقلابا جديدا لبيلسودسكي، ألغى النظام البرلماني في بولونيا.

وحملت انتخابات البرلمان، في خريف ١٩٣٠، التي جرت في جو من العنف وخرق الدستور، أخيرا، إلى الحكومة الأغلبية المرغوب فيها. وكان الأمر يدور، في الحقيقة، حول ديكتاتورية المارشال بيلسودسكي الذي أقعده المرض وغدا غريب الأطوار، ولكنه كان يحرص على الاعتراف بالمظاهر البرلمانية. وفي بداية ١٩٣٤، جرى توقيع ميثاق عدم اعتداء مع الألمان. وكانت السياسة البولونية قد دخلت، بإدارة بيك، طور التعاون مع الدولتين الفاشيتين.

وفي نيسان ١٩٣٥، أقر الدستور الجديد والصيغ الانتخابية التي كانت تتخذ طابعا شبه فاشي. وكانت أحزاب المعارضة الشرعية محرومة من التمثيل في البرلمان. وانتهت انتخابات الدييت ومجلس الشيوخ إلى فشل ساحق للحكومة- فقد قاطع الانتخابات أكثر من نصف الأشخاص المؤهلين للاقتراع.

وفي أيار ١٩٣٥، مات المارشال بيلسودسكي. وسجلت وفاته التحلل التدريجي للمعسكر الحاكم إلى عدة تجمعات متعادية. وأخيرا، كان الرئيس موتشيسكي هو الذي انتصر بمساعدة الجنرال ريدز- سميغلي، المرشح للديكتاتورية الجديدة.

ووطدت أزمة سنوات ١٩٢٩-١٩٣٤ الاقتصادية اتجاهات الجماهير العمالية إلى المعارضة. إلا أن وضع الحركة العمالية لم يكن يشجع، أبدا، توطدا لليسار. وكما في بلدان أخرى، كانت قيادة الحزب الشيوعي البولوني المتعصبة تتعامل مع الاشتراكيين بوصفهم العدو الرئيسي مطلقة عليهم اسم "الاشتراكيين الفاشيين". وفي هذه البرهة التي كانت الحكومة تهاجم، فيها، يسار الوسط، بقي الحزب الشيوعي البولوني على الحياد، وذلك حسب الأطروحة التي تقول إن الأمر كان يدور حول صراع بين مجموعتين فاشيتين. هذا الموقف، وكذلك الوضع في الاتحاد السوفياتي، كانا يولدان عداء متناميا للشيوعية لدى أغلبية أعضاء الحزب الاشتراكي.

واتجه انتصار الهتلرية في ألمانيا واشتداد التأثيرات الفاشية في بولونيا إلى توحيد جبهة العمل في أحزاب اليسار. وهكذا توطدت النقابات اليسارية. وكانت لاتفاقات محلية بين الشيوعيين والاشتراكيين، أحيانا، نتائج هامة. ففي الانتخابات البلدية في لودز عام ١٩٣٦، مثلا، أحرزت الجبهة الشيوعية- الاشتراكية المشتركة انتصارا واضحا، وهكذا كسب الاشتراكيون بلدية المدينة البولونية الثانية. فتلاحظ، إذن، خلال السنوات الأخيرة للجمهورية الثانية، سيرورة تطرف لأقسام هامة من المجتمع. وقد كان الأمر يدور حول تقوية المعارضة ضد التحويل الفاشي لحياة البلاد الداخلية وضد سياسة الحكومة الخارجية الموالية للهتلرية. ولكن هذه المحاولات بقيت دون تأثير على مجرى الأحداث.

الفهـــرس

الجـزء الثالث

٢٠٠٠ط١ / ٤ / ٢٠٠١

ليست الاشتراكية جديدة؛ فقد يكون عمرها عمر الإنسان، وكذلك الظلم والبحث عن العدالة إلا أنها بقيت تصوراً طوباوياً عن عباقرة من مقياس أفلاطون وجان جاك روسو.. وغيرهما أنفسهم حتى القرن التاسع عشر حيث بدأ مفهومها يصير إجرائياً مع برودون وفوريه وغيرهما.

هذه الإجرائية أخذت شكلها الأدق والأكثر علمية مع ماركس وأنكليز والقيادات الشيوعية في القرن التاسع عشر والعشرين، وسوف تنهض في السنوات المقبلة من الكبوة التي أصابتها مع انهيار الاتحاد السوفييتي على الخصوص. إن التفاوت في الثروات يصير اليوم بمثابة فضيحة إنسانية.

فالكتاب هذا بأجزائه الخمسة والذي يسعد وزارة الثقافة أن تقدمه لقرائها يدعو حقاً إلى التفكير، لا لأنه يؤرخ لمفهوم الاشتراكية وحسب، بل يرسم ملحمة صراع الإنسان مع الظلم.



الطباعة وفرز الألوان مطابع وزارة الثقافة

دمشق ٢٠٠١

سعر النسخة داخل القطر

٢٢٥ ل.س

في الأقطار العربية ما يعادل

٤٥٠ ل.س